

من أصول النحور تاريخه



الدكتور السيد رزق الطويل

الفيصلية

في أصول النحوت تاريخه

الاخلاف بين النحويين

دراسة، وتحليل، وتقويم

الدكتور السيد رزق الطوبسلي
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م



مكة المكرمة - المصاحبة - ص. ١٣٢٧٦
ص. ٢٧٠٢ برقيا - فرهود ت : ٥٧٤٦٦٧٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

مقدمة

حمداً لله تعالى الذي اصطفى اللسان العربي لساناً لكتابه العزيز وشريعته الهادية ، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد عليه الصلاة والسلام ، خير من نطق بالضاد ، وهادي البشر إلى طريق الرشاد ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

فهذا الكتاب الذي أقدمه لقراء العربية كان منذ أكثر من عشر سنوات رسالة علمية تقدمت بها إلى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، ونوقشت يوم الخميس الثاني من مايو عام ١٩٧٤ ، وأجيزت بمرتبة الشرف الأولى^(١) .

ومما أحب أن أذكره للقارئ أو الباحث الذي يقع في يديه هذا العمل العلمي أنني منذ طلبت العلم في الأزهر الشريف أحيت النحو وعلوم اللغة ، وأقبلت عليها ، ثم تفتح لي منذ هذه السن الباكرة طريقاً وجدت نفسي مهيباً له ، وهو الدعوة الإسلامية ؛ إذ حملتني هي الأخرى على الإمعان في التزود من العلوم الإسلامية فقهاً

(١) كانت لجنة مناقشة مكونة من الأساتذة : د . ابراهيم اليسوي مشرقاً ، والأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل عضواً وهما من أساتذة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، والدكتور أمين السيد حميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

وحديثاً وتفسيراً وتاريخاً ، ولم أحس بمعارضة بين الاتجاهين ، فالإمام باللسان العربي وفقه أسرارهِ يسر كل التيسير إدراك كل عزيز في مجال الثقافة الإسلامية ، وقد كان النحاة الأوائل مبرزين في فروع المعرفة الإسلامية من قراءات وتفسير وحديث وعقيدة وفقه ، ولأذكر على سبيل المثال : الأخفش والفراء والزجاج والريثاني والفارسي وابن جني والزمخشري والأتباري .

وسيبيوهُ نفسه إمام النحاة كان يطلب الحديث ، ولما لحن في حديث أمام معلمه حماد تحول عن الحديث إلى النحو ؛ لأنه رآه أداة هامة لكل دراسة ، ويسهل أمام المتمكن منه الإمام بكل دراسة .

فالدراسة اللغوية لا تنفصل عن الدراسة الإسلامية ؛ إذ القرآن الكريم والحديث الشريف وهما منبع الدرس الإسلامي هما كذلك مجال الدرس اللغوي ، ومن هنا أعطى علماؤنا السابقون الدراسة اللغوية حكماً شرعياً يصل في بعض الأحيان إلى فرض العين .

وقد سئل ابن هشام الأنصاري : لم لم تضع تفسيراً للقرآن الكريم ؟ فقال : « أغناني المعنى » ذلك لأنه رأى في كتابه معنى اللبيب ، وقد استشهد فيه بآلاف الشواهد القرآنية ما يسد سد تفسيره للقرآن الكريم .

هذا والمفسرون للقرآن الكريم ، أكثرهم نحاة لهم قدم راسخة في الدرس النحوي .

وتذكر كتب الطبقات أن ثعلباً إمام الطبقة الخامسة الكوفية أبدى ألامه أمام أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد العلامة القاري ، صاحب كتاب السبعة فقال عن أعلام الثقافة الإسلامية إنهم أفلحوا بما بذلوا من جهد في المجالات التي برزوا فيها ، وأما النحاة فإنهم أضاعوا حياتهم بين زيد وعمر ، فماذا لهم عند الله ؟ فانصرف أبو بكر من عنده ، وعاد في اليوم التالي ليقول له : إنه رأى رسول الله ﷺ في

المنام ، وأنه يقول له : أقرىه أبا العباس مني السلام ، وقل له : أنت صاحب العلم المستطيل^(١) .

وسواء أكانت هذه الرواية صحيحة أم من وضع نحوي يريد أن يضي على هذه الدراسة لونا من القداسة فإن لي استنتاجين وراء كلماتها :

أولهما : أن أعلام النحاة كان لا يزال نفوسهم الهدف الأسمى ، وهو المحافظة على القرآن الكريم .

والآخر : أن ثعلبا يشكو من تحول الدراسة النحوية إلى مجرد صناعة لفظية ، رمز إليها بقوله : زيد وعمرو .

على هذا النهج آخيت في حياتي بين الاتجاهين يترى كل منهما صاحبه ، حتى إذا وصلت إلى آخر مراحل الدراسات العليا . مرحلة الدكتوراه اخترت هذا الموضوع : « الخلاف بين البصريين والكوفيين وأثره في تطور الدراسات النحوية حتى نهاية القرن السادس الهجري » .

ومما لا ريب فيه أن الدرس النحوي خطي بتأليف كثيرة ، وكتب لا تكاد نحصى منها ما يتناول القضايا النحوية شاملة كاملة ، ومنها ما يتوفر على درس قضية واحدة من قضايا النحو يستوعب كل ما يتصل بها ، وما ينضوي تحت لوائها من أوابد وشوارد ، ومنها ما يترجم للنحويين ويذكر طبقاتهم .

والكتابة في جانب تاريخ النحو وأصوله قديماً وحديثاً ليست بالفريرة ، وهي مع ذلك تنحو منحى معينة تكاد تكون مفصورة على المدارس النحوية كالمدرسة البصرية ، والمدرسة الكوفية ، والبغدادية ، والمصرية ، والأندلسية ، على هذا النمط سارت بحوث المحدثين ، ومنهم من يتخير شخصية نحوية يتبع الباحث جهدها وجهادها النحوي .

(١) راجع ترجمة الألبا لامي البركات الأبلوي - ترجمة ثعلب .

لكن دراسة الخلاف من حيث هو دراسة تحليلية تؤرخ له ، وتكشف عن ظروفه وملايساته ، وتحلل اتجاهاته ، وترصد نتائجه وتقومها لم تظهر حتى الآن - فيما أعلم - على ساحة الدرس النحوي .

وبجانب هذا كانت هناك حوافز أخرى دفعتني للكتابة في هذا الموضوع .

١ - الدراسة النحوية في وقتنا الحاضر تن تحت قيود الصناعة ، كما أنها مثقلة بالعلل الفلسفية والمصطلحات المنطقية ، وهذا يقتضي دراسة واعية لتطور الدراسات النحوية ، والظروف التي ألفت بها والملابسات التي اكتتفتها ، والمدى الذي انتهى إليه الخلاف بين النحويين .

٢ - هذه الدراسة تتناول الخلاف النحوي من ظهوره إلى قمة نضجه ، ومدى تأثيره في دراسة شاملة .

٣ - هذه الدراسة تحصي مسائل الخلاف سواء أكانت أصولية أم قضائية نحوية أم مسائل جزئية ثم تلقى عليه نظرة تقويم تبين الآثار الناتجة عن هذا الخلاف .

ومثل هذا الموضوع له سمات محددة تجعل الخوض فيه صعباً منها :

- أنه واسع المضطرب ، متعدد الأنحاء ، متشعب المسالك .
- مراجعه كثيرة ومتنوعة ، واستخراج المطلوب منها يحتاج إلى قدر من الأناة وحسن التصرف .
- مراجع النحو الكوفي - وهو تيار بارز في الخلاف النحوي - غير متوافرة ، وبخاصة المراجع التي يحكم بها على اتجاهات المدرسة ، ونستطيع على أساسها تقويمها ، وكل ما يقال عن الكوفيين ونحوهم أت إلينا من طريق البصريين أو اليعقوبيين .
- الكتب القديمة التي كتبت في الخلاف مثل : كتاب ثعلب والردود التي

كتبت عليه لم نعر عليها ، وكان يمكن أن نضيفنا كثيراً فيما يتصل بمعرفة وجهة نظر القدماء إلى الخلاف باعتبارها بحثاً متقدمة في هذا الموضوع ولها مكانتها فيه . وعلى ضوء هذه الأهداف والسمات سلكت في بحث الموضوع الطريق التالية .

لقد عرضته في باين يسبقهما تمهيد ، ويعقبهما خاتمة .

في التمهيد . تناولت الدراسة النحوية منذ ظهورها حتى عصر ظهور الخلاف .

وفي الباب الأول : تناولت بالدراسة الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية بالوصف والتحليل والتأريخ الدقيق ؛ لأن الخلاف بينهما هو جوهر الخلاف النحوي ، وكان ذلك في فصول ثلاثة :

في الفصل الأول : دراسة تاريخية حول الخلاف تحدد ظهوره ، وتحلل أسبابه ، وتصف بيته ، وتشرح المؤثرات التي حوله ، وتذكر أنماطه ، كما تبين مظاهره .

وفي الفصل الثاني : تناولت مسائل الخلاف بين المدرستين ، وجعلت لها هذا التصنيف :

١ - مسائل أصولية : تتناول وجهة نظر المدرستين في أصول النحو ، مثل : القياس والسماع ، والعلة ، والعامل ونحوها .

٢ - موضوعات نحوية : وهي مسائل كان الخلاف فيها بين المدرستين في موضوعات عامة مثل : الضمائر والاشتقاق ، والتضمين ، والأدوات النحوية ، والمصطلحات .

٣ - مسائل جزئية : وقد أحصيت تحت هذا العنوان مسائل الخلاف التي تتناول ظواهر جزئية من الدراسة النحوية ، واستعنت في هذا الإحصاء بكتاب الإنصاف ، ومسائل العكبري ، وكتاب الارتشاف ، وكتاب الأشموني .

وهذا الجانب من هذا الفصل يعد فهرسة شاملة لمسائل الخلاف في النحو العربي ، وهذا مما يجعلها ميسرة للدارس ، مهيأة للباحث .

وفي الفصل الثالث : تحدثت عن الباحثين في الخلاف من قدماء النحاة ، ولم يصل إلينا من بحوث في هذا الصدد ، وفي الإطار الزمني لهذه الدراسة إلا لاثنين : هما عبد الرحمن الأنباري صاحب الإنصاف وأبو البقاء العكبري صاحب التبيين ، الذي لم يتيسر لنا ، وإنما وقعنا على مخطوطة صغيرة له فيها بعض المسائل .

تناولت حياتهما بالتحليل الدقيق ، كما عرضت اتجاهيهما ، وموقفهما من الخلاف مع التقويم والتعقيب .

على أني أوليت ترجمة الأنباري الكثير من اهتمامي ذلك لأنه أهم باحث في الخلاف ، ولأنه بحث فيه بعد خمود ناره ، وذهب ما لايسه من عصبية فردية ، ولأنه أخذ نفسه بالنصفة وكان في تقديري منصفاً إلى حد ما مع ورع وعفة لسان ، وبعد عن الهوى ، ولعله هو الذي أنصف أعلام الكوفة الذين جرحهم غيره ممن كانوا مثله في الميل إلى البصرية . ولا عجب فالأنباري الذي كان يعف عما في أيدي الحكام من المال قادر على أن يعف لسانه عن تناول الناس بالسوء .

وخصصت الباب الثاني للتقويم وتبج الآثار ، وجعلته في فصول ثلاثة :

في الفصل الأول ذكرت تقويم القدماء والمحدثين للخلاف النحوي ، ونظرتهم إليه .

والفصل الثاني : خصصته لتقويمي للخلاف على ضوء أسس وضعنها لذلك .

وفي الفصل الثالث : تتبعنت نتائج الخلاف وآثاره في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن السادس الهجري مشيراً إلى ما ظهر من مدارس متعددة في بغداد ومصر والأندلس .

وتناولت ما أرهقت به الدراسة النحوية من مصطلحات المنطق والفلسفة ، وظهر اتجاه التنقية اللغوية ، والبحث في أصول النحو .

وفي الخاتمة سجلت ما ظهر لي من نتائج وما بدا لي من آراء ومقترحات .

بعد هذا العرض يتبين لنا أن الكتاب دراسة شاملة للخلاف النحوي بدءاً من الخلاف بين البصريين والكوفيين حتى نهاية القرن السادس الهجري ، واعتمدت الدراسة على أسس ثلاثة : التاريخ والتحليل والتفوييم . ومن هنا فأي دارس للنحو، معني بقضاياها لا يستغني عن الاطلاع عليه ، كما أنه يكشف عن الفرص المتاحة لأي تجديد في الدراسة النحوية تقوم على أساس المحافظة على تراث الأوائل الذي يعد اغفاله ضياعاً وانحرافاً .

ومن حق القارئ أن أوقفه على أمور :

أولها : لماذا جعلت القرن السادس الهجري نهاية لهذه الدراسة ؟

كان أمامي عدة اعتبارات :

١ - هذا المدى الزمني كان وعاء ضم فترة الخلاف ، وما تبعها من فترات ظهرت فيها نتائج الخلاف وآثاره .

٢ - كل الكتب التي ظهرت ، وتناولت البحث في الخلاف بخاصة، كتبت في هذه الفترة ما عدا الإسعاف لابن إياز الذي ألف خلال القرن السابع ، ويعد بمثابة الاستدراك على إنصاف الأنباري .

٣ - الحضارة الإسلامية بما تشمل من ثقافات تعرضت للانحيار بعد القرن السادس في الشرق ، وفي الغرب ، ومعنى هذا أن أقوى ما وصلت إليه من نضج كان في القرن السادس ، وما ظهر بعده من آراء ذات بال لبعض أعلام النحاة هي من قبيل الظواهر الجزئية التي لا يمكن أن تدخل في إطار الظواهر العامة .

٤ - أن آخر صيحة لها عمقها ووزنها ، ودالاتها في نقد النحاة وما أخذوا به أنفسهم من قيود الصنعة ، ومصطلحات المنطق والفلسفة كانت في أواخر القرن السادس ، وتمثل هذه الصيحة في كتاب : الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي .

ثانيها : لم ألتزم هذه المدة الزمنية في جانب التقويم فذكرت أراء بعض
الأعلام بعد القرن السادس ، كما ذكرت أراء بعض المحدثين لتكتمل النظرة إلى
الحلاف وتصديق ، وتصحيح أقرب إلى الوصول إلى نتائج مؤثرة ودات عال

ثالثها : هذا العمل العلمي مضى عليه أكثر من عشر سنوات فاضطرت إلى
مراجعة العمل بالتهذيب والتنقيح ، والإضافة ، والحذف القليل أحياناً ، كما أن هناك
مراجع كانت إذ ذاك مخطوطات ، وأصبحت اليوم مطبوعات فاضطرت إلى إرشاد
القارئ إلى مكان النقل في المطبوعة بدلاً من المخطوطة ، فإن فاني شيء من ذلك
لم أغیره فقد عرف القارئ الباحث سره .

رابعها : سيجد القارئ عدداً من الفهارس التي تعينه على الاستمادة الكاملة
من هذا العمل .

أرجو أن أكون بهذا العمل قد أصبت أو دأيت ، كما أمل أن أكون قد أصفت
لبنة إلى الصرح الشامخ للسان العربي . ومن أعياق النفس أحمد الله على ما فيها من
صواب في الرأي أو الحكم أو التقويم ، وأما الهفوات فهي من حقي لأني بشر ، ولا
أنزه نفسي عنها ، وإذا عدت معائب الإنسان فذلك أية فضل ، على أنني بذلت الجهد
وما ألوت ، وأخذت بكل سب يوصلني إلى القصد وما وبت ، وحاولت جهد الطاقة أن
أكون على صواب ، فإن جانبته حيناً فحسبي أنني أبلغت نفسي العذر ، ومبلغ نفس
عذرها مثل مسجع والحمد لله في الأولى والأخرة .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه أتنب ؟

دكتور السيد رزق الطويل
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا -
جامعة أم القرى مكة المكرمة

من جوار البيت الحرام ١٤٠٥/١/٢٣ هـ
١٩٨٤/١٠/١٨ م

تمهيد

وضع النحو - نشأته وتطوره - مظاهر النشاط النحوي حتى بداية الخلاف .

خلق الاسلام العرب خلقاً جديداً ، ورباهم تربية قوية على إيمان صادق بالله ، وعقيدة خالصة له ، فكانوا خير دعاة غملاوا الدعوة ، وأمثل جنود دافعوا عنها ، حتى رفرت أعلامها في أرجاء الأرض ، وهنا أتبع للعرب الذين كانوا محصورين في شبه الجزيرة أن يحطموا الحصار الذي فرضته عليهم ممالك اصطنعتها الدول الكبرى في العالم إذ ذاك لتحمي أطرافها من غارات قد تشنها قبائل العرب عليهم ، فخرجوا - وهم الذين أظلمهم عصر طويل المدى من جاهلية - ينشرون دعوة العلم والنور والإيمان ، فاستجاب لهم كثير من الأمم ، ودخل في دين الله كثير من الأجناس الذين رأوا حقاً عليهم أن يعرفوا لغة القرآن ، فهبىء للسان العربي أن يمتزج باللسنة أخرى ، وكان يحلو لبعض العرب أن يقلدوا لغة هؤلاء أحياناً ظرفاً وفكاهة وبتج عن ذلك أن سرى اللحن والفساد في لغة الضاد منذ فجر التاريخ الإسلامي ، لكنه في عهد النبوة والحلفاء الراشدين كان يقابل بنقد لاذع واستياء بالغ ، يقول أبو الطيب اللغوي : (واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب ، وأحوج إلى التعلم الإعراب ، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمعتربين من عهد النبي ﷺ ، فقد رويتنا أن رجلاً لحن محضرته ، فقال : « أرشدوا أخاكم فقد ضل » ، ويقول أبو بكر - رضي الله عنه - : لأن

أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فاللحن^(١) .

وما يرويه أبو الطيب هنا يشير إلى أمور :

الأول : ظهور اللحن في وقت مبكر حتى قبل الفتوح الإسلامية في الشام والعراق .

الثاني : كان للحن وقع سيء في نفوس الجماهير العربية التي لم تكن تعرف غير اللسان الفصيح .

الثالث : أن أول انحراف عن سنن الفصيحة كان في ظاهرة الإعراب .

ولا غرابة في أن يظهر اللحن مبكراً فقد اختلط بالعرب في هذا العصر وفيما قبله عناصر غير عربية على نحو يسير . كان صهيب في عهد رسول الله ﷺ يرتضخ الرومية ، وسلمان الفارسية وبلال وسحيم عبد بني الحسحاس الحبشية .

وتحفل كتب الأدب والتاريخ بكثير من الأخبار الطريفة عن هذا اللحن مع الإشارة إلى غرابة موقعه في نفوس السامعين من فصحاء العرب .

قال ياقوت الحموي في كتابه معجم الأدباء راوياً هذا الخبر : مر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على قوم يسبون الرمي ، فزرعهم فقالوا : إنا قوم (متعلمين) فأعرض مضطرباً ، وقال : والله لخطوكم في لسانكم أشد عليّ من خطوكم في وميكم^(٢) .

ويقول ابن قتيبة : (سمع أعرابي مؤذناً يقول : أشهد أن محمداً رسول الله -

(١) راجع مراتب النحويين ، ونقل هذا السيوطي في المزهرة لوائيل النوع الرابع والأربعين والحديث الشريف المذكور في الحصائص (مطلب في ترك الأخط عن أهل القدر) ج ١ ص ٤٠٨ ، ومعجم الأدباء (الفصل الأول فصل الأدب) ج ١ ص ٨٣ ، والأثر المذكور نسب في معجم الأدباء (الفصل الأول فصل الأدب ج ١ ص ٨٧ للشعبي) .

(٢) معجم الأدباء : الموضع السابق .

بنصب رسول الله - فقال : ويحك ! يفعل ماذا ؟ .. ودخل أعرابي السوق فسمعهم يلحنون ، فقال : سبحان الله ! يلحنون ويسريحون ونحن لا نلحن ولا نربح !!)^(١) .

وأما صاحب العقد الفريد ، فيروي هذه الحادثة : (دخل على الوليد ابن عبد الملك رجل من أشراف قريش ، فقال له الوليد : من نحتك ؟ قال له فلان اليهودي ، فقال : ما تقول ، ويحك ؟ قال : لعلك إنما تسألني عن حنتي يا أمير المؤمنين هو فلان بن فلان) .^(٢) .

وبتزايد الفتوح ، واتساع مدى الاختلاط ، كثرت اللحن وشاع في ربوع الحاضرة حتى كان خلفاء بني أمية يرسلون أبناءهم إلى البادية حتى يعتاد لسانهم اللغة الفصيحة .

ولعظم أمر اللحن في نفوس الفصحاء أزعجوا لأول لحن شاع في الحاضرة وكان بالعراق وهو قولهم : حي على الصلاة بالكسر والقياس الفتح ولأول لحن سمع وشاع في البادية وهو قولهم : هذه عصاتي ، والصحيح عصاي .

وانتهى الأمر باللحن أن أصبح الفصحاء يمدون على الأصابع زمن الدولة الأموية ، وهي الدولة العربية الأعرابية كما وصفها الجاحظ واليك المثال .

قال الأصمعي : أربعة لم يلحنوا في جد ولا هزل : الشامي وعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف ، وابن القرية ، والحجاج أفصحهم^(٣)

ولكن منذ ظهر اللحن ، وأصبح ظاهرة تلفت الأنظار وتحرك الفير على الدين إلى مواجهة هذا الخطر الذي يهدد لغة القرآن .

(١) عيون الأخبار لابن قتيبة : ج ٢ ص ١٥٨ .

(٢) العقد الفريد لابن عبد ربه ، كتاب الباقرة في العلم والأدب الأعراب واللحن ج ٢ ص ١٨٠ ، وفي حراة الأدب شاهد ٦٥٦ نسبة هذه الحادثة إلى عبد الحميد بن مروان

(٣) الوسيط في الأدب العربي وتاريخه ، ترجمة الحجاج ص ١٢٠

من الواضع الأول للنحو ؟

ويسوق أبو البركات الأنباري عدة روايات حول الواضع الأول لعلم النحو .
الرواية الأولى : قال أبو الأسود : دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فوجدت في يده رقعة ، فقلت ما هذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ، يعني الأعاجم ، فأردت أن أضح شيئاً يرجعون إليه ، ويعتمدون عليه ، ثم أتي إلى الرقعة وفيها مكتوب (الكلام اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ به ، والحرف ما أفاد معنى) وقال لي : انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك . ثم يقول أبو الأسود وكنت كلما وضعت وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه رضي الله عنه إلى أن حصلت ما فيه الكفاية قال : (ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت ، فلذلك سمي النحو) .

والرواية الثانية : تذكر قصة قارىء أخطأ في قوله تعالى : : (أن الله يرى من المشركين ورسوله) فقرأها بكسر اللام في رسوله ، وعجب أعرابي عندما استمع للآية ، ووصل الأمر إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال : لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود النضلي أن يضع النحو .

ورواية ثالثة : تذكر أن زياد بن أبيه لزعجه كثرة الأعاجم وفساد الألسنة فطلب من أبي الأسود النضلي أن يضع شيئاً يقيم الستهم فأبى فأوعر زياد إلى رجل أن يقرأ القرآن أمام أبي الأسود ويلحن فيه ، فرجع أبو الأسود إلى زياد وقال قد أجبتك إلى ما سألت ورأيت أن تبدأ بأعراب القرآن .

ورواية رابعة : تذكر أن أبا الأسود عرض على زياد بن أبيه محاوفاً من شيوع اللحن وأنه يريد أن يضع شيئاً يصلح الألسنة فقال له زياد لا تفعل ، فحاء رجل إلى زياد في مسألة ولحن ، فدعا أبا الأسود وقال له : ضح للناس ما كنت بهيتك عنه ففعل .

ورواية خامسة : تشير إلى أن ابنة أبي الأسود أخطأت في أسلوب تعجب

فعرضته على طريقة الاستفهام ففزع أبوها من هذا اللحن ، وحيث أنه وضع النحو ،
وأول ما وضع منه باب التعجب^(١) .

وبالقاء نظرة على هذه الروايات المختلفة نجد أن لأبي الأسود دوراً في كل منها
مما يجعلنا نظن ظناً غالباً قريباً من اليقين أن وضع النحو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأبي
الأسود وأن نسبة وضع النحو لعلي بن أبي طالب جاءت من طريق أبي الأسود نفسه ،
وهو يسند هذا لعلي بن أبي طالب ، قلعل له فضل المشورة ولفت النظر ، والذي
أرجحه هنا : أن أبا الأسود كان محط الأنظار ومنجبه الأفكار إذا أراد الخلاء أو الأمراء
وضع ضوابط للألسنة تعصمها من اللحن ، وقد يكون سر هذا أن أبا الأسود كان
مشهوراً بهذا اللون من الدراسة ، أو معروفاً عنه الاستعداد لهذا العمل اللغوي
الفريد أو كان مهتماً بموضوع اللحن ، وله نظرات ثاقبة فيه ، ولا عجب فهو مبتكر
شكل المصحف .

ويرى بعض المتقدمين من أصحاب الطبقات والمعاجم نسبة كثير من
المصطلحات النحوية الدقيقة إلى أبي الأسود^(٢)

وفي دائرة المعارف الإسلامية : (وليس حقاً ما يقال إنه - أبا الأسود - واضع
أصول النحو العربي)^(٣) ، وقد يكون هذا النفي الفاطم منسباً على النحو بمعناه
وأصوله الاصطلاحية الدقيقة ، وإذا كان كذلك فهم - أي واضعو الدائرة - على حق ،
ولا يتنافى مع نسبة المؤرخين وضع النحو لأبي الأسود لأنه رسم منهجاً سار عليه من
أنوا بعده . على أن اسم النحو لم يعرف في عصر أبي الأسود ، وكان معروفاً في ذلك
العصر باسم - علم العربية - قال ابن حجر في الإصابة : (أول من ضبط المصحف
ووضع العربية أبو الأسود) وأما اسم النحو فعرف فيما بعد (علماً) لهذا النوع من

(١) ترجمة الألباء في طبقات الأئمة للأبياري : ص ٣ إلى ص ٧ .

(٢) راجع ما كتبه ابن النديم في الفهرست ، الفن الأول من المقالة الثانية عن الأوراق التي عثر عليها جماعة
الكتب محمد بن الحسين .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول / الجزء الخامس / ترجمة أبي الأسود .

الدراسة ، وكان قد سبقت الإشارة إليه في كلام علي بن أبي طالب ويسدو أنه عندما اتسع نطاق البحث في هذا العلم اختاروا كلمة على علماً له .

بقي أن نقول : إن مهد هذه الدراسة ومدرجها كان في العراق ، لأنه على حدود البادية ، وملتقى العرب بغيرهم ، توطئه الجميع لرخاء الحياة فيه ، فكان أظهر بلد انتشر فيه وباء اللحن الداعي إلى وضع النحو وما حاجة عرب البوادي والحجاز إليه ، وما برحت لغتهم فصيحة ؟

سارت الدراسة النحوية رويداً رويداً بعد أبي الأسود ، مجتازة هذه مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة الوضع والتكوين^(١) .

وهذه المرحلة من تاريخ الدراسة النحوية بصرية كلها ، بدأت بأبي الأسود الدؤلي ، بينما كانت الكوفة في شغل عن ذلك برواية الأشعار ، والأخبار والنوادر التي تسرت لها أكثر مما تسر للبصرة منها .

وعاش في ظلال هذه المرحلة طيفتان من النحاة :

(الطبقة الأولى) - وكان من أعلامها عتبة بن معاذان الفيل^(٢) ونصر بن عاصم الليثي^(٣) ، وعبد الرحمن بن هرمز^(٤) ، ويحيى بن يهرم^(٥) ولم يترك أحد من رجال

(١) نشأة النحو بنصرف : ص ٢٦ وما بعدها .

(٢) حبة الفيل : هو ابن معاذان ، وكان معاذان رجلاً من أهل بستان ، قدم البصرة وأقام بها وشا له عتبة ، فتعلم النحو على أبي الأسود وددى الشعر .

(نزهة الألباء في طبقات الأدياء ص ٨)

(٣) نصر بن عاصم الليثي كان فقيهاً عالماً بالعربية ، فصيحاً ، وقرأ القرآن على أبي الأسود مات سنة ٨٩ هـ أيام الوليد بن عبد الملك (نزهة الألباء ص ٩)

(٤) يعرف بأبي داود الأعرج كان مولى لمحمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، كان أحد القراء عالياً بالعربية وبالأنسب توفي بالأسكندرية سنة ١١٧ هـ في أيام هشام بن عبد الملك (المرجع السابق ص ١٠) .

(٥) يحيى بن يهرم رجل من عدوان بن قيس ، كان عالماً بالعربية والحديث لقي عبد الله بن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وكان فصيحا وواجه الحجاج بلحنه في كتاب الله (المرجع السابق ص ١٠)

هذه الطبقة الدولة العباسية .

يقول الاستاذ محمد الطنطاوي عن جهود أعلام هذه الطبقة : ويغلب على الطر أن ما تكون من نحو هذه الطبقة - فضلاً عن قلته - كان شبه الرواية للمسجوع ، فلم تنت بينهم فكرة القياس ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى أحداث ثغرة خلاف بينهم لقرب عهد القوم بسلامة السليقة ، كذلك لم تقو حركة التصنيف بينهم ، فلم يؤثر عنهم إلا بعض تنف في مواطن متفرقة من الفن لم تبلغ حد الكتب المنظمة ، إذ كان جل اعتمادهم على حفظهم في صدورهم وروايتهم بلسانهم ، وزعم بعض المؤرخين أن أستاذها أبا الأسود قد وضع مختصراً^(١) .

وأما (الطبقة الثانية) - في هذه المرحلة فمن أعلامها . أبو عبد الله ابن اسحاق الحضرمي الذي كان بطارد الرزدق ويخطئه في شعره حتى هجاه الفرزدق ، قال أبو الطيب : (وكان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرغ النحو وقاسه)^(٢) ومنهم عيسى بن عمر الشافعي صاحب كتابي : الجامع والاكمال ، وقد نوه عن فضلهما الخليل بن أحمد ، ومنهم أبو عمرو بن العلاء صاحب التصانيف الكثيرة ، وقارئ البصرة ، وكلهم أدرك الدولة العباسية ما عدا عبد الله بن أبي اسحاق الذي تختلف المراجع في تاريخ وفاته ، لكنها كلها قبل قيام دولة بني العباس .

والنشاط النحوي لهذه الطبقة أكثر وأعمق ، وبرزت فيه مؤلفات نحوية أشارت إليها المراجع وإن لم تصل إلى أهدينا ، وقد جد أعلامها في البحث ، وتنوع النصوص واستفراخ الضوابط وقطعوا شوطاً في ميداني التحليل والقياس ، وظهر الاختلاف في وجهات النظر ، ومؤلفات هذه الطبقة كانت مزيجاً من النحو والصرف واللغة والأدب ، وما إلى ذلك من علوم اللغة العربية .

(١) مشاء السحر ص ٢٨ .

(٢) مراتب النحويين / في ترجمه عبد الله بن اسحاق .

الدراسات النحوية تدخل مرحلة ثانية :

برزت في هذه المرحلة مدرسة الكوفة التي أخذت تشارك البصرة في الأحد بأسباب هذا العلم ، وكان على رأس النشاط النحوي في البصرة في هذه المرحلة الخليل بن أحمد ، وفي الكوفة أبو جعفر الرضاسي .

وفي هذه المرحلة نشط الخلاف بين النحلة على مستوى فردي ، لا على مستوى منهجي مدرسي ، إذ لم تكن قد تكاملت بعد مناهج المدرستين أو لم يكن الخلاف بينهما قد ظهر على أساس منهجي في عهد الطبقة الثالثة البصرية ، والأولى الكوفية ، وفيما بعد هاتين الطبقتين أخذت المناهج تتحدد ، والخلاف بينهما يأخذ طابعاً بلدياً ، فيقال : بصري وكوفي .

والخلاف على مستوى فردي في عهد الطبقة الثالثة البصرية ، والأولى الكوفية يدل عليه مخالفة الكسائي للرضاسي أستاذة عندما جادله الفراء في بغداد حول مسائل نحوية نقض فيها الكسائي أقوال الرضاسي التي يرويها الفراء^(١) ، كما كان هناك تعاون أيضاً على مستوى فردي . يقول ابن الأنباري : وكان الرضاسي رجلاً صالحاً يحكى عنه أنه قال : أرسل إلى الخليل بن أحمد يطلب كتابي فبعته إليه فقرأ ووضع كتابه^(٢) .

وهنا ظاهرة أسجلها قبل أن أخلص من هذا التمهيد . تلك أن الدراسة النحوية نشأت في بيئة العراق ، لأن الدواعي إلى هذه الدراسة فيه كانت أكثر كذلك كان جل أعلام هذه الدراسة من الموالي حتى كانوا يسمون النحوي في هذا العصر : صنعة الموالي ، وبرهان ذلك واضح من نظرة تلقينا على ترجمة هؤلاء الأعلام . فعبد الرحمن بن هرمز كان مولى لمحمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، وعبد الله بن أبي اسحاق مولى آل الحضرمي ، وعيسى بن عمر مولى آل شالح بن الوليد ،

(١) برهه الألباء : ص ٣٥ .

(٢) المرجع السابق

ويونس بن حبيب مولى بني ضبة ، ومسيويه مولى بني الحارث بن كعب وعاصره وتلاه كثيرون من أعلام هذه الدراسة كانوا موالى .

ويبدو أن العرب الفصحاء كانوا يرون أنهم في غير حاجة إلى هذه الدراسة جاء في مصيغ ثعلب أن الشعبي مر بجماعة من الموالى يتذكرون النحو ، فقال لش كتم أول من أصلحه ، إنكم أول من أفسده .

وبانتهاء الطبقة الثالثة البصرية ، والأولى الكوفية بدأ الخلاف السجوي يتضح ويتسع مداه ، وتتكامل أسسه ، إذ أخذت مناهج المدرستين تتمايز ، وكانت دولة بني العباس قد أطلت العالم الإسلامي ، وظهرت في عهدها الدراسات الفلسفية والمنطقية والتي أولع بها الناس في هذا العهد ، ومنهم السجاء ، حتى بدأ أثرها واضحاً في السجوف في الخلاف السجوي ، كما ستفصل ذلك فيما بعد .

البَابُ
الأَوَّلُ

الْخِلَافُ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ

ويشتمل على:

الفصل الأول: دراسة تاريخية حول الخلاف

الفصل الثاني: مسائل الخلاف

الفصل الثالث: الباحثون في الخلاف

الفصل الأول

دراسة تاريخية حول الخلاف

أولاً الخلاف النحوي :

كان أول خلاف نحوي ظهر مسوياً لأحدى المدرستين ما أورده سيويه في كتابه من حكاية أقوال أبي جعفر الرؤاسي عندما يقول في كتابه : قال الكوفي : ويبدو أن مصاحبة الرؤاسي للخليل في القراءة على عيسى بن عمر جعلت بينهما نوعاً من الأنس والمودة ، سمح للخليل أن يطلب من الرؤاسي كتابه ، فقرأه ، وروى بعض أقواله لتلميذه سيويه فأنبتها في كتابه .

وهذا الخلاف بين المدرستين والذي تراه في كتاب سيويه منوياً الى الكوفي ، لم يكن أكثر من مذاكرة وعرض وجهات نظر مختلفة ، والرد عليها أمياً ، فلم يكن لها عمق الخلاف المنهجي الذي ظهر فيما بعد وهو لا يزيد على ألوان أخرى من الخلاف رواها سيويه في كتابه بين البصريين أنفسهم ، فكثيراً ما تراه يورد ليونس والخليل وهما شيخاه أقوالاً يخالفها ، ويعبر عنها بقوله : (. . . ورعم الخليل . .) وقوله : (. وزعم يونس . . .) .

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني : (ولم تدخل الدنيا بين المشهورين من رجال هذه الطبقة فالخليل والرؤاسي ، وكلاهما صالح وعفيف ، ومتى حلت المناقشات العلمية مما يورثها من حوافز المادة أو الجاه بقيت هادئة ، جميلة صافية)^(١)

غير أن هذا الخلاف لم يصل إلى حوجة التنافس بين البصرة والكوفة في ذلك الحين ، أعني عهد الخليل وأبي جعفر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى (لم يكن أبو جعفر إلا بصرياً كما قيل ، أو تعلم في معاهد البصرة ولم يكن بالسحوي الذي تحمله قدماء أمام الخليل ، ولربما كان الزعم القائل بأن لأبي جعفر الرؤاسي كتاباً في النحو اطلع الخليل عليه ، وانفع به هو الذي حمل الأستاذ أحمد أمين - كما حمل غيره - أن يقولوا بهذا التنافس بين الرجلين)^(٢) .

ولم يأخذ الخلاف النحوي طابع الجد ، ولم يلبس ثوب التنافس العنيف إلا في عهد سيويه والكسائي اللذين على أيديهما بدأت تتضح مباحث المدرستين وتتمايز وتأخذ كل منهما طريقاً خاصاً بها ، ولا سيما بعد أن قرب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصومهم بتربية أولادهم وأعدقوا عليهم لما كان بين أهل الكوفة وبني العباس من ودّ لم يتهماً لأهل البصرة فتمسكوا بديناهم التي نالوها على يد الخلفاء ، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين سبقوهم في ميدان الدراسة النحوية .

ومن عهد سيويه والكسائي بدأت تظهر مسائل الخلاف التي تمثل وجهتي نظر المدرستين ، ويبدى الدكتور شوقي ضيف رأياً يشير إلى الأحفش وأنه الذي فتح أبواب الخلاف ، وأعد لنشأة مدرسة الكوفة وغيرها من مدارس النحو المختلفة ، فيقول : (وفي رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه ، بل هو الذي أعد لنشأة فيما بعد مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة ، فإنه كان عالماً بلمعات العرب ، وكان ثاقب الذهن ، حاد الذكاء ، فخالف أستاذه سيويه في كثير من

(١) في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني : ص ١٦٨ ط ٢ مطبعة ح . س .

(٢) مدرسة الكوفة النحوية للدكتور مهدي المخرومي . ص ٦٦

المسائل وحمل ذلك حته الكوفيون ومضوا يتسعون فيه ، فتكونت مدرستهم (١) .

وقول من الأخفش أيضاً : (فهو الذي فتح له والفراء - أي للكسائي والفراء - أبواب الخلاف مع سيويه والخليل على مصاريحها ، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما ، وتنمية هذا الخلاف بحيث تقذ إلى منعهما النحوي الجديد) (٢) .

هذا ما أبداه الدكتور شوقي خفيف ، وهو يحمل فيه الأخفش مسئولية تعميق الخلاف وفتح مجاله أمام علمي المدرسة الكوفية الكسائي والفراء حتى قامت مدرستهم بل أقام - على أساس أقواله وخلافاته - مدارس نحوية متعددة .

ولئن كان للأخفش (٣) دور كبير في تعميق الخلاف ، وفتح أبوابه على مصاريحها غير أنه لم يكن زائداً فيه ، واتصاله بالكوفيين في بغداد كان بعد وقوع أشهر مناظرة نحوية بين سيويه والكسائي ، وغذل فيها سيويه ، وجاء الأخفش لبتتصر لاستاذه فاستماله الكوفيون ، حيث اطمأن إلى رغد العيش معهم ووافظهم في بعض مسائلهم (٤) .

أنماط الخلاف

إلى هذا الحد نكون قد وضعنا أيدينا على بداية الخلاف النحوي الذي يحمل الطابع المنهجي للمدرستين وهو عصر الكسائي وسيويه أي الطبقة الثانية الكوفية ، والرابعة البصرية أي في خلال الربع الأخير من القرن الثاني للهجرة ومن المصير تحديد تاريخ دقيق ، لأن التطور اللغوي والفكري لا يمكن أن يحد بتاريخ حاسم دقيق .

(١) مدارس النحو : ص ٩٥

(٢) المصدر السابق ص ١٥٦

(٣) الأخفش الذي تحدث عنه هنا الأخفش الأوسط ، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع

(٤) راجع مثله النحو : ص ٨٨ .

ولا نستطيع أن نخوض ميدان الخلاف ، وهو متشعب الطرق متعدد المسالك وأكثر مسالكه لا تربطه بموضوع بحثنا رابطة متينة أو وشيجة وثيقة ، لذا كان من الضروري أن أسوق أنماط الخلاف وصوره التي برز بها في واقعنا اللغوي ، ثم نصطفي منها ما يقدّر حوله بحثنا .

النمط الأول : خلاف أساسه اختلاف اللهجات :

واليك أمثلة له :

(١) - يقول ابن جني بعد أن تحدث عن قلب الواو والياء تاء إذا وقعتا فاء للافتعال : (ومن العرب من لا يبدلهما تاء ، ويجري عليهما من القلب ما تنكبه الآخرون ، فيقول : أيتمد ، وابتزن ، ويؤتمد ، ياتعد ويوتزن ، وياتزن ، وموقعد ، وموتزن ، وسمع الكسائي : الطريق باتسق وياتسق أي يتسق ويتسع ، واللغة الأولى أكثر وأكبر وهي لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن الكريم)^(١) .

(٢) - يقول أبو حيان : وجعل الشئ كالمقصود ، فتلزم ألفه رفعاً ونصباً وجراً لغة منقولة عن طوائف من العرب : ينو المحرث بن كعب ، وزبيد وخثعم ، وهمدان وكنانة ، وينو العنبر ، ويكر بن وائل ، وبطون بن ربيعة وإنكار المبرد ما نقله الأئمة عن هؤلاء القبائل مكابرة لا تليق بعالم^(٢) .

(٣) في باب الحكاية حول حكاية المعلم قال أبو حيان عن المعلم الذي لم يتيقن فيه علم الاشتراك : (وإن لم يتيقن فميم لا تحكي بل ترفع من بالابتداء ، وما بعده الخبر ، كان ما قبله في كلام المخاطب مرغواً أو منصوباً أو مجروراً ، نقول لمن قال : قام زيد : من زيد ؟ ولمن قال : مروت يزيد ، من زيد وأهل الحجاز منهم من يوافق بني تميم ، ومنهم من يحكي بعد من حركة الاسم في كلام المخاطب)^(٣) .

(١) سر صناعة الأعراب : ج ١ ص ١٦٥ .

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان نسخة مخطوطة بدار الكتب رقم ٨٢٨ نحو ص ٢٢١

(٣) السخة السابقة ص ٢٧٨ ، والأشعوني : ج ٢ ص ٦٤٣ .

(٤) - « ما » النافية تعمل عمل ليس بشروط ، وتسمى الحجازية وعدد التميميين لا تعمل ولو استوفت شروط إعمالها . وهذه ظاهرة لغوية سجلتها كل كتب النحو تقريباً .

(٥) - يجب نصب المستثنى المتقطع . قال الأشموني هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة لقوله تعالى : ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ « وعس تميم فيه إبدال وقع » كالمتمصل فيجيزون ما قام أحد إلا حملاً ، وما مررت بأحد إلا حملاً ، ومن قوله :

وبلدة ليس بها أنيس إلا المعافيرُ والا العيس
وقوله :

عشية لا تغنى الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرقي المصمم
وقوله :

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن لنا مخاطب إلا السنان وعامله^(١)

(٦) - « هيهات » : أورد الأشموني عدة آراء في التكيف النحوي لهيهات ، وأنها عند الجمهور اسم فعل ماض ، وعد أبي اسحق اسم بمعنى البعد ، وأنها في موضع رفع في الآية ، وعند المبرد ظرف غير متمكن وبني لابهامه ثم ذكر هذا الخلاف (ويفتح الحجازيون تاء هيهات ، ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالثاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فنصب أبي على أنها تكتب بالثاء ، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء ، وحكى المصنف فيها ستاً وثلاثين لغة)^(٢) .

ولا يهمنا هنا اختلاف النحاة في كتابة تائها لأن مشكلة الكتابة جددت متأخرة أما شاهداً هنا فقام على نطق القبائل للكلمة وطريقة وقفهم عليها .

(١) أشموني : ج ١ ص ٢٢٩

(٢) المصدر السابق : ج ٢ ص ٤٨٦ .

(٧) - هلم : عند بني تميم تتصل بها علامات التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وعند المحجراتين هلم على حالة واحدة فلا تتصل بضمائر كأسماء الأفعال^(١) .

(٨) - فتح آخر الفعل المؤكد صحيحاً أو معتلاً مثل : اصرين ، واحشين وأرقين ، واغرون .

قال الأشموني مثيراً إلى هذا الضبط لآخر الفعل المؤكد (هذه لغة جميع العرب سوى فرارة فانها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمي ، فتقول هل ترمين يا زيد ، ومنه قوله :

لا تبعن لوعة أترى ولا هلم لا تقابن بعدي الهم والجزع^(٢)

والاستشهاد بالبيت هنا غير مستقيم ، لأن الخطاب فيه لمؤنث ، وحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

(٩) - هلم : قال الأشموني : نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف وينه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يعربه إعراب ما لا يصرف في الأحوال الثلاث ، خلافاً لمن أنكر ذلك ، وغير بني تميم ينونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع^(٣) أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط ، وزعم الزجاج أن من العرب من ينه على الفتح واستشهد بقول الراجز : إني رأيت عجباً مذ أما .

قال في شرح التسهيل^(٤) : (ومذهبه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع

(١) أشموني : ج ٢ ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٠١

(٣) من نسخة الأندلس وهو أبو الحسين عبد الله بن أحمد الأشعبي تلقى عن الفصاح والشلوبي ولم يكن في طبة الشلوبي أنجب منه ومن مؤلفاته شرح مبروه وشرح الجمل للرجاني توفي ٦٨٨ هـ

(٤) أبو حيان الأنطلسي

ولأن سيويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أساء » فتح إعراب وأبو اسحاق^(١) لم يأخذ البيت من غير كتاب سيويه ، فقط غلط فيما ذهب إليه واستحق الا يعول عليه^(٢) .

وهذا الخلاف القائم على اختلاف اللهجات العربية ممتزج كما هو واضح باصطلاحات النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين ، مثل البناء والاعراب ، وما لا يصرف والكسر والنصب والرفع ونحو ذلك ، أما اللهجات في حد ذاتها فهي مجرد ضبط سمعه الرواة من أفواه القبائل .

النمط الثاني :

خلاف عام بين النحاة لا يرتبط بمنهج مدرسي ، وقد يلتقي فيه بصريون وكوفيون على رأي واحد ، ويلتقي فيه بصريون وكوفيون آخرون على رأي مغاير للاول ، ومبعث هذا الخلاف في تقديري اجتهاد خاص من النحوي يدعوه لأن يخالف عن رأي مدرسته ، وهذا الخلاف غالباً يأخذ صورة توجيه إعرابي أو يكون اختلافاً حول ضبط كلمة أو معنى أداة ، أو ترتيب لأجزاء الجملة أو حول مصطلح نحوي ، وإليك أمثلة :

(١) - يرى جمهور النحويين إطلاق الكلام على المفيد فقط ، ويرى بعضهم إطلاقه على المفيد وغيره^(٣) .

(٢) - اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم ، وسيويه لم يصرح له بحد ، فقال بعضهم : ما استحق الاعراب في أول وضعه ، وقال آخرون : ما استحق التنوين في أول وضعه ، وقال آخرون : حد الاسم ما سمي بمسماه فلو صححه وكشف عن

(١) أبو اسحاق الزجاج

(٢) أنعموني ج ٢ ص ٥٢٧

(٣) المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء المكي رسله مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٨ نحو ص

معناه . . . الخ . ستة آراء^(١) .

(٣) - قال العكبري : اختلفت عبارات النحويين في حد المفعل . . . الخ^(٢) .

(٤) - أما مثل أو في العطف والمعنى (. . . وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين ، وقال أبو علي وابن كيسان^(٣) وبرهان^(٤) هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم^(٥) وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوماً ، والعاطف لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

يا ليتما أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذ^(٦) .

(٥) - الجمع بين تمييز فاعل نعم وفاعلها ، أجازته المبرد وابن السراج والناظم ، وولده للسمع الكثير ، ومنعه سيويه والسيبراني مطلقاً ، وقيل : إن أفاد معنى جاز وإلا فلا^(٦) .

(٦) - نعم ما يقول محمد . من قالوا : إن ما في موضع نصب على التمييز ، اختلفوا في تكييف ما ، والجملة بعدها على ثلاثة أقوال . ومن قالوا : إنها فاعل ،

(١) المصدر السابق ورقة ٢ ص ٦ .

(٢) المصدر السابق ورقة ٦ .

(٣) ابن كيسان : أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان كان يحفظ مذاهب البصريين والكوفيين لأنه أخذ من المبرد وتعلب وغيرهما ، فاح اسمه فكان دونه خاصاً بالناس على اختلاف طبقاتهم ، ومن كتبه في النحو : المذهب . وله كتب : المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون ، توفي سنة ٢٩٩ هـ (نزهة الألباء ص ١٦٢)

(٤) ابن برهان - هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي العكبري كان إماماً في علم اللسان وقرأ النعمة على أبي العلاء وسمع الحديث ، توفي سنة ٥٠٦ هـ (راجع النجوم الزاهرة) وقيل وفاته ٥٠٠ هـ (نزهة الألباء ص ٢٣٤) وأما رأيت له مخطوطاً في دار الكتب اسمه (قللمع) أوله . النحويون ثلاثة أقسام

(٥) هو ابن مالك .

(٦) الأشموني ج ٢ ص ٤٢٥ .

(٧) الأشموني - ج ٢ ص ٣٧٦ .

احتلوا في تكيف ما والجملة بعدها على خمسة أقوال^(١) .

(٧) - يجب أن يتبع النعب المنعوت في التعريف والتكثير عند الجمهور وأجاز الأحفش نعت النكرة بالمعرفة اذا خصصت النكرة ، ومن هنا جعل (الأوليان)

صفة (لآخران) في قوله تعالى : ﴿ فَاخْرَاجْهُمَا مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِئَانِ ﴾ . وأجاز بعضهم صفة المعرفة بالنكرة ، وأجاز ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك كقول النابغة :

فبت كأي ساورتني فضيلة من الرقش ، في أيابها السمع نافع

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلاف ذلك فمؤول^(٢) .

(٨) - رد السهلي بدل البعض ، وبدل الاشتغال إلى بدل الكل بحجة أن العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص ، ورد المبرد بدل الغلط ، وقال لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً ، وزعم قوم منهم ابن السيد^(٣) أنه وجد في كلام العرب قول ذي الرمة :

لمياء في شفتيها حوة لمس وهي اللثات وفي أيابها شنب

فاللمس بدل غلط ، لأن الحوة : السواد ، واللمس سواد يشوبه حمرة^(٤) .

النمط الثالث :

خلاف بين أعلام المدرسة الواحدة في إطار منهج المدرسة ، وقد يخرج

(١) المصدر السابق : ص ٣٧٩ ، ٣٧٧

(٢) المصدر السابق : ص ٣٩٤ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ولد في بطليوس ، واستوطن بلية موهود الكرامة لعلمه لحج ، مؤلفاته كثيرة منها : اصلاح المحلل الواقع في الجمل ، توفي سنة ٥٣١ هـ (راجع فتح الطب للمفري)

(٤) أشموني : مج ٢ ص ٤٣٨ .

المخالف عن منهج مدرسته لاعتبارات أيدت لديه ما ذهب إليه ، وهذه بعض أمثلة هذا النوع :

(١) - « أو » التي ينصب المصارع بعدها .

ذهب الكسائي إلى أن « أو » المذكورة ناصية ينصبها ، وذهب المراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة^(١) .

وهكذا تفرد الكسائي رائد هذه المدرسة برأي مخالف لجمهور المدرسة الكوفية .

(٢) - ذهب يونس إلى أن « لكن » حرف استدراك وليست عاطفة ، وأن الواو قبلها هي العاطفة ، وحالفت في ذلك مدرسته ، أو خالفه جمهور السحاة الذين يقولون : انها عاطفة^(٢)

(٣) - خالف الأحفش منهج مدرسته البصرية وتابع الكوفيين في إعراب فعل الأمر . قال ابن هشام : (وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو . قم واقعد ، وأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة)^(٣) .

(٤) - وافق الأحفش الكوفيين في جواز رفع الوصف فاعلاً ظاهراً من غير اعتماد للوصف ، وكذا الظرف ، قال الرضي : والأحفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستمهام أو النفي نحو قائم الزيدان ، كما يحيزون في نحو : في الدار زيد أن يعمل الظرف بلا اعتماد^(٤) .

(٥) - لا يحير سيبويه في حتى الجارة أن تعمل في مضمير ، وأحار ذلك

(١) أنتموني : ج ٢ ص ٥٥٩ .

(٢) المصراع السابق : ج ٢ ص ٤١٦ .

(٣) المضي : الباب الأول صحت اللام - اللام الجازية .

(٤) شرح الكافية باب المتدا والحر أصنام فمبتداً

المبرد ، محالفا في ذلك مسيوه والمدرسة البصرية ومحتجا بقول الشاعر :

أنت ختلك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تخيب

ودهب جمهور البصريين إلى أن ذلك ضرورية ، ولا يقاس عليه^(١) .

(٦) - يجوز عند الكوفيين أن يتقدم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا ،

وواقعهم على هذا الرأي المازني والمبرد من البصريين^(٢) .

النمط الرابع :

الحلاف بين المدرستين ، الناشء عن اختلاف مهجهما ، وهو الحلاف الذي اتسع مداه ، في ظلال المدرستين وفيما بعد ذلك ، وكان له أثر عميق في الدراسات النحوية ، وهذا النوع من الحلاف هو الذي أفردت له هذه الرسالة لدراسة دراسة موضوعية تتبع أسبابه وتصف مظاهره ، وتسجل آثاره .

بيئة الخلاف

مدينتا البصرة والكوفة

ظهرت الدراسات النحوية أول ما ظهرت في العراق كما أسلفنا ذلك لأن الحاجة إليها في العراق كانت أشد ، والشعور بهذه الحاجة كان أوضح ، وأول لحن بالحاضرة سمع بالعراق ، وكان في كلمات الأذان وهو قولهم (حي على الصلاة) بكسر حي والصحيح المتع ، كما أن الاختلاط بغير العرب في العراق كان أدخل ، ولم يكن إقبال غير العرب على هذه الدراسة بأقل من العرب إن لم يكن أكثر وأعمق كما سبق أن أوضحنا .

(١) مضي فليب : ص ١٣٩ .

(٢) الإنصاف : مساله رقم ١٢٠

وكان مركز هذه الدراسة البصرة أولاً ، ثم شاركتها الكوفة فيما بعد واتحدت لها
مهجبا في البحث سارت على هداى ، والبصرة والكوفة هما العراق وكانوا يظنفون
أحيانا عليهما اسم العراقين .

وسنحصر كل مدينة منهما بكلمة تكشف عن طبيعتها وموقعها وسكانها وأعلام
البحاة فيها وطبقاتهم .

أولاً : البصرة :

في القاموس . البصرة . الأرض الغليظة ، وحجارة رحوه فيها بياض ولعل البصرة
سميت بهذا الاسم لأن الموضع الذي اختطت فيه كان ينسم بهذه الصفات ، وكان
إنشائها في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - سنة ١٥ هـ وقد أسست على
طرف البادية (في صفح عائش في الحرية البدوية الأماة الطويلة فلم يمتد إليه نفوذ
أجنبي يلين من شكيمته والعرب البارلون فيهم لم يخرهم ما يبدل صلابة عقليتهم
العربية ، وقد تجلى ذلك في كل ما يتصل بهم من علوم وعيرها)^(١)

وأما سكان البصرة فأكثرهم من قبائل العرب المصحاء مثل : قيس وتميم الذين
بقوا على عروبتهم ، وتحف بها أيضاً قبائل عربية سليمة السليقة وعلى مقربة منها
بوادي نجد والبحرين بالإضافة إلى الأعراب الذين كانوا يقدون إليها من داخل الجزيرة
العربية ليشهدوا (المربد) التي كانت عكاظ الإسلام^(٢) ، قال الأصفهاني : (وكان
نراهي الإبل والفرزدق وجلسائها حلقة بأعلى المربد بالبصرة يجلسون فيها)^(٣) .

بهذه الصورة تؤكد المراجع ، ويؤكد الباحثون المحدثون أمثال الأستاذ سعيد
الأفغاني ، والأستاذ محمد الطنطاوي - رحمه الله - عروية البصرة ، واستقامة لسان

(١) نشأة النحو : ص ١٣٧ .

(٢) في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص ١٨٩ ، ونشأة النحو ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٣) الأماي ج ٨ ص ٢٩ طبعة دار الكتب ، وراعي الأبل هو عبيد بن حصين بن معلومة ابن حنبل ، ويكنى
أبا جندل ، والراعي لقب غلب عليه ، لكثرة وصفة الأبل ، وهو شاعر قتل من شعراء الإسلام

أكثر السكان فيها ومجاورتها للفصحاء ووجود سوق المريد ميداناً لتنافس الشعراء والعصحاء . وكلا الباحثين يريد أن يخلص من هذا إلى رأي يدعم به المدرسة البصرية لكسا من ناحية أخرى نجد الدكتور شوقي ضيف يشير إلى أنه فيما يظهر له (كفل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات - يعني الثقافات اليونانية وبحوها - في القرن الثاني للهجرة ما لم يكن للكوفة ، فقد كانت مرفأً تجارياً للعراق على خليج العرب ، مرلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصولها بثقافتها المختلفة وأيضاً فإن كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جند يسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية)^(١)

ويبدو لي أن الهدف من وراء هذا الاستنتاج أن يؤكد الدكتور ضيف استعداد البصرة وملكيتها لأسباب البحث العلمي الدقيق أكثر من الكوفة لكن يا ترى هل ينسجم هذا الاستنتاج مع تأكيد الباحثين السابقين ؟ يبدو لي أن مجاملة البصرة في ذلك واضحة وأن الباحثين الثلاثة يريدون أن يصفوا على مدرسة البصرة ، ذات الشهرة والذوب صفتي صفاء اللغة المكتسب من عدم الاحتلاط ، والاستحواذ على العقلية العلمية المستفاد من الثقافات الدخيلة لكن ايسجمان ؟ لكن الشيء الذي نؤكد به قرب البصرة من البادية وبعدها نسبياً عن الحاضرة أكثر من زميلتها الكوفة .

وأضيف إلى ذلك : التفائض الأدبية بين الفرزدق وجرير والأخطل وقد كانت البصرة أو مريدها ميداناً لها بصورة أفقلت والتي البصرة وزهرعت حبال الأمن فهدم منازل شعراء التفائض بالمريد .

أما من ناحية الانسجام السكاني في البصرة فيؤكد الدكتور مهدي المحزومي أن البصرة تتميز عن الكوفة بأنها إذا نظرنا إليها وجدنا فيها استقراراً ووجدنا فيها ما يشبه عدم الفوارق بين الطبقات ، ووجدنا فيها ما يشبه الاندماج بين العناصر المختلفة عرقية كانت أو غير عربية ، ووجدنا من الطبقات المختلفة مشاركة في الأعمال ،

(١) المدارس السحرية : ص ٢٠

واشتغالا بالأعمال التجارية عن مثل هذه الخصومات التي تغذيها العصابات^(١)
هذه هي البصرة موقعا وظروفا وسكانا .

ثانياً : الكوفة :

جاء في القاموس المحيط الكوفة بالضم : الرملة الحمراء المستديرة أو كل رملة
تحاطها حصباء ، ومدينة العراق الكبرى ، وقبة الاسلام وحجرة المسلمين مصرها
سعد بن أبي وقاص ... ثم يقول : ويقال لها كوفان ويفتح ، وكوفة الجند ، لأنه
احتطت فيها حطط العرب أيام عثمان خططها السائب بن الأقرح الثقفي ، أو سميت
بكوفان وهو جبل صغير فسهلوه ، واختلطوا عليه ، أو من الكيف القطع لأن أبريز
أقطعه لبهرام أو لأنه قطعة من البلاد^(٢) .

وأسست الكوفة في عهد عمر بن الخطاب بعد اختها البصرة بستة شهور أو أكثر
على اختلاف الروايات ، وإن كان لوثقها أنها بعد البصرة بستة أشهر ، وكان تمصير
الكوفة سنة ١٥ هـ . (وقد أنشئت الكوفة بالقرب من الحيرة قاعدة المناذرة قديماً في
إقليم كان تحت إشراف الأكاسرة خاصاً لإمرتهم دبت إليه الروح الفارسية في علومها
وأنظمتها من حرية التفكير والعنوا لسلطان المفل^(٣)) .

ويبدو أن مكان الكوفة له عراقة وتاريخ حصاري مجيد ، وأن هذا المكان كان
يتميز بالصفات التي أشار إليها القاموس أو لأنه اقتطع لتقام عليه هذه المدينة التي
أنشأها سعد بن أبي وقاص في عهد عمر بن الخطاب .

وأما سكانها من قبائل العرب فكانوا من أربعة بيوت . آل زوازة الدارميون ، وآل
زيد الفزاريون ، وآل ذي الجدين الشيبانيون وآل قيس الزبيديون^(٤) .

(١) مدونة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ص ١٤ .

(٢) القاموس المحيط : ج ٣ باب الفاء فصل الكاف .

(٣) مشاة النحو : ص ١٣٧ .

(٤) ابن الفقيه : البلدان ص ١٧١ طبعة لندن .

وفي الكوفة هبط سبعون رجلاً من صحابة رسول الله - ﷺ - ممن شهدوا بدرًا ، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة^(١) ، وكان أبو العباس يقول بعد أن استمع إلى مناظرة طويلة بين ابن عياش الكوفي وأيوبكر الهذلي البصري : (الكوفة بلاد الأدب ، ووجه العراق ، وهي غاية الطالب ، ومنزلة خيار الصحابة وأهل الشرف)^(٢) .

من هنا يتضح لنا أن الكوفة قصد إليها أشراف القوم ، وكثير من سراة القبائل ، واتخذها علي بن أبي طالب عاصمة لخلافته أخيراً فكانت ملتقى زوار ، ومجتمع قبائل (واستببح ذلك أن يكون من السكان العرب في الكوفة طبقة من العلية والأشراف لا يهمهم من الحياة إلا ما يتصل بعاداتهم وتقاليدهم ، ولم يشركوا الجماعات الأخرى التي هي قوام الحياة لشعب الكوفة إلا في قليل من الأعمال)^(٣) .

وإذا كانت الكوفة بناء على ما سبق تعاني من عدم الاستقرار ، وتناحر العصبيات حتى سقط عليهم عمر وطلب من يعزله في أهل الكوفة^(٤) فإنها نعمت بالدراسات الفقهية لمذهب أبي حنيفة كما نعمت بثلاثة من القراء المشهورين من بين السبعة القراء الموجودين في العالم الإسلامي ، وقراء الكوفة هم حمزة وعاصم والكسائي ، وحرصهم على الطابع العربي ثار أهل الكوفة على الحجاج عندما ولي للفضاء سعيد بن جبير وهو من وجهاء التابعين - وقالوا : لا يصلح للفضاء إلا عربي ، فعزله الحجاج واستقضى أبا بردة بن أبي موسى الأشعري^(٥) .

وهذه صورة للكوفة موقعاً وتاريخاً وسكاناً .

وبإلقاء الضوء على بيئة الخلاف (البصرة والكوفة) علينا أن نلم بالدراسة النحوية بالمدرستين إماماً سريعاً ، ونشير بإيجاز إلى طيفات النحاة في كل مدرسة مع ترجمة موجزة لأعلام النحاة في المدرستين .

(١) كتاب الطبقات الكثيرة لأبي حنيفة : ج ٦ ص ٤ ط . ليدن

(٢) البلدان ص ١٧٢ ليدن .

(٣) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي : ص ١٣

(٤) البلادري فروع البلدان : ص ٢٧٧ القاهرة

(٥) ابن السكيت شذرات الذهب . ج ١ ص ١٠٨ .

نحلة البصرة :

بدأ الفكر يتجه إلى الدراسة النحوية على يد أبي الأسود الدؤلي مع توجيه ومشورة من علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، وهذا الاتجاه يسجّم كما تحدثت - مع ما قررته معظم المراجع ، وأبو الأسود الدؤلي الذي لفت الأنظار إلى هذا اللون من العلم بعد أن اشتدت الحاجة إليه ، بدأ نشاطه بالبصرة ، وهواه وروحه بالكوفة ، لأنه من شيعة علي وأنصاره وكانت الكوفة تحفل بهم بينما لاقى أبو الأسود في البصرة أذى كثيراً من جراء تشييعه ولأن التشيع نبت ونما في أحضان الموالي ، فقد اتجه هؤلاء إلى النحو ولا سيما أن له صلة بالإمام وبصاحبه أبي الأسود ، هذا بالإضافة إلى السبب الأصل ، وهو التمكن من لغة القرآن . وقد سبق أن أشرت إلى ما قيل عن النحو من أنه صنعة الموالي ، والمثير في الأمر أن رواد النحو الأوائل بالبصرة كانت اتجاهاتهم السياسية كوفية .

بقي أن نقرر أن أبا الأسود كما نحكي عنه المراجع كان أعلم الناس في عصره بلغة قومه ، وله أجوبة مسكتة في المجلس العشرين من أمالي المرتضى وأول من ضبط المصحف بالشكل مات في البصرة في الطاهون الجارف سنة ٦٧ هـ^(١) .

الطبقة الأولى من نخلة البصرة :

قال أبو البركات الأنباري في نزهة الألبا : وأخذ عن أبي الأسود عنيسة الفيل ، وميمون الأقرن^(٢) ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يميم^(٣) .

(٢) مرحة الألباء ، ووردت ترجمة أبي الأسود في جميع المساحم وخرانة الأدب للشاهد الأربعين ودائرة المعارف الإسلامية

(١) في نزهة الألباء من ٨ وروى أيضاً عن أبي عبيد الله قال لول من وضع النحو أبو الأسود والدؤلي ، ثم ميمون الأقرن ثم عنيسة الفيل ... الخ .

(٢) صفت ترجمة هؤلاء الأعلام من ١٨ من هذه الرسالة .

الطبعة الثانية .

(١) أبو بحر عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ، مولى آل الحضرمي وكان فصيحا بالعربية والقراءة إماماً فيهما ، ويقال إنه أول من علل النحو قال يونس : كان أبو عمرو أشد الناس تسليماً للعرب وكان عبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعمان على العرب ، ومن هنا كانت بينه وبين الفرزدق وقائع من جراء تخطئة ابن أبي إسحاق به^(١) . ويرى الدكتور شوقي ضيف أن ابن أبي إسحاق يعد أول نحاة البصرة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة^(٢) . وفي تقديري أن هذا الحكم لا عار عليه ، لكن ليس للسابقين عليه ومعلميه دور طبعي في وصول النحو إلى الدرجة التي وصل إليها على يديه ؟ . صحيح أنه يعد أول نحوي بصري في اعتداده بالقاعدة ، وتخطئة العرب كما في رواية يونس المذكورة آنفاً - توفي بالبصرة سنة ١١٧ هـ -

(٢) - عيسى بن عمر الثقفي البصري ، نزيل ثقيف ، ومولى خالد بن الوليد كان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة ، وقراءته مشهورة ، وكان فصيحاً يتقعر في كلامه ، ويعدل عن سهل الألفاظ إلى الوحشي العربي صنف في النحو كتابين هما : (الجامع) و (الإكمال) أشار إليهما الحليل بقول أبو البركات الأنباري : وهذان الكتابان لم نرهما ، ولم نر أحدا رآهما توفي عام ١٤٩ هـ^(٣)

(٣) - أبو عمرو بن العلاء . رباح بن العلاء بن همار المازني التميمي ، اختلف في اسمه على أقوال كثيرة كما ذكر ياقوت كان عالماً مشهوراً في علم القراءة واللغة العربية ، وكان من علو الشأن بمكان ، أخذ النحو عن نصر بن عاصم ، وأخذ عنه يونس بن حبيب البصري ، والحليل بن أحمد .

سأل أبا حيرة عن قولهم : استأصل الله عرقاتهم فنصب أبو حيرة الناء من عرقاتهم فقال له أبو عمرو هيهات لأن جلدك ، وذلك أن أبا عمرو استصغف

(١) نزهة الألباء ص ١٢

(٢) مدارس النحو ص ٢٢ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٤ ، ١٥ .

النصب ، ويبدو في هذا الاتجاه بصريته التي تجعله يستند المطلق العربي ، وإن كانت المراجع تذكر أن أبا عمرو روى فيما بعد النصيب والجبر معلناً ولاه التام للسمع من العرب دون مراجعة ، إذ قال : إنما نحن بالإضافة إلى من كان قبلنا كبقل في أصول رقل أي نخل طوال ، يؤكد الرواة أمانته ، وثقته .

قال إبراهيم الخري : كان أهل العربية كلهم أصحاب أهواء إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب ستة : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب البصري ، والأصمعي . توفي أبو عمرو في خلافة أبي جعفر المصور سنة ١٥٤ هـ (١) .

الطبقة الثالثة :

(١) - الأنفسي الأكبر : أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة من أهل حجر أول الألفئة الثلاثة المشهورين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته ، وأخذ عن الأعرابي أخذ عنه سيويه ولولا سيويه لما كان يعرف ، وأخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، كان من أكابر علماء العربية ومتقدميهم ، يرى أن يد بمعنى الجارحة تجمع على أيدي واستدل بالسمع . توفي سنة ١٧٧ هـ .

(٢) - الخليل بن أحمد الفراهيدي الأدي ، كان من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيويه ، وهامة الحكاية في كتاب سيويه عن الخليل ، وكل ما قاله سيويه : سأله ، أو قال من خبر أن يذكر القائل له فهو «الخليل» وأخذ عنه أعلام آخرون ، قال الأنباري عن الخليل : سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده ، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو ، وتعليقه .

وقال الزبيدي عن الخليل : وهو الذي بسط النحو ، ومد أطنابه ، وسبب علله ، وفق معانيه وأوضح الحجج فيه حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غاياته

قال السيوطي عن محمد بن سلام : سمعت مشايخنا يقولون : لم يكن للعرب

(١) نزهة الألباء ص ١٦ - ٢١ ومعجم الأديلة حرف الزاي وراجع الخصائص ج ٢ ص ١٣ .

بعد الصحابة أدكى من الخليل بن أحمد .

كان عالماً في الموسيقى وهو مبتكر علم العروض ، توفي سنة ١٧٥ هـ^(١) .

(٣) - يونس بن حبيب الضبي مولى بني ضبة ، أخذ عن أبي عمر وغيره ، وواجه العرب فسمع منهم حتى كان مرجع الأدباء والنحويين ، كانت له حلفة دراسية بالمسجد الجامع بالبصرة ، وله مذاهب خاصة في النحو منتشرة في كنه منها أنه يجوز أعمال ما الحجازية مع نقض النقي يالا . وأخذ عنه سيويه ، وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه أيضاً أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، وأبو زكريا الفراء ، توفي سنة ١٨٣ هـ في خلافة الرشيد^(٢) .

الطبقة الرابعة :

(١) - سيويه هذا لقبه وكنيته أبو بشر واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر ، كان مولى بني الحارث بن كعب ، ومعنى سيويه (رائحة التفاح) كان من أهل فارس ونشأ بالبصرة وكان يطلب الآثار والفقه حتى لحن مرة وهو يستعلي على حماد بن سلمة ، فقال : (ليس أحد من أصحابي إلا وقد أخذ عليه ليس أبو الدرداء) ولما قال له حماد : لئحت ، قال : لأطبلن علماً لا تلحتني فيه ، وطلب النحو وأخذ عن الخليل ، ويونس ، وهيص بن عمر وغيرهم ، وبرع في النحو ، وصنف كتابه الذي يقول عنه الأنباري : لم يسبقه أحد إلى مثله ، ولا لحقه أحد من بعده .

وقال أبو العباس المبرد ذكر سيويه عند يونس بن حبيب ، فقال : أظن هذا الغلام يكذب على الخليل فليل له : وقد روى عنك أشياء فانظر إليها فنظر فيها وقال : صدق في جميع ما قال ، هو قولي . قال ابن عائشة كما يجلس مع سيويه النحوي في المسجد ، وكان شاباً جميلاً نظيفاً قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب في كل أدب يسهم مع حداثة سنه وبراعته في النحو . وأخذ عنه أبو الحسن سعيد بن

(١) نزهة الألباء - الموهب النوع الرابع والأربعون .

(٢) المرجع السابق : ص ٣٣ ، ٣٤ .

مسعدة الأخفش ، وأبو علي بن المستير المعروف بقطرب ، وكان أبو الحسن
الأخفش أكبر منه سنًا .

أما أثره في النحو فيمثل في كتابه الذي كان له أكبر الأثر في معاصريه شد
انتباههم وأثار إعجابهم حتى إنه كان إذا أطلق في البصرة اسم الكتاب سبق إلى
الدهس كتاب سيويه فأصبح اسم « الكتاب » علماً بالغلبة عليه .

قال الجاحظ : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك فمكثت في شيء أهديه
له ، فلم أجده شيئاً أشرف من هذا الكتاب ثم قال محمد بن عبد الملك تعقيباً على
الهدية « والله ما أهديت إلي شيئاً أحب إلي منه » وكان أبو العباس المبرد إذا أراد مرید
أن يقرأ عليه كتاب سيويه يقول : هل ركبت البحر ؟ ! تعظيماً لكتاب سيويه ،
واستصعاباً لما فيه .

وكان أبو عثمان المازني يقول : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد
كتاب سيويه فليستح » بقيت شهرة كتاب سيويه وتنافس الناس على قراءته ، بل كانوا
فيما بعد في الأندلس يتنافسون على حفظه حتى صار وكأنه قرآن النحو ودستوره ، ولا
يزال له نفس التأثير حتى عصرنا الحاضر .

وقد يبدو أن هالك نفلة سريعة في تطور النحو بظهور الكتاب لسيويه دون أن
تسببه كتب تقارب مستواه تكون بمثابة تمهيد له . لكن تحليل هذه الظاهرة يكمن في
شخصية سيويه الذي كان يملك مقدرة تحصيلية فائقة وقسرة بالغة على تنظيم
المعلومات وتنسيقها ، فبعد أن جمع علم الخليل ويونس ، وغيرهما ، وجمع من
الأعراب وسجل نسق ذلك كله وأخرجه في كتابه .

ونتهى حياة سيويه في بلدة بفارس ، بعد إخفاقه في مناظرة الكسائي وكانت
وفاته في خلافة الرشيد على خلاف في تاريخ وفاته : أحو سنة ١٦١ هـ أو سنة
١٨٨ هـ أو سنة ١٩٤ هـ . ويرجح الأتباري التاريخ الأول^(١) .

(١) نزهة الألب : ص ٢٨ - ٤٢ .

(٢) - اليزيدي : هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة مولى بني عدي ، شأ بالبصرة وأخذ علم العربية عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحاق^(١) الحصري ، والحليل بن أحمد ، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، واسحاق بن ابراهيم الموصلي لقب باليزيدي ، لأنه صاحب يزيد بن منصور الحميري حال المهدي يؤدب ولده ، ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المأمون ، وكان الكسائي مؤدب أخيه الأمين . كان اليزيدي عالماً باللغة والنحو وأخبار الناس ، وكان صحيح الرواية ثقة صدوقاً ، حدثت بينه وبين الكسائي مناظرات . يبدو أنه كان فيها سليط اللسان ، كان شاعراً ، وله شعر في هجاء الكوفيين . ومن مؤلفاته : كتاب النوادر في اللغة على مثال نوادر الأصمعي ، وكتاب المقصور والممدود ، ومختصر في النحو ، وكتاب النقط والشكل .

وفي أيام الرشيد كان اليزيدي والكسائي يقرآن الناس في بغداد في مسجد واحد . توفي في خلافة المأمون عام ٢٠٢ هـ^(٢) .

الطبقة الخامسة :

(١) - الأخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، كان مولى لبني مجاشع بن دارم ، وهو أوسط الأخافشة الثلاثة وأشهرهم ، وقد سبق الحديث عن أكبرهم ، وهو من أكابر أئمة الحواريين من البصريين ، أخذ عن سيويه وأخذ عنه أخذ منه سيويه ، وكان الأخفش أمين منه . والأخفش هو الطريق الوحيد لكتاب سيويه ، حتى ظن الجرمي ، والماربي أن الأخفش يدعيه لنفسه فاحتالا على الأخفش حتى قرأه عليه ، وأعلنا نسبه لسيويه وكان ثعلب الكوفي يفصل الأخفش ، ويقول : هو أوسع الناس علماً .

تذكر بعض المراجع أن الأخفش عُرِّ عليه ما أصاب سيويه من غيب في مناظرته

(١) هكذا في نسخة الألباء ، وهذا غريب أن يطلق اليزيدي عن عبد الله بن اسحاق ورواه الأخير كما في نسخة الألباء عام ١١٧ هـ وكان عمر اليزيدي ساعة وقتله كما جاء في المزهر : وربما وسبى سه

(٢) خزانة الأدب شافعي رقم ٨٩٧ ، معجم الأسماء ، ترجمة الألف .

للكسائي فذهب إلى بغداد في الفلّس ، وصلى خلف الكسائي الغداة في مسجده ،
وسأله أمام تلامذته القراء والأحمر وغيرهما ، فهموا بالوثوب عليه ، فسمعهم
الكسائي ، وتعرف عليه ثم نجح في استمالته ، وأقام عنده ينعم بالعيش الرعيد ،
حتى تغيرت عصبية الأخفش ، ووافق الكوفيين في كثير من مسائلهم ، وهو بهذا يعد
أكثر البصريين موافقة للكوفيين . وعن الأخفش أخذ الكسائي كتاب سيبويه .

ويذكر الدكتور شوقي ضيف أن الأخفش (هو الذي فتح أبواب الخلاف
عليه^(١)) ، بل هو الذي أصد لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ، ثم المدارس المتأخرة
المختلفة ، فإنه كان عالماً بلغات العرب ، وكان ثاقب الذهن ، حاد الدكاء ، محالف
أستاذه سيبويه في كثير من المسائل ، وحمل ذلك عنه الكوفيون ، ومضوا يتسعون فيه
فتكونت مدرستهم^(٢) .

وما يقرره الدكتور شوقي ضيف هنا بالغ الغرابة ، إذ كيف فتح الأخفش باب
الخلاف على سيبويه مع أنه مفتوح قبله ؟ وماذا يقول فيما تضافرت عليه المراجع من
مناظرة الكسائي وسيبويه في مسألة المحلة والزنبار ، أليس ذلك خلافاً ؟ وكأن الكوفيين
قبل أن يلتقي بهم الأخفش في بغداد كانوا على وفاق تام مع البصريين !! ثم جاء
الأخفش وتابعه الكوفيون في حلاله حتى تكونت مدرستهم عن طريق تبعيتهم
للأخفش وبذلك يكون الأخفش إمام المدرسة الكوفية ، أو على حد تعبير الدكتور
شوقي : (الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية)^(٣) !! .

وها أقول : ما رأي الدكتور شوقي فيما تذكره المراجع عندما تعرض مسألة
وافق فيها الأخفش الكوفيين ، إذ تقدم الكوفيين ونشير إلى موافقة الأخفش لهم ، ففي
وقوع الفعل الماضي حالاً يشير صاحب الإنصاف إلى أن هذا رأي الكوفيين ومعهم
الأخفش^(٤) ، وفي إعراب فعل الأمر ، يقول ابن هشام : (ورعم الكوفيون وأبو

(١) مدارس النحو : ص ٩٦

(٢) الانصاف مسألة رقم ٢٢

(٣) يبي على سيبويه .

(٤) مدارس النحو : ص ٩٥ .

الحسن أن لام الطلب حذقت حذفاً مستمراً في نحو قم واقعد ، وأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة (١) .

وفي منع صرف ما ينصرف لأجل ضرورة الشعر يقول صاحب الإنصاف: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأعمش وأبو علي المارسي ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين (٢) .

أهم من هذا كله أنها آراء كوفية وأن الأعمش وافقهم عليها ولا يتأني هذا مع تلمذة الكسائي والفراء على الأعمش في كتاب سيبويه ، لكن الدكتور يعكس القضية ، ليقرر ما يريد .

يقول الشيخ محمد الطنطاوي - رحمه الله - في معرض حديثه عن الأعمش بعد ذهابه إلى بغداد (كما تغيرت نزعة البصرية « نزعة السماع » إلى النزعة الكوفية « نزعة القياس » بل أسرف فيها) (٣) .

غير أن تقديري للأعمش أن له عقلية المجتهد الذي يقرر ما يبدو له غير ساع وراء العصبية المذهبية ، وقد تكون هذا الاتجاه عنده بعد استقراره في بغداد .

وقد ترك مؤلفات كثيرة منها في النحو : المقاييس والأوسط وله كتاب معاني القرآن . توفي ببغداد عام ٢١٥ هـ (٤) .

(٢) - قطرب : أبو علي محمد بن المستنير البصري ، سمي بقطرب لأن سيبويه كان يخرج فبراه بالأسفار على بابيه فيقول له : (إنما أنت قطرب ليل) (٥) .

(١) المعنى الباب الأول مبحث اللام اللام الجزمة .

(٢) الانصاف مسألة ٧٠ .

(٣) نشأة الاعراب ص ٩٠ .

(٤) برهة الالباء ، ابن حلكان في سيرة وفيه الوفاة ص ٢٥٨ ومعجم الأدباء ٢٢٤/١١ وقد سبق أن أشيرت بإيجاز إلى رأي الدكتور فريش عند حديثي عن قول الخليل .

(٥) دوية تسمى طول نهارها ولا تستريح .

كان من علماء اللغة والنحو ، أخذ النحو عن سيويه وعن جماعة من علماء
المصريين ، كان ينسب مذهب المعتزلة ، وصنف كتاباً في التفسير صممه أراءه ، وله
رأي مشهور في الإعراب تفرد به وهو أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني من
الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك (وإنما دخل تحفيظاً على اللسان)^(١)

وقد اهتم بهذا الرأي كثير من الباحثين المحققين ، ودعموا به وجهتهم حول
الإعراب^(٢) ، وهذا الرأي برهان العقلية المفتوحة عند قطرب التي تنزع إلى لتجديد
وهي سمة واضحة في آراء من يجنحون إلى الاعتزال .
ولقطرب مؤلفات كثيرة في النحو : كتاب العلل ، وله كتب . فعل وأفعال
والأضداد ، والقوافي ، والأزمنة ، والمثلث ، والاشتقاق ، والنوادر ، وكتاب معاني
القرآن . توفي سنة ٢٠٦ هـ في خلافة المأمون^(٣) .

الطبقة السادسة :

(١) - الجرمي : أبو عمر وصالح بن إسحاق الجرمي النحوي وسمي بالجرمي
لأنه كان مولى لجرم بن زيان من قائل اليمن ، وقال المبرد هو مولى لبجيلة بن أنمار ،
أخذ النحو عن يونس وأبي الحسن الأخفش ولم يلق سيويه ، وقرا هو والمزني كتاب
سيويه على الأخفش كما أسلفنا ، وكانا هما السبب في ظهور الكتاب ، أخذ اللغة
عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وطبقتهما ، وكان صاحب دين وورع ، وصنف كتاباً
كثيرة مثل مختصره المشهور في النحو ، ويقال إنه كان كلما صب بآباً صلى ركعتين
بالمقام ، ودعا بأن ينتفع به ويبارك فيه . قال أبو علي الفارسي : قل من اشتغل
بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة . كان مشهوراً بقوة في المناظرات وله
مناظرات مع الأصمعي والفراء . توفي عام ٢٢٥ هـ في خلافة المعتصم^(٤) .

(١) المسائل الخلافية في النحو للمكيري مخطوط مدار الكتب رقم ٢٨ ش ورم ٧٠ مآله ٩

(٢) راجع امراز اللغة للكتور ابراهيم أنيس .

(٣) راجع في ترجمته نزهة الألبا .

(٤) نزهة الألبا ، النجوم الزاهرة (وصلة الفلوسفي وجعلتها مكملاً في نزهة الألبا .

(٢) - التُّوزي . هو أبو محمد عبد الله بن محمد من « تَوْز » بلد نفلس ، وكان مولى لقريش أخذ عن الجرمي كتاب سيبويه ، كما أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وقال محمد بن يزيد العبري : ما رأيت أحداً أعلم بالشعر من أبي محمد التوزي كان أعلم من الرياشي والمازني ، وكان أكثرهم رواية عن أبي عبيدة معمر بن المثنى توفي سنة ٢٣٨ هـ في خلافة المتوكل^(١) .

(٣) - المازني . أبو عثمان بكر بن محمد مولى ببني سدوس ولد بالبصرة ، ونشأ في ظل أبي ملزق بن شيان فسب إليهم ، وأخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأحفش وغيرهم ، وشارك الجرمي - كما أسلفنا - في قراءة كتاب سيبويه على الأحفش حتى صار المازني عالماً من أعلام النحو في البصرة ، وقال الفارسي : إنه لم يكن بعد سيبويه أعلم من المازني بالنحو ، وساعده على نبوغه قوة بيانه وأدبه ، وقد تعلب على الأحفش مع تلقيه عنه ، ثم كسب حظوة عند الخليفة الواصل فقدمه وأكرمه ولا سيما عندما أوجب نصب رجلاً ، في قول الشاعر « الحارث بن خالد المخرومي »

أظلم إن مصابكم رجلاً أهدي السلام تحية ظلم

ودلّ على ذلك بشواهد كثيرة فرفع ذلك من شأنه عند الخليفة الذي تمسك بهذه الرواية .

أما تراثه النحوي فإنه كان مضمياً عن الكتابة أو الأمر ، معتقداً أنه لا كتابة بعد كتاب سيبويه الذي أرى على العاية ، ثم ألف فيما بعد كتاباً في حلل النحو ، وكتاب التصريف ، وله كتب أخرى في غير النحو توفي بالبصرة عام ٢٤٩ هـ^(٢) .

(١) نزهة الألبا

(٢) البيت من شواهد التحفة على المصدر الميمي ، وحاشته وما ترتب عليها من حظوة للمازني جاءت في الأغانى ، لمعيار الحارث بن خالد المخرومي قاتل قيس ، وفي المعنى قلب المجلس آخر الجبهة الأولى ، وفي الوفيات ، وكذا مصجم الأسماء ، وإنباء الرواة وجاء لها تفصيل كامل في شرح حرة المعاصرين ، وجاء ترجمة المازني في وفيات الأعيان « بكر » ومصجم الأعيان ١٠٧/٧ ، وإنباء الرواة ٢٤٦/١ ، ونزهة الألبا

(٤) - أبو حاتم السجستاني : سهل بن محمد . كان عالماً ثقة قيماً يعدم النعمة
و شعر أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه أبو بكر بن دريد وغيره ،
وقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : سمعت أبا حاتم يقول : قرأت كتاب سيويه عن
الأحفش مرتين ، وكان حسن العلم بالعروض وقول الشعر الحيد ، غير أنه لم يكن
دليلاً في النحو ، وكان يهرب من أسئلة المازني ومجالاته ، ويذكر المبرد أنه
حضر دروس السجستاني وهو صغير توفي عام ٢٥٥ هـ^(١) .

(٥) - الرياشي : أبو الفضل بن الفرج الرياشي ، كان مولى لمحمد بن سليمان
لهاشمي ، وإنما قيل له الرياشي لأن أباه كان عند رجل يقال له الرياش فنسب إليه ،
كان من كبار أهل اللغة ، كثير الرواية للشعراء أخذ عن الأصمعي ، وكان يحفظ كتبه
وكتب أبي زيد كلها ، وقرأ على المازني كتاب سيويه ، فكان المازني يقول (قرأ
عليّ الرياشي الكتاب وهو أعلم به مني ، وأخذ عنه أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن
دريد توفي سنة ٢٥٧ هـ في خلافة المعتمد^(٢) .

الطبقة السابعة :

١ - المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، المعروف بالمبرد كان شيخ
أهل النحو والعربية ، وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمرو الجرمي وأبي عثمان
المازني ، وعهما أخذ النحو كما أخذ عن أبي حاتم السجستاني وغيرهم من أهل
العربية ، وأخذ عند الصولي ، وبلغه النحو ، وجماعة كثيرة وكان حسن المحاضرة
عليه الأخبار ، كثير النواهد

وفي سبب تلقيه بالمبرد قال ياقوت . (وإنما لقب بالمبرد لأنه لما صنف
المازني كتاب الألف واللام سأله عن دقيقة وعويصة ، فأجابته بأحسن جواب ، فقال له
المازني قم فأنت المبرد (المشت للحق) فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء

(١) نزهة الألباء ص ١٣١

(٢) نزهة الألباء . ص ١٣٧ . ١٣٨

وللمبرد في النحو آراء مستعينة ومتعددة تحفل بها كتب النحو ، وهي كما يبدو
مها تشير إلى تحرر المبرد وعدم تقيده برأي مدرسته متى بدا له شيء آخر .

ويورد الأنباري قصة تؤكد إيمان المبرد إلى حد ما بالواقعية اللغوية : تلخص
القصة في أن أحد أبناء طاهر كلف ثعلباً بكتابة مصحف على مذهب أهل التحقيق
فكتب والصحي (بالياء) كما هو مذهب الكوفيين نظراً لضم ما قبلها وإن كان أصلها
واو ، وعارض المبرد في كتابتها بالياء ، وجمع ابن طاهر بينهما ، فقال المبرد
لثعلب : لم كتب والصحي بالياء ؟ فقال لضمه أوله ، فقال : ولم ضم أوله ، وتكتبه
بالياء ؟ فقال : لأن الضمة تشبه الواو ، وما أوله واو يكون آخره ياء ، فتوهموا أن أوله
واو ، فقال أبو العباس المبرد : (أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة ؟) .

قال أبو بكر بن السراج مولد المبرد سنة ٢١٠ هـ ومات سنة ٢٨٥ في خلافة
المقتصد بالله .

التقى المبرد بثعلب في بغداد ، وقد سافته إليها الرغبة في صلة الخلفاء
والأمراء ، وكان بينه وبين ثعلب مناظرات ، ودام النفور بينهما فترة حتى إذا مات
المبرد رثاه ثعلب .

وخلف المبرد ثروة لغوية رائعة منها في النحو : المقتضب ، وشرح شواهد
سبويه والرد عليه ، وله في تاريخ الحاة : طبقات الحمويين البصريين وأخبارهم ،
وكتابه الرائع : الكامل مدرسة يتخرج فيها أدباء .

وللمبرد كما نرى في كتب الطبقات يعدونه خاتم المدرسة البصرية^(١) .

٢ - ابن دريد . آخر من انتهى إليه علم البصريين . قال أبو الطيب : وبرع من
أصحاب أبي حاتم - يعني السجستاني - أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد بن

(١) راجع في ترجمته المبرد . فرقة الألباء من ١٤٨ - ١٥٧ بيه الوعدة من ١١٦ والمبرد حياته وأثره للشيع
عقبة والمرمر ٤٢٧/٢ ووفيات الأعيان لابن خلكان .

عتاهية بن حاتم الأزري من أزد عمان . فهو الذي انتهى إليه علم لغة المصريين ، وكان أحفظ الناس وأوسعهم علماً ، وأقدرهم على شعر وما أزدحم العلم والشعر في صدر أحد أزدحامهما في صدر خلف الأحمر وأبو بكر بن دويد ، ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة وهو ابن ثلاث وتسعين سنة ، ويقال ابن ٩٧ سنة وتصدر في العلم ستين سنة^(١) .

نحلة الكوفة

عرفت الكوفة النحو عن طريق البصرة - كما أسلفنا - والرواد الأوائل للنحو في الكوفة تتلمذوا على أعلام الطبقة الثانية من نحاة البصرة ، ويذكر كتاب الطبقات وتبعهم بعض المحدثين أن أول نحاة الكوفة أبو جعفر الرؤاسي وأبو مسلم معاذ الهراء ، ومنهما تتكون الطبقة الأولى الكوفية ، وتسجل المراجع عنهما هذه الحقائق ، وهي باختصار :

(١) - معاذ الهراء : أبو مسلم ويكنى أبا علي ، وهو من موالى محمد بن كعب القرظي ، وهم أبي جعفر الرؤاسي ، أقام بالكوفة ، واشتغل مع ابن أخيه في النحو ، ولد في أيام يزيد بن عبد الملك وتوفي عام نكبة البرامكة عام ١٨٧ هـ ، كان مولعاً بالاشتغال بالأبنية ، وكان هذا اتجاهاً يسود الكوفة وقد سبقت به البصرة ، حتى إن كثيراً من المؤرخين يرون معاذ الهراء الواضح لعلم التصريف ، ولم يوقف له على مصنفات ، ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه أبو الحسن الكسائي^(٢) .

(٢) - وأما الرؤاسي : فهو أبو جعفر محمد بن أبي سارة بن أنسي معاذ الهراء ، وسمي الرؤاسي لعظم رأسه^(٣) ، يؤكد أصحاب الطبقات أنه أستاذ المدرسة الكوفية

(١) أبو الطيب اللغوي / مراتب النحويين ص ٨١ .

(٢) نهج الألباء : ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٣) من الغريب أن الدكتور مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة يضبطه هكذا الرؤاسي بدون همزة

لأول ، وتعلمذ عليه الكسائي والقراء .

ذكر أبو البركات الأنباري في التزهة ، وابن التميم في الفهرست أن له كتباً كثيرة منها كتاب الفيصل ، وهو الذي أشار إليه ثعلب من أنه أول كتاب في نحو الكوفة ، وكتاب التصغير ، وكتاب معاني القرآن . وذكر ابن التميم أنه كان يروى إلى أيامه ، ومن مؤلفاته : كتاب الابتداء الكبير والصغير^(١) .

وبطرة إلى هذه المؤلفات تكشف عن مدى اهتمام الكوهين بالتصريف إذ أن مؤلفات الرؤاسي يدور معظمها حول مسائل صرفية .

وقد سبق أن أشرت إلى ما سجلته المراجع من طلب الخليل بن أحمد لكتاب الرؤاسي وقراءة الخليل له ثم وضعه لكتابه^(٢) .

حتى كتاب الطبقات الذين يتعصبون للمصرية بشيرون إلى بداية النحو الكوفي على يد الرؤاسي مع غض من قيمته العلمية في الوقت نفسه .

قال أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللخوي الحلبي : «ومن أخذ من أبي عمرو - يعني ابن العلاء - أبو جعفر الرؤاسي ، عالم أهل الكوفة وليس بنظير لهؤلاء الذين ذكرنا ولا قريب منهم»^(٣) .

أخبرنا جعفر بن محمد ، قال : أخبرنا إبراهيم بن حميد ، قال : أخبرنا أبو حاتم ، قال : كان بالكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الرؤاسي وهو مطروح العلم ليس بشيء^(٤) .

وخذوا حدوا أصحاب الطبقات الأستاذ أحمد أمين في كتابه صدى الإسلام إذ

(١) ابن التميم الفهرست ص ٩٦ وأبو البركات الأنباري تزهة الأئمة ص ٣٥ طبقات الريدي ١٣٥

(٢) تزهة الأئمة ص ٣٥ .

(٣) يقصد من في طبقة الرؤاسي من نعمة المصرية الذين أخذوا عن عمرو بن العلاء

(٤) مرآة النحويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٢٤ .

وضع جدولاً نقله من بعض المستشرقين مع زيادات وتعديلات أشار إليها في الجزء الثاني من ضحى الإسلام ص ٢٨٤ . وفي هذا الجدول جعل أبا جعفر رأس المدرسة الكوفية ، وأول من ألف في النحو من الكوفيين كما أشار إلى ذلك معظم المؤرخين القدماء

والمستشرق «أوليري» ذهب إلى مثل ما ذهب إليه القدماء أيضاً فقد زعم أنه بعد قرن من الزمان تقريباً أي بعد قرن من نشأة النحو في البصرة بدأ أبو مسلم محمد بن الهراء (توفي سنة ٧٢٣ أو ٧٢٧ م) في الكوفة بإلقاء دروس في قواعد النحو ، مشابهة لما كان يلقى في البصرة ، وكان في الوقت عينه مؤدب أولاد عبد الملك^(١) .

ولا شك أن الباحث المدقق في تطور الدراسات النحوية في الكوفة يستطيع أن يسجل باطمئنان أن شخصية النحو الكوفي بمنهجها المتميز لم تظهر إلا على يد الكسائي ولم تتكامل إلا على يد الفراء ، وعلى يديهما ظهر التنافس ، ووضع الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية يقول « بروكلمان » (وكان يدافع سيويه في علم النحو أحد الفراء السبعة ، الكسائي الكوفي الذي سبق له أن علم الرشيد نفسه ، ثم عمده إليه الرشيد في تأديب ولده الأمين)^(٢) . ولم يذكر « بروكلمان » بحواً قبله في الكوفة كما فعل غيره من المحققين .

وقد سار في هذا الاتجاه الدكتور مهدي المخزومي الذي يقول تعليقاً على ما ذكره أصحاب الطلقات : ولكننا لا نرى هذا الرأي ، ولا نعلم أن كوفياً كان بحواً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة قبل الكسائي ، فلا معاد الهراء ، ولا أبو حمير الرؤاسي ممن يصنعهم في طقعة المؤسسين لهذه المدرسة النحوية الناشئة . ولم نسمع أن أحداً من الكوفيين تحرج مهما ، واكتفى بما تلقاه عنهما ، وعرف بحواً خاص استمده منهما لا ينتمي إلى نحو أهل البصرة ، والكسائي والفراء ، وهما عماد لمدرسة

(١) مدرسة الكوفة ص ٦٧

(٢) بروكلمان / تاريخ الشعوب الإسلامية ج ٢ ص ٢٧ بيروت

الكوفية - إنما عرفنا النحو الاصطلاحي بدراستهما نحو البصرة ، وتخرجهما بشيوخ بصريين^(١) .

والرأي عندي : أنه من التحكم البالغ أن نحدد تحليلاً دقيقاً لبداية حركة فكرية أو نهاية حركة أخرى لأن الحركات أشبه في تتابعها وتداخلها بأمواج البحر ، فتأثير الحركة الفكرية يبقى بعدما طويلاً ، كما أن ظهور أي حركة لا يتم طمرة بل لا بد من مقدمات تسبقها ، وتعد لظهورها . ومن هنا فليس من القول الجزاف في تقديري ما سجلته المراجع من أوليه الهراء والرؤاسي لنحلة الكوفة ، لأنهما سابقان فعلاً من الناحية الزمنية ، وبالمعنى العام لكلمة نحوي ، وليس من المبالغة أيضاً ما اتجه إليه بعض المحدثين من تفنيد رأي أصحاب الطبقات وجعلهم الكسائي أول نحوي كوفي ، إذ أن الكسائي فعلاً أول نحوي كوفي له رأيه وتأثيره ومذهبه .

وهناك عامل آخر كان له أثره في ظهور شخصية المدرسة الكوفية ووقوفها على قدميها منافسة للبصرية ، هذا العامل : ما لقيه أبناء مدرسة الكوفة من تشجيع خلفاء العباسيين واحتضانهم إياهم ، وذلك لما للكوفيين من مؤازرة وتأييد للدولة العباسية ، إذ كانوا شيعتهم ، وثقوبهم من البصريين ، فغربهم منهم واتخذوا منهم الأساتذة والمؤدبين لأبنائهم فالفضل الصبي ، وشوقي بن القطان الكلبي مؤدباً المهدي ، والكسائي معلم الرشيد ، ثم مؤدب ولديه الأمين والمأمون ، والفراء رائد أولاد المأمون وابن السكيت شيخ أولاد المتوكل ، وابن قادم معلم المعتز بالله ، وشعلب أستاذ عبد الله بن المعتز وابن طاهر . وهكذا أمسك الكوفيون برمام النشاط النحوي في بغداد ، وكان موقف الخلفاء العباسيين منهم فيه دعم لمذهبهم النحوي .

وأعلام المدرسة الكوفية كما رتبهم كتب الطبقات ، ينظمون في خمس طبقات :

الطبقة الأولى : أبو مسلم معاذ بن الهراء ، وأبو جعفر الرؤاسي . وقد سبق الحديث عنهما .

(١) مدرسة الكوفة : ص ٦٨

الطبقة الثانية : الكسائي ، وستحدث عنه .

الطبقة الثالثة : الأحمر^(١) ، الفراء (وستحدث عنه) واللحياني^(٢) .

الطبقة الرابعة : ابن سعدان^(٣) ، الطوال^(٤) ، وابن قادم^(٥) .

الطبقة الخامسة : ثعلب (وستحدث عنه) .

ومن بين هؤلاء الأعلام الذين تحدثت عنهم من نحاة الكوفة ثلاثة كان لهم أثر في هذه المدرسة ، وتكوين منهجها ، ورسم حدود مذهبها ، وهم علي بن حمزة الكسائي ، ويحيى بن زياد الفراء ، وأحمد بن يحيى ثعلب .

أما الكسائي : فهو أحد القراء السبعة ، وكان مولى لبني أمد أحد عن أبي جعفر الرؤاسي ، ومعاذ بن الهراء ، قرأ القرآن على حمزة الزيات ، وأقرأ القراء ببغداد ، ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها الناس ، وكأنه بهذا كان يحاول التوفيق بين القراءات المختلفة من جهة ، وآرائه الحوية والقراءات من جهة أخرى ، أخذ عنه أبو زكريا الفراء ، وأبو عبيد القاسم بن سلام وجماعة .

خرج إلى البصرة ولقي الحليل بن أحمد ، وسمع ما عنده وسأله عن مصدره ،

(١) علي بن مبارك الأحمر ، صاحب الكسائي ، وأول من دون عنه ، كان مؤلف الأمين ، وكان مشهوراً بالنحو ، واتسع الحفظ . كان ثعلب يقول عن الأحمر يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو ، توفي سنة ٢٠٩ أو ٢١٧ هـ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن حازم اللحياني ، كان من كبار أهل اللغة ، وله نوادر ، قال سلمة . كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر ، ومن نوادره التي حكاهما عن العرب الجرم بلن والنصب بلم ، وعلى هذا قراءة من قرأ (لم نشرح لك صدرك) بفتح الحاء توفي سنة ٢٢٠ هـ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضمير بحوي ، وكان من أكابر الفراء ، وله كتاب في النحو وكتاب في (معرفة القراءات) وأخذ عن أبي معاوية الضمير ، وأخذ عنه ابن المبريد وكان ثقة توفي سنة ٢٣١ في خلافة المعتصم .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد ، نشأ بالكوفة وسمع من الكسائي وغيره وقدم بغداد مات سنة ٢٤٣ هـ .

(٥) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم ، أخذ عن الفراء وحقق النحو وسليبه ، واتصل بالمبشرين فلا بد للمعبر قبل الخلافة ، وله مؤلفات منها في النحو : الكافي والمختصر ، توفي ببغداد سنة ٢٥١ هـ .

(أخذت هذه التراجم من نزهة الألباء ، والنجوم الزاهرة)

فقال من نوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج إلى البادية وأنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب ، سوى ما حفظه ، ثم وجد الخليل قد مات ، ووجد مكانه يونس بن حبيب وجرت بينهما مسائل أقر له فيها وصدره في موضعه .

والكسائي في المدرسة الكوفية على رأس أعلامها ، هو الذي قدم نحلة الكوفة وأكثرهم تلاميذه - إلى قصور الخلفاء حيث الجاه والنعمة ورخاء الحياة ومن ناحية أخرى هو الذي سار بالنحو الذي تلقاه من البصرة في اتجاه الكوفة إذ على يديه كما أسلمت بدأت المدرسة الكوفية تتحدد ، وإن لم تستوف ملامحها الكاملة ، ومرلة الكسائي في النحو الكوفي يشير إليها أبو الطيب اللغوي فيقول: (كان عالم أهل الكوفة وإمامهم، إليه يستهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم). ويقول أبو حاتم في منزلة الكسائي، وإن كان وراء كلماته عصية للبصرة. (لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً وعلمه مختلط بلا حجج ، ولا علة إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقنهم ما يريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن ، وهو قدوتهم وإليه يرجعون) (١) . وإني أشتنم من هذه الكلمات رائحة التعصب للبصرية وإن كان فيها تناقض ، إذ كيف يكون أعلم الكوفيين بقراءات القرآن وفي الكوفة قراء ثلاثة من القراء السبعة حمزة وعاصم والكسائي ، ومع ذلك يقول أبو حاتم إن علمه مختلط بلا حجج ولا علة إلا حكايات مطروحة ١٩ يقول الدكتور شوقي ضيف تعليقاً على هذه الرواية : (وهو طعن لا يعبأ به ، إذ كان معروفاً بالثقة والأمانة والصدق فيما يروي ، وعه حمل معاصروه ومن تلاهم إحدى القراءات السبعة الوثيقة) (٢) .

وبرهان هذه الثقة وشيوعها ما يرويه أبو البركات الأنباري ، وهو بعيد عن التعصب في حديثه عن الأعلام ، وقد اخترت هاتين الروايتين :

(الأولى) - قال سلمة : كان عند المهدي مؤدب يؤدب الرشيد فدعاه المهدي

(١) معجم الأدباء : ج ٢ ص ٢٩٨

(٢) المدارس الحوية - ص ١٧٥ .

يوماً وهو يستأذك فقال له : كيف تأمر من السواك ؟ فقال استك يا أمير المؤمنين ، فقال
المهدي : إنا لله وإنا إليه راجعون فقال له : التمسوا لنا من هو أحهم من هذا ،
فقالوا : رجل يقال له : علي ابن حمزة الكسائي من أهل الكوفة ، قدم من الدابة
قريباً فكتب يلزعاجه من الكوفة ، فساءة دخل عليه ، قال : يا علي بن حمزة . قال :
ليك يا أمير المؤمنين . قال : كيف تأمر من السواك ؟ فقال : سكك هك يا أمير
المؤمنين ، فقال : أحسنت وأصبت ، وأمر له بعشرة آلاف درهم .

(الثانية) - قال حرمله بن يحيى النجيبى : سمعت محمد بن إدريس الشافعى
يقول : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي^(١) .

فالكسائي كان صاحب مكان مرموق بين قومه ، وثقتهم فيه واضحة حتى إنه
أخطأ في آية من القرآن في الصلاة خطأ لا يقع فيه مثله على حد تعبيره هو نفسه ،
وكان يصلي وراءه الرشيد ، وهو من هو في علمه وما اجتراً أن يرد على الكسائي^(٢) .
ومع ذلك فمدرسة الكوفة بمذهبها الحوي لم تتكامل على يديه منهجياً ، وإن
كان أعلامها قد ساعدوا عن طريقه ونحقق للمدرسة الذبوع والشيوع .

وسر شيوع مذهب الكسائي يرجع إلى أمرين :

الأول : أنه قارىء للقرآن ، وهذا دفعه إلى التوسع في القياس ليوجه القراءات لقرآنية
المختلفة ، وهذا التوسع اتجه كوفي

والثاني : تلمذته على الخليل ، وكان متكلماً ، فتأثر به ، وبالاتجاه العقلي والظري
في مدرسة البصرة .

ومن هنا حالت مدرسته ووافق البصريين في أن « نعم وشس » فعلان مضيان ،
وأن « أفعل » في التعجب فعل^(٣) . وهذا الاتجاه جعله يلجأ في بعض آرائه إلى

(١) نزهة الأكلد : ص ٤٥ .

(٢) المصدر السابق

(٣) الانصاف ملكه رقم ١٤ ، ١٥

القياس الطري ، مثل ما ذهب إليه هو وتلميذه القراء من بناء فعلي : « كان وجعل »
للمجهول ، مفعال . كين قائم وكين قائم ، وجعل يُفعل ، سيابة الخير عن الاسم مع
الفعلين الناقصين ، إذ يريدان « جعل » التي تدخل في أفعال المقارنة ، وقد أنكر
الرضي هذه الصياغات العربية عن واقع اللغة^(١) .

وقد يدهش الإنسان كثيراً من النتيجة التي وصل إليها الدكتور شوقي صيف إذا
قرر أن لحسن النعوي عند^(٢) البصريين أكثر ، وحيثه هذه المسائل التي ذهب إليها
الكسائي وبعض تلامذته من الكوفيين ، ولم تستد إلى سماع ولي حديث عن هذا
الموضوع بعد سادعنه بإحصاء من واقع مسائل الخلاف .

هذا ومن ناحية أخرى يقرر الدكتور مهدي المخزومي أن نحو الكسائي لم يتأثر
بالفلسفة الكلامية تأثراً مباشراً ، ولم ينقل عنه أنه اتصل بالمتكلمين أو اتصل بشيء
من الثقافة الأجنبية كما هو شأن نحلة الصرة ، فخلا نحو الكسائي من التأثير بأي
فلسفة إلا ما وصل إليه من طريق دراسته للنحو البصري^(٣) .

وللكسائي كتب كثيرة : كتاب معاني القرآن ، وكتاب القراءات ، وكتاب
لعدد ، وكتاب اختلاف العدد ، وكتاب مخطوط القرآن وموصوله ، وكتاب النواذر ،
وله مختصر في النحو .

احتلت الروايات في تاريخ وفاته والمشهور أنها في عام ١٨٩ هـ وقال الرشيد
عبد دله - وقد مات معه في نفس اليوم محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة - اليوم
دفنت القبة والنحو برئويته^(٤) .

(١) الرضي على الكافية ٧٤/١ ، والهمع ١٦٤/١ .

(٢) المداري النحوي ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) مدرسه الكوفة ص ١١٣ .

(٤) نزهة الألباء والنجوم الزاهرة .

الفراء :

والفراء على يديه تكامل بناء المنهج الكوفي واستوى على مسوقه
وهو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، كان مولى لبني أسد من أهل الكوفة ، أحد
عن الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ، ومحمد بن الجهم الحوي وعبرهما ،
وكان إماماً ثقة وقد كان للفراء منزلة علمية كبيرة ، نستطيع أن نكشف مظاهر من هذه
الروايات .

يحكي عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، أنه قال : «لولا الفراء لما كانت
اللغة ، لأنه حصلها وضبطها ، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت ندرع ويدعها
كل من أراد ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب»^(١) .

وقال أبو زيد الوضاحي : «أمر أمير المؤمنين المأمون الفراء أن يؤلف ما يجمع به
أصول النحو ، وما سمع من العرب ، فأمر أن تفرد له حجرة من حجر الدار ، ووكل به
جوارى وخداماً للقيام بما يحتاج إليه ، حتى لا يتعلق قلبه ، ولا تتشوف نفسه إلى
شيء ، حتى إنهم كانوا يؤذنون له بأوقات الصلوات . . . » إلى أن يقول : «فكان
الوراقون يكتبون حتى صنف الحدود » وأمر المأمون بكتبه في الخزائن ، فبعد أن مرغ
من ذلك خرج إلى الناس ، وأبتدأ يملئ كتاب المعاني»^(٢) .

هذه النقول تكشف بوضوح منزلة الفراء ، وما كان له من مكانة علمية مرموقة ،
وأنه كان محل ثقة وتقدير من الناس ومن بيت الخلافة فأيا الحليفة المأمون يتسابقان
إلى حمل عمله وجماهير الناس تشكو للفراء استغلال الوراقين لكتبه ، ويطلبون فيها
الضمن الباهظ ، فيملئ على الناس كتاب «معاني القرآن» أتم شرحاً وأبسط قولاً^(٣)

وإذا كان الفراء تتلمذ على الكسائي ولازمه ، لكنه حرر المذهب الكوفي من
التبعية للنحو البصري ، واتصفت على يديه معالمه ، فبدأ في معجزة الفراء التوسع في

(١) نزهة الألباء ص ٦١

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق .

قول الرواية وإقامة القواعد على كل منقول ، والاعتداد بقراءات القرآن ، وإن كان الأصل الأخير هذا فيه جدو أستاذ الكسائي .

يقول أبو الطيب : وأما علماء الكوفيين بعد الكسائي فأعلمهم بالنحو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، وقد أخذ علمه عن الكسائي وهو عمده ، ثم أخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح^(١) وأبي ثروان^(٢) وغيرهما وأخذ نيزاً عن يونس ، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر منه ، وأهل البصرة يدفعون ذلك ، وقد أخذ أيضاً عن أبي زياد الكلابي .

ثم يقول أبو الطيب : وكان الفراء متورعا ، متديناً على نيه فيه وتعظم ، وكان زائد العصبية على سيبويه^(٣) .

هذا على الرغم من أن ثعلب يروي عن سلمة تلميذ الفراء : أن الفراء مات وتحت رأسه كتاب سيبويه^(٤) وهذا لا يفض من مكانة الفراء ؟ إذ لا حرج عليه أن يلتزم العلم من كل سبيل ولا سيما سيبويه ، غير أن العصبية فيما يبدو كانت من تلامذة الفراء ومريديه ، إذ يرى أبو الطيب أن ثعلبا عد ذكر الخبر السالف قام إليه الحامض أبو موسى ليؤكد له أن الفراء كان لا يفارق كتاب سيبويه ، لأنه كان يتبع خطاه ولكنته^(٥) .

فظاهرة التوسع في الرواية بسببها أبو الطيب للفراء على أنها اتجاه جديد لم يكن معروفا عند أستاذ الكسائي ، والآراء المنسوبة للكوفيين هي في الواقع آراء الفراء ، وآراء الفراء تمثل بصدق خصائص الاتجاه الكوفي .

وبتتبع مسائل الإنصاف لم أر الفراء يوافق البصريين إلا في مسألتين علم جواز

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست ص ٤٧ .

(٢) يروى عن الكلبي من بني عكل أعرابي أصبح كان يعلم في الحيرة انظر الفهرست ص ٤٦ .

(٣) مراتب الحريرين ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٤) المرحوم السابق

(٥) المرحوم السابق .

تقديم خبر ما زال عليها^(١) ، ومسألة عدم جواز تقديم معمول أسم المعلن عليه^(٢)

ونحو الفراء الذي هو نحو الكوفة بجده في كتابه معاني القرآن ، وبما يقله عنه تلاميذه أيضاً . وعندما تتصفح كتب النحو المتأخرة نجد أن هؤلاء عن الفراء أكثر من قولها عن المدرسة الكوفية وعن الكوفيين كما ملحظ أن أقوال الفراء تسبب للكوفيين بعمامة ، وأنا في استقرائي لمبائل الخلاف من كتابي الأشموني ، وارتشاف الضرب كنت أعد ما ينذهب إليه الكسائي والفراء معا أو ما ينفرد به الفراء وحده معثلا للمذهب الكوفي ، وهذه عدة ملاحظات تشير إلى ذلك .

١ - يقول أبو البركات الأتباري : ذهب الكوفيون إلى أن نعم وشن اسمان مبتدآن وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا بصرفان^(٣) .

وهذا الرأي المنسوب للكوفيين هو في الواقع رأي الفراء ، لأنه هو الذي حكى الحجة السماعية وهي أن أعرابياً بشر بمولودة ، فليل له : نعم المولودة مولودتك ، فقال : والله ما هي بنعم الولد^(٤) .

وفي الوقت نفسه خالف الكسائي مدرسته واتبع البصريين .

٢ - وفي الانصاف : ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو لولا محمد لأكرمته ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء^(٥) .

وهذا الرأي المنسوب للكوفيين إنما هو للفراء أيضاً^(٦) .

وقال الرضي : قال الفراء لولا هي الراجعة للأسم الذي بعدها ، لاختصاصها

(١) الانصاف مسألة / ١٧ .

(٢) الانصاف مسألة / ٢٧ .

(٣) الانصاف مسألة / ١٤ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ص ٢٧ ، ١٢٨ .

(٥) الانصاف مسألة / ١٠ .

(٦) الانصاف مسألة / ١٠ ، والارتشاف ورقة / ٢٩٢ ، ومعني اللب لابن هشام

بالأسماء كسائر العوامل^(١) :

٣ - قال الأبياري / اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو يقوم زيد ويذهب عمرو ، فذهب الأكثرون الى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والمحارمة ، وذهب الكسائي الى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب البصريون الى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم^(٢) .

وهذا الرأي الشائع إنما هو رأي الفراء ، فقد قال الرضي : (عامل الرفع في المضارع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء^(٣))

٤ - يقول الدكتور مهدي المخرومي / وإلى الفراء ينتهي ما عرف عن الكوفيين من « النصب على الخلاف » فهو صاحب الرأي فيه ، وإن خالفه الكوفيون في نطاق تطبيقه ، فقالوا به في مسألتين : نصب الظروف التي تقع أخباراً ، ونصب المفعول معه ، وتفرد عنهم في مسألة ثالثة . وهي نصب الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب^(٤) . »

وهناك آراء نحوية نادى بها الفراء ، بناء على مذهبه في السماع ، نسوق منها هذه الأمثلة :

١ - يرى جواز إبطال عمل «إن» إذا بعدت عن اسمها بفاصل وقع بينهما بنى رايه هذ على ما حكاه هو والكسائي جميعاً من قولهم : إن فيك زيد لراغب^(٥) » كما بطل عملها حين فصلتها ما عن اسمها .

٢ - ذهب الفراء إلى جواز إعراب العدد المركب قياساً إذا أصيب استناداً إلى ما

(١) شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ١٠٤ .

(٢) الانصاف مسألة / ٧٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٤) مدرسة الكوفة ص ١٣٥

(٥) مجالس نعلب ص ٨١

سمعه من أبي فقمس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي :

« ما فعلت خمسة عشر^(١) يقول الأشعموني وذكر - أي ابن مالك - في التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء .

٣ - عد الفراء من الأسماء الموصولة : هذا وذا ، معتمداً في هذا على ما أشد من كلام العرب فقد قال : العرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي ، فيقولون . ومن ذا يقول ذلك في معنى من الذي يقول ذاك ، وأنشدوا :

عند ما لعباد هليك إمارة أمت وهذا تحمليين طليق

كأنه قال : والذي تحمليته طليق^(٢)

هذا ولا يفوتنا أن نسجل عن الفراء ، وهو يمثل الكوفية الحالصة أنه كان من المتكلمين وكان يتجه اتجاهاً فلسفياً في تعليقه الفضايا النحوية ، وفلسفة الأحكام كما فعل البصريون والكسائي لم يبلغ شأنه في هذا المجال ، إذ أنه لم يتجاوز في الناحية العقلية مجال القياس ، ومن هنا استطاع الفراء بعقلية الفيلسوف المتكلم أن ينظم وينسق ، ويرتب ، ويعمل ويدلل .

وفي هذا دلالة على أن الدراسة النحوية منذ نشأتها - بصرية ثم كوفية - عاشت في ظلال الفكر الفلسفي مما يبعد بها في تفديري عن طريقها الصحيح .

ترك الفراء من المؤلفات كتاب الحدود ، وكتاب معاني القرآن ونوفي له طرق مكة سنة ٢٠٧ هـ .

وأما ثعلب فهو ثالث الأعلام الذين قام على جهودهم العلمي مذهب الكوفة النحوي وهو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني كان إمام الكوفيين

(١) شرح الأشعموني ج ٣ ص ٦٣٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء ج ١ ص ١٣٨ .

في النحو واللغة في زمانه أخذ عن محمد بن زياد الأعرابي^(١) ، وعلي بن المغيرة الأثرم^(٢) ، وسلمة بن عاصم^(٣) ، ومحمد ابن سلام الجعفي^(٤) ، وأخذ عنه أبو الحسن علي بن سليمان الأنخشي^(٥) وابن عرفة^(٦) ، وابن الأثيري^(٧) ، وأبو عمر الزاهد^(٨) ، وأبو موسى الحامضي^(٩) ، وكان ثقة دينا مشهوراً بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم بذّ الشيوخ وهو حدث ، طلب العربية وسنه ست عشرة سنة ، وابتدأ بالنظر في حدود الفراء ، وألم بكتب الفراء كلها قال فيه

(١) كان معروفاً بابن الأعرابي وكان مولى لبني هاشم ، وكان من أكابر أئمة اللغة المشار اليهم ويقال لهم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين من ابن الأعرابي ، استبح ثعلب روايته ولد يوم توفي أبو حنيفة وكانت وفاته ٢٣٠ هـ .

(٢) كان صاحب لغة ونحو ، أخذ من أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه ثعلب ، وكان الأثرم وفاقاً وكان من رواة اللغة المشهورين بزيادة ، توفي سنة ٢٢٦ وفي خلافة المتوكل

(٣) أبو محمد سلمة بن عاصم النحوي ، أخذ عن الفراء ، وروى عنه كعب ، كان ثقة نبأ ، حافظاً لتأدية ما في الكتب ، حافظه في التلمذة على الفراء الطوال وابن قدام .

(٤) كان من جملة أهل الأدب ، وألف كتاب طبقات الشعراء ، وأخذ عن حماد بن سلمة وروى عنه الإمام أحمد وثلث ، توفي سنة ٢٢٢ هـ .

(٥) وهو المعروف بالأنخشي الصغير ، كان من أحاصل علماء العربية أخذ من ثعلب والمبرد وأخذ عنه المرزباني ، وكان ثقة ، توفي سنة ٢١٥ في خلافة المعتز .

(٦) أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة المتكفي الأزدي ، المعروف بتهذيبه ، كان عالماً بالحديث والعربية ، أخذ من ثعلب والمبرد ، وأخذ عنه المرزباني ومن تصانيفه في النحو المقح ، توفي سنة ٢٢٣ هـ .

(٧) ابن الأثيري أبو بكر محمد بن القاسم ، كان من أهل الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين ، وأكبرهم حظاً للغة ، وكان زاهداً شراعياً ، وكان ثقة صدوقاً من أهل السنة ألف كتباً كثيرة في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو ، وكان يصلي في ناحية من المسجد وأبوه في ناحية أخرى ، قيل عنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر ومن شواهد القرآن ، توفي سنة ٢٢٨ هـ .

(٨) أبو عمرو محمد بن عبد الواحد اللامي الزاهد ، كان من أكابر أهل اللغة ، وأحفظهم لها ، أخذ من أبي عباس ثعلب ، وكان يعرف بسلام ثعلب ، أسلى من حفظه ثلاثين ألف ورقة ولسعة حفظه كان يطعن عليه أهل الأدب ، ولكن المصنفين يوثقونه وصدقونه توفي سنة ٢٤٥ هـ .

(٩) أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد الحامضي ، كان نحويًا مذكوراً ، بارعاً ، مشهوراً من نحاة الكوفيين ، أخذ من ثعلب ، وكان من أكابر أصحابه ، وألف كتباً منها : غريب الحديث ، توفي سنة ٣٠٥ هـ .

المورد : أعلم الكوفيين ثعلب ^(١) .

وثعلب يمثل طرازاً كوفياً أصيلاً ، لاعتماده على الرواية وعدم أخذه بأساليب
الجدل النظري ، وإلمامه باللغات واللهجات واعتداده بما اعتد به الكوفيون الأولون
من هذه اللغات .

قال أبو بكر بن محمد التاريخي : أحمد بن يحيى ثعلب أصدق أهل العربية
لساناً ، وأعظمهم شأنًا وأبعدهم ذكراً ، وأرفعهم قدراً ، وأوضحهم علماً وأرفعهم
معلماً ، وأثبتهم حفظاً ، وأوفرهم خطأً في الدين والدنيا ، ^(٢) ، وهذه شهادة لثعلب
تشهد بمقدرته وتمكنه . وتقرر ما وصفت به ثعلباً من إلمام باللغات واللهجات على
أنه من ناحية أخرى لم يكن معنياً بالقياس واستخراج العلل ، وإذا سئل أجاب سائله
بالص من مما يحفظ من الكسائي والفراء ، فإذا سئل عن الحجة أو الحقيقة ، على النحو
الذي عرف به أبناء البصرة من النحاة لم يأت بشيء ^(٣) .

أما دور ثعلب في المدرسة الكوفية فيصممه بدقة الدكتور مهدي المخزومي إذ
يقول : (ويخيل إلي أن المدرسة كانت قد نمت ، واكتمل نضجها ، وارتسم منهجها
في عهد الكسائي والفراء ، كان الكسائي مشرعاً ، والفراء منظماً ، فلما انتهت إلى
أبي العباس ثعلب كانت حدودها مرسومة ، ومنهجها مقوماً ، وكان ثعلب حارسها
الأمين .

وكان حفظه الكبير وروايته ، وتنبهه من العوامل التي خدمت قضية الكوفة
وحفظت أقوال أئمتها ، واستطاعت بهذا أن تستمر ، وأن تجد لها أتباعاً وأنصاراً في
خلال العصور التالية ، وأن تزاحم مدرسة البصرة ^(٤) .

ونسوق هنا بعض الآراء والاتجاهات التي أضافها ثعلب لمدرسة الكوفة دعم بها

(١) نزهة الألباء : ص ١٥٧ .

(٢) نزهة الألباء : ص ١٥٨ .

(٣) راجع إنباء الرواة : ج ١ ص ١٤٤ .

(٤) مدرسة الكوفة : ص ١٥٢ .

مذهبها ، وثبت منهجها ، واستوت عليه خطاها

وكتاب محالس ثعلب يضم الكثير من آرائه التي تستند الى الرواية إلى حد كبير ، والتي توسع فيها ، واستمد الآراء النحوية منها بصورة أكثر وأوضح من سلفيه الكسائي والفراء .

(١) - هذا : إذا وليها مرفوع ومنصوب تعمل عمل كان ، وتكون « تقريباً »

يقول ثعلب : هذا تكون مثلاً^(١) ، وتكون تقريباً ، فإذا كانت مثلاً قلت هذا زيد وإذا قلت هذا كزيد قائماً فهو حال كأنك قلت : هذا زيد قائماً ، ولكبك قد قربته ، والتقريب مثل كان^(٢) وفي موضع آخر يعطي تحديداً أكثر للتقريب ، فيقول : (وكلما رأيت إدخال هذا وإخراجه واحداً فهو تقريب)^(٣) .

(٢) - يسمى ثعلب اسم الفاعل بالفعل الدائم ، يقول في شرط خبر عسى : (ولا تجيء عسى إلا مع مستقل ، ولا تجيء مع ماض ولا دائم ولا صفة)^(٤) .

(٣) - يسمى ثعلب التمييز باسم التفسير^(٥) ، كما سمي البديل ترجمة يقول تعليقاً على الآية الكريمة : (فذلك يومئذ يوم عسير) يومئذ خبر فذلك ويوم عسير ترجمة يومئذ^(٦) .

ومعظم الاصطلاحات المعروفة في النحو الكوفي والتي ستناولها فيما بعد عندما نقارن بين المصطلح البصري والكوفي - ابتكرها ثعلب .

(١) أي اسم إشارة عادي إذا لم يأت بعدها مرفوع ومنصوب .

(٢) محالس ثعلب : ص ٥٢ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق ص ٥٤ .

(٤) المحالس ص ٤٥٦ وانظر ص ٤٦٣ .

(٥) المرجع السابق ص ٤٩٢

(٦) المرجع السابق ص ٣٥

وقد يسخر ثعلب سعة روايته في دعم آراء الكسائي والفراء التي لم تستند إلى سماع .

من ذلك أن الكسائي والفراء جعلاً من نواصب المضارع (كما) شرط ألا يفصل بينهما بفواصل ، نرى ثعلباً يستشهد على إعمالها بقول عمر ابن أبي ربيعة .
وطرفك إما حيثما فاجبته كما يحسبوا أن الهوى حيث تصرف^(١)

بينما يستشهد على إلغائها لوجود فاصل بينها وبين الفعل بقول عدي بن زيد :
اسمع حديثاً كما يروى تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا
ثم عقب على البيهقي بقوله : (ورغم أصحابنا أن كما تنصب ، فإذا جعل بينها رفعت)^(٢) .

وثعلب مصنفات كثيرة ، منها كتابه (اختلاف النحويين) وهو من الكتب الأولى التي عالجت موضوع الخلاف النحوي ، وبالطبع من وجهة النظر الكوفية ولو وصل إلى أيدينا لوقفنا منه على كثير ومنها : حد النحو ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، والقصيح ، ومجالس ثعلب ، توفي ثعلب ليلة السبت ثلاث عشرة بقية من جمادى الآخرة سنة ٢٩١ هـ في خلافة المكنى ، ودفن بمقبرة باب الشام ببغداد^(٣) .

مصنفات الكوفيين : فلتها ، وطابعها .

وقبل أن أخلص من الحديث عن المدرستين وعن أعلامهما أنساءل : أين مؤلفات المدرسة الكوفية ؟ ولم لم يصل إلى أيدينا إلا الزر اليسير ؟ مع أننا كنا نتوقع

(١) ورد هذا البيت في قصيدته الرائية على هذه الصورة

إذا جئت فأنسخ طرف عيبك فبرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وفي رواية أخرى : كما ،

(٢) مجالس ثعلب ص ١٥٤ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٦٠

ان يصل إلينا من مؤلفاتهم الكثير لما كان يحظى به أعلام الكوفة من جلاء ، وما كان لهم من رلفى لدى الحلفاء ١١ ولكن نظرة لحياة أعلام الكوفة في بغداد ، وكانوا فيها معلمين ومدرسين نرينا أنهم كانوا يعتمدون على إملاء الطلاب ، وما كانوا يتجهون إلى تدوين الكتب إلا قليلا ، وقد سبق في معرض حديثنا عن الفراء أن أشرنا إلى استعمال الوراقين لكلمته والتحكم في أثمانها حتى إن الفراء لم يعجبه ذلك فخرج إلى الداس وأملى عليهم (معاني القرآن) مع زيادة بسط وإيضاح ومن المؤسف أن معظم ما أملاه صفح ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الاعتماد على الحفظ من أبرز خصائص رجال هذه المدرسة ، يؤيد هذا ما روى أن أبا بكر بن الأباري « مرض فعاده أصحابه ، فرأوا من انزعاج والده أمراً عظيماً ، فطبوا نفسه ، فقال . كيف لا أنزعج ، وهو يحفظ جميع ما ترون وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً »^(١) .

(وربما كان لعلماء بغداد الذين جلسوا إلى شيوخ المصريين وحملوا عنهم جميعاً ودونوا ما حملوه الفضل في حفظ كثير من أقوالهم التي بين أيدينا)^(٢) .

وأما طابع المصنفات الكوفية الفيلية التي وصلت إلى أيدينا ، فهي أبعد ما تكون عن الخلو من للنحو بمعناه الاصطلاحي ، ففيها روايات في القراءات ، ومعاني القرآن ، ونوادر أدبية ، وغرائب ألفاظ ، وأقوال نحوية مشورة لا يربط موضوعها رابط ، وخير مثال لذلك كتاب معاني القرآن للفراء .

ومرد ذلك إلى أن النحاة الأولين لم يكن لهم تفكير فلسفي منظم في دراسة اللغة بصفة عامة حتى يحددوا منهاجاً موضوعياً يلتمسون حدوده ويكتبون في إطاره ، ومن ناحية أخرى كان نحاة الكوفة يقومون بتأديب أبناء الحلفاء وطبقة عملهم بوصفهم معلمين ، تؤدي إلى هذا المزج بين معلومات شتى من ثقافة العرب غلب هذا الاتجاه في التعليم على أسلوب التأليف عندهم .

(١) معجم الأدباء : ج ١٧ ص ٣٠٧

(٢) مدرسة الكوفة . ص ٩٣

عوامل هيات جو الخلاف

تجمعت عوامل شتى لتهيئة جو الخلاف بين محاة البصرة ونحاة الكوفة ، وهذه العوامل متعددة الاتجاهات ، مختلفة الاتجاه ، فمنها عوامل بيئية تتصل بطبيعة موقع المدينتين ، وتكوينهما السكاني ، ومنها عوامل تتصل بالاتجاه السياسي ، ومنها ما يرجع إلى المصيبة التي استقرت بين المدينتين بتأثير التكوين السكاني والاتجاه السياسي . ومنها ما يرجع إلى أسلوب كل مدينة في دراساتها اللغوية وغيرها ، وسألقى بعض الضوء على هذه العوامل كلها ، لأنها ستكشف لنا الكثير من أسرار الخلاف وستبيننا عندما نتصدي فيما بعد لتقويمه

(١) من ناحية الموقع والتكوين السكاني :

تقع البصرة كما أسلفنا على حافة البادية ، أكثر إيجالاً فيها ، وصلة بأهلها من الكوفة التي تتصل بالحاورة اتصالاً وثيقاً سكان البصرة من قيس وتميم ، وسكان الكوفة بيوت من فزارة ودارم وزبيد ، وشيخان وأما السكان غير العرب في البصرة والكوفة فتضطرب حولهم أقوال الباحثين منهم من يرى اختلاط الكوفة بالعناصر الأجنبية أكثر من البصرة ، ومنهم من يرى العكس ، وقد ناقشت هذه القضية في حديثي عن بيئة الخلاف^(١) فالأستاذ سعيد الأماني ، والشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله يريان الأول والدكتور شوقي صيف ، والدكتور مهدي المحرومي يريان الثاني . يقول الأخير : (والكوفة مع ضعف الاتصال بين عاصرها العربية ، وعاصرها الأجنبية أكثر تخرجاً من أهل البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب ، لكثرة من فيها من الصحابة ، والتابعين ومن المفهاء وأهل الدين)^(٢) .

ولعل مما يوضح هذا العموض ، ويضع حداً لاضطراب الباحثين حول صلة

(١) راجع بيئتي الخلاف من ١٧ من هذه الرسالة .

(٢) مدرسة الكوفة من ٦٦ .

البصرة والكوفة بالعاصر غير العربية ، هذه الرواية التي رأيتها للجاحظ ، إذ يقول :
قال أبو الحسن : أوفد زياد عبيد الله بن زياد إلى معاوية ، فكتب إليه معاوية (أبك
كما وصفت ، ولكن قوم لسانه) وكان في عبيد الله لكنه ، لأنه نشأ بالأساورة مع أمه
مرجانه ، وكان زياد قد زوجها من شيرويه الأسواري ، وكان قال مرة (افتحوا
سيوفكم) يريد سلوا سيوفكم ، فقال يزيد بن فرغ .

ويوم فتحت سيفك من بعيد أضعت وكل أمرك للصياح^(١)

والأساورة قوم من المعجم نزلوا بالبصرة قديماً ، ومن هنا لا مبرر للتفريق بين المصريين
من ناحية الاختلاط بالأجانب ، على أن المسافة بينهما ليست من البعد الشاسع حتى
يكون بينهما اختلاف واضح في مجال الاختلاط .

ومن ناحية اختلاف المصريين في أهمية الموقع يقول يوهان فك : (ولم يكن
من السهل بالكوفة ملاقات العرب الرحل من وسط الحرية ، وشرقها وسؤالهم كما كان
ذلك مسيراً لأهل البصرة ولذلك اعتمد العلماء في الكوفة بحكم الضرورة على
انصاف المقيمين من القبائل في سواد الكوفة الذين لم يرخص علماء اللغة بالبصرة
الاعتراف بلغتهم على أنه أصل للاحتجاج)^(٢) .

وما نخلص إليه ونحن مطمئنون في هذا الموقف أن هناك اختلافاً في الموقع
بين المصريين ، وكذا في التكوين السكاني ، وأن هذا الاختلاف له تأثيره إلى حد
كبير ، أما من ناحية الاختلاط بالعاصر غير العربية فإني لا أرى له كبير تأثير في تهية
جو الخلاف بين نخبة المصريين ، اللهم إلا فيما يتصل بما لحق هذه الصناعة من
ثقافات وفدة .

(٢) - الاتجاه السياسي :

مند أشيء المصريين على عهد عمر بن الخطاب ، وهما كبلد واحد إلى أن

(١) البيان والنبأ : ج ٢ ص ٢١١ ، والمعارف لابن قتيبة : ص ١٥١ ، الأعني : ج ١٧ ص ٦٦

(٢) العربية ص ٦٦ وراجع أخبار المحررين للسري ص ٩٠ طبع كوتكو وابن الأساري في مرآة الآله

كانت الفتنة الكبرى التي دهمت أمة الاسلام في ضحاها وكانت معركة الجمل سنة ٣٦ هـ، إذ انضم أهل البصرة إلى عائشة وطلحة والزبير وخرج علي في أهل الكوفة التي اتخذها عاصمة لخلافته ، ومن هنا بدأ يفرق بين المصريين الاتجاه السياسي ، وقد يكون باعث الاختلاف السياسي تكوين السكان وهذا هو الواقع الذي يؤكده التاريخ ، ثم تعلق فيما بعد الدولة العباسية من منبر الكوفة وتظل على سياستها في موالاة العباسيين بينما انحرفت البصرة بسياستها بعيداً عن هذا السبيل ، ومن هنا يظهر سر اهتمام الخلفاء العباسيين بتحويل الكوفة وتقريبهم إياهم حتى إذا أراد أحد نحلة البصرة خطاً من الدنيا ، اتخذ من نحلة الكوفة سبيلاً له إلى الوصول إلى ذلك .

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني : (ولئن كانت أحداث السياسة هي المفارقة قديماً إنها تطورت مع الزمن ، وتحول اتجاهها إلى عصية البلد^(١) .

وهذا ما حدث تبلور الاختلاف السياسي بين البلدين وانتهى إلى عصية بلدية اتخذت مظاهر شتى .

(٣) - التمصب :

وأستطيع أن أقول إن من ضياع الوقت ما يشغل به بعض الباحثين أنفسهم وهم بصدد الحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وهو أنه لم يختلف نحلة المصريين تبعاً لاختلاف سياسة بلديهما ، فليس للسياسة تأثير مباشر في ذلك ، وإنما التكتل استجابة للعصية ليس غير^(٢) . . . ، إذ أن التمصب الذي نشأ واشتد بين المصريين كان وليد السياسة ، والسياسة هي التي تمهدته حتى اشتعلت ناره ، واشتد أواره .

واتخذت هذه العصية عدة مظاهر :

منها التنازع بين أبناء المصريين حتى وضعت في ذلك كتب ، فألف الهيثم بن

(١) في أصول النحو : ص ٢٠٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٧ .

عدي الكوفي (٢٠٩ هـ) كتابه فخر أهل الكوفة على أهل البصرة^(١) .

ويقول الجاحظ في كتاب البلدان في فضل البصرة على الكوفة : « وفينا اليوم ثلاثة رجال لغويون ليس في الأرض مثلهم ، ولا يدرك مثلهم - يعني في الاعتلال والاحتجاج والتغريب - أبو العباس المازني ، والعباس بن الفرج الرياشي ، وأبو اسحاق ابراهيم بن عبد الرحمن الزبيدي ، وهؤلاء لا يصاب مثلهم في شيء من الأمصار ، وكتب الجاحظ كتابه هذا في ربيع الأول سنة ٢٤٨ هـ^(٢) .

ومما قيل في العصبية بين البلدين أشعار كثيرة منها على سبيل المثال أبيات لأعشى همدان ينتصر للكوفة على البصرة :

اكسع البصري إن لاقيه إنما يكسع من قل ودل
واجعل الكوفي في الخيل ولا تجعل البصري إلا في النفل
وإذا فخرتمونا فادكروا ما صنعناه بكم يوم الجمل^(٣)

ويقول اليزيدي يمدح نحوي البصرة ، ويهجو الكسائي وأصحابه :

يا طائب النحو ألا فابكه بعد أبي عمرو وحماد
وابن أبي اسحاق في علمه والزين في المشهد والنادي

إلى أن يقول :

أما الكسائي فذاك امرؤ في النحو حار غير مرتاد^(٤)

ثم اتخذ التعصب صورة أخرى : العن في علم الأعلام أو في روايات الرواة .

(١) معجم الأبناء ١٩ / ٣١٠ .

(٢) أبناء الرواة على أبناء النحاة ١ / ٢٤٨ .

(٣) انظر أخبارها في معجم البلدان لياقوت ، وفي كتاب البلدان للهمداني ومعنى كسعه خبره يصدر قلعه على مؤخره

(٤) إرشاد الأدب ٥ / ١١٥ (حار - حقر)

يقول أبو الطيب عن الكسائي : (وكان أعلم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع أبو الحسن علي ابن حمزة الكسائي اليه يتتهون بعلمهم ، وعليه يعولون في رواياتهم أخبرنا عبد القلوس بن أحمد ومحمد بن عبد الواحد قائلًا : أخبرنا ثعلب قال : أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علماً الكسائي ، وكان يقول : قلما سمعت في شيء ففعلت إلا وفيه « أفعلت » قال أبو الطيب - محترساً - وهذا الإجماع الذي ذكره ثعلب إجماع لا يدخل فيه أهل البصرة . أخبرنا جعفر بن محمد قال : أخبرنا أحمد بن حنبل النحوي ، قال : أخبرنا أبو نصر الباهلي ، قال : حمل الكسائي إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً ، وقرأ عليه كتاب سيويه سراً . ثم يستمر أبو الطيب في روايته التي يرمي من وراءها إلى النيل من أعلام الكوفة فيقول : حدثنا أبو حاتم ، قال : لم يكن جميع الكوفيين عالم بالقرآن ، ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حجاج ولا علة . . . (١) .

ويقول أبو الطيب عن أبي جعفر الرضاسي : (ومن أحد عن أبي عمرو - يعني ابن العلاء - أبو جعفر الرضاسي ، عالم أهل الكوفة) ثم يواصل حديثه عن أبي جعفر قائلًا : قال أبو حاتم : (كان بالكوفة نحوي يقال له : أبو جعفر الرضاسي وهو مطروح العلم ليس بشيء . . .) (٢) .

ثم يقول في موازنة عامة بين أعلام البصرة وأعلام الكوفة : (والذين ذكرنا من الكوفيين هم أئمتهم في وقتهم ، وقد بينا منزلتهم عند أهل البصرة فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظمون ، غير مدافعين في المصريين جميعاً . ولم يكن بالكوفة ولا بمصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالمريية ، ولو كان لافتحروا به ، وياهاوا بمكانه أهل البلدان ، وأفرطوا في إعظامه كما فعلوا بحمزة بن حبيب الزيات) (٣) .

(١) مراتب النحويين : ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) المرجع السابق : ص ٧٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٦ . وحمزة بن حبيب الزيات يكنى أبا عمارة ، مولى لال عكرمة بن ربيعة النيمي ، =

ومن ناحية الرواية يقول الرياشي وهو بصري مشيداً بأسلوب البصريين في قول الرواية هارثاً بأسلوب الكوفيين : (إنما أخذنا اللغة من حرشة الضياب ، وأكنة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز)^(١) .

والتعصب يظهر موضوع في كلام للبصريين عن الكوفيين ، وأما إذا تحدث الكوفيون عن بصري ، وهذا أمر قليل ، وظاهرة غير واضحة في كتب الطبقات فلا نجد لحديثهم هذا التعصب الذي نجده في كلام الكثيرين . وكل ما نراه لهم من تعصب مبالغ في تقدير الشخصيات الكوفية .

يقول ابن الأنباري الكوفي عن الفراء : « النحو للفراء ، الفراء أمير المؤمنين في النحو »^(٢) ثم يقول : « إن أبا جعفر الرضاسي عمل كتاباً في النحو سماه الفيهل فبعث إليه الخليل يستعيره ، فبعث إليه ، فقرأه الخليل وعمل كتابه عليه »^(٣) . . .

فابن الأنباري وهو كوفي متعصب ، ومن أتبع تلامذة ثعلب وكل ما قاله مبالغة في تقدير الفراء ، ومبلغ ما يبالغ به كوفي غيره هو هذا اللون من التعبير وحده ، بينما البصريون في عصبيتهم لبلدكم جاوزوا الحد في تجريح مافسبهم الكوفيين .

واليك شاهداً يبرز هذه الحقيقة بطرفيها ، ويرويه أبو الطيب اللغوي الذي حفل كتابه بصور شتى من العصبية الصرية . يقول « قال أبو حاتم : وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه - أي في حمزة الزيات - ويباهتون ضد صيره الجهال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت ، وقول ذوي اللحن المظالم مهم ، كانت الجس تقرأ على حمزة ، وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك ، ولا مواضع الوقف

• أحد فراء الكوفة الثلاثة وأحد الفراء السبعة ، يقول عنه أهل الكوفة : وكانت الجس تقرأ على حمزة ، ويقول عنه أهل البصرة : كان يلحن في القرآن ولا يحقله ، يقول : وما أنتم بمصريين بكسر الياء الشديدة ، وليس ذلك كلام العرب .

(١) ابن السليم المهرست : ص ٨٣

(٢) مهديب النهديب للعسقلاني ج ١١ ص ٢١٢ .

(٣) باقرت معجم الأدياء ج ٥ ص ١١٥

والاستئناف ولا مواضع القطع والوصل والهمز ، وإنما يحسن هذا أهل البصرة لأنهم قراء رؤساء»^(١) .

ولا أدري كيف ساغ لأبي حاتم هذا الحكم ، مع أن الكوفة أكثر حبرة ودراية بقراءة الفراء ، ولا عجب فقد كان فيها ثلاثة من السبعة وهم حمزة وعاصم والكسائي !! .

والكوفيون هنا مجلدوا قارئاً كوفياً ، والبصريون بهذا الأسلوب يجرحونه ، ومن النادر أن أجد موقفاً لكوفي يشابه هذا الموقف ، ولذا فإن المراجع عندما تصف عصبية الكوفيين لا تذكر عبارات معينة قالوها ولكنها تشير إلى عصبيتهم مجرد إشارة فقط ، كما قال السيوطي عن الفراء «كان زائد العصبية على سيويه ، وكتابه تحت رأسه»^(٢) .

وقد تأخذ العصبية بين البلدين صفة المهارات ، والفكاهات اللاذعة كما يحدث مثلاً بين أي مدينتين هيات لهما الظروف مثل هذا التنافس مثل الصعيد والوجه البحري في مصر ، أو سورية ولبنان في الشام ، ويبدو أن هذا الأمر زاد بين البصرة والكوفة حتى وضعت فيه كتب وهذا ابن حيان البستي المتوفي سنة ٣٥٤ هـ ومن أبرز أعلام عصره يؤلف كتاباً في عشرة أجزاء في «ما أغرب الكوفيون عن البصريين» وكتاباً في ثمانية أجزاء في ما أغرب البصريون عن الكوفيين^(٣) .

(٤) - أسلوب المدينتين في الدراسة ومنهجهما في البحث العلمي :

وهذا عامل آخر هياً الجو للخلاف بين المدينتين : أسلوب البحث العلمي ، ونمط الدراسة والبحث الشائع في كليهما . فالكوفة سبقت البصرة في دراسة الحديث والفقه ومن هنا عرفت الكوفة بهذا اللون من الدراسة ، ولا تعجب فقد هبط

(١) مراتب النحويين ص ٢٧ .

(٢) بنية القواعد ص ٤١١ .

(٣) معجم البلدان / مادة مست

الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة ، وصيغون من أهل بصر^(١) ؟ وكان فيها أيضاً
 « ستون شيخاً من أصحاب عبد الله بن مسعود »^(٢) يقول الدكتور ناصر الدين الأسد .
 وكان من أثر نشاط حركة الفقه والفتيا في الكوفة أن شهد لهما بعض علماء المدينة
 وهم من مدرسة في الحديث مخالفة ، من ذلك ما روي عن عبد الجبار بن عباس عن
 أبيه قال : جالست عطاء فجللت أسأله فقال لي : ممن أنت ؟ فقلت : « من أهل
 الكوفة » فقال عطاء : ما يأتينا العلم إلا من عندكم »^(٣) .

عنى هذا النهج كانت تسير الكوفة ؟ إذ تعني بالفقه والحديث ، وقراءات
 القرآن ، وفيها وحدها ثلاثة من القراء السبعة للقرآن في العالم الإسلامي ، كما كانت
 مشغولة بالأدب ، والرواية ، وتناشد الأشعار ، وينقل ابن جني لذلك سبباً طريفاً عن
 حماد الراوية الكوفي فيقول : « أمر العميان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج
 (الكراريس) ثم دفنها في قصره الأبيض ، فلما كان المختار بن أبي عبيد الثقفي قيل
 له : إن تحت القصر كتباً ، فاحضره فأخرج تلك الأشعار ، فمن ثم أهل الكوفة أعدم
 بالشعر من أهل البصرة »^(٤) .

وسواء أصبحت هذه الرواية أم لم تصح فإنها توصلنا الى نتيجة تكاد تكون
 صحيحة وهي رواج سوق الأدب والشعر في الكوفة أكثر من البصرة . هذا وفي الوقت
 نفسه كان اتجاه البصرة للدراسة النحوية والجد في وضع القوانين والضوابط المحكمة
 للنحو وأعانها على السبق في هذا المجال شيوع الدراسة الفلسفية والمنطقية فيها

ومن هنا اختلف المشرّب ووجد عامل جديد للحلاف النحوي ، فبينما
 البصريون يريدون أن يخفضوا اللغة لقواعد ثابتة وضعوها بأنفسهم ، واشتطوا في ذلك
 بمحاولتهم إخضاع الفصحاء بل وقراءات القرآن لمنطقهم ولقواعدهم نجد الكوفيين

(١) ابن سعد الطبقات ٩ : ٤

(٢) المصدر السابق

(٣) مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٣٠ .

(٤) الخصائص ص ١٠٠ (فيما يرد عن العرب مخالفا لما عليه الجمهور)

من ناحية أخرى يحترمون كل قراءة ، ويحتفون بكل مسموع ، وقيمون عليه قاعدة ، ولعل شغلهم بالفراءات دفعهم للتوسع في القياس كما رأينا في حديثنا عن الكسائي هذا بالإضافة إلى ثروتهم الشعرية الواسعة التي أتاحت لهم بحكم مروية مذهبهم في الرواية .

وهكذا اختلاف أسلوب البحث ولون الدراسة بين المدينتين انتهى إلى ظهور عامل جديد للخلاف ، دعم الخلاف ، وزاده عمقاً وتأثيراً .

يقول الدكتور مهدي : فأكثر أهل الكوفة أصحاب فقه وحديث ، وقراءة ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات ، لأنهم أكثر احتلاطاً بالأجانب من أهل الكوفة ، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة ، وأسرع إلى الأخذ من الثقافات الأجنبية ، لتوافر مصادرها عندهم ، وكثرة انتقالهم للكسب والتجارة ، والكوفة مع ضعف الاتصال بين عناصرها العربية وعناصرها الأجنبية أكثر تخرجاً من أهل البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب لكثرة من فيها من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء وأهل الدين^(١) .

ويشير الدكتور ناصر الدين الأسد إلى أثر اختلاف المنهج في دعم الخلاف النحوي ، فيقول : وكان من أثر هذا الخلاف في المنهجين أن تمصب كل فريق لمدرسته ، وأخذ ينتمى ويضعف علماء المدرسة الأخرى ، وبخاصة البصريون الذين كانوا يرون أنهم أخذوا اللغة عن العرب الخالص ، وأن الكوفيين أخذوها عن الأعراب الذين فسدت ملكاتهم ولغتهم وسليقتهم^(٢) .

وهكذا نجد موقع المصريين مع التكوين السكاني لهما ، ودخولهما في تيار السياسة العيف انتهى بهما إلى عصبية طقناً ببعض أمثلة لها وكانت عاملاً آخر في تعميق الهوة بين البلدين في الدراسة النحوية ، ثم بدت شخصية الخلاف وتحدت معالمه .

(١) مدرسة الكوفة : ص ٦٦

(٢) مصادر الشعر الجاهلي : ص ٤٣٤ .

وهي رأي أن تسابق التحاة إلى أبواب الخلفاء ومحاولة الصريين مافسة الكوفيين في هذا الصدد أعطى الخلاف النحوي شهرة واسعة ما كانت لتيسر له ، وذلك عن طريق المناظرات التي عقدت بين الفريقين في مجالس الخلفاء وسادتها روح الرغبة في الكسب والانتصار ، طمعاً في الخطوة لدى الخليفة وتيل بعض العطاء الذي تعود الخلفاء أن يمنحوه للعلماء . يقول « يوهان فلك » وكانت لعلماء البصرة مذهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك كل من القليلين في تفسير الظواهر اللغوية طريقاً خاصاً . لهذا نجد أبا محمد اليربدي^(١) (١٣٨ - ٢٠٢ هـ) مؤدب المأمون الذي كان شديد العصبية لمدرسة البصرة بسخر في قصيدة هجا فيها الكسائي الكوفي مؤدب الأمين^(٢) .

وهكذا توافرت للحلاف هذه الأسباب ، وتضافرت ، فنشأ عنها مظهر شتى نتناولها بالتسجيل فيما بعد .

وإذا كانت هذه العوامل لها التأثير بالدرجة الأولى في وجود الخلاف فهناك أمور لا أعدها عوامل مباشرة للخلاف ، ولكني أراها مجرد مؤثرات حوله ، أسهمت في إذكائه أو قل في تقعيده وتقنيته .

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي محمد اليربدي كان لدياً عالماً باللغة والقرآن ، وكان شاعراً مجيداً ، كانت له مناظرة مع الكسائي في مجلس الرشيد ، هجاه الكسائي ، ثم عاد ومضاه في آخر حياته

(٢) العربية ص ٦٦ ، وقصيدة اليربدي موجود في كتاب أخبار النحويين البصريين للسيرامي ص ٤١ - ٤٤

مؤثرات حول الخلاف

والمؤثرات حول الخلاف على النحو الذي أشرت إليه وهو الإسهام في تقييده وتقعيده لا في خلقه ووجوده أحصرها فيما يلي :

(١) - الدراسات المنطقية والفلسفية :

في بداية العصر العباسي ، فتحت الدولة الإسلامية صدرها لثقافات الوافدة وبدأت حركة الترجمة الى اللغة العربية ، وكان في مقدمة ما ترجم كتب المنطق الذي أولع به العلماء وسارعوا الى مدارسته ، إذ كانت ظروف الفكر الاسلامي داعية إليه لتتخذ منه ركيزة عقلية تجابه بها أفكار الالحاد التي بدأت تتسلل إلى ميدان الفكر الاسلامي ، وكان الإعجاب بمنطق اليونان حافزاً لدراسة فلسفتهم أيضاً ، وفي مقدمة من أعجبوا وتأثروا بالمنطق والفلسفة : الفقهاء والمتكلمون ، وكذلك النحاة والنحاة الذين تأثروا بالفلسفة والمنطق بصريون ، وذلك لأن البصرة كانت ميداناً للثقافات الوافدة أكثر من الكوفة ، وكانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جند يسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية مما جعل جداول من تلك الثقافات تصب فيها ، ولذا كان طبعياً أن نجد بها أقدم المترجمين ، ونقصد ماسرجويه الذي عهد اليه عمر بن العزيز بترجمة كتب في الطب ، ولا نلبيث أن ننتقي بابن المقفع الذي نشأ بها وتوفي سنة ١٤٣ هـ وكان يتقن الفارسية ويحلق العربية فترجم إليها أروع ما في الفارسية من كنوز تاريخية وأدبية كما ترجم كليلة ودمنة الهندية منها ، وكذلك منطق أرسططاليس^(١) .

وكان مظهر تأثير النحو البصري بهذه الدراسات يتمثل في ظواهر محتلفة مثل الاهتمام بالحدود ، والتقسيم والإمعان في نظرية العامل ، وظاهرة التعجيل التي اشتهرت بها مدرسة البصرة ، ولم يعرفها الكوفيون يقول الرحاحي في كتابه الايضاح

(١) منطق النحوي ص ٢١

(وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بالفاظ المصريين)^(١) ذلك لأن الكوفيين لم يكونوا قد عرفوا ظاهرة التعليل بعد ، وما عرفوها إلا في عهد تلامذة ثعلب مثل ابن الأباري .

(٢) - الدراسات الفقهية :

لا شك أن ما وصل إليه الفقه الإسلامي من نضج في مرحلة الاجتهاد التي أصبحت عشرات الأئمة من الفقهاء وفي مقلداتهم الأئمة الأربعة ، يدين في ذلك للدراسات المنطقية في تبويبه وتقسيمه ، ووضع أصوله القياسية .

والفقهاء أسبق من السحاة إلى التأثير بهذه الدراسات وعلى هدايتهم سار السحاة وفكروا في وضع أصول للنحو على ضوء أصول الفقه ، وأول من سار على هدى الفقهاء نحاة البصرة ، وأما أهل الكوفة فتأثروا بنحاة البصرة في القياس والتعليل ولم يصلوا إلى مستواهم ، وما ذلك إلا لأنهم كانوا قراء ، وقد يقال : إن الفقه نشأ ودرج في الكوفة حيث وجد الامام أبو حنيفة ، وقد أشاع في الفقه القياس والرأي !! ولكني أقول ومع ذلك لم يتأثر نحاة الكوفة بفقهائها وذلك لسبب بدعي وهو أنه عندما كانت الكوفة ميدان فقه لم يكن فيها أثر يذكر لنشاط السحاة ، ونحاة الكوفة المشهورون كان ميدان نشاطهم في بغداد . هذه ناحية . ومن ناحية أخرى فإن من (يرجع إلى كتب الفقه الحنفي حتى في العصور المتأخرة يلاحظ أنه ينقصها دائماً شيء من التعميم والتعريف ووضع القواعد الكلية ، فاب البيع مثلاً يفتح ولا يصاغ له تعريف محدد ، ولا تذكر له أركان وشروط ، وإنما مسائل متناثرة بعضها في إثر بعض)^(٢) ؟

ولم تكن الدراسات الفقهية مؤثرة في تقنين الخلاف فحسب بل إنها كانت مؤثرة في أسلوب الكاتبيين عن الخلاف ، قال أبو البركات الأنباري إن تلاميذه سألوه أن يلخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة

(١) الإيضاح في علم النحو ص ٨٠

(٢) مدروس النحو : ص ٢١

والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في العربية على هذا الترتيب ، وألف على هذا الأسلوب (١)

(٣) - الاعتزال :

وهو أبرز الاتجاهات في علم الكلام ، وأكثرها اعتماداً على العقل ، واتجه المعتزلة إلى العقل لصد التيارات التي استهدفت الاسلام في أوائل الدولة العباسية ، وسجحوا في ذلك إلى حد بعيد ، ولم يكن تأثير الاعتزال في علم الكلام والعقيدة فحسب بل إن البلاغة العربية نمت في ظلال الاعتزال وصحيفة بشر بن المعتز وهو معتزلي كانت أول ما وضع في البلاغة ، وقد ظهر الاعتزال في البصرة عندما اعتزل واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري في مسجد لها ، والجاحظ وهو على رأس الطائفة الجاحظية من المعتزلة - بصري وهو يؤكد صلة الاعتزال الوثيقة بالفلسفة ، فيقول : (لا يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام متمكناً في الصناعة يصلح للرياسة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة) (٢) .

ومن هنا لا عجب أن يسير نهج البصرة على سنن متكلميها ، فنرى العلة تأخذ جانباً كبيراً من نشاط العلة ، كما استأثرت بجزء كبير من تفكير المتكلمين والعمل في النحو ولید فكرة الأثر والمؤثر في فكر المعتزلة ، والنحاة الذين أمعنوا في التعليل معتزلة مثل الرماني والفارسي والزمخشري .

من هذا العرض يتضح لنا أن حظ البصرة من هذه المؤثرات أكثر من حظ الكوفة وأن هذه المؤثرات صنعت إطاراً للخلاف ، وحددت له أصولاً وأسساً أوضحت حدوده ومناه .

وهذا الصراع الذي نشب بين نوعتي العقل والنص أو بين أهل الحديث وأصحاب النزعة العقلية من المتكلمين والفقهاء لحق النحلة منه شيء كثير ، فخاصم

(١) مقدمه أبو البركات الانباري لكتابه الانصاف .

(٢) الجيران طقه الحلبي ١٣٤/٢

المحدثون النحاة « وأعني بهم نحلة البصرة لأنهم سلكوا مسلك الفقهاء أو مسلك أصحاب الكلام في الاعتداد بأحكام العقل ، ومهلوا السيل للحكمة الأجنبية تؤثر في دراساتهم حتى سمى نحلة البصرة أهل المنطق^(١) .

وهذه المؤثرات وإن حدثت ملامح الخلاف لكنها خرجت بالنحو عن الطبيعة اللغوية حتى إن النظرة إلى الرواية والإسناد في الفقه ، طبقها النحاة على شواهد النحو يقول السيوطي : قال ابن السراج في الأصول بعد أن قرر أن أهل التصصيل لا يأتي من الألوان ، فإن قيل : قد أشد بعض الناس :

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أنت بني أباص

فالجواب : أن هذا معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ ، والكلام المحفوظ بأدنى اسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ، ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضعفه أهل النحو ومن لا حجة معه ، وتلويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفه أصحاب الحديث ، واتباع القصاص في الفقه انتهى ، فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرحاً ولا يهتم بتأويله^(٢) .

هذا النقل الذي ينقله السيوطي في اقتراحه عن أصول ابن السراج يشير إلى مدى تأثير النحاة بالفقهاء والمتكلمين ، وإلى مدى تأثيرهم في خلاف النحاة .

(١) تاريخ الفلسفة الإسلامية : دي بور ترجمة أبو رية : ص ٣٨ .

(٢) تاريخ الفلسفة الإسلامية : دي بور ، ترجمه أبي رية ص ٣٨ وراجع الاقتراح من أصول النحو لسيوطي

(ملاحظات حول الخلاف)

وبعد هذا العرض لعوامل الخلاف وأسبابه ، والمؤثرات التي وجهته توجيهاً خاصاً ، أبدى بعض الملاحظات التي تلقى على الخلاف مزيداً من التوضيح وتعين على دراسته وتكشف عن حقيقته ، وتساعد الباحث على تقويمه تقويماً دقيقاً

وكل الملاحظات التي أعرضها هنا تتصل بشكل الخلاف وإطاره ، ولا تنعذ إلى جوهره وموضوعه ، إذ هذه الأخيرة سأتناولها بالبحث الدقيق عند تقويمي للخلاف في الباب الثاني بإذن الله .

(أ) الخلاف ليس جماهيرياً يضع كل مدرسة بكامل أعلامها أمام منهج مقابل لمنهج المدرسة الأخرى ، بل قد ينصم أحد أعلام المدرستين إلى المدرسة الأخرى مخالفاً لمدرسته في الرأي مع المحافظة على المنهج أو مخالفاً لها في الرأي والمنهج جميعاً ، وهذه أمثلة للنوعين جميعاً .

١ - خالف الكسائي مدرسته ، أو بتعبير أدق خالفه تلامذته الرأي في مسألتين وافق فيها المدرسة البصرية :

المسألة الأولى : وافق البصريين في أن (نعم ، وبس) فعلان ماضيان .

المسألة الثانية : وافق البصريين في أن (أعمل) في التعجب فعل^(١) .

والكوفيون يحترمون كل مسموع ويقيمون عليه قاعدة ، ومع ذلك نرى للكسائي رأياً يخالف ما اتجهت إليه مدرسته ، فيجوز تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة مثل (خيراً إن تفعل تكرم) و (خيراً إن أتيتني تصب) ولذا خالفه المراء رأيه ، إذ لا يؤيده شيء من السماع عن العرب^(٢) .

(١) الأصناف ص ١٤ ، ١٥

(٢) الطهح ج ٢ ص ٦١ وانظر الرضي ١٥٠/١ وقد أشرب إلى هذه المسائل عند الحديث عن الكسائي لكن التحليل على هذه الملاحظات تطلب من الإشارة إليها مرة أخرى

٢ - الكسائي والكوفيون يرون المضارع مرفوعاً بالزوائد في أوله ، بينما المراء يراه مرتفعاً لخلوه من الناصب والجلزم^(١) .

٣ - رأي سيويه في الوقف على المقصور أنه على الألف المبدلة من الحرف الأصلي رفعاً وحرأً ، ومن التنوين نصاً ، وعند المارني على الألف المبدلة من التنوين في الثلاثة ، وعند السيراقي على الألف المبدلة من الحرف الأصلي في الثلاثة^(٢) .

٤ - واختلف ثلاثة من أوائل أعلام مدرسة البصرة في ضمة (أيهم اشد)^(٣) فذهب سيويه إلى أنها ضمة بناء كقول ويعد ، وذهب الحليل إلى أن الضمة ضمة إعراب ، ويرفعه على الحكاية ، وذهب يونس إلى إلغاء الفعل قبله^(٤) .

٥ - العامل في المفعول ، هو المفعول والفاعل جميعاً في رأي الكوفيين وبعضهم يرى أنه الفاعل فقط ، وهشام بن معاوية صاحب الكسائي يرى عمل الفاعل في المفعول الأول ، والفعل في المفعول الثاني ، والأحمر يرى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية وفي المفعول معنى المفعولية ، ويرى البصريون أن الفعل وحده هو العامل فيهما^(٥) .

٦ - في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن ، يرى الكوفيون جواز ذلك ووافقهم ابن كيسان ، وأما البصريون ، ومعه المراء من الكوفيين فيرون أنه لا يجوز^(٦) .

٧ - للمبرد آراء خائف بها مدرسته في رأيها وفي منهجها فأقام قاعدة على شاهد واحد ، واعتد بالقراءة الشاذة ، من أمثلة النوع الأول . كان سيويه يذهب إلى أنه

(١) أسرار العربية ص ٢٨ ، ٢٩ وانظر الانصاف مسألة ٧٤ .

(٢) أسرار العربية ص ٤٢ .

(٣) سورة مريم .

(٤) أسرار العربية ص ٢٨٣ .

(٥) الانصاف مسألة ١١ .

(٦) الانصاف مسألة ١٧ .

لا يحوز الجمع بين فاعل نعم ويشى وتمييزه فلا يقال نعم الرجل رجلاً محمداً ،
وذهب المبرد إلى جواز ذلك ، لوروده في أشعار العرب مثل :
تزود مثل زاد أيبك فينا فنعم الزاد زاد أيبك زادا

وقول آخر -

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ردّ التحية نطقاً أو بليماً

وقيل :

إن راداً في البيت الأول إنما هي معمولة لتزود في أول البيت وهي إما مفعول
مطلق إن أريد بها التزود ، وإما مفعول به إن أريد بها الشيء الذي يروده من أعمال
البر ، وقيل : إن فتاة في البيت الثاني حال مؤكدة^(١) .

وكان سبويه يذهب إلى أن (ما) حين تدخل على قل وكثر مثل كثر وطال تكفيها
عن العمل ولا يليها حيثنذ إلا الفعل مثل قلما يكتب فأما قول المرار :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

فقال فيه إنها دخلت على اسم ضرورة وهو فاعل محذوف مفسر والتقدير يدوم
وذهب المبرد إلى أن (ما) في قلما رائدة ، وهي لا تكفيها عن العمل فوصل فاعل
لفلما^(٢) .

ومن استشهاده بالقراءة الشاذة هذه المسألة . الجمهور لا يحوز دخول لام
الابتداء على خبر أن المفتوحة الهمزة ، وجوزه المبرد معتمداً على ما جاء في بعض
القراءات للآية الكريمة : ﴿ إلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ فتح الهمزة ، وخرج
الجمهور ذلك على الزيادة أو على شذوذ القراءة^(٣) .

٨ - أي الموصولة ومثالها المشهور قوله تعالى : ﴿ ثم لسرع من كل شيعة أيهم أشد

(١) الحمي ص ٥٦٦ والهمع ١/٨٦ .

(٢) الحمي ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٣) الهمع ١/١٤٠ .

على «الرحمن عتيا»^(١). يرى سيويه أن أي هنا موصولة وأنها تبني إذا إضيفت وحذف صدر الصلة ، وخالف سيويه الكوفيون وجماعة من البصريين ، فقالوا : إن أي الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية ، ولذا يرى الزجاج أن سيويه غلط في مسألتين : هذه إحداهما ، والجرمي يقول : خرجت من البصرة فلم أسمع مذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول : لأضرين أيهم قائم بالضم ، ولهذا فهم يرون (أي) في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ وأشد خيراً^(٢) .

(ب) ليس هناك التزام دقيق من النحاة لمناهجهم أو مناهج مدارسهم بأن يرى النحوي رأياً ، ويرى غيره خلافاً ، ومع ذلك يبنى أحكاماً وافتراسات على الرأي المخالف الذي سبق له أن عارضه ونقضه ، يتضح ذلك في هذه المسألة .

يرى سيويه والبصريون أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف . ويرى يونس والكوفيون جواز وقوعها ، ويمضد هذا المذهب قراءة بعضهم ﴿فَدَمَّرَانَهُمْ تَدْمِيرًا﴾^(٣) حكاه ابن جني . ثم نجد سيويه والبصريين يناقشون قضية الوقف على المؤكد بالخفيفة على مذهب يونس والكوفيين ، ويرون أنها تبدل ألفاً مع أنهم يعارضون أصل المسألة .

ثم يقول الأشموني : نص على ذلك سيويه ومن وافقه ، ثم قيل يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقترب بقاء المبدلة من النون .

وفي الغرة : إذ وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفاً موزن النون فاجتمع ألفان ، فهزئت الثانية فقلت : اضرباه^(٤) .

(ج) - لم تكن مناقضة النحوي لمدرسته ، أو مناقضة النحوي المصري

(١) سورة مريم : آية ٦٩ .

(٢) المعنى : جـ ١ ص ٨٢ .

(٣) سورة الفرقان / ٣٦ وهي قراءة شاذة .

(٤) الأشموني ص ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، نونا التوكيد والفرقة كتب للعلامة الحوي ابن النحاس . وهو شرح لكتاب

اللمع لابن جني .

للكوفي وبالعكس بدافع الرغبة في مجرد الخلاف ، أو مجرد تنفيس عن ظاهرة التعصب البلدي بين المدينتين ، ولكن هذا الخلاف في معظم مسائله يهدف إلى تعرف الصواب .

وليس معنى هذا أنني أنفي وجود التعصب وهو الذي قررت أنه أحد أسباب إثارة الخلاف ، لكنه لم يكن طابعاً للخلاف .

وهذه المسألة تؤكد أن اختلاف النحلة يتسم بطابع حرية الرأي ، ويقصد إلى الوصول إلى الحق .

قرأ سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) بنصب (عباداً) مما جعل الكسائي يضع قاعدة عامة ، وهي أن « ان » النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس ، فرقت الاسم ونصبت الخبر وهي في رأي سيويه لا تعمل بل تهمل دائماً ، وكان قراءة سعيد بن جبير في الآية شاذة فلهذا لا يصح أن تتخذ منها قاعدة . ومن الطريف أن الفراء الكوفي مع سيويه ، بينما المبرد البصري مع الكسائي في القول بعمل « إن » وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية وأثبتهما لم يكن يراد به إلى المماقضة ، وإنما كان يراد به إلى تبين وجه الصواب في إخلاص ، ولذلك كثر بينهم الالتئام في الآراء وأن يتابع الكوفي البصري ، والبصري الكوفي ، وكانهم جميعاً أعضاء في دوحه واحدة^(١) .

وهذا مثال آخر يؤكد نزاهة البحث العلمي بين المدرستين في قوله تعالى ﴿ ونحسبهم أيقاظاً وهم رقود ، ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلهم بأسط ذراعيه بالوحيده ﴾ .

فهنا عمل اسم الفاعل وهو (بأسط) في المفعول وهو ذراعيه مع أنه بمعنى الماضي ، ولا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وتأوله المصريون على أنه

(١) ابن جني ١١٣/٨ والرمي ٢٤٩/١ والمضي ١٩ ، والهمع ١٢٤/١ ، ومدارس النحو ص ١٧٨

من باب حكاية الحال الماضية وكأن معناها يسط فزاعيه ، ولكن الكسائي يتمسك
بالآية ويتحد معها قاعلة كلية في جواز نحو « محمد معط علياً أمس ديناراً » وتابعه في
ذلك تلميذه هشام بينما خالفه تلميذه الفراء وانضم إلى جمهور البصريين^(١) .

(د) - وبقدر ما كان بين المدرستين من خلاف كان بينهم تعاون مشر من أجل
المعرفة ، فالرؤاسي بعث بكتابه إلى الخليل ليقرأ وهو في الوقت نفسه تتلمذ على
أعلام البصرة كأبي عمرو بن العلاء ، ومات الفراء وكتاب سيويه عند رأسه وعاش
الأحمش مع الكوفيين في بغداد ورأى رأيهم في كثير ، وأعلام الكوفة الأوائل تتلمذوا
على يد البصريين ، وأخذوا عنهم ، وإن كان البصريون يحجمون عن الأخذ عن
الكوفيين لأن لهم رأياً في الأخذ سبخته عند الحديث عن أصول الخلاف .

يشير إلى ذلك أبو الطيب بقول : (وقد أخذ اللحياني عن أبي زيد وأبي عبيد
والأصمعي إلا أن عمدته على الكسائي ، وكذلك أهل الكوفة كلهم يأخذون عن
البصريين ، ولكن أهل البصرة يمتنعون عن الأخذ عنهم ، لأنهم لا يرون الأعراب
الذين يحكون عنهم حجة)^(٢) .

من هنا نرى أن الاتصال العلمي بين البصريين كان مستمراً يتمثل في تناقل
الكتب وتزاور الأعلام ، وعقد المجالس وشهود المظاهرات ، وأن كانت الأخيرة
تنحرف كثيراً عن الأسلوب العلمي الصحيح لتدخل المحكام ، وعلبة الأهواء البشرية
التي تطمع في الزلزال لدى أبناء الدنيا . . أما المظاهرات في حد ذاتها فهي مظهر
للخلاف ، وفي الوقت نفسه مظهر رائع للتعاون وامتزاج الأفكار ، ونصارح وجهات
النظر حتى تنهيا الأذهان لرأي جديد أكثر صفاء ونقاء .

(١) راجع المعني . والهمع للسيوطي من ٩٥ - ٩٦ .

(٢) مراتب المحربين من ٩٠ .

مظاهر الخلاف

كان للخلاف بين المدرستين مظاهر كثيرة ومتشوعة ، فهي عصر أعلام المدرستين الذين تكاملت على أيديهم مناهجهما ، وتميزت أسس البحث الحوي عند كل مدرسة منهما وبدأ يظهر الخلاف بين الأسس والمناهج ، كان للخلاف في هذه الفترة مظاهر معينة وفي الفترة التالية التي شهدت جيلاً جديداً ورث المدرستين وعرف المسهجين ، ودرس النحر على الطريقتين ، كان للخلاف أيضاً مظاهر معينة ، وستناول مظاهر الخلاف في هاتين الفترتين المتعاقبتين

أولاً - مظاهر الخلاف في عهد المدرستين

(أ) - المناظرات :

وهي لقاءات تعقد بين أحد أعلام البصرة ، وأحد أعلام الكوفة ، ويتم غالباً بالصدفة ، ومعظم هذه اللقاءات في بغداد عاصمة الخلافة ، ومحط الأنظار ، وتبذل العلماء والأدباء حيث يجدون حظاً من الشهرة وسعة من المال في خلال الخلفاء وأصحاب الجاه والسلطان . وكانت هذه المناظرات تتم بإشراف الخليفة أو أحد كبار المسؤولين في الدولة .

وقد نقلت لنا كتب النحر والطبقات وصفاً لعدة مناظرات أوجرها فيما يلي مشيراً إلى المراجع التي جاءت فيها .

١ - مناظرة الكسائي ومسيويه

ونمت هذه المناظرة في عهد الرشيد ، وكانت بحضرة يحيى بن خالد البرمكي ، وزير الرشيد ، وهي من أشهر المناظرات ، والمسألة التي كانت موضوع المناظرة معروفة باسم مسألة النحلة والرسور ، وذلك لأن اسم النحلة والرسور ورد في المثال موضوع المناظرة وهو : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الرسور ، فإذا هو

هي أو ماداً هو إياها . والمسألة موضوع الخلاف هل تدخل إذا الفجائية على الجملة الفعلية ؟ الكوفيون يجيزون ذلك والبصريون لا يجيزونه .

وتذكر المراجع وصف هذه المناظرة بأساليب شتى ، منها ما يعرضها عرضاً عادياً ، ومنها ما يعرضها عرضاً يشير إلى أنها مكيدة نسجت خيوطها بإحكام ضد سيويه ، ومن الكاتبين من يذكر أن أصابع السياسة لها دخل في النتيجة التي انتهت إليها هذه المناظرة .

وهكذا شغلت قصة اللقاء بين الكسائي وسيويه أذهان النحاة القدماء ممن أتوا بعد عهد المناظرة ، فكان كل منهم يرويها حسب هواه ، ويحلل أحداثها من وجهة نظره .

وبالطبع كل نقلة المناظرة بصريون أو أصحاب ميل بصرية ، وأنا لا أجرد البشر من النوازع ، فقد يكون في المناظرة نوع من التحدي أو من التظاهر ضد سيويه ، وهذا طبيعي لأن البغداديين في هذا العهد كانوا كوفيين في مذهبهم السوي ، لكني لا أعتقد أن الأمر يصل إلى تحطيط لمؤامرة ، واحضار أعراب يرشوهم الكسائي ليحكموا له ، وكيف يحدث هذا من الكسائي وقد وصفه أبو البركات الأنباري صاحب الأنصاف ، وميوله بصرية بما يفيد خلقه ودبه وأمانته وأنه في موقف من المواقف أخذ لسانه ، وقال قطعه الله اذن اذا قلت ما لا أعمل^(١) .

لكن هذه المناظرة على علاتها ، وبالرغم من اختلاف الروايات فيها تمطينا مطهراً واضحاً للخلاف بين المدرستين في ذلك العهد بالصورة التي ظهر عليها أمام المجتمع .

المصادر التي وردت فيها هذه المناظرة : ارشاد الأريب ١٢/١٨٥ - ١٨٨ ومغني الديب بحث إذا ، وأمالى ابن الشجري ١/٢٠٦ ، ووفيات الأعيان ، والفهرست لابن النديم ، كما أشار إليها الأنباري في نزهة الألباء ، كما أوردها الرجاسي في أماليه وهي إحدى مسائل الخلاف التي ذكر الأنباري في أنصافه

(١) مرهه الألباء من ٤٧

(٢) - الكسائي والأصمعي

كانت بحضرة الرشيد ، وكان موضوعها حول هذين البيتين .

أني جزوا عامراً سوأً بفعلهم أم كيف يجزونني السوءى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطى الملوقة به رثمان أنف إذا ما ضن باللبس

ودار الخلاف حول ضبط كلمة رثمان ، وبحول تحليل هذا الضبط ، ورأى الكسائي جواز تعدد الضبط ، وذكر لكل حالة توجيهها نحوياً . وكان النصر للكسائي .

ومصادر هذه المناظرة لإرشاد الأريب ١٨٣/١٣ ، وأمالى الزجاجي ، وأمالى ابن الشجري المجلس السادس ، والمغنى الباب الأول حرف أم ، وخزانة الأدب شاهد ٩٠٦ . والبيتان موضوع الخلاف لأفنون النغلي^(١) .

(٣) - الكسائي واليزيدي

أ - مناظرة لهما في مجلس المهدي في شهر رمضان قبل أن يتولى المهدي الخلافة وكانت المناظرة حول النسب إلى بحر بن وحصنين .

المصادر . أمالى الزجاجي ص ٤٠ ، وجاءت القصة في الأغاني ٧٩/١٨ .

ب - ولهما مناظرة أخرى في حضرة الرشيد عن قول الشاعر .

ما رأينا خرباً نقر عتة البيض صقر

لا يكون المير مهراً لا يكون المهر مهر

(١) انظر المصليان للضيبي ج ٢ ص ٦٢

فأجاز الكسائي البيت الثاني على الإقواء ، بينما اليزيدي سخر من هذا معية أ ، قوله . المهر مهر استئناف ، وتعبير الكسائي بالإقواء مخالف لاصطلاح العروضيين لأن الإقواء اختلاف حركة الروي المطلق بضم وكسر ، والإصراف اختلاف حركة الروي المطلق مفتوح وغيره ، ومن هنا كان حق الكسائي أن يعبر بالإصراف . فعمل مصطلحات القافية لم تكن قد تحدثت بعد أو كان الإصراف والإقواء يطلقان على شيء واحد ، كجاء في القاموس وأصرف شعره أقوى فيه أو هو الإقواء بالنصب

المراجع . إرشاد الأريب ١ / ١٧٨ ، معجم الأدباء ترجمة الكسائي ووفيات الأعيان / ترجمة اليزيدي ، وفي درة الغواص الوهم ٣٥ .

(٤) - بين المازني ونحاة الكوفيين في مجلس الوراق

وكانت المناظرة حول قوله تعالى ﴿ وما كانت أمك بغياً ﴾

المصدر . طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ج ١ ط الخانجي ص ٥٤ .

(٥) - بين المازني وابن السكيت في مجلس المتوكل .

وكانت حول وزن (نكل)

المصادر . إنباء الرواة ١ / ٢٥٠ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٩٤

(٦) - بين المبرد وثلعب في مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر حول قول امرئ القيس .

لها متتان غظاتا كما أكب على ماعنيه النمر

المصادر طبقات النحويين واللغويين ص ١٦٠ .

(٧) - بين المبرد وثلعب في مجلس أكابر بني طاهر .

حول كتابة والضحي . المصدر . إرشاد الأريب ١٩ / ١١٨ .

(ب) - المجالس .

وهذا مظهر آخر برزت على واجهته معالم الخلاف النحوي ، غير أن الجدل النحوي في المجالس أهدأ ، وأحكم ، وأقرب إلى الحق ، وأدنى إلى الصواب نظراً لبعدها عن الإثارة التي تتوافر في مجال المناظرة ، كما أنها بعيدة عن الهوى الذي يكثر في المناظرات التي يحضرها الخليفة أو شخص مسئول في الدولة مرموق المكانة فيها مما يجعل للمناظرة جواً مليئاً بالمهابة ، وفي الموقف نفسه يعري بالمناظرة والحرص على التغلب حتى ينال الجائزة .

والمجالس نتج عنها ثروة لغوية ونحوية في عصر الخلاف بما أثير فيها من مسائل بحثت من وجهات نظر مختلفة ، وقد كتب في المجالس النحوية مؤلفات سجلت فيها وقائعها ومن هذه المؤلفات : مجالس ثعلب ، ومجالس أبي مسلم وفي كتاب لأشباه الظواهر للسيوطي . العن السابع من المناظرات والمجالسات والمذكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات .

وهذه أمثلة لبعض المجالس النحوية .

(١) - مجلس ضم ثعلباً والرحاح في مجلس ثعلب . وكان الحديث يدور حول المبرد وكتابة المقنضب ، ثم تطرق لسيرة عن طريق أبي موسى الحامص ، ثم دفاع المازني عنهم جميعاً .

المصادر : إرشاد الأريب ١٣٧/١ - إنباء الرواة على أبناء النحاة ١٤١/٣ وطفات النحويين واللغويين ص ١٥٧

(٢) - مجالسة الرياشي وثلعب .

قال ياقوت - (قال أبو العباس ثعلب . كنت أسير إلى الرياشي لأسمع منه ، وكان نقي العلم ، فقال لي يوماً وقد قرئ عليه .

ما تنقم الحرب العموان مني بسازل عامين حديث مسي
لمثل هذا ولدتني أمي

كيف نقول . بازل أو بازل ، فقلت . أتقول هذا في العربية ؟ إنما أقصدك لغير هذا ، يروي بارل أو بلول أو بازل . الرفع على الاستئناف والمخفص على الاتباع ، والنصب على الحال ، فاستحيا وأمسك) .
المصدر . معجم الأدباء ترجمة ثعلب .

نظرة تقويم لهذه المجالس والمناظرات

كان لقدماء النحلة تعليقات على هذه المناظرات والمجالس تكشف عن وجهة نظرهم وفيهم المتعصب ، وفيهم المعتدل المتصف .

علق ابن الشجري على مناظرة الكسائي والأصمعي في حضرة الرشيد فقال -
(ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهويل فارغة من حقيقة)^(١)

يقول ابن هشام تعليقاً على مناظرة الكسائي وسيبويه ، يشير إلى ما وجه لسيبويه من أسئلة (وليس هذا مما يخفى على أصاهر الطلبة ، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني . دخلت بغداد فألقيت عليّ مسائل ، فكنت أجيب على مذهبي ، ويخطئونني على مذهبهم) وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله^(٢) .

وعلق ابن الشجري على نفس المناظرة - مناظرة الكسائي وسيبويه - فقال - إن الكسائي إنما قصد سؤالاً عما علم أنه لا وجه له في العربية ، واتفق هو والفراء على ذلك ، ليخالفه سيبويه فيكون الرجوع للسامع ، فيقطع المجلس عن النظر والقياس^(٣) .

يقول الرجاسي تعليقاً على مناظرة اليزيدي والكسائي الأولى في مجلس الرشيد (المسألة مبنية على الفساد والمغالطة ، فأما جواب الكسائي فغير مرضي عند أحد ، وجواب اليزيدي غير جائز عندنا)^(٤) .

(١) أمالي ابن الشجري ١/٢٠٦

(٢) أمالي الرجاسي ص ٤٠

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٣٢

(٤) معي اللبيب ملحة اذا .

قد يكون في أكثر هذه الأخبار مجال للشكل والتردد ، ولا سيما من جهة روايتها ، إذ راوي خبر الكسائي والأصمعي الذي انتصر فيه الكسائي هو ثعلب ، وراوي مناظرة الكسائي وسيبويه هو الفراء تلميذ الكسائي وراوي خبر اليزيدي والكسائي هو اليزيدي نفسه ، ولم تسمع رواية الطرف الآخر ممن شاهد الوقائع ، ومع هذا يمكن أن نطمئن إليها ونعتبرها حقائق واقعة كما رويت مدليل أن أحدا من نحاة البصريين لم يتقدم لنقض هذه الروايات أو التشكك في مضمونها .

وللأستاذ سعيد الأفغاني ملاحظتان على هذه المناظرات .

١ - لا يحتاج القارىء إلى كثير روية حتى يطمئن إلى أن الحق في كل هذه المناظرات كان بجانب البصريين . الأصمعي وسيبويه واليزيدي ، والمبرد وأن حجج الكوفيين في هذه المسائل واهية .

٢ - لم تكن أكثر هذه المجالس عادلة ، فبيل السلطان إلى أحد الخصمين وتقريبه له ، ومكانته عنده كل ذلك قوى نفسه فاستطاع على خصمه بدالته ولسانه رجاهه في انقصر وعند الشهود ، وتحدثت هذه المجالس بخلبته إلى أن مصت الأيام وانقضت تلك الاعترافات ، وحكم التاريخ فرد الحق إلى أهله^(١) .

وفي رأيي أن هذه المناظرات وإن كانت تحمل لمسات من الأهواء أو الاعتزاز بالسلطان ، أو التعصب للبلد لكنها تحمل مظهرا للخلاف بين البصريين والكوفيين وإن هذا المظهر كان له شأنه واعتباره في ذلك العصر ، وعن طريق هذه المناظرات وضحت اتجاهات المدرستين وتبينت مذاهبهما . وأما المجالس فليبعدها عن مجالس السلطان ، وبهرجة الملك كانت أبعد عن التعصب والاستسلام للهوى ، كما أسلفنا .

(جـ) - كتب عن الخلاف

والمظهر الثالث للخلاف بين المدرستين هو ظهور مصنفات تتحدث عن

(١) في أصول النحو ص ١٨٦ .

الخلاف بين المدرستين وتذكر أخباره ، أو تشير إلى بعض المسائل الهامة التي وقع فيها .

تتبع ما أشارت إليه المراجع من كتب عن الخلاف بتبين لنا أن أقدم من ألف فيه أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي ٢٩١ هـ . ولا ندري على وجه التحقيق هل أداره ثعلب على أصول الخلاف الفقهي أو نحا منحى آخر ؟ وهذه هي الكتب التي ألفت عن الخلاف في عصر أعلامه ، وهو في أوج اشتعاله وستذكرها مرتبة حسب وفيات أصحابها .

١ - اختلاف النحويين لثعلب المتوفي سنة ٢٩١ هـ .

٢ - المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون^(١) لابن كيسان المتوفي سنة ٣٢٠ هـ وقد رد فيه على ثعلب .

٣ - المنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر المحاسن^(٢) سنة ٣٣٨ هـ وقد رد فيه على ثعلب .

٤ - الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه^(٣) سنة ٣٤٧ هـ .

٥ - كتاب الاختلاف لعبد الله الأزدي^(٤) سنة ٣٤٨ هـ .

ولقد تبعت فهرس المخطوطات الحوية بدار الكتب المصرية ، ومكتبة الأزهر

(١) في بنية الرواة (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون) فائدتا الاسم كاملا من المهرست لابن النديم

(٢) بنية الرواة وإرشاد الأريب ٢٢٨/٤ وفي بنية الرواة السبع في اختلاف البصريين والكوفيين

(٣) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي أديب مشهور ، أتت عن المبرد ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، أنما يبعث إلى حين وفاته . اختلف رأي الرواة فيه بين قائل بأنه ضعيف لوثقه له عدة مزاعم توفي سنة ٣٤٧ هـ (النزهة ص ١٩٣) .

(٤) هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله الأزدي النحوي ، أحد عن أبي محمد عبد الله مسلم بن قتيبة وحديثه محمد بن الجهم بمعاني القراء ، وصف بأنه ضعيف وتوفي سنة ٣٤٨ هـ في خلافة المطيع (برقة الألباء ص ١٩٤)

الشريف ومكتبة جامعة القاهرة فلم أعثر على أي مخطوط من المخطوطات السابعة ،
غير أن كتب الطبقات أشارت إليها عند الحديث عن أصحابها ، كما أشارت إليها ابن
الديم في كتابة الفهرست .

ونظرة إلى هذه الكتب التي خرجت لأول مرة تتحدث عن الخلاف بين
المدرستين وإن لم تصل إلى أيدينا - فإني أستطيع بحكم الظروف التي صدرت فيها
وعلى أساس الظن العالب أن أسجل عنها الملاحظات الآتية .

(١) - أول كتاب ألف كاملاً ، وخصص للحديث عن الخلاف كان كوفياً ، وهو
كتاب ثعلب الذي أشارت إليه المراجع ولم أعثر عليه ولم يعثر عليه أحد غيري كشأن
كثير من مؤلفات ثعلب بل كشأن كثير من مؤلفات الكوفيين .

وإنما قلت أول كتاب ألف كاملاً عن الخلاف ، لأن هناك من كتب عن الخلاف
ولم يخصص له كتاباً ، وسبق ثعلب في ذلك وهو أحمد بن جعفر الدينوري المتوفي
سنة ٢٨٩ هـ وخلف ثعلب . جاء في انباء الرواة ١ / ٣٤ أنه ألف كتاباً في النحو سماه
المهذب ، وذكر فيه صوراً من اختلاف الكوفيين والبصريين ، وهذا كل مسألة
لصاحبها ولم يمثل لواحد منهم ، ولا احتج لمفاته ، ثم ترك الحديث عن اختلاف
وأخذ في سرد موضوعات نحوية .

فهل يا ترى معه أول من كتب عن الخلاف بحكم أنه توفي قبل صهره
بعامين ؟ . في رأيي أن هذه المدة البسيطة لا تجعلني أقطع بعدم أولوية ثعلب ، على
أنه يجوز أن يكون ثعلب قد وضع كتابه هذا قبل أن يؤلف صهره كتابه (المهذب)
وتأخر ثعلب في الوفاة ، لا يعني تأخره في تأليف الكتاب .

(٢) - من غير شك فإن الحديث عن الخلاف في هذه الكتب سيكون مشوباً
بالوان من الحماسة أو قل التعصب لأحدى المدرستين فتعجب في كتابه لا بد أنه تناول
الخلاف من وجهة نظر مدرسته لا سيما وأنه في آرائه النحوية يتعمل فيه المذهب الكوفي
تمثلاً كاملاً من حرص على السماع واستناد إليه وتأي عن القياس والتحليل .

(٣) - والكتب التي تلت كتاب ثعلب كانت رداً على ثعلب تنفل وجهة نظره في الخلاف ، فكتاب ابن كيسان فيه رد على ثعلب وكتاب ابن جعفر النحاس فيه رد على ثعلب ، وكتاب ابن درستويه وضعه مؤلفه للرد على ثعلب . وهذا كله يؤكد ما قررته من ظاهرة التعصب التي توقعت وجودها في هذه الكتب مما يجعلها غير ذات نال في تفويم الخلاف لو وصلت إلى أيدينا .

(٤) - لم أحد واحداً من أعلام البصرة المتقدمين وضع كتاباً في الخلاف . وأما هؤلاء الذين ردوا على ثعلب فهم ممن جمعوا بين الترعنتين ، أو علبت عليهم الرعة البصرية ، وأبو جعفر النحاس مصري أخذ عن البغداديين .

مظاهر الخلاف بعد عهد المدرستين

بدأت الدراسة النحوية في بغداد كوفية ، وذلك لأن هوى الحكام - كما أسلفنا - مع الكوفيين وكان النحاة الذين يريدون الشهرة أو المال يتجهون إلى بغداد ، ومن هنا كانت بغداد ميداناً للمنافسة والمناظرة بين أعلام المدرستين ، وكان الصراع بينهما على أشده ، وكل علم في مدرسة يحاول أن يحزر نصراً على منافسه في المدرسة الأخرى ليحظى بحظ أكبر من المجد والشهرة وكان هذا هو الطابع الأهلبي لعهد المدرستين .

وإني أعد حياة أروى العباس المبرد وثلث نهاية لعهد المدرستين أو أعت نهاية القرن الثالث الهجري إيداناً بانتهاء عهد المدرستين بما يحمل من طابع الصراع لعنيف الذي أشرت إليه .

وفي منتصف القرن الثالث الهجري حيث أصبحت بغداد مجتمع النحاة جميعاً ، وطال تلاقهم واحتلاطهم روضت الإقامة الطويلة من غلواء المأهنة وهددت من حدة التعصب ، وبدأ الخلاف بين المدرستين يتخذ مظاهر آخر أقل حدة ، وأكثر تفهماً ، وأستطيع أن أحدد هذه المظاهر فيما يلي .

أ - ظاهرة تنوع النزعات .

ب - ظاهرة الاختيار والانتقاء .

ج - ظاهرة ابتكار آراء واتجاهات جديدة .

د - كتب عن الخلاف من وجهة نظر محايدة .

(أ) - ظاهرة تنوع النزعات .

في أوائل القرن الرابع ونتيجة لاندماج أعلام المدرستين كما أشرت وفتور حلة الخلاف بدأت بغداد ترى اتجاهات ثلاثة .

١ - طائفة تغلب عليها النزعة البصرية أي أنها ليست بصرية تماماً مثل . الزجاج^(١) ، وابن السراج^(٢) ، والزجاجي^(٣) ، ومبرمان^(٤) . وابن درستويه^(٥) .

٢ - وطائفة ثانية تغلبت عليها النزعة الكوفية ، ومن أشهرهم . أبو موسى الحامضي ، وابن الأنباري^(٦) .

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السوي بن سول ، كان يخرط الزجاج ، كلفح من أجل دراسة النحو حتى كان من أكابر أهل العربية ومن مؤلفاته المعاني في القرآن ، والفرق بين المذكر والمؤنث ، واتسعت عليه الدنيا هما بعد ، وله كتاب الرد على ثعلب ومبولة بصرية توفي سنة ٣١١ هـ .

(٢) أبو بكر محمد بن السري ، عرف بلقب السراج ، كان أحد العلماء والأئمة المشهورين أخذ النحو عن المبرد ، وأخذ عنه ، الزجاجي ، والفارسي ، والرومي ، وله مؤلفات كثيرة أحسنها كتاب الأصول ، توفي سنة ٣١٦ هـ .

(٣) أبو القاسم الزجاجي هو عبد الرحمن بن إسحاق ، أخذ عن ابن السراج ، والأخفش وألف كتاباً حنة ، منها كتاب الإيضاح ، وكتاب شرح خطبة لعلب الكتائب لابن قتيبة ، كان من طبقة السرافي والعماسي ، توفي سنة ٣٢٧ هـ .

(٤) مبرمان ، أبو بكر محمد بن علي المسكري ، سمع عن المبرد ، وأكثر من الأخذ عن الزجاج ، وبعد صيته في النحو ، وكان ضئيلاً غير وقور ، من مؤلفاته شرح شواهد سيويه ، وشرح كتابه ولم يتم ، وشرح كتاب الأخفش ، توفي سنة ٣٤٥ هـ .

(٥) سبق الترجمة له من ٩٧ .

(٦) سبق الترجمة له من ٦٥ .

٣ - وهناك طائفة ثالثة - وهذا الاتجاه جديد في ميدان الخلاف - جمعت بين النزعتين ومن أشهرهم - ابن قتيبة^(١) ، وابن كيسان والأخفش الصغير^(٢) ، وابن شقير^(٣) ، وابن الخياط^(٤) ، ونفطويه^(٥) .

وهذا التنوع في ميدان الدراسة النحوية ليس له إلا تفسير واحد يغلب على ظني وهو فتور حلة الاختلاف ولا سيما بعد ظهور الاتجاه إلى الجمع بين النزعتين

(ب) ظاهرة الاختيار والانتقاء .

وهذا مظهر من الخلاف عرف على يد المدرسة البغدادية ، وكان نواتها أصحاب الاتجاه السالف وقد تحدت معالم منهج هذه المدرسة في أوائل القرن الرابع ، وكان موقفها من المدرستين موقف المرجح لإحداهما أو الخروج برأي جديد يستدرك به على آراء المدرستين .

ولقد حديث عن هذه المدرسة ومهجها عند تناولي لتأليف الخلاف في الباب الثاني بإذن الله .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديوري ، سبب للتبوير لتوليه القضاء بها سمع من الرباعي والسجستاني ، له مؤلفات كثيرة منها غريب القرآن ، غريب الحديث شكل القرآن ، مشكل الحديث ، صيون الأخبار ، وله في النحو . جامع للنحو الكبير وجامع النحو الصغير ، توفي ببغداد سنة ٢٧٦ هـ .

(٢) ترجم لابن كيسان ص ٣٢ . والأخفش الصغير ص ٦٥ .

(٣) هو أبو بكر أحمد بن الفرج بن شقير ، له من الكتب مختصر في النحو ، وكتاب في المقصور والممدود ، والسدس والمؤث ، كان من طبقة ابن السراج وصبرمان وابن الخياط وكان يميل لسذهب الكوفيين ، قال ابن الخطيب كانت وعنه سنة ٣١٧ هـ .

(٤) هو أبو بكر محمد أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط قدم من بلدة سمرقند وأقام ببغداد واجتمع بالرجاج وباطره ، وكان يحلط بين المذاهب ، وله كتب منها معاني القرآن وكتاب النحو الكبير وكتاب المقع .

(٥) سبقت ترجمته ص ٦٥ من هذا الكتاب .

(ج -) ظاهرة ابتكار آراء واتجاهات جديدة .

ابتكار آراء جديدة نابعة من التعمق في الدراسة المحوية أو الإلمام بشواهد لم يعرفها أعلام المدرستين ، أو الوصول إلى قياس لم يهد إليه السابقون ، وهذا أيضاً من مشاط المدرسة البعدادية .

(د) كتب عن الخلاف من وجهة نظر محايدة .

ظهور كتب عن الخلاف تتحدث عن الخلاف من وجهة نظر محايدة ونختلف عن الكتب التي صنفت في الفترة السابقة بأن هذه الكتب وجدت بعد أن هدأت نار الخلاف ، وسكنت بواعثها فهي نزيهة إلى حد ما ، محايدة نسبياً في عرضها لمسائل الخلاف ، ومن هذه الكتب .

- ١ - الخلاف بين النحويين للرماني^(١) ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، وله كتاب آخر اخص هو الخلاف بين سيويه والمبرد ولم نثر على أي واحد من هذين الكتابين .
- ٢ - كفاية المتعلمين^(٢) في اختلاف النحويين لابن فارس^(٣) ، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ

- ٣ - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الانباري وهو

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله المعروف بالرماني ، محوي كبير أخذ عن ابن السراج وأبي بكر بن قزيب ، كان متفناً في علوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب الممتزجة ، وبالع في مرج كلامه بالمنطق حتى صار يبدأ في الحولة مؤلفات كثيرة منها كتاب في التصدير ، وكتاب السمدود الأكبر ، والممدود الأصغر ومعاني الحروف ، توفي سنة ٣٨٤ هـ

(٢) إرشاد الأريب ٨٤/٤ وذكر في بنية الوعظ باسم اختلاف النحاة

(٣) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرلزي اللعوي ، كان فاعماً في علوم شتى وخصوصاً اللغة فانه ألقها ، وألف كتابه المجلد في اللغة ، وهو مختصر ومفيد ، وله كتاب حبه الفقه ، وله مسائل في اللغة ، واقتبس منها الحريري صاحب المقامات ، كما اشتمل عليه مذهب الرمان الهمداني ، توفي سنة ٣٩٠ هـ ، ولم يشر صاحب وقفا الأعيان لهذا الكتاب عن اختلاف النحاة (وفيات ج ١ ص ١٠٠) .

من أهم كتب الخلاف ، وأكثرها نزاهة ، وقد طبع عدة مرات ، وستأتي دراسة شاملة للكتاب وصاحبه في الفصل الثالث من هذا الباب .

٤ - وللأنباري كتاب آخر في الخلاف اسمه الواسط ، ذكره ابن الشجري في أماليه ، ونقل منه عدة ، يقول راجع الصفحات ١٢ ، ١٤٨ ، ١٥٤ من الأمالي لابن الشجري .

كما أشار أبو البركات في كتابه (أسرار العربية) إلى نحو سبعين مسألة خلافة أحصيتها من الكتاب منها أربع وثلاثون مسألة من قبيل الخلاف العام البعيد عن منهج المدرستين ونحو ست وثلاثين مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد استترك ابن إياز^(١) على ابن الأنباري مسائل خلافة كثيرة وذلك في كتابه الإسماعيليات ذكره قريباً .

٥ - التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ^(٢) وقد ذكره السيوطي في بعية الوعاء باسم (التعليق على الخلاف) وقد رأيت للعكبري رسالة مخطوطة في الخلاف دار الكتب المصرية ، وهي رسالة صغيرة في ثمانين عشرة ورقة ضمن مجموع رقمه (نحوش ٧٨) . ويبدو لي أنه غير كتاب التبيين المشار إليه ، وقد يكون جزءاً منه ، بدليل ما نقلناه عن السيوطي فيما بعد .

٦ - الإسماعيليات في مسائل الخلاف لابن إياز المروزي سنة ٦٨١ هـ ، ولم أشر على هذا الكتاب ، غير أن السيوطي بأسلوبه المجهود في التأليف ، قد جمع في بطون كتب كتباً كثيرة لمن سبقوه لمحص في الجزء الثاني من كتابه الأشباه والنظائر ، الف

(١) هو أبو محمد الحسين جمال الدين بن نضر ، مشايخه من أسرة عريقة وكان على خلق حسن ، تلميذ عن سعد بن أحمد البجلي وقرأ على الناج الأرموي ومن مصنفاته النجوى المحصول في شرح المحصول ، شرح محمول بن مطهر والإسماعيليات في مسائل الخلاف ، توفي ببغداد سنة ٦٨١ هـ .
(٢) متأتي ترجمته في الفصل الثالث من هذا الباب .

الثاني « التدريب » ما في كتابي الإنصاف والتبيين بما بلغ اثنتين ومائة مسألة ، وأصناف إليها من زيادات الإسعاف مسألتين مع الإيجاز والافادة ، لأنه عسى بحمها غير مكررة ، عارية عن الأدلة والتعثيل .

ويبدو أن هناك كتباً كثيرة في الخلاف ، لكن هذا القدر المذكور هو الذي أشارت إليه المراجع والذي عثر عليه منها أقل من القليل والتعصب في رأيي لم يراين الكاتبين في هذه المرحلة تماماً ، ودليل ذلك ما استتركه ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف) على المعاصرين له والسابقين لعدم تقويمهم الخلاف تقويماً سليماً ، إذ يقول في مقدمة الانصاف محترساً بقوله . (وعلى سبيل الإنصاف لا التعصب والاسراف)^(١) .

يقول الشيخ محمد الطنطاوي مشيراً الى الفرق الواضح بين كتب الخلاف في الفترتين اللتين أشرت إليهما ، وأن الشاط المتواصل في الفترة الأخيرة حفز العلماء إلى تقصي المسائل التي حدث فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وتدويرها للموازنة بين المذهبين وتصويب المصيب ونحطة المخطيء دون هوى أو ميل ، والتاريخ لا يقول الحق إلا حين يطمئن لقوله بعد مواراة أرباب الشأن في الثرى ، ولهذا ظهرت في هذه الحقبة بكثرة مؤلفات خاصة عرضت لما اختلف فيه المذهبين ووازنت بينهما .

أما المؤلفات السابقة على هذه الحقبة فكانت تشوبها العصبية المذهبية^(٢) . ولؤكد أن العصبية موجودة في الفترتين إلا أنها - كما أشرت - أخف سعة في الفترة الأخيرة ، ولنا مزيد تحقيق في هذه القضية عند حديثنا عن الباحثين عن الخلاف

(١) مقدمة الانصاف

(٢) نشأة الحق من ١٦٥

الفصل الثاني

مسائل الخلاف

يجدوني وقد تناولت في الفصل الماضي تاريخاً للخلاف بين المدرستين ، بحثت فيه عن بداية الخلاف الحوي ، وتبعت أنماطه ، وحددت النمط الذي هو موضوع دراستنا ، ثم بحثت ظهور المدرستين ، وترجمت لأشهر أعلامهما ، وبينت أثرهم في مدارسهم .

ثم حللت عوامل الخلاف وأسبابه ، وأوضحت بعض الظواهر التي كان لها تأثير فيه ، ثم أهديت بعض الملاحظات نحوه ، ثم حددت المظاهر التي ستمينا فيما بعد في تفويده .

يجدر بنا بعد هذا العرض التاريخي أن أعدد مسائل الخلاف ، ولم أشأ أن أسير على نهج القدماء في دراستهم للخلاف ، وعرضهم عرضاً عاماً لمسائل مختلفة متنوعة ، يدون فيها وجهة نظر المدرستين ، ويسوقون حجج كل منهما في دعم رأيه ، وتأييد وجهته ، ولذلك رأيت أن أصنف مسائل الخلاف تصنيفاً معيناً ، يبرز حقائقه ، ويعرض - بدقة - ملامحه ، ويكون عوناً لنا على استيعابه .

وذلك أنني قسمت مسائل الخلاف ثلاثة أقسام .

القسم الاول - المسائل الأصولية .

وهي المسائل التي قامت عليها مناهج المدرستين ، وعلى أساس كل أصل من هذه الأصول ووجهة نظر كل مدرسة فيه كان الخلاف بينهما ، وهذا القسم في تقديري أهم الأقسام الثلاثة ، لأنه يبرز لنا بوضوح أسس الخلاف ، والقسمان الآخران ليسا إلا تطبيقات عملية لهذا القسم ، فهو قسم أصول النحو ، وقد بحثه القدماء من النحاة على غرار دراسة الفقهاء لأصول الفقه .

القسم الثاني - موضوعات نحوية .

هكذا سميت وأعني به مسائل خلافية عامة لها طابع الشمول وتندرج تحتها جزئيات ، والخلاف يتجه لهذه المسائل نفسها لا إلى الجزئيات التي تفرعت عنها .

القسم الثالث - مسائل جزئية .

وهي المسائل الكثيرة التي حفلت بها كتب النحو والخلاف حول أمور جزئية اختلفت فيها وجهتا النظر بين المدرستين بناء على اختلافهما في الأصول التي تنصوي تحتها هذه المسائل .

وقد يكون رأي المدرسة في مسألة جزئية لا تتسجم مع رأيها في الأصل الذي تندرج تحته هذه المسألة ، وقد ضربت أمثلة لذلك تحت عنوان . ملاحظات حول الخلاف .

القسم الأول

المسائل الأصولية

(١) السماع والرواية .

وحول هذا الأصل سأتناول رأي كل مدرسة في هذه النواحي التي تتصل بموضوع السماع والرواية ، وهي .

- حدود السماع والرواية في رأي المدرستين أو من يسمع ، ومن لا يسمع .

- التوثيق والتجريح للرواة وأثر العصبية في ذلك .

- عدم حجية بعض القبائل .

- فكرة تحطئة العرب ، وموقف الكوفيين والبصريين من ذلك .

- شروط الرواية والتأثر بمنهج المحللين في ذلك .

- الشعر المجهول الغائل .

أما السماع ومداه فنرى البصريين يحددون القبائل التي يسمعون منها ، ويروون عنها ، وقيمون القواعد على أساس نطقها ، وهي القبائل الموعلة في الصحراء ، والمتعصفة في البداوة ، ولم يتح لها فرص الاختلاط بغير العرب ، ولهم رأي في الرواة الذين يعتدون بروايتهم كما أنهم لا يعتدون بكل مسموع ، إذ يقيمون قواعدهم على الأكثر والأشهر ويهملون ما عداها مهما كان فصيحاً ، كما أن هناك مدى زمنياً للسماع الذي يحتاج به ، وهذه الأخيرة موضع اتفاق بين المدرستين ، ولا تعتبر مشكلة إلا أمام الساجدين اللغويين المعاصرين وقد قال مجمع اللغة العربية كلمته في هذه القضية ، وهي أن العرب الذين يوثق بعريتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى نهاية القرن

الرابع^(١) . وهذا التحديد الذي رآه أعلام المجمع أضاف الى التحديد الذي أجمع عليه القدماء مقدار نصف قرن تقريباً ، اذ يرون أن آخر من يحتاج به من شعراء الأمصار هو إبراهيم بن هرمة^(٢) وذلك في منتصف القرن الثاني تقريباً ، وأما في السابعة فيحتاجون بشعرائهم الى أواخر القرن الرابع .

ولي رأي في هذا المدى الزمني قد أبدية في موضع آخر من هذه الرسالة .

وأما الكوفيون فيسمعون من قبائل العرب جميعاً ، ويأخذون من كل الرواة ، ويعتدون بكل مسموع ، ويقومون عليه قاعدة نحوية .

ومستعرض هذه النقول التي تكشف عن الانجاس بالنسبة للسمع .

يفتخر البصريون على الكوفيين على لسان الرياشي البصري^(٣) .

(نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أصحاب الكواميخ ، وأكلة الشوايز)^(٤) .

قال أبو زيد^(٥) : (قدم علينا الكسائي البصرة ، فلقى عيسى والخليل وغيرهما

(١) مجلة المجمع ص ٢٠٢ ج ١ ، راجع محاضر جلسات المجمع - الانعقاد الاول ص ٢٩٤ ، ص ٣٠٣ .

(٢) السيوطي الاقتراح ص ٢٧ :

(٣) أبو الفضل عباس بن الفرج الرياشي ، كان مولى ، وقيل له الرياشي لأن أباه كان عند رجل يقال له الرياشي ، كان من كبار اللغويين ، كثير الرواية ، أخذ عن الأصمعي ، وحفظ كتبه ، ولما على المازني كتاب سيويه وأنشد عنه الميرد وابن مريد قتل بالبصرة عام ٢٥٧ هـ في فتنه الزنج

(٤) الفهرست لابن النديم ص ٨٦ ، وترجمة الرياشي في نزهة الألباء ص ١٣٧ ، الحرشة جميع حارثي وهو المصنف للضرب ، الكواميخ جمع كواميخ وهو نوع من الأدم والشوايز جمع شوايز اللبس المصمى راجع القاموس

(٥) هو سعيد بن اوس الاتصاري كان عالماً بالسحو واللغة أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وأحد عنه أبو حنيفة القاسم بن سلام والسجستاني وكان سيويه يسميه الثقة ، أتى عليه أبو عبيدة والأصمعي ، وهو الوحيد الذي أخذ عن رواية الكوفية من بين البصريين ، يقول عنه الميرد كان أبو زيد عالماً بالسحو ولم يكن مثل الخليل وسيويه وله كتب النواحر توفي سنة ٢١٤ أو ٢١٥ (نزهة الألباء)

وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم سار الى بغداد فلقى أعراب الحليمات فأخذ عنهم المساد من المحطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه من البصرة كله (١) .

فها ينتقد أبو زيد الكسائي لأخذه عن أعراب لا يتق فيهم البصريون وعدم الثقة في بعض الأعراب ظاهرة موجودة عند البصريين ، ولكن ينذر وجودها عند الكوفيين ، ولهذا يأخذ الكوفيون عن البصريين ، ويتحرج البصريون في الأخذ عن الكوفيين ، يقول السيرافي (٢) : (ولا تعلم أحداً من علماء البصريين بالسحر واللغة أخذ من أهل الكوفة شيئاً من علم العرب إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي) (٣) .

وهنا أقول (ينتقد أبو زيد الكسائي لأخذه عن أعراب الحليمات ، بينما هو البصري الوحيد الذي يثق في رواية الكوفة ويأخذ عن المفضل الضبي) .

يقول السيوطي : (اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ) (٤) .

وفي معجم الأدباء أن الكسائي (كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة ، والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ، ويقيس عليه حتى أفسد النحو) (٥) .

ويقول ابن درمته : (إن الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك) (٦) .

(١) راجع ترجمة أبي زيد في أخبار النحويين البصريين للسراني ، ومعجم الأدباء ترجمة الكسائي
(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المروان السيرافي النحوي لا نظيره في علم العربية وغيره من شرح كتاب سيبويه وكان من أعلم الناس بنحو البصرة قرأ على ابن مجاهد القرآن وعلى ابن دريد اللحن وقرأ عليه النحو كما قرأ هو على ابن السراج يقال انه كان معتزلاً وكان عيماً يأكل من كسبه يده توفي سنة ٣٦٨ هـ

(٣) أخبار النحويين البصريين ترجمة أبي زيد .

(٤) الاقتراح ص ١٠٠

(٥) معجم الأدباء ١٣ / ١٨٣ .

(٦) بغية الرعاة ص ٣٢٦

ولم يكن الاعتداد بالسمع اليسير مذهب الكسائي وحده ، وإنما هو اتجاه الكوفيين جميعاً .

يقول الأندلسي^(١) شارح المفصل : « الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء معانف للأصول جعلوه أصلاً ، ويؤيوا عليه^(٢) .

والذي يحير الباحث أمام هذه القول ، وهي قل من كثر ، أنها من جانب واحد ، فرواتها وقائلوها بصريون أو موالون للبصرية ، وتغلب عليها ، كما نلمس ، نزعة التعصب التي تضيق أمامها ملامح الحق . وإذا كان البصريون يقولون : إن الكوفيين يقيسون على الشاذ ، ويعتدون بالمخالف للأصول . فمن الذي حكم بالشذوذ ؟ وما الأصول التي خالفوها ؟ لا شك أنه شذوذ في نظر البصريين وحدهم لا في نظر العرب الذي نطقوا به ، والأصول ما هي إلا أصول بصرية وضعوها وأرادوا أن يلزموا غيرهم بها بل تجاوزوا الحد فأرادوا أن يلزموا أصحاب اللغة بأصولهم التي وضعوها فيما بعد ، على أنني من خلال قراءاتي للمراجع الكثيرة ألمح بين السطور شيئاً هاماً قد نستطيع به أن نكشف إلى حد ما وجه الحق في هذه القضية ، وهو أن الكوفة مدينة ، شعر وأدب ، والشعر في الكوفة أجمع منه بالبصرة كما يقول البصريون أنفسهم وإن كانوا يعقبون على ذلك بأن أكثره منحول وغير صحيح . لكن ابن جني في الخصائص يقول هذه الحقيفة عارية عن أي تعليق يشينها : الكوفيون علامون بأشعار العرب ، مظلّمون عليها^(٣) وما أستطيع أن أقول بعد شهادة ابن جني : إن ظاهرة التعصب بين المدينتين جعلت البصريين يطمنون السماع الكوفي بالذات لأن الشعر والأدب كانا من أبرز ما تميز به الكوفة . فأرادوا أن يتفحصوا منهم في أغلى ما يملكون . ويدو أن العصبية في البصرة كانت أشد منها في الكوفة حتى رأينا الكوفي

(١) هو القاسم بن أحمد الموفق الأندلسي المتوفي سنة ٦٦١ هـ مؤلف « السباحة التكميلية في شرح المقدمة الجزولية » ويوجد بدار الكتب وله شرح المفصل ، وينقل عنه الرضي كثيراً في شرح الكافية بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٢) الاقتراح ص ١٠٠

(٣) الخصائص ج ١ طبع بمصر سنة ١٩١٣

ياخذ عن البصري ولم تر العكس^(١) .

نعم أقام الكوفيون قاعدة على مثال واحد ، قال الأشموني : أجاز الفراء تقديم معمول معمولها - يعني أن الناصبة - عليها مستشهداً بقوله :

ربيبته حتى إذا تمجددا كان جزائي بالعصا أن أجلدا

قال^(٢) في التسهيل : « ولا حجة فيما استشهدوا به لندوره : وإمكان تقدير عامل مصدر^(٣) » .

وفي موضع آخر : وأجاز بعض الكوفيين الجزم بأن ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا :

إذا ما غدونا قال ولدان أعلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله :

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتركها ثقلا علي كما هي

وفي هذا نظر ، لأن عطف المنصوب - وهو فتركها - عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم^(٤) .

إذا كان الكوفيون قد قالوا هذا فإن الخليل بن أحمد نفسه روى لغة قد تدعم

(١) قد يقابل البصريين موقف يضطرونم للأخذ برواية الكوفيين لدعم رأي لهم لا يتأمر لديهم سماع يزيده .
مثلاً : يرى البصريون أن خطايا على وزن فاعل « جمع خطية على وزن فعلة بواسطة خطائي ثم قلبت الياء همزة مثل الصحائف ، ويستشهدون لذلك برواية الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطائتي بهزتين : الاتصاف مسألة ١١٦ فكيف اعتمد البصريون على الكسائي وهو يروي الخطأ والنقص على حد تعبير المؤيديين لهم كما أسلفنا . وهناك احتمال . قد يكون هذا الاستدلال غير بصري وإنما أتى به الأتباع من اجتراحه لديهم وجهة نظر البصريين ، كل هذا في تقليدي يزيد ما قررته من سيطرة النحوية على هذه القول ولا سيما أنها كلها من جانب واحد

(٢) بقصد ابن مالك في كتابة سهل الفوائد .

(٣) الأشموني ج ٣ ص ٥٥٢ .

(٤) من المصدر ص ٥٥٣ .

المثلين قبل الاتصال بضمير رفع متحرك يقول الأشموني : قال في التسهيل :
والإدغام قبل الضمير لَغِيَّة قال سيويه : وزعم الخليل أن تاسا من بكر بن وائل
يقولون : رَقْمًا ومَرْمًا ، ورَقَعْتُ وهذه لغة ضعيفة كأنهم قلروا الإدغام قبل دخول الهمزة
والتاء ، وأبقوا اللفظ على حاله^(١) .

بل إن سيويه وهو إمام البصريين ، ومن أشهر أعلام النحلة جميعاً أقام قاعدة
على مثال واحد ، تلك هي قاعدة النسب إلى فَعُوله بحذف واؤها استناداً إلى أنه سمع
من العرب من ينسب إلى شَنْوَة فيقول شَنْئِي^(٢) ، قد يقال إنه مثال واحد لم يوجد فيه
ما يعارضه لكنه على أي حال يتناقض مع الأصل الذي تعصب له البصريون

ومن الغريب أن سيويه منع حذف ياء فَعِيل وفَعِيل مع كثرة المسموع عن العرب
من حذف يائهما فيه مثل ثَقَفِي ، وَهَذَلِي وَقَرْنِي . وأما المبرد البصري فينسب إليهما
لكثرة المسموع من ذلك^(٣) .

وإذا كان المبرد يحترم السماع في موقفه من سيويه فإنه يرد سماعاً صحيحاً رواه
سيويه نفسه ، وذلك قول امرئ القيس^(٤) :

فاليوم أشرب غير مستحب إنما من الله ولا وأغل

بتسكين المضارع لأجل الضرورة الشعرية .

يقول المبرد : ليست هذه الرواية للبيت صحيحة ، إنما روايته الصحيحة من
مطلعه هي « فاليوم فاشرب » وإذن يكون سكون الفعل طبيعياً ، لأنه فعل أمر ، ولا
يرضى أبو الفتح ابن جني بهذا الموقف فيرد عليه بلهجة عنيفة « اعتراض أبي العباس
في هذا الموضع إنما هو ردُّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشهرة مجردة من

(١) نفس المصدر ص ٨٩٦ .

(٢) أشموني ج ٣ ص ٧٣٧ .

(٣) التمهيد ج ٢ ص ١٩٥ .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧ .

النصه ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه^(١) .

من هذا كله تترك أن موقف البصريين من السماع غير دقيق إذ لم يحددوا الكم الذي يرضيهم ليقوموا القاعده ، وكان من نتيجة ذلك أن تناقض أعلامهم في موقفهم منه كما أن قصرهم الأخذ على بعض القبائل مثل قيس وأسد وتميم ، وردهم ما يروى عن قبائل الأطراف مثل إيلاد ، ولخم وجذام ونحوهم فيه إهدار لقدر كبير من الثروة اللغوية دون مسوغ مقنع ، فالاختلاط الذي كان بين العرب وجيرانهم لم يصل إلى الحد الذي يفسد اللغة ويتفقد الفصاحة . يقول إسرائيل ولغنتسون : يجب ألا يبالغ الباحث في مسألة تأثير الآرامية والعبرية في العربية الشمالية إذ ينبغي أن يحترز من الخطأ في نسبة بعض الكلمات العربية إلى إحدى أخوانها السامية ، ظناً منه أنها منقولة منها فقد يوجد عدد كبير من الألفاظ له رنة آرامية أو عبرية وهو في الواقع كان يستعمل عند العرب قبل أن يحدث الاتصال بين هذه اللغات^(٢) .

ومن هنا أقول إن مسألة التأثير من طريق الاختلاط ليست بالمسوغ الكافي لإهدار الكثير من المروى عن هذه القبائل التي لا يمتد البصريون بالأخذ عنها .

ولم يكن الكوفيون بالمتهاونين في أمر اللغة حتى قبلوا كل مسموع مهما حاد عن القصد حتى يصل بهم الأمر إلى قبول اللحن والخطأ كما يقول ذلك عنهم البصريون ، إنما كانوا يتحرون ويدققون ، يقول يوهان فك : « وهكذا نسمع أن المحدث الكبير الأحمشي الكوفي المتوفي سنة ١٤٧ هـ لم يكن يبالغ في تجنب اللحن لحسب ، بل كان كذلك يصحح كل رواية ملحونة بحجة أن الرسول ﷺ لم يكن يمكن أن يلحن^(٣) .

(١) المحطات ج ١ ص ٧٢ والخزاة ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ١٦٣ .

(٣) العربية ليوهان فك ص ٧٢ ، ٧٣ وراجع ياقوت ج ١ ص ٢٠ . والغريب مع هذا أن البصريين يوثقون الأعاجم الذين اختلطوا بالعرب فصاروا فصحاء ، ولا يرون العكس ، قال عمرو بن العلاء ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج ، فقل له : أيهما أفصح قال الحسن « وفيات الأعاجم ج ٢ ط باريس ص ١٧٩ . وأبو علي الأسدي وهو عمرو بن قائد الذي جلس يخط في مسجده نحو ست =

ومن ناحية أخرى فقد كان الكوفيون وهم الذين يتوسعون في قبول السمع يرفضون بعض اللهجات ، وتلمس هذه الحقيقة من بين السطور في كلمات للفراء يقول : « كانت العرب تحضر في كل عام وتحج البيت في الجاهلية ، وقریش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب ، وحلت لغاتهم من مستبشع اللغات ومستبشع الألفاظ » وأخذ الفراء بعد ذلك يسرد هذه اللغات التي استهجنها ومنها الكشكشة ، والنعنة ، والمعجعة ، والاستطاء وغيرها^(١) .

نخلص من هذا كله إلى أن البصريين لا يسمعون إلا من قبائل معينة ، وتقل ثقتهم في الأعراب الذين عاشوا قريباً من الحضارة^(٢) .

والكوفيون يسمعون من كل عربي ، فلا تقل ثقتهم في قبائل الأطراف ، ولا في الأعراب الذين عاشوا قريباً من الحضارة ولا يردون إلا بعض اللهجات المحلية التي تنبؤ عن الذوق العام .

والبصريون يقيمون قاعدتهم على السماع الكثير . والكثرة عندهم غير منضبطة ، وقد نبين لنا اضطراب أعلام البصرة في هذه الناحية .

والكوفيون يحترمون أي سماع ويفهمون عليه قاعدة .

التوثيق والتجريح :

أو الجرح والتعديل للرواة على حد اصطلاح المحدثين .

والتجريح ظاهرة واضحة في النقل اللغوي ، لا يكاد يفلت منه شخص أو كتاب ، وكل أخبار الأحاد معرضة للتجريح ، يقول السيوطي نقلاً عن الفخر الرازي :

« وثلاثين والذي كان يوسع بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحجج به الجاحظ للبيان ج ١ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(١) المعجم ج ١ ص ٣٣

(٢) استصحف أبو عمرو بن العلاء فصاحة أبي خيرة الأعرابي لما سأله : كيف تقول استأصل الله مرقاتهم ؟ بفتح التاء ، فقال له أبو عمرو : جهات أبا خيرة ، لأن جطلك . المستصحف ج ٢ ص ١٣

وأما الأحاد فلاشكال عليه من جهة أن الرواة مجروحون ليسوا سالمين من القدح بياحه . أن أصل الكتب المصنفة في النحو واللغة كتاب سيويه ، وكتاب العين ، أما كتاب سيويه فقدح الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس ، وأيضاً فالمبرد كان من أهل البصريين ، وهو أفرد كتاباً في المقدح فيه ، وأما كتاب العين فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه ، وأيضاً فإن ابن جني أورد باباً في كتاب الخصائص في قدح أكابر الأدباء بعضهم في بعض ، وتكذيب بعضهم بعضاً ، وأورد باباً آخر في أن لغة أهل الدير أصح من لغة أهل المدر ، وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين^(١) .

وروة الكوفة مالوا قدراً كبيراً من التجريح من إخوانهم البصريين بحكم العصبية التي استعرت مارها بين الصريتين والتي سبق أن أشرنا إليها ، ولما كانت الكوفة سوقاً رائجة للأدب ولشعر كانت سهام النقد موجهة إلى رواتهم ، لينقصوا من أقدارهم في هذا المجال .

أما سر نفوق أهل الكوفة في هذا المجال ، فينقل ابن جني عن حماد الراوية الكوفي تعليلاً يكاد يكون من نسج خيال ذكي قال : « أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج^(٢) » ثم دوماً في قصره الأبيض فلما كان المختار بن أبي عبيد الثقفي ، قيل له : إن تحت القصر كرا ، فاحتفزه فأحرق تلك الأشعار فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة^(٣) . »

وسواء أصبحت هذه الرواية أم لم تصح فإنها تؤكد شهرة الكوفة برواية الأشعار ، ويبدو أنه اتجاه تأصل فيهم منذ حل العرب الكوفة . ومن هنا فإن علياً كرم الله وجهه قل لهم عندما تعادلوها عنه ، ماقدماً فيهم تشاعلهم بالشعر « إذا تركتم عدتم إلى مجالسكم خلقاً عزيز ، تضربون الأمثال ، وتناشدون الأشعار » .

(١) المرمز ص ١١٧

(٢) لا مورد لها وهي الكولويس

(٣) الخصائص باب (فيما يرد عن العرب مخالفاً لما عليه الجمهور وقد أشرب إلى هذه الرواية عند الحديث عن الكوفة ، وهنا أتتولها بمزيد تحقيق ، لأن الموضوع يتطلب عرضها ومناقشتها)

والشيء الذي أريد أن أناقشه هنا ينحصر في نقطتين :

النقطة الأولى : ظاهرة تجريح الرواة الكوفيين فيها كثير من التجني وبغمة التعصب واضحة في أساليب المجرحين بالإضافة إلى المنافسات الشخصية حول الزلفى من الحلفاء .

النقطة الثانية : أن رواة البصرة اتهموا أيضاً بالوضع والترديد والتجريح إذن كما أشرت آنفاً يكاد يكون ظاهرة عامة .

ولي بعد ذلك ملاحظة أبدىها ونتيجة سأصل إليها .

لما عن النقطة الأولى فهذه روايات ستوصلني مناقشتها الى ما استنتجت :

فأبو الطيب اللخوي يجرح الكوفيين بعامة : ويتشكك في صدق ثروثهم الكبيرة من الشعر ، فيقول : قال الأصمعي : أحبرنا شعبه قلت للطرماح : أين نشأت ؟ قال : بالسواد ، والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله . وذلك بين في دواوينهم^(١) .

وهذه ظاهرة واضحة في كلام أبي الطيب عن الكوفيين وعن الرواية الكوفية ، وفيما أسلفته من قول لأبي الطيب اللخوي في مواطن متفرقة يؤكد عصبية أبي الطيب للبصريين ، وهو مع عصبية التي حملته على إيداء مثل هذا الرأي يوثق كثيرين من أعلام الكوفة مثل أبي عمرو الشيباني ، ومحمد بن زياد الأعرابي^(٢) وهذا الشاقص في تقديره دليل التجني ، وأن الاتهام موجه لبعض الأشخاص بسبب العصبية والمنافسة ، وليس إلى مروياتهم .

وهاك مثلاً آخر ، رواية كوفي مثل حماد^(٣) ، تناقض روايات البصريين أنفسهم

(١) مراتب النحويين ص ٧٤

(٢) مراتب النحويين ص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .

(٣) حماد الراوية يقول عنه أبو البركات الأسدي : كان من أهل الكوفة مشهوراً برواية الأشعار والأخبار ، وهو الذي جمع السبع الطوال ، ولم يشأ ما ذكره الطبري من أنها كانت معلفة بالكعبة وكانت له صفة وثيقة يزيد بن عبد الملك ، ثم بأخيه هشام من بعده (نزهة الألبا ص ٢٤) .

في توثيقه وتجريحه ، قال الأصمعي : قال أبو عمرو : ما سمع حماد الراوية حراً قط إلا سمعته ^(١) .

فهذا خبر يوثق حمادا ، وهناك خبر آخر يرويه أبو الفرج عن أبي عمرو الشيباني ، قال : ما سألت أبا عمرو بن العلاء قط عن حماد الراوية إلا قدمه على نفسه : ولا سألت حمادا عن أبي عمرو إلا قدمه على نفسه ^(٢) .

صحيح أن الراوي عن أبي عمرو في هذا الخبر الأخير هو أبو عمرو والشيباني ، وهو راوية كوفي لكنه ثقة حتى في نظر متعصبى البصرة يقول عنه أبو الطيب اللعوي : ومن أعلمهم باللغة وأحفظهم وأكثرهم أخذاً عن ثقات الأعراب أبو عمرو وإسحاق بن مرار الشيباني ، وهو من أهل الرمادة بالكوفة ^(٣) .

فهذان الخبران يوثقان حمادا ، ويرفعان من شأنه ، وكلا الخبرين مرفوعان إلى أبي عمرو بن العلاء وهو ثقة بصري ، وهما من ناحية الإسناد ، أحدهما سننه بصري ، والآخر كوفي وثقة بصريون .

وأما الأخبار التي تجرح حماداً ، فأشدها عنفاً يرجع إلى المفضل الضبي ، مع أنه كوفي مثله أو تلاميذه الذين نقلوا عنه هذه الأخبار ، ومنهم ابن الأعرابي ، وذاعت هذه الأخبار نظراً لمتزلة المفضل وثقة الناس فيه .

ولا أريد أن أحلل دوافع هذه الأخبار المروية عن المفضل قبل أسوق طرفاً منها وأكتفى بهذين الخبرين .

روى أبو الفرج وجماعة من الرواة أنهم كانوا في دار أمير المؤمنين في عيساباد ، وقد اجتمع في الدار عدة من العلماء والرواة ، فدها بالمفضل الضبي الراوية فدخل ومكث ملياً ، ثم خرج ومعه حماد والمفضل جميعاً ، وبدأ في وجهه

(١) طبقات الحويز واللغويين ص ٣١ .

(٢) الأعيان ج ٩ ص ٧٣ .

(٣) مراتب النعميين ص ٩١ وذكر ياقوت أنه توفي سنة ١٥٥ هـ .

حماد الانكسار والهم ، وفي وجه المفضل السرور والنشاط ، وخرج حسين الحادم معهما يعلن للناس (أن أمير المؤمنين وصل حماداً بعشرين ألفاً لجودة شعره وأطلق روايته لريادته في أشعار الناس ما ليس منها ، ووصل المفضل بخمسين ألفاً لصدقه وصحة روايته فمن أراد أن يسمع شعراً جيداً محطاً فليسمع من حماد ، ومن أراد روايته صحيحة فليأخذها من المفضل ثم سئل عن السبب ، فأخبر الحادم أن المهدي قال للمفضل لما دعا به وحده : إني رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بقوله .

دع ذا وعد القول في هرم

ولم يتقدم ذلك قول ، فقال له المفضل : ما سمعت في هذا شيئاً إلا إني توهمت زهيراً كان يفكر في قول يقوله ثم عدل عنه إلى قوله : دع ذا . . ثم دعا بحماد فسأله نفس السؤال فقال : ليس هكذا يا أمير المؤمنين قال زهير ، قل فكيف قال ؟ فأنشده .

لمن الديار بقية الحجر أقوين مذ حجج ومذ دهر . . الخ

فأطرق المهدي ساعة ، ثم استخلف حماداً بإيمان البيعة أن يصدق في مدى صحة هذه الأبيات التي قدمها حماد فأقر بأنه فائلاً^(١) .

وسأترك التعليق على هذا الخبر للدكتور ناصر الأسد بقول : في هذا الخبر أمران يدعم ثانيهما أولهما ، وينتهيان إلى أن نشك في هذا الخبر شكاً يكاد يؤدي إلى رفضه ، فالأمر الأول : أن الرواة قالوا : إنهم كانوا في دار أمير المؤمنين المهدي ، وأن حسين الحادم قال : إن أمير المؤمنين يعلمكم . . . الخ فقد جرت القصة إذن والمهدي خليفة أبي بعد سنة ١٥٨ هـ وذلك لأنه بويج في آخر ذي الحجة سنة ١٥٨ هـ ، ولم يبق على انقضائها إلا إحدى عشرة ليلة^(٢) ولكن حماداً توفي قبل أن

(١) الأغاني ج ٦ ص ٨٩ ، ٩١ .

(٢) تاريخ الطبري سنة ١٥٨ وقد لورد غيراً آخر قريباً من هذا وهو أن المهدي بويج بالحلقة لت خبر من ذي الحجة سنة ١٥٨ هـ .

يتولى المهدي الخلافة بنحو ثلاث سنوات ، فقد ذكر ياقوت أن حمادا توفي^(١) سنة ١٥٥ هـ وذكر ابن النديم أنه توفي سنة ١٥٦ هـ^(٢) .

والأمر الثاني . أن الرواة ذكروا أنهم كانوا في دار المهدي في عيسا ناد ، ولكن المهدي لم يبن داره هذه إلا بعد وفاة حماد بنحو تسع سنوات ، وقال الطبري في حوادث سنة ١٦٤ هـ^(٣) وفيها بنى المهدي في عيسا بأذ الكبيرى قصرا من لبن إلى أن أسس قصره الذي بالأجر الذي سماه قصر السلامة ، وكان تأسيسه إياه في يوم الأربعاء في آخر ذي القعدة^(٤) .

وأما الخبر الثاني - فرواه أبو الفرج أيضا^(٥) أن ابن الأعرابي قال : سمعت المفضل الصبي يقول : قد سلب على الشعر من حماد الراوية ما أفسده ، فلا يصلح أبداً ، ف قيل له : وكيف ذلك ؟ أخطىء في رواية أم يلحن ؟ قال : ليته كان كذلك ، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب ، لا ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ، ومذاهب الشعراء ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ، ويدخله في شعره ، ويحمل عنه ذلك في الأفق ، فتختلط أشعار القدماء ، ولا يتميز منها إلا عند عالم ناقد وأمين ذلك .

وأستطيع أن أركز الرد على هذا الخبر في عدة أمور :

- ١ - الخبر يفيد أن حمادا لديه من المقدرة الفنية بحيث يقول شعراً يشبه شعر السابقين ، ولا يكاد يتميز عنه ، وهذا الأمر من الناحية الفنية البحتة غير جائز .
- ٢ - حماد الراوية لم يعرف بقول الشعر ، ولم يذكر أي مصدر أنه قال شعراً أو ترك

(١) إرشاد ١٠ / ٢٦٦

(٢) المهرست ١٣٥ وفي وفيات الأعيان سنة ١٥٥

(٣) تاريخ الطبري سنة ١٦٤ .

(٤) مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٤٢ ، ص ٤٤٣ ، والمفضليات ج ٢ ص ١٦ المظنة التي كتبها شارل جيمس ليال يرد فيها ما كتبه مرجليوث عن شعر الشعر الجاهلي

(٥) الأغاني ج ٦ ص ٨٩ .

ديواناً ، ولو كان شاعراً يستطيع أن يقول شعراً في مستوى السابقين لسجده ولا حثقي به ، ولتناقله الناس عنه ، كما ذكروا أن « لخلف ديوان شعر حملة عنه أبو نواس ^(١) ثم أي شاعر يكون له هذه المتزلة الشاعرية ، فيصرف كل شعره إلى غيره » ، وينحله إليه ، ويضمن على نفسه بأن ينسب إليها بعضه ؟ .

٣ - على أن هناك غيراً يؤكد أن حماداً لم يكن يحسن قرص الشعر ، وذلك أن حماداً حين أراد أن يمدح بلال بن أبي بردة لم يستطيع أن ينظم شعراً في مدحه ، وإنما انتحل لنفسه شعراً جاهلياً قديماً ، ووجهه في مدح بلال ، ولم يكتشف ذلك إلا ذو الرمة حينما سمع حماداً ينشده ثم اعترف به حماد ^(٢) .

٤ - ومما يؤيد ما قررته من التشكك في هذا الخبر وضعفه تخطيط الرواة في الحديث عن حماد ، فهذا ابن سلام يقول : سمعت يونس يقول : العجب لمن يأخذ عن حماد ، كان يكذب ويلحن ، ويكسر فكيف يكون حماد بهذا القدر من الشاعرية الفلة ثم بعد ذلك يكسر الشعر ، ولا يقيم وزنه .

لا شك أن أحد هذين الخبرين موضوع ، ولعل كليهما كذلك ^(٣) .

وهنا نسأل عن بواعث الوصف لهذين الخبرين لدى المفضل وتلاميذه ضد حماد زميلهم في الكوفة ؟ .

وتتجلى هذه البواعث في أن المفضل ثقة وكثير الرواية للشعر ، وهو كما يروون عنه لم يكن عالمياً بالحو واللغة والغريب ولا يحسن شيئاً من المعاني وتفسير الشعر ^(٤) وإنما كان يروي شعراً مجوداً ، أما حماد فقد كان عالمياً بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ^(٥) ومن هنا كان حماد يروي أكثر من صاحبه المفضل

(١) باقرت - لرشاد ١١ : ٦٨

(٢) الأغاني ٨٨/٦ .

(٣) العربية ليوهان فك - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ٦٢ - ٦٣ ومصادر الشعر الجاهلي ص ٤١٣

(٤) مراتب النحويين ص ٧١ .

(٥) الأغاني ٨٩/٦ .

ويعرف ما لم يكن يعرفه فاتهمه بالتريد والوصع .

وهناك أمر آخر هو أن حماداً كان أنموي الهوى مقرباً إلى حطاء بني أمية كما أسلفت في ترجمته ، أما المفضل فكان عباسي الهوى ، وقد قرنه المصور ، والرعة ته المهدي يؤديه ، وللمهدي صنع المفصلبات فكان هذا باعثاً آخر للمساسه وبالتالي للاتهام .

وهذه ملاحظة لا بد لي أن أبديها ، هي أن البصريين لا يؤثفون من الكوفيين إلا المفضل وتلاميذه ، وهم بأنفسهم مع كوفيتهم الذين هاجموا حمادا واتهموه ، ولعل هذا في تقديره سر توثيق البصريين لهم

ومن الأخبار التي تحرح حمادا أخبار يرويها بصريون أو مسوبة إلى بصريين روى أبو الفرج^(١) أن الرياشي قال : قال الأصمعي : كان حماد أعلم الناس إذ نصح ، وزاد ياقوت على ذلك يشرح قول الأصمعي^(٢) يعني إذا لم يزد ، ويتقص في الأشعار والأخبار ، فإنه كان متهماً بأنه يقول الشعر ، ويحمله شعراء العرب .

وروى أبو الطيب اللعوي^(٣) أن أبا حاتم السجستاني قال . قال الأصمعي : جالست حماد فلم أجد عنده ثلثمائة حرف ، ولم أرض روايته ، وكان قِيماً ، وذكر أبو الطيب أن الأصمعي روى عن حماد شيئاً من الشعر ، وأن أبا حاتم قال : قال الأصمعي : كل شيء في أيدينا من شعر امرئ القيس ، فهو من حماد الراوية إلا أننا سمعناها من الأعراب وأبي عمرو بن العلاء^(٤) .

وهذان الحيران ، والفائلون لهما ، وروايتهما بصريون ، والمنافاة بين الأصمعي وحماد صورة لعصية المطرئين ، والرياشي وأبو حاتم السجستاني لا يقلان

(١) الأعاني ٧١/٦

(٢) أوائل الأديب ٢٦٥/١٠

(٣) مراتب المحررين ورقة : ١١٨

(٤) المصدر السابق ص ٧٢

في عصبيتها على الكوفيين عن الأصمعي هذا من الناحية الشكلية ، ومن الناحية الموضوعية فإن شرح ياقوت لعبارة الأصمعي غير مؤكد لتزيد حماد ، لأنه مجرد استنتاج تلميذ من كلام أستاذ أو بعبارة أخرى مجرد استنتاج متأخر من كلام منقدم^(١) ثم إن الناقض الذي يؤكد المبالغة ، ويكشف عن بواعث العصبية وضح في الحريين ؟ إذ كيف يستقيم ما نقله أبو حاتم عن الأصمعي ، وأنه لم يجد عنده أكثر من ثلثمائة حرف مع نقله هو عنه في موضع آخر من أن كل شيء في يد الأصمعي من شعر امرئ القيس هو من حماد !! لا شك أن الناقض واضح .

ولا أدري كيف يستقيم هذا التجريح لحماد مع قول أبي الطيب بنه راوي لأخبار السابقة ، وكان من أوسعهم رواية حماد الراوية ، وقد أخذ عنه أهل لمصرين . وحلف الأحمر خاصة وروى عنه الأصمعي شيئاً من الشعر ، ثم يقول في نفس الصفحة : وحماد الراوية مع ذلك عبد البصريين غير ثقة ولا مأمون^(٢) .

فكيف يأخذون عنه وهو في الوقت نفسه غير ثقة عندهم ؟
والنتيجة التي ننتهي إليها من عرض هذه الأحبار على اختلاف مصادرها حول علم الرواية الكوفي حماد هي أن أكثر ما اتهم به حماد موضوع دعت إلى وضعه عوامل عدة منها العصبية التي كانت متأججة بين البصرة والكوفة ، والمناسبات الشخصية التي كانت متأججة بين المفضل وحماد ، والعصبية السياسية فقد كان حماد أمويّ الهوى ، والمفضل هواء مع العباسيين ، ومنها أن حمادا كان يعرف ما لا يعرفه غيره من الرواة فانهموه لذلك بالوضع والتزيد ، وساعدتهم على ذلك أنه كان ماجناً مستهتراً مفصوح الحال .

ومما يؤكد لنا أن مسألة الاتهام بالوضع والتزيد مسألة ترجع إلى وجهة نظر

(١) هناك تفسير مبرر لقوله : إذا صح لي إذا صح لمن يأخذ عنه وسمحت حسه في إعطائه وتعليمه لأن حمادا كان مشهوراً بأنه حسن بروايه الشعر وإنشاده (مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٤٧) (برهة لآلها ص ٣٧)

(٢) مراتب النحويين ص ٧٢

شخصية وليست أمراً متفقاً عليه ، وبالتالي لا يصح أن ينسب عليها حكم - ما قيل عن
رواية كوفي آخر هو : أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي . يقول عنه أبو الطيب إنه
أحد العلم عن المفضل الضبي ، وكان ربيبه ، ومحمد أحفظ الكوفيين للغة ، وقد
أحد علم البصريين ، وعلم أبي زيد خاصة من غير أن يسمعه منه ، وأخذ عن أبي زيد
وجماعة من لأعراب مثل الصقيل ، وعجرفة ، وأبي المكارم ، وقوم لا يثق بأكثرهم
البصريون ويحرف عن الأصمعي ، ولا يقول في أبي زيد إلا خيراً ، وكان أبو نصر
الباهلي يتعنت ابن الأعرابي ويكذبه ، ويدعي عليه التزيد ، ويزيفه ، وابن الأعرابي
أكثر حفظاً للموارد منه ، وأبو نصر أشد تثبناً وأمانة وأوثق^(١)

فكلام أبي الطيب يشير إلى توثيق ابن الأعرابي ، وإن كان يفضل عليه أبا
نصر ، كما نرى أن الاتهام بالوضع والتزيد والتزييف ظاهرة شائعة يستطيع أن يرمي بها
رواية «رواية» آخر لسبب من الأسباب ، ومن الناحية الأخرى فإن الأعرابي هذا هو من
تلاميذ المفضل الذين شاركوه في اتهام حماد ، وهو بدوره كان متهماً من أبي نصر
الباهلي .

ونصل الآن إلى الخطوة الثانية وهي نقطة هامة في حديثنا عن هذا الأصل من
أصول الخلاف النحوي . وهي أن التجريح ظاهرة عامة . .

فقد اتهم رواية البصرة بالوضع والتزيد أيضاً .

فاتهم خلف الأحمر^(٢) ، وهو شيخ من شيوخ البصرة المقدمين .

١ - قال أبو الطيب عن خلف : وكان أعلم الناس بالشعر ، وكان شاعراً ، وضع على
شعراء عبد القيس شعراً موصوعاً كثيراً وعلى غيرهم عبثاً به ، فأخذ ذلك عنه أهل

(١) المرجع السابق ص ٩٢ ، ٩٣

(٢) هو امرئ سرور خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر كان مولى أبي بردة بن أبي موسى ، كان قرعانياً ،
وكان يفرك الشعر فيجود ، وربما سطر الشعراء المتقدمون فلا يشيز من شعرهم ، وهو أول من أحدث
السماع بالبصرة ، سمع من حماد ، وكان حماد غنياً ملحه «الترغص» ٣٧ ،

البصرة وأهل الكوفة ثم قال : « وعليه قرأ أهل الكوفة أشعارهم ، وكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية ، لأنه كان قد أكثر الأخذ عنه ، وبلغ مبلغاً لم يقدره حماد ، فلما تقرأ ونسك خرج إلى أهل الكوفة يعرفهم الأشعار التي قد أديها في أشعار الناس ، فقالوا له : أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة ، بقي ذلك في دواوينهم إلى اليوم »^(١) .

ب- قال أبو حاتم : « ولما قدم الأصمعي من بغداد دخلت إليه فسألته عن ما من رواة الكوفة قال . رواة غير متبحرين ، أنشدوني أربعين قصيدة لأبي دؤاد الإيادي قالها خلف الأحمر وهم قوم تعجبهم كثرة الرواية ، إليها يرجعون وبها يعتمدون »^(٢) .

ج- وقال أبو عبيدة : « قال خلف : كنت أخذ من حماد الراوية الصحيح من أشعار العرب ، وأعطيه المنحول ، فيقبل ذلك مي ، ويدخله في أشعارها ، وكان فيه حلق »^(٣) .

د- قال أبو علي الفاي : « كان أبو محرز أعلم الناس بالشعر واللغة وأشعر الناس على مذاهب العرب ، حدثني أبو بكر بن دريد : أن القصيدة المنسوبة إلى الشنفرى التي أولها :

أقيموا بني أمي صدور مطبكم فإني إلى قوم سواكم لأميل
له ، وهي من المقدمات في الحسن والفصاحة والطول ، فكان أقدر الناس على قافية^(٤) .

هذه الأخبار في جملتها تنهم خلفاً بالوضع والتزبد ، وإن كان فيها من ناحية أخرى ما يضي على خلف كثيراً من الصفات التي تفيد علمه ونموه وتقدمه لكنني أحس منها - وروايتها بصريون - أنها تهلف بطريق غير مباشر إلى طعن السماع

(١) مراتب المحووس من ٤٧

(٢) المرسخ للمورياني من ٢٥١ . ٢٥٢

(٣) الأغاني ٩٢/٦ .

(٤) الأمالي ١٥٦/١

والرواية في الكوفة ، فآلمتهم بالتريد بصري ، والهدف هو الرواية الكوفية .

ثم أي عقل يتصور صحة هذا الخبر : خلف الأحمر يعترف للكوفيين بأنه نحل كثيراً ، ثم يرفض الكوفيون هذا الاعتراف ، ويصرون على الشعر المنحول ، ومع أنهم ثقات ، وفيهم أئمة القراء ، وأئمة الفقه؟! ثم لمن اعترف بخلف هذا الاعتراف الحطير ؟ وبم نشأت رد الكوفيين لهذا الاعتراف ؟ وهل كانوا مجمعين على ذلك ، أم قبل الاعتراف بعضهم ورفضه البعض ؟ وإذا رفضه بعضهم كان لا بد أن يكشف هذا البعض لنا عن هذا السر ، وإذا رفضه الجميع كان لا بد للبصريين - وقد علموا من خلف ما نحلّه من قصائد أن يكشفوا أوراقهم ويذكروا لنا القصائد التي نحلّها خلف واعترف بها ورفض الكوفيون منه هذا الاعتراف .

الحق أنها قصة من نسج خيال غزته العصبية بهذا الشطط والجموح .

ثم كيف يقبل خلف لنفسه هذا التدليس ؟ وكيف يخيب هذا التدليس من خلف على حماد وهو العالم بالشعر وغريبه ومعانيه فيأخذ منحولاً ويعطيه صحيحاً ؟ .

على أن هذه الروايات في جملتها تتعارض مع روايات أخرى توثق خلفاً وتُعدّله .

قال ابن سلام^(١) : « خلف بن حيان أبو محرز ، وهو خلف الأحمر - أجمع أصحابنا أنه كان أفرس الناس بيت شعر ، وأصدق لساناً ، كنا لا ينالي إذا أخذنا عنه خبراً ، أو أنشدنا شعراً ألا نسمعه من صاحبه » .

وإذا كان خلف صادق اللسان فكيف يستقيم الصديق منه مع تزريده وتزريعه وكذبه على النحو الذي تشير إليه الأخبار التي نجرحه .

ولم يكن الاتهام مقصوداً على خلف وحده بل إن الأصمعي وهو من أوثق رواة البصرة ، أنهم بالوضع والتريد أيضاً .

(١) طبقات الشعراء ص ٢١ .

يقول السيوطي وهو بصدد الحديث عن ظاهرة التجريح في النقل اللغوي فالأصمعي كان منسوباً إلى الخلاعة ، ومشهوراً بأنه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها^(١) .

ومع الأصمعي اتهم أبو عبيدة أيضاً وهو الذي نقل الخبر الذي يتهم حلفاً بالتدليس على حماد - يقول يوهان فك مشيراً إلى تضارب الأخذ بمسها : ان ابن الأعرابي الكوفي (حوالي سنة ١٥٠ - سنة ٢٣١ هـ) لم يشأ ان يعتمد بالأصمعي ، ولا بابي عبيدة ؟ وهما من هما في مرتبة العلم التي تسمو على مرتته بكثير ، ولكنه استطاع مثلاً أن يعتمد على أن الرجال الذين يأخذ عنهم من البدو كثيراً ما أعطوه بياناً يتعرض مع آراء الأصمعي^(٢) . ويقول فك : ولكن آخرين من علماء اللغة غير ابن الأعرابي خالفوا الأصمعي أيضاً في أقواله : وقد أنحى البطلوسي بشده اللائمة على ابن قتيبة لأنه احتض مذهب الأصمعي المتطرف في « تنقية اللغة » دون أن يعنى بمذهب الثقات الآخرين من علماء اللغة ولو على سبيل العرض فحسب^(٣) .

ومن هنا يتأكد لنا مرة أخرى أن الاتهام كان ظاهرة واضحة في هذا العصر ، وكان من السهل على الألسنة أن تطلقه على من يخالفها في الرأي أو العصبية ، أو بتأثير المنافسات الشخصية .

وإذ انتهيت الآن من عرض النقطتين ، بقي علي أن أسجل هذه الملاحظة حول ما أسلفته من حديث عن التعديل والتجريح ودور العصبية في ذلك

وهذه الملاحظة أو الملاحظات أركزها فيما يلي :

١ - ظاهرة التجريح في كثرتها وشيوعها في مجال النقل اللغوي تدعو للنصرين ، وهي في جملتها موجهة إلى رواة الكوفة ، وقلما نجد كوفياً يتهم كوفياً أو كوفياً

(١) المبرور ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) المبرور ص ٨٨ ولرجع إلى ياقوت - إرشاد ج ٥ ص ٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٩١

يتهم بصرياً وعكس الحالتين كثير .

٢ - سهام التجريح على اختلاف أهدافها تنهي إلى تجريح الكوفيين فتجريح البصريين لحلف الأحمر البصري يتضمن - كما أسلفت - تجريح السماع الكوفي^(١) وتجريح المفضل الضبي وتلاميذه وهم كوفيون لحمد الكوفي أكسبهم تأييد البصريين بأن وثقوا المفضل وأخذوا عنه ولم يأخذوا عن أي كوفي آخر .

٣ - السر في إشاعة هذه الظاهرة ظاهرة التجريح يكمن في العصبية بين المدينتين ، والعصبية السياسية ، والمنافسة الشخصية .

أما النتيجة التي نصل إليها بعد هذه المناقشة المستفضة .

فهي براءة السماع والرواية الكوفية من كثير مما شاع اتهامها به وإذا كانت ظاهرة التجريح قد قصدت إلى هدم السماع الكوفي وتفويض هذا الأصل من أصول النحو عندهم للأسباب التي أشرت إليها فإنها من ناحية أخرى ستوصل إلى نفس النتيجة بالنسبة للسماع البصري فالإتهام للطرفين موحود ، وأخذ كل منهما عن الآخر محقق .

وحظ الكوفيون من هذا الأصل كبير ، لأن ما عندهم من شعر ومن سماع كثير ، وليس معنى هذا أنه لا يوجد شعر منحول بل بكل تأكيد هناك شعر منحول لكنه لم يكن بالكثرة التي يبالغ فيها المحدثون ، وكان هناك وضاعون ولكن لم يكن بالضرورة التي تناولها السابقون .

على أن التجريح غالباً كان يرمي إلى رواة أكثر مما يهدف إلى المرويات ، فقد

(١) يقول يوهان لك أن الرمي باللحن في بداية العصر العباسي لوسم الخصم بأنه غير متفهم ، ثم أورد مصاً يتهم حماداً باللحن والترديد ، وعقب على ذلك بشهادة عمرو بن العلاء لحمد ، والتي أشرنا إليها فيما سبق ثم انتهى إلى قوله : قلن نشك في أن الروايات التي تزعم أنه كان لحاداً إنما نشأت من التأثر بالحصرمة واللدن ، وأن كلمات يوس (التي رواها ابن سلام في طبقات الشعراء) تعبر عن قصد السوء من قبل البصريين في خصومهم الكوفيين (المرية ص ٦٣) .

يتهم الراوية في حياته بالوصع والتريد حتى إذا مات وانتهت المنافسة ودهت
 المحصومات وثقه من اتهمه وإليك المثال : أبو محمد يحيى بن المبارك اليربدي
 يتعصب للصريين على الكوفيين ، وقد نظم قصيدة يمدح بها نحوي البصرة ويهجو
 الكوفيين ، وخاصة الكسائي ويعيب مذهبهم قال فيها بعد أن مدح بحاة البصرة^(١)

وقل لمن يطلب علماً ألا ناد بأعلى شرف ناد
 يا ضيعة النحوية مغرب عتقاء أودت ذات اصعاد

وهجا الكسائي وأصحابه من الكوفيين بقصيدة أخرى منها^(٢) .

كنا نقيس النحوف بما مضى على لسان العرب الأول
 فجاءنا قوم يقيسونه على لنى أشياخ فطرُّيل

ودفع اليربدي لهذا الهجاء المصيبة ، وخصومة بينه وبين الكسائي ، ومنافسة
 أيضاً « لأن اليربدي كان مؤدب المأمون ، والكسائي مؤدب أخيه محمد الأمين ،
 وبينهما معارضة بسبب تأديبهما الآخرين »^(٣) . فلما مات الكسائي ماتت المنافسة
 وذهبت الخصومة ، وبقيت الحقيقة وأخذ اليربدي نفسه يرثي الكسائي ومحمد بن
 الحسن صاحب أبي حنيفة بقوله^(٤) :

وأقلقي موت الكسائي بعمد وكادت بي الأرض الفضاء تميد
 فأذهلني عن كل عيش ولذة وأرق عيني والعيون هجود
 هما عالمانا أوديا وتُخَرِّما وما لهما في العالمين نديد

ثم لو فرضنا وجود شعر منحول في عصر نشأة المدرستين أو في عصر وجود
 الخلاف أي في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة ، وبالطبع كان الرواة

(١) أخبار الحوئين البصريين للسيرافي ص ٤١ ، ٤٤ .

(٢) السيرافي ص ٤٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٤) السيرافي ص ٤٦ .

المتهمون بالسحل موجودين قبل ذلك بفترة . فماذا لو أخذنا من هذا الشعر شواهد لقواعد النحو ما دام هذا الشعر على حد وصف الرواة الذين اتهموا حمادا وخلفا بأنه شعر لا يكاد يفرق عن شعر أصحابه في الجودة والجزالة وطريقة الأداء حتى يستعص تمييزه؟ معنى هذا أنه في صحة الكلام العربي وفي دقته ولن تضار به قواعد النحو في شيء ، وإذن فلا داعي لهذا الفرع من قضية الانتحال وبالتالي من إشاعة التشكك في نحو الكوفيين .

واللغة ظاهرة اجتماعية تنبعث من ضمير الجماعة ولسانها والواضع لهذه القواعد لا بد له أن يراعي الظواهر اللغوية لهذه الجماعة والشعر والرواية في الكوفة ظاهرة خصب وسمو في لغة العرب وفي هذه البلدة ومن هنا لا حرج على الكوفيين إذا أقاموا قواعدهم على ما عندهم من أشعار .

تأثر رواية اللغة برواة الحديث .

وقبل أن أترك موضوع التوثيق والتجريح لا بد أن أشير إلى ظاهرة هامة درج عليها الكتاتيون لأصول النحو ، ولا شك أنهم وجدوا ركيزة قوية لهذا الاتجاه فيما وضعه البصريون من قيود على السماع ، بالاصافة إلى أنهم تأثروا تأثراً كبيراً بتجربة المحدثين فيما وضعوه من شروط للنقل والرواية . وملاحظتي على ذلك أنه اتجاه بصري لأن الذين قنوا هذا الاتجاه في النحو هم الذين يكون ولاء كبيراً للبصريين مثل أبي البركات الأنباري والسيوطي .

فهناك شروط للنقل اللغوي ينقلها السيوطي في المزهر فيقول وقال الزركشي في البحر المحيط : قال أبو الفضل بن عبد الله في شرائط الأحكام ، ونعمه الجيلي في الإعجاز : لا تلزم اللغة إلا بخمسة شرائط :

أحدها : ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل .

والثاني : عدالة الناقلين كما يعتبر عدالتهم في الشرعيات

والثالث : أن يكون النقل عن قوله حجة في أصل اللغة كالعرب العارية مثل

فحطان ، ومعد وعدنان ، فأما إذا نقلوا عن بعدهم بعد فساد لسانهم ، واحتلاف المولدين فلا .

قال الرودكشي : ووقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر أبي تمام ، بل في الايضاح للفرسي ، ووجه بأن الاستشهاد بقرير النقلة كلامهم ، وأنه لم يخرج عن قوايين العرب .

وقد ابن جني : يستشهد بشعر المولدين في المعاني كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ .

والرابع : أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً ، وأما بخيره فلا .

الخامس : أن يسمع من الناقل حساً^(١) .

هذه هي الشروط التي وضعت للنقل اللغوي ، وهي مستمدة من الروح البصرية من ناحية تحديد من يسمع منهم ، وتأثروا بالحديث فيما وضعوه من شروط للنقل . لكن مساواة النقل اللغوي بالنقل في الحديث والعلوم الشرعية فيه تجاوز لطبيعة اللغة ، فنصوص اللغة ليست كلمات يتعبد بها واللغة ملك للجميع يتحدث بها الصالح والطالح ، ولا مصلحة لناقل اللغة في أن يزيغ في النقل أو أن ينقل كلاماً لغيري على غير وجهه ، وقد يقال : إنه يفعل ذلك لينصر مبداً أو رأياً ، لكن كيف يستقيم له ذلك وفي اللغة من المصادر القوية ما يرد كل التواء أو انحراف مثل القرآن الكريم ؟ على أن اللغة ثرى وتنمو بكثرة النقل والرواية عن الأسلاف الفصحاء حتى ولو نحلوا شعراً في مستوى شعر الفصحاء فهو في سبيل إثراء اللغة أيضاً .

ولكنهم يختلفون مع ذلك في عدالة الناقل أهى شرط أم لا ؟ قال السيوطي : قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام من كبار أصحابنا الشافعية : اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار ليعبد التلخيص فيها ، كما اعتمد في الطب وهو مأخوذ في

(١) المراد في علوم اللغة وأثرها - السيوطي ص ٥٨ ، ٥٩ طبعة تالة

الأصل عن قوم كفار كذلك ، فعلم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة ، نعم تشترط العدالة في راوي ذلك ، وكثيراً ما يقع في كتاب سيبويه وغيره حديثي من لا أنهم ، ومن أتق به ، وينبغي الاكتفاء بذلك وعدم التوقف في القبول ، ويحتمل المنع^(١) .

ففي هذا النص يشترط عز الدين بن عبد السلام العدالة في الناقل سيما أبو البركات الأبلاري يقرر أن « نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها إلا أن يكونوا ممن يتدينون باللغة كالحطابية من الرافضة ، وذلك لأن المبتدع إن لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقة »^(٢) .

ويقسم الفجر الرازي النقل اللغوي إلى قسمين : قسم من متواتر والعلم الضروري حاصل بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني ، فإننا نجد أنفسنا جازمة بأن السماء والأرض كانتا مستعملتين في زمنه ~~في~~ في معنهما المعروف ، وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعاً ، والمفعول منصوباً ، والمضاف إليه مجروراً .

وقسم منه مضمون وهو الألفاظ العربية ، والطريق إلى معرفتها الأحاد ، وأكثر الألفاظ القرآن ونحوه وتصريفه من القسم الأول ، والثاني « فيه قليل جداً فلا يتمسك به في القطعيات ، ويتمسك به في الظنيات »^(٣) .

وبهذه الصورة يضع الفجر الرازي النقل اللغوي في مستوى نقل الحديث . على أنه تجمل الدقة والتحري في نقل الأحاديث لأنه سيقوم عليه تشريع للحياة والسلوك ، وليس ذلك مطلوباً في اللغة التي هي ظاهرة اجتماعية .

ثم إن هناك أمراً يلفت النظر وهو أن من شروطهم^(٤) أن يكون النقل عن قوله

(١) الاقتراح ص ٢٦ .

(٢) المرمر ص ١٤١ .

(٣) المرمر ص ١٤١ .

(٤) راجع للصفحة السابعة

حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة مثل قحطان ثم يشيرون بعد ذلك إلى أنه وقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر أبي تمام ، وكذلك الفارسي في الإصحاح هؤلاء أعلام لهم وزنهم ، وخروجهم على ذلك الشرط المقدس عند القدماء عمل له وزنه ، بل نجد على نفس النظام ابن جني يقول الشيخ محمد علي السجاري في معرض الحديث عن عبارة ابن جني : «ولابن جني في عباراته وحوه في استعمال بعض المفردات يلوها اللغويون ، وينوهون بها ، كما يدنون ما يصدر عن العربي ، ثقة بطبيعته العربية ، وسجيته اللغوية . فهو يستعمل الأصلية في معنى التأصل ويقول في ذلك صاحب اللسان (أصل) واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصل فقال الألف وإن كانت في أكثر أحوالها بدلاً أو زائداً ، فإنها إذا كانت بدلاً من أصل جرت في الأصل مجراه . وهذا لم تنطق به العرب ، وإنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها » وظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب وأن أول هؤلاء في الاستعمال ابن جني كما يبدو من صدر هذا الكلام (١) .

وهذا الاتجاه في اللغة الذي نهجه الرمخشري والفارسي من الاستشهاد بشعر أبي تمام ، وسار فيه ابن جني باجتهاده ، اتجاه فيه كوفية ، وفيه تحطيم لقيود ما كان ينبغي أن توضع على النقل اللغوي وهذا وجه سداده في تقديره . وماذا في أن نستشهد لنحول لغتنا بانتاج أعلام الشعراء الذين أجمع النقاد على سبقهم وتقدمهم أمثال بشار وأبي تمام والبحتري والمتني وأبي العلاء وليس في شعرهم ما يخالف روح اللغة ولا أساليبها (٢) .

الشعر المجهول القائل

الذين يضمنون الشروط والقيود حول النقل اللغوي ينخرجون من الاستشهاد

(١) ترجمة الشيخ السجاري لابن جني في تكملة الصحاح ج ١ ص ٢٣
(٢) يعبر هذا الاتجاه تجرية المحققين ، إذ يقول الدكتور إبراهيم آيس ما ملخصه : نظرة المحدثين للسيدقة اللغوية تنصب على اكتسابها بالتخريب والمثيرة والمران حتى يصبح سليقة ، وإما القدماء فيحصرها برمان ومكان وجس « اسرف اللغة ص ٢٧ » .

بالشعر المجهول القائل ، وحجتهم أنه قد يكون لمولّد خارج عن الاطار الرماني أو المكسي للاحتجاج بقول السيوطي . لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، صرح بذلك ابن الأنباري في الأنصاف ، وكان عنة ذلك خوف أن يكون لمولّد ، أو من لا يوثق بفصاحته ، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطفانهم ، قال ابن النحاس في التعليقة أجاز الكوفيون إظهار أن بعدكي ، واستشهدوا بقول الشاعر :

أردت لكيفا أن تطير بقريتي فتركها شئاً بيّداء بلقع

قال والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله ، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر وقال أيضاً : ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن ، واحتجوا بقول الشاعر :

ولكنني من حبها لعديد

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله ، ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط ، وفي ذلك ما فيه : وفي تعاليق ابن هشام على الألفية استدل الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة بقوله :

قد علمت أحت بني العلاء

وعلمت ذلك مع الجراء أن نعم مأكولا على الخواء

يا لك من تمر ومن ثبثاء ينشب في المسعل واللهاء

مد (لعلاء والخواء واللهاء) وهي مقصورات ، قال والجواب مدنا أنه لا يعلم قائله ، فلا حجة فيه ، لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يحالف ذلك ، فإنه قال : طعن عبد الواحد الطراح في كتابه (بغية الأمل) في هذا الاستشهاد بقوله : (لا تكثرن إني عسيت صائماً) قال : هوييت مجهول لم ينسب الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب مسيويه ، فإن فيه المأعرف قائلوها ،

وخمسين مجهولة القائلين^(١) .

وفي موطن آخر من الاقتراح ينقل السيوطي عن الموزماني الذي ينقل بدوره عن أبي زيد قوله - كل ما قال سيويه في كتابه أخبرني الثقة فأنا أحبرته ، وقد وصع المولدون أشعلاً ودموها على الأئمة ، فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب ، وذكر أن في كتاب سيويه منها خمسين بيتاً ، وأن منها قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنغرين أشها ظليانا^(٢)

قصة الشعر المجهول القائل قصة بصرية ، والبصريون كما عرفناهم أصحاب كل قيد فرض على السماع ، وأما الكوفيون فلا يرون بأساً في الاستشهاد به ، ونقل السيوطي عن ابن الحاسم عدة مسائل استشهد فيها الكوفيون بشعر مجهول القائل .

ويبدو أن السيوطي لا يرتاح لذلك الرأي الذي رآه الأنباري ، لأنه خلق عليه بقوله ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين^(٣) . بيتاً من كتاب سيويه ، والأبيات الخمسون في كتاب سيويه هي العفة الكنود في طريق الاتجاه البصري ، والذي أهله الأنباري فيما بعد^(٤) .

على أن البغدادي له رأي في شرح شواهد سيويه حول الأبيات المجهولة القائل يقول فيه :

إن صدر عن ثقة يعتمد عليه قبل ، وإلا فلا ولهذا كانت أبيات سيويه أصح

(١) الاقتراح ص ٧ .

(٢) الاقتراح ص ٢٦ .

(٣) هناك بيت من الخمسين انتهى البعثة اللغوي محمد الشقيطي إلى سببه في كتاب الحماسة السنية . وهو قوله أبعد كتلة تملحن قبلاً ؟ وهو من قصيدة نادرة لامرئ القيس (رودها الشقيطي كده في كتابه ، واستخرج الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه نشأة النحويين وثلاثين شاهداً منها ، وأشار إلى مكانه في الكتاب وفي خروجه اللب (نشأة النحويين ص ٧٢ من ٧٣) .

(٤) في بحث للدكتور رمضان عبد التواب نشرته مجلة المجمع اللغوي مطبوع أثبت فيه أن الأبيات المجهولة في كتاب سيويه بلغت نحو ثلاثمائة شاهد فماتوا لو أخذنا يرثي الأماري .

الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها آياتاً عديدة جهل قائلوها ، وب
عيب به ناقلوها^(١)

ولو أننا ارتضينا ما قاله الأنباري في عدم الاحتجاج بهذا الشعر فلنا نجد من
العسير أن نرتضي منه عدم الاحتجاج بالثر المجهور القائل ، إذ المتوغل في أعماق
البادية الذي يسجل أقوال الأعراب ، بم يفيد الحقيقة عندما يسجل أسماء هؤلاء
المكرات ؟ .

الحق أن ما قيل حول الشعر المجهور القائل صورة أخرى لتأثر النقل اللغوي
بالرواية في الحديث ، ومن هنا استتج السيوطي ضرورة دراسة طبقات الشعراء ، كما
كان من الضروري دراسة رجال الحديث .

والرأي عندي بعد هذا أنه لا بد من دراسة واسعة لتحقيق الشواهد الشعرية في النحو ،
لتحري الزائف ، والمصنوع ، وتحاول نسبة المجهور إلى قائله ما أمكن وعندما يتم هذا لا
خرج في استشهاد بيت مجهول القائل ، متى انتفت الشبهات حوله وأنه لم يصنع لمساندة
رأي غريب عن روح اللسان العربي .

(٢) - القياس :

الأصل الثاني من أصول الخلاف النحوي هو القياس .

ولقياس في النحو ظهر في وقت مبكر على يد رواد النحو الأوائل أمثال عبد
الله بن أبي إسحاق الحصري^(٢) الذي قال عنه السيوطي في المزهرة « عبد الله أعلم
أهل لبصرة وأعقلهم ، فصرح النحو وقاسه » ويبدو أن النحاة وجدوا طريق القياس
ممهداً ، إذ سلكه قلمهم الفقهاء وذللوه ، فساروا فيه يحذون حذوهم وينسجون على
موالهم ، لأنها فترة تؤسس فيها العلوم وتبنى مناهجها ، والمتخصصون في كل علم

(١) قراءة اللب ج ١ ص ٨ .

(٢) شيفت ترجمته .

يسارعون إلى بنائه ليسامروا نهضة سريعة ، وحضارة لا يحظى بخيرها متحلف ، وقد صرح بهذا التأثير بالفقهاء ابن جني فقال : « يتترع أصحابنا العزل من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، لأنهم يجعلونها مثورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرقق »^(١) .

ويؤكد المازني مشروعية القياس في اللغة كمشروعيتها في اللغة فيقول « ما ليس على كلام العرب فهو من كلامهم »^(٢) .

واتسع نطاق القياس على يد الخليل بن أحمد ، وكان أصلاً هاماً من أصول دراسته النحوية ، وكانت طريقته في القياس أن يبنه على الكثرة المطردة من كلام العرب مع نصه دائماً على ما يحالفه ، ومحاولة في أكثر الأحيان أن يجد تأويلاً له ، من ذلك : رأيه في عطف المحلى بال على المسمى المرفوع ، وأن قياس المعطوف في هذه الحالة هو الرفع ، لأنه لو كان هو المنادي لتقدمته أي « مثل : بأبي الحارث ، ورفع معها صفة لها ، لأنها مبهمة يلزمها التفسير فصار هي والحارث بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا حارث »^(٣) ، وبذلك يكون القياس في مثل يازيد والحارث الضم ، يقول سيبويه : (قال الخليل : من قال : يازيد والصرف ف نصب ، فإنما نصب ، لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله ، فاما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون يازيد والنضر ، وقرأ الأعرج (يا جبال أوبى معه والطير) فرفع . ويقولون : يا عمرو والحارث ، وقال الخليل : وهو القياس ، كأنه قيل : (يا حارث)^(٤) .

وأما سيبويه فقد كثر القياس في كتابه كثرة مفرطة ، لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها ، وهو يعتمد عليه على الكثير لشائع في السنة العرب ، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبيات ، والعبارات

(١) الحصائص ج ١ ص ١٦٣ .

(٢) المرفوع ص ١١٨ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٠٦ .

(٤) الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ .

المختلفة ، فمن ذلك أنه يقيس حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة متعللاً بقول جرير :

أبحث حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

يريد الهاء أي حميته ، وقول الحارث بن كلدة :

فما أدري أغيرهم تناء وطول الدهر أم مال أصابوا

يريد أصابوه^(١) .

ويقول الأشموني في باب العدد لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجاروه قياساً ، وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع وعلى الجواز فنقول . هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر^(٢) .

وهكذا نما القياس النحوي ، وتنوعت أصوله ، وتميزت حدوده ، وهياً له الفكر المعتزلي أسباب العمق والنضج ، والفكر المعتزلي يستند إلى تحكيم العقل مع المحافظة على الدين ، ومن هنا نرى أن أئمة القياس النحوي كانوا معتزلة مثل سيبويه ، والفراء ، وأبو علي الفارسي ، والرّماني وابن جني والزمخشري ، وقد كان للمعتزلة أثر كبير في القياس اللغوي كما يظهر ذلك من قولهم بأن اللغة اصطلاحية من وضع البشر لا توقيفية^(٣) .

وأساس القياس السماع من العرب ، وكل لغات العرب على اختلافها حجة ، يقول ابن جني وهو من أعلام القياس باب اختلاف اللغات وكلها حجة : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ألا ترى أن لغة التميميين

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٥

(٢) لأشموني ج ٣ ص ٦٧١

(٣) مدرسة القياس في اللغة محاضرة في المجمع القاطن الأستاذ أحمد أمين في دوره سنة ١٩٤٩ وشرحت بمجلة المجمع ج ٧

في ترك أعمال « ما » يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلها^(١)

ويستند الأستاذ الدكتور إبراهيم انيس هذا الاتجاه فيقول : « مما يؤحد على القدماء أنهم « لسوء الحظ لم يقصروا تفعيمهم للقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب ، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة ، وهكذا حاولوا تفعيم القواعد من عدة مصادر »^(٢) .

هذا هو القياس النحوي ، وتلك هي المؤثرات التي وصلت به إلى هذه الدرجة من النضج والاكتمال منذ فجر الدراسة النحوية .

لكن ما موقف المدرستين من القياس ؟

كل مدرسة تقيمه على أساس من السماع لكليهما يختلفان في مدى هذا السماع .

ومن هنا نرى ترابطاً وثيقاً بين الأصلين : السماع والقياس .

ونتيجة لهذا فموقف المدرستين من القياس إنما هو نتيجة لموقفهما من السماع .

وقد سبق أن قررنا أن البصريين وضموا قيوداً شتى على السماع ، فهناك قائل يسمع منها ويحتج بكلامها ، وهناك من القائل من لا يحتج بكلامهم وهناك رواية موثوقون ، وآخرون مجروحون ، وهناك شروط للرواية في لغة هي صورة مطابقة لشروط الرواية في النصوص الشرعية ، وهناك شعر مجهول القائل فلا يحتج به .

(١) الخصائص ج ١ ص ٤١٠ .

(٢) اسرار اللغة ص ٢٩

وأما الكوفيون فيسامحون كثيراً في هذه الفیود .

أصف إلى ذلك أن البصريين لا يقيمون قیاسهم إلا على قدر كبير من سماع لكهم لم يحددوا ذلك القدر الكبير . بينما الكوفيون يعتقدون بكل مسموع .

ولهذا قيل : البصريون أهل قیاس ، والكوفيون أهل سماع .

ذلك لأن البصريين يحترمون أقيستهم احتراماً شديداً ، بينما الكوفيون يحترمون المسموع من العرب احتراماً بالغاً .

وهاتان النزعتان كانتا في البصرة في أيامها الأولى ، فهم يقولون أن ابن أبي اسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلاً للقياس ، وكانا لا يأبهان بالشوذة ، ولا يتحرجان من تخطئة العرب ، وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضاً على عكسهما يعظمان قول العرب ، ويتحرجان من تحطيتهم ، فقلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين ، وقلبت النزعة الثانية على من أتى بعد من الكوفيين ولا سيما الكسائي الكوفي^(١) .

وليس معنى هذا أنه لا توجد شخصية محددة للمدرسة الكوفية وأنه ليس هناك مدرستان للنحو بصرية وكوفية ، وإنما هناك نزعتان نزعة قیاس ونزعة سماع ومكانهما معاً البصرة كما يؤكد ذلك بعض الباحثين^(٢) لأن المدرسة الكوفية كما أسلمت هربت النحو عن طريق البصرة ، ثم اتخذت لها فيما بعد منهجاً محدداً في دراستها للنحو تميزت به عن المنهج البصري واستمدت أصوله من نزعات كانت في البصرة ومن طیحة الحياة العلمية والأدبية في الكوفة نفسها .

هذا وللقاصي الجرجاني في كتابه الوساطة الذي يدافع فيه عن المتشي الكوفي حكم دقيق على نحو الكوفة يقول فيه : ولأهل الكوفة رحص لا تكاد توجد

(١) صبحی الاسلام ج ٢ ص ٢٩٦

(٢) في أصول النحو للاستاذ سعيد الاقفاي ص ٢٠٢

لغيرهم من النحويين ، غير أنهم لا يملكون بها مرتبة الأهمال للقواعد العامة»^(١)

ونحن بإزاء هذين الاتجاهين الذي يحترم كل مجموع فيفس عبه ،
ولاتجاه الذي يحترم أقيسته ويتناضى عن بعض المجموعات لا بد لنا من تناول
عدة نقاط تترتب على الاختلاف في هذين الاتجاهين :

- ١ - النادر والشاذ وموقف المدرستين مهما
- ٢ - التقدير والتأويل .
- ٣ - تحطئة العرب في أساليبهم المخالفة لأقبة النحاة .
- ٤ - القياس النظري والتعارين غير العملية .

(١) النادر والشاذ

النادر : ما ندر استعماله من الأساليب أو المفردات على ألسنة العرب
الفصحاء على ضوء ما نقل إلينا منهم ، وما عرفناه عنهم .
وأما الشاذ : فهو ما خالف القياس الذي وضعه البصريون ، ولم يخضع
للقاعدة التي استنوها .

والحكم بالشنوذة والندور إنما هو كما قلت على ضوء ما وصل إلينا فعلاً ،
وقد يتغير الحكم وتختلف النظرة لو أتبع لنا الاطلاع على كلام العرب كله كما
يقول أبو الفتح ابن جني : ما نقل إليكم من كلام العرب إلا أكلة ، ولوجاءكم وافرأ لجاءكم
شعر كثير وعلم كثير .

والحكم بالشنوذة أو الندور حكم بصري أي من إطلاق مدرسة البصرة ،
لأن قياسها يقوم على سماع كثير ، وما يخالف الكثير فهو شاذ وب يحالف
لمتعارف المؤلف فهو النادر وقد يكون الشاذ والنادر بمعنى واحد

(١) انظر الوساطة ص ٤٦٦

وحصيلة النحو البصري - بناء على هذا - من الشاذ والناذر وفيرة ، أما النحو الكوفي فحصيلته من الشاذ والناذر أقل من القليل ، لأن القياس عندهم يقال ولو على مثال واحد ما داموا يرتضونه . وهذا مثال يوضح منه موقف المدرستين . يقول المبرد^(١) فلما قول الشاعر وهو جرير ، واتشاد أهل الكوفة له وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

ورواية بعضهم له « أتمضون الديار » فليس بشيء ، لما ذكرت لك والسماع الصحيح ، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة ، أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد ، قال : قرأت على حمارة بن عقبل بن بلال بن جرير .

مررتم بالديار ولم تعوجوا

فهذا يدل على أن الرواية مغيرة .

فكلام المبرد يشرح وجهة النظر المصرية ، وهي أن الرواية المخالفة لقياسهم لا تبطل هذا القياس ، أما عند الكوفيين فكل مسموع يمكن أن تقام عليه قاعدة .

والحشد الهائل من الروايات المخالفة للقياس البصري يؤولونه بما يتمشى مع قياسهم إن استطاعوا وإلا حملوه على الضرورة إن كان في شعر أو حكموا عليه بالندور أو الشذوذ .

هذا هو المعروف والسائد في منهج المدرستين .

وقد نجد من البصريين من يقيم قاعدة على مثال واحد^(٢) .

(١) الكامل للمبرد ج ١ ص ٣٤

(٢) راجع ص ١١٢ من هذه الرسالة

فهذا أبو العباس المبرد الذي رد البيت السابق تمرّون الديار . بـقيم قاعدة على شاذ . . قال الأشموني بعد قول ابن مالك (وتندر . . تصحيح دي الواو) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون ومك مندوف ، ومرس مفوود ، ولا يقاس على ذلك خلافاً للمبرد^(١) والمبرد في ذلك أمثلة كثيرة

واسلفنا أن سيويه نفسه أقام قاعدة على مثال واحد وهو « شوء »

وهذا مثال آخر يوضح قياس الكوفيين على القليل والشاذ ، كما يشير إلى قرب المبرد منهم في الاتجاه ، يقول الأشموني في باب جمع التكسير اختلف في ثلاثة أنواع أخرى أولها فُعَلَى مصدرأ نحو رُجِمَ ، وثانيها : فَعَّه فيما ثنية ورو ساكنة نحو جوزة فقامه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهما رُجِعَ ، وجُوزَ ، كما قالوا في رُؤْيَا ونُوبِه رُؤْيَ ونُوبَ وغيره يجعل رُؤْيَ ونُوبَ مما يحفظ ولا يقاس وثالثها . فُعَلْ مؤنثاً يغير تاء نحو جُمِلَ فهذا يجمع على فعل قياساً عند المبرد ، وغيره يقصره على السماع .

تنبيهات : الأول قاس المراء فعل في فعلى اسماً نحو ذكرى وذكر ، وفي فَعَّله يائي العين نحو ضَيَّعَه وخَبِيعَ ، كما قاس فُعَلَا في نحو رُؤْيَا ونُوبِه ، وقاسه المبرد في هند ، كما قاس فعلا في نحو جُمِلَى ، وقد تقدم . ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه^(٢) .

فالفراء وهو الذي تكامل على يديه المنهج الكوفي موقفه هنا واضح ، وهو بنفسه موقف الكوفيين من القياس ، يقال ولو على مثال واحد يرتضونه ، وأب المبرد المصري يميل هنا إلى الموقف الكوفي ، ويتخذ موقفاً مشابهاً لموقف المراء ، إذ يجمع فُعَلْ نحو جمل على فُعَلْ قياساً بينما غيره يجعله مقصوراً على السماع .

(١) أشموني ج ٣ ص ٨٦٦

(٢) أشموني ص ٦٨١ ص ٦٨٢

ومن ناحية أخرى إذا بحثت عن الشاد أو النادر عند الكوفيين لا تكاد نعثر عليه ، وأنا بشيبي لمسائل الخلاف في الانصاف وغيره عثرت على عدة مسائل صرح فيها الكوفيون بأنها شاذة أو نادرة .

أ- يقول أبو حيان في مسألة تشية مقصور الثلاثي ، ورجوع الألف إلى أصلها أو عدم رجوعها . وقال ابن مالك عن الكسائي إنه يجيز في نحو رضى وعلا أن يشي بالياء قياساً على ما سمع من قول العرب في رضى رضىان ، ويقل أصحابنا عن الكوفيين أن المقصور الثلاثي إذا كان مضموم الأول أو مكسورة يثنى بالياء كان من دوات الياء أو من ذوات الواو إلا لفظتين شدنا وهما دحمى ورحما ، فإن العرب تشيهما بالواو والياء^(١) .

فهنا يصرح الكوفيون بأن هلك شادا ، أو بعبارة أدق ينقل البصريون عن الكوفيين هذا التصريح .

ب- وهذه مسألة أخرى ينص الكوفيون فيها على وصف بعض الكلمات بالندور فمن المعروف أن الكوفيين كالبصريين في التمسك بهذه القاعدة من قواعد الإعلال والتي صرح بها الحليل من قبل ، وهي أن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة وسقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء إلا ثلاثة أمثلة نص الفراء على ندورها . قال الفراء يقال يوم وأيام ، والأصل أيوم ، ولكن العرب إذا جمعت بين الواو والياء في كلمة واحدة ، وسبق إحداهما السكون قبلوا الواو ياء وأدغموا وشددوا من ذلك قولهم كويته كياء ، ولويته لياء ، ولكن العرب أدغمت الواو في الياء ، لأن أحدهما سبقه السكون . وكذلك أُمِيَّة وأُزِيَّة^(٢) والأصل أُمِيَّة وأُزِيَّة . وحكى الفراء عن أبي ثروان عن العرب : عوى الكلب يعوي عِيَّة ، والأصل عِيْبِيَّة ، وهذا قياس لا انكسار فيه إلا هي ثلاثة أحرف نادر ؟ قالوا صَيَّوْن وهو السور البري ، والجمع الضيانون قال الشاعر :

(١) ارتشاف الضرب / مخطوط من ٢٢٤ .

(٢) الأُزِيَّة كَأُمِيَّة أصل الفخذ .

تُرِيدُ كَأَنَّ السَّمْنَ فِي حَجَرَاتِهِ مَجُومٌ الثَّرَا أَوْ عِيُونَ الصَّيَاوِ

وقالوا رجاء بن حيوة ، وقالوا حيوان لحى فصاحت هذه نواذر لم يدعموا
النوا في الياء في هذه الثلاثة الأحرف^(١) .

جـ- لا يدخل حرف الحر على مثله ، وأما وروده في قول الشاعر

فلا والله لا يلحى لما بي ولا للمابهم أبداً دواء

فيقول عنه الكوفيون من الشاذ الذي لا يعرج عليه ، ولا يؤخذ به بالاجماع^(٢) .

د- يقول الأبنباري في عرص حجة الكوفيين في أن خطأ جمع خطبة على
وزن فعالى فخطبة جمعت على خطايء ، ثم قدمت الهمزة على الياء فصارت
خطائي ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصارت خطأ فحصلت همزة بين
الفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فلبوا من الهمزة ياء فرارا من اجتماع
الأمثال . . يقول الأبنباري في تسويخ تقديم الهمزة على الياء علو لم تقدم الهمزة
على الياء في خطايء لكان يؤدي الى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في
كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا قول الشاعر :

فانك لا تدري متى الموت جائئـ ولكن أقصى مدة المرء عاجل^(٣)

فالأبنباري هنا يتحدث على لسان الكوفيين ، وعرضهم لهذا البيت على أساس أنه
ناحر لا يعتد به .

ومن هنا ما قيل عن الكوفيين إنهم يقيسون على الشاذ^(٤) فيه مبالغة .

(١) الأيام والديالي للمراء ص ٢٧٥ مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقمها ٢٣٧ لغة

(٢) الاضفاف ج ٢ مسأله ٧٨ .

(٣) الاضفاف ج ٢ مسأله ١١٦ .

(٤) الاقتراح ص ١٠٠ .

(٢) التقدير والتأويل

والمقصود به حمل النص المخالف للقياس على نحو ما على اتساع طريق القياس بصرفه عن وجهه الطاهر إلى وجه آخر يتمشى مع القياس أو التماس إعراب له يجعله خاصاً للقياس ، أو تقدير محذوف بحيث يصحح مع هذا التقدير منصوباً تحت لواء القياس .

والتأويل والتقدير أسلوب بصري يضطرون إليه من أجل الحفاظ على أقيستهم التي يولونها احتراماً كبيراً ، ومن هنا كثرت في النحو البصري التقديرات والتأويلات بقدر كثرة الروايات والنصوص العربية المحالفة لأقيستهم .

ومن الظواهر المألوفة في النحو أن ترى البصريين بعد أن يقرروا قاعدتهم يقولون وأما كذا فتأويله كذا أو هو محمول على كذا أو هو في تقدير كذا .

ومثال ذلك عند البصريين إذا لم يتقدم على ذا « ما » و « من » الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة ، وأجازة الكوفيون تمسكاً بقوله :

هدس ما لعباد عليك إمارة أنت وهذا تحمليين طليق
وخرج على أن هذا طليق « جملة اسمية » وتحمليين « حال أي وهذا طليق محمولاً »^(١) .

ومثال آخر يقول أبو حيان في قولهم كل « رجل وضيعة » مما الواو فيه صريحة في المصاححة ، فمذهب البصريين أن الخبر محذوف وجوباً تقديره « مقرونان » ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، إذ قام الواو مقام مع الخبر ، وهو اختيار ابن خروف^(٢) .

ومثال ثالث : إصافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى جائرة عند الكوفيين ، ورجحتهم قوله تعالى . ﴿ إِنْ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ و ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ ﴿ جَنَاتِ

(١) الأسموي ج ١ ص ٥٤

(٢) الارتشاف ص ٥٠٥

وحب الحصيد ﴿ وما كنت بجانب الغربي ﴾ وقولهم صلاة الأولى . وأما البصريون فلا يجيزون ذلك ، ويرون أن الأمثلة السابقة لا حجة للكوفيين فيها ، لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفة مقامه لما قوله تعالى : ﴿ إن هذا لهو حق اليقين ﴾ فالتقدير فيه حق الأمر اليقين . . الخ^(١) .

والتأويل والتقدير في نحو الكوفيين قليل ذلك لأن سهجهم في القياس لا يضطرهم إلى ذلك . ومن هنا نراهم كثيراً ما يفسرون الظواهر اللغوية تفسيراً يتمشى مع طبيعة اللغة^(٢) ، فالقراء مثلاً يفسر الجزم في قوله تعالى : ﴿ أنلزمكموها ﴾ وفي قوله : ﴿ لا يحزنهم ﴾ وقول الشاعر :

وناع يخبرنا بمهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

على ما أحس به من استئصال ضمتين متواليتين كما في « لا يحزنهم » وعليه قراءة أبي عمرو بن العلاء (ان الله يأمركم أن تدبحوا بقرة) أو كسرهما بعد ضمة كما في « أنلزمكموها » « ويخبرنا »^(٣) فيعتبر هذا من باب الاستحفاف ، وهو التخفيف من كل ما يؤدي إلى بذل مجهود عضلي والتخفيف عامل صوتي له اعتباره في الواقع اللغوي ، وأما البصريون فيفسرون هذه الظاهرة تفسيرات بعيدة .

ومن هنا فالمسائل التي لجأ فيها الكوفيون إلى التقدير والتأويل لم يصادفني منها في كتاب الانصاف وغيره من الكتب التي تبنت فيها مسائل الخلاف لا في هذه المسائل .

(١) - يرى البصريون أن « كي » يقع حرف جر ، واستدلوا بقولهم كيـه ؟ نظراً لحذف ألف الاستفهام في « مه » من « كيـه » ويقول الكوفيون : ليس له « كي » فيها عمل وإنما هي في موضع نصب ، لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم ، يقول لقائل -

(١) الانصاف مسألة ٦١ .

(٢) مثلاً صرباً « الماضي المصطل باللف التثنية » فتحته عند القراء من أجل الالف ، وعند البصريين هي الفتحة التي كانت قبل دخول الالف ارتشاف من ٤٠٣ هـ .

(٣) مدرسه الكوفة ص ٢٥٤ ، ص ٢٥٥ .

أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم « تقوم » فيقول : كيحه ؟ يريد كي ماذا ،
والتقدير كي ماذا تفعل ؟ ثم حذف ، فمه في موضع نصب ، وليس لكي فيه
عمل^(١) .

فتأويل الكوفيين لكيحه واضح حتى تسقط حجة البصريين .

(ب) - يحور تقديم خبر ما زال عليها عند الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين
والفراء . كما لا يجوز عند الجميع أن تقول : ما زال زيد إلا قائماً ، وذلك لأن إلا
إنما يؤتى بها لنقص النفي ، وأما قول الشاعر :

حراجيح ما تنفك إلا مناعة على الخسف أو يرمي بها بلداً قفراً

فيؤوله الكوفيون على عدة وجوه :

الأول : أنه يروي ما تنفك إلا مناعة ، والال : الشخص . يقال : هذا آل قد
بدا « أي شخص » وبه سمي الال ، لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره .

الثاني : أنه يروي ما تنفك إلا مناعة بالرفع فلا يكون فيه حجة

الثالث : أنه قد روى بالنصب ولكن ليس هو منصوباً ، لأنه خبر « ما تنفك »
وإنما خبرها « على الخسف » فكأنه قال : ما تنفك على الخسف أي تطلم إلا أن
تنخ .

الرابع : أنه حمل « ما تنفك » كلمة ثامة ، لأنك تقول : انفكت به فتوهم فيها
التمام ثم استثنى . وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي^(٢)

فهذه تأويلات كوفة أربعة للبيت .

(١) الانصاف ج ٢ ص ٧٨

(٢) الانصاف مسألة ١٧٢ . وهشام هنا هو هشام بن معاوية الضير ، وكان يكنى أبا عبد الله أخذ عن
الكسائي ، وكان مشهوراً بصحته ، يذكر الأنباري أن من كتبه « المختصر » وكتب « القياس »

(جـ) - قراءة الصم في قوله تعالى : ﴿ أيهم أشد على الرحمن عتياً ﴾ يؤولها الكوفيون بأنها صمة اعراب^(١) .

...

(ثالثاً) - تقديس القياس ، وتخطئة العرب في أساليبهم

المخالفة لأقيستهم

وهذا أسلوب بصري أيضاً في مواجهة الأساليب العربية المخلطة لأقيستهم ، فمن أيسر الأمور عليهم أن يحكموا عليها بالخطأ ما داموا لا يجدون لها تسويغاً من القياس .

أما الكوفيون فلا يرى في منهجهم الاقدام على تخطئة العرب أو رد الأساليب المصيبة .

وهذا أمثلة لتخطئة البصريين للعرب :

- (١) - يقول سيويه : (واعلم أناساً من العرب يخلطون فيقولون إهم أجمعون داهيون ، وإنك وزيد ذاهبان)^(٢) وتخطئة سيويه للعرب في هذين الأسلوبين شيء من أن قياس البصريين يقتضي تأكيد اسم ان والمطف عليه بالنصب لا بالرفع .
- (٢) - وفي موضع آخر يقول سيويه : (من العرب من يقول هي ناب نوب ، فيحي بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم)^(٣) .

(٣) - وقد عفا السيوطي في المزهر باباً لمعرفة أعلام العرب ذكر فيه أقوالاً كثيرة لسحاة ولغويين ، حيث أجازوا لأنفسهم تخليط أقوام هم أصحاب اللغة

(١) انصاف مسألة ١٠٢

(٢) الكتاب : ٢٩٠/١ .

(٣) الكتاب : ٤٢٣/١

(٤) - وكان عبد الله بن إسحاق يطارده الفرزدق بخطته له ، إذ يعيه في

قوله :

وعص زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلّفاً

فقال له : سم رفعت محلف ؟ فقال له : بما يسؤك وينوء بك عليا أن نقول
وعليكم أن تتأولوا ثم هجا الفرزدق عبد الله بن إسحاق بقوله :

فإن بك عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالياً

فقال عبد الله : عدوه شر من ذنبيه ، فقد أخطأ أيضاً ، والصواب : مولى

موال^(١) .

(٥) - يقول البصريون تعليقاً على قول طرفة العد : ألا أبهدا الزاجري أحضر

الوغى . لرواية عندها بالرفع ، وهي الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب ،
فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال أن مع الحذف فلا يكون فيه حجة ،
ولئن صححت الرواية بالنصب ، فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب على
طريق الغلط ، كما قال الأحموس اليربوعي :

مشائيم ليسوا بمصلحين عشيرة ولا ناعب إلا يبين غرابها

فجر قوله ناعب توهماً أنه قال : ليسوا بمصلحين ، فعطف عليه بالجرو وإن كان

منصوباً كما قال : صرمة الأنصاري :

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان نحائياً

فجر سابق توهماً أنه قال : (لست بمدرك ما مضى) فعطف عليه بالجرو وإن

كان منصوباً ، وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل
عن قياس كلامه ، ويصحف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه^(٢) .

(١) راجع مقدمة الشعر والشعراء ، وتقد الشعر

(٢) الأنصاف ج ٢ مسألة ٧٧ وهذا البيت المذكور ، اضطرب سيوفه في نسخة في الجزء الثالث ص ٢٨ ،
ص ٢٩ نسه إلى زهير وفي الجزء ج ١ ص ٣٠٦ نسه إلى صرمة الأنصاري

(٦) - وقد ضعف البصريون رواية يونس ، إذ حكى أن من العرب من يقول مررت مرجل صالح إلا صالح فطالح - أي إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح - إذ قالوا تعليقاً عليها : هذه لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس ، فلا يحور أن يفس عليها (١) .

وهناك باب عقدة الحجة تناول هذه المسائل التي تخرج عن القياس ولا مسوع لها ، أو لا يمكن تأويلها ، وهذا الباب تحت عنوان العطف على التوهم أو العطف على المعنى (٢)

ويبدو أن تصور النحاة البصريين للغة ونشأتها تصور غير دقيق ، لأنها تصور أن العربي الفصيح في بدياته كان يسير في كلامه حاضراً لقواعد معينة ، وأحياناً ينسى ، أو يذهل ، أو يحلو له أن يحالف الهج المعلوم الذي درج عليه ، وعلى أساس هذا الفهم صح لهم أن يتصوروا أن العرب يحفظون على نحو ما وصفت من حديث البصريين عن أخطاء العرب .

وتعليل الفارسي - وهو من زعماء مدرسة القياس ، ومن أقوى مؤيدي المدرسة البصرية من المتأخرين - يزد ما أشرت إليه ، فهو يقول : (إنما دخل هذا النحو كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصون بها ، وإنما تهجم بهم طبائعهم على ما يطقون به ، وربما استهواهم الشيء ، فزافوا به عن القصد) (٣) .

فعلى رغم أن الفارسي في عبارته يشير إلى أن العرب كانوا يتحدثون بطبائعهم بدون قانون أو ضابط لكنه يشير في نفس العبارة إلى أنهم يستهوي بهم الشيء فيزيغون عن

(١) الانصاف المسألة ٥٧ .

(٢) راجع معني اللبيب - أقسام العطف ، والعطف على التوهم هو بعينه العطف على المعنى لكن الحجة يختارون الإطلاق الأخير في الأمثلة الواردة في القرآن .

(٣) الفهرست قول النوع الخمسين معرفة أغلاط العرب والانصاف مسألة ٧٧ .

القصد فأي قصد زاغوا عنه ؟ وما مفهوم هذا القصد الذي كان ينحرف عنه العربي أحياناً ؟ .

لو أن السحرة القلحاء وبخاصة البصريون منهم ، عرفوا أن اللغة ظاهرة اجتماعية ، وأن هناك مؤثرات مختلفة بيئية وجغرافية وسكانية ، وثقافية تؤثر في اللغة وتطورها لراجعوا حسابهم ، وصححوا نظرتهم ، وما قالوا أبداً إن العرب يحفظون في كذا ، إذ كيف يحفظون ولغتهم هي أصل العباس ويحكم على صحة القياس من واقع لغتهم ، ولا يحكم على لغتهم بقياس وضعه النحاة بأنفسهم .

إن القياس صحة السحرة ثم إتخذوا منه معبداً أحاطوه بألوان من التقديس .

وهذا الاتجاه إلى تخطئة العرب لا نراه عند الكوفيين ، بل قد نراهم يدافعون عن العرب الفصحاء ، ويقعون صد كل اتجاه لتخطئتهم ، يقول يوهان فك^(١) : (أما أن هلماء الكوفة أيضاً كانوا يعمون - على الفحص من ذلك - بمسائل سلامة اللغة وصحتها ، فهذا ما يبدو للعيان من شعر الهجاء الذي قيل في حمص بن أبي بودة الذي كان بعد من أصحاب حماد الرواية ، وسبت إليه معه الزندقة لسوء سلوكه ، وحرية رأيه^(٢) ، وكان طعن في شعر المرقش ورماء باللحن فسخر به من أجل ذلك شاعر كوفي تختلف الروايات فيه هل هو شريكه في التحلل والزندقة - حماد عجرد المتوفي سنة ١٦١ هـ أو مساور الوراق أو البردخت - بالآيات :

لقد كن في عيبك يا حمص شاغل	وأنف كتيل العود عما تتبع
ثمت لحنا في كلام مرقش	وغلفك مبني على اللحن أجمع
فعبناك إقواء وأنفك مكفاً	ووجهك إبطاء فأنت المرقع

فهذا الشاعر الكوفي الذي بهجو حمصاً لتخطئته للمرقش يدل على هذا الاتجاه

(١) العربية ص ٦٤ .

(٢) راجع في هذا لسالي المرقش ج ١ ص ٩٠ ، والأغاني ج ١٦ ص ١٤٨ .

الأصيل عند الكوفيين ، وهو احترام السماع ، واعتباره أساساً للقياس^(١)

قد يقال ان هذا المنهج المصري له قيمة كبيرة ، لأنه يصح اللغة في قوالب محددة تعين على سرعة إدراكها والإلمام بها ، سيما المنهج الكوفي يصح الدارس للغة أمام حشد هائل من القواعد إذ هم يضعون لكل مسموع قاعدة

ولكنني أقول : ان المنهج المصري يوصل الى هذه الغاية فعلا لو لم يقع السحاة فيما وقعوا فيه من أخطاء منهجية ضد الدراسات النحوية الأولى .

ويبدو أن الكوفيين وهم في النحوت تلامذة نحاة البصرة - على الرغم من منهجهم الذي أشرت اليه - تأثروا بأساتذتهم فردوا بعض الروايات ، لكن ردهم لها لا يتضمن تخطئة لأصحاب اللغة من العرب الفصحاء . فقد عرفنا مثلاً حكمهم بالدور والشذوذ على بعض الروايات في نطق محدود ، وكذلك سبق أن عرفنا ردهم لبعض اللهجات لأنهم يخطئون أصحابها ، ولكن لأنهم يرونها لهجات محلية لبعض القبائل لا يصح أن توضع في حساب من يصح قوانين للغة . وهذه اللهجات مثل الكشكشة والعنعة والمعجعة والاستنطاء وغيرها من اللهجات التي ردها الفراء^(٢)



(رابعاً) - القياس النظري والتحريرات غير العملية

في طريق القياس غُذ النحاة السير فلم يكتفوا بأن يقيسوا على المسموع حتى

(١) مما يؤيد ما قروته من أن اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لمؤثرات شتى هذه الفصاة التي ردها السهول في المزهر : ويروي أن رجلاً قال لصديق الخطيب ما تقول في رجل ظمى بضبي فمعت عمر وس حضره من قوله ، فقال : يا أمير المؤمنين إنها لغة - وكسر اللام - فكان صبيهم من كسر لام ثم أشد من هجهم من قلب المضاد ظاء والطاء ضلماً المرمر من ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، فمعت عمر وجلسه من هذه اللغة له مراد ومعنى الآيات أن الشاعر يشبه عيوب مهجوه الحظية بمصطلحات العافية فبياك إقواء أي فيها سرك وأنتك مكفأ أي مروج ، ووجهك إبطاء أي مفرطح ، وهي القاموس الثيل بالكسر والصح وعاء قضيب البحر وغيره أو هو القضيب نفسه

(٢) المرمر ج ١ ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

يكون القياس موصلاً لنتيجة تتمشى مع الواقع اللغوي ، مسايرة للمألوف من استعمالاتهم ، ولكيهم بما أوتوا من مهارة عقلية ، وبراعة جدلية ، ونعشق لقياس لحاوا الى القياس النظري ، أي إقامة القواعد على غير سماع .

وقد اشترك البصريون والكوفيون في هذا الاتجاه ، غير أن الصريين أكثروا منه ، وزادوا فيه ، وتسمي لمسائل الخلاف الواردة في كتاب الانصاف ، وهي إحدى وعشرون مسألة بعد المائة وجدت الكوفيين يعتمدون على المسموع في أقيستهم ، بينما البصريون في نفس هذه المسائل اعتمدوا على النظر ، وهذه المسائل بلغت ثلاثاً وأربعين مسألة من مسائل الانصاف وهذه أرقامها في الكتاب : (٨ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ٢٧ - ٣٣ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٦ - ٤٨ - ٥١ - ٥٢ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٧ - ٦٠ - ٦١ - ٦٣ - ٦٥ - ٦٧ - ٧١ - ٧٧ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٩ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٦ - ٩٩ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١٠٩ - ١١٠ - ١٢٠) .

وفي هذه المسائل اعتمد الكوفيون على السماع وقاسوا عليه ، بينما البصريون لا حجة لهم في مخالفة الكوفيين إلا على أساس أقيسة نظرية .

وفي المسائل : التاسعة ، والتاسعة والحسين ، والثامنة والسبعين ، والسادسة والثمانين ، اعتمد البصريون في أقيستهم على السماع في الوقت الذي احتج فيه الكوفيون بأقيسة نظرية وعلى أساس هذا الدليل الاحصائي يتبين لنا أن ما قيل : من أن الكوفيين قد فتحوا باباً واسع الفوهة ، إذ أقاموا لكل مسموع وزماً والمسموع في اختلافه لا ينفذ عند نهاية ، واعتمدوا بعد هذا على القياس النظري عند انعدام الشاهد إعداماً كلياً . . (١) . وأن البصريين (لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جداً ، أما الكوفيون فطالما جئناهم اليه) (٢) .

أقول . بناء على الأساس السابق إن الحكم بأن الكوفيين أكثر اعتماداً على

(١) مثاقيل السمع ص ١٢٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٢ .

القياس النظري بعيد عن الصواب ، ولا يقوم المذهب الكوفي تقريبا دقيقا

وفيما عدا المسائل الأربع البصرية ، والثلاث والأربعين الكوفية نجد مسائل اعتمد فيها الفريقان على قياس نظري ، أو اعتمد فيها الفريقان على السماع من العرب . وقد ترى من المدرستين في مسائل الخلاف النظري استثناسا لدواعي اللغوي ، ولنا حديث في هذا الموضوع في الباب الثاني عند تقويمنا للخلاف

وأنا لا أتصور بحال من الأحوال قوماً يعتدون بكل مسموع ، ثم يعتمدون على القياس النظري ، وهم أصحاب ثروة لغوية ، وتروج عندهم سوق الشعر والأدب ، بينما من يهدرون السماع القليل ويحكمون بالشذوذ أو التدور ويحفظون العرب أحيانا ، هؤلاء لا يجنحون إلى القياس النظري إلا في النادر !!

وهذه أمثلة من غير كتاب الانصاف :

(١) - قال الأشموني : واختلف في عالم يسمع - أي من فعال ومفعل من العدد - على

ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم في بعضها .

الثاني : لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين .

الثالث : أنه يقاس على فعال لكثرته ، لا على مفعل ، قال الشيخ أبو حيان :

(والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة ، وحكى البناءين أبو عمر الشيباني^(١) ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ)^(٢) .

ففي هذه المسألة يبدو الكوفيون نظريين في قياسهم ، والبصريون واقعيين

(١) هو دلاوية كوفي ومن تلامذة المفضل القضي ، ومن روى عنه تكذيبه وانتهاه لحمد الراوي

(٢) لشموني ج ٢ ص ٥١٧ ، وراجع الارشاف ص ٢٢٩

يقفون عند المسموع ، لكن ما نقله أبو حيان يعزز قياس الكوفيين

(٢) - ذكر الأشموني ترخيم المركب بحذف عجزه ، وكذا المركب العلدي ، ثم قال : ومع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « وبه » وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول : يا سيوي ، وقال ابن كيسان : لا يحوز حذف الجزء الثاني من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين قلت : يا بَعْلَبَ ويا خَضْرَمَ ، لم أر به بأساً ثم يقول الأشموني : والمنقول أن العرب لم ترخم المركب ، وإنما أجازوه المحويون قياساً^(١) .

ومن هنا يبدو واضحاً عدم ميل الكوفيين إلى القياس النظري .

ونحن في أيدي أمثلة كثيرة من الأشموني ، ومن ارتشاف الصرب تؤكد أن الكوفيين أقل اعتماداً على القياس النظري ، وأسرد هذه المسائل عند الحديث عن الخلاف في المسائل الجزئية .

وعلى أي حال لجوء للقياس النظري الذي لجأ إليه قدماء النحاة لم يفد الدراسات النحوية في كثير ، وكان أحد المآخذ التي أخذها ابن مضاء القرطبي على النحاة فيما بعد .

ومثل القياس النظري التمرينات غير العملية : وهي اختلاف أمثلة غير مسموعة ليتدربوا عليها ، وليستعينوا بها في فهم القواعد النحوية ، وهي كالقياس النظري أبعثت الدراسات النحوية عن الواقع اللغوي ، وساقتها إلى طريق الجمود .

ويقول الدكتور شوقي ضيف : (وفي رأينا أن الحليل ، وتلميذه سيويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريحه ، حيث نرى سيويه يتوقف في كتابه مراراً ليسأله أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب وعمم النحاة ذلك فيما بعد واتسعوا فيه إظهاراً لمهارتهم ، وقد يكون بعض ذلك لتدريب ناشئة

(١) أشموني ج ٢ ص ٤٧٢

النحاة على الدقة في التطبيق (١)

وقعلاً قد حصل كتاب سيويه بالكثير من ذلك .

سأل سيويه الخليل عن رجل سمي « أولو » من موله تعالى : ﴿ ونحن أولو قوة وأولو بأس شديد ﴾ أو سمي « ذوو » من قولهم : ذوو عزة ، وكيف يجري إعرابها حسب مواقع الكلام ، فقال : أقول : (هذا دوون ، وهذا أولون) لأنني لم أصف ، وإنما ذهبت النون في الإصافة (٢) .

ويقول أيضاً . (وسأله - يعني الخليل - كيف ينبغي له أن يقول أوميت في القياس من اليوم على من قال : أطولت وأجودت ، فقال أيمت فتقلب الواو ههنا ياء كما قلبتها في أيام) (٣) .

على أن سيويه قد توسع في التمارين غير العملية أكثر من أستاذه غير أنها كانت في المسائل الصرفية أكثر منها في المسائل النحوية التي كان يتقيد فيها بالسماع ، ولا يضع الأمثلة إلا قليلاً . يقول سيويه : وإن سميت رجلاً ضربوا فيمن قال : أكلوني البراغيث (أي على أساس هذه اللغة التي تثني الفعل وتجمعه تبعاً للفعل) قلت : هذا ضربون قد أقل ، تلحق النون كما تلحقها في « أولى » لو سميت بها رجلاً من قوله عز وجل . ﴿ أولى أجمحة ﴾ ، ومن قال هذا مسلمون في اسم رجل قال : هذا ضربون ورسيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال : هذا مسلمون (علماً على شخص) قلت : هذا ضربين « قد جاء » (٤) .

والاهتمام بالتمارين غير العملية ظل محل اهتمام النحاة جميعاً فيما بعد الخليل

(١) مدارس النحو ص ٥٥ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤٢ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٣٧٦ .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ٨ والآية من سورة قاطر رقم ١ .

وسيوه ، ويدو أن الكوفيين مع كثرة المسموعات والمرويات لديهم أخذوا بجواب من هذه التمارين حتى إنه قيل انعقاد مناظرة سيوه والكسائي ، وجه القراء والطوال أسئلة لسيوه هي عبارة عن جانب من هذه التمرينات غير العملية مثل صنع لنا من « وأي » على وزن « أبون » مثلاً^(١) .

قراءات القرآن

الواقع أن القرآن الكريم وقراءاته المصدر الأول للدراسات النحوية والمصدر الأوثق أيضاً . والقرآن الكريم داخل في الأصل الأول وهو السماع ، لكنه يتميز عن السماع بأنه سماع لا مطلق فيه من ناحية روايته وثبوته ، ومن هنا فهو في المرتبة الأولى من السماع ، وأي سماع آخر مهما كانت قيمته فهو في المراتب التالية بعد القرآن .

فالشعر مثلاً ، وهو ملجأ النحاة في استشهادهم ، رمى كثير منه بالانتحال ، وترامى روايته بالكذب والتزييف حتى الحديث البوي لم يشأ النحاة الأولون أن يستشهدوا به ، نظراً لأن روايته أجازوا الرواية بالمعنى^(٢) .

لكن اهتمام البصريين بالقياس ، واعتدادهم بما وضعوه من القواعد لم يقف بهم عند حد تخطئة العرب الجاهليين أنفسهم بل إنهم سمحوا لأنفسهم أن يردوا بعض القراءات القرآنية التي تخالف قواعدهم أو أن يتأولوها

(١) - يقول ابن جني عن حرف الراء : (واعلم أن الراء لما فيها من التكرير لا يحوز إدغامها فيما يليها من الحروف ، لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور والتكرير ، فأما قراءة أبي عمرو (يغفر لكم) بادغام الراء في اللام فمدفوع عندنا ، وغير معروف عند أصحابنا إنما هو شيء رواه القراء ، ولا قوة له في القياس)^(٣)

(١) راجع معنى البيت ج ٢ (انا)

(٢) سيأتي حديث مستفيض عن الحديث النبوي في الباب الثاني من هذه الرسالة عندنا عندنا لتأريج النحاة

(٣) سر الصناعة باب الراء ص ٢٠٦ .

فهنا ابن جني يصرح برد هذه القراءة عنده وعند أصحابه أي البصريين وكأنه لا تهمه رواية القراء ما دامت غير قوية في القياس .

(٢) - ويتحدث يوهان فك عن أبي عمرو بن العلاء فيقول (ولم يتورع - يعني عمرو بن العلاء - حتى عن تصحيح متن القرآن ، فقد غيّر في آية ٦٣ من سورة طه : إِنَّ لَوْ (إِنَّ) هذان إلى : إن هذين ورتب ترتيباً نحوياً سليماً في تعبير آية ١٠ من سورة المنافقين : وأكن بالجزم الى وأكون بالفتح ، بل حتى الظاهرة الصوتية المحضة ، كالانتقال من الواو المضمومة الى الهمزة المضمومة لم يرد أن يعتد بها فقرا « وقتت » بدلاً من : « أفتت » وإذا كان يجتري على مثل هذا التغيير في صلب الكتاب الكريم فهو أجدر ألا يتراجع نقده بالضرورة إزاء نصوص الشعر ...)^(١) .

(٣) - حرف العلة الزائد في الرباعي يقلب همزة في التكسير (صحائف - عجائز - سحائب) فلما تواترت القراءة عن نافع المدني ، وابن عامر الدمشقي ، وهما إمامان عظيمان من أئمة القراء في قوله تعالى : ﴿ وجعلنا لكم فيها معاش ﴾ بالهمز ، وهي غير قراءة الجمهور - قرروا أنها خطأ بل إن المازني تغالى فقال : إن نافعاً رحمه الله لم يدر ما العربية ؟^(٢) وخطأ همزها جميع نحاة البصرة على ما قاله الزجاج^(٣) .

أنتم يكن أولى منحة البصرة أن يصححوا قاعدتهم بدلاً من أن يردوا قراءة ، ومماهاً صحيحاً ؟ ولا عجب فهو رواية نافع وابن عامر ، والأعرج والأعمش ، وزيد بن علي رواية عن عثمان بن عفان عن النبي ﷺ ، وهم رواية فصحاء بمنابتهم ، علماء بتحصيلهم ، يقول أبو حيان تعقياً على نقل الزجاج المتقدم : ولست متعبدتين بأقوال نحاة البصرة ، لأن اللغة تثبت بالنقل لا بالمقاييس المنية على الاستقراء الناقص .

(١) العربية من ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) صحح الأعشى ج ١ ص ١٧٩ ، والبحر المحيط في تعبير الآية .

(٣) البحر المحيط ج ٤ ص ٢٧١

(٤) - في كتاب الانصاف اختلف البصريون^(١) والكوفيون في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، منع البصريون هذا الفصل ، وأحازه الكوفيون محتجين بقراءة ابن عامر المتواترة (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) . وتسرع البصريون فوهنوا هذا القراءة ، تحصلا لمقاييسهم النظرية ، مع أن القراءة ليست ضعيفة ، ولكه الاحترام البالغ الحد لقواعدهم وأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد^(٢) .

وصحح أبو حيان رأي الكوفيين مستنداً الى (هذه القراءة المتواترة المنسوبة الى العربي المصحيح المحض ، ابن عامر ، الأخذ القرآن عن عثمان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، بوجودها في لسان العرب في عدة آيات)^(٣) .

(٥) - ضعف البصريون قراءة حمزة لقوله تعالى^(٤) : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون والأرحام ﴾ بخفض الأرحام ، وذلك لأنها تصطدم مع قياسهم الذي يقرر : أنه لا يجوز العطف على المنخفض دون إعادة الخافض ، ومن هنا منع جمهورهم الاحتجاج بها على صحة هذا العطف ، بل إن المبرد تعالى فقال : (لا تحل القراءة بها)^(٥) واكتفى جمهور البصريين بتأويلها .

(٦) - ووصف البصريون بالشدوذ قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى : ﴿ وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾ وأخذ به الكوفيون في إعمال (أن) محدوفة من غير بدل ، ورد الأنباري على الاحتجاج الكوفي بأن هذه القراءة شاذة^(٦) .

(١) الانصاف ج ١ مسألة ٦٠ .

(٢) حجة البصريين - هنا - في عدم جواز الفصل بين المتضامين بغير الظرف والجار والمجرور ، يقضوه بأنفسهم . وذلك عندما احتج الكوفيون على جواز ترعيم المضاف بمضاف المضاف اليه بنفس المنة . وهذا الخافض دليل على ضعف التماس النظري . راجع الانصاف مسألة ٤٨

(٣) أبو حيان ج ٤ ص ٢٢٩

(٤) الانصاف مسألة ٦٥

(٥) شرح المفصل ج ٣ ص ٧٨

(٦) الانصاف مسألة ٧٧ .

(٧) - ورد البصريون قراءة ابن عامر (ولا تتبعان) واحتج بها الكوفيون في تجويز توكيد فعل الاثنين بالنون الخفيفة ، وحجة البصريين أنها قراءة تفرد بها ابن عامر ، وباقي القراء على خلافها^(١) .

(٨) - ووصف البصريون بالشذوذ أيضاً قراءة هارون القاري ، ومعد الهراء ، ورواية يعقوب لقوله تعالى : ﴿ ثم لتزعن من كل شيعة أيهم أشدة ﴾ وردوا احتجاج الكوفيين بها في ذهابهم إلى اعراب « أيهم » إذا كانت بمعنى الذي . قال ابن الأثيري . أما احتجاجهم بقراءة من قرأ ﴿ ثم لتزعن من كل شيعة أيهم ﴾ بالنصب فهي شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب^(٢) .

(٩) - وضعف البصريون مذهب الكوفيين في اعتبار أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ، استناداً إلى قراءة الحسن (الحمد لله) بكسر الدال ، وقراءة ابن أبي عجلة : (الحمد لله) بضم اللام ووصفوا هاتين القراءتين بالشذوذ في الاستعمال ، والضعف في الفياس . فقد قال ابن الأثيري : وأما قراءة من قرأ (الحمد لله) بضم اللام ، وقراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال ، فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في الفياس^(٣) .

هذا مع أن أبا جعفر السحاس ، وهو من أتباع المدرسة البصرية وممن أخذ عن المبرد ، ذكر أن قراءة الحسن موافقة لغة بني تميم ، وقراءة ابن أبي عجلة موافقة لغة بني ربيعة^(٤) .

(١٠) - أنكر البصريون قراءة أكثر القراء (حاشي لله) بالشين فقط ، لأنها لا تتشبه مع رأيهم في أن « حاشا » حرف جر ، وأيدوا وجهتهم بأن عمرو بن العلاء سيد القراء أنكرها^(٥) .

(١) الانصاف مسأله ٩٤ .

(٢) الانصاف مسأله ١٠٢ .

(٣) الانصاف مسأله ١٠٧ .

(٤) نزاهة الألسنة

(٥) الانصاف ج ٢ مسأله ٢٤ .

(١١) - ورد البصريون على الكوفيين في ذهابهم إلى تجويز نقل حركة الوصل إلى ما قبلها مستندين إلى قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني أحد القراء العشرة لعوله تعالى . ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ ودوا عليهم ذلك بأن هذه القراءة صعيقة هي القياس جداً^(١) .

وهناك مواضع أخرى حاول فيها البصريون تأويل الفراءات العرابية لتتنسج مع أقيستهم :

(١) - يقول الأشعموني عند شرح هذا البيت من الألفية :

وان يكن مصحوب آل ما نسفاً فيه وجهان ، ورفع يتقى
أي يختار ، وفقاً للتحليل وسيبويه والمازني ، لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية
سيبويه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة (يا حمال أوبى معه والطير) بالنصب فللعطف على
فضلاً من ﴿ ولقد آتينا داود ما فضلاً ﴾ واختار أبو عمرو وعيسى ، ويونس ، والجرمي
النصب ، لأن ما فيه آل لم يزل حرف الداء فلا يجعل كلفظ ما وليه ، وتمسكاً بظاهر
الآية ، إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب وقال المبرد : إن كانت آل معرفة
فالنصب ، وإلا فالرفع ، لأن المعرف يشبه المضاف^(٢) .

فبعض البصريين هنا يتأولون في القراءة ، والآخرين يرون قياساً أيدوا به القراءة
حتى تفصيل المبرد نفسه قائم على أساس احترام القياس لا تأييد القراءة .

(٢) - تكلف البصريون في تحريج هذه الآية : ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم
والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة ﴾ قالوا . لا
نسلم أن المقيمين في موضع جر ، وإنما هي في موضع نصب على المدح بتقدير
فعل ، وتقديره : أعني المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف
والوصف ، أو أنه معطوف على ما من قوله تعالى : ﴿ بما أنزل إليك ﴾ فكانه قال : يؤمنون

(١) الانصاف ج ٢ ص ١٠٨

(٢) شرح الأشعموني ص ٤٥٢

بما أنزل اليك وبالمقيمين ، على أنه قد روي عن عائشة عليها السلام^(١) أنها سئلت عن هذا الموضع فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال إن الكاتب لما كتب ﴿ وما أنزل من قبلك ﴾ قال : ما أكتب ؟ فقل له : اكتب ولمقيمين الصلاة ، يعني أن الممثل أعمل قوله : « اكتب » في (المقيمين) على أن الكاتب يكتسبها بالواو ، كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ الممثل .

فها مري حرصاً من البصريين على التأويل ، وهذه الرواية المسنونة في عائشة رضي الله عنها لا يمكن أن أطمئن إليها لأنها تسجل بادرة حطيرة في كتابة القرآن الكريم ، ولا أتصور أن تكون كتابة القرآن على هذه الصورة من النساخ الذي يفهم من الرواية السابقة

(٣) - حاول البصريون تحريج قراءة تابع (ومحيي) بأنه موى الوقف فحذف الفتح وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل^(٢) .

من خلال هذه الروايات والفتور التي أسلفتها بدا لنا واضحاً موقف البصريين من قراءات القرآن ، وأن احترامهم المبالغ فيه لقياسهم جعلهم يردون بعض قراءات الصحيحة ، ويخرجون بعضها بما يتفق وأقيستهم

على أنا نلاحظ أن مسبويه في كتابه لا يكرر القراءة المحالفة للقياس بل لا يتعرض لها عادة ، وكأنه يربأ بها أن تدخل في إطار الحذل الحوي فهو لا يتعرض لقراءة حمزة (تاءلون به والأرحام) بحض الأرحام معطوفة على الضمير المحرور في (به) ، مع أنه يقرر أنه لا يصح أن يقال : مررت بك وزيد ، بل لا بد أن يقال : مررت بك وبزيد^(٣) .

وعلى الفض من هذا الموقف البصري يفهم الكوفيون من قراءات القرآن

(١) الانصاف مسألة ٦٥ ، وهكذا جاء هذا التعبير في الانصاف « عليها السلام » ولا أرى لذلك سبباً

(٢) الانصاف مسألة ٩٤

(٣) مدارس النحو للدكتور شوقي صيف ، والكتاب ج ١ ص ٣٩١

الكريم ، فينقلون كل قراءة ، وينخذون منها مستداً لاقيستهم ، وكيف لا وهم يتفلسفون السماع القليل من شعر العرب ، ويدلو أن هناك عوامل شتى جعلت نحاة الكوفة يقومون هذا الموقف من قراءات الكتاب العزيز . فالكوفة مهبط كثير من الصحابة ، ومرسل عدد من الفصحاء ، وفيها ظهر ثلاثة من أربعة كانوا أئمة المراء في العراق ، وهم عاصم بن أبي السجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي . وكان أكثر القراء ممن عرف بالفصاحة والحفظ والانتقان والوسط

فعرف عن عاصم بن أبي السجود أنه جمع بين الفصاحة والانتقان والتجويد^(١)

وعرف عن حمزة بن حبيب أنه كان ثقة كبيراً حجة ، رضيًا ، قيماً بكتب الله^(٢) .

ومن ناحية أخرى فطالع الدراسة الكوفية ديني ، فالكسائي رعيم مدرسة السحر الكوفي إمام من أئمة القراءة ، والقراء المؤسس الثاني للمدرسة الكوفية له صلة وثيقة بالقرآن وقراءته ، ودليل ذلك كتابه معاني القرآن الذي أملاه على تلامذته الشاذين لعلمه . وليس هذا فقط وإنما له كتب أخرى مثل كتاب المصادر في القرآن ، وكتاب الجمع والشية في القرآن ، فكأنه اتخذ القرآن بهذا ميداناً لدراسته

وهناك أمر لا يصح أن نعمله ، وهو أن السحر الكوفي أساساً بمنهجه الذي تحدثنا عنه مراراً قام من أجل مساندة القراءات ، وهم قبلوا الشاهد الواحد وقدموا عليه قاعدة ليجعلوا من هذه القاعدة مسوعاً لقراءات القرآن . وهم بهذا ساروا على لنهج الطبيعي ، أي أنهم أخصصوا قواعدهم لقراءات القرآن ، ولم يرتكبوا عكس ذلك كما فعل أندادهم نحاة البصرة

وهي الأمثلة السابقة التي وضحت فيها موقف نحاة البصرة من قراءات القرآن رداً أو تأويلاً ، محس منها من جهة أخرى موقف نحاة الكوفة ، وأنهم يتحدثون من

(١) حاشية النهاية ج ١ ص ٣٨٦

(٢) الشعر في المراءات الشعر لابن الجوزي ج ١ ص ١٦٦

القراءات سنداً لأقيستهم ، فكل قراءة ردها البصريون كانت سنداً لقياس أهل الكوفيين .

وهناك أمثلة أخرى :

(١) - يجوز عند الكوفيين حذف عائد الموصول ، وإن لم تكن الصلة طويلة ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر (تما على الذي أحسن) وقراءة مالك بن دينار وابن السماك (مثلاً ما بموضئة) بالرفع ، ولم يعتد البصريون بذلك^(١) .

(٢) - اتفق على تشديد النون في مثني الذي والتي رفعا ، وقد قرئ (واللذين يأتيانها منكم) وأما في النصب فمنعه البصري ، وأجاز الكوفي وهو الصحيح ، فقد قرئ في السبع : (ربنا أرنا الذين أضلانا)^(٢) .

(٣) - يرى يونس والكوفيون أنه يجوز أن تقع النون الخفيفة بعد الألف ، سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مسنداً إليها ، أو حرفاً بأن كل الفعل مسنداً لظاهر . يقول الأشموني وبعض ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم (فدمرائهم تدميراً) حكاه ابن جني ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان : (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) . ثم يقول : وظاهر كلام سيويه - وبه صرح الفارسي في المحجة - أن يونس يقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع « محياي »^(٣) .

(٤) - قال الأشموني : وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن : (ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموت)^(٤) .

(٥) - يقول أبو حيان في باب الإمالة يتحدث عن إمالة ما آخره هاء . وسواء

(١) أشموني ج ١ ص ٧٨

(٢) المراجع السابق ص ٦٧

(٣) المراجع السابق ج ٢ ص ٥٠٣

(٤) أشموني ج ٣ ص ٥٩١ .

أكانت الهاء للمبالغة نحو علامة أو غيرها ، فإن كانت هاء سكت نحو كتابه فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قلها ، وقد قرأ به أبو مزاحم الحاقاني في قراءة الكسائي ، والصحيح المصح^(١) .

(٦) - اجتمع القراء على قراءة (يخرّبون) بالتخفيف من قوله تعالى من سورة الحشر ﴿ يخرّبون بيوتهم بأيديهم ﴾ إلا عبد الرحمن السلمي فإنه قرأها بالشديد

وقد تناول القراء هذه الآية ، وخرج القراءتين ، وصوبهما فقال : (كأن يخرّبون ، يهدمون) ويخرّبون بالتخفيف يخرجون منها ، يتركبوها ، ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار ، فيعطلوها فهذا معنى « يخرّبون » والدليل قالوا . يخرّبون ، ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه وكل صواب والاجتماع في قراءة القراء أحب إلي^(٢) .

وهذا الموقف الذي وقفه القراء من تسويح القراءات هو موقف أئمة الكوفيين ، فقد كان الكسائي يقرأ قوله تعالى . ﴿ لم يطمئثن ﴾ برفع الميم وكسرهما ، لأن القراء على كسرهما ، وأن أصحاب علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود يقرءون ﴿ لم يطمئثن ﴾ برفع الميم ، وقد كان الكسائي يجمع بين القراءتين ، لئلا يخرج من هذين الأثرين^(٣) .

(٧) - جوز الكوفيون وقروح الماضي حالاً ، وهو مجرد من « قد » استناداً إلى ما جاء من قراءة الحسن البصري ، ويعقوب الحضرمي ، والمفضل ابن عاصم بن أبي النجود قوله تعالى . ﴿ أو جاءكم حصرت صدورهم ﴾ بينما البصريون منعوا ذلك وذهبوا في تأويل الآية كل مذهب^(٤) .

(١) إرشاف ص ٢١٠ .

(٢) معاني القرآن سورة الحشر

(٣) معاني القرآن جزء ٣ سورة الرحمن .

(٤) الإصناف مسأله ٣٢

(٨) جوز الكوفيون فيلم الجار والمحروور مقام الفاعل مع وجود المفعول به
بالمصوب ، استدلالاً بالقراءة الشاذة (لولا نزل عليه القرآن) من نص القرآن (١)

في هذه الأمثلة التي عرضتها يتبين لنا إلى أي مدى كان يشتد الكوفيون إلى
قراءات القرآن ، ويضمون أنفسهم على أساسها

ولكن بعد هذا العرض المستعصر ، وصرب الأمثلة المتعددة أريد أن أشير إلى
رأي الدكتور شوقي صيف في هذا المجال ، وهو رأي بالغ العناية ، إذ يقول : « وكب
القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم - يعني نحاة البصرة - ونوقف نفر
منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة ووجدوها لا تطرد مع
قواعدهم بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها ، ونوسع في وصف ذلك بعض
المعاصرين ، فقالوا : إنهم كانوا يردون بعض القراءات ، ويضعفونها ، كأن ذلك كان
ظاهرة عامة عند نحاة البصرة ، مع أنه لا يوجد في كتاب صيبويه شاهد واحد على هذه التهمة
الكبيرة ، وسرى الأحفش الأوسط يسق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواد
لقراءات ، والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم

وفي الحق أن مصري القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات وهي
أمثلة قليلة لا يصح أن يتخذ منها ظاهرة لا خاصة ولا عامة ، وقد كانوا يصوبونها
بالشدوذ ، ويؤولونها ، ما وجدوا إلى التأويل سبيلاً (٢) .

ويقول في موضع آخر مشيراً إلى موقف المدرسة الكوفية (ولعل من الغريب
أن نجد بعض المعاصرين يكثر من أن الكوفيين كانوا يحتلمون مع المصريين في
قبول بعض القراءات الشاذة وتوجيهها ، بانين آراءهم في ذلك على هاتين الآيتين
علياً (٣) ، وها هو الأحفش البصري يقلهما ، بل هو في رأينا الذي دفع الكوفيين إلى

(١) شرح الرصافي على الكافية ج ١ ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) مدارس النحو ص ١٩

(٣) يعني بالآيتين « واتقوا الله الذي ساءلوه به والأرحام » « وكذلك رين لكثير من المشركين »

اتحاد القراءات مصدراً لهذه القواعد ، مهما كانت شاذة . وبذلك لا يكون هناك شيء
تسميه السحر الكوفي من النحو المصري إلا ونجد أصوله عند الأخفش (١)

ثم يقول في موضع ثالث منتهياً إلى نتيجة أعجب . ويظهر أن الكسائي هو
الذي بدأ تحطئة القراء ، إذ يرى القراء يتوقف في كتابه معاني القرآن مراراً ، ليقول
(إن الكسائي كان لا يجير القراءة بهذا الحرف أو ذاك ، يقول تعليقاً على قراءة
« يكون » بالرفع والنصب في قوله تعالى في سورة النحل : ﴿ إنما قولنا لشيء إذا
أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ وقوله حل وعز في سورة يس . ﴿ إنما أمره إذا أراد
شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ بالنصب ، لأنها مردودة (أي معطوفة) على فعل قد
نصب بأن وأكثر القراء على رفعهما ، والرفع صواب ، وذلك أن جعل الكلام مكتنفاً
عند قوله في سورة النحل ﴿ إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فقد تم الكلام ، ثم
قال فيكون ما أراد الله ، وأنه لأحب الوجهين إلى وإن كان الكسائي لا يجير الرفع
فيهما ، ويذهب إلى السبق (أي العطف على الفعل المنصوب بأن) . (٢) وكأن القراء
هنا يخطئ أستاذهم ، ويصحح القراءة ، وسرى في ترجمته أنه أنكر عدة قراءات ،
ومن هنا كما يؤمن بأنه هو وأستاذه اللذان فتحا للصيرين التاليين لهما تحطئة بعض
القراءات من أمثال المازني والمبرد والرجاح ، سيما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا
لباب بل لقد مضوا يتبعون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش (٣).

نستخلص من هذا أن رأي الدكتور شوقي صيف ينحصر فيما يأتي :

١ - أن الصيريين استندوا إلى القراءات ولم يردوا إلا أحرافاً قليلة منها وليس الرد ظاهرة
عامة .

٢ - الأخفش الأوسط سبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواد القراءات واقتدوا به
في ذلك

(١) مدارس النحو ص ١٠٠

(٢) معاني القرآن (طبعه دار الكتب المصرية) ج ١ ص ٧٨

(٣) مدارس النحو ص ١٥٧

٣- وأن أول من سبق إلى تصعيف القراءة هو الكسائي ، لأنه خطأ القراء ، وحد
حدوه القراء الذي ردّ بعض الحروف وحذا حدوهم بصريو القرن الثالث ، وأعلق
الاب الكوفيون بعدهما واستمروا على احترام القراءات .

وكان الدكتور شوقي صيف يرد أن يحمل الكوفيين مسئولية رد القراءات وأن
المصريين الذين ردوا القراءات السابقة إنما فعلوا ذلك تبعاً للكوفيين وأن الكوفيين
الذين احتجوا بالقراءات واستندوا إليها إنما فعلوا ذلك اتباعاً للأحمر البصري

بعد العرض السابق لقراءات ردها بصريون من أجل نصرة قياسهم لا أستطيع أن
أقبل بسهولة وجهة نظر الدكتور شوقي ضيف ، صحيح أن سبويه لم يرد قراءة ، ولم
يستند إليها ، ولكن وقف منها موقفاً سليماً أي أنه أعرض عن هذه القراءات ، واستمر
في نصرة قياسه دون أن يصرح بردها ، لكن عبد الله بن أبي اسحاق الحصري « لا
يرى بأساً في أن يخالف أحياناً جمهور القراء في بعض قراءاتهم لأي الذكر الحكيم
تمسكاً بالقياس النحوي »^(١) فكان يقرأ الآية : ﴿ والسارق والسارقة فقطعوا
أيديهما ﴾ فقرأها بالنصب مع أن الجمهور يفرّضونها بالرفع^(٢) وبالطبع عند الله بن أبي
اسحاق من أساتذة سبويه ، ومن ولاة النحو البصري الأوائل

وتعصب البصريين لقياسهم أمر واقع ومعروف عنهم ، وكل القراءات التي ردت
إما تعارض قياساً بصرياً مما يدل على أن رد القراءات أمر قصد إليه البصريون وإن لم
يصرح بذلك بعض الأوائل لكن أعليه صراحة نحات القرن الثالث ومن أتى بعدهم ،
وعبارة الزجاج في أن جميع نحاة البصرة حطّوا همزة معائش سبق أن أشرت إليها .

وحديث الكسائي عن أبي النحل ورس ، وأنه يحد النص لا يعني أنه يرد
قراءة الرفع بل هو من خلال خبرته قارئاً مشهوراً قبل أن يكون نحويّاً ، يورن بين

(١) شوقي ضيف : مدارس النحو ص ٢٤ .

(٢) شواد القراءات لأبي خالويه ص ٣٢ .

• المقصود بالقراءات هنا القراءة المخالفة للقياس لا مطلق الاستشهاد بالقراءة لأن لسبويه نحو ثلاثمائة شاهد
من القرآن .

أحرف القراءات فهو لم يردّها من أجل قياس يتصرّ له ، وكذلك القراء من بعده وهو
لديّ سنشهد به الدكتور شوقي ضيف ، أرى أن كلامه لا يفهم منه رد القراءات ،
مثلاً « الأيكة » أسقطت بعض المصاحف ألف الوصل منها فكتبوها (ليكة ، بقول
القراء : والقراء يقرؤونها على التمام أي « الأيكة »)^(١) .

يقول الدكتور ضيف : وكأنّه بذلك يكرّ قراءة ابن كثير ونافع وابن عمر (ليكة)
بفتح اللام وسكون الياء وفتح التاء في آية الشعراء (كذب أصحاب ليكة
المرسلين)^(٢) .

وهذا الاستنتاج من الدكتور شوقي ضيف لا أوافق عليه ، لأن القراء هنا يقررون
واقعاً ، فهو لم يرد قراءة من أحل نصرة قياس

وهي بقية القراءات التي تكلم فيها القراء لا يعني تعليفه عليها أنه يردّها

فهو يعلّق على قراءة الحسن البصري (فاجمعوا أمركم وشركاؤكم) بالرفع
وإنما الشركاء ههنا آلهتهم كأنهم أرادوا أجمعوا أنتم وشركاؤكم ، ولست أشتهيه
لخلافه للكتاب (يريد كتابة المصحف) ولأن المعنى فيه نضعيف لأن الآلهة لا تعمل
ولا تجمع^(٣)

فكل ما قاله القراء : « ولست أشتهيه » أي هذا الحرف من القرآن وهذا لا يعني
ردّه لها . بل يدل على اعتداده بمقاييس القراء الذين يشترطون من قبول القراءة
موافقتها لرسم المصحف

وهي تعليفه على قراءة (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي) بكسر الياء وهي
قراءة الأعمش ، ويحيى بن وثاب ، ومن تبعهما مثل حمزة ، يقول لعلها من وهم
بقراءة صيغة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ولعله ظن أن الياء في كلمة

(١) معاني القراء ج ١ ص ٨٨ ، ج ٢ ص ٩١ .

(٢) مداوس الحو ص ٢١٩

(٣) معاني القراء ج ١ ص ٤٧٣ .

(مصري) حافظة للحرف كله ، والباء من المكلم خارجة من ذلك^(١)

فتعليقات الفراء على القراءات في كتابه معاني القرآن كلها من هذا النوع وهي عبارة عن ابداء رأي حول القراءة^(٢) ، وليست ردأ لقراءة تصد بصرة فاس ، لأن هذا الاتجاه الأخير لم يعرف إلا عند نحاة البصرة

ولا أتصور أن نحاة الكوفة ، وقد قام نحوهم من أهل مسابطة القراءات يردون لقراءات ، وكيف يردونها ومدينة الكوفة مدينة قراء ، وفيه ثلاثة من أربعة هم أشهر قراء العراق ، وثلاثة من سبعة هم أشهر قراء القرآن في العالم الإسلامي إذ ذلك .

وأما أن الأحفش رائد الكوفيين ، وهو الذي فتح لهم باب التمسك بالقراءات ، ولاحتلاف مع البصريين فذلك أمر صعب تصويره ، فمدرسة الكوفة موجودة في بغداد بأعلامها الكسائي والفراء والطوال ، واختلافهم مع البصريين قبل نزول الأحفش عليهم ، لأن نزول الأحفش على الكوفيين كان بعد ماطرة سبويه وكسائي ، وستماله الكوفيون فتابعهم في كثير من مسائلهم ، ولذلك فإن الكاتبيين في سحر يقولون في مسألة ما : هذا رأي الكوفيين والأحفش

بعد هذه المناقشة سألجأ إلى بعض الأعلام الذين نقلوا موقف البصريين من قراءات القرآن قديماً وحديثاً ، وهم أعلام لهم وزهم ، وسأسوق طرفاً من آرائهم

يقول أبو عمرو الداني ، وهو أحد القراء ، متحدثاً عن منهج الفراء (وائمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفتى في اللغة ولا في العربية ، بل على الأثبات في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم ثم يردده فاس عربية ، ولا فتو لغة ، لأن القراءة سنة مشعة بلزم قبولها والمصير إليها)^(٣)

(١) المرجع السابق ج ٢ ص ٧٥

(٢) وقد اتبع الفراء في ذلك المنهج الذي وضعه القراء للقراءة الصحيحة .

(٣) الشعر في القراءات العشر .

هذا فأرىه يعبر عن منهج القراء ، وأن القراءة أثر صحيح ، ولا يسمى أن يردّها قياس .

ويقول ابن خالويه وهو من أنصار الكوفية مؤكداً ثقته في القراء وسلامه الاحتجاج بالقراءات : (وبعد فإني تدبر قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة ، المعروفين بصحة النقل ، واتعان الحفظ ، المأمورين على تأدية الرواية باللفظ ، فرأيت كلا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع ، وقصد من القياس وجهاً لا يصح ، فوافق باللفظ والحكمة طريق النقل والرواية)^(١) .

ويقول أيضاً في شرح المصباح : (قد أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت في القرآن الكريم فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك)^(٢) وقال البغدادي في خزانة الأدب : (كلامه - عز اسمه - أفصح كلام ، وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشأذه ، كما بينه ابن جني)^(٣) .

وقال السيوطي : (كل ما ورد أن القرآن قرئ به ، جاز الاحتجاج به ، سواء أكان متواتراً ، أم أحاداً لم شاذاً)^(٤) .

وقال في الاقتراح : (كان قوم من الحاة المتقدمين يميّزون على عاصم وحمره وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت

(١) بحجة في قراءات الأئمة السبعة تحقيق د . عبد العالم سالم مكرم ط الثانية وابن خالويه هو أبو عبد الله كان من أعلام أهل اللغة أخذ عن ابن دريد وعطويه ، وأبي بكر بن الأنباري ، من مؤلفاته كتاب السير ، وكتاب التلخيص في القراءات ، وعراب سور من القرآن ، وكان معاصراً للمسيحي ، والنقل مأني عن المصممي

(٢) المعجم ج ١ ص ١٢٩

(٣) محاصر المصنع اللغوي - دور الاحتجاج الأول ص ٣٣٩ .

(٤) الاتقان ص ١٤ ، ١٥ طبعة الهند

ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك على من عدت عليهم ذلك بأبلغ رد ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية (١)

وقد سبق قول أبي حيان تعليفاً على رد بعض القراءات - (ولستنا متعددين بمذهب البصرة) (٢) .

ويقول الرازي ناقداً هذا الاتجاه العجيب الذي يرد قراءة ، ويقول أن يفهم قاعدة على بيت شعر مجهول (إذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول فجواز اثباتها بالقرآن أولى ، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت شعر مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول دليلاً على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته أولى) (٣) .

فهنا ينتقد الفخر الرازي اطمئنان الحجة للاستشهاد ببيت شعر مع حيرتهم البالغة في الاستشهاد بقراءات القرآن .

وقال ابن حزم في كتابه الفصل (لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير ، أو لجريز ، أو الحطيئة ، أو الطرماح ، أو لأهرايبي أسدي ، أو سلعي ، أو تميمي أو من سائر أبناء العرب - لفظاً في شعر أو نثر جملة في اللغة وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلصق اليه ، ولا جملة حجة وجعل يصرفه عن وجهه ، ويصرفه عن موضعه ، ويتحيل في إحالة عما أوقعه الله عليه) (٤) .

فابن حزم يتهم ممن يرون القراءات ويحتجون بالشعر ، ويلجئون لتأويل

(١) الاقتراح ص ١٥

(٢) المرجع السابق

(٣) التفسير ج ٣ ص ١٩٣ .

(٤) المحقق ج ١ ص ٧٧ ، ٧٣ تحقيق الشيخ السجار .

الآيات لتمشى مع أقبيسهم

وهذا رأي بعض المحدثين *

يقول ابن جني في معرض حديثه عن اختلاس الحركة ، والميل بها إلى السكون ، وأن ذلك دليل على لطف العرب ودقة ذوقهم ، وساق شواهد من القراءات على ذلك ، إلى أن قال ناقداً من قالوا بحذف الحركة أصلاً * (حتى إذا دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب (أي سيبويه) اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة ، وهو أصبغ لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روه ساكتاً ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانه ، لكن أتوا من ضعف دراية ^(١) .

يقول المرحوم الشيخ محمد النجار معلّقاً على ابن جني - وهذا ما أعياه - يريد ابن جني أن الإسكان لا وجه له في العربية ، ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية الإسكان ، وقد أفحص العلماء في بيان أن العرب قد تعددوا إلى الإسكان تخفيفاً ، وأن تسكين المرفوع في نحو (بشعركم) لغة تميم وأسد ، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية ، وابن جني في الطعن على القراء في هذا الموطر تابع للمبرد قبله ، وهذه نزعة جانبيهما فيها الإنصاف

على أي الأخط أن ابن جني في ص ٧٥ من الخصائص يتخذ أبا العباس المبرد في رده للرواية .

ويقول الاستاذ عباس حسن بعد أن بين التناقض الذي وقع فيه الحجة من القول بحجية القراءات مع حكمهم على بعض عباراته بالشذوذ ، والمراوح عن الفياس (ولقد حاك في نفسي من هذا شيء كثير ، ولم أجده للسؤال جواباً أطمئن إليه حتى اهتديت إلى رأي الإمام العظيم ابن مالك ، فقد أهمله ما أهمني من ذلك السافس ، ودخله ما دخلني ، فلم يتردد في اتباع ما يقضي به المنطق المعقول ومن التعويل على

(١) المرحوم السابق

اللعطة الواحده ثاني في القرآن ، ظاهرها حوار ما يصنع الحجة فيقول عليها في الحوار ومحالمة الأئمة ، وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة ، فأكرمه وارناحت نفسي إليه)
فهنا يرى الأسناد عباس حمس رأي ابن مالك في موقفه من رد قراءات القرآن
«كريم» .

ويقول الاستاد سعيد الأفغاني ، وهو من المحدثين المتعصبين للبصرية ولكن
البصريين من الحجة تسرعوا ، فوهنوا هذه المراجعة تعصفاً لمقاييسهم النظرية ثم
يقول . (وبعد قراءات القرآن جميعها حجة في العربية ، متواترها وحاددا ،
وشادها ، وأكثر عيب بوجه إلى الحجة عدم استيعابهم أياها ، وإصاعتهم على أنفسهم
وبحورهم مئات الشواهد المحتج بها ، ولو فعلوا لكات قواعدهم أشد احكاماً)^(١)

ويقول اسرائيل ولسون مبياً قيمة قراءات القرآن في كونها من أهم مصادر
لغة ، إذ هي صورة دقيقة للغة الجزيرة العربية أما الذي يحسبها في بحث عن نشأة
للغة العربية فهو هل تطابق هذه القراءات اللهجات العربية في الجزيرة العربية أو لا
تطابق ؟ .

والحقيقة الثالثة (أن بعض هذه القراءات يطابق تماماً اللهجات التي كانت
شائعة عند العرب في القرن الأول بعد الهجرة ، فهي صيغ عربية كانت مألوفة عند
العرب قبل تسرب المود الأعجمي ، وقبل أن يطرأ تغيير في اللغة العربية التي كانت
منتشرة في شمال بلاد العرب في عصر ظهور الاسلام ، وقد لاحظنا أن لبعض الصيغ
من أحرف القرآن تشابهاً شديداً بصيغ عبرية وسريانية .

ولهذه الأحرف خطر عظيم في موضوع بحثنا ، لأنها تعطينا مادة كافية لمقارنة
بين اللهجات العربية القديمة الصحيحة ، ومع خطر هذا لم يوجه إليها العلماء
المستشرقون عناية ما إلى الآن في بحث موضوع نشأة اللغة العربية^(٢)

(١) في أصول النحو ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

وبهاه المطاف أوجز موقف المدرستين بأن الكوهين في موقفهم من القراءات وادبوا وغلدوا ومحضوا ولم يردوا قراءة من أجل قياس ، بل بالعكس استندوا في أفسسهم إلى القراءات ، أما المصريون فمستندوهم لم يتعرضوا للقراءات ، ومنهم من ردها ، ومن قلوبهم ردوا القراءات من أجل دعم العلس .

(٤) - الدراسة الصوتية بين المدرستين

يقول برجستراسر في كتابه التطور النحوي للغة العربية عن الدراسة الصوتية ، وشأنها في اللغة العربية . (لم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قوم من أقوام شرق ، وهما أهل الهند والعرب وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب الحليل بن أحمد)^(١) .

وعمل هذا الباحث الأوربي أصدر هذا الحكم بأولوية الخليل بن أحمد وسبقه غيره إلى هذه الدراسة ، لأن الحليل وهو صاحب العقليّة المدّة المبتكرة - أول من تكلم عن الحروف ومخارجها ، وتحدث عن أوصافها من همس وجهر ، ورجاوة ، وشدة وسحر ذلك ، بل إنه تجاوز ذلك إلى البحث عن خصائص الحروف عند النظم والتأليف ، وأن بعض الحروف لا ينسجم عند التأليف مع البعض الآخر . فهو يقول مثلاً في كلمة النهمخ : سمعنا كلمة شنعاء فأكرما نأليهما^(٢) . وذلك لأن الهاء والعين لا ينسجمان في تأليف واحد في لغة العرب ، وكان يقول أيضاً (القاف والكاف نأليهما معقوم لقرب مخارجهما)^(٣)

والجهود التي بذلها الحليل بن أحمد في الدراسة الصوتية ، تبدو فيما أملاه على سبويه وسجله في « الكتاب » وفيما نقله عنه اللغويون كالأزهري في كتابه « تهذيب اللغة » واس دريد في « الجمهرة » وفي كتاب « العين » الذي اشكرته عقرية الحليل نفسه ، كما تبدو في منهجه الفريد الذي سار عليه في ذلك الكتاب

(١) التطور النحوي ص ٥ .

(٢) الجمهرة ص ٩ ، والسوهرج ص ٢ ص ١١٦

(٣) لسان العرب حرف القاف

وهذا القدر من الدراسة الصوتية يعد عملاً عظيماً بالنسبة لظروف العصر الذي كان يعيشه الخليل ، إذ كانت الثقافة العربية والإسلامية في ذلك العصر ما تزال تدرج في مدارج النمو ، وترقى في سلم الحضارة بخطوات متتابعة .

ولقد وصلت هذه الدراسة الى مستوى رفيع على يد أبي الفتح ابن جني في كتابه : « الحصائص » و« سر صناعة الاعراب » .

والدراسة الصوتية عند الخليل كانت في إطار الدراسة النحوية والصرفية ، وهي ألزم ما تكون للدراسة الصرفية ، وتناقلها عنه أعلام البصرة ، واستمرت لدراسات الصوتية في البصرة على الأساس الذي أرساه الخليل .

وكان الكوفيون على علم بهذه الدراسة ، أخذوا أعلامهم الأوائل عن البصريين الذين تتلمذوا عليهم ، كما أنهم من ناحية أخرى سابقون إلى الدراسة لصرفية ، وهي ذات صلة وثيقة بالصوتيات ، كما أن أهل الكوفة قراء ، والدراسة الصرفية نبئت في ظلال الأداء القرآني ، فالكسائي قارئ ، والفراء روى بعض الأحرف القرآنية وله تفسير للقرآن ، وفي الكوفة قراء آخرون نحاة وغير نحاة ، يقول « برجستر سر » : (كن علم الأصوات في بدايته جزءاً من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم)^(١)

والتجويد وهو من علوم القراءة هو نوع من الدراسة الصوتية ومن المعقول نتيجة لهذا كله أن يكون الكوفيون على صلة وثيقة بالدراسات الصوتية .

على أن أول كوفي تكلم عن الحروف وثرثيها هو الفراء ، وبهح ذلك مسجع سيويه وحالعه في أن جعل محرج الياء والواو واحداً كما فعل الخليل بينما سيويه يصحها للحروف الشحرية الجيم والشين ، وأنه جعل محرج التاء والميم بين الشفتين ، أم

(١) تطور الحرف ص ٥ .

سبويه فجعل التاء شفوية سنّية تشترك في اخراجها الأسنان العليا مع الشفة السفلى^(١)

والخلاف بين المدرستين في الدراسة الصوتية ليس ببعيد الشقة ، ولا بوسع المدى ، وإن كان الكوفيون يراعون التخفيف وانسجام الحروف والكلمات في أحكامهم السحوية أكثر من البصريين .

وفي رأي أن ما قاله الكوفيون عن « الخلاف » واعتباره عاملاً من العوامل السحوية إنما هو اتجاه ناشئ عن مراعاة للصوتيات ، وانسجام الحركات وتعليل الطواهر الإعرابية على أساسها .

وقد ذهب الكوفيون إلى ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره ساكن يحذف آخره مع الساكن ، بينما البصريون يمنعون ذلك ويحذفون الأخير فقط ، ويقون الساكن^(٢) . وهذا الرأي الكوفي ناتج عن ذوق صوني باعتبار الساكن من الناحية الصوتية كالمعدوم .

وهذه عدة مسائل خلافية قامت على أساس الدراسات الصوتية :

(١) - ذهب الكسائي والمراء إلى جواز ادغام الراء في اللام وحجتهما في ذلك أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً ، ولقط اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام ، وهي مقاربة للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد^(٣) وذلك مثل (فاغفر لنا) و (استغفر لهم) .

وهذا الرأي الذي اتجه إليه الكوفيون مخالفين بذلك البصريين يسير على أسس

(١) شرح الرصعي على الشافية ج ٣ ص ٣٤٦ ، والكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .

(٢) أسرار العربية ص ٣٤٣

(٣) شرح المعصل لابن يعش ج ١٠ ص ١٤٣

صوتية ونؤيده الدراسات الحديثة ، وذلك لعرب المخرج مع اتحاد الصفة^(١) .

وذلك لأن كلا من اللام والراء (صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ولا يكاد يسمع للراء حيف)^(٢) .

(٢) - في تفسير قوله تعالى ﴿ أَحَطَّ بِمَا لَمْ تَحِط بِهِ ﴾ من سورة النحل تحدث المراء عن إدغام الطاء والذال والطاء والذال في التاء ، وإدغام التاء في الطاء فقال (العرب - إذا لقيت الطاء التاء فسكنت الطاء قبلها صيروا الطاء تاء فيقولون : أحط ، كما يحولون الطاء تاء في قولنا . (أوعت أم لم تكن من الواعطين) ، والذال والذال تاء مثل (أختتم) في أخذتم ورأيتها في بعض مصاحف عبد الله (وأحتم) ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاء فيقول . (أحط)^(٣)

كما تناول الفراء إدغام الدال في التاء وذلك في توجيهه قراءة عبد الله قوله تعالى . (إِنِّي عُذْتُ) يقرؤنها (إِنِّي عُثْ) معللاً بنفس التعليل الذي علل به إدغام الحرفين المتقاربين فيقول (ادغمت الدال عند التاء ، وذلك أنهما متناسبان في قرب المخرج ، والتاء والدال مخرجهما من طرف اللسان ، وكذلك الطاء تشاركهما في الثقل ، فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فادغم ، وليس تركك الإدغام بخطأ ، إنما هو استتقال ، والطاء والدال يدغمان عند التاء أيضاً إذا أسكتنا كقوله : (أحطت بما لم تحط به) تخرج الطاء في اللفظ تاء ، وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأولى ، تجد ذلك إذا امتحنت مخرجيهما^(٤) .

(٣) - ذهب المراء أيضاً إلى جواز إدغام المثليين إذا كانا في كلمتين ، ولو لم يتوافر الشرطان اللذان اشترطهما البصريون وهما : ألا يكونا همزتين مثل . قرأ آية ،

(١) مدرسة الكوفة ص ١٧١

(٢) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٣٠ .

(٣) معاني القرآن سورة النحل

(٤) المرحع السليق ج ٢ سورة النحل

والأ يكون الحرف الذي قبلهما ساكناً غير ليس مثل : شهر رمضان^(١)

والواقع أن من القراء من يؤثر الإدغام على الإظهار كأبي عمرو بن العلاء من المصريين^(٢) ، وحمزة والكسائي من الكوفيين ، لأنهم من البيئة العراقية موطن تميم وأسد ، وغيرهما من القبائل التي تؤثر الإدغام ، واختلاف التميميين والحجازيين في الإدغام والإظهار معروف في أمر المضعف ، والمضارع المجزوم من المضعف

ولعل القراء أجاز الإدغام في هذا الموضع استناداً إلى قراءة أبي عمرو بن العلاء الذي يؤثر الإدغام ، وإلى قراءة غيره من القراء الكوفيين

من هنا يتضح لنا أن مراعاة المدرستين للدراسات الصوتية واضحة وعادية المدرسة الكوفية كانت أكثر نظراً لأنها بيئة قراء ، والأداء القرآني لون من الدراسة الصوتية .

(هـ) - العوامل النحوية

من الأصول المهمة التي قامت عليها الدراسة النحوية وشغلت جزءاً كبيراً من تفكير النحاة العوامل النحوية ، وقد عرفت العوامل النحوية منذ فجر هذه الدراسة ، والقرآن لكاتب سيبويه يلمس بوضوح أن التحليل بن أحمد وهو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ، ومد فروعها ، وأحكامها إحصائياً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور^(٣) .

وسار نحاة النحاة على منهج التحليل يفتنون في العوامل ، ويسعون فيها ، بل ويسطرون قوة المؤثر الحسي ، ولا يتصورون وجود الشكل الاعرابي بدونها ، وكأنها المؤثر الطبيعي الذي لا يوجد الأثر بدون كالأحراق الذي لا يوجد بدون النار ، والري

(١) شرح الأسموني ج ٣ ص ٨٩

(٢) المرحم السامي

(٣) مدارس النحو ص ٢٨

الذي لا يوجد بدون الماء ، والشع الذي لا ينشق بدون طعام ، وفي الحدل المستقيص الذي يحمل به كتاب الانصاف نجد أن البصريين بالذات يعدون العمل شيئاً ضرورياً في نظم الكلام ، وتأليف العبارة ، وصبط أواخر الكلمات ، وقد لم يتيسر لهم العامل المحسوس التمسوا عاملاً معنوياً .

والحاجة حقيقياً بصريوهم وكوفيوهم متفقون على ضرورة العامل السحوي وتلك نتيجة واضحة للدراسات الفلسفية والمنطقية التي كان لها أكبر الأثر في توجيه العلوم والثقافات العلمية في القرنين الثاني والثالث .

غير أن نحلة البصرة أمعنوا في هذا الاتجاه ، واشتغلوا فيه .

فإذا كان العامل محور الدراسة النحوية عند الجميع إلا أن نحلة البصرة فلسفه (حتى ارتفعوا به إلى منزلة العلة الفلسفية ، وصحوه خصائصها فكما لا يعقل اجتماع عشرين على معلول واحد في وقت واحد ، كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، وكما لا يعقل أن يكون المعلول علة لعلة كذلك لا يجوز أن يعمل المعمول في العامل أو يؤثر فيه)^(١)

وأما الكوفيون فأخذوا يبدأ العامل أحداً رفياً ، ولم تشغلهم فلسفته عن ملاحظة الظواهر اللغوية بل جمعوا بين الأمرين في إحكام (فلم يمنحوا العامل خصائص العلة ولم يفلسفه ، فقد كان العامل عندهم منصيداً من فهم الطبيعة اللغوية ، وفقه خصائصها وقد توصلوا إليه من ملاحظة تأثير الحروف في الحروف ، والكلمات في الكلمات حين تتألف وتتمارج ، ولذلك لم يبالوا باجتماع عاملين على معمول واحد ، أو بإعمال العامل الواحد في معمولين من وجه واحد ولم يعيروا اهتماماً إنكار البصريين عليهم منهجهم ، وحملاتهم على طريقتهم ، واتهامهم بأنهم أفسدوا النحو)^(٢) .

(١) مدرسه الكوفة ص ٣٩٣

(٢) المرجع السابق ص ٣٩٤

وحتى يتبين لنا بوضوح ما أشرت إليه من موقف المدرستين من هذا الأصل
الهام من أصول الدراسة النحوية باعتباره شغل جزءاً كبيراً من تفكير الحلة لا أنه أصل
بمعنى المورد لهذه الدراسات كالسماع والقياس ، وقراءات القرآن ، أقول : حتى يسبب
ما قلته بوضوح وثبات ، سأعرض ما جاء في كتاب الانصاف من مسائل حلالية حول
العامل وهي اثنا وعشرون مسألة ، وسأكتفي بعرض رؤوس المسائل التي تشرح
وجهة نظر كل فريق ، معرضاً عن الجدل الطويل الذي ثار حول هذه المسائل ، إذ هو
لا يعني في هذا المقام .

وسأنتهي نظرة سريعة على هذه المسائل وستهدينا هذه النظرة إلى ملاحظات
كاشفة لنا عن موقف المدرستين من العامل النحوي .

المسألة الخامسة : في رافع المبتدأ والخبر .

يرى الكوفيون أنها يترافعان ، والبصريون يرون أن المبتدأ
مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء وحده عند قوم منهم ،
وعند آخرون بالابتداء والمبتدأ ، وعند فريق ثالث منهم
بالمبتدأ^(١) .

المسألة السادسة : الطرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويمنع ذلك البصريون^(٢) .

المسألة العاشرة : لولا ترفع الاسم بعدها عند الكوفيين ، وعند البصريين يرتفع
بالابتداء^(٣) .

المسألة رقم (١١) : يرى الكوفيون أن الناصب للمفعول ، الفاعل والفاعل جميعاً ،
وبعضهم يقول : الفاعل ، وبعضهم يقول : معنى المفعولية ،
والبصريون يرون أنه الفاعل^(٤) .

(١) واسع أسرار العربية أيضاً من ١٧ ، ١٩ .

(٢) واسع التصريح على التوضيح ١٩٨/١ .

(٣) راجع التصريح للشيخ خالد ٢١٢/١ ، ٣٣٠/٢ يولاي .

(٤) أسرار العربية للأنباري من ١٨٣ .

المسألة رقم (١٢): ريدا ضرته . منصوب عند الكوفيين بالفعل المتأخر وعند البصريين بفعل محذوف^(١) .

المسألة رقم (١٣): أكرمني وأكرمت ريدا يرى الكوفيون إعمال الأول أولى ، والبصريون يرون الثاني أولى^(٢)

المسألة رقم (١٩): « ما » الحجازية لا تعمل في الجبر عند الكوفيين وتعمل عند البصريين^(٣) .

المسألة رقم (٢٢) إن وأخواتها لا ترفع الجبر ، وعند البصريين ترفع الجبر^(٤)

المسألة رقم (٢٩) : الطرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نصب على الحلاف عند البصريين^(٥) .

المسألة رقم (٢٩): الطرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نصب على الحلاف عند الكوفيين ، وذهب البصريون إلى أنه بفعل محذوف^(٦) .

المسألة رقم (٣٠): المفعول معه منصوب على الحلاف عند الكوفيين وعند البصريين منصوب بالفعل قبله بتوسط الواو وهناك آراء أخرى^(٧) .

المسألة رقم (٣٤): العامل في المثنى هو إلا عند الكوفيين ، والفعل ومعه عند البصريين بتوسط إلا ، ومع الكوفيين المبرد والرجاج^(٨) .

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ١٤٨ ، والنصريح ٢٥٠/١ بولاق .

(٢) الرضي ٧٠/١ ، والنصريح ٣٨٦/١

(٣) أسرار العربية ص ١٤٧ ، والنصريح ٢٣٦/٢

(٤) النصريح ٢٥٣/١

(٥) شرح الرضي ٢٣٣/٢

(٦) النصريح ١٩٨/١ ، والكافية ٨٣/١ .

(٧) راجع تصريح الشيخ خالد ٤١٥/١ ، والرضي على الكافية ١٨٠/١

(٨) راجع أسرار العربية ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، وفيها يقول الرجاج إن العامل هو إلا بمعنى مثنى

المسألة رقم (٥٥): واو رب تعمل في النكرة الحفص بنفسها عند الكوفيين وذهب البصريون إلى أن العمل برب مقدر^(١) .

المسألة رقم (٥٧): يجوز الحفص في القسم عند الكوفيين بإضمار حرف الحفص من غير عوض ، وعند البصريين لا يجوز إلا بعوض .

المسألة رقم (٧٤): راع الفعل المصارع . يرى أكثر الكوفيين أنه يرتفع لتحريكه من المواضع الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالرائد في أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم^(٢) .

المسألة رقم (٧٥): لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، منصوب على الصرف عند الكوفيين ، وعند البصريين بتقدير أن^(٣) .

مسألة رقم (٧٦): الفعل المصارع بعد الفاء في جواب الستة منصوب على الخلاف عند الكوفيين ، وعند البصريين بإضمار أن^(٤) .

مسألة رقم (٧٩): لام كي هي الناصبة للمعمل من غير تقدير أن ، وعند البصريين أن مقدر بعد اللام^(٥) .

مسألة رقم (٨١): كما تأتي بمعنى كما ، ويصبون بها ما بعدها عند الكوفيين ، والبصريون لا يحيزون ذلك^(٦) .

مسألة رقم (٨٢): لام الجحد هي الناصبة بنفسها عند الكوفيين ، وعند البصريين

(١) تصريح الشيخ خالد ٢٨/١ يولاف .

(٢) تصريح الشيخ خالد ٢٨٩/٢ ، وراجع الموفي في النحو الكوفي وفيه (وعند ثعلب من المضارعة ، والنحو عند المراء ومن سمع) من ١١٤ .

(٣) شرح الرصعي ٢٢٣/٣

(٤) شرح الرصعي ٢٢٣/٣

(٥) تصريح الشيخ خالد ٣٠٧/٢ .

(٦) شرح الرصعي ٢٢٣/٢

الناصب للفعل أن مقدره^(١) .

مسألة رقم (٨٣): حتى حرف نصب يصب للمضارع من غير تقدير أن عد الكوفيين ، وعند البصريين هي حرف حر والفعل منصوب بأن مقدره^(٢) .

مسألة رقم (٨٤): جواب الشرط مجزوم على الحوار عند الكوفيين ، وذهب أكثر البصريين إلى أن العامل فيهما حرف الشرط وآخرون يرون أن العامل فيه حرف الشرط وفعل الشرط .. وآراء أخرى^(٣)

مسألة رقم (٨٥): الاسم المرفوع بعد إن الشرطية يرتفع بما عاد إليه من الفعل بدو تقدير ، وعند البصريين بفعل مقدر ، وعند الأحفش مبتدأ^(٤)

وبملاحظة هذه المسائل الاثني والعشرين التي أوردتها الأباري في الألفاظ نجد فروقا واضحة بين المدرستين أركزها فيما يلي :

(١) - يتجه الكوفيون إلى العامل اللفظي فحسب ، ولا يعترفون بالعوامل المحذوفة ولا يتجهون إليها ، وهذا يؤكد قريتهم من الواقع اللغوي ، وفهمهم بطبيعة اللغة ، لأن اللمة ألماط وأصوات لها خصائص في العظم والتأليف والضبط ، ومن هنا كان من الممكن تصويره أن يقال يؤثر بعض الألفاظ في بعض أو تتأثر ببعض ، ويؤيد ذلك رأي الكوفيين في المسائل العاشرة ، والحامسة والسبعين ، والسادسة والسبعين ، والتاسعة والسبعين ، والثانية والثمانين ، والثالثة والثمانين

تجد الكوفيين يعتبرون العامل هو اللفظ الموحد ، وهو لولا نالته للاسم

(١) واجمع أسرار اللغة العربية ص ٣٢٨ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٢٤ .

(٣) شرح الرصي ٢/ ٢٣٦ .

(٤) الفوائد ١/ ٢٧ وما يليها ، وشرح الرصي ٢/ ٢٣٧ .

الذي بعدها ، وواو المعية ، وفاء السببية ، ولام كي ولام الجحود ، وحتى بالسنة للمصادر المنصوب بعدها . وأما البصريون فلا اعتبارات عقلية بحته بعيدة عن طبيعة اللمة يرون العامل محذوفاً ومثل ذلك واو رب .

وكذلك رأيهما في العامل في المبتدأ البصريون يرونه الابتداء وهو معنى ليس له واقع في سق الألفاظ يسما الكوفيون على منهجهم يقولون . ان المتدا والحبر ترعفا .

(٢) - يضمني البصريون على العامل قيوداً عقلية بحته ، فلا يتجه عاملان إلى معمول واحد ، عندهم ولا صير في ذلك عند الكوفيين ، وإذا شغل الفعل المتأخر بصمير الاسم المتقدم ، فالإسم المتقدم معمول به لفعل محذوف وجوباً ، وعند الكوفيين منصوب بالفعل المتأخر ، ولا داعي لتقدير فعل محذوف يجعل الأسلوب غثاً ، بينما ربطه بالفعل المتأخر لا يوجد له مانع من نظم الكلام ، ولا طبيعة اللمة . وكذلك الاسم المرفوع بعد إن الشرطية مرفوع بما عاد إليه من الفعل بدون تقدير .

(٣) - آراء الكوفيين في العامل لا تتجاوز حدود التأثير اللفظي ، ولا تعتد إلا بالوقع ففي المسائل التي عرضتها يرى الكوفيون أن الجارم لحواب الشرط هو الجوار وهذا عامل تابع من تأليف الكلام ونظم العارة ، والبصريون يرون غير ذلك ، وكذلك إن لا تعمل في الخبر عند الكوفيين ، لأنه لا داعي لتصوير رفع غير الرفع الموجود أصلاً ، وكذلك « ما » الحجازية لا تعمل في الخبر وحدها منصوب على نزع الحافض^(١) . وما هذا إلا لأنها تراعي في العامل عصر التأثير اللفظي الشئ من نظم العبارة وتأليف الكلام .

ويرى الكوفيون أن اسم « لا » الترتبة منصوب بالفتحة ، وليس مسياً على الفتح كما يقول البصريون^(٢) وهذا نفس الاتجاه الذي لا يشجع تصور ألفاظ أو صيغاً وراء

(١) المرفوع في النحو الكوفي ص ٢٩

(٢) اسرار العربية ص ٢٤٧ .

الألفاظ الموجودة . وارتباط الطرف بالمظروف واقع مادي ، وواقع لعوي أيضا وعلى أساسه يرى الكوفيون أن الطرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويجمع ذلك البصريون

(٤) - أضاف الكوفيون علماً جديداً لم يعرفه البصريون^(١) وهذا العامل ناشئ من مهمهم للطبيعة اللغوية ، وأن التأثير ناشئ من نظم الكلام وتأليف العدة ، وإن كان النسق واحداً كان الضبط متفقاً مثل (محمد قائم) ، (سافر محمد وعلي) وإن التأليف غير متفق اختلف الضبط ونصب الآخر على (الخلاف) أو (الصرف) وهذا هو اسم العامل الجديد الذي أضافه الكوفيون ، وقالوا به في أربعة مسائل .

أ - الطرف إذا وقع خيراً عن المبتدأ (مسألة ٢٩) .

ب - المفعول معه (مسألة ٣٠) .

ج - المضارع المنصوب بعد واو المعية (مسألة ٧٥) .

د - المضارع المنصوب بعد فاء السببية (مسألة ٧٦) .

والبصريون في هذه المسائل يرجعون التأثير الاعرابي إلى عوامل أخرى غير هذا .

(٥) - اتسع الكوفيون في العوامل المعوية ، المستندة إلى الربط اللفظية أكثر من البصريين ، ولذلك قالوا « بالخلاف » و « المفعولية » و « الاسناد » و « التجرد من العوامل » .

(و) - التحليل

وأما التحليل فظاهرة لا يستلزمها الدراسات النحوية منذ نشأتها وأولها الساحة اهتماماً ظل يتزايد بتقدم الدراسات النحوية حتى وصلوا فيه إلى أبعد مدى ، وكانوا بذلك

(١) لعل الكوفيين في القول بالخلاف اتبعوا بما قاله الخليل ، لئلا كلام يشبه ما قاله الكوفيون في الخلاف ، يقول في نصب المشتى : (إنما نصب المشتى لأنه مخرج مما أدخل فيه غيره) نكتة ٣٩٩/١ ، وليسويه في مواضع شتى من الكتاب كلام يشبه هذا لكنه لم يقل بهذا العامل ، ولجأ إلى عوامل أخرى .

موضع نقد وتثريب ، ولأجل هذا جعلت حديثي عن موقف المدرستين من التعليل في عدد الخلاف في الأصول وإن لم يكن التعليل مصدراً للدراسة النحوية في حد ذاته .

والانجاء لتعليل الأشياء والظواهر سواء أكانت ظواهر لغوية أم اجتماعية أم طبيعية ، سمة العقل الشرقي عندما يتجه بنشاطه للكون والحياة ، وعن طريق العلة التي يهتدي إليها بسترشح العقل الانساني ويطمش ، ويستقل إلى ظاهرة أخرى يعطلها ، وهكذا يدفعه الأمل إلى النجاح في تعليل كل شيء . وعلى هذا الأساس قامت وشملت الدراسات الفلسفية .

واللغة ظاهرة اجتماعية تنشأ عندما يوجد مجتمع ، وتنمو عندما يتيسر لهذا المجتمع ظروف حضارية تسمو به ، وبالتالي تسمو ببعته فكل ما تعطل به الظواهر اللغوية للغة ما أن يقال إنها أثر بيئة معينة ، وبشر معينين . لكن اللغة عندما تكون موضوعاً للدراسة لا يقنع بهذه العلة العامة ، ويحاول أن يلتمس تعليلاً لكل شيء .

وهذا هو ما حدث بالنسبة للدراسات النحوية في اللغة العربية إذ أخذ النحاة الأول يلتمسون تعليلاً لكل الظواهر ، وكانت الدراسات المظفية والفلسفية قد ظهرت في محيط الثقافة الإسلامية ، وأقبل عليها المتكلمون والفقهاء والنحاة أيضاً بشغف كبير ، وكان هذا علماً أحر شجع الحياة على المضي في طريق التعليل . وكانوا يلقون معارضة ونقداً من الشعراء عندما يصطلمون بهم فعبد الله بن أبي إسحاق الحصري يسمع قول المرزوقي :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو محلفاً^(١)
فيقول له . بم رفعت أو محلف ؟ فقال له : بم يسؤك ويسوء بك ، عليا أن يقول
وعبيكم أن تتأولوا

يقول السيوطي ، نافلاً عن ابن جني في الخصائص ، وقد أعطى ابن جني صورة دقيقة للعلة النحوية مع موازنتها بعلم الفقهاء والمتكلمين : اعلم أن علم

(١) راجع مقدمة الشعر والشعراء . فقد الشعر

المحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم بما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بقتل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك علل الفقه ، لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، وكثير من لا يظهر وجه الحكمة فيه كالأحكام التعبدية ، بخلاف النحوي فإن كله أو غاله مما تدرك علته وتظهر حكمته . قال سيويه : «وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها ، انتهى . نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة قال بعضهم : إذا عجز الفقيه عن تعويل الحكم قال : (هذا تعبدى ، وإذا عجز النحوي عنه قال : هذا مسموع)»^(١)

فابن جنى كما نقل عنه السيوطي ، وكما نقل هو عن سيويه يوضح تيسر العلة النحوية وأهميتها نظراً لأنها مستمدة من ظواهر طبيعية هي أصوات طائفة من البشر والتي تسمى (اللغة) .

وعبارة سيويه التي نقلها ابن جنى تبين رأيه بوضوح في العلة وأن لكل شيء وجهاً كما يقول ، ومن هنا نسجل هذه الحقيقة . وهي أن العلل النحوية تكلم بها النحاة قبل سيويه وترددت على ألسنتهم غير أن سيويه وقد امتلأ كتابه بالودن شتى من العلل يعتبر أول من نظم العلل ، وثبت حضورها في جميع مسائل النحو والتصرف تطبيقاً لرأيه ، وتأيداً لمذهبه وهو أن لكل شيء وجهاً . ومن هذه العلل التي التمسها سيويه .

(أ) - يقول في تعليل جر ما لا ينصرف إذا اقترن « بآل » : جميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أصيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف . ولا يدخل ذلك في الأفعال وجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل به ذلك ، لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم^(٢) .

(ب) - ويعمل لجزم المضارع في جواب الأمر والنهي والاستفهام وتسمى

(١) الاقتراح من ٤٧

(٢) الكتاب ج ١ ص ٧

والعرض بأنهم جعلوه معلقاً بما سبقه غير مستغن عنه بالضغط كما يكون الشرط ،
فقولك ائتني آتاك هو كقولك إن تأتني آتاك ، ولذلك جزموه كما جزموا جواب
الشرط ، وكأن هناك شرطاً مقدراً^(١) .

(ح) - ويعلل لحذف الفعل في التحذير مع العطف أو التكرار فيقول : (كما
تقول رأسك والحائط وهو يحذره كأنه قال : اتق رأسك والحائط ، وإنما حذفوا الفعل
في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يريدون من الحال وبما
جرى من الذكر)^(٢) .

ومن هذه الأمثلة تجلي لا بوضوح أن سيويه أفاض في التماس العلة النحوية
ليست العلة المباشرة والتي اصطلاح النحاة على تسميتها بالعلة التعليمية ، وإنما لجأ
إلى العلة القياسية ، والتمس العلة الجدلية في كثير من المسائل .

وسار النحاة بعد سيويه بصريون وكوفيون في طريق العلة النحوية ، وعزز هذا
الاتجاه مبدأ الاعتزال الذي ارتضاه كثير من نحاة الأوائل ، أمثال الفارسي والرماني
وابن جني .

ويعتبر أبو القاسم الزجاجي أول من^(٣) أفاض في الحديث عن العلة النحوية ،
وأفرد لها كتابه (الإيضاح في علل النحو) وقد تتبع في هذا الكتاب علل النحو
البصري والكوفي وسجل فيه حقيقة هامة هي أن الذين حرروا العلل الكوفية هم ابن
الأنباري وأوائل البغداديين أمثال : ابن كيسان ، وابن شقير ، وابن الخياط بل إنه
صرح بما هو أهم من ذلك وهو أن له نصيباً في تحرير العلل الكوفية ، إذ يقول :
(وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بالعاط البصريين)^(٤) .

(١) المكتاب ٤٤٩/١ .

(٢) الكتاب ١٣٨/١

(٣) تذكر كتب اللغات أن للمازني كتاباً في علل النحو ، والملازمي سبق من الزجاجي لأن المازني توفي سنة
٢٤٩ هـ وأصح ترجمته في هذه الرسالة عند الحديث عن نحاة البصرة

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٠

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الكوفيين الأوائل مثل الكسائي وثعلب لم يمعروا السير في طريق العلة النحوية ، وإذا لجئوا إليها فليجوزهم إلى العلة المنشأة أو التعليمية كما يسمونها . يقول الدكتور شوقي ضيف : (وكان أكثر علم الكوفيين عند الكسائي وثعلب بدون علة ، حتى جاء ابن كيسان ، وخالفوه واستعاروا من البصريين لغتهم وطريقتهم في الاحتجاج ، وغمسوا فيهما النحو الكوفي) ^(١)

كان التعليل إذن منهج بصري عرفته مدرسة البصرة من أيام نحاتها الأوائل وسار عليه خالفهم وبخاصة أصحاب الاعتزال منهم ، وقد أخذ الكوفيون المتأخرون منهم طريقتهم في التعليل .

والزجاجي هو الذي قسم في إيضاحه العلة النحوية إلى ثلاثة أقسام : علة تعليمية مثل تعليل نصب « زيدا » في قولنا : إن زيدا قائم ، بأنه اسم إن ، وقبسية : مثل التعليل لعمل إن النصب والرفع في معموليها بأنها أشبهت الفعل المتعدي لواحد أو هي بمعنى ، وعلة جدلية : مثل التعليل لتقديم منصوب إن على مرفوعها ، مخالفة بذلك الفعل الذي شبهت به بأنها فرع عن الأصل ، ولا بد أن يخالف الفرع الأصل .

وهكذا تيسر العلة النحوية في طريق النحو البصري ، وتصبح أسلوباً لكل من سار على اتجاههم من البغداديين والحنابلة المتأخرين .

ويأتي بعد الزجاجي ، أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ فيقطع في طريق العلة النحوية شوطاً بعيداً ، يقول عنه تلميذه ابن جني متعجباً من قدرته على التعليل ، وطول بابه في تعليل مسائل النحو والصرف (أحسب أن أبا علي قد خطره وانتزع من علة هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا) ^(٢) .

وعلى نفس الطريق يسير ابن جني ، والرماني ، وهذا الأخير يابغ في مزج المسائل النحوية بالمنطق وقضايا الفلسفة ^(٣)

(١) مدارس النحو ص ٢٥٢ .

(٢) المحقق ص ٢٠٨/١ .

(٣) نزعة الأكيا ص ٢١٠ .

من هذا كله تدرك أن نصيب الكوفيين من علل النحو قليل ، وأن اتجاههم إليها كان يسيراً ، ويبدو لي أن الفراء وهو معتزلي - أكثر الكوفيين حذقاً في باب العلة النحوية ، وأن ثعلباً كان أبعد الكوفيين عنها ، وكان البصريون يعيرون عدم مهارته في هذا الاتجاه ، يقول ياقوت عنه : أنه كان متبحراً في مذهب البصريين غير أنه لم يكن مستخراً للقياس ولا طالباً له ^(١) .

وبعد هذا هؤلاء جميعاً أبو البركات الأتباري يسرف في العلة النحوية في كتابته « الانصاف » ، و « أسرار العربية » فيقول في كتابه أسرار العربية : إن قال قائل : ما الغايل . قيل : اسم ذكرته بعد فعل استند ذلك الفعل إليه ، فإن قيل : لم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : (فرقاً بينه وبين المفعول ، فإن قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً ؟ قيل لخمسة أوجه . . .) وعد الأوجه الخمسة معللاً ومستدلاً وهذه طريفته في الكتاب من أوله إلى آخره ^(٢) .

ويأتي بعده العكبري في كتابه « اللباب في علل البناء والإعراب » وهو كالأتباري بصري الاتجاه ، غير أن الأتباري يرجع المذهب الكوفي أحياناً ، ومن قبله أو عاصرهما في الأندلس : السهيلي ^(٣) ، وكان مولعاً بالعلة النحوية ، ويبتكر فيها ألواناً عجيبة ، وذلك في كتابه « نتائج الفكر في علل النحو » ^(٤) .

وإذا كنت قد أشرت إلى أن الكوفيين الأوائل لم يعرف أكثرهم طريق التعليل ، وكانوا يأخذون اللغة عن أصحابها واقعاً مسلماً به ولم يعرفوا التعليل إلا فيما بعد عن

(١) راجع معجم الأدباء ١٠٢/٥ .

(٢) أسرار العربية ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) سذكر له ترجمة مفصلة في الفصل الثالث وقد توفي سنة ٦١٦ هـ عن ثمانين سنة ، وكتابه اللباب مخطوط بدار الكتب المصرية .

(٤) ، (٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، ولد بمالقة وسمع من أبي الطرلوة ، وكتب بصرى في الرابعة عشرة من عمره ، وأند له الله مفلك نور البصيرة ، وأحسن الناس فيه رأيهم ، وهو صاحب كتاب الروض الانيب في شرح سيرة ابن هشام ، وله « الامالي » في النحو ، وله نتائج الفكر في علل النحو مخطوط بدار الكتب ومنها نسخة بالاسكوريال وحققها الزميل محمد البنا في رسالته للدكتوراه

البصريين أحذره عنهم المتأخرون منهم ونحاة بغداد ، فليس معنى هذا أنا لا نجد
للتعليل طلاً في النحو الكوفي : لا . بل عرفوه ، وقطعوا شوطاً في طريقه وإن
كانت علل النحو الكوفي لم تأت على لسانهم ، وإنما سمعناها من لسان غيرهم ومن
ها لا نستطيع أن تأتي برأي قاطع وإلا نكون قد جاورنا حدود المذهب العسفي

غير أن الأنباري عرض في كتابه « الإنصاف » ثلاثة مسائل خلافية بين
المدرستين ويدور الخلاف فيها حول التعليل لكلمة أو لظاهرة نحوية وهي .
مسألة (٧١) : السر في بناء الآن .

ذهب الكوفيون إلى أنها بنيت ، لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ وهو
قولهم : أن بنين ، وبقي على فتحه . وذهب البصريون إلى أن سرباله مشابهة لاسم
الإشارة .

وفي هذه المسألة لجأ الفريقان لعدة نظرية جدلية بحثة .

مسألة (٧٣) : يرى الكوفيون أن السبب في إعراب المضارع هو ما يدخله من
المعاني المختلفة والأوقات الطويلة ، ويرى البصريون أن السبب في إعرابه مشابهة
الاسم في أنه شائع ويتخصص وتدخل عليه لام الابتداء وجريانه على اسم الفاعل في
حركته وسكونه .

مسألة (١١٢) : علة حذف الواو من يمد ويحوه ، يرى الكوفيون أنها حذفت
للفرق بين اللازم والمتعدي ، ويرى البصريون أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

ومن هنا ، ومن خلال تناولنا للمجدل في المسائل الثلاث كما جاء في الإنصاف
أرى أن الكوفيين ماضوا البصريين في مصمات التعليل ، كما يشير إلى ذلك ما حكاه
الأنباري على لسانهم . أي أن التعليل الوارد في الإنصاف هو ما تصوره الأنباري ، لا
ما قرره الكوفيون أنفسهم .

والشيء الذي أسجاء وأنا مطمئن له ، أن الكوفيين ، لم يكونوا كالبصريين في
إغراقهم في العلل ، والتماسها من كل سبيل حتى أصبحت علل النحاة يصرب بها

المثل في الهاوي والضعف ، وإنما كانوا أقرب إلى التعليل المباشر ، ومنهم من كان
يسأى عن هذا الاتجاه ويعرض الواقع اللعوي كما رواه عن العرب مثل ثعلب
هذا هو موقف المدرسين من التعليل السحوي . . البصريون أفرطوا والكوفيون
اقتصدوا

والإسراف في الملة في تقديري ظاهرة فلسفية أكثر منها ظاهرة لغوية ، وحسب
الباحث الدعوي علة مباشرة ترضى تطلع الإنسان إلى البحث عن الأسباب

وكان هذا الاتجاه موحوداً ، حتى في الوقت الذي كان فيه التعليل السحوي في
أوج ازدهاره ، بل كانوا يعدونه محك أقدافهم . يسأل ابن جنى أحد أعلام عصره
فيقول له : يا أبا عبد الله . كيف تقول : ضربت أخاك ؟ فقال : كذاك ، فقلت :
أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال . لا أقول . أخوك أبداً ، قلت : فكيف تقول :
ضربني أخوك ، فقال كذاك ، فقلت . ألسنت زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً ؟
فقال :

اختلفت جهتا الكلام ^(١) .

فهذا العلم المعاصر لابن جنى لا يعرف إلا واقفاً لغوياً يحرص عليه ، وليس
عنده استعداد للبحث وراء علل هذا الواقع ، اللهم إلا الملل المباشرة كقوله :
اختلفت جهتا الكلام .

وعلى هذا الاتجاه يسير ابن مضاء ^(٢) نافداً النحلة ، وبالذات إسرافهم في
التعليل ، ويوجه أكبر قدر من نقده لنحلة البصرة فيقول . (ومثال ما هو بين الفساد
قول محمد بن يزيد المبرد ، أن مون ضمير جماعة الأماث إنما حرك ، لأن ما قبله

(١) الخصائص ج ١ ص ٢٥١

(٢) ابن مضاء : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللحي الموطبي ، شاف في فوطه في بيت حسب وعلم ،
وأحد عن ابن الرماك كتاب سيويه ، وبولي رئاسة القضاء في عهد الموحدين وكان محباً إليهم ، ومن
كبه الرد على الحاد توفي سنة ٥٩٢

ساكن نحو : « ضرين - يضرين » وقال فيما قلها : انها أسكت لثلا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هي علة له وهذا بين العساذ ، ولولا الإطالة لأوردت منه كثيراً ، وكان الأعلم - رحمه الله - مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استسط شئتُ منها فقد ظهر بطلانها ، وكذلك كان صاحبنا أبو الفاسم السهيلي على شاكلته يولع بها ويعتقد ذلك كمالات في الصنعة (١) .

فابن مضاء ينتقد تحليل النحاة وأنه متناقض أحياناً كتعليل المبرد لحركة نون السورة كما ينتقد العلل الثواني بصفة عامة ، ويتهم - بأسلوب مقبول - بالأعلم (٢) والسهيلي لولوعهما بهذا النوع من العلل .

وابن سنان الحفاجي ينتقد الاتجاه إلى العلة أي علة في بحوث النحو ، فيقول : (ان النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه . فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعمل به الحويون ، لم يثبت معه إلا الفل والفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك .

وربما اعتذر المعتذر لهم بأن علمهم إنما ذكروها ، وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدئ ، فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل (٣) .

(١) الرد على النحاة ص ١٥٩ ، ١٦٠

(٢) هو أبو العجاج يوسف بن سليمان ، سمى بالأعلم ، لأن شفته المليا كانت مشقوقة ، رحل إلى قرطبة ، وهناك درس وطالب شهرته ، صعد إلى التلس من كل صوب وغلت عليه النعمة الأدبية ، ومن مؤلفاته شرح الجمل ، وديوان زهير ، والحماسة ، توفي سنة ٤٧٦ هـ .

(٣) من المعاصاة لابن سنان ص ٧١

هذه آراء مجموعة من الأعلام في العلة النحوية وأنه اتجاهاً مخالفاً للطبيعة النحوية وأن العلو في التعليل لا يفيد اللغات في كثير ، وإذا كنا نجني ثمرة من تعليل اختلاف ألوان البشر وملاصحتهم فإننا لن نجد نفس الثمرة في تعليل الظواهر اللسانية لهم .

ومن هنا فاقتراد مدرسة الكوفة في مجال العلة النحوية أقرب إلى طبيعة اللغة من تعالي مدرسة البصرة ، وإسرافها في ميدان التعليل .

(ب) - الخلاف في موضوعات نحوية

والجانب الثاني من مسائل الخلاف . الخلاف في موضوعات نحوية .

والذي أعنيه بالموضوعات النحوية من مسائل الخلاف المسائل العامة التي تندرج تحتها مسائل جزئية ، وكان خلاف المدرستين منصفاً على هذه المسائل بصفة عامة ، لا على الجزئيات التي تدخل في إطارها

وما من باب من أبواب النحو إلا وقع فيه خلاف بين المدرستين تقريباً ، غير أن منها ما وقع الخلاف فيه في أصل الباب بعامة ، ومنها ما وقع فيه الخلاف في مسائل جزئية تتصل بالباب ، وأول هذين النوعين هو ما أعنيه في هذا الجانب من جوانب مسائل الخلاف ومواضعه .

وسأعرض هنا الأبواب النحوية التي وقع فيها الخلاف بعامة ووجهة نظر كل مدرسة ثم الفاهة نظرة تقويمية على آراء المدرستين جميعاً .

(١) - ظاهرة الأعراب :

ظاهرة الأعراب من حيث هي حقيقة واقعة في لغتنا العربية لم يختلف في القول بوجودها أحد من النحاة السابقين .

وأما دلالة الحركات الإعرابية على معان معينة كالفاعلية والمفعولية ، فلم

يحالف عن هذا القول أحد من النحلة الأوائل ، ولم يظهر الخلاف فيه إلا بعد صفة الرواد السابقين من شيوخ المدرستين أي بعد سيويه والكسائي فجمهور نلامدهم ذهبوا إلى دلالة الحركات الإعرابية على المعاني ، وبعضهم ذهب إلى عدم دلالتها على معنى ويبدو أن قطرب وحده هو الذي ذهب إلى الرأي الثاني

وقد أورد العكبري هذا الخلاف في المسألة التاسعة من مسائله الخلافية فقال (الأعراب دخل الكلام ، ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والاصافة وبحو ذلك ، وقال قطرب ، واسمه محمد بن المستير^(١) ، لم يدخل لعله ، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان)^(٢) .

وأورد السيوطي هذا الرأي لقطرب مع شيء من السط والتفصيل ودلث في كتابه الأشباه والنظائر ج ٢ ص ٣١٥ .

وهذا الخلاف لا يعد من مسائل الخلاف بين المدرستين ، وذلك لأن العكبري كما ، نتحدث عنه فيما بعد لم يلتزم في مسائله الخلاف بين المدرستين وإنما أدخل في مسائله ألواناً من الخلاف العام بين النحاة

وموقف القدماء الإجماعي من وجود الظاهرة الإعرابية تؤكد النصوص القرآنية ، ودواوين الشعراء وحملتهم على اللحنين ، والفصص التي تناقلتها الرواة حول ظروف نشأة الدراسات النحوية .

وموقفهم شبه الإحصائي من دلالة الظاهرة الإعرابية على معان مختلفة تعززه أدلة وشواهد كثيرة أفاض في تناولها أبو البقاء العكبري في مسائله .

والمحدثون - أيضاً - لا يكادون يختلفون في أن اللغة العربية المصحى في ذلك

(١) حله في المخطوطة المسرور وهو خطأ .

(٢) مسائل الخلافية ، (قطرب هو أبو علي محمد بن المستير البصري أخذ النحو عن سيويه وجماعه من اعلام البصرة وسمى «قطرباً» لأن سيويه كان يخرج فيراء بالأسجار على يابه ، فيقول إنما أنت قطرب ليل ، وروى عنه محمد بن الجهم ، كان معتباً ، وله مصنفات كثيرة مثل معاني القرآن وعريب الحطيث ، وكتب الاصوات ، وكتب الاشتقاق توفي سنة ٢٠٦ هـ .

العهد كانت معربة ، وأن الاعراب كان في كل اللغات السامية الأخرى ، ثم انعدم أو كاد ، وبقي في العربية بقول « ولعشون » : (ليس في اللغات السامية أثر لادغام كلمه في أخرى حتى نصير الاثنان كلمة واحدة تدل على معنى مركب من معنى كلمتين مستقلين ، كما هو الحال في غير اللغات السامية ، وهذا هو سبب ظهور الاعراب في لغة العربية ، وهناك شيء من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية) (١)

ويقول يوهان فك : (لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف لاعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية - باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر نموها ، واردةاها الأدبي) (٢) .

وموقف المحدثين من دلالة الحركات على معان إعرابية أو عدم دلالتها هو موقف القدماء تقريباً ، ويتمثل رأيهم في كلام الاستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ، ويوهان فك في كتابه العربية . ورأى الاستاذ إبراهيم مصطفى يتلخص في أن الضمة علم الاستاد ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، ويلجئون إليها كثيراً (٣)

والمعارضون لهذا الرأي من المحدثين يتقدمهم الدكتور إبراهيم أنيس الذي سار على رأي قطرب وانتهى إلى أنه (ليس للحركات الإعرابية مدلول وأن الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم الحاة ، بل لا تعمل أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض) (٤) .

ولخلاف بين المدرستين في ظاهرة الاعراب تجاوز هاتين النقطتين فوجود

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٥

(٢) العربية ص ٣ .

(٣) يقول برنيسراسر في كتابه التطور النحوي : : (والاعراب ملهي الأصل ، تشترك فيه اللغة الأكديّة ، وهي بعضه المباشرة ، وسجد أثراً منه في غيرها أيضاً ، غير أن العربية ابتدعت شيئاً - الأول - إعراب الحبر والمضارع ، وتتم في بعض ذلك مع أخواتها ، والثاني - عدم الانصراف في بعض الأسماء وسعد بذلك من غيرها) ، ص ١١٦ ط ١ فلحاجي ت : د . رمضان عبد التواب ص ١٩٨٢

(٤) أسرار العربية ص ١٥٨

طاهرة الإعراب موضع إجماع من المدرستين تقريباً ، والقول بدلالاتها على معان لم يخالف عنه إلا قطرب البصري كما أسلفت . وإنما كان الخلاف بين المدرستين في مسائل جزئية من هذه الظاهرة ونشير إلى هذه المسائل في إيضاح .

(١) - يقسم البصريون هذه العلامات إلى علامات لأرمة الحركة وهي علامات الساء . الفتح والكسر والصم والسكون ، وعلامات متعيرة الحركة ، وهي علامات الإعراب : الصب والجـ ، والرفع والجزم .

أما الكوفيون فلم يفرقوا بين علامات البناء ، وعلامات الإعراب (١) ، وهذا بالطبع خلاف شكلي - في حدود المصطلحات - ولا ثمرة له في الدراسات النحوية .

(٢) - الاختلاف في إعراب الأسماء الستة :

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة مثل (أبوك وأحوك) معربة من مكانين ، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، وهو رأي الأخفش في أحد أقواله ، والألف والواو والياء عندهم حروف الإعراب .

والخلاف في هذه المسألة من حيث هي ليس له ثمرة في الواقع النحوي وقد عرض صاحب الانصاف كثيراً من حجج الطرفين ، ويغلب عليها طابع الجدل العقلي ، وانتهى بترجيح الرأي البصري (٢) .

ولي ملاحظات على هذه المسألة عدا الملاحظة السابقة أوجرها فيما يلي .

في هذه المسألة يرى المازني أن الألف والواو والياء هي الأسماء الستة جاءت شعبة لأشباع الحركات ، والأشباع ظاهرة لغوية معروفة في اللغة العربية وقد اتجه لهذا الرأي وأيده الأستاذ إبراهيم مصطفى ، جرباً وراء « بلول كراوس » و

(١) شرح الفصل ج ١ ص ٧٢

(٢) الانصاف مسألة ٢

(٣) إحياء النحو ص ١٠٩

« برجستراسر » اللذين يريان أن الاشاع جاء وسيلة قديمة لتطوير الشانية اللعوية الى
ثلاثية (١) .

لكا عندما يقارن هذه الأسماء بمثيلاتها في اللغات السامية الأخرى نجد أن
(أب) في الآشورية والبابلية (أمو) وفي الآرامية (أما) و (أخ) في الآشورية والبابلية
(أحو) ، وفي الحثية ولغات جنوب الجزيرة (أحو) و (حم) في الآشورية والبابلية
(أمو) وفي الآرامية (حما) (٢) فوجود الحرف الثالث في هذه اللغات يدفع القول
بالإشاع .

نتيجة لهذا كله فإن رأي الكوفيين وإن كان مبنياً على ملاحظة دقيقة للعلامتين
لمتلازمين الضمة والواو ، والفتحة والالف ، والكسرة والياء ، إلا أن اجراء
البصريين لها مجرى الثلاثي التام في إعرابهن بالحركات أقرب الى الطبيعة النغمية من
الأعراب العربي الذي رآه الكوفيون مع أنهم جميعاً متفقون على أنهن ثلاثيات
الأصول (٣) .

(٣) - إعراب المثنى وجمع المذكر السالم : ذهب الكوفيون إلى أن الألف
والواو والياء في الشية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب واليه
ذهب قطرب ، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب ، وذهب الأحفش والمبرد
والمازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب ،
والجزمي يرى أن انقلاب هذه الحروف هو الإعراب (٤) .

وملاحظاتي على هذه المسألة أوجزها فيما يلي :

ليس لهذا الخلاف ثمرة كالمسألة السابقة ، ولا يترتب عليه نتيجة ذات بال هي

(١) تاريخ اللغات السامية ص ٢٨٦ ، ٢٨٧

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ٢٨٦ ، ٢٨٧

(٣) مدونة الكوفة ص ١٩٠

(٤) الانصاف ص ٣

واقعتنا اللغوي على رغم ما استغلوه من مجهود عقلي في هذا الخلاف الذي يمحصر في . أهى حروف إعراب أم اعراب ؟ على أن البصريين الذين قالوا : إنها حروف اعراب ، وانتصر لهم الأتباري ملزمون بأن يعترفوا بأنها علامات إعراب ولا هم معنى أنها حروف إعراب بدون علامة إعرابية ؟ .

وهناك رأي غريب حول إعراب المشى يئديه الدكتور ابراهيم أنيس ، فيشير إلى أن الصيغة الأساسية للشيء هي - رجلين - مثلاً أي الياء والنون ، وأن صيغة الألف والنون تطوير لها ظهرت عند بعض القبائل ، وبعض القبائل التزمها ثم لفق السحاة صيغتين واعتبروهما علامتين للرفع والنصب والجر ، ثم يقول (ولاشك في أن القبيلة الواحدة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغتي المشى ، وأن السحاة حين هموا بوضع قواعدهم ، ووجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل ، حصوا الصيغة التي بالألف لحالة الرفع ، والصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر)^(١) .

وغرابة هذا الرأي أنه قائم على افتراض غير مدروس ، وفيه اتهام للنحاة القدماء بأنهم تفقوا صيغتين لقبيلتين مختلفتين وحملوا منهما إعراباً واحداً للمشى ولكني أقول : ما رأي الدكتور أنيس في التزام القرآن الكريم التعبير عن صيغتي المشى على النحو الذي استنتجته النحاة إلا في بعض قراءات قليلة ؟ ! والتزام القرآن الكريم لهذا وقد نزل بأصح لغات العرب ، وهي لغة قريش يدل دلالة واضحة على أن النحاة القرشية كانت تتناول ظاهرة التثنية على النحو الذي أشار إليه السحاة . مثلاً يقول الله تعالى في سورة المائدة ﴿قال رحلان من الذين يحاهون أئمة الله عليهما ادخبا عبيهم الباب﴾^(٢) ويقول في سورة الكهف ﴿واصرب لهم مثلاً رجلين﴾^(٣) وقال تعالى في سورة الرحمن ﴿ومن دونهما جتان﴾^(٤) وقال في سورة الكهف ﴿كلتا البعيتين أتت أكلها ولم

(١) أئمة اللغة ص ١٨٦

(٢) سورة المائدة / ٢٣

(٣) الكهف / ٢٢

(٤) الرحمن / ٦٢

نظل منه شيئاً»^(١) .

(٤) - المعرب بحق الأصل هو الاسم ، والفعل المضارع محمول عليه وقال بعض الكوفيين : المضارع أصل في الأعراب أيضاً^(٢) .

والخلاف في هذه المسألة نظري ، وليست له ثمرة في واقع الدراسات الحوية

(٥) - المبادئ المعرود العلم معرب عند الكوفيين ، ومبني على الضم لشبهة بالكاف عند البصريين ، ومبني على الضم لشبهة بقبل وبعد عند المراء^(٣) .

ومن خلال الجدل النظري الذي ثار حول هذه المسألة أقول . ان اللغة واقع بوصف ، لا قياس مستحسن بفرصه النحوي ، ويرسم حدوده . وهذا أمر غاب عن النحاة القدماء^(٤) . فالأنباري وهو يحكي رأي الكوفيين بقول : (فلم نحضه لثلا يشبه المصاف ، ولم ننصبه لثلا يشبه ما لا ينصرف فرفحنه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع فرق) وهكذا يقوم فكر النحاة على هذه الصورة ، فقلنا كذا ، ولم نفعل كذا ، وكأنهم يصنعون اللغة بأيديهم ويحضرونها لأفئستهم ، لا لنطق العرب الفصحاء روادها الأولين .

وعلى رغم هذا الجدل النظري الذي لمت نظري وعلقت عليه التعليق السابق فهذا الخلاف لا ثمرة له .

(٦) - اسم لا النافية للجنس اذا كان مفرداً . يكون معرباً عند الكوفيين ، مبياً عند البصريين^(٥) .

والخلاف في هذه المسألة كالمسألة السابقة قائم على اعتراضات وأسس علمية

(١) الكهف / ٣٣

(٢) المسائل الخلافية في النحو ص ١٠ .

(٣) الانصاف مسألة ٤٥

(٤) في القاموس : ورد ما عهد جمع قديم على قدمي . صحيح .

(٥) الانصاف مسألة ٥٣

يتحلى هذا من تتع الحدل الطويل التائر بين الطرفين ، والذي عرصه لأسري
بأسلوبه في الإصاف . فما كان في ذهن العربي افتراض الكوفي أن لا رجل بمعنى لا
أحد رجلا ، أو افتراض البصري أن لا رجل بمعنى لا من رجل . . . الح .

ومثل ذلك نظرية انحطاط الفرع عن الأصل ، ففكر فلسفي أمسك به لحة
وحاولوا أن يخلصوا له لغة العرب ، ومن ها قالوا : فاسم لا نصب فلا تنوين لأنها فرع
على إن التي نصب بسوين . هذه حجة كوفية . على أن التنوين في رأيي لا علاقته له
بلا . بل إنه تابع من طبيعة الكلمة نفسها ، فمن الكلمات ما يصرف ومنها ما لا
ينصرف . وعلى كل فالخلاف فيها كسابقتها لا ثمرة له في الواقع الدعوي

(٦) - الكوفيون لا يميلون إلى الاعراب التقديري الذي يكثر في النحو ببصري
فالاسم المرفوع بعد أن الشرطية نحو قولك : ان محمد جاءك أكرمه مرفوع بما عد
عليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ،
رحكى عن الأحسن أنه يرتفع بالابتداء (١) .

والكوفيون هنا أكثر واقعية ، وأقرب إلى الطبيعة اللغوية من البصريين .

(٧) - ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعري عن حرف المضارعة
نحو (أفعل) معرب محروم ، وذهب البصريون إلى أنه مسي على السكون (٢)

وهذه المسألة أيضاً أحدث طاع الجدل الطري العنيف ، فالكوفيون يسوقون
حجة ، ويردون على ما يتوقعون من اعتراضات البصريين ، والبصريون ينفشون
ويردون على هذه المتوقعات ، وكل منهم لا يعدم حجة ، يستمدّها من المكر
الفلسفي لا من الملاحظة اللغوية

ومع هذا الحدل المتشعب ترى الخلاف ليست له ثمرة تذكر في الدراسات
النحوية ولا يترقب عليه جديد في اللفظ أو العبارة .

(١) الإصاف مسألة ٨٢

(٢) الإصاف مسألة ٧٢

وقد أورد المكبري عدة مسائل أخرى نطوي تحت الظاهرة الإعرابية ، لكنها من قبيل الخلاف العام بين النحاة ، لا من الخلاف بين المدرستين^(١) .

(٢) الاشتقاق

وتختلف المدرستان في أصل المشتقات في اللغة العربية ، أو أصل الاشتقاق يذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وعرع عليه ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وعرع عليه^(٢) .

وحجة الكوفيين كما أوردتها صاحب الانصاف قائمة على ملاحظة لغوية دقيقة ، وهي تبعية المصدر للفعل في الصحة والاعتلال فتقول « قاوم قواماً » وه قام قياً » .

وأيضاً الفعل يعمل في المصدر ولا عكس ورتبة العامل قبل المفعول ، وهذه حجة نظرية فلسفية . والمصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ومرتبة المؤكد بعد المؤكد وهذه أيضاً حجة نظرية فلسفية ، ولا يقال إنه سمي مصدراً لصدور الفعل عنه ، بل لأنه مصدر عن الفعل .

وحجة البصريين دلالة المصدر على زمان مطلق ، ودلالة الفعل على زمان مقيد ، والمقيد فرع على المطلق . وهذه حجة نظرية فلسفية .

وقال بعضهم : إنه المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، أما الفعل فلا يقوم بنفسه ولا يستغني عن الاسم ، وهذه حجة قائمة على ملاحظة لغوية .

والمصدر مدلوله بسيط وهو الحدث ، والفعل مدلوله مركب من الحدث والزمان والبسيط أصل المركب وهذه حجة نظرية فلسفية .

(١) راجع في معطوفة المكبري المسائل ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ .

(٢) راجع في هذه المسألة الانصاف مسألة ٢٨ ، وأسرار العربية طبعه دمشق ١٧١ - ١٧٥ للمؤلف عنه ، وبصريح الشيخ خليل (٣٩٣/١ مولا) وشرح قرظي على الكافي (١٧٨/٢) .

ومنهم من قال إن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لكان جازياً على سبيل القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فكما اختلف المصدر اختلف الأجناس كالرجل والتراب والماء دل على أنه غير مشتق من الفعل وهذه ملاحظة دقيقة .

ومنهم من قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل ، لعمِل معاملته سائر المشتقات في أن يحذف منه ما حذف منها مثل أكرم . فاسم الفاعل مكرم واسم المفعول مكرم وأما المصدر فهو « إكرام » فأبقينا الهمة التي حذفت في اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان .

هذه حجج الفريقين كما عرضتها أو كما تصورهما صاحب الإنصاف ، ثم عقب عليها - كما هو منهجه - بالرد على حجج الكوفيين ، وماقشتها مناقشة مستفيضة يحتكم في أكثرها إلى الواقع اللغوي ، وينتهي إلى تأييد رأي البصريين في أن أصل الاشتقاق إنما هو المصدر لا الفعل .

وعلى أي حال ، فالطابع العام لهذه المسألة نظري بحث ، ولذا كان الخلاف فيها ميداناً لتصارع الحجج النظرية ، ومن هنا ترددت خلال الحجج قضايا فلسفية مثل الأصالة والقرعية ، والإطلاق والتقييد ، والباطة والتركيب . وفي الوقت نفسه لم تخل المسألة من استئناس بالواقع اللغوي .

وهنا رأي لا نحب أن نخفيه ، ويعتمد على الدراسات النحوية المقارنة ، ذلك هو رأي إسرائيل ولفنسون ، المستشرق اليهودي ، يتحدث عن مميزات اللغات السامية فيقول : (وقد نشأ من اشتقاق الكلمات من أصل وفرع أن سادت العملية الفعلية - إذا صبح هذا الاستعمال - على اللغات السامية ، أي أن لأغلب الكلمات في هذه اللغات مظهراً فعلياً ، حتى في الأسماء الجامدة ، والألفاظ الدخيلة التي تسربت من اللغات الأعجمية ، فقد أخذت هذه الكلمات مظهراً فعلياً أيضاً

وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ ، ولكن هذا الرأي خطأ - وفي رأينا - لأنه يجعل أصل

الاشتقاق محالاً لأصله في جميع أخواتها الساميات .

وقد تسرب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية ، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي .

أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء ، فمنه تتكون الجملة ، ولم يخفض الفعل للاسم والضمير ، بل نجد الضمير مستنداً إلى الفعل ومرتبباً به ارتباطاً وثيقاً^(١) .

هذا هو رأي ولفنسون تأييد لوجهة النظر الكوفية ، ونخطة للبصريين على أساس المقارنة باللغات السامية . ثم يعلل الاتجاه البصري بأنه ظهر في اللغة العربية بتأثير علماء الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليات آرية

وفي اعتقادي أن الكوفيين رأوا هذا الرأي ولم يكن في حسابهم مراعاة اللغات السامية التي لم يكن قد تسرب لهم معرفتها إذ ذلك كما يغلب على ظني .

وعلى الرغم من أن الدراسات المقارنة دراسات مفيدة ، وتؤدي إلى نتائج طيبة يستريح العقل إليها إلا أنني أرى أن ما انتهى إليه المستشرق اليهودي ليس أمراً منطوقاً به ، إذ لم يقدم على دليل قاطع في المسألة ، وما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها السابقات ؟^(٢) .

كما أنه لم يوجد أحد من علماء الأفرنج غير ولفنسون اتجه إلى هذا الاتجاه وما دامت المسألة - في تقديري - ذات طابع عقلي ، فلا مانع من أن نحتكم فيها إلى قضايا عقلية ، فنقول إذا كان في المشتق ما في المشتق منه وزيادة ، وكان البسيط مقدماً على المركب ، فأصل المشتقات كلها - صناعة - المصدر لا الفعل لأن المصدر يدل على الحدث فحسب ، بينما الفعل يدل على الحدث مقترناً بزمان وقد يصاحب

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٥ ط ١ سنة ١٩٢٩ م

(٢) في أصول النحو - سعيد الأفغاني ص ١٣٤ .

المشتق زيادة ثلاثة كالدلالة على الفاعلية في اسم الفاعل ، وعلى المفعولية في اسم المفعول .

والمنطق السليم يقتضي أن المصدر وهو بسيط أصل للمعل وهو مركب ، وهذه قضية عقلية تستطيع بها أن تقبل رأي البصريين ، وإن كان رأي الكوفيين يؤيده النحو المقارن على نحو ما وصفنا . ويؤيده الواقع اللغوي ايضاً لعمل هو أحد الأصول الثلاثة التي يتكون منها الكلام العربي ، ومن ناحية أخرى نرى أن السحاة قد درجوا على تعريف المصدر بأنه : ما يجيء ثالثاً في تصريف الفعل . وسواء أهدأ هذا الرأي أو ذاك فلن نترتب عليه نتيجة تذكر في الدراسات النحوية .

(٣) أقسام الفعل

يرى البصريون أن أقسام الفعل ثلاثة : ماض ، ومضارع ، وأمر ويرى الكوفيون أنها ثلاثة أقسام أيضاً : وهي الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، والفعل المستمر . أما فعل الأمر فهو عند الكوفيين نوع من الفعل المضارع .

ومقصد الكوفيين بالفعل المستمر هو بنفسه ما يعرف في كتب النحو باسم « اسم الفاعل » .

والفراء هو الذي سمي اسم الفاعل « فعلاً دائماً » وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده ، لكن الكثير من كتب النحو لم تشر لهذا الخلاف ، حتى الكتب الباحثة في مسائل الخلاف لم تشر لهذا الخلاف الهام .

غير أن الإشارة إليه جاءت في كتابين : كتاب مجالس اللغويين والنحاة لأبي القاسم الزجاجي ، والثاني كتاب : معاني القرآن للفراء .

ففي الكتاب الأول مجالسة بين ثعلب والمبرد ، يقول فيها ثعلب : (فقلت : الفراء يقول : قائم فعل دائم ، لفظه لفظ الأسماء للخول دلائل الأسماء عليه ومعناه معنى الفعل ، لأنه ينصب ، فيقال : قائم قياماً ، وضارب زيداً ، فالجهة التي هو فيها

اسم ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً^(١) .

وفي كتاب معاني القرآن جاء فيه ما نصه : « تقول : منعتك أن تقوم ، ولا تقول منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت في « مالك » في المستقبل ، ولم يأت في دائم ولا ماض^(٢) » ففي هذه العبارة جاء تعبير الفراء بالفعل الدائم . وسماه فعلاً في موضع آخر من تفسيره حين عرض لتفسير قوله تعالى من سورة الزمر ﴿ كاشحات ضرة ﴾ وقوله تعالى ﴿ مسكات رحمة ﴾^(٣) .

ومما يؤيد تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً ، وأن ذلك صار مذهب كوفياً صار عليه الكوفيون بعد الفراء ما جاء في كلام ثعلب ، إذ كان يأتي باسم الفاعل ، فيسميه فعلاً مرة ، ودائماً مرة أخرى ، جاء في مجالسه حين عرض لمصاحبة اسم الإشارة للضمائر ، وللأسماء المعرفة بـأل ، قال : وإذا جاء مع هذا بالالف واللام كانت الألف واللام نعتاً لهذا ، فقالوا : هذا الرجل قائم ، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أن ينصب الفعل ، وقد أجازوه بعض الحوئين والفراء بأياه^(٤) .

فمن هذه العبارة نرى ثعلباً يعبر عن اسم الفاعل « قائم » بكلمة « الفعل » وفي مواطن أخرى من مجالسه يعبر عن اسم الفاعل « بالدائم »^(٥) .

نظرة تفويجية :

وهذا الاتجاه الكوفي في تقسيم المفعول اتجاه له قيمته ، ويعطي الفعل في اللغة العربية مزيداً من القيمة ، وخصوصاً في قصبة الزمن ، إذ يضيف للمفعول في اللغة العربية زمناً جديداً هو الزمن المستمر ، وقد فات علملؤنا العناية بهذا الاتجاه

(١) مجالس المعربين والنحاة للزجاجي ، نسخة مصورة بدار الكتب عن نسخة شهيد علي باستانبول لوحة ١٢٩ وهو الآن مطبوع .

(٢) معاني القرآن للفراء ج١

(٣) معاني القرآن سورة الزمر

(٤) مجالس ثعلب ص ٥٤

(٥) راجع ص ٣٢٧ ، ص ٥٤٥ من مجالس ثعلب .

الكوفي ، وإبراز هذه المسألة الهامة من مسائل الخلاف .

يقول الدكتور مهدي المخزومي : (ويبدو أن الفراء كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً ، فإن الدارسين المحققين المعنيين بالساميات ، قد أثبتوا أن في البابلية أو الأكديّة مثل هذا التقسيم الكوفي للأفعال ، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية التي سمى الفراء اسم الفاعل فيها) ثم يقول . وسألت الدكتور عبد الحليم النجار المدرّس بمعهد الدراسات الإسلامية بكلية الآداب وهو من المتخصصين بالأكديّة - عن اسم الفاعل ، وتسمية الفراء إياه فعلاً دائماً ، فقال : إن اعتباره فعلاً دائماً يوافق ما في الأكديّة ، ففيها هذا الفعل بنفس هذه التسمية وهو نفس اسم الفاعل في العربية)^(١) .

وكان بلول كراوس يقول : (الجملة زيد فرح - بصيغة اسم الفاعل)^(٢) - ليست الا Permansif أي صيغة الاستمرار ، ونتيجة هذا أن الجملة : زيد فرح . أقدم من زيد فرح ، بصيغة الفعل أي أن ال Permansif يتقدم على الماضي زمنياً ومنطقياً ونتيجة هذا أننا قد فتحنا الباب لفهم نشأة الماضي فليس هو إلا ما تسميه في البابلية Permansif أي تلك الصيغة غير المقيدة بزمان)^(٣) .

هذه النظرة التفويجية التي ألفاها بعض المحدثين والمستشرقين على الاتجاه الكوفي تميز ما قلته ، وما أبديته من رأي نحو هذا الاتجاه ، وذلك أن عنصر الزمن واضح جداً في اسم الفاعل في اللغة العربية مما يجعله جديراً باسم « الفعل » فإن مثلاً عندما أقول « محمد قاتل الحق » بالتثنية عنصر الاستمرار الزمني واضح فيه وإذا قلت (محمد قاتل الحق) بالاضافة كان عنصر الزمن الماضي واضحاً فيه مع الاستمرار . يقول ثعلب : (فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فأنثر الاضافة فيه تقول : أخوك أخذ حقه ، فنقول ها هنا : أخوك أخذ حقه ، ويقبح أن تقول : أخذ

(١) مدونة الكوفة ص ٢٤١

(٢) المعروفة في النحو باسم الصفة المشبهة ، وهناك فرق واضح بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

(٣) محاضرات الأستاذ « بلول كراوس » في طلة اليسنس (كلية الآداب ٤٣ - ١٩٤٤ م)

حقه ، فإذا كان مستقلاً لم يقع بعد ، قلت : آخذُ حقه . ألا ترى أنك لا تقول هذا قائل حمزة ، لأن معناه ما هو فقيح التتوين^(١) .

وعصر الاستمرار يتحول الى ثبات ودوام في اسم الفاعل المأخوذ من أفعال السجاء والعيوب ، والمزايا وهو ما يعرف في اصطلاح النحاة باسم الصفة المشبهة

وعمل اسم الفاعل عمل الفعل يؤيد اتجاه الكوفيين في تسميته « فعلاً دائماً » بل تعليلهم اسم « المضارع » بأن ذلك لمضارعة لاسم الفاعل دليل آخر يؤيد هذا الاتجاه في تقديره .

الحق أن هذا الاتجاه الكوفي له قيمة وتقديره ويربحنا من كثير من الفرهيات المتعددة في النحو العربي ، ويفتح المجال لدراسة الزمن في اللغة العربية وذلك عندما ندرس اسم الفاعل باعتباره جانباً من دراسة الفعل .

(٤) التضمين

لا يجهز البصريون إنابة حروف الجر بعضها عن بعض قياساً ، شأنها في ذلك شأن حروف الجزم ، وحروف النصب التي لا يحل أحدها محل الآخر .

وما ورد من ذلك وهو كثير في لغة العرب يحملونه على التضمين ، وهو أن يشرب الفعل الذي يتعلق به هذا الجار معنى فعل آخر يمكن أن يرتبط بهذا الحرف ويتناسب معه . وإذا لم يمكنهم التضمين حملوه على النيابة شذوذاً ، وكلا الأمرين عندهم غير قياس .

فمثلاً قوله تعالى : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ فالبصريون يرون أن الفعل يخالف صمن معنى يخرج ، والكوفيون يرون أن حرف الجر « عن » ناب عن الحرف « في » مثلاً . وقول الكوفيين بإجازة نيابة حروف الجر بعضها عن البعض إنما

(١) مجالس نعلت من ٥٤ .

هو أمر قياسي^(١) عندهم .

وقد رأى ابن هشام الانتصاري ترجيح مذهب الكوفيين ، إذ قال نعقباً عبه
« ومذهبهم أقل تصفاً »^(٢) وفي رأبي أنه أقرب إلى طبيعة اللغة ، إذ كثيراً ما يرى
الأدوات المحوية تتبادل المعاني ، وخصوصاً حروف الجر ، وذلك أيسر من تحميل
الفعل معنى فعل آخر ينسجم مع الحرف الذي تعلق به .

وقد وقف مجمع اللغة العربية من هذا الموضوع موقفاً وسطاً ، إذ خرج بمذهب
منتخب من المذهبين في التضمين ونياية حروف الجر بعضها عن بعض ، وقد أخذ
عن البصريين أن التضمين في الأفعال دون الحروف كما أخذ عن الكوفيين أن
التضمين قياس^(٣) ، فقال : ويرجح على هذا القول بقياسية التضمين^(٤)

(٥) الضمائر

خلاف المدرستين في الضمائر يدور حول الحروف الأساسية التي يتكون منها
كل ضمير ، وهو لون من الخلاف لا يوصل إلى نتيجة لها تأثيرها في الدراسات
النحوية كما أن هذا اللون من الخلاف يحتاج إلى نوع من الدرس لم تنهياً أسبابه في
رأبي لأعلام المدرستين حينذاك .

وهذه هي مسائل الخلاف في موضوع الضمائر ، وهي كلها تدور حول تكوين
الضمائر من حروف المباني كما أسلفت .

(١) - (أنا) . عد الكوفيين أصل لا زيادة فيه ، وعند البصريين كلمة أنا ثنائية
مؤلفة من أصلين هما الهيرة والون ، والالف امتداد لمتح الون وإنما فتحوها لثلاث
تشبه الأدوات .

(١) حاشية الصلح على الأسموي ج ٣ ص ٢١٦ .

(٢) معنى اللبيب ج ١ حرف الباء .

(٣) دور الاعتقاد الأول ص ٢٠٩ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ص ٢١٨ .

قال ابن يعيش : (وحكى الفراء أن فعلت بقلب الألف الى موضع العين ، فإن صححت الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم ، فهو عند الكوفيين مني على السكون ، وهي الألف)^(١) .

وعرض الأشموني هذا الخلاف فقال : (مذهب البصريين أن ألف « أنا » رائدة والاسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين - واختاره الناطم - أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل ، فصحاها اثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا ، والثانية اثباتها وصلا ووقفا ، وهي لغة تميم . .)^(٢) .

نظرة تقويمية .

فصحى اللغات تثبت الألف وقفاً ، أو وقفاً ووصلا ، وهذه حجة من الواقع اللغوي تقرر وجهة النظر الكوفية .

وإذا لجأنا الى الدرس الحديث بحثكم اليه في هذا الموضوع ، وهو الحكم المناسب في هذا الموضوع لأنه يقوم على الدراسات المقارنة ، وهذه القضية بالذات تتصل بأطوار قديمة لتطور اللغة ، نجد الدارسين المحدثين يقررون ما يأتي :

فهذا الجدول الذي وضعه الدكتور « ولفسون » لضمائر الرفع المنفصلة في اللغات السامية نجد أن الضمير « أنا » في الحبشية (ana) وفي الآرامية : (eno) ena وفي السبئية والمعينية (ana) وفي العبرية (ani) (anohi) وفي البابلية والآشورية Anaku^(٣) .

وبملاحظة هذا الضمير في اللغات السامية نجدها كلها تشترك في الهمزة والنون ، وصوت ثالث هو الألف في الحبشية والآرامية والسبئية والمعينية والبابلية والآشورية وهي الأصول الثلاثة للضمير العربي « أنا » وذلك يعزز الاتجاه الذي ارتصاه الكوفيون .

(١) شرح المفصل ج ٣ ص ٩٤ .

(٢) شرح الأشموني ج ١ ص ٥١ .

(٣) ولفسون تاريخ اللغات السامية ص ٩ . والمعرومي في مدرسة الكوفة .

(٢) - « أنت » وفروعه :

يرى الكوفيون أن التاء في « أنت » وفروعها من نفس الكلمة ، والكلمة وكمالها اسم ، عملاً بالطاهر^(١) . ونسب الرضي هذا إلى الفراء ، فقال : (مذهب الفراء أن « أنت » مكملها اسم والتاء من نفس الكلمة)^(٢) . ولا تعارض بين البصريين لأن الفراء فيما أرى في مقدمه الأئمة الذين ابتنى مذهب الكوفيين على آرائهم .

والتحليل يقول بتركيبها وعدّ « أن » هي الضمير ، والتاء حرف خطب كالكاف في « ذلك » ومذهب التحليل فيها هو مذهب البصريين^(٣) .

والأستاذ برجستراسر ، يقول بتركيبها من التاء التي تتصل بالفعل الماضي أهني تاء الفاعل و« أن » التي يحتمل أن تكون من أدوات الإشارة في تقديره^(٤) .

والأستاذ المستشرق لم يأت بجديد فقد سبقه إليه نحلة قدامى قال الرضي : (إن الضمير المرفوع هو التاء المنصرفة فكانت مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن تستقل لفظاً)^(٥) . وهذا الرأي نسه السيوطي والصبان إلى (أبي الحسن ابن كيسان وهو أحد من خلطوا بين المنهيين)^(٦) .

ونستطيع أن نحسم هذا الخلاف عندما نرجع مرة أخرى إلى جدول الدكتور ولفسون حيث نجد أن الضمير أنت في الحبشية . anta وفي الآرامية : ant وفي السبئية والعمية . anta وفي العبرية : alta ، وفي البابلية والآشورية : atta^(٧)

وبملاحظة هذه اللغات نرجح لدينا مقالة الكوفيين هي أنها بسيطة لا مركبة

(١) شرح المفصل لابن يمشي ج ٤ ص ٣٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ١٠ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٦٧ والإنصاف ص ٩٨ .

(٤) التطور النحوي للغة براجستراسر ص ٤٨ .

(٥) شرح الكافية ج ٢ ص ١٠ .

(٦) حاشية الصبان على الأشموي ج ١ ص ٢٧١ ، والهمج ج ١ ص ٦٠ .

(٧) ولفسون - تاريخ اللغات السامية ص ٩ .

فأصول أنت العربية موجودة في الحبشية والسبئية والمعينية والأشورية والسبئية والعبرية .

(٢) هو وهي :

يرى الكوفيون أن الاسم فيهما هو الهاء وحدها ، ويرى البصريون أن الاسم مجموع الهاء والياء ، والهاء والواو^(١) .

وحجة الكوفيون كما أوردتها صاحب الإنصاف قائمة على الملاحظة التصريفية مثل التثنية « هما » والجمع « هم - هن » وكذا الشواهد المسموعة التي أبقي الضمير فيها على الهاء وحدها ، وحجة البصريين هي ضرورة وجود حرف يتدا به ، وحرف يوقف عليه ، وكأنهم لحطوا آنفاً أنها بزيادة الواو، معنى هذا أن الضمير المنفصل يتصور وجوده على هذه الصورة غير الممكنة صوتياً ، على أي أن قول الكوفيين : الاسم هو الهاء وحدها قول قريب من الواقع اللغوي ، وذلك لأن الهاء هي المناط الصوتي لضمير الغائب ، وبها يتميز ، وما وراءها تكملات اقتضتها الضرورة الصوتية .

هذا ما أتصوره في الواقع بالنسبة للرأي الكوفي .

وعلى الرغم من أن الخلاف في هذه المسألة لا ثمره له في الدراسات النحوية لأنه كما قلت يتناول دراسة لمرحلة في تاريخ اللغة لم تنهها للنحاة أسبابها إلا أنني أستطيع أن أحسم هذه الخلاف بنفس الأسلوب الذي اتبعناه في الضمائر السابقة وهو الرجوع إلى جدول الدكتور ولغنون في الأرامية هو : Hu وهي : Hi وفي السبئية والمعينية : هو Hua وهي : Hia وفي العبرية هو : Hu وهي : Hi وفي السامية والأشورية هو : Su وهي Si^(٢) .

(١) الإنصاف مسألة ٩٦ .

(٢) ولغنون - تاريخ اللغات السامية ص ٩ ومدرسة الكوفة النحوية

والكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليه من أن الهاء وحدها هي الضمير لأنها الضمير وحدها في الأرامية والعبرية والسبئية والمعينية ، ولأن السين التي تحل محلها في البابلية والآشورية هي الضمير وحدها أيضاً ، وليس الصوت الملحق بالهاء أو السين حرفاً ثانياً ، لأنه في أغلب الظن ليس إلا ضمة مطولة أو كسرة مطولة ، ولا بد من الضمة أو الكسرة ليسهل نطقه على اللسان ، وأغلب الظن أن الضمير في « هو » وفروعهما هو نفس الضمير المتصل في ضربه وضربها ، وضربهم ، وضربهن^(١) .

(٤) إياك وأخوانها :

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف ، والهاء والياء ، من إياك وأخوانها هي الضمائر المنصورة وأن « إيا » واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان .

وذهب بعضهم إلى أن « إياك » بكماله هو الضمير .

وذهب البصريون إلى أن « إيا » هي الضمير وما بعدها حروف تدل على المتكلم والخطاب والصيغة .

وذهب الخليل بن أحمد : إلى أن « إيا » اسم مضمّر مضاف لما بعده لأنه لا يفيد معنى باتفراده ، فحصى بالاضافة عوضاً عما منه ، وهو الضمير الوحيد الذي يضاف .

ويرى المبرد أنه اسم مبهم أصيف للتخصيص ، ولا يعرف مبهم أصيف غيره ، ويعني بالمبهم الضمير .

ويرى الزجاج أنه اسم مظهر خص بالاضافة إلى سائر المضمرات .

وحكى عن الخليل أنه مظهر تاب مناب المضمر ، وحكى عن العرب إضافته للمظهر^(٢) .

(١) مدرسة الكوفة ص ١٩٥

(٢) الانصاف مسألة ٩٨ .

هكذا تشعبت الآراء حول التحليل النظري لضمير النصب « اياك واخوانه » وهل كل الكلمة ضمير أم بعضها هو الضمير ؟ .

ورأيي في هذا الخلاف أنه نظري بحث يقوم على أدلة عقلية^(١) ، ولا يحسم مثل هذا الخلاف إلا دراسة نشأة اللغة العربية ، وتاريخ استقلالها عن شجرة اللغات السامية ، وقد تجد لها في السحوالمقارن إذا تيسر للباحثين فيه الوسائل اللازمة لذلك كما رأينا في الضمائر السابقة ، إلا أن النتيجة التي تترتب على هذا البحث لو وصلنا إليها ليست بذات بال .

ومن جهة تقويم الآراء : رأي جمهور الكوفيين وابن كيسان . واقعي إلى حد بعيد لأن الكاف ، والهاء ، والياء ، صاط الفائدة ، ومحك التمييز وهذا هو محور نجاح اللغة في الإبانة من مدلولات الألفاظ ، ورأي البصري نظري جداً ، وكون حروف العمام أكثر ، ولا يكون كثير عماداً لقليل ، فهذا أمر بالغ العقلية ولا تخضع اللغات لمثل ذلك .

والرأي الأكثر واقعية هو رأي من . قال : إن إياك ، أو إياه كلها ضمير . وهذا هو الواقع لأنهما لا ينفصلان في كلام العرب .

والآراء الأخرى كلها توجيهات نظرية تحلل هذه الضمائر . وهي مجمعة على ضرورة وجود الجزئين معا حتى يتحقق مدلول الضمير .

وللدكتور مهدي المخزومي رأي أو ترجيح لرأي الخليل يعتمد على ثلاثة أمور :

أولاً : السماع عن العرب في قولهم : إذا بلغ الرجل الستين غايه وايا الشباب فهذا الاستعمال يشعر بجواز إضافتها للضمير .

(١) راجع هذه الأدلة العقلية في المجلد ٩٨ يتبين صدق هذا الاستنتاج وكذلك النظرة التفويمية التي سأذكرها بعد

ثانياً : « إيا » خالفت أخواتها من الضمائر في الاستعمال ؟ لأنها سهمة وفي حاجة إلى ما يخصصها بالحقاق علامات التكلم والخطاب والغية ، وهذا يشعر باختلافها عن أخواتها وأنها ليست بمنزلتها في التعريف ، كما يشعر بقوة رأي التحليل في إيهامها ، واحتياجها إلى ما يزيل إيهامها .

ثالثاً : أن الحروف التي تلحقها - كما يزعم البصريون - وهي بعينها التي تستعمل أسماء ، فكيف يفرقون بين استعمالها أسماء واستعمالها حروفاً ؟ انهم اضطروا لذلك ، لأن « إيا » عندهم ضمير معرفة فلا يمكن أن يكون ما بعدها اسم لأن الضمير لا يضاف .

كما يقرر الدكتور المخزومي أن أقرب الآراء لرأي التحليل هو رأي الكوفيين لأنهم لم ينكروا عليه اسمية اللواحق ، ولكنهم خالفوه في « إيا » وفي أعراب لواحقها^(١) .

(٥) - ضمير الفصل :

والخلاف في ضمير الفصل يختلف في اتجاهه عن الاختلاف في الضمائر الأخرى إذ يدور الخلاف فيه حول موضعه الإعرابي . فالكوفيون يسمونه « عمادا » وله عندهم موضع من الأعراب منهم من يعطيه حكم ما قبله ، ومنهم من يعطيه حكم ما بعده .

وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً ، لأنه يفصل بين النعت والحبر إذا كان الخبر مضافاً لنعت الاسم ، ولا موضع له من الإعراب^(٢) .

وهذا الاختلاف في رأيي يدور حول الكيف الاصطلاحي لذلك الضمير وأثره في الجملة العربية .

(١) راجع مدرسه الكوفة ص ١١٦ ، ١٩٧ .

(٢) الانصاف مسألة ١٠٠

وقد حكم المصريون الأسس الاصطلاحية ، والأقيسة النظرية في تكييفهم لذلك الصمير ، وهي نفس الأسس التي اعتمدوا عليها في تكييفهم لغيره مثل « إياك » وبحوه .

والكوفيون يكييفونه على أساس ما يضيفه على الجملة من معنى الاختصاص ولا يهمهم بعد ذلك من عدم الانسجام القياسي ، وأنه سيؤكد الظاهر بالصمير .

وهذه المسألة وغيرها من مسائل التكيف الاصطلاحي ، ولا أثر لها في واقع الدراسات النحوية .

وكلمة ختامية بالنسبة للضمائر كلها بصفة عامة هي أن رأي الكوفيين في الضمائر يدل على نجاح منهجهم الواقعي ، ومظهر ذلك ما انتهت إليه الدراسات الحديثة والنحو المقارن من تأييد وجهة النظر الكوفية في أصل الضمير .

(٦) أسماء الإشارة والموصولة :

الخلاف بين المدرستين في الأسماء المبهمة أعني أسماء الإشارة والموصولة يدور حول الحروف التي تتكون منها ، وهذا الخلاف على غرار خلافهم في الأسماء المضمرة ، وهذا الخلاف كما قلت أكثر من مرة لا تفصل فيه جميع المدرستين ، وإنما تحسمه الدراسات المقارنة ، لو على الأقل توصل إلى نتيجة أقرب إلى الصواب .

والمسألة الأولى من هذا الخلاف حول أسماء الإشارة والموصولة تتناول كما قلت أصل هذه الأسماء والحروف التي تتكون منها .

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في « ذا والذي » الذال وحدها وما زيد عليهما تكثير لهما وذهب المصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما ، واحتلفوا في « دا » فالأخفش وجماعة يرون أصلها « ذي » حذفت الياء الثانية ثم قلت الياء الأولى ألما لثلاثا يلتحق بكي ، فالألف منه إذن منقلة عن ياء بدليل جواز الإمالة وذهب بعضهم إلى أن الأصل في « ذا » ذوي « نفتح الواو ، لأن باب « شويت » أكثر

من باب « حيت » فحذفت اللام تأكيداً للإيهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وافتتاح ما قلها

وأما الذي فاجمعوا على أن الأصل فيه « لتي » نحو « عمي » و« شجي »^(١) .

نظرة تقويمية :

هناك ظاهرة واضحة في المدرسة الكوفية هي محاولة الربط بين أدوات المعاني أسماء كانت أو حروفاً - على أساس الملاحظة اللغوية وإيجاد روابط من الأصالة والفرعية بينهما مثل نون التوكيد الثقيلة والخفيفة والسين وسوف ، وهذا وهذان ، الذي واللذان ، بينما البصريون يعتبرون كل تصريف منها أصلاً برأسه .

وعلى أساس هذه الملاحظة يعد الكوفيون الأصل في « ذا » و« الذي » الدال وحدها ، كما يعدون الأصل في « هو وهي » الهاء وحدها ، وإن الكاف هي الضمير في إياك .

ومع هذا كله فالجهد المبذول في هذا الخلاف ليست له ثمرة إلا أن الملاحظة أن بعضه قائم على مراعاة الواقع اللغوي ، وبعضه قائم على مجرد حجج نظرية ، والنظرية والواقعية موجودة في حجج المدرستين جميعاً . على أن الجميع متفق على أن « ذا والذي » تستعملان بالصورة التي هما عليها ، غير أن البصريين يرونهما بصورتيهما أصليين ، والكوفيون يرون أن ما زاد على « ذا » لتكثير الكلمة .

يقول الدكتور المخزومي : ويدلنا الخلاف بينهم وبين الكوفيين شكلياً لأنه لا الكوفيون ينكرون أهمية الصوت اللين في الاستمانة به على النطق بالدال ولا البصريون^(٢) .

وسرّجع هنا كما فعلنا في الضمائر إلى تاريخ اللغات السامية وبملاحظة جدول الدكتور ولفنسون وجدنا أن مقابل « ذا » العربية في الحبشية هو « Se » وفي الآرامية هو

(١) الانصاف مسالة ٩٥ .

(٢) مدرسه الكوفة ص ١٩٨

« Hono » وهي تقابل « هنا » العربية وتؤدي ما تؤديه « ذا » أيضا ، وفي العربية^(١)
هو « Se » .

وفي هذا ما يعزز الاتجاه الكوفي لأن اسم الإشارة في هذه اللغات صوت
ساكن ، وصوت لين ، كما هو في العرسة ، وصوت اللين في حقيقة ما هو إلا حركة
طويلة ، وحركة الذال لازمة للاستعانة على النطق بصوت الذال .

ومن هنا فكل ما قيل عن أصل « ذا » وأنها « ذي » بياء مشددة أو دوي ثم حدث
فيها التعمير والإعلال المشار إليه - فهو بحث نظري ليس له ما يؤيده من الواقع
اللغوي ، والشيء الذي يلفت النظر ويثير العجب هذه العمليات التصريفية في أسماء
مبنية مع أن المبنيات ليست موضعاً للدراسات التصريفية والبحوث التصريفية - كما هو
معروف - ميدانها الأسماء المتمكنة .

والمسألة الثانية في أسماء الإشارة والموصولة نرى الخلاف فيها يحدد أو يؤكد
العلاقة بين كل منهما .

ذهب الكوفيون إلى أن هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي
والأسماء الموصولة ، وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي وكذا سائر أسماء
الإشارة لا تكون بمعنى الموصولة^(٢) .

وقد احتج الكوفيون - كما ذكر صاحب الانصاف - بآيات من القرآن (ثم أنتم
هؤلاء تقتلون أنفسكم) ، (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنه) ، (وما تلك يمينك يا
موسى) ، ويقول ابن مفرغ : آمنت وهذا تحميلين طليق .

واحتج البصريون بالأصل واستصحاب الحال . . وأخذوا يخرجون الأيتين
الأوليين بأن هؤلاء في موضع نصب بالاختصاص ، أو تأكيد لأنتم ، أو مبادئ مجرد
محرف نداء محذوف .

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٠ .

(٢) الانصاف ص ١٠٣ .

وفي هذه التخريجات ما يجعل رأي الكوفيين أيسر وأقرب .

هذا والمسألة صورة واضحة لمنهج المدرستين ، وفي وجهة النظر الكوفية اتجاهات جديدة في الاستعمال اللغوي تؤكد وجود علاقة ما بين الإشارة والموصول والمعروف أن كلا منهما داخل في إطار المبهم . ومن ناحية أخرى فالدرس الحديث يؤكد العلاقة بينهما ، وأنهما يؤيدان رسالة واحدة في الاستعمال اللغوي

(٧) الأدوات النحوية من ناحية البساطة والتركيب :

تناول الخلاف بين المدرستين كثيراً من حروف المعاني ، والأدوات النحوية وكان خلافهم حولها يدور حول بساطتها وتركيبها . والقول بالتركيب في الأدوات اتجاه كوفي غالباً ، وبالقول بالبساطة اتجاه بصري غالباً ، وسأعرض هنا جانباً من هذه الأدوات ، وماثار حولها من خلاف قام حول بساطتها وتركيبها

(لن) :

الكسائي من الكوفيين يرى أنها مركبة من « لا » و « أن » وحذفت لهزمة تخفيفاً ، والألف للساكنين^(١) ، ويدّعون الكسائي هذا في هذا حذوا استاذ الخليل ، قال سيبويه : فأما الخليل فزعم أنها « لا أن » ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا : ويلمه ، يريدون « وي لأمه » ، وكما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد^(٢) .

وينقل صاحب اللسان عن الأزهري قوله : (حكى هشام عن الكسائي هذا القول الشاذ عن الخليل)^(٣) . أما القراء فكان يذهب إلى أن أصل « لن » و « لم » لا ، فأبدلت الألف نونا ، في أصلها ، وميماً في الآخر^(٤) ومار على نهج الكوفيون ،

(١) شرح الأسامي ج ٣ ص ١٠٠ والمعنى حرف اللام .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٠٧ .

(٣) لسان العرب مادة لن .

(٤) شرح القوسي على الكافية ج ٢ ص ٣٣٥ .

فقالوا بالتركيب في كثير من الأدوات بينما لم يتفح البصريون بما ذهب إليه هذان الإمامان ، ولم يأخذ بمبدأ التركيب من المتأخرين غير ابن جني في سر صناعة الاعراب ، فقد قال بمبدأ التركيب ، وطبقه على أدوات كثيرة منها : لن ، وكان^(١)

فالقول بالتركيب له طابع كوفي ، وهو من ناحية أخرى يتمشى مع الدرس المقارن الحديث ، إذ يرى برجستراسر : أن أصل النفي في العربية أن يكون بـ « لا » و « ما » وأن العربية قد اشتقت من لا أدوات منها : ليس : لن : لم ، وقال : (لن مركبة من « لا » و « أن » و « لم » وربما كانت مركبة من « لا » ، وما الرائدة^(٢) .

وقال في موضع آخر من محاضراته : (. . أم حديثة عربية أصلا a. ma كما أن لم أصلها la. ma ، وكم أصلها Kama)^(٣) .

فبملاحظة ما جاء في محاضرات برجستراسر تتكشف لنا حقيقة هذه الأدوات ، وصدق اتجاه الكوفيين ، وأن النحاة القدماء لعدم تيسر هذا اللون من المعارف لهم وصفوه بالشذوذ كما جاء في تعليق ابن منظور على رأي الخليل والكسائي .

(ليس) :

قال الخليل : أصله : « لا أيس » فطرحت الهمزة والزمتم اللام بالياء^(٤) .

وسار الفراء الكوفي على مذهب الخليل فقال : أصل ليس لا أيس ، ولعل ذلك من قول العرب : اتني به من حيث أيس وليس ، وجيء به من أيس ، أي من حيث هو ، وليس هو^(٥) .

بينما البصريون لهم افتراضات شتى حولها ، لكن لا يقولون بتركيبها .

(١) سر صناعة الاعراب حرف الكاف .

(٢) التطور النحوي للغة العربية ص ١١١

(٣) التطور للغة العربية ص ١١١ .

(٤) لسان العرب مادة ليس .

(٥) المرجع السابق .

ومن هنا أخذ القول بالتركيب طابعاً كوفياً ، وما في آيس من معنى الوجود الذي لمحّه الفراء هو الذي هيا لها أن تنضم الى الأفعال الدالة على وجود في زمن من الأزمان .

وأيد البحث الحديث رأي الفراء في ليس قذهب « برجستراسر » إلى مثل ما ذهب إليه في لن وفال : قد اشتقت العربية من لا أدوات أخرى للمعي لا توجد في سائر اللغات السامية إلا ليس فيقابلها في الآرامية : lait ، وهي مركبة من « لا » واسم معناه الوجود يحتمل أن يكون لفظه القديم : itai أو قريباً من ذلك . وهو iss في العبرية : itai في الآرامية العتيقة . ويقاربها في الأكديّة مثل وهو iso أي يملك الشيء وهو له . فمعنى lait لا يوجد ، وهذا هو عين معنى ليس الأصلي^(١) .

والمشكلة التي تواجه « برجستراسر » في هذه الدراسة المقارنة عدم المطابقة الصوتية - اذ قيام السين في ليس مقام التاء في lait « نقص لقوانين الأصوات السامية لا بد له من سبب ، ولا نعرفه »^(٢) .

ويرى الدكتور المخزومي محرراً من هذه المشكلة يتمثل في « لات » العربية وهي تعمل عمل ليس واختصت بـ السين ، فهي المقابلة لـ lait وتطابق حروفهما واضح .

وقد مالت العربية الى التخلص من هذا الصوت فأصبحت لات ، وأن تكون ليس قد اختصت بها العربية كما اختصت بأشياء كثيرة^(٣) .

وأما أقول إن مقابلة السين للتاء واضحة في اللهجات العربية ، فهناك من هذه اللهجات من يجعل السين التاء ويقول في الناس التات .

وفي كلام الفراء ما يفيد عدم التفرقة بين ليس ولات من حيث دلالة كل منهما

(١) تطور الحوي للغة العربية ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) مدونة الكوفة ص ١١٨ ، ١١٩ .

على نفي الوجود فإن في تفسير قوله تعالى من سورة « ص » ﴿ فنادوا ولات حين
ماصر ﴾ يقول : ليس بحين فرار ، فهي ادن عنده بمنزلة ليس^(١) .

وهكذا بالدراسة المقارنة يتبين لنا وجهة الرأي الكوفي ، وسداد نظرة الفراء في
البحث عن أصول هذه الأدوات ، مع عدم توافر وسائل الدراسات المقارنة في عصرهم
ولم يكن قد وضع لهم بعد انقسام لغات العالم إلى أسر ، وأن كل أسرة لغوية توجد
لها خصائص مشتركة بين أفرادها .

(لكن) :

يراه البصريون بسيطة ، وعند الكوفيين مركبة لكنهم اختلفوا في تحليلها
فالفراء يرى أصلها « لكى أن » فطرحت الهمزة للتخفيف ، وبون لكى للساكنين
كقوله : ولاك اسقني ان كان ملوك ذا فضل^(٢)

وبقية الكوفيين يرونها مركبة من « لا وأن » والكاف رائدة لا التشبيهية وحذفت
الهمزة تخفيفاً^(٣) .

تقويم هذا الخلاف :

الكوفيون هنا أدق من حيث المحس اللغوي من البصريين بصرف النظر عن
إصابة الرأي أو عدم إصابته ، لأن بناءها غريب ليس له نظير في أبنية المفردات
البسيطة .

وخطأ الكوفيين يتمثل في أن الفراء حللها بصف تحليل فالمشكلة أمامه لا تزال
قائمة ، وبقيّة الكوفيين لمحو النفي فيها فجعلوها « لا » أصلاً من أصولها ، ثم احتلط
الأمر عليهم ، فافترضوا ارتباطاً وجود الكاف الزائدة لا التشبيهية^(٤) .

(١) معاني القرآن . ج ٣ سورة ص .

(٢) المعنى حرف اللام

(٣) شرح المفصل ج ٨ ص ٣٩ .

(٤) مدركة الكوفة ص ٢٢٠ .

وسر ذلك أن كثيرا من نحائنا درسوا اللغة العربية في نطاق اللغة العربية نفسها
غير مباليين بوجود هذه الصلة بينها وبين اللغات السامية الأخرى ، وأنه لا يتيسر
الوصول إلى أصل كلمة إذا اقتصر على لغة سامية واحدة كما يقول الدكتور ونفسون
هذا والباحثون المحدثون يؤيدون فكرة التركيب لكنهم يرونها مركبة من « لا
وكن » المقابلة لكلمة Ken العبرية ، التي معناها هكذا^(١)

(إلا) :

يرى القراء وجماعة من الكوفيين أن « إلا » مركبة من « إن ولا » فنصبت في
الاجاب اعتبارا بأن ، وعطف بها في النفي اعتبارا بلا^(٢) .

والبصريون يذهبون إلى أنها بسيطة لا تركيب فيها وهو قول الخليل والا التي
للاستثناء بمنزلة النفي يمي أنها بسيطة بدليل قوله : « وأما الا وأما في الجزاء فحكاية
« يعني أنهما مركبتان ، وإذا سمى بهما فعلى الحكاية مثل التسمية بنحو تأبط
شراء^(٣) .

ويبدو أن نظرية التركيب في الأدوات ، ومحاولة البحث عن أجزائها ظاهرة
واضحة في النحو الكوفي ، وإن كان قد سبقهم المحليل إلى هذا الاتجاه بالنسبة لبعض
الأدوات كما أشرنا . والأنباري لا تعجبه دعوى التركيب ، ويرى أنها بعيدة عن الواقع
ولا تستند إلى دليل ، وأن الدليل الذي يمكن أن يستند إليه في هذه الحالة « لا يمكن
الوقوف عليه الا بوحى أو تنزيل ، وليس إلى ذلك ميل^(٤) .

ومن هنا فهذا الاتجاه لا يقوم الا على مجرد الحدس ، وإن كنا وجدنا له في
كثير من المواطن ما يعززه ، وذلك كتأنيج الدرس الحديث والنحو المقارن .

(١) التطور النحوي ص ١١١ .

(٢) الانصاف مسأله ٣٤ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٦٧ .

(٤) الانصاف مسأله ٣٤ .

والأدوات بعد التركيب تنتهي إلى معنى جديد يختلف عن معنى الأجزاء التي يتركب منها وقد عبر الأنباري عن هذا بالمثل الذي ساقه ، واستمده من الدراسات الكيميائية التي يبدو أنها كانت متقدمة ومتشعبة في عصر الكاتب حتى أخذت طابع الثقافة العامة ، فيقول عن الأدوات التي تتركب ويصبح لها معنى جديد ، وأنها هي ذلك وبمزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يطل حكم كل منها عما كان عليه ، في حالة الأفراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر^(١) .

وعلى كل القضية نظرية كما قلت ، ولا تفيد الدراسات النحوية في شيء .

(كم) :

يرى الكوفيون أنها مركبة ، وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد^(٢) .

هذا الخلاف - كغيره من كل خلاف دار حول الأدوات - جهد فكري لا ثمرة له في الدراسات النحوية ، وقول الكوفيين بالتركيب استنتاج افتراض قد نجد له تأييدا في الواقع اللغوي يتجلى في اعتمادهم على النظائر التي سردها الأنباري من زيادة الكاف كثيراً في كلام العرب . والبصريون في ردهم عقليون وأقرب إلى النزعة المنطقية في قولهم : إنها دعوى بلا دليل ، وقولهم : إن الأصل هو الأفراد ، وتمسكهم باستصحاب الحال .

ورأى الكوفيين من قبيل الدراسة الافتراضية التي قد تصلح في مجال فقه اللغة أو النحو المقارن أكثر مما تفيد في مجال الدراسة في النحو العربي فهو قد يكون صورة لمرحلة قديمة من مراحل التطور اللغوي .

ويفرق الدكتور المخزومي بين المدرستين في هذه المسألة فيقول : والفرق بين المذهبين واضح ، أولئك - يعني البصريين - يستلزمون إلى أصل فلسفي يقومون به

(١) فمرجع السليبي

(٢) الانصاف مسألة ٤٠ .

حجتهم ، وهؤلاء يستلون إلى القرآن الكريم ، وأبيات من الشعر العربي الصحيح^(١) .

أما العناصر التي تتكون منها « كم » فيعرضها القراء قائلا : نرى أن قول العرب : كم مائك أنها : « ما » وصلت من أولها بالكاف ، ثم إن الكلام كثر بكم ، حتى حذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما قالوا : « لم قلت ذلك » . ومعناه : لم ، « لما قلت » قال :

يا أبا الأسود لم أسلمتي لهموم طارقات وفكر^(٢)

وقيل لبعض العرب : مذ كم قعد فلان ؟ فقال : كمذ أخذت في حديثك ، فزيادة الكاف في مذ دليل على أن الكاف في كم زائدة^(٣)

هذا والقول بالتركيب قريب جداً مما استنتجه الأستاذ برجستراسر فقد انتهى إلى مثل ما انتهى إليه القراء ، ففي معرض الكلام على حروف العطف ، واشتقاقاتها قال برجستراسر أم حديثة عربية أصلها : ama كما أن لم أصلها ama تركم أصلها : kama^(٤) .

(السين وسوف) :

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحر سافعل أصلها سوف وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها^(٥) .

بدراسة هذه المسألة ، وحجج المترسطين كما عرضهما الأنباري أسجل النتائج الآتية :

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٣٩ .

(٢) هكذا ورد في الصلحي « قلنا » ويبدو أن فيه تصحيحاً ، وقد جاء في الانصاف مسألة ٤٠ : يانا ،

(٣) الصلحي لابن فارس ص ١٢٩ ، ومعاني القرآن ورقة ٧٢ .

(٤) التطور النحوي للغة العربية ص ١١١

(٥) الانصاف مسألة ٩٢

(١) - منهج المدرستين واضح في المسألة ، فالكوفيون يعتمدون على السماع والملاحظة اللغوية ، والبصريون يردون على السماع بالنكرة أو الشذوذ ، أو المخالفة للقياس وعدم مراعاة النظر . وهذان الأمران الأخيران لهما شأن كبير في هذه المسألة وفي المنهج البصري بعلامة^(١) .

(٢) - مجهود الكوفيين في هذه المحاولة ، محاولة إيجاد علاقة بين سوف والسين لا ثمرة له في الدراسات النحوية ، وإن كان فيه قيمة لغوية ، ودلالة على أهمية دراسة التطور اللغوي . ويمكن أن نستأنس في ذلك بما ذكره ابن هشام من أن لسوف أربع لغات : « سوف » يحذف الوسط ، و« سو » يحذف الأخير و« سي » يحذف اللام وقلب الوسط ياء^(٢) .

ويبدو أن « سي » هي السين المفردة التي نجعلها في « ستفعل » .

(٣) - يرى الدكتور المخزومي أن هذه المسألة دليل على ما يميل إليه الكوفيون من تحكمهم الحس اللغوي في تتبع الطوامر اللغوية ، على عكس البصريين الذين يحكمون الأصول العقلية ، فيقول : (فقد نهج الكوفيون في ذهابهم إلى أن السين وسوف حرف واحد ، وأن السين ليست إلا سوف اقتطع بعض حروفها بحكم الاستعمال ، والجري على الألسنة - مهجاً ينفق مع واقع اللغة في تطورها واستعمالها . يدل على ذلك إيرادهم بظائر كثيرة من أفعال تأثرت بهذا العامل اللغوي أعني الاستعمال ، فجرت على خلاف القياس بفقدانها بعض أصولها التي بنيت عليها مثل (ثم أبل ، ولم يك ، وخذ وكل) ثم احتجوا بلغات سموها كانت سوف قد فقدت الواو في بعضها ، والفاء في بعضها الآخر .

أما البصريون فقد أمعنوا في منهجهم العقلي حتى لينخيل إلى الواقف على

(١) المحاولة للقياس في أن كل حرف يدل على معنى لا يحذف منه شيء وسوف حرف له معنى ، فلا يصح الحذف منه ، وعدم مراعاة النظر ، في أن حذف حروف الكلمة ، وإبقاها على حرف واحد لا يطر له في كلامهم .

(٢) المعنى بـ ١ حرف السين .

احتجاجهم أنهم كانوا يتكروّن خضوع اللغة للطور ، ولفعل الاستعمال انكاراً ناتاً لأن الأصل عندهم في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً بنفسه^(١) .

على أن معنا شاهداً آخر من واقع الاستعمال اللغوي يكفيثا مثونة الاحتمال ويؤيد الرجعة الكوفية . وهو مذ ومنذ ، إذ أن جمهور النحاة من البصريين والكوفيين على أن الأصل في « مذ » هو « منذ »^(٢) هذا مع أن البصريين في قياسهم الذي اعتمدوا عليه في رد الرأي الكوفي (أن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه)^(٣) .

(٤) - يؤكد ابن يعيش أن هلك فرقاً ، فسوف أكثر تنفيساً من السين^(٤) وهي نفس الحجة التي اعتمد عليها البصريون في اعتبار كل من السين وسوف أصلاً برأسه .

وابن هشام يرى الفرق بينهما في دخول اللام على سوف بخلاف السين^(٥) .

وما قاله ابن يعيش رده ابن مالك بأن استعمالها في القرآن وفي كلام العرب لا يشير لمثل هذا الفرق ، قال تعالى : ﴿ وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً ﴾ ﴿ أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً ﴾ .

وأما مقاله ابن هشام فيدو أن السبب في عدم دخول اللام على السين هو مانع صوتي ، لأن دخول اللام سيؤدي إلى توالي حركات كثيرة في كثير من المواضع وهو أمر يستثقله العرب لما فيه من مجهود عضلي لا يتفق مع ما يقتضيه الاستعمال من اليسر .

(١) مدونة الكوفة ص ٢٠٤ ، والاتصاف ص ٩٢ .

(٢) شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٦٢ والهمع ج ١ ص ٢٦

(٣) الاتصاف

(٤) شرح المعصل ج ٨ ص ١٨١ - ١٩١ .

(٥) معي القليب حرف السين المهمة

تعليق أخير على موضوع الأدوات النحوية بين البساطة والتركيب :

نخلص من الخلاف بين المدرستين حول هذه الأدوات إلى منهجين متعارضين في كثير من الأحيان : أحدهما يميل غالباً إلى فلسفة المسائل النحوية ، وتنظيمها تنظيمًا عقلياً ، والثاني يميل في أغلب الأحيان إلى استقراء الواقع اللغوي ، والاعتماد على نتائج الاستقراء ، ولا يعني بالأحكام العقلية إلا بقدر ما يرد على الحجة بمثلها .

وقد يكون المسلك الأخير - وهو كوفي - أقرب إلى روح المنهج اللغوي بميله إلى التبع واحتكامه إلى الاستعمال ، ومجافاته التأويلات البعيدة ، وعدم أخذهم بأساليب المتكلمين إلا أنهم - أعني أصحاب هذا الاتجاه - لم يسلّموا من العثرات في كثير من الأحيان ، وبالدات في أبحاثهم حول تركيب الأدوات « وذلك لأن هذه المسائل لا يصححها حس لغوي نافذ ، ولا يهدي إلى واقعها تتبع جامد ، فتاريخها طويل ، ومراحل تطورها مجهولة ، ولا سبيل إليها إلا بالمدرس المقارن . وهذا ما لم يقدّم به أحد من رجال المدرستين لجهلهم بالعلاقة بين اللغة العربية وأخواتها الساميات »^(١) .

وإذا كانت الدراسات المقارنة كما أسلفت أبدت الاتجاه الكوفي ، فذلك على سبيل الصدفة التي لم يقصد إليها الكوفيون ، غير أن الذي قربهم من الصواب في تقدير التبع اللغوي ، ومراعاة الاستعمال ، وعدم أخذ كثير من القدماء بالدراسات المقارنة ، نظراً لعدم تيسرها لهم لم يضر في كثير بالدروس النحوي ، برغم مبالغة المستشرقين والباحثين المحدثين من أهميتها .



(٨) الأدوات من ناحية العمل والتأثير

أسلفنا الحديث عن العامل بين المدرستين عند الكلام عن الخلاف في

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٣٦ .

الأصوليات ، وعرفنا أن المدرستين شريكتان في الاعتداد بالعوامل غير أنهما يختلفان في مداه . فالكوفيون أقل اعتداداً به ، وأكثر واقعية فيما لجثوا إليه من عوامل

ومن هنا فالأدوات العاملة تختلف حولها وجهة المدرستين ، فهي عند الكوفيين ذات تأثير محدود سواء أكانت حروفاً أم أفعالاً

من هذه الأدوات الواسخ : إن وأخواتها ، ويتبعها « لا » التبرئة وكن وأخواتها ، وظن وأخواتها .

« إن وأخواتها » تعمل في المبتدأ والخبر جميعاً ، فتنصب الأول ، وترفع الثاني عند البصريين . وأما الكوفيون فينصبون بها الأول فقط ، وأن خبر إن وأخواتها ، وكذا خبر « لا » التبرئة مرفوع بما ارتفع به حيث كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين^(١) .

وغير انقراء ضعفها بأن عملها يقع على الاسم ، ولا يقع على الخبر^(٢) . وأقوى هذه الأدوات عند « ليت » وأجاز نصب الاسمين بها مستشهدا بقول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجما^(٣)

ومن هنا فإني ألمح أيضاً أثر فلسفة العامل على المنهج الكوفي ، وما وراءها من افتراضات عقلية ونظرية ، وذلك بافتراضهم وجود عامل قوي ، وهامل ضعيف . « كان وأخواتها » و « ظن وأخواتها » .

ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثاني « لظنت » نصب على الحال ، وذهب البصريون إلى أن نصبيهما نصب على المفعول لا على الحال^(٤) .

(١) الانصاف مسألة ٢٢ وشرح الرضي على الكافية ج ١ ص ١١٠ ، ج ٢ ص ٢٤٦

(٢) شرح الرضي ج ٢ ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣) معاني القرآن ج ١

(٤) الانصاف مسألة ١١٩

وهذا الخلاف فيما أرى لا يغير واقعاً لغوياً ، وإنما هو فقط تكييف لواقع أي أنه من باب الفلسفة اللغوية .

والإمعان في هذا الخلاف فيه إبعاد للجملة عن طريقها الصحيح فالجملة مع « كان أو ظن » لها وضع متفق عليه رفع الأول ونصب الثاني ، أو نصب الاثنين معاً ، وكل منهما أساسه جملة اسمية . والذي يفهم من قريب هو أن الخبر بمنزلة الفعل ، والاسم بمنزلة الفاعل أو نائبه^(١) .

وكذلك أدوات الجزم .

الكوفيون بالنسبة لأدوات الجزم لم يمنحوها عملين ، بل تجزم عندهم فعلاً واحداً ، وجزم الفعل الثاني عندهم إنما هو على الجوار فقالوا « الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالجوار ، كما أنه جر بالجوار في قول: امرئ القيس :
... .. كبير أناس في بجاد مزمل^(٢)

ومن هنا يقوم على هذا الخلاف خلاف آخر ، فيرى الكوفيون أنه لا يصح الفصل بين الشرط والجزاء بمرفوع أجني عن الشرط ، ويجز الكسائي الفصل بالمنصوب إذا كان ظرفاً والفراء يمسح الفصل مطلقاً^(٣) .

ومذهب الكسائي هنا يلتقي مع مذهب البصريين الذين يجوزون الفصل ، لأنهم يجزمون الجواب بالأداة لا بالجوار ، ولذا لا بأس بالفصل عندهم ، وأما الفراء فيمثل المذهب الكوفي في هذا الباب ، وفي أكثر الأبواب الأخرى .

(١) ومع كان وأحواتها ما الحجازية وغيرها منصوب على نزع الحافض عند سيويه ، والبصريون ينصبونه انصاف ومما سأل / ١٩ .

(٢) الانصاف سأل ٨٤ ، وشرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٥٤ والمذكور حجر البيت وصدوره . كان كثيراً في هراتين ومله

(٣) الانصاف سأل ٨٤ وشرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٥٤ .

وهذه أدوات عاملة ومؤثرة عند الكوفيين ، وليس لها هذا التأثير ، من هذه الأدوات :

(أ) - أضافوا إلى الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً « أن » حكى ذلك اللحياني أو أبو جعفر الرؤاسي . وصوب الرضى مذهبهم لمساعدة اللفظ والمعنى عليه^(١)
(ب) - كما أضاف الكوفيون إلى أدوات الشرط كيف ، ولا يرى البصريون صلاحيتها لذلك^(٢) .

(ج) - كما أضافوا لها أيضاً « مهمن » بمعنى من ، مستلذين إلى قول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع في صديقه أقوليل هذا الناس ماوى يندم^(٣)

(د) - أضافوا إلى الأدوات نوعاً رابعاً هو الأدوات الرافعة ، ولم يعرف البصريون أداة لا عمل لها إلا الرفع ، والرافع من الأدوات هو « لولا » عند الكوفيين^(٤) .

يقول الفراء في تفسير قوله تعالى : ﴿ ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات ﴾ رفعهم يعني رجال بلولا ، ثم قال : (أن تظنهم) فإن في موضع رفع بلولا^(٥) .

وحجة الكوفيين في الرفع بلولا أنها مختصة بالأسماء ، والأداة المختصة تعمل فيما يختص به . يقول الفراء : (لولا : هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل^(٦) . وبهذا الرأي القائم على ملاحظة لغوية سديدة استغنى الكوفيون عن تقدير محذوف دائم الحذف ، لا يثبت في الكلام بحال ، ويضطر البصريون إلى تقديره والقول بوجوب حذفه لدلالة السياق عليه ، ولقيام شيء مقامه .

(١) شروح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، والاحصاف مسألة ٨٦ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٣٥٤ .

(٣) الاحصاف مسألة ٩١ ، الرضى ج ٢ ص ١١٧ .

(٤) الرضى ج ٢ ص ٢٥٣ .

(٥) الاحصاف مسألة ٩٧ وراجع معاني القرآن ج ٣ سورة التتبع

(٦) الرضى ج ١ ص ١٠٤ .

٩ - الأدوات النحوية بين الأصالة والزيادة

وفي الأدوات النحوية ميدان ثالث للمخلاف ، وهو في هذه المرة راجع إلى ناحية الأصالة والريادة ، والقول بالأصالة ظاهرة في النحو الكوفي ، بينما البصريون يظهر في نحوهم القول بالزيادة .

لام لعل الأولى .

يذهب الكوفيون إلى أنها أصلية ، وأما البصريون فيرون أنها زائدة^(١) .

وهذه إحدى المسائل السبع التي يؤيد فيها الأنباري وجهة نظر الكوفيين ، لأنها تستند إلى حجة قوية هي أن حروف الحرف (الأداة) كلها أصلية ، ومن ناحية أخرى فاللام لا تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شافاً ، فمن باب أولى ما لا يجوز الزيادة فيه .

ثم أخذ الأنباري ينتقد حجة البصريين ، مشيراً إلى أن الأبيات التي احتجوا بها ليست دليلاً على ما ذهبوا إليه ، وإنما هي ناشئة من كثرة استعمال لعل ، وكثرة الاستعمال مدعاة للتصرف في الكلمة .

ومع هذا الجهد المبذول حول هذه المسألة فإني أرى أنه مجرد مظاهر جدلية ، ولا ثمرة ترجى من ورائها في تطور الدراسات النحوية .

واو العطف .

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز^(٢) .

وفي هذه المسألة كان الكوفيون على غير المعهود من منهجهم وإن كانوا قد

(١) لام صاف مسألة ٢٦ .

(٢) لام صاف مسأله ٦٤ وشرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٤٢ .

استندوا إلى مجموعة من الشواهد القرآنية أولها البصريون على أساس أن الواو عاطفة على جواب شرط محذوف وحذف جواب الشرط ظاهرة لغوية تخدم أعراساً بلاغية ، وإن كان تقدير جواب للشرط في الآية لا يحمل لمحة بلاغية ، ورأي البصريين في عدم زيادة الواو أقوم وأقرب إلى روح اللغة .

إن الواقعة بعد ما النافية .

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) إذا وقعت بعد ما نحو : ما إن زيد قائم فإنها بمعنى ما ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة^(١) .

هذه المسألة داخلة في إطار معاني الأدوات النحوية ، وهنا يدور الخلاف حول تكييف وضع إن بعد ما النافية .

وقد احتج الكوفيون بعدة شواهد قرآنية على وقوع إن بمعنى «ما» وعلى هذا إذا وقعت بعدها أكدت النفي ، غير أنني لا أوافق الكوفيين في اعتبار «إن» نافية في قوله تعالى : ﴿بَشِّرْهُمْ بِأَمْرِهِمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ أَنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وقوله : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ نعم مدخول إن في حكم المنفي معنى ، لكنه ليس بالمنفي صناعة وصياغة ، والصناعة لها اعتبارها وه إن ، (ها شرطية ورأي البصريين فيها وجه) .

على أن رأي الكوفيين بصفة عامة أمثل بكثير من قول البصريين بالزيادة ، ولا شك أن لوجود إن معنى معيناً تضيفه للجمل ، والقول بالزيادة لا ينبغي أن نعول عليه كثيراً .

يقول الدكتور إبراهيم أنيس بعد عرضه لفكرة نفي النفي في اللغات السامية، وغيرها : « لهذا كله أصبحت الآن أرجح أنه قد أتى على اللغة العربية طور نعوي

(١) الاتصال مسألة ٨٩ وشرح الرضي ج ٢ ص ٢٥٧ .

شاعت فيه ظاهرة نفي النفي لمجرد تأكيد النفي ، وأن العربي القديم لم يعد إلى هذا إلا لحرصه على إظهار معنى النفي وتوضيحه ، لاستصغاره الأداة التي كانت مجرد « لا » أو « ما » أو « إن » وفي كل من هذه الأدوات الثلاث تتركب الأداة من مقطع قصير أساسه الصوتي : اللام أو الميم أو النون .

وقد اتحدت العربية في نفي النفي أحد طريقين : أما تكرار الأداة مختلفة في مواضع مختلفة من الجملة الواحدة أو تكوين ما أسميه أداة النفي المركبة وقد رويت لنا النصوص العربية مشتملة على صور كثيرة لأساليب تكررت فيها الأداة ، ومشتملة أيضاً على تلك الأدوات المركبة وقد استطاع النحاة تفسير معاني بعض أدوات النفي ، وغفلوا عن تفسير بعضها الآخر وذلك لعنايتهم بعملها الإعرابي فقط^(١)

هذا هو تحليل لغوي معاصر لنفي النفي ، وهو يلتقي فيه مع الكوفيين ، ولئن عجز بعض النحاة عن تفسير معاني بعض أدوات النفي ، إني أرى أن نحاة الكوفة وفقروا - إلى حد ما - في ذلك .

ومن خلال الصراع الذي عرضه الانباري حول هذه المسألة نكشف عن مغالطة واضحة من البصريين ، إذ يقولون تعليقاً على رأي الكوفيين في « إن » بعد ما وأنها لتوكيد النفي ، قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ، لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، لأن نفي النفي إيجاب « وهنا نرى مغالطة مكشوفة على الخلط بين أداة نفي تدخل على أخرى ، على أساس دعم هذا النفي ، وأداة تدخل لسلب النفي الأول : ثم ألا يجد البصريون ما أضافته « إن » للجملة من دعم للنفي لا يوجد في المجرد منها .

إني لا أتصور أبداً من المتكلم العربي الأخذ بأساليب البلاغة أن يقحم أداة بدون معنى .

(١) أسرار العربية ص ١١٢

١٠ . المصطلحات النحوي بين المدرستين

المصطلحات لازمة لكل علم تقوم له أسس ، وترسى له قواعد ، وتكون له أصول عامة تجمع جريئاته ، والمصطلحات في أي علم بمثابة المعالم التي يهتدي بها إليه ، ويسترشد بهذا الباحث فيه ، ومن خصائصها أنها تركز الأفكار وتجمع الشتات ، ويفهم من ورائها الكثير من المعاني والجزئيات .

وكلما كانت المصطلحات دقيقة معبرة دل ذلك على ما وصلت إليه العلوم من نضج وارتقاء .

وقد وضعت للنحو مصطلحات منذ عهد الخليل بن أحمد أستاذ أعلام المدرستين ، وكان للخليل نفسه أكبر الأثر في ذلك ، فهو الذي وضع أسماء خاصة للنقط التي وضعها أبو الأسود للدلالة على أحوال أواخر الكلمات المختلفة^(١) .

ولم يضع الخليل أسماء الرفع والنصب والجر فحسب بل إنه وصل لما هو أبعد من هذا فوضع أسماء كثيرة لأحوال الكلمة في وجوها الأعرابية ، وما يتبعها ، فعنده الرفع ما وقع في أصجاز الكلم منونا ، نحو قولك : زيد ، والضم ما وضع في أصجاز الكلم غير منون ، نحو يفعل ، والتوجيه ما وقع في صدور الكلم نحو عين د صمر ، والحشو ما وقع في الأوساط نحو جيم رجل ، والجر ما وقع في أصجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون مثل اللام في قولك : إلى الجبل ،^(٢) .

وهكذا استطاع الخليل بعقليته الفذة ، وفكره الثاقب المنظم أن يضع الكثير من المصطلحات ، ومنه أخذ تلاميذه من المدرستين .

ونظرا لأنه اختلفت بتلاميذه المناهج ، وتفرقت بهم أسباب البحث ، فإن ذلك قد عاد على المصطلحات النحوية بأثر واضح ، إذ وجدنا لكل مدرسة مصطلحات ارتعتها واقتنعت بها ، بالإضافة إلى المصطلحات التي اتفقت عليها المدرستان

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٠٣ .

(٢) مفاتيح العلوم للحارثي ص ٣٠ .

فمن المصطلحات التي اختص بها الكوفيون ، وليس لها نظير عند البصريين

أ- الخلاف : من العوامل التي ابتكرها الكوفيون ، وقد أسلفنا الحديث عنه في المسائل الأصولية ، وليس له مصطلح بصري يقابله .

ب- الصرف : وهو عامل النصب في المفعول معه عند الفراء ، وكذلك هو عامل نصب المضارع بعد فاء السبية وواو المعية إذا سبق بنهي محض أو طلب محض ، وغير الفراء من الكوفيين يعتبر هذا كله منصوباً على الخلاف على أن الرصي يشير إلى أن الفراء يقول أيضاً بالنصب على الخلاف لكن يبدو أن ذلك في غير المعن كخبر المبتدأ الظرف مثلاً مثل : محمد عندك .

يقول الفراء : فإن قلت . «وما الصرف؟ قلت أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف»^(١) .

ج- التقريب : وقد اختص به الكوفيون اسم الإشارة هذا في مثل : هذا زيد قالما ، وجعلوه من أخوات كان أي أنه يلبه اسم وحبر منصوب^(٢) والمنصوب يعرب حالاً عند البصريين ، وما قبله مبتدأ وخبر .

ومن المصطلحات البصرية التي لا يوجد لها مقابل في النحو الكوفي

أ- لام الابتداء : هي مصطلح بصري ، لا يعرفه الكوفيون بل ينكرونه ، لأن ما يسميه البصريون لام ابتداء يسميه الكوفيون لام قسم ، وعندهم أن اللام في قولهم : «لزيد أفضل من عمر» جواب قسم مقدر والتقدير . والله لزيد أفضل من عمر ، وأضمر اليمين اكتفاء باللام فيها^(٣) .

(١) معاني القرآن ورقة ٣٣ مخطوطة ، ومن ٣٤ ، من ٢٢٥ ج ١ من المطبوعة ، والرصي ج ٢ من

٢٢٤

(٢) مجالس ثعلب من ٥٢ ، ومعاني القرآن من ١٢ ج ١ ، والهمج ١١٣/١ .

(٣) الاضفاف مسألة ٥٨ .

ب- اسم الفعل : عند البصريين يطلق على هذه الكلمات التي تلاقت فيها بعض مميزات الفعل ومميزات الاسم ، ويظهر أنها صيغ فعلية قديمة ثم تحللت عنها ، ويتحلفها عنها اختلفت عن الفعل في اللفظ والحكم ، فهي اللفظ بقي كثير منها على صوتين مثل : صه ، ووي ، ومنها ما هيته تحالف هيئة الأفعال ، وأم هي الحكم فرأوا أنها تنون فتكرر ، والتنوين للأسماء ، وأنها جامدة ولجموده لا تعمل كالأفعال متقدمة ومتأخرة .

ولا يعترف الكوفيون باسم الفعل ، ويعتدون هذه الصيغ أفعالاً حقيقية لاحتفاظها بالمعنى الفعلي وهو الدلالة على الحدث والزمان ودلالاتها على الرمان أقرها البصريون حتى إنهم قسموا اسم الفعل باعتبار الزمان إلى ثلاثة أقسام .

ج- المفعول معه وله وفيه والمطلق .

هذه ألقاظ بصرية . وقال الصريون بهذه المفعولات تحت ضغط التأثير بالمصطلحات الكلامية من القول بالاطلاق والتفيد .

أما الكوفيون « فليس عندهم إلا مفعول به ، والبواقي شبيهات بالمفعول »^(١) لأنها ليست بمفعول يقابل الفاعل حتى يقع الفعل عليه .

وهناك مدلول أو مفهوم نحوي واحد ، وضمت له كل مدرسة مصطلحاً خاصاً بها ومن هذا النوع :

أ- الادغام ، والادغام (بالتشديد) :

يقول الأشموني : والادغام بالتشديد افعال منه ، وهو لغة سيبويه ، وقال ابن يعيش : الادغام (بالتشديد) من ألقاظ البصريين ، والادغام بالتحفيف من ألقاظ الكوفيين^(٢) .

(١) صبح الهوامع ١/١٦٥ .

(٢) الأشموني ج ١٣ ص ٨١٩

ب - الأدوات - الحروف :

الأول مصطلح كوفي ، والثاني بصري ، ويطلقان على شيء واحد .

ومصطلح الكوفيين هنا أدق من المصطلح البصري ، لأنهم استطاعوا به أن يفرقوا بسهولة بين حروف المعاني ، وحروف المياني (الهجاء) بينما المصطلح البصري فيه هذا الالتباس ، ولذلك عندما يقسمون الكلام يقولون : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى . أما تعبير أداة فهو محدد ودقيق . وبهذا يتميز مصطلح عن مصطلح آخر .

ج - المجعد - التنقي :

الأول كوفي ، والثاني بصري . والمصطلح البصري قريب من الفاظ المتكلمين ، بينما المصطلح الكوفي قريب من التسميات اللغوية ، وقد ورد هذا المصطلح كثيرا في كلام ثعلب والقراء^(١) .

د - المحل والصفة - الظرف :

الأول كوفي ، والثاني بصري . وتعبير الكوفيين هنا كسابقه يحمل الطابع اللغوي بينما التعبير البصري يحمل الطابع الفلسفي ، ولذلك كلمة الظرف بهذا المعنى لم يعرفها العرب^(٢) .

هـ - الترجمة والتبيين / البدل :

الأول مصطلح كوفي ، والثاني مصطلح للبصريين ، وهذا المصطلح البصري كغيره وبالرغم من شهرته ، قائم على اعتبار لفظي بحث وهو إبدال كلمة من كلمة أخرى في المحكم .

(١) مجالس ثعلب ص ٤٢٢ .

(٢) الانصاف ٦ ومعاني القرآن ٢/١ ، ١١٩ ، ٢٧٥ ، ومجالس ثعلب ص ٨٠ .

أما المصطلح الكوفي فهو أكثر وفاء ببيان وظيفة هذا التابع الذي يقصد بالحكم بلا واسطة^(١) .

و- الفعل الدائم عند الكوفيين ، وعند البصريين اسم الفاعل^(٢)
وقد أسلفنا حديثاً مستفيضاً عنه عند حديثنا عن أقسام الفعل في الموضوعات التحرية .

ز - الخفض - الجر :

الأول كوفي ، والثاني بصري ، وكلاهما من مصطلحات الخليل . غير أن الكوفيين توسعوا في خفض فمثل المنون وغيره ، وأن البصريين نقلوا الجر من كونه حركة يتخلص بها من التقاء الساكنين مثل لم يذهب الرجل ، إلى كونه حركة إعرابية منونة ، أو غير منونة .

ح - المجهول - ضمير الشأن :

الكوفيون يسمون الضمير الذي لم يتقدم عليه مرجعه « المجهول »^(٣) والبصريون يسمونه ضمير الشأن والقصة والحديث . ولا خلاف بين المدرستين في أساس التسمية ، لأن كليهما يريد به ضميراً لم يسبقه مرجعه ، وإنما يعود على الجملة التالية .

ط - النعت - الصفة :

الأول كوفي ، ويراها بعض البصريين أيضاً^(٤) وعند جمهور البصريين الصفة والوصف .

(١) مجالس تعليق ص ٢٥ .

(٢) مجالس تعليق ص ٤٥٦ ، ٤٦٣ والأشبه والنظائر ٢٩/٣

(٣) شرح المعصل ج ٣ ص ١١٤ .

(٤) مجمع الزوائد ج ٢ ص ١١٦ .

ي - العماد - الفصل :

الأول كوفي ، والثاني بصري ، والمقصود به الضمير الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر أو بين أسماء النواسخ وأخبارها .

يقول الرضي مشيراً لهذه التسمية ، ومعللاً أيضاً . « والكوفيون يسمونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده ، حتى لا يسقط عن الخبرية ، كالعماد للبيت ، والحائط للسقف من السقوط »^(١) .

ويقول أيضاً : قال المتأخرون من البصريين ، إنما سمي فصلاً ، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً ، وكونه خبراً^(٢) .

ك - حروف الصفة - حروف الجر :

الأول مصطلح كوفي ، وقد سميها حروف الإضافة ، وسميه البصريون حروف الجر^(٣) ، وسمونها إضافة ، لأنها تضيف معاني الأسماء إلى الأفعال ، وتوصلها إليها^(٤) .

ل - المكنى :

ويقابل عند البصريين الضمير^(٥) والتسمية بالمكنى صحيحة ، لكنها ليست دقيقة ، لأن المكنى ، يشمل الضمير والموصول ، والاشارة ، لأنها كنايات عن الأسماء الظاهرة .

(١) شرح الرضي على الكافين ج ٢ ص ٢٤ .

(٢) من المصدر السابق

(٣) شرح المعصل ٣٤/٤

(٤) معجم الهوامع ١٩/٢

(٥) شرح المعصل ج ٣ ص ٨٩ ، ومثلت ص ٢٣٢ .

م - حروف الصلة أو الحشو :

ويقابلها عند البصريين حروف الزيادة^(١) مثل حروف الجر بعد النفي

ن - النسق :

ويقابله عند البصريين العطف بالحرف . والمصطلح الكوفي أدق لاحتصاره وعنايه عن التقييد^(٢) .

س - الرفع والنصب والجزم :

عند الكوفيين للمعرب والمبني ، وعند البصريين للمعرب ، وللمبني الضم والفتح والكسر والسكون .

وكان ابن يعيش يقول : حركات البناء عند البصريين الضمة والفتحة والكسرة ، وعند الكوفيين الرفع والنصب والجزم^(٣) .

يبدو أن الكوفيين لم يروا وضع مصطلحات للاعراب وأخرى للبناء كما فعل البصريون ، وإنما يطلقون هذه على تلك وبالعكس .

(١) شرح المفصل ج ٨ ص ١٢٨ .

(٢) الهمع ١٢٨/٢ .

(٣) شرح المفصل ج ١ ص ٧٢ .

جـ- مسائل جزئية

هذا هو القسم الثالث من مسائل الخلاف ، وقد أسلفنا الحديث في القسم الأول وهو المسائل الأصولية ، وفي القسم الثاني تحدثنا عن موضوعات نحوية كانت من بين الميادين التي شهدت خلاف المدرستين .

وفي هذا القسم الثالث سأحاول أن أقدم احصاء كاملًا للمسائل الخلافية سواء أكانت جزئية أم عامة ، مشيراً إلى وجهة نظر كل مدرسة بإيجاز دون التعرض للحجج والشواهد التي استند إليها الفريقان .

وقد اعتمدت في احصاء مسائل الخلاف على عدة مراجع .

أولها : كتاب الانصاف ، وهو من أشمل الكتب التي ألفت خصيصاً لبحث مسائل الخلاف .

ثانيها : المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري . ومسائله قليلة ، وما يتناول منها الخلاف بين المدرستين أقل .

ولنا لقاء آخر مع هذين الكتابين ، لترجم لمؤلفيهما ونحدث عن مناهجهما في دراسة الخلاف .

وهناك كتب أخرى لا تسير على هذا المنهج في دراسة الخلاف وإنما هي كتب نحوية عامة تتناول بالدراسة الموضوعات النحوية ، وتشير إلى الخلاف بين المدرستين كلما عرضت لمسألة من هذه المسائل التي اختلف فيها .

واحترت من هذه الكتب كتابين :

أحدهما : مخطوط وهو كتاب ارتشاف الضرب من كلام العرب لابن حيّان^(١)

(١) محمد أنير الدين الفرناطي ، ولد بإحدى ضواحي غرناطة ، وتلقى عن كثيرين منهم ابن الصانع ، ثم =

وهو محفوظ بدار الكتب المصرية ، وفيها نسختان ، والنسخة التي اعتمدت عليها
منسوخ كتيبخانه عارف حكمت بالمدينة المنورة على ذمة الكتيبخانه الحديوية ورقمها
٨٢٨ نحو ، ونسخة مصورة رقم ٦١٥٦ .

والثاني مطبوع وهو شرح أبي الحسن الأشموني^(١) لألفية ابن مالك والمسمى
« منهج السالك الى ألفية ابن مالك » .

والنسخة التي اعتمدت عليها بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ،
رحمه الله ، وعليها تعليقات يسيرة لتفصيلاته ، وصدرت هذه الطبعة سنة ١٩٥٣ .

واختياري لهذه الكتب لأحصى منها المسائل الجزئية للخلاف ، لم يكن
جزافا ، فكتاب الانصاف يعتبر . . إلى حد كبير - من أقوم وأعدل الكتب التي تناولت
الخلاف كما أن صاحبه يعد خير باحث عن الخلاف بعد عهد المدرستين . ويكاد
يكون أول كتاب وصل لنا من الكتب الباحثة عن الخلاف .

وقد صدرت منه عدة طبعات ، منها طبعة أوروبية بتحقيق المستشرق « فايل »
وطبعتان أخريان إحداهما عليها تعليق يسير للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ،
والثانية عليها تعليقات كثيرة ومضطربة^(٢) ، وقد أطلق عليها الشيخ محي الدين اسم

هاجر إلى كثير من البلاد في الشرق والغرب ، ونلقى من الكثيرين من لقبهم ، وانتهى به المطاف إلى
القاهرة ، فأنجز عن ابن النحاس ، وصلى في الجامع الأحمر ، وله عدة مصنفات عنها تفسيره البحر
المحيط ، والنديل والتكميل في شرح التسهيل ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، وسار على منهج
أبيه الصالح في منع الاستشهاد بالحديث توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥ . وترجمته في « فوات
الوفيات » ، والوفاء بالوفيات ، والدر الكامنة في أعلام المائة الثامنة وجمعة الوعاة ، ونصح الطيب (الباب
الخاص - القسم الأول) وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد .

(١) هو أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشعري أصلا ، ولد بقطر الساج ، وتوطن بالقاهرة
مكياً على العلم ، مع التقشف في مأكله وملبسه ومفرشه ، لا هم له إلا الطاعة والعبادة والعلم أخذ عن
الجلال المحلي ، والكافيجي ومن أشهر مؤلفاته شرحه للألفية الذي اشتهر إليه ، وقد حظى بشهرة
كبيرة ، ووصفت عليه عدة حوائش ، أشهرها حواشي الصبان ، توفي سنة ٩٢٩ هـ .
(ترجمته في الضوء اللامع وشذرات الذهب واليدر الطالع) .

(٢) هي الطبعة الثانية الصادرة عام ١٩٥٣ م .

والانتصاف من صاحب الانتصاف ، والأخيرة هي الطبعة الرابعة للانتصاف وصدرت في شعبان سنة ١٣٨٠ هـ الموافق فبراير سنة ١٩٦١ م . وهاتان النسختان الأخيرتان رحمت إليهما في هذا البحث .

وقد أورد الأنباري في كتابه الانتصاف ثمانين عشرة ومائة مسألة ، وفي بعض النسخ إحدى وعشرون ومائة مسألة .

والنسخة التي حققها الشيخ محي الدين ، وكتب على هامشها كتابه الانتصاف أثبت فيها هذه المسائل كلها .

أما كتاب المسائل الخلافية في النحوف فهو نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية موجودة بصحبة كتاب المحاجاة للزمخشري . والنسخة التي تضم الكتابين رقم ٢٨ نحوش .

وكتاب المسائل الخلافية لأبي البقاء المكي ، وهو يضم خمس عشرة مسألة . وهذا الكتاب في رأيي يتحدث عن الخلاف النحوي بصفة عامة ، ولا يتطيد بالخلاف بين المدرستين ، ولو بحثنا في المسائل الخمس عشرة لوجدنا من بينها خمس مسائل فقط^(١) تتحدث عن الخلاف بين المدرستين .

وهو الكتاب الثاني الذي يقع بين أيدينا من الكتب الباعثة في الخلاف وهذا هو السر في تعويلي عليه ، إذ ليس له أهمية بالغة في حد ذاته .

وقد وضعت في اعتباري أن يكون إحصائي للمسائل الجزئية في الخلاف شاملاً ودقيقاً بالقدر الذي تتيحه لي إمكانياتي ومراجعتي فرأيت أن أستعين بكتاب أبي حيان وهو الارتشاف الذي أشرت إليه ، وقد وجدته - رحمه الله - معنياً بعرض مسائل الخلاف ، والإشارة إليها ، وكثيراً ما ينص على أسماء أعلام الخلاف ، ومن هنا أفادني كثيراً ، وأسعفني بكثير من المسائل التي لم يشر إليها الأنباري ، والمكي .

(١) وهي المسائل : ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٤ ، ١٥ .

كما رأيت الاستعانة بشرح الأشموني للألفية ، وفي الواقع وجدته هو الآخر حافلاً بمسائل الخلاف ، ولا صجب فالأشموني من أعلام القرنين التاسع والعاشر ، وقد سبقه شراح كثيرون للألفية ولكنه أحاط بها كلها ، وأودع خلاصتها في شرحه فقد سبقه ابن الناطم^(١) ، والمرادي^(٢) ، وابن عقيل ، والشاطبي^(٣) ، وابن هشام ، ومن شروح الكافية شرح الناطم ، وغيره ، ومن شروح التسهيل شرح المرادي وغيره ، وهذا كله عدا كتب السابقين من النحلة فقد استقى الأشموني من هؤلاء جميعاً ، ومن هنا وجدت عنده الكثير من مسائل الخلاف بين المدرستين ، والنسخة التي اعتمدت عليها من الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥ .

والمنهج الذي قررت أن أسير عليه في حصر هذه المسائل أني سأبدأ بعرض مسائل الأنباري بلفظه ، لأنه أسبق وأقرب زمناً من أعلام الخلاف . وإذا كانت مسألة من هذه المسائل جاءت عند المكبري أو أبي حبان أو الأشموني فسأكتفي بالإشارة إلى مكانها من هذه الكتب . وما ورد في هذه الكتب مما لم يأت في الانصاف فسأذكره بعد عرض مسائل الانصاف ، ومن أجل شمول الاحصاء ، قد أنص على مسائل تناولتها فيما سبق . وهذه المسائل الجزئية في الخلاف أعرضها على النهج الذي ذكرته :

١ - اشتقاق الاسم .

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السور - وهو العلو - « إنصاف » .

(١) محمد بدر الدين بن محمد ، ولد بدمشق ، وأخذ عن أبيه (ابن مالك) ، وشأ حد الذبح إلا أنه عاظم الشافعي ، فأقصد أبوه في بعلبك ، وانتفع الناس بعلمه ، وشارك في علوم كثيرة ، ومن مؤلفاته شرحه على ألفية والده .

(٢) هو الحسن بن قاسم المصري أخذ من أبي حبان وغيره ، وصف وأجاد ومن مصنفاته : شرح المعصل ، وشرح التسهيل ، وشرح الألفية ، ونقل عنه الأشموني كثيراً ، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٩ هـ .

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الفرنطلي ، تلقى العربية عن أئمة المغرب ، وله مصنفات أصبحت العلماء منها شرحه على ألفية ابن مالك ، توفي الشاطبي بالأندلس سنة ٧٩٠ هـ .

المسائل الخلافية في النحو للمكبري المسألة الرابعة

ارتشاف الضرب ص ٨٦^(١) - وشرح الأشموني للألفية جـ ٣ ص ٨١٥ .

٢ - الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة مثل أبوك ونحوه معرفة من مكانين ، وذهب البصريون إلى أنها معرفة من مكان واحد ، والولو والألف والياء هي حروف إعراب ، وإليه ذهب الأخفش في أحد أقواله ، وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست مجرد حروف إعراب^(٢) .

في الارتشاف تحدث أبو حبان عن الإعراب من مكانين ص ٣٦٠ . انصاف ، وفي شرح الأشموني جـ ١ ص ٣١ مع عرض آراء أخرى ، إذ يشير إلى أن مذهب سيويه والفارسي وجمهور البصريين إعراب هذه الأسماء بحركات مقدرة على الحروف .

٣ - القول في إعراب المثني ، والجمع على حده .

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في الثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب قطرب ، ودعم قوم أنه مذهب سيويه ، وليس بصحيح ، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب وآراء بصرية أخرى . انصاف^(٣) .

وفي الارتشاف ورد الخلاف مستفيضاً ص ٣٢٦ .

(١) وردت هذه المسألة في أسرار العربية لمؤلف الانصاف ص ٤ . وأوضح المسالك لابن هشام (شرح الشاهد ٥) ، ولسان العرب (س . م . و) .

(٢) ورد أيضاً في (أوضح المسالك شاهد ٢٦ وشرح التوضيح للشيخ خالد ٧٢/١ ، وشرح الرضي على الثاقبة ٢٣/١ وأسرار العربية للأنباري ٤٣ ، ١٤ .

(٣) جاءت في شرح الرضي على الكافية ١٦٠/٢ ، وتصريح الشيخ خالد ٧٧/١ .

وفي الأشموني ص ٣٩ يشير الأشموني إلى أن مذهب الناظم هو مذهب قطرب ، ونسب إلى الزجاجي والزجاج ، وقيل مذهب الكوفيين ، وأما سيويه ومن وافقه فيعربونها بحركات مقدرة على الأحرف .

وهذا في رأي معنى كونها حروف إعراب ، ويبدو أن الأشموني احتصر ما قاله أبو حيان .

٤ - جمع العلم المؤنث بالهاء جمع المذكر السالم

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء تانيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو طلحة وطلحون ، واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام فيقول طلحون ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز . .
« انصاف » (١) .

وجاءت في الارتشاف ص ٢٢٨ .

وفي شرح الأشموني ص ٣٥ .

٥ - رافع المبتدأ ورافع الخبر

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، نحو زيد أخوك ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلَفوا فيه ، فقال قوم بالابتداء وحده ، وقيل بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ . « انصاف » (٢) .

وفي ارتشاف الضرب ص ٥٠٣ وقد أيد أبو حيان رأي الكوفيين ، وأشار إلى أن ذلك رأي ابن جني .

وفي شرح الأشموني ص ٩٠ ج ١ .

(١) هذه المسألة أتت في بحث جمع المذكر السالم في شرح الكافية ، وشرح المعصل ، والتصريح

(٢) راجع أسرار العربية ص ٦٣ ، والتصريح وابن عثيل .

٦ - رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور .

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمى الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك : « أملك زيد » وفي الدار عمرو وإليه ذهب الأحفش في أحد قوليهِ ، والمبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الطرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء « إنصاف »^(١)

وفي الارتشاف الكوفيون يرفعون ما بعد الظرف من نكرة ومعركة ص ١٦٠ وفي حاشية الصبان على الأشموني (١٩٣/١ بولاق) .

٧ - القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو : زيد أحمك ، وعمر غلامك ، وإليه ذهب علي ابن عيسى الرماني من البصريين^(٣) ، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً .

وفي الارتشاف يشير لهذه المسألة ، وأن ابن مالك نقلها عن الكسائي وأن صاحب الانصاف ذكر أنه مذهب الكوفيين والرماني إلا الكسائي وحده . على أننا هنا لا نرى صاحب الانصاف استثنى الكسائي كما أشار أبو حيان (٥١٨) .

وجاءت في الأشموني ج ١ ص ٩٢ ، ٩٣ .

٨ - إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه .

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك « هند زيد ضاربه » لا يجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب

(١) يرجع أيضاً لشرح الشيخ خالد على التصريح ، ومغني اللبيب ، وشرح ابن يعيش . وراجع أسرار العربية للأبياري ص ٦٩ .

(٢) وردت المسألة في التوضيح للشيخ خالد (١٩١/١ بولاق) والرمي على الكافية (٨٦/٥)

(٣) على وجه الدقة الرماني من أصحاب الاتيطة البصري ، لكن لم يكن من أبناء المدرسة البصرية ، لأنها انتهت تاريخياً بنهاية القرن الثالث تقريباً . والرماني توفي سنة ٣٨٥ وقد سبق ترجمته

إبراره ، وأجمعوا على أن الصمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبراره^(١)

وفي الارتشاف أشار أبو حيان إلى هذه المسألة مع تفصيلات عند الكوفيين ص ٥١٩ .

وفي الأشموي ص ٩٢ ، ٩٣ ج ١ .

٩ - القول في تقديم الخبر على المبتدأ

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كن أو جملة فالمفرد نحو «قائم زيد» وذهب عمرو والجملة نحو : «أبوه قائم زيد» وأخوه ذاهب عمرو ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة^(٢) .

ذكرت هذه المسألة مضافاً إليها صوراً أخرى تحت رقم ٢١٦ من هذه المسائل والمرجع الارتشاف ص ٥١٧ .

١٠ - العامل في الاسم المرفوع بعد لولا

ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها ، نحو لولا زيد لاكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء^(٣) .

راجع الارتشاف ص ٢٩٢ مصورة وفيها أن ما بعد لولا مرفوع بالفاعلية عند الكسائي أو بها نفسها عند الفراء وابن كيسان .

١١ - عامل النصب في المفعول

ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في المفعول الفعل والفاعل جميعاً نحو : ضرب زيد عمراً ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ونص هشام بن معاوية

(١) وردت هذه المسألة في نفس المراجع التي وردت فيها المسألة السابقة

(٢) راجع شرح الرصعي (٨٧/١ وما يليها) والتوضيح (٢٠٣/١ وما بطحا يرواق) .

(٣) وردت هذه المسألة في التصريح (٢١٢/١ ، ٢٣٠/٢ يرواق) ومغني اللبيب لابن هشام ، وشرح

المعقل (ص ١١٦ ط لوروية) .

صاحب الكسائي على أنك إذا قلت : « ظنت زيدا قائماً » تنصب زيدا بالثناء وقائماً بالظر ، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين الى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

وذهب البصريون الى أن الفعل وحده ، عمل في الفاعل والمفعول جميعاً^(١) .

١٢ - القول في نصب المفعول

ذهب الكوفيون الى أن قولهم : زيدا ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء وضربته^(٢) « انصاف »
وذهب البصريون الى أنه منصوب لفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا

وفي حاشية الصبان على الأشعموني (٢ / ٥٧ وما بعدها) .

١٣ - أولى العاملين بالعمل في التنازع

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو : أكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمني^(٣) زيد إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون الى أن إعمال الفعل الثاني أولى . « انصاف »

ارتشاف لوحة ٣٣٦ .

وفي الأشعموني عرض الخلاف من ٢٠٣ ، ٢٠٤ ج ١ (ج ٢ من ٣١٠ تحقيق الشيخ محي الدين) .

١٤ - نعم وبش .

ذهب الكوفيون الى أن « نعم وبش » اسمان مبتدآن .

(١) أسرار العربية للأساري من ٨٥ وشرح الكافية ١١٥/١ ، والتصريح ٣٧٤/١ والمعصل من ١٥٣

(٢) التصريح ٣٥٠/١ ، والمعصل من ١٩٨ ، والرصي على الكافية ١٤٨/١

(٣) حاشية الصبان على الأشعموني (٨٧/٢ بولاق) والمعصل من ٩٤ لوروي ، والرصي على الكافية ٢٠/١ .

وذهب البصريون إلى أنهما فعلا ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب الكسائي
من الكوفيين « انصاف »^(١) ،

وفي الارتشاف لوحة ٣١٧ .

وأورد الأشموني هذا الخلاف في الجزء الثاني ص ٣٧٠

١٥ - أفعل في التعجب .

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو « ما أحسن زيدا » اسم ، وذهب
البصريون إلى أنه فعل ماض ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين^(٢) « انصاف »

وفي الارتشاف لوحة رقم ٣٢٣ .

وجاء هذا الخلاف في الأشموني جـ ٢ ص ٣٦٣ .

١٦ - التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعله » في التعجب من البياض
والسواد ، خاصة من بين سائر الألوان نحو أن نقول : هذا الثوب ما أبيضه ، وهذا
الشعر ما أسوده ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان^(٣)
« انصاف »

وفي الارتشاف لوحة رقم ٣٢٥ (وقد عرض هذا الخلاف حول اسم
التفضيل) .

(١) التصريح ١١٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٨٩/٢ ، والمفصل ١٠٢٨ ، وأسرار العربية ص ٩١ - ١٠٤ .

(٢) راجع ابن يعيش ١٠٤١ ، شرح الرضي ٢٨٥/٢ ، والتصريح ١٠٨/٢ ، وأسرار العربية للمؤلف ص ١١٣ - ١٢٠ .

(٣) أسرار العربية ص ٥١ طبعة لندن ، والمفصل ص ٨٤٧ ، ١٠٤٦ ، وشرح الرضي ١٩٨/٢ (في سياق الحديث عن فعل التفضيل وأساليب الصياغة في التفضيل والتعجب واحدة) والتصريح ١١٣/٢ .

١٧ - تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن

ذهب الكوفيون إلى أن يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب ابن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكريا الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها « انصاف »^(١)

وفي الارتشاف ص ٥٤٢ .

ذكر الأشموني هذا الخلاف في ج ١ ص ١١٣ .

١٨ - تقديم خبر ليس عليها

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ليس عليها » وإليه ذهب المبرد ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها «^(٢) انصاف » .

في الارتشاف ذكر مع الكوفيين والسردي الرجاء وابن السراج والسيرافي ، وأبو علي في الحلييات والجرجاني والسهيلي ، كما ذكر الفراء مع البصريين

ص ٥٥٠ الارتشاف .

وذكر الأشموني هذه المسألة ، وأن مع الكوفيين السيراقي ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني والفارسي في الحلييات وأكثر المتأخرين ، ولصحتها بعدم التصرف ، وشبهها بما الافية ، ولذا قال العلامة ابن مالك : « ومنع سبق خبر ليس اصطلي » ج ١ ص ١١٤ .

(١) راجع أسرار العربية ص ١٣٥ ، والتصريح ٢٣٦/١ ، وابن يعيش ١٠١٥ ، وشرح الرضي ٢٦٧/٢

(٢) أسرار العربية ص ١٤٠ ، والكافية ٢٧٦/٢ ، وابن يعيش ١٠١٦ ، والتصريح ٢٢٥/١

١٩ - الناصب لخبر ما الحجازية .

ذهب الكوفيون إلى أن ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها^(١) « إنصاف »

وجاءت في الارتشاف ص ٤٩٧ ، ٥٦٥ .

وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٣٤/١ .

٢٠ - تقديم معمول خبر ما الحجازية عليها

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نحو : طعامك ما زيد أكلاً ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وذهب ثعلب إلى أنه جائز من وجه ، وفاسد من وجه فإن كانت « ما » رداً لخبر كانت بمنزلة لم ، ولا يجوز التقديم كما نقول لمن قال في الخبر : زيد آكل طعامك ، فتزد عليه نافية : ما زيد أكلاً طعامك ، فمن هذا الوجه يجوز التقديم ، فتقول : طعامك ما زيد أكلاً ، فإن كان جواباً للقسم إذا قال : والله ما زيد يأكل طعامك كان بمنزلة اللام في جواب القسم ولا يجوز التقديم . « إنصاف » .

في الارتشاف ص ٥٦٥ .

٢١ - تقديم معمول الفعل المنصور عليه

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز « ما طعامك أكل إلا زيد ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز ، وإليه ذهب ثعلب من الكوفيين^(٢) . « إنصاف »

في الارتشاف ص ٢١٥ مصورة ، وفيه ثلاث صور فيها نفس الخلاف السابق وهي : ما أراد أخذ زيد - زيداً غلامه ضرب - غلام أخيه ضرب زيد وجاءت

(١) أسرار العربية للمؤلف ص ١٤٢ ، والتصريح ٢٣٦/٢ ، وكتاب مبروه (٢٨/١)

(٢) راجع التصريح ٣٤٢/١ .

في حاشية الصبان على الأشموني جـ ٢ ص ٤٤ وما بعدها .

٢٢ - رافع الخير بعد إن المؤكدة

ذهب الكوفيون إلى أن إن وأخواتها لا ترفع الخير نحو : « ان زيدا قائم وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخير^(١) . « انصاف » .

في الارتشاف : السهيلي مع الكوفيين ص ١٧٥ نسخة مصورة بدار الكتب .
وقد جاءت في حاشية الصبان ١/٢٥٠ .

٢٣ - المعطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز المعطف على موضع إن قبل تمام الخبر واختلفوا بعد ذلك فذهب الكسائي إلى أنه يجوز على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل إن أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : إن زيدا وعمرو قائمان وانك وبكر منطلقان ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن ، وذهب البصريون إلا أنه لا يجوز المعطف على الموضوع قبل تمام الخبر على كل حال^(٢) . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ١٨٣ ، ١٨٤ مصورة تناول أبو حيان هذا الاختلاف بالنسبة لأن وأخواتها ، ولكل التوابع .
وجاء هذا الخلاف مفصلا في الأشموني جـ ١ ص ١٤٤ .

٢٤ - عمل هـ ان ، المخففة المنصب في الاسم

ذهب الكوفيون إلى أن هـ إن ، المخففة من الثقيلة لا تعمل المنصب في الاسم وذهب البصريون إلى أنها تعمل^(٣) . « انصاف » .
وفي الارتشاف ص ١٨٢ مصورة

(١) التصريح ١/٢٥٣ ، وفي أسرار العربية للأنباري ص ١٥٠ .

(٢) التصريح وحاشية يسر الحمصي عليه (١/٢٧٢) وأسرار العربية ص ١٦٥ وما بعدها ، وابن يعيش (١١٢٢ - ١١٢٧) وشرح الكافية (٢/٣٣٧ - ٣٣٠) .

(٣) ابن يعيش (١١٢٨) والرعي ٢/٣٣٣ ، والتصريح ١/٢٧٨ .

وجاء هذا الخلاف في حاشية الصبان على الأشموني (٢٦٧/١ بولاق)

٢٥ - زيادة لام الابتلاء في خبر لكن

ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن كما يجوز في خبر إن ،
نحو : ما قام زيد لكن عمر القائم ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في
خبر لكن^(١) . « انصاف »

الارتشاف ص ١٨١ مصورة بدار الكتب ، ولوحة ٣٨٤

وأشار الأشموني إلى هذا الخلاف ج ١ ص ١١٤ (٤٨٧/١) بتحقيق الشيخ
محيي الدين وحاشية الصبان على الأشموني (٢٦٠/١ بولاق) .

٢٦ - لام لعل الأولى زائدة أو أصلية .

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها
زائدة^(٢) . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ١٨٣ يرى أبو حيان أن مع الكوفيين أكثر النحاة وأن
تخفيف لعل لا يصح وأجازه الفارسي .

وفي شرح الأشموني ج ٣ ص ١٨٨ بتحقيق الشيخ محي الدين عند شرح
الشاهد ٥٢٢ .

٢٧ - تقديم معمول اسم الفعل عليه

ذهب الكوفيون إلى أن (عليك ، ودونك ، وعنتك) في الأغراء بحوز تقديم

(١) التصريح ٢٦٧/١ ، وابن عيش (١١٣٥) ومضي الليث « لكن » ، وابن عيل ٣٦٠/١ ، والرعي ٣٣٢/٢ .

(٢) التصريح ٣/٢ ولسان العرب (ع ل ل - ل ع ل) وشرح المعصل لابن عيش ص ١١٤٢ ، والرعي على الكافية ٣٣٥/٢ ، وخزانة الأدب للبغدادي (شرح الشولهد ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨) .

معمولاتها عليها ، نحو « ريدا عليك ، وعمراً عندك ، ونكراً دونك » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين^(١) .
« إنباف »

ارتشاف لوحة ٢١٨ .

في الأشموني ما يفيد أن ابن مالك نقل إجازة تقديم معمول اسم الفعل من الكسائي فقط ثم يعقب الأشموني على ذلك بأن بعضهم نقل ذلك عن الكوفيين جـ ٢ ص ٤٩١ .

٢٨ - أصل الاشتقاق

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه ، نحو ضرب ضرباً ، وقدم قياماً وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه^(٢) .
« إنباف »

ووردت هذه المسألة في المسائل الخلافية للعكبري - المسألة السادسة .

شرح الأشموني جـ ٢ ص ٢٤١ تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، جـ ١ ص ٢٠٩ بدون تحقيق .

وفي الارتشاف ص ١٩٥ مصورة .

٢٩ - عامل النصب في الطرف الواقع خيراً .

ذهب الكوفيون إلى أن الطرف يتصب على الخلاف إذا وقع خيراً للمبتدأ نحو « ريد أمامك ، وعمر وراءك ، وما أشبه ذلك ، وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنه

(١) التصريح ٢٥٢/٢ ، وشرح الكافية ٦٤/٢ ، وحاشية الصان ١٧٧/٢

(٢) وردت في أسرار العربية للأبازي ص ١٧١ والتصريح ٢٩٣/١ ، والرضي ١٧٨/٢ ، وابن عمير ص ١٣٥ ، وحاشية الصان ٩٦/٢

ينتصب لأن الأصل في قولك ، أمامك زيد ، حل أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب ، واكتفى بالظرف فبقى منصوباً على ما كان عليه مع الفعل وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر والتقدير فيه : « زيد استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءك ، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر وراءك »^(١) . « انصاف » .

وفي الارتشاف ص ٢٤٤ .

وفي الأشموني شرح ٣٦٥/١ بتحقيق الشيخ محي الدين .

٣٠ - عامل النصب في المفعول معه

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيلسة ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : « ولأمس الخشبة ، وما أشبه ذلك ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو ، وذهب أبو الحسن الأحفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب « مع » في نحو جئت معه »^(٢) . « انصاف » .

في الارتشاف ص ٤٩٨ ، ص ٢١٨ مصورة .

في الأشموني ج ١ ص ٢٢٣ وأضاف رأياً نبه للجرجاني وهو أن العامل الواو .

٣١ - تقديم الحال على العامل فيها .

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر

(١) تصريح الشيخ خالد ١٩٨/١ ، الفصل ص ١١٠ ، وشرح الرضي ٨٢/١ .

(٢) التصريح ٤١٥/١ ، وشرح الفصل ص ٢٢٢ وما بعدها والرضي ١٨٠/١ وأسرار العربية للأبلري ص

نحو ركباً جاء زيد ، ويجوز مع المضمر ، نحو ركباً جئت ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر^(١) . « انصاف »

ارتشاف ص ٢٣٥ مصورة ، وفيه تفصيل بين ما صاحبها مرفوع ظاهر ومرفوع مضمرة ، إذ يجوز في الأخير التقدم والتوسط .

وفي الأشموني إشارة إلى هذا الخلاف مع تفريعات شتى جـ ١ ص ٢٥٢

٣٢ - وقوع الفعل الماضي حالاً^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا ، وإليه ذهب الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد أو كان وصفاً لمحذوف يقع حالا . « انصاف » .

وفي الارتشاف ص ٢١١ مصورة .

في الأشموني إشارة للخلاف مع تفصيلات جـ ٢ ص ٢٥٩ .

٣٣ - الصفة الصالحة للخبرة إذا وجد معها ظرف مكرر ، وما يجوز فيها من وجوه الأهراب .

ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ نحو قولك : « في الدار زيد قائماً فيها » وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب ، وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ٢٣٨ مصورة ، وفي المسألة صور أخرى راجع المسائل

٣٠١ ، ٣٠٢ .

(١) حاشية الصبان ٥٩/٢ بولاق ، والتصريح ٤٥٨/١ ، والمعصل ص ٢٣٤ وما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية ١٧٨/١ .

(٢) شرح المعصل ص ٤٦ وما بعدها وشرح الرضي على الكافية ١٩٥/٦ ، ونزاة الأم ٥٥٢/١ بولاق

٣٤ - العامل في المستثنى النصب

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو قدم القوم ، لا ريداً ، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلا ، وإليه ذهب المراد والرجاح من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن « إلا » مركبة من إن ولا وحكى عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قدم القوم إلا أن زيداً لم يقم ، وحكى عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط الـ^(١) . انصاف »

وفي الأشموني ج ١ ص ٢٢٧ وحاشية الصبان عليه ٢ / ١٢٥ .

٣٥ - هل تكون إلا بمعنى الواو

ذهب الكوفيون إلى أن إلا تكون بمعنى الواو ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو^(٢) . « انصاف »

الارتشاف ص ٢٣٠ مصورة ، ومع الكوفيين الأخفش محتجاً بالآية (إلا الذين ظلموا منهم) .

وفي الأشموني : حاشية الصبان على الأشموني ١٢٧/١ بولاق

٣٦ - تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك : إلا طعامك ما أكل زيد ، نص عليه الكسائي وإليه ذهب الرجاح في بعض الموضع ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك . « انصاف »^(٣)

(١) التصريح ٤٢١/١ بولاق ، وشرح الرصي ٢٠٧/١ ، وأسرار العربية ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وابن يعيش على المعمل ص ٢٥٩ ليرج .

(٢) معني اللب ص ٧٣ بتحقيق الشيخ محي الدين ، والتصريح ٤٢٢/١ ، وشرح الرصي ٢١٣/١

(٣) الرصي على الكافية ٢٠٩/١ .

وفي الارتشاف ص ٢٢٣ مصورة .

وفي الأشموني : شرح الشيخ محي الدين على شرح الأشموني ٤٥٥/٢ ،
٤٩٢ وحاشية الصبان ٢ ١٣٠ .

٣٧ - حاشي في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين

ذهب الكوفيون إلى أن حاشي في الاستثناء فعل ماض ، وذهب بعضهم إلى
أنه فعل يستعمل استعمال الأدوات وذهب البصريون إلى أنه حرف جر ، وذهب
المبرد إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً^(١) . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢٢٦ مصورة مع تفصيلات في المسألة .

وفي لأشموني ج ٢ ص ٢٤٠ وبتحقيق الشيخ محي الدين ٤٩٨/٢ ، وحاشية
الصبان ١٤٦/٢ .

٣٨ - هل يجوز بناء غير مطلق^(٢) ؟

ذهب الكوفيون إلى أن غير يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه
الـ ، سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعتني غير
قيام زيد ، وما نفعتني غير أن قام زيد .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما
إذا أضيفت إلى متمكن . « انصاف »

وفي الأشموني بتحقيق الشيخ محي الدين ٤٢١/٣ ، وحاشية الصبان
٢٢١/٢ .

(١) أسرار العربية للأبازي مع الاشارة إلى مواضع المبرد للكوفيين ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، وشرح المعجل ص
٢٩٩ ، ولسان العرب (ح ش أ) وتصريح الشيخ خالد ٤٣٩/١ ، والرضي على الكافية ٢٢٤/١
(٢) كتاب سيويه ٣٦٨/١ ، ومعني اللب ص ١٥٩ ، ٥١٦ .

٣٩ - هل تكون سوى اسما أو تلزم الظرفية ؟

ذهب الكوفيون إلى أن سوى تكون اسما وتكون ظرفا ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا^(١) . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢٢٩ مصورة .

وفي الأشموني جـ ١ ص ٢٣٥ وتحقيق الشيخ معي الدين ١٧٦/٢ ، وحاشية الصبان ١٤١/٢ .

٤٠ - كم مركبة أو مفردة^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة ، وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للمعد . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ٤٢٧ .

وفي شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٧٠/٤ بولاق) .

٤١ - إذا فصل بين كم الخبرية وتميزها فهل يبقى التمييز مجرورا ؟

« ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان محفوضاً ، نحو كم عندك رجل ، وكم في الدار غلام ؟ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً »^(٣) . « انصاف »

في الارتشاف ورد الخلاف مع تفصيلات ص ٣٣٥^(٤) .

(١) تصريح الشيخ خالد ١٣٦/١ ، وشرح الرضي ٢٢٧/١ ، وشرح ابن عيش ص ٢٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٥١٧/١ ، ولسان العرب (م و ي) .

(٢) راجع مناقشة المسألة ٢٥ ، وشرح الرضي ٨٩/٢ ، ولسان العرب (ك م م) .

(٣) الرضي ٢٩١/٢ وابن عيش جـ ٤ ص ١٣٠ ولم يشر لتفصيلات الخلاف

(٤) وفي نفس الصفحة السابقة من الارتشاف خلاف حول توجيه الجر في تعدد كم الخبرية فهو بالإضافة عند البصريين ، ويمن عند الكوفيين والقراء .

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٦٣٥ ، في حاشية الصبان على الأشموني (٤/٦٧ بولاق) .

٤٢ - إضافة النيف إلى العشرة^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة نحو خمسة عشر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . « انصاف »

في الارتشاف إشارة إلى رأي الكوفيين ص ٣١٥ ، ٣١٦ .

وفي الأشموني جـ ٢ ص ٦٢٥ ، وتحقيق الشيخ محي الدين ص ٦٢٤ ص ٦٢٧ ، وحاشية الصبان ٥٧/٤ ، ٥٨ .

٤٣ - القول في تعريف العدد المركب وتمييزه

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهماً . « الخمسة العشر درهماً » ، الخمسة العشر الدرهم » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال : الخمسة عشر درهماً بادخال الألف واللام على الخمسة وحدها^(٢) . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ٣١٨ .

وفي الأشموني ٣٣٠/١ بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، وحاشية الصبان ١٨٠/١ .

٤٤ - إضافة العدد المركب إلى مثله^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر ، وذهب

(١) تصريح الشيخ خالد ٣٤٦/٢ .

(٢) تصريح الشيخ خالد ٣٥٧/٢ .

(٣) تصريح الشيخ خالد ٣٥٧/٢ .

البصريون إلى أنه يجوز أن يقال : « ثالث عشر ثلاثة عشر » . « انصاف » .

وشرح الأشموني مع حاشية الصان ٦٤/٤ بولاق

٤٥ - المتنادي المفرد معرب أو مبني^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المتنادي المعروف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين وذهب المراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم ، وليس بفاعل ولا معقول . وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه نصب ، لأنه معقول .

وفي شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١١٩/٣ بولاق

٤٦ - في نداء الاسم المحلي بآل^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه آل نحو يا الرجل ، يا الغلام ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . « انصاف »

راجع كتاب سيويه ٣١٠/١ .

راجع الارتشاف لوحة ٣٤٧ .

راجع شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٢٥/٣ .

٤٧ - القول في الميم في « اللهم » أموز من حرف النداء أم لا ؟

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » ليست عوضا من « يا » التي

(١) أسرار العربية ص ٩٠ طعة لندن وشرح المفصل لابن يعيش ص ٣٥٩ ليرج . وشرح الرضي ١٢٠/١ ، والتصريح ١٠٨/٢ .

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ص ١٧١ ليرج ، وتصريح الشيخ خالد ٢١٦/٢ ، وأسرار العربية للمؤلف ص ٩٣ لندن ، وشرح الرضي ١٢٨/١ و ١٣٦ .

للتبعية في النداء ، وذهب البصريون إلى أنها عوض من هذه الياء ، والهاء عيبة على
لصم ، لأنه نداء^(١) . « إنصاف »

ارتشاف لوحة ٣٤٧

وفي الأشموني جـ ٢ ص ٤٤٩ .

٤٨ - هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه^(٢) .

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم
المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : « يا آل عام » في يا آل عامر ، ويا آل مال في يا آل
مالك وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .
« إنصاف »

الارتشاف لوحة ٣٥٤ .

الأشموني جـ ٢ ص ٤٧٠ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٥٠/٣) .

٤٩ - هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً وذلك نحو
قولك في : عنق يا عن وفي حجر يا حج ، وفي كتف يا كت ، وذهب بعضهم إلى
أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق . وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان
على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين . « إنصاف »
وورد في أسرار العربية ص ٢٣٦ دمشق .

والارتشاف لوحة ٣٥٤ ، ولوحة ٣٥٥ .

(١) أسرار العربية ص ٢٣٢ ، ولسان العرب (آل) وشرح الكافية ١٣٢/١ ، وشرح المفصل ص ١٨١
وتصريح الشيخ خالد / ٢١٧ يوافق .

(٢) التصريح ٢٣٢/٢ ، وشرح ابن يعيش ص ١٨٥ ، وشرح الكافية ١٣٦/١ ، وأسرار العربية ص ٢٣٩

(٣) الرصي ١٣٦/١ ، ابن يعيش ص ١٨٥ ، التصريح ١٣٤/٢

والأشموني ج ٢ ص ٤٧٠ ، وفيه أن ممن نقل الخلاف أبو الفاء العكبري ،
وابن الخشاب .

وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٤٩/٣) .

٥٠ - ترخيم الرباعي الذي تكتبه ساكن^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون
بحذفه ، وحذف الحرف الذي بعده ، وذلك نحو قولك في قمطر « يا قِم » وفي سبطر
« يا سِب » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف
الآخر منه فقط . « انصاف »

وفي الارتشاف لوحة ٣٥٥ .

والأشموني شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٤٩/٣ بولاق .

٥١ - القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذهب البصريون إلى
أنه لا يجوز ذلك^(٢) . « انصاف »

في الارتشاف لوحة ٣٥١ .

في الأشموني شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٤٤/٣ .

٥٢ - هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة نحو قولك :
« وأزيد الظرفاء » وإليه ذهب يونس بن حبيب المصري ، وأبو الحسن ابن كيسان .

(١) التصريح ٢٣٤/٢ ، وابن يعيش من ١٨٥ لينرج ، وشرح الكافية ١٣٦/١ ، وإسراء العربية دمشق ص
٢٤٢

(٢) تصريح الشيخ غلاد ٢٣٩/٢ ، وشرح ابن يعيش من ١٧٨ ، وشرح الرضي ١٤٤/١

وذهب البصريون الى أنه لا يجوز^(١) . « انصاف »

لوحة ٣٥١ ارتشاف

وراجع حاشية الصبان على الأشموني ١٤٥/٣

٥٣ - اسم لا المفرد التكرة معرب أو مبني ؟

ذهب الكوفيون الى أن اسم لا المفرد التكرة معرب منصوب بها نحو لا رجل
في الدار . وذهب البصريون الى أنه مبني على الفتح^(٢) . « انصاف »

ارتشاف ص ١٨٥ مصورة مع الكوفيين الجرمي والزجاج والسيرافي

وشرح الأشموني بحاشية ٦/٢ بولاق ، والموفي في النحو الكوفي ص ٤٧ .

٥٤ - هل تقع من لا ابتداء الغاية في الزمان^(٣) ؟

ذهب الكوفيون الى أن « من » يجوز استعمالها في الزمان والمكان .

وذهب البصريون الى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان . « انصاف »

في الارتشاف ٢٥٩ مصورة .

وشرح الأشموني جـ ٢ ص ٢٨٧ . وحاشية الصبان ١٨٤/٢ .

٥٥ - واو رب هل هي التي تعمل الجر^(٤) ؟

ذهب الكوفيون الى أن واو رب تعمل في التكرة الخفض بنفسها ، واليه ذهب

(١) شرح الرضي ١٤٥/١ ، والتصريح ٢٣٥/١ ، وابن يعيش ص ١٧٨ ، وأسرار العربية ص ٢٤٢
(٢) أسرار العربية للاباري ط ٢٤٧ ، والتصريح ٢٨٨/١ ، وابن يعيش ص ١٢٩ ، وشرح الرضي
٢٣٤/١ .

(٣) أسرار العربية ص ٢٦٥ ، والتصريح ٩/٢ ، وشرح ابن يعيش ص ١٠٧٥ ، والرضي ٢٩٨/٢

(٤) التصريح ٢٨/٢ بولاق ، وشرح المفصل ص ١١٩٥ ، وشرح الرضي ٢١٠/٢ .

المرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب
مقلدة . « انصاف » .

وفي الارتشاف ص ٢٥٩ مصوره

وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٠٢/٢ بولاق ، وأشموني جـ ٢ ص
٣٠٠ .

٥٦ - احراب الاسم الواقع بعد « مذ » و « متذ »^(١) .

ذهب الكوفيون إلى أن « مذ » و « متذ » إذا ارتفع الاسم بعدها ارتفع بتقدير فعل
محذوف . وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف . وذهب البصريون إلى
أنهما يكونان اسمين مبتدئين ، ويرفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين
جارين ، فيكون ما بعدهما مجرورا بهما . « انصاف »

ارتشاف لوحة رقم ٢٠٦ مصورة .

وراجع شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٩٨/٢ وما بعدها ، وأشموني جـ ٢
ص ٢٩٠ .

٥٧ - هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض^(٢) ؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز القسم بأضمار حرف الحذف من غير
عوض ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام ،
نحو قولك : الله ما فعلت كذا ، أو هاء التثنية نحو (ما الله) « انصاف »

ارتشاف ص ٢٦٨ مصورة مع تفصيلات (ولا يجوز نصب عند الكوفيين إلا
في حرفين : كعبة الله - قضا الله) .

(١) التصريح الشيخ خالد ٢١/٢ ، ومضي الليث لابن هشام ص ٣٢٥ بتحقيق محي الدين ، وشرح نرصي
١١٠/٢ ، وشرح ابن يعيش ص ٥٤٥ .

(٢) التصريح ٤٥٦/٢ ، وابن يعيش ١٢٩٠ . ولسان العرب .

٥٨ - اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم ؟

ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : « لزيد أفضل من عمرو » جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فاضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللام لام ابتداء . « انصاف »

وفي الارتشاف نسب الرأي الكوفي إلى هشام والطوال ، وقيل أنه حكى عن المرء ص ١٨٠ الارتشاف مصورة ، ص ٢٧٢ الارتشاف مصورة .

٥٩ - القول في أيمن في القسم ، مفرد هو أم جمع^(١) .

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم : أيمن الله جمع يمين ، وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين ، وأنه اسم مفرد مشتق من اليمن . قطع عند الكوفيين ، ووصل عند البصريين (راجع المسألة ١٤١) .

وراجع شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٢/٤ ، وأشموني ج ٢ ص ٨١٧ .

٦٠ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر . « انصاف »

ويقول أبو حيان : وفي النهاية أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر وفي الكلام ، وسلك المتنبي هذه الطريقة فقال :

حملت إليه من لساني حديقة سقاها الحيا سقي الرياض السحائب

لارتشاف ص ٢٨٢ مصورة .

(١) اس يعنى ص ١٢٠ ، ولسان العرب (ي م ن) .

(٢) التصريح ٧١/٢ يولاق ، وشرح ابن يعنى ص ٢٣٩ ، وشرح الرضي ٢٧٠/١ .

وراجع حاشية الصبان على الأشموني ٢٣٧/٢ بولاق .

٦١ - هل تجوز إضافة الاسم الى ما يوافقه في المعنى ؟^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان وذهب البصريون الى أنه لا يجوز . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ٢٧٥ مصورة مع تفصيلات عن إضافة الصفة للموصوف
ذكر الأشموني هذا الخلاف ونسبه الى الفراء ، كما اشار الى متابعة ابن الطراوة
له ج ٢ ص ٣١١ .

وراجع حاشية الصبان على الأشموني ٢١٥/٢ .

٦٢ - كلا وكلتا^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما اثنى لفظية ومعنوية ، وأصل « كلا » كل
فخففت اللام ، وزيدت الألف للثنائية ، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث ، والألف فيهما
كالألف في الزيدان - والممران ، ولزم حذف نون الثنية للزومهما الإضافة .
« انصاف »

وفي الارتشاف ص ٢٢١ .

الأشموني ج ٢ ص ٢١٦ ، وحاشية الصبان ٨٣/١ بولاق .

٦٣ - هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز ، إذا كانت مؤقتة نحو

(١) التصريح ٤٠/٢ بولاق ، وابن عيش ص ٣٢٩ ، وما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٣/١

(٢) التصريح ٨٠/١ ، وشرح الرضي ، وشرح ابن عيش على المفصل ص ٦٣ ليرج وأسرار العربية ص ٢٨٨ .

(٣) التصريح ١٥٦/٢ ، شرح الرضي ٣١٠/١ ، وابن عيش ص ٣٦٤ ، وأسرار العربية للاندري ص ٢٨٣ - ٢٩١ ، وابن عتيل بتحقيق محي الدين ١٦٦/٢ ، والموفق ص ٥٩

قولك فعلت يوما كله ، وقمت ليلة كلها ، وذهب البصريون الى أن توكيد الكرة بغير لفظها غير حائز على الإطلاق ، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو جاء رجل رجل . « انصاف »

في الارتشاف لوحة رقم ٣٠١ مصورة ولوحة ٣٩١ .
في الأشموني جـ ٢ ص ٤٠٧ ، وفي حاشية الصبان على الأشموني جـ ٣ ص ٦٧ .

٦٤ - هل يجوز أن تجيء واو المطف زائدة؟^(١)

ذهب الكوفيون الى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، واليه ذهب الأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز .
« انصاف »

وفي الأشموني جـ ٢ ص ٤١٨ .

٦٥ - هل يجوز المطف على الضمير المنخفض؟^(٢)

ذهب الكوفيون الى أنه يجوز المطف على الضمير المنخفض دون إعادة الحافض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز . « انصاف » .

في الارتشاف لوحة رقم ٣١٢ ، ٣٨ .

وفي الأشموني جـ ٢ ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، وحاشية الصبان ٩٦/٣ .

وهذه من المسائل التي ارتضى فيها ابن مالك مذهب الكوفيين ، إذ يقول من إعادة الحافض :

وليس عندي لارماً ، إذ قد أتى في النظم والثر الصحيح مثبنا

(١) مني اللبيب ص ٣٦٢ ، وشرح ابن يعيش ص ١١٤٨ ، وشرح الرضي ٣٤٢/٢ .

(٢) التصريح ١٩٠/٢ ، وشرح الرضي ٢٩٥/١ ، وشرح ابن يعيش ص ٣٩٩ ، والموفى ص ٦٤

٦٦ - العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو قمت وزيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على فيج في ضرورة الشعر .

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير فيج . « انصاف »

في الارتشاف لوحة رقم ٣١٢ .

في الأشموني ج ٢ ص ٤٢٩ وحاشية الصبان ٩٩/٣ .

٦٧ - هل ثاني « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى « بل »^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل . « انصاف »

في الأشموني ج ٢ ص ٤٢٣ ، وحاشية الصبان ٩٣/٣ .

٦٨ - هل يجوز أن يعطف ولكن بعد الإيجاب ؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف ولكن في الإيجاب ، نحو : أثناني زيد لكن عمرو . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو : أثناني زيد لكن عمرو لم يأت ، وما أشبه ذلك ، وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي . « انصاف »

(١) كتاب سيبويه ٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، شرح الرضي ٢٩٤/١ ، والتصريح ١٩٠/٢ ، وابن يعيش ص ٣٩٢ ،

والموفى ص ٦٩ .

(٢) التصريح ١٨٤/٢

ارتشاف لوحة رقم ٣٠٩ .

في الأشموني جـ ٢ ص ٤٢٦ .

٦٩ - هل يجوز صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر^(١) ؟

ذهب الكوفيون إلى أن أفعال منك لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر . « انصاف » .

في الأشموني جـ ٢ ص ٤٤٢ ، وحاشية الصبان ٢٣٣/٣ .

٧٠ - منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر^(٢) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، واليه ذهب أبو الحسين الأخفش ، وأبو علي الفارسي ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر . « انصاف » .

في الارتشاف ص ٣٨ .

في الأشموني جـ ٢ ص ٤٤٣ وحاشية الصبان عليه ٢ / ٢٣٣ .

٧١ - القول في حلة بناء الآن^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن الآن مبني ، لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم : أن يثن أي حان ، ويبقى الفعل على فتحه ، وذهب البصريون إلى أنه

(١) أسرار العربية ص ١٢٢ طبعة لندن ، التصريح ٢٨٦/٢ ، والرضي ٢٣/١ ، وابن يمين ص ٨٣ . وهذه المسألة احتج المصنفات الكوفية ، إذ تلاحظ أن طابع الاجتزاء يغلب على الاتجاه الكوفي ، والسبع قليل ، وهذه المسألة احتج المصنفات القليلة .

(٢) التصريح ٢٨٧/٢ ، وشرح المعصل ص ٨١ ، وشرح الرضي ٣٤٨/١ ، وهذه احتج المسائل التي رجع لها الأتباعي مذهب الكوفيين .

(٣) التصريح ٥٨/١ ، ١٨٠ ، وشرح ابن يمين ص ٥٥٤ ، وشرح الرضي ١١٨/٢ .

مبني ، لأنه شابه اسم الإشارة ، ولهم فيه أيضاً أقوال آخر تذكرها في دليلهم
« انصاف »

في الأشموني : شرح الأشموني مع حاشية الصبان جـ ١ ص ٥٧ ، ص
١٧٥ بولاق .

٧٢- فعل الأمر معرب لو مبني^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعري عن حرف المضارعة نحو
افعل - معرب مجزوم . وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون « انصاف »

وفي المسائل الخلافة للعكبري مسألة ١٥ .

وفي الارتشاف ص ٢٧٠ ، وراجع اللوحة رقم ٣١٥ في النسخة المصورة .

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٧٨٦ ، وحاشية الصبان ٦٤/١ بولاق .

٧٣- حلة إعراب الفعل المضارع^(٢)

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة ، واحتلوا في
حلة إعرابها ، فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة ،
والأوقات الطويلة ، وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه^(٣) .
« انصاف »

وفي الارتشاف مخطوط ص ٣٥٨ .

وفي الأشموني .. شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٦٤/١ و ٢٣٤/٣
بولاق) .

(١) راجع أسرار العربية ص ٣١٩ - ٣٢١ ، شرح ابن يعيش ص ٩٦٥ ، وشرح الرضي ٢٤٩/٢ ، والمولى
ص ١١٨

(٢) ابن يعيش ص ٩٢٢ ، والتصريح ٦٦/١ ، ٢٨٩/٢ .

(٣) الأوجه الثلاثة تكوّن حول مشابهة الفعل للاسم وهي الحلة الأصلية في إعرابه عند البصريين

٧٤ - القول في رفع المضارع^(١)

اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو « يقوم زيد » فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالرائد في أوله . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه بمقام الاسم .
« انصاف »

في الأشموني جـ ٣ ص ٥٤٧ ، وحاشية الصبان ٢٣٤/٣ .

٧٥ - عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب على الصرف ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن ، وذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ، لأنها خرجت عن باب العطف . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢٥٤ مصورة .

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، وحاشية الصبان عليه جـ ٣ ص ٢٥٨ ، ٢٣٢ .

٧٦ - عامل النصب في المضارع بعد فاء السبية^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب السئلة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنهي والاستفهام والتمني والعرض - ينتصب بالخلاف . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب باضمار أن ، وذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، لأنها خرجت من باب العطف ، وإليه ذهب بعض الكوفيين . « انصاف »

(١) توصيح الشيخ خالد ٢٨٩/٢ يولاق ، وأسرار العربية للأبيلاري ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) شرح المفصل ص ٩٢٩ ، وشرح الرضي ٢٢٣/٢ .

(٣) من المراجع السابقة

في الارتشاف ص ٢٥٢ مصورة .

في الأشموني ج ٣ ص ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، وحاشية الصبان ٢٥٨/٣ .

٧٧ - هل تعمل أن المصترية مخلوقة من غير بدل ؟^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن المصترية الخفيفة تعمل في المضارع نصب مع الحذف من غير بدل . وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل « انصاف »

وفي الأشموني ج ٢ ص ٥٧٢ ، وحاشية الصبان ٢٦٥/٣ .

٧٨ - هل يجوز أن تأتي « كي » حرف جر ؟^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن « كي » لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض . وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر ، « انصاف » .

في الارتشاف ص ٢٤٧ مصورة .

وفي الأشموني ١٨٢/٣ - ١٨٨ تحقيق محي الدين ، وحاشية الصبان ١٧٩/٢ ، ٢٣٦/٣ .

٧٩ - القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن « لام كي » هي الناصبة للفعل من غير تقدير « أن » نحو جئت لكرمي ، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدره بعدها والتقدير : « جئت لأن تكرمي » . « انصاف » .

لارتشاف ص ٢٥٠ مصورة .

(١) التصريح ٣٠٩/٢ ، ٢١٠ ، وابن عقيل ٢٨٣/٣ محي الدين .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/٢ ، والتصريح ٣/٢ و ٢٩١ ، ومعنى اللب لابن هشام ص ١٨٢ وما بعدها

(٣) معني اللب لابن هشام ص ٢١٠ تحقيق الشيخ محي الدين ، وتصريح الشيخ خالد ٣٠٢/٢ ، وشرح ابن بجيش ص ١٠٨٨ .

وفي الأشموني ج ٣ ص ٥٥٧ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/٣ .

٨٠ - هل يجوز إظهار أن المصدرية بعد لكي ، وبعد حتى ؟^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار أن بعد كي نحو : جئت لكي أن أكرمك ، فتنبأ أكرمك بكي ، وأن تؤكد لها ، ولا عمل لها . وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك جئت لكي أن أكرمك اللام « وكي وأن » تؤكدان لها ، وكذلك أيضاً يجوز إظهار أن بعد حتى .

ارتشاف ص ٢٤٧ مصورة .

وفي الأشموني ج ٣ ص ٥٦٠ ، ويتحقق الشيخ محي الدين ١٨٤/٣ ، وحاشية الصبان .

٨١ - هل يجوز مجيء كما بمعنى كيماً ، وينصب بعدها المضارع ؟^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن كما تأتي بمعنى كيما ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن كما لا تأتي بمعنى كيما ، ولا يجوز نصب ما بعدها بها .

في الارتشاف ص ٢٤٨ مصورة .

وفي الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٣٧/٣ .

٨٢ - هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها ؟

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار أن بعدها للتأكيد نحو : « ما كان زيد لأن بدخل دارك » وما كان عمر لأن يأكل طعامك ، ويجوز

(١) معني اللبيب ص ١٢٤ ، ١٨٢ ، وشرح الرضي ٢٢٢/٢ ، وشرح ابن عيسى ص ٩٢٨

(٢) معني اللبيب ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٣/٢ .

تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها ، نحو « ما كان زيد دارك ليدخل »
« و ما كان عمرو طعلتك ليال وذهب البصريون الى أن الناصب للفعل أن مقدرة بعدها
ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم الفعل المنصوب بلام الجحود عليها »^(١)

في الارتشاف ص ٢٥٠ مصورة .

في الأشموني جـ ٣ ص ٥٥٧ إشارة الى خلاف بيني على هذا الخلاف يدور
حول إعراب الفعل الواقع بعد لام الجحود .

٨٣- هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها ؟^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير
أن ، نحو قولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس وتكون
حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك : مطلته حتى الشتاء ، وسوفته حتى
الصف ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بالي مضمرة أو مظهرة .
وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر ، والفعل بعدها منصوب
بتقدير أن ، والاسم بعدها مجرور بها . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢٥٠ مصورة .

وفي الأشموني . شرح الأشموني مع حاشية البيان جـ ٣ ص ٢٥٢ ،
والأشموني جـ ٣ ص ٥٦٠ .

٨٤- حامل الجزم في جواب الشرط^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واحتلف البصريون
فذهب الأكثرون الى أن العامل فيها حرف الشرط ، وذهب آخرون الى أن

(١) شرح المعصل لابن يعيش ص ٩٣٦ ، وشرح الرضي ٢/٢٣٣

(٢) ابن يعيش ص ٩٢٧ ، ٩٣٧ ، وشرح الكلاعي للرضي ٢/٢٢٤ وما بعدها

(٣) راجع التصريح ٢/٣١٢ ، شرح الرضي جـ ٢ ص ٢٣٦ وما بعدها ، وابن يعيش ص ٩٤٧ وما بعدها

حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب اخرون الى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مني على الوقف . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢٨٧ مصورة .

وفي الأشموني ج ٢ ص ٥٨٤ ، وحاشية الصبان ١٣/٤ .

٨٥ - حامل حامل الرفع في الاسم بعد إن الشرطية^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيد أتاني آتة ، فإنه يرتفع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المطهر تفسير لذلك المقدر .

وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء . « انصاف » .

٨٦ - هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط ؟ وما يرتب عليه ؟^(٢)

ذهب الكوفيون إلى إذا أنه تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط ، فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع نحو : إن أتاني زيد يكرمك ، واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو : إن أتاني زيدا أكرم فأباه أبو زكريا الفراء ، وأجازته الكسائي . وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

(١) وقد أورد الأتباري هذا الخلاف في كتابه لسرار العربية ولورد له رأياً خاصاً . وهو أن العامل في الجواب أداة الشرط بتوسط فعل الشرط .

(٢) راجع أيضاً شرح الرضي على كفاية ابن المطيب ٢/٢٣٨ ، والموفى ص ١٢١ .

٨٧ - القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو
زيد! إن تضرب أضرب . واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازوه الكسائي ولم يجزه
الفراء .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء . « إنصاف »

الارتشاف ص ٢٨٧ مصورة .

٨٨ - ذهب الكوفيون إلى أن « إن تقع بمعنى إذ » .

وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ^(٢) . « إنصاف » .

٨٩ - إن الواقعة بعدما ، النافية مؤكدة أم زائدة^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » نحو « ما إن زيد قائم » فإنها
بمعنى ما ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة . « إنصاف »

وفي الارتشاف يجيز الكوفيون النصب ، وفي نقل ابن عصفور عن الكسائي
والفراء أنه إذا جيء بإن بعدما ، لا يحوز النصب ولا الجر بالباء . ارتشاف ٥٦٤ .

٩٠ - القول في معنى « إن » ومعنى اللام بعدما^(٤)

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا جاءت بعدما اللام تكون بمعنى « ما » واللام
بمعنى إلا . وذهب البصريون إلى أنها مخففة من التثنية ، واللام بعدها لام التأكيد
« إنصاف » وفي الارتشاف ص ١٨٢ مصورة

(١) راجع شرح الرصدي ج ١ ص ٢٣٨

(٢) معني النيب لابن هشام ص ٢٦ بتحقيق الشيخ محي الدين ، وحرانه الأدب ٦٥٦/٣ ، شرح الشاهد

٦٩٩ ، إيضاح القرويني ٨٨ - ٩٥ تحقيق محي الدين

(٣) التوضيح ٢٣٦/١ بولاق وشرح ابن عريش ١١٨٢ ، وشرح الرصدي ٣٥٧/٢ .

(٤) معني النيب ص ٢٣٢ ، والتصريح ٢٧٩/١ ، وابن عريش ص ١١٢٩ .

وعرض الأشموني لها من ناحية الأفعال التي تدخل عليها إن المهمة جـ ١ ص ١٤٥ ، وحاشية الصبان ٢٦٧/١ .

٩١ - هل يجازي بكيف؟^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن «كيف» يجازي بها كما يجازي بمتى ماء ، وأيساء ، ما أشبههما من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازي بها .
«إنصاف» في الارتشاف ص ٢٨٦ مصورة .
وفي الأشموني جـ ٣ ص ٥٨٣ ، وحاشية الصبان ١١/٤ .

٩٢ - السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل ، أصلها سوف ، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها . «إنصاف»
في الارتشاف لوحة رقم ٣١٦ .

٩٣ - المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية - نحو : «تناول - وتناول» فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية .
وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة .
«إنصاف»

وفي الارتشاف ص ١٢٩ .

(١) راجع معنى الليب ص ٢٠٥ بتحقيق معي اللب .

(٢) معي اللب ص ١٣٨ بتحقيقنا ، وشرح ابن عيش على المعمل ص ١١٩٩ .

(٣) تصريح الشيخ خالد جـ ٢ ص ٤٩٩ بولاق .

الأشموني جـ ٣ ص ٨٩٥ ، وحاشية الصبان ٢٩٤/٤ .

٩٤ - هل تدخل نون التوكيد على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة؟^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الحفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو : « افعلان ، وافعلتان » بالنون الحفيفة ، وإليه ذهب يونس

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموصفين

وفي الارتشاف ص ٢٦٦ .

في الأشموني جـ ٢ ص ٥٠٣ ، ١٨٩/٣ .

٩٥ - الحروف التي وضع الاسم عليها في ذا والذي^(٢) .

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في ذا والذي الدال وحدها ، وما زيد عليها تكثير لهما . وذهب البصريون إلى أن الدال وحدها ليست هي الاسم فيهما ، واختلفوا في « ذا » فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله « ذي » بالتشديد إلا أنهم حذفوا الياء الثانية . . . الخ . « إصناف »

وفي الارتشاف ص ٤٣٦ .

وفي الأشموني الشرح المطول بتحقيق الشيخ محي الدين ١٩٤/١ ، وحاشية الصبان ١٣٧/١ ، ١٤٦ .

٩٦ - الحروف التي وضع عليها الاسم في « هو » و « هي »^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من « هو » هي « الهاء وحدها » وذهب

(١) التصريح للشيخ عماد ٢٦١/٢ .

(٢) ابن يعيش ص ٤٤٤ وشرح الرضي ٢٨/٢ ، ٣٧ ، ولسان العرب ٢٠ / ١١١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، وأسرر العربية للمؤلف ص ١٥٠ ط ليدن .

(٣) شرح ابن يعيش ص ٤١٦ ، وشرح الرضي ٩/٢

البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والهاء والياء من « هي » هما الاسم بمجموعهما . « انصاف » .

وفي الارتشاف ص ٤١١ مع الإشارة إلى أن الزجاج وابن كيسان على المذهب الكوفي .

وفي الأشموني من حاشية الصبان ١١٨/١ .

٩٧ - هل يقال « لولاي » ولولاك ؟ وموضع الضمائر^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الهاء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع والياء ذهب الأخفش البصري . وذهب البصريون إلى أن الهاء والكاف في موضع جر بدولا ، وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال : لولاي ، ولولاء ، ولولاك ، ويجب أن يقال : لولا أنا ، ولولا أنت ، كما جاء به التنزيل في قوله تعالى : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ ، ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلا . « انصاف » .

في الارتشاف ص ٢٦٦ مصورة .

شرح الأشموني بتحقيق الشيخ محي الدين ١٩٢/٣ ، ١٩٩ ، وحاشية الصبان ١٨١/٢ .

٩٨ - الضمير في إياك وأخواتها^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياي وإياي ، هي الضمائر المصوبة ، وأن إيا « عباد » وهو رأي ابن كيسان ، وذهب بعضهم إلى أنها كلها ضمير . وذهب البصريون إلى أن « إيا » هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها . وهناك آراء أخرى عرضها الأنباري . « انصاف »

راجع الارتشاف ص ٤١٢ ، وفي الأشموني حاشية الصبان ١١٩/١ .

(١) ابن يمش ص ٤٣٧ ، وشرح الكافية ص ١٨ ج ٢ .

(٢) أمرار العربية ص ٣٤٢ ، والتصريح ١٢٢/١ ، وشرح الرضي ١٢/٢

٩٩ - المسألة الزينورية :^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال : كنت أظن أن العرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال : فإذا هو إياها . ويجب أن يقال . فإذا هو هي .

وفي الارتشاف جاءت الإشارة إلى هذه المسألة ص ٥٣٧ .

١٠٠ - ضمير الفصل :^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والحري يسمى عمادا ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده . وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا ، لأنه يفصل بين النعت والخبر . . . إنصاف . وفي الارتشاف الخلاف حول اسمه وحقيقته ص ٤٢٤ ، وفي الأشموني حاشية الصبان ٢٦٢/١ بولاق .

١٠١ - مراتب المعارف :^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المهم نحو « هذا وذاك » أعرف من العلم نحو زيد وعمر . وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، ثم اختلفوا في مراتب المعارف على عدة اتجاهات . . . إنصاف .

في الارتشاف ص ٣٩٩ وفيه قول ينسب لسيويه والكوفيين وهو أن العلم أعرف من المهم . شرح الأشموني في حاشية الصبان ١١٠/١ بولاق

(١) وراجع معني اللب لاين هشام من ٨٨ - ٩٢

(٢) ابن جني ص ٤٣٠ ، وشرح الرضي ٢٢/٢ ، والتصريح ٢٧٠/١

(٣) التصريح ١١٢/١ ، وأسوار لغويته ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

١٠٢ - أي الموصولة معرفة دائماً أو مبنية أحياناً^(١) ؟

ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » إذا كان بمعنى الذي ، وحذف العائد من الصلة نحو قولهم « لأصبر من أيهم أفضل » وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم واجمعوا على أنه إذا ذكر العائد يعرب نحو قولهم لأصبر من أيهم هو أفضل « ثم يعرض وجوهاً في إعرابه مسوبة للتحليل ويونس . . انصاف .

في الارتشاف فصل أبو حيان هذه المسألة ص ٤٦٠ .

في الأشموني حاشية الصبان على شرحه ١٦١/١ بولاق .

١٠٣ - ذهب الكوفيون إلى أن هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة ، نحو : هذا قال ذاك زيد ، أي الذي قال ذاك زيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة انصاف^(٢) .

وفي الارتشاف ص ٤٥٦ . وفي الأشموني ج ٢ ص ٥٤ ، ج ١ ص ١٨٢ بتحقيق الشيخ محي الدين ، وحاشية الصبان ٥٦/١ بولاق .

١٠٤ - هل يكون للاسم المعلى بآل صلة كصلة الموصول :^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام ، وصل كما يوصل الذي . وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل . في الارتشاف ص ٤٥٨ .

١٠٥ - مسألة همزة بين بين متحركة أو ساكنة^(٤) ؟ :

ذهب الكوفيون إلى أن همزة بين بين ساكنة ، وذهب البصريون إلى أنها

(١) التصريح ١٦٢/١ ، وشرح ابن يعيش ص ٤٩٢ ، وشرح الرضي ٥٣/٢ ومغني اللبيب ص ٧٧ بتحقيق محي الدين ، واملأ العربية ص ٢٨٣

(٢) التصريح ١٦٥/١ ، وابن يعيش ص ٤٩٣ ، وشرح الرضي ٥٥/٢

(٣) شرح الرضي ٣٥/٢ ، ٣٦

(٤) شرح ابن يعيش ص ١٣٠٨ ، والتصريح ٤٦٥/٢ - ٤٦٨ ، وكتاب سيويه ١٦٣/٢ - ١٧١ .

متحركة . إنصاف .

١٠٦ - هل يوقف بتقل الحركة على المنصوب المحلي بآل ، الساكن ما قبل آخره^(١) ؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف « رأيت البكرة مفتوح الكاف في حالة النص . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . . إنصاف .

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٧٥٤ ، وحاشية الصبان ١٧٧/١ وما بعدها

١٠٧ - القول في أصل حركة همزة الوصل :^(٢) .

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حين الفعل فتكسر في « اصرب » إتياعاً لكسرة العين ، وتضم في « أدخل » إتياعاً لضمة العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لإلتقاء الساكنين . وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم في « أدخل » ونحوه ، لكلا يخرج من كسر إلى ضم ، لأن ذلك مستقل ، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين . . . إنصاف .

في الأشموني جـ ٣ ص ٨١٩ ، وحاشية الصبان ٢٣٣/٤ ، وما بعدها .

١٠٨ - هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . « إنصاف » .

(١) التصريح ٤٢٧/٢ ، وشرح المعمل ص ٢٧٢ .

(٢) شرح المعمل ص ١٣٣٢ ، والتصريح ٤٥٦/٢ .

(٣) شرح المعمل لابن يعقوب ص ١٣٢٠ ، ١٣٢٣ .

١٠٩ - هل يجوز مد القصور في ضرورة الشعر ؟^(١) :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب الأحمش المصري ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . « إنصاف » .

في الإرشاف ص ٢٠٣ ، ولوحة ٢٨٣ . في الأشموني ج ٣ ص ٦٥٨ وحاشية الصبان ٩١/٤ .

١١٠ - هل يحذف آخر المقصور والممدود في التثنية إذا كثرت حروفهما ؟^(٢) :

ذهب الكوفيون إلى أن الإسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت أله في التثنية فقالوا في تثنية « غوزلي » و « قهقري » ، « خوزلان » ، و « قهقهران » وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخرين ، فأجازوا في قاصعاء وجاثياء : قاصعان وجاثيان . « إنصاف »

في الإرشاف ص ٢٢٤ ، وفي الأشموني ج ٣ ص ٦٦٢ ، ٦٦٣ .

وحاشية الصبان على الأشموني ٩٤/٤ .

١١١ - القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما على رنة اسم الفاعل :^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو « طالق وطامث وحائض وحامل » لاحتصاصها بالمؤنث . وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث ، لأنهم قصدوا به النسب ، ولم يجروه على الفعل . وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه ، لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم « قالوا شيء حائض » . « إنصاف »

(١) نصريح الشيخ خالد ٣٦٨/٢

(٢) ابن يمين ص ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، والنصريح ٣٧١/٢ .

(٣) شرح ابن يمين ص ٦٩٥ ، ٧٧٣ ، وشرح الرضي ١٥٤/٢ .

١١٢ - حلة حذف الواو من يعد وتحوه : (١)

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من يعد ويزن إنما حذفت للفرق بين المعد اللارم والمتعدي ، وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة . « إصناف » وفي الأشموني ، وحاشية الصبان ٢٨٥/٤ بولاق .

١١٣ - وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه : (٢)

ذهب الكوفيون إلى أن « صمصحح ، ودمكك » على وزن فعلل ، وذهب البصريون إلى أنه على وزن فعلل « الاتصاف » ، وفي الارتشاف ص ٧٥ . وفي الأشموني ٧٩٩/٣ ، حاشية الصبان ٢١٠/٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

١١٤ - هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟ : (٣)

ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ، ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا . فذهب الكسائي إلى أن الراء فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذي قبل آخره ، وذهب الفراء إلى أنه الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف نحو « سفرجل » ففيه زيادة حرفين . . وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة خبريان غير بنات الثلاثة وأنهما من نحو جعفر وسفرجل ، لا زائد فيهما البتة .

في الارتشاف تناول أبو حيان هذه المسألة ص ١٤ .

وفي الأشموني ج ٣ ص ٧٩٨ ، عرض لخلاف قريب من هذا .

(١) تصريح الشيخ خالد ٤٩٣/٢ .

(٢) التصريح ٤٤٨/٢ ، ٤٤٩/٢ .

(٣) شرح ابن يعنى على المنهل ص ٩٠٠ .

١١٥ - وزن سيد وميت ونحوهما : (١)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن سيد ، وهين ، وميت ، في الأصل على فاعل نحو سويد ، وهوين ، ومويت .

وذهب البصريون إلى أن وزنه فيعل بكسر العين ، وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل فيعل بفتح العين . « إنصاف » .

وفي الأشموني : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٦٣/٤

١١٦ - وزن خطايا ونحوه : (٢)

ذهب الكوفيون إلى أن خطايا جمع خطيئة على وزن فعالي ، وإليه ذهب الخليل ابن أحمد . وذهب البصريون إلى أن خطايا على وزن فعائل . « إنصاف » .

وفي الإرتشاف أوردها أبو حيان بإيجاز ص ١٢٨ .

وفي الأشموني مرضت بتعصيل ص ٧٣٢ ج ٢ ، وحاشية الصبان ٢٤٤/٤ ، ٢٤٦ .

١١٧ - وزن انسان وأصل اشتقاقه : (٣)

ذهب الكوفيون إلى أن إنسان على وزن افعان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان وإليه ذهب بعض الكوفيين . « إنصاف » .

في الإرتشاف إشارة إلى هذا الخلاف عند الحديث في التصغير ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(١) شرح ابن عيسى ص ٦٦٣ ، ١٤١٠ ، وكتاب سيويه ج ٢ ص ٣٧١ .

(٢) التصريح ٤٦٣/٢ وما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية ص ١/٢٥ ، ٣/٥٩ ، ٦٢ ، ١٨١ .

(٣) راجع هذه المسألة في كتب اللغة ومنها : صحاح الجوهري ، ولسان العرب ومفردات الرافعي (أن س - برس - ن ي س) .

١١٨ - وزن أشياء : (١)

ذهب الكوفيون إلى أن أشياء وزنه أفعاء ، والأصل . أفعلاء ، وإليه ذهب الأخفش ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال ، وذهب البصريون إلى أن وزنه أفعاء والأصل فعلاء . « إنصاف » .

١١٩ - علام يتنصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت ؟ : (٢)

ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثاني لظننت نصب على الحال .
وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال .
في الارتشاف ص ٥٣٤ ، وفي الأشموني ، حاشية الصبان ٢١٨/١ .
وأشموني ج ١ ص ١٠٩ .

١٢٠ - تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً : (٣)

ذهب الكوفيون إلى جوار تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، ورأى رأي الكوفيين المازني والمبرد ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز . « إنصاف »
وفي الأشموني : شرح الأشموني بتحقيق مطول للشيخ محي الدين ج ٣ ص ١٥٩ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٧٧/٢ يولاق .

١٢١ - رب اسم أو حرف :

ذهب الكوفيون إلى أن « رب » اسم ، وذهب البصريون إلى أنها حرف .
« إنصاف » في الارتشاف ص ٢٦٢ مصورة (مع الكوفيين ابن الطراوة) .

(١) شرح الفرص على الشافعي ٢٨/١ - ٣ ، ولسان العرب وصحاح الجوهري (ش ي أ)

(٢) التصريح ٢٢٠/١ يولاق .

(٣) أسرار العربية للتلويح ص ١٩٧ التصريح ١ : ٤٨٠ يولاق

١٢٢ - حلة وجود التنوين في الاسم :

العلم في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل العمل ، وقال الفراء : العراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، وقال اخرون . المراد به الفرق بين الاسم والفعل ، وقال قوم المراد به الفرق بين المفرد والمصنف . المسائل الخلافية للعكبري مسألة ١٤ ، ١٦ . الارتشاف ص ٢٦٦

١٢٣ - أقسام الكلمة :

قال أبو حيان : وأقسامها : اسم وفعل وحرف ، وزاد بعضهم وخالعه^(١) . وهي التي يسميها الكوفيون فعلا ، ويسميها البصريون اسم فعل .

الارتشاف ص ١٠ ، وارجع الأشموني ج ٢ ص ٤٨٤ .

١٢٤ - أقل ما يتكون منه الاسم والفعل من الحروف :

وأقل ما يكون عليه المعرب من اسم وفعل عند البصريين بين ثلاثة حروف أصول وما وجد فيه على حرفين فمحذوف منه . . وذهب الكوفيون الى أن أقل ما يكون عليه حرفان حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه . الارتشاف ص ١٠ .

١٢٥ - تخفيف الهمزة بإبدالها ألفا :

قال أبو حيان قالوا في كساة بإبدال الهمزة ألفا ، وهو شاذ لا يطرد وفاس عليه الكوفيون وحكاه سيويه ، قال : وهو قليل ، وحركة الساكن في هذا ونحوه هي حركة الهمزة . الارتشاف ص ٩٨ .

١٢٦ - لو سميت بنحو « ينزوه » :

البصريون يعاملونه معاملة الاسم المتقوص رفعاً ونصباً وجراً ، والكوفيون

(١) أي أن بعض النحاة يعتبرها قسماً برأيه ، ويسميها خالفة الفعل .

يقروبه على ما كان عليه قبل التسمية ، يسكنونه حالة الرفع ، ويفتحونه حالة النصب والجر .

الارتشاف ص ١٠٤ ، ٣٨٨ .

١٢٧ - الإتمام في ذوات الواو في اسم المفعول :

قال أبو حيان : والإتمام في ذوات الواو يحفظ عند المصريين ، وعن الكسائي أن بني يربوع وبني عقيل يقولون : حلى مصووغ ، وثوب مصوون ، وفرس مفوود ، وقول مقوول ، فالظاهر أنها لغة لها ، وقاس عليه الكسائي والمبرد في نقل أبي لفتح عه ، وقال المبرد في تصريفه : البصريون لا يقيسون إتمام ذوات الواو في الضرورة ويجوز عندي في الضرورة ، وحكى الجوهري : أن بعض البحرين يقيسه ، وأن ذلك لغة لبعض العرب . الارتشاف ص ١١٧

١٢٨ - وزن تورا وتولج :

قال أبو حيان : فلما تورا فعند المصريين التاء بدل من الواو ، ووزنها « فوعله » من وري الزند ، وعند الفراء وزنها « تفعله » كتوصية أبدلت كسرة العين فتحة والياء ألفا ، كما قالوا في ناصية : ناصاة قال الزجاج كأنه يجيز في توصية توصاة، وهذا غير مسموع وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها « تفعله » بفتح العين من « وريت بك زنادي » . وتولج عندنا بدل من الواو ، وأصلها وولج ، وورنه فوعل عند البصريين ، ونفعل عند الكوفيين . الارتشاف ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

١٢٩ - تصغير أسماء الأيام ، وجموع الكثرة على لفظها .

لا يصح تصغير أسماء الأسبوع في مذهب سيويه ، واختاره ابن كيسان ، وحوز الكوفيون والجرمي ، والمازني تصغيرها ، تقول : أحيد ، وثيان ، وثلباء ولا تصغر جموع الكثرة مطلقاً ، وأجاز الكوفيون تصغير ما له فيها نظير في الأحاد كرمعان صغروه على رغبان كعثيمان . الارتشاف ص ١٣٥ - ١٣٦ . وفي الأشموي ج ٣ ص ٧٢٣ .

١٣٠ - تصغير «شيخ» ، و «ميت» :

مذهب البصريين شيخ ، ومذهب الكوفيين جواز هذا ، وجواز قلب الياء واواً لصمة ما قلها نحو «شويخ» ، وسمع في بيضة : بويضة ، وهو شاذ عند البصريين .

وميت يقول البصريون «ميتت» ، وقياس مذهب الكوفيين جواز «مويت» بإبدال الياء واواً ، لكن النقل جاء عنهم في إبدال الياء واواً إذا كانت عينا .

أشمونى جـ ٣ ص ٧١٥ . ارتشاف ص ١٢٩ .

١٣١ - مفاعل ومفاعيل في جمع التكسير :

مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل مفاعيل ، ولا زيادتها في مثال مفاعل إلا في الضرورة ، وأجاز الكوفيون ذلك في الكلام ، وعليه جاء قوله تعالى : ﴿ مفاتيح الغيب ﴾ جمع مفاتيح ، ومماذير : جمع معذرة ، ويجيزون في عصاروفى دراهم ، ووافقه ابن مالك . الارتشاف ص ١٨٠ - راجع الأشمونى جـ ٣ ص ٧٠٢ .

١٣٢ - أخراض التصغير :

عند البصريين هي : التصغير والتحقير والتقليل والتقريب . وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم ، كقول عمر - رضي الله عنه - في ابن مسعود : « كُتِفَ مليء علماً » وقول بعض العرب : أنا جذبلها المحكك وعذيفها المرجب وقوله : دويهة نصخر منها الأنامل^(١) . وقوله : فوق جيل شامخ الرأس لم يكن . . . ورد

(١) هذا هو الشطر الثاني من بيت للبيد بن ربيعة العامري في قصيدة يروى بها النملان من المنظر والشجر الأول هو -

وكل أناس سوف تدخل بينهم

من قصيدته التي لونها

الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل ميم لا معال ذليل

البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه . أشموني جـ ٣ ص ٧٠٧

١٣٣ - هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟ :

قال الأشموني : لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام حلقاً للفراء وتعلب قيل وللكوفيين ، مدليل قول العرب ، « بجري بليق ويلم » مصغر « أبلق » ومن كلامهم « جاء بأم الربيق على أريق » قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق فقلبت الواو في التصغير همزة .

أشموني جـ ٣ ص ٧١٩ .

١٣٤ - المصدر الذي على وزن تفعال :

من المصادر ما يجيء على تفعال كال تكرار والترداد وهي كثيرة ، وذكر بعضهم أن ذلك مقيس ، ومذهب البصريين أنه مصدر يدل على الكثرة ، وليس مبنياً على فَعَّل المشدد العين الذي يراد به التكثير ، ومذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أن تفعال بمنزلة التفعيل ، والالف عوض من الباء . ارتشاف ص ١٩٥ .

١٣٥ - الإمالة مع الإدغام في كلمتين :

إن كان الإدغام من كلمتين نحو قراءة أبي عمرو (الأبرار ربنا) (والنهار لآيات) فقالت النحاة من أهل البصرة لا تمال أصلاً ، وقال الأكثرون تمال وهو مذهب ثعلب وهو الصحيح . الارتشاف ص ٢٠٦ .

١٣٦ - جمع ما رابعة شبيه بالزائد مثل خورنق وفرزدق :

قال الأشموني لك أن تقول فيهما : خوارق ، وفرازق ، لكن خوارن ، وفرارد أجود ، وهذا مذهب سيويه . وقال المبرد : لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس وخوارق ، وفرارق : غلط . وأحاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل ، لأن ألف الجمع تحل محله فيقولون : خواتق ، وفرادق .

أشموني جـ ٣ ص ٦٩٩ .

١٣٧ - هل تعال الحروف ؟ وما السبب ؟ :

قال الأشموني : إنما لم تعال الحروف ، لأن الفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة . فان سمي بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من « المر ، والر » والهاء والطاء ، والحاء في فواتح السور ، لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المقطعة في محارج الحروف . . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت الفواتح لأنها مقصورة والمقصور يقلب عليه الامالة ، وقد رد هذا بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إمالة وقال المراء : أميلت لأنها إذا تثبت ترد الى الياء . أشموني جـ ٣ ص ٧٧٥

١٣٨ - الفعل الذي لم يسم فاعله اصل أم فرع ؟ :

يقول الأشموني : ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ، ونقله ابن مالك في شرح الكافية عن سيويه والماري إلى أن صيغة ما لم يسم فاعله تعتبر أصلاً وذهب البصريون الى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيويه ، وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها .

أشموني جـ ٣ ص ٧٨٦ ، وورد الخلاف في الارتشاف ص ١٩٢ مصورة .

١٣٩ - فُعَلٌ ، يضم الأول وفتح الثالث أصل أم فرع ؟ :

مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء ليس بناء أصلي ، بل هو فرع على فُعَلٌ بالضم فتح تخفيفاً ، لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم .

ودهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي ، لأن الأخفش حكى « جؤذر » بالفتح ولم يحك فيه بالضم ، فدل على أنه غير مخفف . أشموني جـ ٣ ص ٧٩٠

١٤٠ - وزن الرباعي الذي يصلح أحد المكررين فيه للسقوط مثل : لملم ، وكفكف .

مذهب البصريين أن حروفه كلها محكوم بأصالتها وأن مادة لملم غير لم . ويرى الزجاج أن الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا « فعمل » ويرى الكوفيون أن

الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فاصل لملم « لم » فاستقل توالي ثلاثة أمثال فابدل من أحدها حرفاً بمثل الفاء . ورد الأشموني هذا الرأي الكوفي بأنهم قالوا في مصدره فعله ، ولو كان مضاعفاً في الأصل لجاء على التفصيل .

أشموني جـ ٣ ص ٧٩٨ .

١٤١ - ألف أيمن المخصوص بالقسم :

ألفه للتوصل عند البصريين ، وللقطع عند الكوفيين : لأنه عندهم جمع يمين وعبد سيوريه : اسم مفرد من اليمى وهو البركة (راجع المسألة / ٥٩)
أشموني جـ ٣ ص ٨١٧

١٤٢ - مم تتركب هلم ؟ :

مذهب البصريين أن هلم مركبة من « ها » التبيه ، ومن « لم » التي هي مثل أمر من قولهم : ألم الله شعث . وقال الفراء : مركبة من هل التي للزجر ، أم بمعنى اقصد ، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ، ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين ، ثم يقول الأشموني : وقول البصريين أقرب إلى الصواب .
أشموني جـ ٣ ص ٨٩٨ ، وفي الارتشاف لوحة ٣٦٧^(١)

١٤٣ - نون المشى وحركتها :

مذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلا الكسر مطلقاً ، وأجاز لكسائي والفراء فتحها مع الياء . وقال الكسائي هي لغة بني زياد بن قحص ، وقال الفراء لغة بني أسد ، ونصا على أن الفتح لا يجوز مع الألف ، وأحار ذلك بعضهم . ص ٢٢٠ ارتشاف .

١٤٤ - أصل همزة حمراء ، وحكمها في الشية :

قال أبو حيان : أول للتأنيث نحو حمراء ، وهي بدل من الألف الموصوعة للتأنيث

(١) معنى هلم جرا : تعالوا على هيتكم مشين - لوحة ٣٦٧

عند البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين . لم يذكر سيويه فيها إلا القلب والواو نحو حمراوان ، وأجاز الكوفيون فيها القلب والاقرار .

ارتشاف ص ٢٢٢ ، أشموني جـ ٣ ص ٦٦٣ .

١٤٥ - استحسن الكوفيون في الممدود إذا كان قبل الواو ألف أن يثوا بالهمز وبالواو ، فقالوا في لأواء : لأواوان ، ولأواءان . ارتشاف ص ٢٢٣ .

أشموني جـ ٣ ص ٦٦١ .

١٤٦ - وأجاز الكوفيون حذف همزة الممدود إذا طال ، وقد سمع عن العرب قرفضان ، وباقلان . أشموني جـ ٣ ص ٦٦٣ ، ارتشاف ص ٢٢٣ .

١٤٧ - مقصور الثلاثي وتثنيته :

مذهب البصريين رد الألف إلى أصلها ، وقال ابن مالك نقلاً عن الكسائي : إنه يجهز في نحو رضى وعلا أن يثنى بالياء قياساً على ما سمع من قول العرب في رضى : رضيان ، ونقل أصحابنا عن الكوفيين أن المقصور الثلاثي إذا كان مضموم الأول أو مكسوره يثنى بالياء كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو إلا لفظتين شذتا وهما حمى ورضى فإن العرب تثنيهما بالياء والواو . ارتشاف ص ٢٢٤ ، أشموني جـ ٣ ص ٦٦٢ .

١٤٨ - جمع المقصور جمع مذكر سالماً :

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالماً حذفت الألف ، وفتح ما قبل الواو والنون أو الياء والنون . وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء مطلقاً ، فيقول : موسون وموسين ، وحكاه ابن ولاد^(١) عن العرب ، وقال سيويه : الضم خطأ

(١) ابن ولاد كنية تطلق على علمين من سعة مصر في القرن الرابع ، أولهما أب للثاني واسمه أبو الحسين محمد بن الوليد التميمي ، أخذ عن الفيتوري بمصر ، ووجد بالمال في سبيل نقل كتب سيويه وقراءته على المبرد وهو أول من أدخل كتب سيويه مصر توفي سنة ٢٩٨ ، والثاني الابن واسمه أبو العباس أحمد بن محمد التميمي ، رحل لفسداد وسمع من الزجاج وغيره ، وعاصر ابن النحاس ، وهو صاحب كتاب الانصار توفي سنة ٣٣٢

ونقل ابن مالك عن الكوفيين التفصيل ، فإن كان أصحياً أو ذا ألف زائدة أجازوا فيه
الوجهين نحو موسى وحيلي مسمى بهما ، وقال بعض أصحابنا : شذ عن هذا الحكم
من المقصور : مقتوين من قول الشاعر :

متى كنا لأملك مقتويناً^(١)

... .. ارتشاف ص ٢٣١ ، أشموني جـ ٣ ص ٦٦٣ .

١٤٩ - هل تجمع الصفة التي يستوي فيه المذكر والمؤنث ، والوصف الذي مؤنثه
فعلاء أو فعلى جمع مذكر سالماً ؟ .

أجاز الكوفيون جمع هاتس ونحوه مما يشترك فيه المذكر والمؤنث إذا وصف
به المذكر وجمع أفعل الذي مؤنثه فعلاء نحو أسود بالواو والنون ، قالوا : العانسون
وأسودون ، وجاء ذلك في الشعر . . وعند البصريين أن ما ورد من ذلك ففي الشعر^(٢)
وإن جاء في الكلام فشاذ . ارتشاف ص ٢٢٨ .

١٥٠ - هل يطلق المفرد على الجمع السالم والمثنى ؟ :

الأصل في المفرد والمثنى والمجموع أن يدل به على ما وضع له ، فأما المفرد
فقد يوضع موضع المثنى كقوله : حمامة بطن الواردين ترتمي ، يريد بطني الواردين
وموضع الجمع كقوله : بعض بطونكم أي بطونكم ، وقاسه الكوفيون في الموضعين ،
وتبعهم ابن مالك . ارتشاف ص ٢٣١ .

١٥١ - الجمع في الكنى مثل « أبو بكر » :

عند البصريين يجمع الجزء الأول ، ونسب سيبويه ليونس ، وقال الكوفيون :
نقول أبو زيدين . أي يجمع الجزء الثاني . ارتشاف ص ٢٣٩ .

(١) قال الفراء الرواة والنحويون يشهدون بيت عمرو مقتوينا مفتوح الهمز كأنه مسب إلى مفتى ، وهو معتل
من الفتو والفتو الخلفة خدمة الملوك خاصة والتخلل لهم . شرح الطوال لأبي بكر الاساري
ص ٢٠٤ ، ولبيت لعمروين كلثوم .

(٢) لي أنه مقيس في الشعر فحسب

١٥٢ - علامة التانيث في المحدود :

قال أبو حيان : والهمزة التي قبلها مدة ، وهي عند البصريين مثل من الألف المفصورة ، ومذهب الكوفيين والزجاجي أن الهمزة والمدة قبلها هما علامة التانيث وراى الكوفيون في علامات التانيث تاء أخت . وبت ، والألف ، والتاء في مسلمات وبحوه .
ارتشاف ص ٢٥١ .

١٥٣ - المذكر والمؤنث في اسم الجنس الجمعي :

مثل : درة ودر ، وثمرة وثمر ، وبقرة وبقر ، وكون الأنثى بقرة بالهاء والمذكر بطرحها . ذهب إليه الكوفيون ، وحكوا رأيت نعاما على نعامة ، وحماما على حمامة ، وهو عند البصريين شاذ لا يقاس عليه
ارتشاف ص ٢٥١ .

١٥٤ - نوع الألف في فعلاء نحو زيزاء :

أثبت الكوفيون ، والألف عندهم للتانيث ، وقال البصريون هي لللاحاق .
« ارتشاف ص ٢٦٠ » .

١٥٥ - أيهما الأصل في علامة التانيث التاء أم الهاء ؟ :

قال الأشموني : وإنما قال : « تاء » ولم يقل « هاء » ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل ، والهاء المبدلة في الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون .

« أشموني جـ ٣ ص ٦٤٥ » .

١٥٦ - نون التوكيد الخفيفة مستقلة أم مطورة من الثبيلة ؟ :

قال أبو حيان : وليست الخفيفة مخففة منها ، بل هي نوع برأسها ، بخلاف الكوفيين إذ زعموا أنها مخففة منها ومحلها صيغة الأمر مبيا ومعربا متصرفا نحو .
اصرين وليقرمن زيد ، وغير متصرف نحو : تعلمن بمعنى اعلم .

« ارتشاف ص ٢٦٣ »

وهي الأشموي بالإضافة إلى هذا أن الخفيفة أصل والثقيلة فرع ، وهذا رأي منسوب للكوفيين أيضاً . « أشموني جـ ٢ ص ٤٩٤ » .

١٥٧ - لزوم اللام ونون التوكيد في المارع المثلث . الخ :

قال أبو حيان - فتلزم هي واللام نحو - والله لتحرجن ، فان تعافا فشاد عند المصريين ، وجائز عند الكوفيين . « ارتشاف ص ٢٦٣ ، والأشموي جـ ٢ ص ٤٩٦ »

١٥٨ - هل تحذف الياء في توكيد نحو - اخشبن ؟ .

فان كان قبل ياء الصمير فتحة نحو : اخشين ، فالجمهور على أنه لا يجوز حذف هذه الياء ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وحكى المراء أنها لغة لظى .
« ارتشاف ص ٢٢٦ ، والأشموني جـ ٢ ص ٥٠٣ » .

١٥٩ - والله ليفعل زيد الآن :

منع البصريون نحو : والله ليفعل زيد الآن ، استثناء عنها بالجملة لاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك « والله ان ريداً ليفعل الآن » وأجازوه الكوفيون ، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لأقسم » وبيتين من الشعر .

« ارتشاف ص ٢٧٠ م^(١) ، أشموني جـ ٢ ص ٤٢٧ » .

١٦٠ - الظرف المضاف لجملة فعلية فعلها مضارع :

يقول أبو حيان . فان صدرت بمضارع وجب الأعراب عند البصريين وجر هذا الكوفيين ، نحو : أجيء في يوم تقدم زيد ، وإلى جملة اسمية جار فيه الأعراب والبناء : نحو : صحبتك من يوم زيد أمير .

(١) وفي الارتشاف إشارة إلى أن تعاقب نون واللام ضرورة عند المصريين ، وأجاز الكوفيون ونعاسي تعاقبها مكانه رقم ١٥٧ وراجع الارتشاف أيضا لوحة ٢٨٧ باب فصرائر

« ارتشاف ص ٢٧١ ، ٢٧٩ مصورة ، أشموني جـ ٢ ص ٣١٥ » .

١٦١ ، إعراب أي في الحكاية :

قال أبو حيان . وقياس مذهب البصريين أنك إذا قلت : أي ارتفع على الابتداء
وحبره الفعل المحذوف الدال عليه قول المخاطب : قام رجل ، والتقدير أي قام
وأحار الكوفيون رفعه بفعل مضمر قبله ، ولو أظهر لجاز إظهاره ، « ارتشاف ص
٢٧٤ » .

١٦٢ - رأى الكوفيين في الحكاية بمن :

قال أبو حيان : ذهب كثير من الكوفيين إلى أن « من » محمولة على عامل
مضمر بدل عليه العامل في الاسم المستعمل عنه ، والواقع بعد « من » بدل منها
فالتقدير : قام من ، زيد بدل منه . ونقل عن الكوفيين طريقة أخرى زعموا أن لا
حكاية أصلاً ، فإذا قلت : رأيت زيداً ، فقلت . من زيداً ، فالأصل زيداً من لأن
السؤال عن صفته ، أي رأيت زيداً من . « ارتشاف ص ٢٧٩ » .

١٦٣ - إدغام الراء في اللام نحو ليمفر لك :

ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز ، وأجاز ذلك أبو
عمر ، وقرأ به رواية وسامعاً ، ويعقوب ، وأجازته الكسائي والفراء وأبو جعفر ،
والرؤاسي ، وحكوه عن العرب . « ارتشاف ص ٢٩٠ » .

١٦٤ - إدغام اللام :

قال أبو حيان . وتدغم اللام في الشَّعة . هي الضاد ، والسين والراء ، فإن
كانت اللام للتعريف أو للمح الصفة أو زائفة نحو الدهقان ، والصعق ، والريد وحب
الادغم على ما حفظه البصريون . وقال الكسائي : سمعت العرب تظهر لام التعريف
عند هذه الحروف إلّا عند اللام والراء والنون ، فتقول : الصامت وإن كانت اللام معبر
ما ذكر ، جاز الادغام . « ارتشاف ٢٩٢ » .

١٦٥ - الادغام بين القراء والمدرستين :

قال أبو حيان : . . وقد عقد بعض أصحابنا باباً فيما أدغمت القراء مما لا يجوز عند البصريين ، وهو مخالف لأقوستهم ورواياتهم ، وقد استغراً هذا اللسان الكوفيون ، والبصريون ، فوجب المصير إلى ما استقرعوه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .
« ارتشاف ص ٢٩٤ »

١٦٦ - التقاء الساكنين في قولهم حلقتا البطان :

فأما التفت حلقتا البطان بإثبات الألف فنادر عند البصريين لا يقاس عليه ، وجائز عند الكوفيين ، وقاسوا عليه .
« ارتشاف ص ٢٩٦ »

١٦٧ - في تحقيق الهمزتين في كلمتين مثل : جاء أجلهم ، أولياء أولئك ، هؤلاء إن كنتم . فإذا سهلت الثانية كانت بين بين ، ومن القراء من يبدلها حرفاً يناسب حركتها ، والقياس بين بين كما ذكر سيوبه ، قال أبو حيان : قال أصحابنا وقد سمع التحقيق فيهما ، وهو من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه انتهى ، وليس كذلك وقد قرأ بالتحقيق فيهما الكوفيون^(١) وابن عامر من السبعة وليس بشاذ .
« ارتشاف ص ٣٠١ ، ٣٠٢ »

١٦٨ - أيؤنث الفعل إذا كان فاعله جمع مؤنث سالماً ؟ :

يؤنث له الفعل وجوباً عند البصريين نحو قامت الهندات ، وقولهم : قال فلانة لعمري ، وقيل شاذ لا يقاس عليه ، ومخالف الكوفيون في جمع المؤنث بالالف والثاء فأجازوا فيه : قام الهندات ، واختاره أبو علي . « ارتشاف ص ٣٠٦ » .
وراجع اللوحة ٣١٥ مصورة ، وراجع الاشموني ج ١ ص ١٧٥ .

١٦٩ - إذا كان الفاعل ، جمع مذكر سالماً . أيؤنث فعله ؟ :

يقول أبو حيان : قلم الزيدون ، خلافاً للكوفيين في هذا الجمع ، فيجيزون

(١) الكوفيون هم القراء الثلاثة . حمزة وعاصم ، والكسائي .

قامت الريدون ، والأحسن عندهم « قلم الريدون » . « ارتشاف ص ٣٠٤ واللوحة ٣١٥ مصورة أشموني ج ١ ص ١٧٥ » .

١٧٠ - إذا أخبر عنه بمؤنث . أيؤنث فعله ؟ :

يقول أبو حيان : وإن كان لمذكر أخبر عنه بمؤنث ، فلا يجوز تأنيث فعله عند المصريين إلا ضرورة ، وأجاز الكوفيون في سعة الكلام بشرط أن يكون المذكر مصدراً ويكون الخبر مؤنثاً مقدماً ، نحو قوله : وقد خاب من كانت سريره العدر « ارتشاف ص ٣٠٧ ، ولوحة ٣٩١ » .

١٧١ - هل يتقدم الفاعل ؟ :

أجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكاً بقول الرباء :
ما للجمال مشيها وثيذا . . . أجنديلا يحملن أو حديدا ؟

وأولاه البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : مشيها يكون وثيذاً ، أو يوجد ، وقيل ضرورة . « أشموني ج ١ ص ١٧٠ ، الارتشاف ١٨٩ مصورة » .

١٧٢ - تعريف العدد بدخول أل على المضاف إليه :

قال أبو حيان : وحكى الكوفيون دخول أل على الأول والثاني ، فيقول : الثلاثة الأثواب . وحكى أبو زيد ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء ، وقلبه أهل الكوفة على الحسن الوجه ، وحمل المصريون ذلك على زيادة أل في الأول .
« ارتشاف ص ٣١٨ »

في المسألة ٤٣ انصاف تحدثنا عن الخلاف في تعريف العدد المركب وتمييزه .

١٧٣ - اسم الفاعل من العدد وإضافته إلى المركب الثاني :

قال أبو حيان : وإعراب اسم الفاعل وإضافته إلى المركب الثاني قياس مهم ، وذهب الجمهور والكوفيون ، والأخفش والمازني والمبرد والفارسي إلى أن ذلك لا يحوز

ومن النحويين من يجيزه ويشقه من لفظ النيف ، ويقول هذا ثاني أحد عشر ، وثالث
اثنى عشر . « ارتشاف ص ٣٢٥ » .

١٧٤ - تمييزكم الاستفهامية :

قال أبو حيان : وتمييزها مفرد لا جمع خلافاً للكوفيين ، إذ يجيزون أن يكون
جمعاً فتقول : كم علمانا لك ؟ كما جاز في تمييز الخبرية ، وخلافاً للأحفش ، إذ
أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافاً تقول في : كم علمانا لك ؟ تريد كم عددك من
هذه الأصناف وإلى هذا جئنا أصحابنا .

(الارتشاف ص ٣٢٩ ، أشموني ج ٣ ص ٦٣٣) .

١٧٥ - تميز « كذا » كناية عن العدد :

قال أبو حيان . وإذا كانت كناية عن العدد فمذهب البصريين أن تمييزها يكون
مفرداً سواء كانت مفردة أم معطوفة ، وأريد بها عدد قليل أو كثير . . ومذهب الكوفيين
أنها تفسر بما يفسر به العدد الذي هو كناية عنه ، فمن الثلاثة إلى العشرة بالعدد
المختص من نحو : له عدي جوار ، وفرد هي ، وعن المركب بالمفرد المنصوب ،
وتركب هي ، نقول : عدي كذا وكذا درهماً . . ويوافق الكوفيين الأحفش فيما نقله
صاحب البسيط والمبرد وابن الدهان وابن معط .

« الارتشاف ص ٣٣٨ ، وأشموني ج ٣ ص ٦٣٨ »

١٧٦ - الخلاف في حركة ما لا ينصرف حالة الجر :

يقول أبو حيان : وبإابة الفتحة عن الكسرة على سبيل التثنية عند البصريين ولا
يعرهن غيره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة ، وحكوا سمعت لعائمه
« ارتشاف ص ٣٦٣ »

١٧٧ - حلة منع ما فيه ألف وثون زائدتان من الصرف :

قال أبو حيان : وشبه الزيلدتين بألف التأنيث قاله سيويه في باب ما لا ينصرف

على وزن فعلان فعلى ، فيمتنع خلافاً للميرد في زعمه أنه امتنع لكون النون بعد الألف مدالة من ألف التانيث ، ومذهب الكوفيين أنها منعاً لكونهما زائدتين لا يقلان الهاء لا للتشبيه بألفي التانيث « ارتشاف ص ٣٧٥ ، الأشموني ج ٢ ص ٥١١ »

١٧٨ - تعليل منع صرف أفعل من :

وأما « أفعل من » فامنع عند البصريين لوزن الفعل والوصف ، وعند الكوفيين للزوم من . « ارتشاف ص ٣٧٢ - مر في المسألة ٦٩ » انصاف « الخلاف في صرفه »

١٧٩ - فعال ومفعل من العدد يمنع من الصرف :

قال أبو حيان : وفي ذلك ثلاثة مذاهب : أحدها مذهب الكوفيين ، وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع ، والمسموع عند الكوفيين والبصريين : عشر ومعشر وخماس ومخمس ، ورباع ومربع ، وثلاث ومثلث ، وثاء ومثنى ، وأحد وموحد . وقاس الكوفيون على هذا سداس ومسدس ، وثمان ومثمان ، وتساع ومتسع ، وترك البصريون القياس ، واقتصروا على حدود السماع وقيل . يقاس ما سمع من فعال لا على ما سمع من مفعل ، وقيل : يقاس البناءان وهو الصحيح لسماع ذلك من العرب . وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني « ارتشاف ص ٣٧٩ » وفي الأشموني : وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشر ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . « أشموني ج ٢ ص ٥١٧ »

١٨٠ - التسمية بوصف خاص بمؤنث ، أيمنع من الصرف ؟ :

قال أبو حيان : وإن كان وصفاً خاصاً بمؤنث فهو . حائض ، وطائث ، وطائق وسميت به مذكراً انصرف خلافاً للكوفيين ، فإنه يمنع من الصرف عندهم « ارتشاف ص ٣٨٣ »

١٨١ - إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء :

يقول الأشموني : إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، فإن كان ثلاثياً صرف

مطلقاً خلافاً للفراء وثعلب^(١) ، إذ ذهبوا إلى أنه لا تنصرف سواء تحرك وسطه نحو
فخذ أم سكن نحن حرب ، ولابن خروف في المتحرك الوسط ، وإن كان زائداً على
الثلاثة لفظاً نحو سعاد ، أو تقليراً نحو : جيل مخفف جيال اسم للضيع بالنقل . منع
من الصرف . « أشموني جـ ٢ ص ٥٢٨ » .

١٨٢ - التسمية بجمع المؤنث السالم :

يقول أبو حيان من جمع المؤنث السالم إذا سميت به نحو : هندات ، فيحكى
أحرايه فينون مطلقاً ، أو يترك تنوينه مطلقاً . هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون
أن يعرب إعراب ما لا ينصرف نحو طلحة . « ارتشاف ص ٣٩٣ » .

١٨٣ - أيهما أصل المعرفة أو النكرة ؟ :

يقول أبو حيان مشيراً إلى أن مذهب سيويه : النكرة أصل ، والمعرفة طارئة
عليها ، وقال الكوفيون وابن الطراوة : من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما
التعريف فيه قبل التكرير نحو : مررت بزيد وزيد آخر ، وما التكرير فيه قبل التعريف ،
وهذا التقسيم عندهم قالوا يظل مذهب سيويه . « ارتشاف ص ٢٩٩ »

١٨٤ - باب المضمر :

هذا تسمية البصريين ، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى ، ولا يحتاج إلى حد
ولا رسم . « ارتشاف ص ٤٠١ »

١٨٥ - « ضرباً » فتحتها فتحة « ضرب » أم جاءت لأجل ألف التثنية ؟ :

يرى البصريون الأول ، ويرى الفراء الثاني . « ارتشاف ص ٤٠٣ »

١٨٦ - نون الوقاية وأفضل في التعجب :

مذهب البصريين وجوب إلحاقها « أفضل » في التعجب تقول : ما أطرفني

(١) اني اعتبر رأي الفراء وثعلب صورة دقيقة للمنهج الكوفي ، لأن المنهج الكوفي تكامل على يد الفراء
واحترام السماع وعدم الميل للقياس لهم ما يتم به نحو ثعلب .

ومذهب الكوفيين جواز ذلك تقول : ما أجملني وما أجملي . « ارتشاف ص ٤٠٩ ،
واللوحة ٣٢٦ مصورة »

١٨٧ - الضمير « أنا » :

مذهب البصريين أن ألف « أنا » زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب
الكوفيين - واحتاره الناظم - أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات
ذكرها الناظم في التسهيل ، فصحا من أثبت ألفه وقفاً ، وحذفها وصل ، والثانية
أثبتها وصل ووقفاً وهي لغة نعيم . « شرح الأشموني ج ١ ص ٥٤ »

١٨٨ - يقول أبو حيان بعد أن نقد نفلاً لابن مالك عن الكوفيين بعدم جواز ضرب
غلامه زيد ، غلامه ضرب زيد ، وفي بيته يؤتي الحكم ، وشتى تزوب الحلبة : « أن
الكوفيين فصلوا في الضمير إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل ^(١) بين أن يكون
متصلاً بالمفعول مجروراً ، أو بما أضيف إلى المفعول نحو : إرادته أخذ زيد وغلام
أبيه ضرب زيد ، أو متصلاً به في موضع نصب ، فلا يجوز عندهم نحو : ضاربه
ضرب زيد ، أو في موضع جر جاز عندهم نحو : غلامه ضرب زيد ، وإن كان
منفصلاً عما تقدم ، فلا يجوز عندهم تقديم المفعول ، ومثلوا لذلك بأمثلة كثيرة ،
منها : ما رأى أحب زيد ، ويوم يقوم يحيى خالد ، وما يحبه يتبع أخوك فهذه كلها
منعها الكسائي والفراء ، وأجارها البصريون . « ارتشاف ص ٤٢٠ »

١٨٩ - ضمير الشأن :

هو مذكر ، وضمير القصة مؤنث ، وهذا اصطلاح البصريين ^(٢) ، ولا يعطف
على هذا الضمير ، ولا يؤكد ، ولا يتقدم خبره عليه ، ولا جزء من خبره خلافاً
للسيرافي ، ويسمى الكوفيون مجهولاً ، وهو اسم يحكم على موضعه بالأعراب
حسب العوامل ، وزعم ابن الطراوة أنه حرف . « ارتشاف ص ٤٢١ ، ٤٢٢ »

(١) أي تأخر العامل عن المفعول وتأخر الفاعل .

(٢) في ص ٤٢٢ من الارتشاف أن البصريين يرون أن هذا الضمير يكون مذكراً ومؤنثاً سواء كان محله مذكراً
أم مؤنثاً ، وإن من المستحسن التأويل

١٩٠ - مفسر ضمير الشأن :

أجاز الكوفيون وأبو الحسن نحو : ظنته قائماً زيد ، ولا يجيزه البصريون ولو سمع هذا التركيب كان زيد متداً ، والحمل على خبر ، ولا يجيز البصريون ما هو بقائم زيد ، ولا ما هو قائماً زيد ، ولا كان قائماً زيد على اصمار الاسم في كـ وأحر الكوفيون كان قائماً زيد فهي كان عندهم ضمير مجهول وقائماً خبر كـ وريد مرفوع بقائم

أورد أبو حيان هذه المسألة الخلافية أثناء تناوله لهذا الشرط من شروط مفسر ضمير الشأن ، وهو : ولا يفسر الا بجملة خبرية مصرح بحبريتها
« ارتشاف ص ٤٢٢ »

١٩١ - شرط الخبر بعد ضمير الفصل :

يشترط في الخبر أن يكون معرفة أو قريباً من المعرفة ، فأما المعرفة فلا شرط فيها عند البصريين وذهب الفراء الى أن المعرفة ان كانت بغير « أل » وجب فيها لرفع نحو : كان زيد هو أخوك ، وان كان بـأل في باب ما فلا يجوز أن يكون فصلاً عند الفراء نحو : ما زيد هو القائم ، وفي ليس فالرفع أوجه عند الفراء نحو ليس زيد هو القائم ، ويجوز النصب وهو الوجه عند البصريين « ارتشاف ص ٤٢٤ »

١٩٢ - رأيك بمعنى أخبرني التي لا تدل على استعظام ، ولا تحتاج جواباً :

يجوز أن تتصل بها الكاف ، وفيها اد ذلك ثلاثة مذاهب : أحدها مذهب البصريين وهو أن العاقل هو التاء ، وتبقى مفردة دائماً مفتوحة ، والكاف حرف خطاب وتظهر علامة الفروع في الكاف

والمذهب الثاني : مذهب الفراء ، وهو أن التاء حرف خطاب لا ضمير ، وتظهر الكاف حرفاً ، وما زيد عليها هو العاقل

والمذهب الثالث : أن العاقل هو التاء ، والكاف في موضع نصب ، وفي محوطني أنه مذهب سيويه . « ارتشاف ص ٤٤١ »

١٩٣ - الذي موصول حرفي :

رغم يونس والفراء وتبعهما ابن مالك أنه يسبك منها ومن صلتها مصدر وخرج عليه قوله تعالى ﴿ ذلك الذي يشر الله عباده ﴾ ، ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ . . والصحيح مع ذلك .

١٩٤ - صلة الموصول اسم معرفة أو كلمة « مثلك » :

قد يجوز أن يتبع اسم الموصول باسم معرفة ، فيستثنى بذلك عن الصلة ، وأن مثلك قد يكون صلة نحو : صربت الذي أخاك ، وصربت الذي مثلك ، هذا رأي الكوفيين ولبغداديين ، وتبعهم ابن مالك ، ولا يجوز ذلك عند البصريين . « ارتشاف ص ٤٥١ »

١٩٥ - تشديد نون اللذين واللتين :

لا يجوز تشديد نون اللذين واللتين عند البصريين ، وأجازه الكوفيون وقرأ بعضهم في قوله تعالى : ﴿ ربنا أرقنا الذين أضلانا ﴾ .

« ارتشاف ص ٤٥٣ ، أشموني ج ١ ص ٦٧ . »

١٩٦ - صلة « أل » الموصولة :

جاء في الشعر وصلها بالمصارع ، فحذف أصحابنا بضرورة الشعر ، وأجازه بعض الكوفيين في الاختيار . « ارتشاف ص ٤٥٧ »

١٩٧ - حذف عائد الموصول غير أي :

يشترط البصريون ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو : جاءني الذي هو وزير هافلان وأجاز الفراء حذف العائد في هذه الحالة وهو غير مسموع . كما يشترط البصريون طول الصلة نحو قلوبهم . ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً أي هوفائل ، ولم يشترط الكوفيون .

« ارتشاف ص ٤٥٩ ، الأشموني ج ١ ص ٧٨ »

١٩٨ - حذف الموصول وإبقاء صلته :

يجوز عند البصريين في الضرورة فقط ، وعند الكوفيين يجوز في الكلام لدلالة

المعنى عليه . « ارتشاف لوحة ٣٨٧ »

١٩٩ - الابتداء بضمير متكلم والاختبار عنه بالذي وفروعه ، أوبتكرة ، أوبموصوف بالذي ، ويجوز أن يعود الضمير على ما بعد الموصول أو التكرة مثل : أنا الذي قسمت . والشبهة والجمع يجريان هذا المجرى . ومراعاة ضمير المتكلم والخطاب كثير في لسان العرب ثراً ونظماً ، تقول من خص ذلك بالشعر وتقول من منح ذلك وهم الكوفيون خطأ .

« ارتشاف ص ٤٦٣ »

٢٠٠ - المعلى بأن إذا وقع مخبراً للحاضر نحو : أنا الرجل يفعل كذا :

حكمه حكم التكرة في عود الضمير عليه غائباً ، ومطابقاً للضمير ، تقول : أنا الرجل يأمر بالمعروف ، وأنت الرجل تأمر ، ويجوز « أمر » و « تأمر » وإذا كان ضميران جاز أن تخالف بينهما فتجعل أحدهما غائباً والآخر مطابقاً للضمير ، فإن فصلت بين الجملتين جاز ذلك باتفاق ، نحو : أنا الذي قام في الدار وضربت ريداً ، فإن لم يفصل أجاز البصريون ، ولا يجوز ذلك عند الكوفيين ، والسمع ورد بالفصل بين الجملتين . « ارتشاف ص ٤٦٤ »

٢٠١ - حمل الموصول على اللفظ وعلى المعنى في جملة واحدة :

يجوز أن يبدأ بالحمل على المعنى ، ثم بالحمل على اللفظ باتفاق إن وقع بين الجملتين فصل نحو : من يقومون في غير شيء وينظرون في أمورنا قومك ، فإن لم تفصل لم يجز عند الكوفيين ، وأجاز ذلك البصريون ، والسمع ورد مع الفصل .

هكذا نقل السيرافي أن البصريين لا يشترطون الفصل . « ارتشاف ص ٤٦٦ »

٢٠٢ - وإذا لم يكن الضمير الموصول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده ، وأردت حمل ما بعده عليه ، حملته على اللفظ ، ولا يجوز حمله على معناه عند الكوفيين ، فتقول : من صرته أجمعون قومك ، فيحمل على « من » ولا يجوز النصب تأكيداً للضمير على معناه ، وأصول البصريين تقتضي ذلك وهو الصحيح . « ارتشاف ص ٤٦٨ »

٢٠٣ - حذف الموصول الاسمي :

ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول الاسمي إلا إن جاء شيء منه في الشعر وأجار

ذلك الكوفيون والبغداديون ، واختاره ابن مالك ، كقول حسان :

فمن يهجو رسول الله منكم . . . ويمدحه وينصره سواء

« ارتشاف ص ٤٧٥ »

٢٠٤ - اجتماع الاسم واللقب :

مذهب جمهور البصريين يضاف الأول للثاني حتما نحو : هذا سعيد كرز ، يتأولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم . ومذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثاني للأول على أنه بدل أو عطف بيان نحو : هذا سعيد كرز ، والقطع إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو : مررت بسعيد كرزاً وكرز . « أشموني ج ١ ص ٥٩ »

٢٠٥ - اتصال نون الوقاية بـ « قط » و « قد » :

مذهب الخليل وسيبويه يجوز اتصالهما بنون الوقاية ، ويجوز ترك نون الوقاية مثل : قدني ، وقدي ، وقطني ، وقطي . ومذهب الكوفيون إلى أن من جمعهما بمعنى حسب لم يدخل عليهما النون مثل حسبي ، ومن جمعهما اسم فعل بمعنى « اكتف » قال / قدني وقطني . بالنون كثيرهما من أسماء الأفعال . « أشموني ج ١ ص ٥٧ »

٢٠٦ - في تعريف العدد :

إذا كان العدد مضافاً وأوردت تعريفه حرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافاً إلى معرفة . . ثم يقول الأشموني : وأجاز الكوفيون « الثلاثة الأثواب » تشبيهاً بالحسن الوجه . . قال الزمخشري : وذلك بمنزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ، ويجيز الكوفيون والأخفش تعريف المركب ، ودخول ال على جزئيه . « الأشموني ج ١ ص ٨٧ »

٢٠٧ - رفع الوصف للضمير المتصل :

الوصف لا يرفع الضمير المتصل عند الكوفيين ، ويجوز عند البصريين ، فإذا قلت أقائم أنت ؟ أعرب الوصف خيراً مقلداً ، وأنت مبتدأ عند الكوفيين وعند البصريين

يصح هذا الإعراب ، ويصح أن يعرب أنت فاعلاً للوصف ، وثمرة الخلاف تظهر في الشية والجمع ، فالكوفيون لا يجيزون إلا أقانمان أنتما ، وأقائمون أنتم ولبصريون يجيزون مع هذا : أقائم أنتما ، وأقائم أنتم « ارتشاف ص ٥٠٠ » وراجع المبدأ على التسهيل ج ١ ص ٢٠٤ .

٢٠٨ - إعمال الوصف بدون اعتماد :

لا يصح عند البصريين ، ويرى الأخفش أنه ليس من شرط إعمال الوصف الاعتماد ، وذهب الكوفيون إلى نحو مذهب الأخفش من عدم اشتراط النفي والاستفهام إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده ، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم ، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من ضمير ، ويجيزون إجراء مجرى اسم جامد . (ارتشاف ص ٥٠١ ، والاشموني ج ١ ص ٩٠) .

٢٠٩ - كل رجل وصيغته : ونحو هذا المثال مما « الروا » فيه صريحة في المصاحبة مذهب البصريين أن الخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان . ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ؟ إذ قام الواو مقام مع . وهو اختيار ابن خروف . « ارتشاف الضرب ص ٥٠٥ »

٢١٠ - تقديم الحال التي تسد مسد الخبر على المصدر المبتدأ :

لا تقدم هذه الحال على المصدر المتعدي ، وتقدم على اللازم عند الكسائي والفراء وهشام ، وأجاز البصريون التقدم على المصدر متعدياً كان أو لازماً .

ولروسط الحال بين المصدر ومعموله ففيه نفس الخلاف . « الارتشاف ص ٥١٠ »

٢١١ - أكثر ضربي زيد بالرفع :

منعها الكوفيون ، وأجازها البصريون . « ارتشاف ص ٥١٠ »

٢١٢ - صور من تقديم الخبر بجزها البصريون ، ولا يجيزها الكوفيون

في حجرته مذاكرة الطالب - في مكتبها كتاب زينب ، قائم محمد - قائم أبوه محمد - قام أبوه محمد - أخذ كتابها على زينب .

أجار البصريون تقديم هذه الأخبار كلها ، ومنع ذلك الكوفيون . ونقل عن الكسائي وهشام أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الخبر مرفوعاً . « ارتشاف ص ٥١٧ »

٢١٣ - الخبر إذا كان جملة اسمية مفعلة بحرف عامل :

وذلك كما المعجزة تقول : زيد ما هو قائماً ، وزيد إنه قائم . فإن وما عملت فيه في موضع الخبر عند البصريين ، ومنع ذلك الكوفيون . « ارتشاف ص ٥٢١ »

٢١٤ - الخبر إذا كان جملة طلبية :

يجوز وقوع الجملة الطلبية خبراً خلافاً لابن الأثيري ، ومن وافقه من الكوفيين نحو : زيدا أضربه ، وريدا لا تضربه . وليست على إضمار القول خلافاً لابن السراج ويجوز أن تكون قسمة خلافاً لثعلب . « ارتشاف ص ٥٢١ »

٢١٥ - حذف الضمير العائد في جملة الخبر إذا كان مفعولاً لفعل متصرف :

فمذهب البصريين أنه لا يجوز حذفه إلا في الشعر سواء كان يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه نحو : محمد أكرمه علي . أو لم يؤدي نحو : محمد هل أطعمته . ونصروا على شدوذ قرامه ابن عامر (وكل وعد الله أحسن) .

ومذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنه يجوز^(١) حذفها إذا كان المبتدأ اسم استفهام نحو : أيهم ضربت أو كل ، نحو : كل رجل ضربت ، وكلا ، وكلا . « ارتشاف ص ٥٢٤ »

٢١٦ - الخبر المظرف . ما العامل فيه ؟

متعلق بمستقر أو استقر . ومذهب سيويه فيما يروي ابن أبي العافية وابن خروف إلى أن الطرف منصوب بنفس المبتدأ ، قال ابن خروف : وهو مذهب متقدمي البصرة . ومذهب الكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين إلى أن المحل يتنصب بخلافه للاسم ، ولا يقدر له ناصباً لا قبله ولا بعده . وخالفهم ثعلب . « ارتشاف ص ٥٢٤ »

(١) نقل ابن النحاس الاجازة عن سيويه أيضاً . ارتشاف ص ٥٢٤ .

٢١٧ - خبر المصدر معرفة أو نكرة :

يجوز عند البصريين ، وحكى عن الكوفيين أن المعدود يختار فيه الرفع نحو القتال يومان . وغير المعدود يختار فيه النصب . وإذا كان الخبر مستغرقاً فالصريون على نفس الموضع ، والكوفيون يلتزمون فيه الرفع ، نحو : صومك اليوم . « ارتشاف ص ٥٢٧ »

٢١٨ - الاخبار بالذات عن المصدر :

إذا كان لا يلتصق الخبر بالفاعل جاز اتفاقاً ، نحو : أكلت اللحم . وإن اليس نحو : ضربك زيد ، وإكرامك أخوك . جاز عند البصريين ، ولا يجوز عند الكوفيين .

« ارتشاف ص ٥٢٨ »

٢١٩ - ظرف المكان الواقع خبر الاسم غير مكان ولا مصدر ، وكان مضافاً لمعرفة :

يجوز فيه الرفع والنصب عند البصريين مطلقاً ، والنصب عند الكوفيين إن لم يملأ وإن ملأه فالرفع عندهم أحسن من النصب .

وكذلك إذا كان خبر مضاف وغير مقرون بـ « من » نحو : زيد الإمام أو الشمال ، فالوجهان عند البصريين ، والرفع عند الكوفيين . « ارتشاف ص ٥٢٩ »

٢٢٠ - الخبر في مثل : زيد قرابتك في المكان من الأرض ، وقرابتك في النسب والشرف ، لم يحتمل عند الكوفيين إلا النصب ، ورفعه ونصبه جائز عند البصريين .

« ارتشاف ص ٥٣١ »

٢٢١ - زيد مثلك بالرفع ، ولا يجوز فيه النصب خلافاً للكوفيين . « ارتشاف ص ٥٣٢ »

٢٢٢ - الاخبار بمصدر عن عين ، مثل : محمد عدل :

مذهب سيبويه أن ذلك جائز على سبيل المبالغة ، ومذهب الكوفيين أنه محرف عن أصله ، فزيد عدل ، معناه عادل ، والمبرد يرى أنه على حذف مضاف . « الارتشاف ص

٥٣٣ »

٢٢٣ - التقريب عند الكوفيين :

هذا ، وهذه . اذا لريد بهما التقريب ، والاسم الواقع بعدهما لا ثاني له في الوجود ، نحو . كيف أحاف الظلم وهذا الخليفة قائماً ؟ فالمرغوع اسم للتقريب والمنصوب خبر للتقريب ، وهذا ، وهذه تقريب (١) .

« ص ٥٤٠ ارتشاف ، ص ٢٣٦ مصورة .. والمنصوب حال عند البصريين - »

٢٢٤ - استعمال جديد لـ « ليس » :

تستعمل « ليس » عاطفة عند الكوفيين نحو : قام القوم ليس ريد . ولا تستعمل عند البصريين .

« ارتشاف ص ٥٤٤ »

٢٢٥ - تقديم خبر كان الجملة على اسمها أو عليها :

يجوز ذلك البصريون نحو كان جهده مشكور محمد ، وجهده مشكور كان محمد ولا يجيزه الكوفيون ، لأن تقديم المضمرة على الظاهر غير جائز . وإجازة البصريين لهذا قائمة على القياس ، وليس لهم سند من السماع ، وقياسهم أن المضمرة في نية التأخير وإن تقدم . « الارتشاف ص ٥٥١ »

٢٢٦ - هل يزداد غير كان من أخواتها ؟

يقول أبو حيان : ولا يزداد غير كان من أفعال هذا الباب . خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا زيادة أمس وأصبح في التعجب ، وحكوا : ما أصبح أبردها وما أمس أدفأها ،

(١) عرض ثعلب في مجالسه التقريب عرضاً وافياً ، فقال إذا جاء واحد لا ثاني له قيل هذا القوم ، وهذا الليل ، وهذا النهار ، لم يكن إلا تقريباً ، وقد تسقط « هذا » فنقول : كيف أحاف الظلم وهذا الخليفة قائماً ، والخليفة قائم ، فتدخل هذا وتخرجه ، فيكون المعنى واحداً . وكلما رأيت ادخال هذا وأخرجه واحداً فهو تقريب ، مثل قولهم : من كان من الناس يوماً فهذا الصياد شقياً ، وهو قولك بالصياد شقي ، فحفظ هذا ، وهو بمعناه : « مجلس ثعلب ص ٤٤ »

فإن ثبت فهو عند البصريين من القلة بحيث لا يقاس عليه .

وذكر الأشموني رأي أبي علي في إجازة زيادة «أصح وأمسى» كما ذكر له
شاهدين من الشعر . «ارتشاف» ص ٥٥٧ ، والأشموني ج ١ ص ١١٨ ،

٢٢٧ - وقوع معمول غير كان بعد كان وأخواتها :

مثل :

تَسَافِدُ هَذَا جُورَ حَوْلَ يَوْمِهِمْ بِمَا كَانَ إِسَامَ عَطِيَّةَ غَوْدًا^(١)

أجاز الكوفيون ذلك مطلقاً تمسكاً بهذه الشواهد . وعند البصريين لا يجوز
مطلقاً تقدم الخبر على الاسم أم لم يتقدم . «أشموني» ج ١ ص ١١٦ ،

٢٢٩ - دخول الباء على خبر «ما» الحجازية مقدماً ، مثل ما يفالز
المهمل :

يقول أبو حيان : أجاز البصريون وينبغي أن يرجع الحجازي تميمياً في
التقديم^(١) ويمنع الكوفيون ذلك مطلقاً على اللفتين . «ارتشاف» ص ٥٦٣ ،

٢٣٠ - سبق خبر كان وأخواتها «ما» النافية . مثل : قالما ما كان
المصلي :

لا يجوز عند البصريين ، وجائز عند الكوفيين «أشموني» ج ١ ص ١١٣ ،

٢٣١ - «ما على غير أكل» أو «ما على إلا أخوك»

أي في حالة إيجاب النفي بإلا أو غير . فإن أوجب هذا النفي بـ «غير» مثل :

(١) وهذا رأي عريب أن يفرض على الحجازي المثلول عن لهجه ليمش مع قواعد البصرة . وهل ثبت أن
الحجازي مثل ذلك فعلاً ، وما تقدم القواعد على أساس هذا التحقيق بين اللهجات ، لأن اللهجة يجب
أن تلتزم مكنتها . ومن هنا فرأي الكوفيين أمثل بكثير .

ما على غير آكل . جاز الرفع عند الفراء ووجب عند البصريين ، أوب « إلا » نحو
ما على إلا أحوك . وقال النحاس : لا يجوز إلا الرفع بلا خلاف فيما كان الثاني هـ
هو الأول ، ولم يكن صفة ولا متزلاً متزلاً . فإن كان الثاني متزلاً متزلاً نحو : ما زيد
إلا رهير ، فلا يجوز فيه عند الجمهور إلا الرفع ، وأجاز الكوفيون فيه النصب

« ارتشاف ص ٥٦٤ »

٢٣٢ - توسط معمول الخير بينه وبين « إلا مثل : ما زيد إلا عمرو
ضارب :

لا يجوز النصب عند البصريين ، وأجاز الفراء والكسائي ، وهذا نقل ابن
أصبع ، وقال النحاس : لا يجوز الفراء : ما عبد الله إلا بالجارية كليل وما بالجارية إلا
عبد الله كليل ، وذلك جائز عند الكسائي والبصريين .

« ارتشاف ص ٥٦٤ »

٢٣٣ - إن النافية يجوز إعمالها عمل « ما » الحجازية :

وهذا عند الكسائي وأكثر الكوفيين ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني
ومنع من ذلك الفراء وأكثر البصريين . واحتلف النقل عن سيويه والمبرد ، فنقل
السهيلي الإجازة عن سيويه ، والمع عن المبرد ، ونقل النحاس عكس هذا .
والصحيح جواز إعمالها ، وقد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً .

« ارتشاف ص ٥٦٨ ، وأشموني ج ١ ص ١٦٦ »

٢٣٤ - جئت بلا زاد :

« لا » اسم بمعنى غير ، وهي النهاية أنه مذهب الكوفيين ، و« زاد » محروور
بالإضافة ، لا بحرف الجر ، وعند الجمهور أنها للتفي وهي زائدة .

« ارتشاف ص ٥٧٠ »

٢٣٥ - ما محمد بقائم ، ما فائدة زيادة الباء ؟ :

قال البصريون : يجوز ألا يسمع المخاطب « ما » فيتوهم أن الكلام موجب
فالباء يفهم أنه نفي ، وقال الكوفيون هذا نفي لقولك : ان زيدا لقائم فالباء تقابل
اللام .

« ارتشاف ص ٥٧٢ »

٢٣٦ - الفعل الواقع خبرا لكاد وأخواتها :

الفعل الواقع بعد كاد وأخواتها ، واسمها ، يرى الكوفيون أنه بدل من الاسم
بدل المصدر ، وكأنهم بنوا هذا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة ، وبعض النحويين
يعربه مفعولا . وهذا رأي الزجاجي ، ونسبه لسبويه .

« ارتشاف ص ٥٧٤ »

٢٣٧ - خبر « عسى » :

يقول ثعلب من العرب من يقول : عسى زيد قائما .

ولا يحفظ البصريون رفع الاسم بعد عسى ، ولا التصريح بالخبر منصوبا إلا
في ضرورة ، أو لما جاء من المثل : عسى الغدير أبوسا ، وقد أولوه .

« ارتشاف ص ١٧٥ ، مخطوط مصور رقم ٦١٥٦ »

٢٣٨ - « إن » الناسخة المهملة :

تصل بالمضارع الناسخ كثيرا ، والماضي أكثر ، قال الأشموني : ومن النادر
قوله :

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

ولا يقاس عليه نحو : إن قام لانا ، وإن قعد لزيد ، خلافا للأحمش
والكوفيين . وفي الارتشاف ص ١٨٢ مصورة ، وفيه أن القائل بالقياس . على مثل
هذه الأمثلة هو الأخفش وحده . وراجع الأشموني ج ١ ص ١٤٥

٢٣٩ - « لكن » بسيطة أو مركبة :

هي بسيطة عند البصريين ، ومركبة عند الفراء من : لكن وإن . وعند الكوفيين مركبة من : إلا وإن والكاف .
« ص ١٧٧ ارتشاف مصورة ، وأشموني ج ١ ص ١٣٦ .

٢٤٠ - معاني « كأن » :

زعم الكوفيون والزجاجي أن « كأن » تكون للتحقيق .
وزعم الكوفيون أيضاً والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد ، أنه إذا كان الخبر صفة أو فعلاً ، أو جملة ، أو ظرفاً كانت « كأن » للشك .
« ارتشاف ص ١٧٧ مصورة »

٢٤١ - معاني لعل :

زعم الكوفيون أن لعل تكون للاستفهام ، وقال الفراء والطوال لعل شك وكل هذا خطأ عند البصريين .
« ارتشاف ص ١٧٧ مصورة »

٢٤٢ - حذف ضمير الشأن بعد « إن » وأخواتها :

قال ابن عصفور لا يحذف ضمير الشأن إلا في المصروعة ، وقال : ذهب جمهور البصريين إلى أنه يحس حذفه في الشعر ، ويقبح في الكلام إلا أن يؤدي حذفه إلى أن يلي « إن » وأخواتها « فعل فإنه يقبح في الكلام وفي الشعر وذهب الكسائي والفراء إلى أنه لا يحوز حذفه إذا أدى إلى أن يكون بعد ان وأخواتها اسم يصح عملها فيه
وجميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء عند البصريين والكوفيون ذكروا ذلك في « إن » ولم يتعلوا ذلك إلى غيرها .
« ارتشاف ص ١٧٨ ، ١٧٩ مصورة »

٢٤٣ - حذف خير « ان » واخواتها للمعلم به :

مذهب سيويه أنه جائز معرفة أو نكرة ، ومذهب الكوفيين اختصاص جوار حذفه بأن تكون نكرة ، نقله عنهم الأخفش الصغير ، ومذهب الفراء جوار حذفه معرفة كان أو نكرة بشرط التكرير ، نحو : ان محلاً وان مرثلاً^(١) .

« ارتشاف ص ١٧٩ مصورة »

٢٤٤ - ان قائمين أخواك فيها ، وان فيها قائمين أخواك :

لم يجر عند الكوفيين ، وأجازوه البصريون ، ولا يجوز ان قالما الزيدان ، خلاى للأخفش والفراء ، وروى صاحب البسيط^(٢) فحكى جواز هذا عن البصريين ، وحكى أن الكوفيين لا يجيزون الا أن تقول : ان قائمين الزيدان . .

« ارتشاف ص ١٧٩ مصورة »

٢٤٥ - ان في جواب القسم :

تكسر ان في جواب القسم وجوباً سواء أكان في خبرها أو اسمها اللام أم لم تكن هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكسائي والطوال والبغداديون الفتح والكسر واختاروا الفتح ، وأجازهما آخرون واختاروا الكسر ، وأوجب الفراء الفتح

« ارتشاف ص ١٨٩ ب مصورة »

٢٤٦ - لو أنك قائم لقلت :

مذهب البصريين أو جمهورهم على أنه في موضع رفع على الابتداء ،

(١) وثيقة البيت : وإن في السر إد مضوا مهلاً ، واليت صدر قصيدة للأعشى في المذبح
(٢) البسيط كتاب نقل عنه أبو حيان كثيراً من الارتشاف ، صاحبه ابن أبي الربيع أبو الحسن عبد الله بن أحمد الأشيلي ، وتلميذ الشلوبيني : (جاء هذا في حاشية الشُّبِّي على العمى - الباب الاول - مسحت لكن) .

والخير واحب الحذف وعتهم أيضاً لا خير له لجريان المسند والمسنند إليه في الذكر .
وقال الكوفيون والمبرد والزجاج وتبعهم الزمخشري وجماعة هو في موضع رفع على
الفاعلية أي لو ثبت قيلك .

« ارتشاف ص ١٨٩ ب مصورة »

٢٤٧ - اللام الداخلة على خير « ان » - ان زيدا لقائم - :

مذهب البصريين أنها لام الابتداء التي في قولك : لزيد قائم ، واختلموا في
علة تأخيرها ، يرى الكسائي : أنها توكيد للخبر ، وان توكيد للاسم ، وربما جاءوا بها
في الخبر ، وليس ثم « ان » ، والفراء يرى : أنها للفرق بين كلام يجاب به من
جحد ، مثل : ليس محمد بقائم - ان محمدا لقائم ، وبين كلام مستأنف ، ومعاذ بن
مسلم الهراء ، وثعلب يقولان : ان زيدا ينطلق جواب : ما زيد متطلقا ، وان زيدا
لينطلق ، جواب : ما زيد بمنطلق ، وعشام والطوال اللام جواب القسم محذوف ،
وحكى مثل هذا عن الفراء .

« ارتشاف ص ١٨٠ مصورة »

٢٤٨ - إن زيدا لسوف يقوم :

جائز عند البصريين ، خلافاً للكوفيين .

« ١٨٠ ارتشاف مصورة ، ص ١١٨ ارتشاف »

٢٤٩ - نعم ، وبش ، وهسى ، ودخول لام الابتداء عليها :

مذهب سيويه لا تدخل عليها اللام ، ومذهب الكوفيين وكثير من أصحاننا
تدخل عليها اللام .

« ارتشاف ص ١٨٠ مصورة »

٢٥٠ - الخبر الظرف والجار والمجرور :

يجوز دخول اللام عليه عند سيويه والبصريين ، ومنعه الكوفيون ، وقالت

العرب : ان زيدا بك مأخوذ ، وقال الفراء : قبيح أن تقول : ان عند الله لليوم خارج .

« ارتشاف ص ١٨٠ »

٢٥١ - والحال الصريحة السادة مسد الخبر :

لا تدخل عليها لام الابتداء نحو : إن أكلتي التفاحة نصيجة ، خلافا للكوفيين فانهم أجازوا لنصيجة .

« ارتشاف ص ١٨١ مصورة »

٢٥٢ - « إن » بمعنى « نعم » :

لا يجوز تخفيفها عند الكوفيين عاملة أو مهملة ، لأن الحفيفة عندهم حرف ثنائي ، وليس مخففاً من الضمة ، وعد البصريين هذه المخففة أصلها المشددة ، والسماع يشهد لهم بتخفيفها وأعمالها ويجوز عندهم أن تهمل ، فليها الجملة الابتدائية والمعلية .

« ١٨١ مصورة ارتشاف »

٢٥٣ - أن المخففة :

لا تعمل عند الكوفيين لا في ظاهر ولا مضمر ، والفراء يقول : لم نسمع من العرب تخفيف أن وعملها إلا مع المضمر (فلو أنك في يوم الرخاء سألتني) . وأما البصريون فمنهم من يرى عملها في الظاهر من غير ضرورة ولا ضعف ، وينفي أن يخص بمضمر محذوف . ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا^(١) ، وبعض البصريين يرى ألا يرد اسمها إلا في الاضطرار .

« ارتشاف ص ١٨٢ مصورة »

(١) هذا التعبير عند أبي حيان يقصد به البصريين .

٢٥٤ - « كان » المخففة :

لا يجوز اعمالها عند الكوفيين ، ويجوز عند البصريين ، وخصه بعضهم بصير الشأن ، وأجار بعضهم عملها في المضمر ، وهو ظاهر كلام سيويه وخصه بعضهم بالشعر .

« ارتشاف ص ١٨٢ مصورة »

٢٥٥ - دخول « ما » غير الموصولة على إن وأخواتها :

تكف عن العمل ، ويرتفع ما بعدها على الابتداء ، ويجوز دخولها على الجملة الفعلية . وأما لعلماء وليتما ، فنفس الوضع عند البصريين . ويرى الفراء : أن الجملة الفعلية لا تجيء بعدهما ، ووافقه في ليما المتأخرون من البصريين وزعموا أنها باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية ، وبعض الكوفيين يرى : إن « ما » مع هذه الحروف نكرة مبهمه بمنزلة الضمير المجهول ، والجملة بعدها في موضع الخبر ، ومفسرة له .

« ارتشاف ص ١٨٣ مصورة »

٢٥٦ - ان فيها جالسين أخويك :

أجازه الاخفش ، وخطاه المبرد ، واعتبر « جالسين » اسم « ان » وأخويك « بدل » وأجازه الكوفيون على أن يكون ترجمة .

« ارتشاف ص ١٨٤ مصورة »

٢٥٧ - ان ها هنا يلعبون صبيانا :

حكاه الكسائي على اعتبار يلعبون حالا ، ومنع ذلك الكوفيون .

وإذا قدمت الظرف والمجرور ، فقلت : إن فيها زيدا قائما ، وإن أمامك عمرا حالاً . اختار سيويه والكوفيون النصب في « قائم وجالس » فإن بدأت بالاسم اختاروا الرفع . وإذا تكرر الظرف ، نحو : إن زيدا في الدار واقفاً فيها . جاز الرفع

والنصب عند البصريين ولم يجز عند الكوفيين إلا النصب .

« ارتشاف ص ١٨٤ مصورة »

٢٥٨ - لا تعمل « لا » النافية في الخبر عند الكوفيين مثل ان تعمل عند البصريين .

« ارتشاف ص ١٨٥ مصورة »

٢٥٩ - اسم « لا » بين الاعراب والبناء ، واذا كان عاملاً فيما بعده :

مذهب الجمهور لزوم التون والتنوين في اسم « لا » اذا كان عاملاً فيما بعده وعند ابن كيسان يجوز التنوين وتركه ، وتركه أفضل . والبخداهون يرون جواز بناء النكرة وان كانت عاملة في ظرف أو مجرور بعدها ، ويرى الكوفيون : جواز بناء المطول ، فيقولون : لا ضارب ضرباً كثيراً ولا قاتل قولا حسناً .

« ارتشاف ص ١٨٦ مصورة »

٢٦٠ - اسم « لا » معرفة :

لا يجوز عمل « لا » فيه عند البصريين ، ويجوز عند الكوفيين ، ويبنى علماً مفرداً ، ومضافاً ، ويؤول البصريون السماع الوارد . « ارتشاف ص ١٨٦ مصورة »
٢٦١ - أجاز الكوفيون دخول « لا » على المفرد الغائب مثل ان ، ويقولون : لا هو ولا هي ، ولا يحرف ذلك البصريون . « ارتشاف ص ١٨٧ مصورة »

٢٦٢ - أيسند الفعل الى الفعل ؟ :

لا يسند الفعل الا لاسم ظاهر أو مضمّر أو مقدر عند البصريين ، ويجوز عند الكوفيين (هشام ونعلب وجماعة) أن يسند الفعل الى الفعل ، فأجازوا ظهور لي أقام زيد أم عمرو ؟ وأجازوه القراء وجماعة بشرط أن يكون العامل قليلاً .

« ارتشاف ص ١٨٩ مصورة »

٢٦٣ - أيبنى الفعل الناقص المتصرف للمجهول ؟ :

الفعل الناقص المتصرف مثل « كان » يجوز ينلؤه للمجهول عند سيويه والسيرافي والكوفيين والكسائي والقرءاء وهشام ، وذهب الفارسي الى المنع ، وهو الذي اشار به . وقد نص الصيمري على أن مذهب البصريين المنع ، وإجارة ذلك تنسب إلى الكوفيين .
« ارتشاف ص ١٩١ مصورة »

٢٦٤ - قيل الحق متصرف :

القائم مقام الفاعل ضمير المصدر الدال عليه ، والجملة تفسير هذا رأي البصريين ، وأما الكوفيون فيرون : أن الجملة في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله .
« ارتشاف ص ١٩١ مصورة »

٢٦٥ - إنابة المفعول الثاني عن الفاعل :

تليح إقامة المفعول الثاني إذا كان نكرة عند الكوفيين ، وإن كانا معرفتين فهما في الحسن سواء . وعند البصريين إقامة الأول أحسن .
« ارتشاف ص ١٩١ مصورة »

٢٦٦ - إقامة صفة المصدر مقام الفاعل :

لا يصح عند سيويه ، وينصب على الحال ، ويجوز عند الكوفيين ، فيقال سير عليه حسن ، وسير به سريع أي سير سريع .

« ارتشاف ص ١٩١ مصورة »

٢٦٧ - الوصف المضاف إلى المصدر نحو ضرب أشد الضرب :

ينصب ولا يجوز الرفع ، وأجاز الرفع في مثل هذا .

« ارتشاف ص ١٩٢ مصورة »

٢٦٨ - إنابة ظرف الزمان عن الفاعل :

في النكرة يجب الرفع نحو ، سير يزيد يوم . عند الكسائي والفراء ، وموعدك يوم ويومان . ويجوز البصريون في الأخير النصب فإن وَقْتَهُ فَقُلْتُ : موعدك يوم العيد .
جاز الرفع والنصب ، وسواء أكان العمل في الظرف كله أو بعضه يجيزون أن يقام مقام الفاعل ، وقال الكوفيون : ان استغرق الوقت فالرفع ، أو كان في بعضه فالنصب ، بناء منهم على أن المستغرق متصّب على أنه مفعول به

« ارتشاف ص ١٩٢ مصورة »

٢٦٩ - صفة الظرف كصفة المصدر في الإنابة عن الفاعل :

لا يجزئ سيويه إلا النصب ، وأجاز الكوفيون الرفع . ونحو : سير يزيد فرسخان أو ميلان ، لا يجوز عند الكوفيين إلا الرفع ، وأجاز البصريون فيهما الرفع والنصب .

« ارتشاف ص ١٩٢ مصورة »

٢٧٠ - أيقام غير المفعول مقام الفاعل مع وجود المفعول به : ؟

يجوز عند الأخفش ، وأبي عبيد ، والكوفيين بشرط أن يتقدم قرأ عاصم (نُجِّيَ المؤمن) ، وأبو جعفر « ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون » وعند البصريين لا يجوز .

« ارتشاف ص ١٩٢ مصورة » .

لكن يبدو أن هذا الشرط وهو تقدم النائب عن الفاعل عند الأخفش وحده والكوفيون يجيزون إنابة غير المفعول مع وجوده بدون شرط ، يقول الأشموني في هذه المسألة ، ونهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مطلقاً . ثم يقول ووافقهم الأخفش لكن بشرط تقدم النائب .

« أشموني ج ١ ص ١٨٤ »

٢٧١ - الثلاثي المضعف المبني للمجهول مثل : ردّ وردّ

قال الجمهور لا يجوز إلا ضم الفاء ، واجاز الكسر بعض الكوفيين ، وهو الصحيح وهو لغة لني ضبة ، وبعض تميم ومن جاورهم يقولون : ردّ الرجل ، وقدّ قميصه وقرأ علقمه : (ولو ردّوا - ردت الينا) .

« ارتشاف ص ١٩٣ مصورة »

٢٧٢ - المفاضيل :

خمسة عند البصريين ، وعند الكوفيين واحد وهو المفعول به ، يقول أبو حيان : وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة

« ارتشاف ص ١٩٥ مصورة »

٢٧٣ - سقيا لك :

قال الكوفيون : لك صلة لسقيا ، وأصله سقياك ، فجاءت اللام بمعنى الاضافة كما قلت ذلك في غلامك ، وغلام لك ، فهو كلام واحد .

« ارتشاف ص ١٩٧ مصورة »

٢٧٤ - المفعول لأجله :

مذهب سيبويه والمارسي أنه ينصب مفهوم الحديث نصب المفعول ، المصاحب حرف الجر ، وذهب الكوفيون الى أنه يتنصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط الحرف .

« ارتشاف ص ٢٠٠ م »

٢٧٥ - الظرف تسميته بصرية :

عند الكوفيين يسميه القراء : محلا ، ويسميه الكسائي : صفات ولا مشاحة في الاصطلاح .

« ارتشاف ص ٢٠١ م »

٢٧٦ - نصب الظروف :

تنصب الظروف على الطرفية عند البصريين وعلى التشبيه بالمفعول به عند الكوفيين .

« ارتشاف ص ٢٠٣ م »

٢٧٧ - إذا استغرق الفعل الطرف :

البصريون يميزون فيه الطرف والتوسع ، نحو : الصوم يوم الخميس . نصباً ورفعاً ومنع الكوفيون النصب على الطرف ، وإن لم يستغرق جاز نحو : وصلنا يوم الخميس .

« ارتشاف ص ٢٠٤ م »

٢٧٨ - مذ ومنذ :

مذ بسيطة ومذ محذوفة منها . وذهب الكوفيون الى أنها مركبة .

« ارتشاف ص ٢٠٦ م »

٢٧٩ - لا ينصب الطرف المبهم على الطرفية . إلا إذا كان مختصاً أو في حكم المختص مثل : قعلت مكاناً صالحاً ، والجهة كذلك ، فإن خصصه بالاضافة جاز وعند البصريين المعرفة والنكرة سواء .

« ارتشاف ص ٢٠٧ م »

٢٨٠ - المكان المختص :

اختلف في نصبه أهو على الطرفية أو إسقاط الخافض أو المفعول به ، مثل ذهبت اليمن ودحلت الكوفة ؟ وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ، ولا البصريون وتنصب عندهم على الطرفية تشبيهاً للمختص بالمبهم .

« ارتشاف ص ٢١١ م »

٢٨١ - الظرف نادر التصرف مثل : وسط :

الطرف ساكن الوسط ، والاسم متحرك السين ، تقول العرب : زيد وسط الدار ، طرف ، وضربت وسطه مفعول به ، والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونها طرفين .

« ارتشاف ص ٢١١ م »

٢٨٢ - حيث :

مذهب البصريين أنه لا يجوز إضافتها إلى المفعول ، وما سمع من ذلك مثل : حيث لى العمائم نادر ، وأحار الإضافة إلى المفرد الكسائي قياساً على ما سمع من إضافته للمفرد

« ارتشاف ص ٢١١ م »

٢٨٣ - الذي عليه سيويه وأصحابه أن « سوى » لا تتصرف :

ومذهب الأخفش والكوفيون أنها تتصرف قليلاً .

« ارتشاف ٢١٢ م »

٢٨٤ - لدن غدوة :

قيل النصب على إحصار كان واسمها مضمر فيها ، كما قال سيويه في من : من لدن شولا وروى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن على إحصار كان .

« ارتشاف ٢١٢ م - اشموني ج ٢ ص ٢١٩ مع تفصيل »

٢٨٥ - « بدل » أيستعمل ظرفاً ؟ :

لم يذكر الكوفيون أنه يكون ظرف مكان ، إنما ذكره البصريون ، تقول - هذا بدل هذا .

« ارتشاف ص ٢١٣ م »

٢٨٦ - ما أراد أعطيت زيدا - أعطيت ما أراد زيد :

الأولى جائزة عند البصريين ، والثانية جائزة عند أكثرهم ، والحمد لله غير حائرتين عند الكوفيين .

« ارتشاف ص ٢١٤ م »

٢٨٧ - لبست أليها الثياب - أخلت درهمه من زيد :

ذهب الكوفيون إلى أن ذلك لا يجوز ، قالوا . إذا كان المكي من محمض في غير تأويل المصوب ، فإن كان المخفوض في معنى المصوب فلا اختلاف بينهم في تقديم نحو : في داره مررت بزيد .

« ارتشاف ص ٢١٤ م »

٢٨٨ - تقديم المفعول به :

ويجب تقديمه إن تضمن معنى اسمهم ، نحو : من رأيت ؟ سوء قصد بالاستفهام الابتدائي أو الاستثبات ، هذا مذهب البصريين ، ولم يحفظوا من تقديم العامل في الاستثبات إلا قولهم « صرب من منا » واعتقدوا شذوذه . وذهب الكوفيون إلى أن ما قصد به الاستثبات لا يلزم الصدر .

« ارتشاف ص ٢١٥ م »

٢٨٩ - ما أراد زيد أخذ :

جائر من قول البصريين ، سواء أكان زيد مبتدأ أم فاعلا لأراد ، وأب الكوفيون فإن كان متبدا ما بعده خبر فلا يحوز ، وإن كان فاعلا جار عند الكسائي ، وهو خطأ من قول النحاة . وفي قول ابن شقير : إن المثال في كل تصرفاته وأوضاعه جائر عند البصريين خطأ عند الكوفيين

« ارتشاف ص ٢١٩ م »

٢٩٠ الاستثناء المتقطع يعدر بلكن من حيث المعنى عند البصريين وبعضهم يرى أن إلا مع ما بعدها في الاستثناء المتقطع كلام يستأنف . وعند الكوفيين تقدر سوى .

« ارتشاف ص ٢٢٣ م »

٢٩١ - هل قام أحد الا زيد ؟

المحتار في هذا الاتباع بدلا عند سيويه والبصريين ، وعظما عند الكوفيين .

« الارتشاف ص ٢٢١ مصورة - والاشموني ج ١ ص ٢٢٨ »

٢٩٢ - مالي الا أبوك فاصر :

حكاه يونس عن بعض العرب الموثوق بهم ، قال الفراء ومن العرب من يرفع الاستثناء المتقدم وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون على البذل ، وعلى ذلك خرجة سيويه والفراء ، وقال ابن أصبغ لا يجوز فيه عند البصريين إلا النصب خاصة ، وقال بعضهم هو من القلة بحيث لا يقاس عليه

« ارتشاف ص ٢٢٣ مصورة »

٢٩٣ - دخول إلا على « حاشي »

ذهب الكسائي إلى جواز ذلك إذا جرت حاشي نحو : قام القوم إلا حاشي زيد وحكى ذلك أبو الحسن عن العرب ، ومنع ذلك إذا نصبت ، ومنع ذلك الصريون مطلقا ، وحملوا ما حكى من ذلك على الشذوذ .

« ارتشاف ص ٢٢٧ م »

٢٩٤ - تقدير الفاعل في : ليس ولا يكون :

الفاعل مصرر عند المدرستين قدره الكوفيون عائداً على الفعل المعلوم من المقام أي من الكلام السابق والتقدير : ليس هو أي ليس فعلهم فعل زيد ، وقدره

الصريون عائداً على البعض الممهور من الكلام السابق أي ليس هو أي بعضهم
« ارتشاف ص ٢٢٧ »

٢٩٥ - بله :

عدها الكوفيون والبيحاديون من أدوات الاستثناء ، وأجاروا النصب بعدها على
الاستثناء نحو - أكرمت العبيد بله الأحرار ، وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا
يستثنى بها ، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض ، وليس بصحيح بل النصب محمول
من لسان العرب ، وأما الجر فمجمع عليه لسماعه من كلام العرب ، فذهب بعض
الكوفيين إلى أنها بمعنى غير ، وما بعدها مخفوض بالإضافة ، ويرى الفارسي أنه
مصدر لم ينطق له بفعل ، وهو مضاف لما بعده . « ارتشاف ص ٢٣٠ م »

٢٩٦ - كلمته « فاه » إلى « في » :

عند السيرافي وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال أي مشافهة
الموضوع له مشافهاً وذهب الأخفش إلى أن أصله من فيه إلى في بحذف حرف
الجر . وذهب الكوفيون إلى أن أصله جاملاً فاه إلى في .

« ارتشاف ص ٢٣١ م »

٢٩٧ - فاه إلى في كلمت زيدا :

أجازه سيويه وأكثر البصريين ، اتفق الكوفيون على معه .

« ارتشاف ص ٢٣٢ م »

٢٩٨ - أرسلها العراق :

عند الكوفيين ضمن أرسلها معنى أوردتها فهو مفعول ثان لأوردتها وابن الطراوة
يراه على الصفة لمصدر محذوف لا على الحال ، ولا يتقاس عند البصريين

« ارتشاف ص ٢٣٢ م »

٢٩٩ - ليُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ (قراءة) :

الأول نصه على الحال شاذ عند البصريين ، وقياس قول الكوفيين جواز هذا لأن الحال إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفة بآل .

« ارتشاف ص ٢٣٢ »

٣٠٠ - طلبته جهدي ، طلبته طائتي ، رجع عوده على بدته :

مذهب الكوفيين أنها من المصادر المعنوية ، والتقدير : اجتهدت جهدي وأما عند أصحابنا فعلى الحال على التقدير .

« ارتشاف ص ٢٣٣ م ، أشموني جـ ١ ص ٢٤٥ »

ونفس هذا الخلاف في الآيتين : ﴿ ادعهم بآتيك مجيا ﴾ ﴿ وادعوه خوفا وطمعا ﴾ .

« ارتشاف ص ٢٣٣ م »

٣٠١ - أما علما فعالم : أما العلم فعالم :

الأول على الحال ، والثاني على أنه مفعول لأجله ، ومذهب سيويه والأخفش أنه والمنكر مفعول مطلق منصوب مؤكد في التعريف بآل والتكثير ، والعامل فيه ما بعد الفاء ، إن لم يفترن به مانع ، ومذهب الكوفيون إلى أنه في النصب منكراً أو معرفاً بآل مفعول به .

« ارتشاف ٢٣٤ م ، أشموني جـ ١ ص ٢٤٦ »

٣٠٢ - لقيت هنداً ضاحكةً - لقيت هنداً تضحك :

يجوز تقديمها على صاحبها ، وقال الكوفيون لا يجوز سواء كانت الحال اسماً كما مثلاً أو فعلاً نحو : لقيت هنداً تضحك ، وبعضهم أجاز إذا كان فعلاً .

« ارتشاف ص ٢٣٥ م »

٣٠٣ - زيد في الدار قائم فيها - من الدار زيد قائماً فيها .

في الجملتين يجوز في قائم الرفع والنصب عند البصريين ، ولا يصح إلا النصب عند الكوفيين ، ووافق ابن الطراوة الكوفيين في الأولى ، والبصريين في الثانية .
« ارتشاف ص ٢٣٨ م »

٣٠٤ - زيد فيك في الدار راغب :^(١)

يجوز الرفع والنصب عند البصريين ، ولا يجوز النصب عند الكوفيين ، لوقوعهما بعد المبتدأ ولأنه توسط بينهما ما يصلح خبراً .

« ارتشاف ص ٢٣٨ م »

٣٠٥ - راكبين لقي زيد عمراً - لقي زيدا راكبين همرا - لقي راكبين زيد همرا :

اتفق الكوفيون على إبطال هذه الصور ، وقياس مذهب البصريين جواز هذا كله .

« ارتشاف ص ٢٣٨ م »

٣٠٦ - تقديم الحال على صاحبها المجرور :

يصح النحويون تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ويجيزه ابن مالك محتجاً بالمساع ، مثل قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ وبالشعر ثم يقول الأشموني . تنبيهات : الأول : فصل الكوفيين ، فقالوا : إن كان المجرور صميراً ، نحو : مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلاً ، نحو : تصحك مررت بهند . حاز وإلا امتنع .
« أشموني ج ١ ص ٢١٩ »

(١) وهناك مسألة أخرى وهي زيد منك راغب في الدار وفيها من الخلاف الموحود في هذه المسألة
« ارتشاف لوحة ٢٣٨ م »

٣٠٧ - سمع من لسانهم « كيمه » :

قال البصريون معناه « لعمري » وقال الكوفيون أصله : « كي تفعل ماذا ؟ » استشادات لمن قل : فعلت كذا وكذا كي أفعل كذا فلم يفهمه المخاطب .

« ارتشاف ص ٢٤٧ م »

٣٠٨ - محمد إذن يكرمك ، إن تزرني إذن أكرمك :

أي في حالة افتقار ما قبل إذن إليها كافقتلر الشرط إلى جزائه ، والمبتدأ إلى حره ، والقسم إلى جوابه ، فمذهب البصريين لا يجوز الإعمال ، وفصل الكوفيون ومؤدي التفصيل جواز الوجهين ، وبه ورد السماع (إني إذن أهلك لو أطيرا) .

« ارتشاف ص ٢٤٨ م »

٣٠٩ - سرت حتى تطلع الشمس :

إن لم يكن ما قبل حتى سبباً لما بعدها وجب النصب على الغاية ، وأجاز الكوفيون الرفع وحكوا من كلام العرب : سرت حتى تطلع الشمس ، برفع تطلع وقال الكوفيون : إن أدخلت « لا » اعتدل الرفع والنصب إن صلحت ليس موضع « لا » نحو : إن الرجل ليصادقك حتى لا يكتمك سرا ، وإن لم تصلح لم يجز إلا النصب إن كان الفعل مستقبلاً . وافق البصريون على وجوب النصب

« ارتشاف ص ٢٥١ م »

٣١٠ - لا يجوز الفصل بين حتى والمنصوب بعدها ، وأجاز الكوفيون الفصل بينها بأن ، وأجازه الأحفش وابن السراج بالظرف .
« ارتشاف ص ٢٥٢ م »

٣١١ - والأمر والدعاء قبل الفاء والواو :

إن كان معير لام فلا يجوز التشريك إلا على رأي الكوفيين ، وإن كانا باللام جاز نحو : لتطلني فأحدثك ، ويجوز القطع .
« ارتشاف ص ٢٥٢ م »

٣١٢ - جواب الرجاء :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تنصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء ،
وذهب البصريون إلى منع ذلك ، والترجي عتلم في حكم الواجب قليل والصحيح
مذهب الكوفيين ، لوروده ثرا ونظماً .

« اشعوني ج ٢ ص ٥٧٠ » ارتشاف ص ٢٥٣ م ٤

٣١٣ - معمول ما قبل الفاء إذا آخرته لما بعدها . أيجوز نصبه :

فمذهب البصريين لا يجوز النصب لأن الفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر
والمصدر لا يفصل بينه وبين معموله بشيء ، ومذهب الكوفيين جواز النصب .

« ارتشاف ص ٢٥٣ م ٤ »

٣١٤ - ذهب الكوفيون وتبعهم الأعلام إلى أن الرفع قد يكون على معنى النصب
وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ قالوا : رفع يعتذرون على
النسق وفي معنى النصب ، فأفادت ما أفادت الفاء في قوله تعالى ﴿ لا يقضى عليهم
فيموتوا ﴾ قال الفراء : وأوثر هنا الرفع لمناسبة وموسم الآي .

« ارتشاف ص ٢٥٤ م ٤ »

٣١٥ - الفعل الواجب إذا كان سبباً لما بعده :

مثل : ربطت الفرس لا ينفلت ، وأوثقت البعير لا ينفز . ذهب الخليل وسيبويه
والبصريون إلى أنه يرفع ، ولا يجوز الجزم فيه ، وذهب الكوفيون إلى جواز رفعه
وجزمه ، وحكى الفراء : أن العرب ترفع هذا وتجزمه ، قال : وإنما جزم لأن تأويله :
ان لم أربطه انفلت . وقال ابن عصفور : الجزم ضرورة ولا يقاس عليه في الشعر ،
ولا يشترط الكوفيون النفي ، ويجيزون أن يكون مثبتاً ، نحو : زيد يأتي الأمير يفلت
اللعن .

« ارتشاف ص ٢٥٦ م ٤ »

٣١٦- الفعل المنصوب بعد أو : قال الأشموني . ذهب الكسائي إلى أن أو مذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل نصب بالمحالة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة

« أشموني جـ ٣ ص ٥٥٩ »

٣١٧- كتبت إليه أن أفعل - أرسلت إليه أن ما أتت وذا :

لا تختص أن بجملة الأمر ، وأجاز سيويه أن تكون مخففة من الثقيلة ، ومع ذلك ابن الطراوة ، وكونها للتفسير مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن التفسير ليس من معاني أن ، وهي عندهم الناصبة للفعل ، وتفيد التفسير غالباً .

« ارتشاف ص ٢٥٦ م »

٣١٨- لا تكون أن للمجازاة :

خلافًا للأصمعي والكوفيين ، وجعلوا من ذلك . أنغضب أن أدنا قتيبة حرتا ، وتأوله الخليل على أنها ناصبة .

« ارتشاف ص ٢٥٦ م »

٣١٩- لهجة عربية تهمل أن مع استحقاقها العمل ، ورأى المدرستين :

بعض العرب تهمل أن مع استحقاقها العمل وجوباً وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كفرادة ابن محبصن (لمن أراد أن يشم الرضاعة) وقوله : أن تقرأ على أسماء ويحكمنا مني السلام وألا تشعرا أحدا هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة أشموني جـ ٣ ص ٥٥٤

٣٢٠- حروف الجر :

ذهب الكوفيون إلى أن الباء قد تأتي بمعنى « عن » وذلك بعد السؤال مثل « ان تسألوني بالنساء » وقال الأخفش ، ومثله : (فاسأل به خبيراً) واستترك ابن مالك بقوله : (ويوم تشق السماء بالغمام) .

« ارتشاف ص ٢٥٧ م »

٣٢١ - ذهب الكوفيون إلى أن الباء قد تأتي بمعنى « على » ، واستدرك ابن مالك بقوله تعالى . ﴿ من إن تأمنه يغتظرك ﴾ ومررت به أي عليه .

« ارتشاف ص ٢٥٧ م ٢ »

٣٢٢ - أنكر الكوفيون دخول الكاف على الضمير مثل : أنت كَأنا ، وأنها كهو وهي « الواضح » أجاز سيويه وأصحابه أنت كي ، وأنا كك ، وضعه الكسائي ، والعراء وهشام ، وقال القراء : من لم يقل مررت بي وزيد على اختيار ، يقول مختلاً : أنت كَأنا وزيد ، وأنا كَأنت وزيد^(١) .

« ارتشاف ص ٢٥٨ م ٢ »

٣٢٣ - زعم الكوفيون والأخفش أن الكاف تأتي بمعنى على ، وحكى الأخفش عن بعض العرب أنه قيل له : كيف أنت ؟ فقال كخير ، وحكى الفراء كيف أصبحت ؟ فقال : كخير .

« ارتشاف ص ٢٥٨ م ٢ »

٣٢٤ - ذكر الكوفيون أن من تأتي لانتهاى الغاية ، وسموا من العرب : شملت (الريحان من الطريق ، وأنكره البصريون .

« ارتشاف ص ٢٦٠ م ٢ »

٣٢٥ - إذا دخلت « من » على « على » و« من » أصبحتا اسمية بمعنى فوق وجانب وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنهما باقيتان على حرفتهما .

« ارتشاف ص ٢٦٠ م ٢ »

٣٢٦ - عند الكسائي وهشام والأخفش تزداد « من » في الواجب وغيره وعلى

(١) يبدو لي أن الفراء يتقد أجازة الصرين لهذه الصورة مع أنهم يمنعون ما هو أقرب منها وأولى ، وهو . أنت كَأنا وزيد . هذا ومنع الكوفيين على توسعهم في الرواية أمر له معزاه

المعرفة والنكرة ، وعند بعض الكوفيين بشرط تنكير ما دخلت عليه ، وعند جمهور
الصريين لا بد من الشرطين .

« ارتشاف ص ٢٦٠ م » ، « اشعوني ج ٢ ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ »

٣٢٧ - زعم الكوفيون ، وتبعهم ابن مالك أن « في » قد تأتي للمصاحبة مثل
قوله تعالى : ﴿ ادخلوا في أمم ﴾ أي مع أمم .

« ارتشاف ص ٢٦١ م »

٣٢٨ - ذهب الكوفيون ، وابن مالك إلى أن « إلى » تكون بمعنى « من » .
وذهبوا أيضا عدا ابن مالك إلى أنها تكون بمعنى « عند » واحتجوا بالسماع .

« ارتشاف ص ٢٦١ م »

٣٢٩ - ذهب الكوفيون والعتبي ، وابن مالك إلى أن « على » تكون للمصاحبة
مثل قوله تعالى : ﴿ وآتى المال على حبه ﴾ وزعم الكوفيون والعتبي أنها تكون بمعنى
اللام أيضا .

« ارتشاف ص ٢٦٢ م »

٣٣٠ - معنى « رب » للتفليل عند البصريين وللتكثير عند صاحب العين وعند
الكوفيين والفارسي تأتي لهما معا ، ويرى بعض الكوفيين أنها للتكثير في موضع
المباهاة والفخر ، وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لا لتكثير ، ولا لتقليل ، وإنما
يستفاد ذلك من السياق .

« ارتشاف ص ٢٦٣ م »

٣٣١ - ربه رجلا : يجب إفراد هذا الضمير وتذكيره عند البصريين وعند
الكوفيين حكوا مطابقة للنمیز .

« ارتشاف ص ٢٦٤ م »

٣٣٢ - ربما يود : الكوفيون وابن السراج جعلوه على إضمار كان : ربما كان

يود ، ولا يجوز عند سيويه ، وقال ابن يسعون : قد تكون « ما » نكرة ويود صفة .

« ارتشاف ص ٢٦٤ م »

٣٣٣ - ضربت القوم حتى زيد : لا يجوز البصريون رفعه على الابتداء والجر محذوف ، وأجازه بعض الكوفيين ، وأجاز الكوفيون الجر في زيد ، وسمعه البصريون .

« ارتشاف ص ٢٦٥ م »

٣٣٤ - حتى هل تجر الضمير : ؟ لا يجوز عند سيويه ، وأجاز الكوفيون والمبرد جرهما الضمير ، فتجره تكلماً ومخاطباً ، وغائباً قياساً على قوله : حتى حتاك يابن أبي يزيد . وهذا عند البصريين ضرورة .

« ارتشاف ص ٢٦٦ م »

٣٣٥ - في معنى عمر : مذهب البصريين أنه بمعنى البقاء ، يقال : طال عمرك وعمر ، والتزموا فتح العين في القسم مع اللام ، فالمجرور بعده فاعل والمصدر مضاف إليه . ومذهب بعض الكوفيين إلى أنه مصدر ضد المعلوم من عمر الرجل منزله .

« ارتشاف ص ٢٦٨ م »

٣٣٦ - تقدم معمول جواب القسم : يجوز عند الكوفيين إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو فبك لأرغب ، وعليك لأنزلن ، والحال تجري مجرى الطرف .

« ارتشاف ص ٢٧٢ م »

٣٣٧ - إضافة أفعال التفضيل : ذهب سيويه والأكثر إلى أنها محضة وذهب الكوفيون والفارسي ، وأبو الكرم بن الدباس صاحب كتاب « نحو العرب » إلى أنها غير محضة .

« ارتشاف ص ٢٧٥ م »

٣٣٨ - اسم الزمان المضاف لجملة فيها ضمير يعود عليه مثل . أعجبي يوم صمت فيه . قال ابن السراج : امتنعت الإضافة ، لأن الجملة صفة ولا يضاف موصوف

لصمة ، وقال الكوفيون : إن كان الضمير قبل تمام الجملة لم يجوز أن يضاف إليها نحو قوله . (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) أو آخر الجملة جاز أن تكون مضافة وأن تكون صمة على حسب ما يقدر ، فإن عمل في الظرف الكلام فالجملة صمة ، وإن قدرته من كلام آخر كانت مضافاً إليها لخلوها من الضمير (وساق أبو حيان عدة شواهد لهم على ذلك)

« ارتشاف ص ٢٧٩ م »

٣٣٩ - هل يحذف المضاف لدلالة ما قبله عليه ، مثل قول الشاعر :

الأكل المال اليتيم بطرا يأكل ناراً ويصلي سعرا ؟

أجاز الكوفيون القياس على هذا ، وقالوا : قالت العربية : يعجني الأكرام عندك سعد بنه أو إكرام سعد ، ولم يجوز البصريون ما أجاره الكوفيون من ذلك ، بل حملوه على الشذوذ أن صح نقله .

« ارتشاف ص ٢٨١ م »

٣٤٠ - رأيت التيمي تيم عدي بالجر ، أبو علي الفارسي على تقدير « صاحب » والسيرافي على تقدير « من » ، وقيل أضمار مضاف مقدر من لفظ الأول وذهب الكوفيون إلى أن ياء النسب في موضع جر ، ونحذف تيم عدي على البدل من الياء ، وهذه المسألة ليست في كتب أصحابنا^(١) ، وإنما هي مطرفة في كتب الكوفيين ، وأخرجها ابن الحياط وابن شخير .

« ارتشاف ص ٢٨١ م »

٣٤١ - معاني متى : زعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى وسط في لغة هذيل مثل : حملته في متى الكيس ، وقد تأتي أيضاً بمعنى « من » مثل : أخرجته متى كفه . ولم يعرف ذلك البصريون .

« ارتشاف ص ٢٨٥ م »

- يعني البصريين

٣٤٢- الذي يأتي أحسن إليه . تشبيهاً للمسبب عن الصلة بجواب الشرط والمسبب عن النكرة الموصوفة مثل : كل رجل يأتي أكرمه يجوز جرمه عند الكوفيين ، وهو محمول على الضرورة عند البصريين .

« ارتشاف ص ٢٨٦ م »

٣٤٣- إن قام محمد أقوم : تخريج رفع الفعل هنا ، وهو حائز ومسموع على التقديم والتأخير عند سيويه وجواب الشرط محذوف ، وذهب الكوفيون ولمبرد إلى أنه على حذف العاء وهو الجواب .

« ارتشاف ص ٢٨٧ م ، أشموني ج ٣ ص ٥٨٥ »

٣٤٤- هل يجوز تقديم الجواب على الشرط : لا يجوز عند البصريين ومذهب الكوفيين وأبي زيد والاعفش ، والمبرد جوازه ، وعد المارني لا يجوز إن كان ماضياً ، ويجوز إن كان مضارعاً ، مثل : أقوم إن قام محمد .

« ارتشاف ص ٢٨٧ م ، أشموني ج ٣ ص ٥٨٤ »

٣٤٥- أصل مهما : قال الأشموني وأصل « مهما » - ماما - الأولى شرطية ، والثانية : زائدة ، فقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى « ها » هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن أصلها مه ، بمعنى اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازوه سيويه وقيل : إنها بسيطة .

« أشموني ج ٣ ص ٥٨٢ »

٣٤٦- الفعل المعطوف مع فعل الشرط بالعاء والواو يجوز فيه الحزم والنصب ، ولا يجوز الرفع .

قال الأشموني : وألحق الكوفيون « ثم » بالعاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن (ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت) بفتح الكاف .

« أشموني ج ٣ ص ٥٩١ »

٣٤٧ - أبعدف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل ؟ : يجوز عند الكوفيين قياسا على الماضي ، نحو : أنت ظالم إن تفعل .

« أشموني جـ ٣ ص ٥٩٥ ، ارتشاف ص ٢٨٧ م »

٣٤٨ - لا بشرط الكوفيون لجواز جزم المضارع بعد الهي صحة وقوع « إن » لشرطية قبل « لا » وبشرط ذلك البصريون ، قال الأشموني : قال في شرح الكافية - يعني ابن مالك - لم يحالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادي : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

« أشموني جـ ٣ ص ٥٦٩ »

٣٤٩ - « إذ » و « حيث » : بشرط في الجزم بهما دخول « ما » ، ولم بشرط ذلك الفراء ، وأجازوه الكوفيون أيضا .

« أشموني جـ ٣ ص ٥٨٢ ، ارتشاف ص ٢٨٩ م »

٣٥٠ - دخول « لو » على جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، مثل : لو بغير الماء حلقي شرق ، يجوز عند ابن مالك وهو مذهب الكوفيين ، وتناول ذلك غيرهم من النحاة .

« ارتشاف ص ٢٩١ م »

٣٥١ - ولو أنهم صبروا : ذكر ابن هشام الخضراني أن مذهب سيويه والبصريين أن الخبر محذوف ، وذهب الكوفيون وتبعهم المبرد والزجاجي والزمخشري إلى أنه في موضع رفع على الفاعل ، والتقدير : ولو ثبت أنهم .

« ارتشاف ص ٢٩١ م - أشموني جـ ٣ ص ٦٠٢ »

٣٥٢ - المطابقة بين النعت والمنعوت : شرط عند سيويه وجمهور البصريين إلا إذا قطع النعت ، وأجاز الخليل أن يكون الموصوف بأل والنعت « مثل » أو « أحمل من » ويرى بعض الكوفيين جواز أن يكون النعت معرفة^(١) والمنعوت نكرة إذا

(١) في بعض الارتشاف بشرط أن يكون النعت نكرة لكن المثال على التقيض من ذلك قلعله سهر

دل النعت على مدح أو ذم ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ويل كل همزة لمرة الذي جمع مالا وعدده ﴾ . وأجاز الأخفش ذلك إن تخصصت النكرة ، واستشهد بالأية ﴿ فاحران يقومان مقامهما من الذين استحق الأوليان ﴾ وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة .

« ارتشاف لوحة ٢٩٢ »

٣٥٣- هل يوصف العلم بالمبهم : هذا مذهب البصريين ، وتقدم مذهبهم في رتبة المعارف ، وبنوا عليه أقسام النعت ، فقالوا يوصف العلم بالمبهم ولا يجوز ذلك عند الكوفيين ، وهو عندهم ترجمة يعنون « البدل » نحو . زيد هذا قام ، وتبع الكوفيون السهيلي .

« راجع الارتشاف للوحات رقم ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ »

٣٥٤- مررت برجل كل رجل ، ومررت بالرجل كل الرجل : لا خلاف بين البصريين في جواز اوصاف النكرة بكل مضافة الى نكرة ، ووصف المعرفة بكل مضافة الى معرفة فهم ينعنون النكرة بالنكرة والمعرفة بالمعرفة . وهناك آراء متضاربة منقولة عن الكسائي والفراء وهشام .

« لوحة ٢٩٤ من الارتشاف باختصار »

٣٥٥- الوصف بالمصدر مثل : على عدل أو ضرب : عند الكوفيين في موضع ضارب وعادل ، وعند البصريين تأويلات أخرى

« ارتشاف لوحة رقم ٢٩٥ ، أشمون ج ٢ ص ٣٩٧ »

٣٥٦- إن تعدد العامل واختلف عمله ، فكيف نصف معموليه المختلفين ؟ :

نحو مررت بزيد ولقيت عمر الكريمين أو الكريمان ، أقطع وهو مذهب جمهور البصريين ويرى الكسائي والفراء الاتباع إذا كان العاملان يرجعان الى معنى واحد ، مثل رأيت زيدا ، ومررت بعمر الكريمين .

« ارتشاف لوحة ٢٩٥ »

وفي اللوحة ٢٩٦ يذكر مع الكسائي والقراء ابن سعدان . قال كسائي يوجب الاتباع ، وابن سعدان يرى أنه جائز ، ثم يقول أبو حيان والصحيح مذهب البصريين .

٣٥٧ - إذا كان عامل المحمولين واحداً واختلف عمله ، واتحدت السمة من جهة المعنى نحو : خاصم زيد عمراً الكريمان .

القطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز القراء وابن سعدان الاتباع ، والنهي عن القراء أنه إذا اتبع غلب المرفوع ، فتقول : خاصم زيد عمراً الكريمان . ونهى ابن سعدان على جوار اتباع أي شئت لأن كلا منهما محاصم ومخاصم ، والصحيح مذهب البصريين .

« أشموني جـ ٢ ص ٣٩٨ »

٣٥٨ - « من » و « ما » : توصفان عند البصريين ، ولا توصفان عند الكوفيين ، لكن « الذي » و « التي » توصفان عندهم .

« ارتشاف لوحة ٢٩٧ »

٣٥٩ - « كل » : يقول أبو حيان في الارتشاف ، في البسيط^(١) : اختلف في « كل » ، فعند الكوفيين توصف ، ويوصف بها ، ويقول بعض النحويين إن البصريين لا يصفون بها .

« ارتشاف لوحة ٢٩٧ »

٣٦٠ - عطف البيان : لا يكون عند البصريين إلا معرفة تامة لمعرفة وخصة بعضهم بالعلم اسماً ، أو كنية ، أو لقباً . وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والرمخشري إلى أنه يكون في النكرة تامة لكثرة ، واختاره ابن عصفور وابن مالك .

« ارتشاف لوحة ٢٩٩ »

(١) هو كتاب تأليف ابن أبي الربيع من نسخة الانتلس ، وتلميذ الشلوبي

٣٦١ - هل يتقدم معمول الصفة على الموصوف ؟ : لا يجوز عند البصريين ويجوز عند الكوفيين ، وتبعهم الزمخشري ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وقل هي لهم أنفسهم قولا بليغا ﴾

« ارتشاف لوحة ٢٩٨ »

٣٦٢ - الاستثناء بنية الإضافة عن الإضافة في التوكيد بـ « كل » : أجاز ذلك الكوفيون والزمخشري مستدلين بقراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ إنا كلا فيها ﴾ أي إنا كلا

« ارتشاف لوحة ٣٠٠ »

٣٦٣ - التوكيد بأجمع ، وأكثع ، وأخواته : وتؤكد بأجمع المتجزئ بالذات وبالعامل نحو قبض المال أجمع ولا يثنى ولا يجمع ، خلافاً للكوفيين والبغديين وابن خروف من أصحابنا .

« ارتشاف لوحة ٣٠٠ ، والاشموني جـ ٢ ص ٤٠٧ »

لا يجوز تقديم أكثع على أجمع عند البصريين ، وأجازة الكوفيون ولا يعني أكثع عن أجمع على مذهب الجمهور ، وأجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان . وأجمع وأخواته عند البصريين معارف فلا تكرر فتقع حالا وأجاز الفراء نصب أجمع وجمعاء وتثنيتهما على الحال ، وحكى أعجبتني الفطر أجمع والدار جمعاء .

« ارتشاف لوحة ٣٠١ »

٣٦٤ - الفصل بين أجمع ومؤكدها بـ « إما » : نحو مررت بقومك أما أجمعين وإما بعضهم . منعه البصريون : وأجازة الفراء والكسائي .

« ارتشاف لوحة ٣٠١ »

٣٦٥ - إتياع الضمير المتصل المنصوب المتفصل المنصوب : نحو : أكرمناك إياك . وهو يدل عند البصريين ، وتؤكد عند الكوفيين كالمرفوع .

« ارتشاف لوحة ٣٠٢ ، أشموني جـ ٢ ص ٤١١ »

٣٦٦ - إذا أبدلت النكرة من المعرفة : يشترط فيها الكوفيون والمعداديون

وتبعهم السهيلي أن توصف ونقل ابن مالك أن مذهب الكوفيين لا يجوز إبدال الـكرة من المعرفة إلا أن يكون من لفظ الأول ، وكلام الكوفيين على خلاف النقل قال الكسائي والقراء في « قتال » من قوله تعالى ﴿ قتال فيه ﴾ خفضه على نية « عن » مصمرة ، ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى تحلة بعداد لا إلى تحلة الكوفة .

« ارتشاف لوحة ٣٠٢ »

٣٦٧ - الإبدال من ضمير الحاضر وإن لم يقد معنى الإحاطة : جائز عند الكوفيين والأخفش مطلقاً ، وعند قطرب في الاستثناء^(١) وعند البصريين لا يجوز .
« الارتشاف لوحة ٣٠٣ ، والاشموني جـ ٢ ص ٤٢٩ »

٣٦٨ - « النسق » : هذا مصطلح كوفي ، ويعبر عنه سيويه بـ « الشركة » .

« ارتشاف لوحة ٣٠٤ »

٣٦٩ - العطف بـ « ليس » : حكى ابن الحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أنها قد تكون حرف عطف ، وحكاها ابن عصفور عن البغداديين ، وعند البصريين العطف « ليس » خطأ ، وقال ابن كيسان : قال الكسائي : هي على بابها ترفع اسماً وتنصب خبراً ، وأجريت في النسق مجرى « لا » مصمراً اسمها .

« ارتشاف لوحة ٣٠٥ »

٣٧٠ - « أي » : حرف عطف عند الكوفيين ، ويقول أبو حيان : والصحيح أنها حرف تفسير .

« ارتشاف لوحة ٣٠٥ »

٣٧١ - « حتى » : ليست بحرف عطف عند الكوفيين ، ويعرب ما بعده بإضمار ، وبعضهم يعربها حرف عطف ، ويروي ذلك عن العرب سيويه وأبو زيد .
« ارتشاف لوحة ٣٠٥ ، أشموني جـ ٢ ص ٤١٦ »

(١) مثل : ما أكرمكم إلا محمداً

٣٧٢ - « هلا » : منذهب الكوفيين أنها من أدوات العطف والصحيح أنها ليست من أدوات العطف وما بعدها بإضمار فعل .

« ارتشاف لوحة ٣٠٥ »

٣٧٣ - « لكن » : يرى الكوفيون جواز العطف بـ « لكن » بعد الإيجاب .

« أشموني جـ ٢ ص ٤٢٦ »

٣٧٤ - « ثم » العاطفة تقع زائدة . رعم الأحفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألينة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى . ﴿ حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت . . ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ جعلوا تاب عليهم هو الجواب ، وقول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

ونخرجت الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الغاء .

« ارتشاف لوحة رقم ٣٠٧ ، أشموني جـ ٢ ص ٤١٨ »

٣٧٥ - « بل » العاطفة بعد الخبر المبتدأ والأمر : هي في هذه الحالة تنقل للثاني حكم الأول ، ويصير الأول كالمسكوت عنه ، وأجاز المبرد وعبد الوارث هذا المعنى مع النفي وشبهه . « قال الناظم وما جؤزاه مخالف لاستعمال العرب ، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير المي وشبهه » . ثم يعلق الأشموني على رأي الكوفيين بقوله : ومعهم ذلك مع صحة روايتهم دليل على قلته

« ارتشاف لوحة ٣٠٨ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٢٨ (١) »

٣٧٦ - الواو العاطفة لمطلق الجمع : وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكي عن ثعلب وفطرب والربيعي ، وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع السحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

« أشموني جـ ٢ ص ٤١٧ »

(١) ما كتبه الأشموني هنا مأخوذ من عبارة أبي حيان في الارتشاف

٣٣٧ - « أم » المنقطة : تقدر عند البصريين بمعنى « بل » والهمزة وعند الكسائي وهشام منترلة « بل » ، وما بعدها مثل ما قبلها . ويرالفراء أن العرب تجعلها بمعنى « بل » إذا كان في أول الكلام استفهام ، وبعض الكوفيين يرى أنها بمعنى « بل » في الاستفهام والخير

« ارتشاف لوحة ٣١١ »

٣٧٨ - أبجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ؟ : يجوز في الشعر بشروط خمسة عند البصريين ، وعند الكوفيين يجوز التقديم مع هذه الشروط في الشعر وفي الكلام .

« ارتشاف لوحة ٣١٣ »

٣٧٩ - فاعل « نعم » لا يكون فاعل نعم نكرة مفردة ولا مضافة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وابن السراج وحكي الأحفش ذلك عن العرب في الأوسط .

« ارتشاف لوحة ٣١٨ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٧١ ، ٣٧٢ »

٣٨٠ - نعم رجلا محمد : في البسيط انتصاب رجلا هو على التفسير للممدوح عند الكوفيين ، ولا يقدر فاعلا ، فكانك قلت : زيد الممدوح رجلا .

« ارتشاف لوحة ٣١٩ »

٣٨١ - تأخير التميز عن المحصور : يمنع ذلك البصريون ، ويجيزه الكوفيون .

« ارتشاف لوحة ٣١٩ »

٣٨٢ - فاعل نعم الضمير المرفوع المفسر بالنكرة : عند سيويه والبصريين مفرد دائماً سواء أكان مفرداً أم مثني أم مجموعاً وأجاز بعض الكوفيين تثبته وجمعه مطابقاً للتمييز

« ارتشاف لوحة ٣١٩ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٧٤ »

٣٨٣ - « ما » التعجبية^(١) : عند الخليل والبصريين نكرة تامة وما بعدها خبر ،
ودهب الفراء وابن حوسويه إلى أن « ما » استفهامية دخلها معنى التعجب ، وسبب
كونها استفهامية إلى الكوفيين ابن مالك . « ارتشاف لوحة ٣٢٢ ، أشموني ج ٢ ص
٣٦٣ »

٣٨٤ - ما أكسى زيدا للفراء الثياب : عند الكوفيين منصوب بنفس الفعل ،
وعند البصريين بإضمار فعل .

« ارتشاف لوحة ٣٢٤ ، أشموني ج ٢ ص ٣٧٠ »

٣٨٥ - ظننت ذلك متصراً عليه - تعدى الفعل الى اثنين وثلاثة - إشارة إلى
المصدر عند سيبويه والبصريين ، وقال الفراء والمازني وابن كيسان وجماعة من
الكوفيين هو إشارة إلى الحديث الذي أجرته العرب مجرى المفعولين .
« ارتشاف لوحة ٣٢٨ »

٣٨٦ - « دري » يتعدى لمفعولين : عند الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك ويعتبره
البصريون تضميناً إن كان هناك سماع ، ومثله : عد .
« ارتشاف لوحة ٣٢٨ »

٣٨٧ - أيلقى الفعل المتعذر من أفعال القلوب : ؟ إذا تصدر الفعل فلا يجوز
الاهمال عند البصريين ، وعد الأحفش والزبيدي وابن الطراوة والكوفيين في نقل
أصحابنا عن الكوفيين يجوز الإلقاء ، والأعمال عندهم أحسن ، والفراء مع
البصريين .

« ارتشاف لوحة ٣٣٠ ، أشموني ج ١ ص ١٦٠ »

٣٨٨ - إذا وقع الفعل القلبي بين فعل واسم مرفوع : عند البصريين يجوز

(١) لما عمل به فلعله لفظ الأمر ، ومعناه الحيز عند البصريين ويرى الفراء والرجاح والرمحشري وابن كيسان
وخرووف لفظه ومعناه الأمر

« أشموني ج ٢ ص ٣٦٤ »

الإلغاء والاعمال ، وعند الكوفيين لا يكون إلا الإلغاء .

« إرتشاف لوحة ٣٣٠ »

٣٨٩ - الجمل المصدرة بإن المكسورة وفي خبرها اللام ، أو مصدرة بلام الابتداء ، أو القسم ، أو بما لو لا التافيتين ، مذهب سيويه والبصريين وابن كيسان أنها في محل نصب ، وذهب الكوفيون إلى إضممار القسم بين الفعل وبين هذه الجمل ، فتكون لا موضع لها من الإعراب .

« إرتشاف لوحة ١٨٠ ، ٢٧٢ ، ٣٣١ »

٣٩٠ - ظننت زيدا أنه قائم بكسر إن : في مذهب البصريين الكسر فقط ، وأجازوه الكوفيون مع الفتح أيضاً ، وقال ابن كيسان يجب فتح إن على البدل .

« إرتشاف لوحة ٣٣٢ »

٣٩١ - ظننت زيدا يوم الجمعة قائماً : إن جعلت الطرف للمفعول جازت الجملة بهذه الصورة بلا خلاف ، وإن جعلته ظرفاً للظن أجاز ذلك البصريون ومنعه الكوفيون .

« إرتشاف لوحة ٣٣٣ »

٣٩٢ - هل يحكى بما في معنى القول كالدعاء والداء ؟ : نحو قوله تعالى : ﴿ دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيننا من هذه لكونن من الشاكرين ﴾ ، ﴿ ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا ﴾ . لا يحكى عد البصريين ، وقال الكوفيون هي وأمثالها محكية بالدعاء والداء وما أشبه ذلك . واختار ابن عصفور مذهب الكوفيين .

« إرتشاف لوحة ٣٣٤ »

٣٩٣ - أحبر وخبرٌ وحذث : لم يذكرها متقدمو البصريين بين الأعمال الناصئة لثلاثة معاني ، وإنما ذكر الأولين القراء ، والثالث الكوفيون والرمحشري من متأجري البصريين .

« إرتشاف لوحة ٣٣٤ »

٣٩٤ - الفاعل في العامل الأول للتنازع لو عملت الثاني : المذهب المشهور للكسائي وهشام ، وتبعهما السهيلي وابن مضاء في كتابة « المشرق » أن الفاعل للعامل الأول محذوف لا مضم .

« ارتشاف لوحة ٣٣٧ »

٣٩٥ - أعطيت وأعطاني أحوك درهمين : يجوز عند الكوفيين أن يكون الأول معملاً بالنسبة للمفعول ، وملغى بالنسبة للفاعل ويكون الثاني بالعكس ، وهو خطأ عند البصريين .

« ارتشاف لوحة ٣٣٨ »

٣٩٦ - الخبر المنصوب للعامل الأول الناقص في التنازع : أي حذف الخبر المنصوب ؟ يقول الأشموني : وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازة الكوفيون ، لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

« أشموني ج ١ ص ٢٠٥ »

٣٩٧ - نداء يا ثنا عشر ، يا ثنا عشرة : أجرى ذلك الكوفيون مجرى لإضافة .
« ارتشاف لوحة ٣٤٥ ، أشموني ج ٢ ص ٤٤٥ »

٣٩٨ - الكرة غير الموصوفة . مذهب البصريين جواز النداء مطلقاً ومذهب الكسائي والمراء ، وعامة الكوفيين إن كانت خلفاً من موصوف حار نداؤها وإلا فلا .
« ارتشاف لوحة ٣٤٥ »

٣٩٩ - يا زيد الكريم : المنادى إذا وصف بغير اس وكان الوصف منرداً ، أجاز الكوفيون فتحه^(١) .

« ارتشاف لوحة ٣٤٦ »

(١) والنصب عندهم في الوصف ليس على الموضع ، وإن العرب أرادت نداء الميت طمأ لم يفتح النداء نصبه . (ارتشاف لوحة ٣٤٩)

٤٠٠ - يا شريف بن شريف . إذا كانت ابن صفة بين متفقي اللفظ غير علمين
مذهب الكوفيين جواز الضم والفتح كحال العلمية ، ومذهب البصريين الترام الضم .
« ارتشاف لوحة ٣٤٦ ، أشموني ج ٢ ص ٤٤٧ »

٤٠١ - يابها . ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن « ها » دخلت للتنبيه على
اسم الإشارة على اختلاف في التقدير ، فقال الكوفيون : أي منادى ليس بموصوف ،
فإد قال يا أي النسب اسمه ، ثم قال هو : هذا الرجل استأنف لبيان « أي » بعد
إبهامه

« ارتشاف لوحة ٣٤٧ ، وأشموني ج ٢ ص ٤٥٣ »

٤٠٢ - يا زيد وعمرا : أجاز المازني والكوفيون : يا زيد وعمرا بالنصب قاله
ابن مالك ، ويجوز على قياس قول الكوفيين . يا زيد وعمرو بالرفع والتثنية .
« ارتشاف لوحة ٣٤٩ ، أشموني ج ٢ ص ٤٥١ »

٤٠٣ - يا أخانا وزيد بالصم بلا تنوين . أجاز الكوفيون فيه النصب منوئاً ، وهي
في قياس قول المازني أخرى بالجواز من مسألة يا زيد وعمراً ، ويا أخانا وعبد الله .
« ارتشاف لوحة ٣٤٩ »

٤٠٤ - يا رجل رجل القوم : إذا كان المركبان غير علمين ، وكانا اسمي
جنس . ذهب البصريون إلى أنه ينصب بغير تنوين كالعلمين ، ومنع الكوفيون نصبه ،
ولم يختلف الجميع في جواز ضمه .

« ارتشاف لوحة ٣٥٠ ، أشموني ج ٢ ص ٤٥٥ »

٤٠٥ - يا صاحب صاحب زيد : وإن كان المركبان صفتين ، ينصب عند
البصريين بغير تنوين ، ذهب الكوفيون إلى أنه لا ينصب إلا منوئاً فتقول : يا صاحباً
صاحب زيد ، ولم يختلف الجميع في جواز ضمه من غير تنوين .
« ارتشاف لوحة ٣٥٠ »

٤٠٦ - يا أيت . هذه التاء عوض عن « يا » الإضافة عند البصريين فلا يجتمعان
إلا في ضرورة وأجاز الجمع بينهما في الكلام كثير من الكوفيين .
« ارتشاف لوحة ٣٥٠ »

٤٠٧ - حذف حرف النداء من التكررة المقصودة : يحذف للضرورة عند البصريين ، خلافاً للكوفيين وجاء شيء منه في الكلام مثل : أصبح ليل ، اطرق كرى ، ثوبي حجر .

« ارتشاف لوحة ٣٨٧ ، أشموني جـ ٢ ص ١١٤ »

٤٠٨ - قل وفله : أصلهما عند الكوفيين « فلان ، فلاته » ومذهب سيويه أنهما كنايةان عن تكرتين ، « قُلْ » كناية عن رجل وه قُلْ » كناية عن امرأة .

« ارتشاف لوحة ٣٥٣ ، أشموني جـ ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٩ »

٤٠٩ - يا بن أم - يابن هم بالفتح : فيه قولان : قول ثعلب قلبت الياء ألفاً فحذفت الألف ، وبقيت الفتحة ، دليلاً عليها ، والثاني أنها جعلت اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح . والاول قول الكسائي ، والفراء وأبي حنيفة وحكى عن الأخفش ، والثاني قول هو مذهب سيويه والبصريين .

« أشموني جـ ٢ ص ١٥٧ »

٤١٠ - المنادى الموصوف يابن متصل به ، مضاف إلى علم : يجوز في المنادى الضم والفتح . قال الأشموني : ولم يشترط الكوفيون هذا كقوله :
فما كعب بن ملجة وابن أروى بأجود منك يا عمر الجواد^(١)

٤١١ - لام الاستغاثة : حكى ابن مالك أنها بقية من (آل) عند الكوفيين فيجر مدخولها بالاضافة وقاله صاحب النهاية عن الفراء، وحكى الفراء أن من الناس من زعم أن اللام في يا لزيد وأشباهه ليست لام جر ، بل هي بقية من (آل) ، فظاهر حكايته أن هذا ليس مذهب الكوفيين وأنه لا يقول بذلك لأنه من رؤس الكوفيين .

« ارتشاف لوحة ٣٥١ ، أشموني جـ ٢ ص ١٦٢ »

٤١٢ - المنسوب المضموم : يجوز تثوين المضموم باقياً على ضمه أو منصوباً للضرورة عند البصريين ، وزعم بعض أهل الكوفة أن العرب تعوض من علامة الندبة

(١) البيت من قصيدة لجرير ، يملح بها عمر بن عبد العزيز .

التنوين في الوصل فيقولون : وا زيدا ، وا عمرا تشبيهاً له بالمتصوب وهو مذهب
الفراء وابن الأثيري ، ويتعين عند خوف اللبس إلحاق ألف الندية .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ »

٤١٣ - وثنا عشرة : هذا مذهب البصريين ، ولا يجوز ذلك الكوفيون لأن عشر
بمنزلة نون اثنين ، وألف الندية بمنزلة المضاف إليه فتألفا .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ »

٤١٤ - حذف علامة الندية أو قلبها : يجوز أن يزداد في آخر الاسم المنسوب
ألف ، فان كان مختوما بألف حذفت « وأجاز الكوفيون قلبه » ياء « قياساً ، فقالوا :
واموسيا . كذلك لأجل ألف الندية يحذف أي تنوين في آخر جملة المنسوب حتى
يمكن إيجاد فتحه قبل ألف الندية ، لأن التنوين « لاحظ له في الحركة ، هذا مذهب
سيويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه ، فتقول : واغلام زيدناه
« وكسره مع قلب الألف » ياء « فتقول : واغلام زيدنيه . قال المصنف : وما رآه
حسن لو عطفه سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت ، وقال ابن عصفور : يحركون
التنوين فيقولون : « واغلام زيدناه » وزعموا أنه سمع انتهى . وأجاز الفراء وجهها
ثالثاً : وهو حذفه مع إبقاء الكسرة . وقلب الألف ياء فتقول : واغلام زيدنيه .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٦٥ »

٤١٥ - هذه الندية : لا يجوز إثبات هذه الهاء في الوصل ، وأجاز الفراء إثباتها فيه
متحركة بالضم والكسر ، وما جاء من ذلك فهو عند البصريين من إجراء الوصل مجرى
الوقف الذي لا يجوز إلا في الضرورة .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ »

٤١٦ - واذكرياء : الكوفيون يحذفون الهمزة في المملود عند الندية إذا كانت
للتأنيث .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ »

٤١٧ - وازيدانه : المثنى مسمى به يقال فيه عند الندية عند الكوفيين
وازيدانه ، ويجوز أن يقال : وازيدنيه .

« ارتشاف لوحة ٣٥٣ »

٤١٨ - نلبة الموصول : في النهاية لا تجوز تدبة الموصول ، وأجاز الكوفيون ذلك محتجين بقولهم : وأمن حفر بئر زمزمله .

« ارتشاف لوحة ٣٥٣ »

٤١٩ - المركب تركيباً مزجياً وترخيمه ، وكذا العددي والمحتوم بويه البصريون منعوا ترخيمه ، ودعوى الكوفيين في جواز ترخيمه عامة والمسموع خاص ، والمركب العددي إذا سمي به أجازة البصريون ومنعه الفراء ، والمحتوم بويه . أجازة البصريون ومنعه أكثر الكوفيين .

« ارتشاف لوحة ٣٥٤ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٧٢ »

٤٢٠ - ما آخره ثلاث زوائد مثل « بردايا » : يرخم بحذف الثلاثة والبصريون يكتفون بحذف الآخر طالما أن حرف العلة قبل الآخر متحركاً .

« ارتشاف لوحة ٣٥٥ »

٤٢١ - ما سمي به من مثني وجمع على حده : أجاز البصريون ترخيمه ومنعه الكوفيون .

« ارتشاف لوحة ٣٥٥ »

٤٢٢ - المصدر : لا يعمل إلا مظهراً ، وأجاز الكوفيون إعماله مضمرأ ، مثل : مروري يزيد حسن ، وهو بعمر وقبح .

« ارتشاف ٣٥٨ لوحة ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٤ »

٤٢٣ - المصدر المضاف للمفعول مثل (سؤال نعمتك) . ويرى البصريون أن فاعله محذوف ، ويرى الكوفيون أنه مضمر في المصدر .

« ارتشاف لوحة ٣٥٩ »

٤٢٤ - المصدر المثون : منعب الفراء أنه لا يعمل أصلاً ، وهو منقول عن الكوفيين ، وإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم على إضمار فعل يفسره المصدر من لفظه وتنوينه ، ويجوز عندهم خصاص الأسم بعد المصدر الموصول على التقدير أيضاً .

« ارتشاف لوحة ٣٥٩ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٣ »

٤٢٥ - المصدر المقرون بـ « آل » : فيه ثلاثة مذاهب : الكوفيون والبغداديون وجماعة من البصريين كابن السراج لا يجوز ، ويقدرّون عاملاً مفسراً بالمصدر كالمنون . الثاني : يجوز وهو مذهب سيويه ونقله ابن أصبغ عن الفراء . الثالث : يحوز على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين .
« ارتشاف لوحة ٣٥٩ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٣ »

٤٢٦ - الاتباع على محل المصدر : فيه ثلاثة مذاهب : سيويه والمحققون من البصريين لا يجوز ، وعند الكوفيين وجماعة من البصريين يجوز . إلا أن الكوفيين في الاتباع على محل المفعول المجرور يلتزمون ذكر الفاعل ، ولا يجيزون حده . الثالث : الجرمي بفصل فيجوز العطف والبدل ، ويمنع في الحذف والتوكيد ، والحمل على اللفظ أولى عند من أجاز الاتباع من البصريين ، وهو كذلك عند الكوفيين ، إلا في حالة الفصل بين التابع والمتبوع بشيء .
« ارتشاف لوحة ٣٦٠ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٨ »

٤٢٧ - اسم المصدر : ما كان أصل وضعه لغير المصدر من أسماء أخذت من مواد الأحداث ، ووضعت لما يثاب به ويعطى ، ويكرم ، ويدهن كالثواب والعطاء والكرامة والدهن والكلام عند البصريين لا يعمل ولا يجري مجرى المصدر . وذهب الكوفيون والبغداديون إلى إجراته مجرى المصدر وأعماله عمله .
« ارتشاف لوحة ٣٦٠ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٦ »

٤٢٨ - أثنى ركضاً عرس : يصح على مذهب البصريين الذين يرون ركضاً في تأويل ركض ، ولا يصح عند الكوفيين أعمال المصدر هنا ، لأنهم يرونه على تقديمه يركض ركضاً ، وبه قال أبو علي في الإيضاح .
« ارتشاف لوحة ٣٦٠ »

٤٢٩ - اسم الفاعل : لا يعمل مضغراً على مذهب البصريين ، ويعمل عند الكسائي والكوفيين .
« ارتشاف لوحة ٣٦٠ »

٤٣٠ - إذا وصف اسم الفاعل قبل العمل : لا يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكسائي والكوفيين .

« ارتشاف لوحة ٣٦٠ »

٤٣١ - اسم الفاعل دون الاعتماد على شيء : يجوز أعماله عند الكوفيين والأحفش ، نحو : ضارب زيدا عندنا .

« ارتشاف لوحة ٣٦١ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٤٠ »

٤٣٢ - اسم الفاعل إذا كان ماضياً : لا يعمل عند البصريين في المفعول واختلفوا هل يرفع الظاهر ؟

« ارتشاف لوحة ٣٦١ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٤٠ »

٤٣٣ - أعمال اسم الفاعل الصالح للعمل إذا اتبع . يكون التابع منصوباً عند البصريين ، وأجاز الكوفيون والبغداديون خفضه .

« ارتشاف لوحة ٣٦٢ »

٤٣٤ - أمثلة المبالغة : لا يجوز إعمالها في المفعول عند الكوفيين وإن وجد لها مفعول فعلي تقدير فعل محذوف يفسره المثال ، وأجاز سيويه إعمال الخمسة ، وللبصريين آراء مختلفة حول جواز أعمال البعض وإلغاء البعض .

« ارتشاف لوحة ٣٦٣ »

٤٣٥ - أسماء الأفعال : مثل : صه ، ونزال ، وبه : ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية مرادفة لما يفسر به ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء ، ويسمونهم أسماء الأفعال ، وبعض البصريين يرى أنها أسماء استعملت استعمال الأفعال .

« ارتشاف لوحة ٣٦٤ »

٤٣٦ - الإغراء بالظروف : مثل : بيتكما البعير أي هذاه ، كما فعل الكسائي ، وأجاز الكوفيون قياس بقية الظروف على المسموع وأجاز ابن كيسان

القياس على البعض ، دون البعض ، ومذهب البصريين الوقوف على ما سمع .
« ارتشاف لوحة ٣٦٨ »

٤٣٧ - عليك ودوبك وأخواتها : الكاف في موضع نصب عند الكسائي ، ورفع
عند الفراء ، ولا تؤكد بالمجرور ومذهب البصريين أنها في محل جر .

« ارتشاف لوحة ٣٦٨ »

٤٣٨ - أفعل التفضيل وما أضيف إليه : أفعل التفضيل أحد ما يضاف إليه عند
ابن السراج ، وعند الكوفيين على تقدير « من » وعلى هذا فقولهم : « يوسف أحسن
أخوته » لا يجوز أن تقول عند البصريين : يوسف ليس بعضاً من أخوته ، وعند
الكوفيين يجوز إذ تقديره : يوسف أحسن من أخوته .

« ارتشاف لوحة ٣٧١ »

٤٣٩ - حذف من والمفضول عليه : أجاز البصريون حذف من والمفضول عليه
مع الفاعل ومع اسم « إن » مثل : جاءني أفضل ، وإن أفضل زيد ولا يجوز هذا عند
الكوفيين إلا في الخبر .

٤٤٠ - الحسن وجه الأخ : الأجود النصب على التشبيه ، وأجاز بعض
البصريين النصب على التمييز وهي نزعة كوفية ، ثم الجر ثم الرفع على الفاعلية ،
والضمير محذوف تقديره منه . هذا مذهب سيويه والبصريين ، ومذهب الكوفيين أن
« أل » عوض من الضمير .

« ارتشاف لوحة ٣٧٧ »

٤٤١ - حسن وجهه : الرفع ويجوز النصب والجر ضرورة ، وأجازهما الكوفيون
ومع المبرد الجر .

« ارتشاف لوحة ٣٧٧ ، أشموني ج ٢ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ »

٤٤٢ - السبي في الصفة المشبهة : إن كان مفرداً أفرد الوصف ، وإن كان
مثنى أفرد على الصحيح ، ويجوز التثنية ، وفصل الكوفيون ، فقالوا : إن كانت

الصفة لا تجمع بالواو والنون وجبت تثنيتهما ، نحو : مردت برجل أعورين أبواه ، أو
 مما تجمع أفردت ، نحو : مردت برجل حسن أبواه ، وإن كان السبي جمعاً ،
 والصفة مما تجمع الجمعين وتجمع جمع تكسير ، فالأحسن جمع التكسير .
 « ارتشاف لوحة ٣٧٨ »

٤٤٣ - « كلا » عند الخليل وسيبويه وعامة البصريين حرف ردع وعند الكسائي
 بمعنى حقاً .

« ارتشاف لوحة ٣٨٠ »

٤٤٤ - يجوز عند الضرورة أن ينشأ حرف علة من اشباع حركة في حرف قبل
 الآخر نحو قوله : أهوذ ياه من المقراب .

أو لا يلبه مطلقاً ، نحو : (شيما لي) خلافاً للكوفيين في جمع رباعي فزتهم
 يجيزون الإشباع فيما قبل الآخر في الكلام .

« ارتشاف لوحة ٣٨٤ »

٤٤٥ - لم سميت همزة الوصل بهذا الاسم ؟ : قال الأشموني . واختلف في
 سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل : فقيل : اتساعاً ، وقيل : لأنها
 تسقط فينصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : لوصل المتكلم بها
 إلى النطق بالسكن ، وهذا قول البصريين ، وكان الحليل يسميها : سلم اللسان .
 « أشموني ج ٣ ص ٨١٤ »

٤٤٦ - حذف أن في خبر عسى : من الضرورات عند البصريين والفارسي
 ويفتضي ظاهر كلام سيبويه جواز شيء من ذلك في الكلام .

« ارتشاف لوحة ٣٨٧ »

٤٤٧ - تبدل حروف الجر بعضها من بعض : عند الكوفيين نحو :

إذا رضيت عليك بنو قشير حبب الناس كلهم غضباً

ويقول البصريون بالتصمين ، أو بتأويل بقبله اللفظ مع إبقاء الحرف على موضعه .

« ارتشاف لوحة ٣٩٠ »

٤٤٨ - استعمال الحروف استعمال الأسماء : مثل : الكاف ، من ، عن : عند البصريين ، وعند الكوفيين ليست أسماء بل سادة مسد الأسماء ونائية عنه . وحلها للأحش في كاف التشبيه ، اذا زعم أنها تكون أسماء في الاختلاف

« ارتشاف لوحة ٣٩٢ »

٤٤٩ - يجوز الوقف بالإشمام على الاسم الصحيح الآخر رفعاً ونصباً وحرراً عند الكوفيين ، وعند البصريين يجوز في حالة الرفع فقط . شرح النيلي الطائي على الفية ابن معط المعروف بالدرة المصية مقطوعة ج ١ ص ١٢٢ .

الفصل الثالث

الباحثون في الخلاف

الاتجاه الى البحث في الخلاف :

في أواخر القرن الثالث انتهى الخلاف بين المدرسين ، أو بعبارة أخرى توقفت مظاهره التي سجلناها في الفصل الأول من هذا الباب ، وبدأ الخلاف يدخل مرحلة جديدة هي مرحلة البحث فيه ، وهذه المرحلة امتدت إلى نهاية القرن السادس تقريباً وهو الأمد الزمني الذي جعلته نهاية لهذه الدراسة .

وفي حديثي عن مظاهر الخلاف أشرت إلى كتب ألفت عنه في عهد المدرستين وبعد عهدهم ، كما حاولت أن أسجل بعض مظاهر البحث فيه وأسلوبه في الفترتين ، وعرفنا أن أول من بحث في الخلاف التحوي ثعلب امام الطبقة الخامسة الكوفية ، ومن بعده ألفت عدة كتب في هذا الشأن كانت رداً على ثعلب . وهي المسائل لابن كيسان ، والمقنع لأبي جعفر النحاس ، والرد على ثعلب لابن درستويه ، ثم كتاب الاختلاف للأزدي .

ولم نعتز بعد البحث على كتاب من هذه الكتب نستطيع من خلاله أن نتعرف

على أسلوب البحث في الخلاف وطابعه ، وأكبر الظن أنه كان يشوبه قدر كبير من العصبية^(١) .

وألفت كتب أخرى عن الخلاف بعد عهد المدرستين منها كتابان لدرماني وكفاية المتعلمين في اختلاف التحويين لابن فارس ، وإنصاف الأنباري ، والتبيين في مسائل الخلاف للمكبري ، والإسعاف لابن إياز .

ولم يقع في أيدينا من هذه الكتب الا الانصاف وقد نال حظاً كبيراً من الشهرة بين القدماء والمحدثين ، وكتاب المسائل الخلافية للمكبري ، وفي اعتقادي أنه غير كتاب التبيين المشار إليه .

وأما ابن إياز البغدادي ، فلم يقع في أيدينا كتابه الاسعاف غير أن السيوطي بمنهجه المعروف وهو جمع تراث السابقين في كتبه يذكر من مسائل الخلاف التي اتفق فيها الأنباري وابن إياز اثنتين ومائة مسألة ثم يذكر السيوطي مسألتين استدركهما ابن إياز على الأنباري وقد أشرنا إليهما وهما :

- الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وقال الكوفيون أصل فيهما .

- لا يجوز حذف نون الشية لغير الاصافة عند البصريين ، وجوزه الكوفيون^(٢) .

وأما الكتب الأخرى ، فلم يتيسر لنا الحصول عليها ، وإنما تعرفنا على أسمائها من خلال المراجع وكتب الطبقات ، التي تذكر عنه الترجمة لكل علم من الأعلام ما له من بحوث ومؤلفات .

ومن هنا فحليني عن الباحثين في الخلاف سيكون مقصوداً على علمين شيين من أعلام البحث في هذا المجال :

وأولهما : - وأهمهما - أبو البركات الأنباري صاحب الانصاف .

(١) راجع من ٩٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) الأشبه والنظائر ج ٢ الفن الثاني (التدريب) .

ثانيهما : أبو اليقاء العكبري صاحب المسائل الخلافية .

واقصرت عليهما لأن كتابيهما هما الوحيدان اللذان وصلا إلى أيدي الباحثين ، وهما يدخلان في الفترة الزمنية التي أدرس الخلاف النحوي في حدودها ، ولأن كتابيهما ألما بعد عصر الخلاف ، والبحث عن الخلاف في هذه الفترة أقرب إلى الراحة من الهوى . ومن هنا ساعتمد عليهما وعلى ما أجده من مسائل خلافية مشورة في كتب النحويين الذات ارتشاف الضرب لأي حيان ، وشرح الأشموني للألفية في تقويم الخلاف بين المدرستين .

وسأولي أول هذين العلمين اهتماماً أكبر في دراسته والكشف عن شخصيته ، ذلك لأن كتابه يعد من أهم ما كتب في الخلاف على قلة ما وصل إلى أيدينا منه ، ولأنه للأنباري شخصية فريدة يمثل فيها غزارة العلم وعمق البحث ، وقوة الجدل ، والبراعة في التعليل . بالإضافة إلى التقوى والورع والزهد فيما في يد الأمراء والخلفاء . ومن أجل هذه الصفة الأخيرة أوليته ثقتي لا عن هوى ، ولكن عن حجة وبرهان ، وذلك لأن من يزهد في مال الحكام ، ويتورع عنه وهو يأتية مع كرامة موفورة لا شك أنه يزهد في الكلام عن الناس بعير الحق . ولذلك جعلت كتابه « نزهة الألبا » في طبقات الأدباء ، مرجعي الأول للترجمة لمن أريد الترجمة لهم من أعلام النحويين .

وسأحدث - بإذن الله - عن حياة كل علم من هذين العلمين ، وعن كتابه في الخلاف وعن مساهمته في البحث ، وأسلوبه في الجدل . ثم أذكر تقويماً له من جهة بحثه في الخلاف يشير إلى محاسنه ، ويؤمىء إلى أخطائه . . وكل ابن آدم خطاء .

عبد الرحمن الأنباري

ضبط اسمه :

أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري
الملقب بكمال الدين النحوي^(١) .

وعلى هذا الضبط سار صاحب دائرة معارف البستاني مجلد / ٢ ص ٣ .

لكننا عندما نقرأ الترجمة في إنباء الرواة ، وشذرات الذهب ، و مرآة الجنان وفي
فوات الوفيات ، ومعجم الأدباء ، وتاريخ أبي العلاء ، ومعجم المؤلفين نجدهم
يذكرون الاسم على هذا النحو : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله .

ولعل سر هذا أن (أبا الوفاء) يعتبر كنية لأبيه محمد ، فاكفى ابن خلكان بذكر
الكنية بينما المراجع الأخرى المشار إليها ذكرت الأب (محمد) ومن غير أن تتعرض
لذكر الكنية .

ويبدو ذلك واضحاً عندما تراجع دائرة المعارف لفؤاد أفرام البستاني ؟ إذ
يقول : أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد .

ويضيف ابن كثير في البداية والنهاية ، وكذلك صاحب الروضتين كلمة : أبي
السعادات قبل اسم جده عبيد الله كنية له .

ويذكر تاج الدين السبكي جداً آخر لعبد الرحمن لم تذكره المراجع الأخرى ،
فيقول : عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو
البركات .

(١) وفيات الأعيان ج ٥ ص ٣٤٢ .

ولو أن المراجع التزمت ذكر الأسماء وحدها في سلسلة النسب دون تعرض
للألقاب والكنى لكان ذلك أبعد عن الخلط والاضطراب لكتنا نرى مرجعاً يذكر
اسماً ، ومرجعاً آخر يذكر الكنية التي عرف بها هذا الاسم .

ثم هل اسم عبد الرحمن ينتهي بالأنباري غير مقترن بكلمة ابن أو مقترنا بها ؟
معظم المراجع التي اطلعت عليها ، وفي مقدمتها : وفيات الأعيان لابن خلكان
المعاصر للأنباري يذكره على الوضع الأول ، وكان الغرض من ذكره على هذا النحو
الإشارة إلى انتساب عبد الرحمن نفسه لمدينة الأنبار .

أما طبقات الشافعية ، ومرتة الجنان ، وفوات الوفيات^(١) وتاريخ أبي الفداء
ودائرة المعارف لعزاد أفرام ، فتذكر في نهاية الاسم : الملفب بكمال الدين بن
الأنباري أو المعروف : بلبن الأنباري^(٢) .

فليت شعري ، هل المراد تحقيق النسبة لوالده أو جده البعيد ؟ الواقع غير ذلك
لأن عبد الرحمن ولد في الأنبار نفسها ، ولعل من ذكروا الاسم على الوضع الثاني
اشتبه الأمر عليهم ، إذا يشارك عبد الرحمن في كلمة (الأنباري) علما أن آخران
معروفان في محيط الثقافة العربية ، وبخاصة في مجال الدراسات الحوية ، وكان هذا
سبباً ثانياً دعا إلى الخلط في نسبة كتب كل منهم ومؤلفاته .

وكلاهما سابق على عبد الرحمن .

أولهما : أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان بن
سماعة بن فروة ابن قطن بن دعامه بن الأنباري ، لغوي ، نحوي ، اخباري ، له
مؤلفات متعددة .

ثانيهما : ابن الأول وهو أبو بكر محمد بن القاسم ، السابق ذكره ، وهو في نظر

(١) من المعجب أن يترجم له صاحب فوات الوفيات ، مع أن ترجمته في الوفيات نفسها

(٢) واجع المهرج ٢ ص ٢١٤ .

ابن النديم ، وابن خلكان أعلم الناس بنحو الكوفة ، واشتهر بالعلم والترؤس ، فكان يجلس في ناحية من المسجد وأبوه في ناحية أخرى .

والتبس اسمه على بعض كتاب التراجم باسم أبيه . فسموا إليه (شرح المفضليات)

توفي الأب سنة ٣٠٤ هـ وتوفي الاب عام ٣٢٧ أو ٣٢٨ هـ^(١) .

ومن الملاحظ في كل المراجع أن اسميهما يتهيان بكلمة ابن الأساري .
ثم ما الأنبار التي يتسب إليها الأعلام الثلاثة ؟

يقول ابن خلكان : والأنباري نفتح الهمزة وسكون النون ، وبعدها باء موحدة وبعد الألف راء نسبة إلى الأنبار بلد قديمة على الفرات ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ، سميت الأنبار لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام ، الأنابير : جمع الأنبار والأنبار جمع أنبار بكسر فسكون .

مولده وحياته العلمية :

كان مولد عبد الرحمن بمدينة الأنبار التي انتسب إليها كما أشرنا ، وكان ذلك في شهر ربيع الآخر عام ٥١٣ هـ^(٢) ويذكر فؤاد البستاني في دائرة معارفه أن مولده كان في شهر ربيع الأول الموافق (حزيران - يونيو ١١١٩) م

قضى الأساري طفولته البكرة في رحاب مدينة (الأنبار ، ولما بلغ طور الصبا امتد نظره الى بغداد القريبة من الأنبار حيث الحياة الزاهرة ، ففيها طلبة كل طالب ، وحاجة كل راغب ، فيها الدين والدنيا ، والعلم والمال ، والترف والثقافة ، فأتجه إليها في صباه ينشد العلم ، ويطلب المعرفة .

ويجد في بغداد المدرسة (النظامية) جامعة للبحث والدرس ، فيها أعلام

(١) دائرة المعارف لفؤاد أنوار . ولأبي بكر ترجمة مستقيمة في مزعمه الأب .

(٢) وفیات الأعيان ج ١ ص ٣٤٢ ، وإنباء الرواة ج ٢ ص ١٦٦

الأدباء فيعقده على مذهب الشافعي رضي الله عنه ، ويسمع الحديث من رواه ،
واللغة من حماظها ، والنحو من فرسانه ، ثم يظهر نبوغه ، وتتضح نجابته ، وتتجلى
عقريته ، وإذا بالطالب يصبح أستاذاً ، مرموق المكانة ، تشير إليه الركبان ، ويقصده
الطلاب علماً انتهت إليه رئاسة الأدب في بغداد ، ونحوياً مبرزاً يشار إليه بالبنان ، ثم
لا يقتصر نشاطه على التعليم والإفادة فيتجه للتأليف والكتابة ، فيقدم ثروة ضخمة
لأبناء الإسلام في شتى العلوم والآداب ، تشهد بعلو كعبه وعمق ثقافته .

يقول صاحب طبقات الشافعية : وصار شيخ الأدب في العراق له التدريس فيه
في بغداد ، والرحلة إليه من سائر الأقطار^(١) . ويقول صاحب مرآة الجنان : « وكان
من الأئمة المشار إليهم في النحو^(٢) » وصار معيداً بالمدرسة النظامية^(٣) .

والدليل على سمو منزلته ، وسعة شهرته أن ابن يعيش شارح المفصل ،
وصاحب المنزلة العلمية في بلاد الشام ، وذلك النحوي المرموق رحل من حلب في
صدر عمره قاصداً بغداد ليدرك ، أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن
الأنباري ، وما كاد يبلغ مدينة الموصل حتى بلغه خبر وفاته ، وأقام بالموصل مدة ،
وسمع الحديث بها ثم رجع إلى حلب^(٤) .

شيوخه وأساتذته :

ولعله مما يلقي ضوءاً قوياً على عالم ما أن تعرف أساتذته ، فقد يصل بك هذا
إلى أغوار شخصيته ، ويكشف لك عن مذهبه : ومنهجه ، وقد اهتم كتاب الطبقات
بهذه الناحية مما يدل على وعي وسداد وإدراك رشيد ، ولو بحثنا عن أساتذة الأنباري
لوجدناهم كثيرين ، وكلهم أعلام استفاد منهم علماً ، ومنهجاً ، وسلوكاً ، وثقافة .

ففي مقدمة أساتذته والده الذي لقنه مبادئ العلم طفلاً بالأنبار .

(١) طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ .

(٢) بنية الوعاة ج ١ ص ٣٠٠ .

(٣) ج ٢ ص ٤٠٤ .

(٤) وفیات الأعيان ج ٦ ترجمة ابن يعيش .

ثم ارتحل الى بغداد ودرس الفقه في النظامية على أبي منصور الرزاز^(١)

وسمع الحديث من أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون ، وأبي
الركات عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي ، وأبي نصر أحمد بن نظام الملك ،
ومحمد بن عطف الموصلي وغيرهم^(٢) .

الواقع أن عبد الرحمن برز في نواح كثيرة لكن شهرته في النحو واللغة عمت
العالم الاسلامي فمن أساتذته في اللغة والنحو ؟ .

تكاد تجمع المراجع على أن أستاذه في اللغة أبو منصور الجواليقي ، وفي
النحو أبو السعادات هبة الله بن الشجري .

ويحدثنا هو عن أساتذته ومدى استفادته منهم علماً وحلقاً فيقول عن
الجواليقي : كان من كبار أهل اللغة ، وكان ثقة صدوقاً ، ثم يقول : وقرأت عليه ،
وكان منتفعاً به لديانته ، وحسن سيرته ، وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب
غريبة ، وكان يذهب الى أن الاسم بعد لو لا يرتفع بها على ما يذهب اليه الكوفيون ،
وقد بينت وجهه غاية البيان في كتاب (الانصاف)^(٣) وكان يذهب إلى أن الألف واللام
في نعم الرجل للعهد على خلاف ما ذهب اليه الجماعة من أنها للجنس لا للعهد .

ولا تمنعه تلميذته المخالفة البارة من نقد أستاذه الذي استفاد منه ، فيقول :
وكان رحمه الله تعالى في اللغة أمثل منه في النحو^(٤) .

ويقول عن أستاذه في النحو أبي السعادات هبة الله بن الشجري : إنه كان فريداً
عصره ووحيد دهره في علم النحو ، وكان تام المعرفة باللغة^(٥) .

(١) شذرات الذهب ، طبقات الشافعية ، انباء الرولة .

(٢) طبقات الشافعية .

(٣) هذه المسألة من المسائل التي رجع فيها الأتباعي مقبب الكوفيين

(٤) نزعة الألبا ص ٢٦٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٦٨ .

ثم يقول عنه : وكان وقوراً في مجلسه ذا سمت حسن لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس^(١)

. ثم يتحدث عن منزلة أستاذه ، وسلسلة التلقي التي تنتهي به في النحو إلى واصعه الأول فيقول : وكان الشريف ابن الشجري أنحى من رأينا من علماء العربية ، وآخر من شهدنا من حذائهم وأكابرهم توفي سنة ٥٤٢ هـ في خلافة المقتفي ، وعنه أخذت علم العربية ، وأجبرني أنه أحذه عن ابن طباطبا^(٢) . ويستمر في السلسلة إلى أن ينتهي إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهكذا يجعل ترجمة أستاذه ابن الشجري مسك الختام لكتابه نزهة الألبا .

تلاميذه :

تؤكد المراجع أن الأنباري ما لبث أن صار أستاذاً في المدرسة النظامية التي نخرج فيها وتصدر للأقراء والدرس فأقرأ الحو بها ، واشتغل عليه خلق كثير صاروا علماء ، ويقول ابن خلكان : ولقيت جماعة منهم^(٣) . ثم يتحدث عنه فيقول عن أستاذه ومدى أثره في تلاميذه .

وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد إلا تميز^(٤) يعني صار علماً مرموقاً بين الناس .

وتكد تجميع المراجع على أثر الأنباري في تلاميذه ، وأنه كان رائداً لهم علماً وخلقاً وأن تلاميذه كانوا من المبرزين ، وكانوا يقفون حياتهم للعلم والبحث ، ويعزفون عن الدنيا متاعها ، وهذا معنى عبارة ابن خلكان : ما قرأ عليه أحد إلا تميز وانقطع أي زهد في الدنيا على نحو سلوك أستاذهم .

(١) المرحم السابق ص ٣٦٩ .

(٢) برجه الألبا ص ٢٧٠

(٣) المرحم السابق

(٤) دليات الأعيان ص ٣٤٢

وقد تبعت وفیات الأعیان لابن خلكان ، وهو يكاد يعاصر الأباري بحثاً عن تلاميذه الذين أشارت اليهم المراجع ، وتحدثت عن كثرتهم ، وعن الرحلات العديدة التي وجهت إلى رحابه من سائر الأقطار الإسلامية ، واستطعت بعد التسع أن أستخرج أسماء بعض العلماء الذي تتلمذوا على يد عبد الرحمن ، وأشار صاحب الوفيات لذلك ، فمنهم :

١ - أبو اسحاق إبراهيم بن نصر بن عسكر ، والملقب ظهير الدين قاضي الإسلامية المقية الشافعي الموصلی . ذكره ابن العديم في تاريخه ، وروى بربل عن أبي البركات النحوي شيئاً من مصنفاته^(١) .

٢ - أبو بكر المبارك بن أبي طالب ، المبارك بن أبي الارهر ، سعيد الملقب بـ (الوجه) المعروف بابن الدهان النحوي الضرير ، الراسطي . جالس أبا محمد بن الخشاب النحوي ، وصحب أبا البركات وجل ما أخذ عنه ، ثم شغل منصب تدريس الحق ، فتولاه في المدرسة النظامية^(٢) .

٣ - مهذب الدين أبو طالب بن الحبي محمد علي ولد سنة ٥٤٩ هـ وتوفي سنة ٦٢٤ . تلقى عن ابن الأنباري ، والكندي بدمشق^(٣) . وغير هؤلاء كثير . وأكتفي هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر .

حياته الخاصة :

الحياة الخاصة للأعلام تلقي ضوء كثيراً على أسرار بنوفهم ، وتكشف عن سر الانتاج العلمي الغزير الذي ودرثوه للأجيال بعدهم .

ومن هنا رأيت أن ألقى بعض الضوء على حياة عبد الرحمن الخاصة

(١) المرجع السابق جـ ١ ص ١٠٧ .

(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ٢٩٩ ، وبغية الوعاة جـ ٢ ص ٢٧٢ .

(٣) بغية الوعاة جـ ١ ص ١٨٤ .

يصل عبد الرحمن إلى قمة المجد العلمي ، وترجع كرسي الاستاذية
سعداد^(١) وكان المجتمع قد وصل في ذلك العهد إلى درجة الاضطراب السياسي ،
والاحلال الحلفي ، وتهافت العلماء على أبواب الأمراء ، وضعف سلطان الخلفاء ،
رأى الأساري أن أمثل طريق ، وأهدى سبيل أن يتعد عن الأضواء لا ليكون سلبياً ،
قاعداً في بيته دون خير يقدمه ، أو عمل للمسلمين يؤديه ، ولكنه كان منقطعاً في
مرله ، مشتغلاً بالعمل والعبادة ، وأقرأ الناس العلم على طريق سديدة ، وسيرة جملة
من الورع والمجاهدة ، والتعلل والتسك وترك الدنيا ، ومجالسة أهلها ، وكان لا
يسرج في بيته هذا مع خشونة الملبس والقراش ، وبصور صاحب الروضتين في أحيار
الدولتين مدى الحياة القاسية التي عاتى منها الأنباري برغبته فيقول : وكان يفرط على
الخبز الخشكار ، ويناع برغيف خبز أرزاً ، وكان بابه مفتوحاً لطالبي العلم يعلمهم الله
تعالى ، وكان إذا حضر أحدهم في الصيف مروحة يتروح بها فإذا خرج يقول له . خذ
مروحتك معك ، فيجتهد به ذلك أن يجعلها عنده إلى حد ما يفعل^(٢) .

وأبرز صفة في حياة الأنباري عمته التي لم تسمح له أن يقبل شيئاً من أحد ،
واجتهد الحلفاء والأمراء في اقناعه بقبول عطاياهم فلم يفلحوا .

يذكر صاحب الروضتين أن الذهب كان يقدم للأنباري من دار الخلافة فلا
يقبله ، ويلح عليه الوزير أن يقبل شيئاً فما كان يفعل^(٣) .

وفي سياق الحديث من عمته وإبائه يذكر أبو الفلاح عبد الحفي ابن العماد
الحنبلي أن الخليفة المستضيء بالله حمل إليه خمسمائة دينار ، فبردها الأنباري ،
فيقول له : اتركها لولدك ، فيقول : ان كنت خلفته فأنا أرزقه^(٤) .

هذه الدرجة الرائعة من العفة التي ارتقت إليها أخلاق عبد الرحمن أصبحت على

(١) انباه للرواة ج ٢ ص ١٦٩ .

(٢) الروضتين ج ٢ ص ٢٧ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ .

أحكامه وعلى ترجماته للأعلام في طبقاته لونا من الاتزان ، جعلني مائع الثقة به ،
ومما ضاعف ثقتي أنه مع عفقه في أيدي الحكام كان عف العارة إذا ترجم لواحد من
الأعلام ، بينما نرى غيره من الكتّاب لا يتخرجون في لفظ أو تعبير .

ولكن من أين كان يفوق عبد الرحمن على حياته الفقيرة ؟

يقول تاج الدين السكي : وكان له من آية دار يسكنها بشرفي بعداد ومعها
حانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر يقنع به ، ويشترى منه ورقاً
لمؤلفاته^(١) . فكان راضياً بذلك القليل من المال الحلال طامحاً إلى علم غزير يعمر
به حياته الفاسية الجافة ، وقد كان ، فقد كانت داره مقصد الطلاب يرتشفون منها
أسباب العلم والحكمة .

فكان انقطاع الأنباري لا يعني سوى التعرغ للعلم والبحث والدراسة ، ولم يكن
ضعفاً في الهمة يلقي بصاحبه في محراب العزلة طناً منه أن المثالية في الانقطاع عن
هذا المجتمع الذي يزخر بأسباب المفريات .

والعلم الذي انقطع له الأنباري في بيته ، ارتحل الأنباري من أجله ، وعبر
المشرق إلى المغرب ، ودخل الأندلس ، يؤكد ذلك المؤرخ الأندلسي أحمد بن
إبراهيم ابن الزبير الثقي في كتابه (الصلة) .

صفاته :

من حياة الأنباري تبرز صفات أمثل كالمعالم الهادية على الطريق طريق الدارس
لحياة الأباري .

من هذه الصفات : المزوف عن الدنيا ، والتفخل معها مع السك والعبادة
والانقطاع للعلم والتعليم ، والعفة عما هي أيدي أصحاب السلطان .

ويقول عنه السبكي : كان املماً : ثقة ، عدلاً ، مناظراً ، غزير العلم انتهت اليه

(١) طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

رياسة الأدب ، وكان علماً مرموقاً في النحو .

قال الموفق عبد اللطيف : لم أر في العباد والمنقطعين أقوى منه في طريقة ، ولا أصدق منه في أسلوبه ، جد محض لا يعنيه تصنع^(١) .

وفاته :

بعد حياة عامرة الكمال والنضال في سبيل المبدأ وفي سبيل العلم أدركته منيته يوم الجمعة التاسع من شعبان سنة ٥٧٧ هـ الموافق ١٨ من يناير سنة ١١٨١ م ولحق الأنباري بجوار ربه راضياً مرضياً .

آثاره ومؤلفاته :

تتمثل آثار الأنباري فيما خلفه من كتب قيمة منها ما هيء له سبيل الشرف فكان راداً لمد رس النعة والنحو ، ومنها ما لا يزال حياً على رفوف المكتبات .

يذكر ابن العماد الحنبلي أن مؤلفات عبد الرحمن جاورت مائة وثلاثين مصنفاً في اللغة والنحو والأصول والرهمل ، وأكثرها في فنون العربية .

وجاء في طبقات الشافعية أن مؤلفاته في النحو واللغة تزيد عن خمسين كتاباً .

ويصف صاحب معجم المؤلفين مؤلفات الأنباري بالكثرة ويذكر بعضاً منها كما فعل كثير ممن ترجموا للأنباري مثل صاحب هوات الوفيات ، وابن كثير في البداية والنهاية .

ومذكر الكتب التي عثرنا على نسبتها لعبد الرحمن في المراجع المختلفة ، مع تحقيقها ما أمكن ذلك .

١ - أسرار العربية في النحو . وصفته المراجع بأنه عظيم الفائدة سهل المأخذ وفي الواقع أنه صورة لأسلوب الأنباري في إشرافه ووضوحه . والكتاب مطبوع بمطبعة

(١) المرجع السابق

الترقي بلحقق سنة ١٩٥٧م بتحقيق محمد بهجة البيطار عضو المجمع العلمي العربي .

٢ - الانصاف في مسائل الخلاف في النحو كتاب جليل القدر ، طبع عدة مرات بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله ، وقد أشارت إليه معظم المراجع مثل : وفيات الأعيان ، وشذرات الذهب ، وتاريخ ابن كثير ، ورواة الجان باسم كتاب الميزان في النحو ، وقد وضعه الأنباري لطلابه في المدرسة النظامية ، قابل فيه بين مذاهب النحاة وهذا يؤكد أن كتاب الميزان هو بعبه كتاب الانصاف^(١) . وقد طبع الإنصاف في (ليدن) بألمانيا بتحقيق (قابل) سنة ١٩١٣ م ، كما طبع أسرار العربية أيضا في نفس المدينة سنة ١٨٨٦

وعلى هذا الكتاب اعتمدنا في هذا البحث ، ولنا عليه بحث مستفيض فيما بعد .

٣ - لمع الأدلة في أصول النحو . تناول فيه كثيراً من أصول النحو ومصادره بأسلوب مشوق ، وقد نقل السيوطي منه في الاقتراح كثيراً ، وكذلك في المزهرة ، طبع بمطبعة الجامعة السورية ، بتحقيق سعيد الأعالي ، ومنه نسخة مخطوطة في (ليدن) وطبع بيروت بتحقيق عطية عامر ، م الكاثوليكية .

٤ - الإغراب في جدل الإغراب . ذكره صاحب إناء الرواة ، كما جاء في بغية الرعاة وفي هداية العارفين للبغدادي ، ومنه نسخة مخطوطة في باريس ، وطبع في الجامعة السورية بتحقيق سعيد الأفغاني رقم ٧٨١٢ بدار الكتب .

ومن الغريب أن صاحب كشف الظنون ص ١٣٠ يذكر هذا الكتاب لعبد الرحمن الأنباري صاحبنا ، ولكنه يذكر أنه توفي سنة ٣٢٨ هـ ، وهي سنة وفاة ابن الأنباري أبي بكر ، ومن الواضح أن صاحب كشف الظنون أخطأ في تاريخ الوفاة لا أن الكتاب لأبي بكر بن القاسم كما ذكر فؤاد البستاني .

(١) دائرة المعارف - فؤاد نفراهم البستاني - لكن ذكر صاحب كشف الظنون من مؤلفات الأنباري ميرد العربية ، شروحه ابن الحجاز الأرملي سنة ٦٣٧ (ص ١٩١٨)

٥ - نزاهة الألباء في طبقات الأدباء : كتاب غزير الفائدة في طبقات النحاة من أول أبي الأسود إلى شيخه ابن الشجري ، ذكرته معظم المصادر ، وطبع عدة مرات ، وطبع لأول مرة طبعة حجرية في مصر سنة ١٨٧٧ م . وأجمل طبعة بتحقيق الدكتور عطية عامر ، طبع في باريس سنة ٥٧ ، وفي استكهولم سنة ٦٢ . وقد اعتمدت على هذا الكتاب في الترجمة للأعلام الذين ترجمت لهم في هامش الرسالة ، وأعجنتني منه نزاهة العبارة في ترجمته للبصريين والكوفيين على السواء

٦ - الأضداد في النحاة - وألف في هذا الموضوع جماعة من أئمة اللغة منهم قطرب ، وبتوزي ، وأبو بكر بن الأنباري ، وأبو البركات الأنباري ، وابن الدهان^(١) . والكتاب المطبوع منها الأضداد لمحمد بن القاسم بتحقيق محمد أبي العصل إبراهيم سنة ١٩٦٠ م . وقد احتلظ الأمر على السيوطي ، لأنه يسبب الكتاب لأبي بكر الأنباري (الابن) ولعل الاحتلاط وقع فيه الاستناد محمد أبو الفضل الذي يسبب الكتاب للأنباري (الاب) .

٧ - ٨ - كتاب صفود الإعراب ، وكتاب كلا وكلنا ، ذكرهما صاحب الوافي بالوفيات ، والسيوطي في البعثة ، والبغداد في هداية العارفين .

٩ - ٢٠ - كتاب لو - كتاب ما - كتاب كيف - كتاب بمعرون - كتاب الألف واللام - كتاب حلبة العربية - والوجيز في التصريف - مفترح السائل في ويل أمه - حبص بيص - فنة الأديب في أسماء الديب - شرح المقبوض في علم العروض - اللغة في صنعة الشعر

وقد أشار إلى هذه الكتب صاحب الوافي بالوفيات ، والسيوطي في البعثة

٢١ - ٣٦ - شعاء المسائل في بيان رتبة الفاعل - المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر - لمرنحل في ابطال تعريف الجمل - حلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الطرف

(١) المرحوم ج ١ ص ٢٩٧

في قوله تعالى ﴿أحل لكم ليلة الصيام﴾ - غريب إعراب القرآن - الزهرة في اللغة - ديوان اللغة - البلغة^(١) في الفرق بين المذكر والمؤنث - فعلت وأفعلت الألفاظ الجارية على لسان الجارية - البلغة في أساليب اللغة - قبسة المطالب في شرح خطبة أدب الكاتب - تفسير غريب المقامات الحريية - شرح ديوان المتنبي - شرح الحماسة - شرح مقصورة ابن دريد -

وقد أشار إلى هذه الكتب صاحب الوافي بالوفيات ، والسيوطي في نعيه لوهة ، والبغدادى في هداية العارفين .

وفي نفس هذه المراجع الثلاثة ورد ذكر هذه الكتب للأنباري وهي

٣٧ - ٤٠ - البيان في جمع أفعل أحف الأوزان^(٢) - الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى^(٣) - الفائق في أسماء المائت^(٤) - شرح السبع الطوال .

وهذا الكتاب الأخير أشار إليه الأنباري نفسه في كتابه أسرار العربية إذ يقول . وقد ذكرت ذلك في كتابي المرسوم (شرح السبع الطوال) والكتاب المطبوع حالياً غير هذا ، إذ هو منسوب للأنباري أبو بكر (الابن)

٤١ - شرح الإيضاح للفراسي . ذكره صاحب كشف الظنون ص ٢١٢ .

وقد ذكرت المراجع الثلاثة السابقة ، ومعها طغيات الشافعية (هذه الكتب للأنباري أيضاً . وهي في الفقه والأصول والدراسات الإسلامية)

٤٢ - ٤٦ - هداية الداهب في معرفة المذاهب - بداية الهداية - الداعي إلى لاسلام في أصول الكلام - النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح - اللباب .

(١) تم طبع هذا الكتاب محققاً في الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٢) صطحة العدادي (البيان) .

(٣) خبطة العدادي (الأسنى في شرح الأسماء)

(٤) في المرجع السابق ج ١ ص ١٩٩ (الفائق في أسماء المحدثات) .

هذا وفي كتاب كشف الظنون ص ١٢٣ اعتبر الأنباري من بين مؤلفي إعراب
المران ، إذ يقول جلحي خليفة . والشيخ أبو البركات عبد الرحمن بن سعيد بن محمد
الأساري المتوفي سنة ٣٢٨ هـ ، وسماء (البيان) بينما الأنباري صاحبنا توفي سنة
٥٧٧ هـ أقول لعل الأمر اختلط عليه فهو يعني ابن الأنباري أبا بكر محمد بن القسم ،
أو أباه ، وهو أمر وقع فيه كثير من الكاتبيين المحدثين .

هذا وما أثبتته من هذه الكتب لعبد الرحمن هو بعض ما ذكرته المراجع ، وليس
كلها ، والله وحده يعلم ما طواه الزمن منها . وهي كلها تدل على عبقرية فذة لذلك
العلامة الذي عاش في القرن السادس ، ووقف حياته للعلم ، وبدل في سبيله دمه
وجهد .

شخصية الأنباري :

الشخصية العلمية للأنباري بلغت حداً كبيراً من القوة ، وكان لها حظ عظيم من
السلطان والشهرة ، وإذا كان الأنباري نصب نفسه قاصياً بين نحاة البصرة والكوفة
فلذلك ناشيء عن شخصيته العلمية القوية التي استمدت قوتها وعظمتها من عناصر
شتى :

- ١ - في مقدمتها تدينه وورعه . وزهده ، وجمته عما في أيدي الأمراء والولاة .
- ٢ - اشتغاله بالتدريس . هذه المهنة التي كانت تفرس عليه في كثير من الأحيان أن
يوازن ، وينقد ، ويصدر الأحكام على المذاهب والانجاءات .
- ٣ - ثقافة واسعة ، وثروة علمية ضخمة في كثير من نواحي المعرفة الإسلامية من الفقه
وأصوله ، والحجج واللغة ، والتاريخ .
- ٤ - تخصص في الدراسات النحوية واللغوية بصورة مستوعبة شاملة ، تظهر في
مؤلفاته التي سجلها كثيراً منها عند حديثنا عن آثاره تصوره مثلاً ، وهو يؤلف كتاباً
عن (لئ) أو (ما) أو (يعفون) أو عن متعلق الظروف في قوله تعالى ﴿ أحل لكم
لينة الصيام ﴾ .

٥ - ثم رواد العلم وطلابه الذين تحركوا إليه من كل صوب وحدث بهلون من بحر معارفه ويقظون من ثمار علمه ، وتأثر مسالكهم بمسلكه ، فإذا رجعوا من حيث أتوا عادوا معلم وخالق ، وشهرة ومجد هذا حكم سجله التاريخ للأباري من واقع مستغل تلاميذه .

٦ - ثم ماذا ينتظر من إنسان زهد في دنيا الناس ، وما يمجون فيه من سعي وراء المال والشهرة إلا حكماً عادلاً ، وقضاء نافذاً ، ورأياً صائباً ، وحقاً لا يميل به الهوى .

٧ - مما يدل على شهرته التي طغت على عصره - رغم إرادته - أن المؤرخين للأحداث السياسية الهامة التي وقعت في تاريخ الأمة الإسلامية يفسحون في زحمة الحوادث مكاناً يسجلون فيه وفاة أحد أعلام العلماء عبد الرحمن الأنباري .

فمجد ذكر أحداث عام سنة ٥٥٧هـ يقول عبد الحي بن العماد الحنبلي في كتابه شذرات الذهب في أحوال من ذهب ، وكذلك صاحب مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، والمقدسي في الروصتين ، وأبو العلاء في تاريخه يقول هؤلاء جميعاً (توفي الكمال الحوي ، والعبد الصالح أبو البركات عبد الرحمن الأنباري) .

هذه الشخصية التي استمدت عناصرها من هذه المقومات الكثيرة ، سنرى مظهراً آخر لمعظمتها عندما ندرس دوره في الخلاف الحوي ، ومنهجه في البحث عن الخلاف لا سيما أنني أعده أهم باحث عن الخلاف ، وكتابه الانصاف من أهم ما كتب في هذا الموضوع .

الأنباري ومسائل الخلاف :

سنطيع أن نتبين معالم الموقف الذي اتخذته الأنباري من الخلاف من دراستنا لكتابه : أسرار العربية والانصاف .

أما كتاب لانصاف فقد سبق أن عرفت بالطبعات التي صدرت منه وأصيبت ها

أنه يمثل في تفديري منصبه القضاء التي جلس عليها الأساري بحكم من الحاجة حكماً
للحفظ والتأريخ لا بقصد من ورائه إلا إلى الحقيقة وحدها ، وخدمة لغة العرب التي
كانت خير وعاء وصح كتاب الله لعظاً وغاية^(١) .

وكانت دراسة الأبياري للحلاف بعد عهد المدرستين ، وحمود بار الاحلاف ،
ومن هنا يستطيع أن يقومه تعريفا عاد لا بعيداً عن المؤثرات الشخصية اللهم الا وجهه
الطرح الخاصة التي يدين بها الباحث المقوم نفسه

ويتحدث الأبياري عن ظروف تأليف الكتاب ، وملاساته ، ومهجه فيقول في
مقدمة الانصاف (وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدين ، والادباء المتفهمين ،
المشتغلين بعلم العربية بالمدرسة النظامية - عمر الله صابها ورحم نانيها -
سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشمل على مشاعر المسائل الحلافية بين محوي
البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الحلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، ليكون أول
كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب ، وألف فعلي هذا الأسلوب ، لأنه
ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألف عليه أحد من الخلف ، فتوخيت
إجابتهم على قدر مسألتهم وتحررت إسعادهم لتحقيق طلبهم ، وفتحت في ذلك
الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت في
البصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الانصاف لا
التعصب والاسراف ، مستجيراً بالله ، مستخيراً له فيما قصدت إليه ، والله تعالى ينفع
به إنه سميع مجيب .

وقد حدد الأبياري في هذه المقدمة :

دوافع تأليف الكتاب : وهو إجابة رغبة طلابه الذين جمعوا بين الفقه والادب .

(١) أقول هذا مرغم ما وضعه به بعض المعاصرين من حيف ، وعلى رأسهم أستاذ العلامة المرحوم الشيخ
محمد محي الدين عبد الحميد ، في كتابه الذي علق به على الانصاف وسماه : الانصاف من صاحب
الانصاف ، وذلك لأنه رجح المذهب الشافعي في أكثر مسائله ، ولم يقف مع الكوفيين الا في سبع
مسائل فقط .

ولكن مع هذا مخلص في مهجه ، عاف في أسلوبه ، صادق مع منه وفكره وكفى .

وأن هذا الكتاب جاء على نمط هرد ، وأسلوب متكرر ، لم يسبق إليه وهذه حفيظة لا تحتمل كثيراً من الحدس ، ولو عثرنا على المؤلفات السابعة لتبين لنا - على ما أرحح - اختلاف مباحثها عن منهج الانصاف .

وأنه في هذا الكتاب لم يقصد حصر المسائل الخلافية وإنما سيقصر بحثه على المشهور منها .

وهو يذكر هنا أنه التزم منهج المسائل الخلافية في الفقه بين الشافعي وأبي حنيفة ولعله اقتدى في ذلك بكتاب الانصاف في مسائل الخلاف للإمام أبي سعيد محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٥٤٨هـ^(١) .

ثم يؤكد أنه تحرى الانصاف في ترجيح ما رجحه من آراء .

وقد أورد الأنباري في الانصاف ثمانين عشرة ومائة مسألة ، وفي بعض النسخ احدى وعشرون ومائة مسألة بإضافة ثلاث مسائل

وهذه بالطبع هي المسائل التي اصطفاها الأنباري من بين مسائل الخلاف الكثيرة التي أحصيتها في الفصل الثاني ، وذلك ليتخذ منها مادة للحكم والموازنة .

وقد أورد الشيخ محمد طنطاوي رحمه الله في كتابه ، نشأة الحق من مسائل الانصاف مائتين ومائة مسألة فقط . وسر اقتصار الشيخ طنطاوي في رأيي على هذا العدد من المسائل الذي لم يرد في أي نسخة من نسخ الانصاف أنه أثبت المسائل المتفق عليها بين كتابي الانصاف والبيان للعكري كما نقلها السيوطي في كتابه الاشباه والظواهر ، المجلد الثاني (التدریب^(٢)) فالشيخ طنطاوي ادن مثل هذه لمسائل عن السيوطي الذي استخلصها بدوره من كتابي الانصاف والبيان .

وهذه المسائل الاثنان بعد المائة منها خمس مسائل ليست موجودة في الانصاف ، ويبدو أنها من مسائل (التبيين) المشار اليه وهي :

(١) كشف الظنون من ١٨٢ .

(٢) راجع نشأة الحق ١٣٧

- ١ - يرى البصريون أنه إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده ، وقالوا : يعمل .
 - ٢ - لا بقاء مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول ، وقال الكوفيون : بقاء .
 - ٣ - يحوز عند البصريين أن يقال : ما طعامك آكل زيد ، وقال البصريون : لا يجوز .
 - ٤ - كان في الاستثناء حرف جر عند البصريين ، وقال الكوفيون فعل ماض .
 - ٥ - مد بسطة عند البصريين ، وقال الكوفيون . مركبة ومساثل الأنباري لم تأت في كتاب الانصاف وحده ، بل انه أشار الى كثير منها في كتابه أسرار العربية .
- بيد أن هناك فرقاً بين منهجي الكتاتين .

ففي الانصاف يعرض الأنباري حجج الطرفين ويحكم .

وفي الأسرار يفسر قواعد النحو ويمثلها ، ويسعى وراء أسبابها .

يقول الأنباري نفسه في مقدمة الأسرار ، متحدثاً عن منهجية : وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم^(١) بأسرار العربية كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به من شفاء الغليل ، وأوضحت فساد ما عده بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله الى الدليل وأغفيتها من الأسهاب والتطويل ، وسهلت على المتعلم غاية التسهيل^(٢) .

وكتاب أسرار العربية في أبوابه وعناوينه كسائر أبواب النحو ، غير أنه يمتاز بأمريين :

(١) من هذا التعبير يشير الأنباري على منهج الكوفة من أن الاسم مأخوذ من الوسم ، وإن كان هو نفسه رجح رأي البصريين في هذه المسألة .

(٢) أسرار العربية ص ٢

لأولهما : أن المؤلف رتب العلل والأسباب في علامات الاعراب على طريق السؤال والجواب كالرفع بالضمه ونحوها .

وثانيهما : قرب المأخذ ، وكثرة الفوائد مما لا تكاد نجده في كتاب واحد ، وهذا مثال لتعليقه .

ان قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل : اسم ذكرته بعد فعل ، وأستد ذلك العمل إليه ، فإن قيل : لم كان اعرابه الرفع ؟ قيل : فرقا بينه وبين المفعول . فان قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا ؟ قيل : لخمسة أوجه . . . وعندها معلا مستدلاء هذه طريقته في كتابه من أوله الى آخره^(١) .

والكتاب مكون من أربعة وستين باباً في كثير من الموضوعات النحوية والصرفية وفي ثنايا هذه الموضوعات تناول الأنباري كثيراً من مسائل الخلاف .

وقد أحصيت من كتاب الأسرار خمساً وسبعين مسألة خلافية منها تسع وثلاثون مسألة من قبيل الخلافات العامة التي لا تقوم على أساس اختلاف الأصول البصرية والكوفية ، وأطراف الخلاف ليسوا هم المصريين والكوفيين ، وقد ضربنا أمثلة لهذا النوع من الخلاف عند حديثنا عن أنماط الخلاف في الفصل الأول من هذا الباب . وبقية المسائل هي من مسائل الخلاف بين المدرستين ، وقد أوردنا الأنباري كلها مفصلة في كتاب الانصاف .

من ها كان من الأنفل والأقوم أن أعتمد على كتاب الانصاف في توضيح منهج الأنباري في البحث عن الخلاف ، ويان ما له من مزايا ، وما أخذ عليه من أخطاء .

منهج الأنباري في البحث عن الخلاف :

وقبل أن أنفل هذا المنهج أسجل هاتين الحقيقتين :

(١) أسرار العربية ص ٧٧ ، ٧٨ .

أولهما أن أسلوب الأنباري في كتاب الإنصاف وفي غيره من الكتب التي وضعت في يدي تأثر إلى حد كبير بمهنة التدريس ، إذ ترى عبارة جله ، وكلمات طيبة ودية ووصوح ، ونظيم وتسيق ، وفكر رتيب ، لا يجعلك تمل القراءة له على الرغم من حذف الموضوع ، ونشعب مسائل الخلاف التي سلك لها الأنباري كل مسلك ، وطال فيها نفسه حتى غطاها ووقاها

وثانيتهما أن مبلغ ما وصلت إليه مسائل الخلاف التي بحثها الأنباري على أعلى تقدير إحدى وعشرون ومائة مسألة .

وهذه المسائل هي مجال البحث الذي ستعرف منه على منهج الأنباري

وقد وصفت تصنيفاً لهذه المسائل بحيث يجمع المسائل المتشابهة في إطار باب نحوي واحد، وهناك أشتات من المسائل وضعت لها عنواناً يمكن أن تنصوي تحته ، وسأذكر عنوان الباب مكتصاً بذكر أرقام المسائل التي تنصوي تحته كما وردت في كتاب الانصاف ، وأما رؤوس المسائل فقد ذكرتها وذكرت مراجعها في غير الانصاف في الفصل الثاني من هذا الباب الذي عقدته لإحصاء مسائل الخلاف .

١ - أقسام الكلمة : وتحته أربع مسائل :

١٤ - ١٥ - ٣٧ - ٣٩ .

٢ - الإعراب والبناء وتحته عشر مسائل :

٢ - ٣ - ٣٨ - ٤٥ - ٥٣ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ١٠٢ .

٣ - العامل وتحته ثلاث وعشرون مسألة :

٥ - ٦ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٩ - ٢٢ - ٢٤ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٤ - ٥٥ - ٥٧ -

٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٩ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ .

٤ - التقديم والتأخير وتحته اثنا عشرة مسألة :

٩ - ١٧ - ١٨ - ٢٠ - ٢١ - ٢٧ - ٣١ - ٣٦ - ٨٢ - ٨٦ - ٨٧ - ١٢٠ .

- ٥ - المعارف . وفيها ثلاث مسائل :
١٠١ - ١٠٢^(١) - ١٠٣ .
- ٦ - العطف وفيه ست مسائل :
٢٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ .
- ٧ - الامتناء وفيه ست مسائل :
٣٤^(٢) - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ .
- ٨ - المبادئ وفيه ثمان مسائل :
٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ .
- ٩ - العدد وكنائنه وتحتة خمس مسائل :
٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ .
- ١٠ - الأدوات : أثرها وتفصيلها ، وفيها ست عشرة مسألة :
٢٥ - ٢٦ - ٣٥^(٣) - ٥٤ - ٥٦ - ٥٨ - ٧٨ - ٨٨ - ٩٢ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٣^(٤) - ١٢١ .
- ١١ - شروط يشترطها قوم ولا يشترطها آخرون (١٢ مسألة)
٧ - ٨ - ٣٢ - ٣٣ - ٦٠ - ٦١ - ٦٣ - ٦٩ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٦^(٥) - ٩٩^(٦) .
- ١٢ - مسائل تصريفية (٢٢ مسألة) .
١ - ٤ - ١٦ - ٢٨ - ٥٩ - ٦٢ - ٩٣ - ٩٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ .

(١) راجع باب الاحراب والبناء لأن المسألة لها صلة بالبيان .
(٢) راجع باب العامل لأن له صلة بالبيان .
(٣) ذكرت هذه المسألة تحت عنوان (الامتناء) لأن لها صلة بالبيان .
(٤) راجع باب المعارف أيضاً .
(٥ ، ٦) راجع باب الأدوات .

ومن خلال هذا التصنيف نجد أن الأنباري بما عرف عنه من تنسيق محكم أتى بالمسائل التي تتصل بموضوع نحوي واحد متوالية ، وقد راعى هذا المسهج إلى أبعد لحدود ، ولم يحالف عنه إلا في القليل .

وأستطيع أن أوضح معالم منهجه في بحث الخلاف في الفاظ الآتية .

١ - يعرض الأنباري أولاً لموضوع الخلاف ، ورأي كل فريق ، ثم يعرض أدلة الكوفيين ، وبعدها يعرض أدلة البصريين ، ثم يرجح أحد الرأيين سبباً أسباب هذا الترجيح وحكمه ، وطريقته في ذلك إذا رجح الرأي البصري يقول : والرأي أو القول ما قاله البصريون وأما الإجابة عن كلمات الكوفيين فكذا ، وإذا رجح رأي الكوفيين قال : والقول ما قاله الكوفيون ، وأما الإجابة عن كلمات البصريين فكذا .

٢ - نلاحظ من طريقة عرضه أنه لا يسوق الأدلة كما صدرت عن أصحابها ، وإنما يعرض أدلة الفريقين - كما يبدو - من خلال تصوره الشخصي للخلاف ، والدليل على ذلك أنه عندما عرض لأدلة الكوفيين بقوله : فاحتجوا بأن قالوا . . . لم يحك قولهم فعلاً ، وإلا فما معنى قوله (ولذلك قال أبو العباس ثعلب)^(١) مع أنه آخر نحاة الكوفة ؟ والأمر كما أتصوره أن الأساري يسوق هذا استثناساً به ليؤكد صدق تصوره لأدلة نحاة الكوفة ، وكذلك بالسبب لأدلة البصرة عزز تصوره بقوله : ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . . . ٤ .

٣ - الاستطراد . ظاهرة واضحة في أسلوب الأنباري في البحث عن الخلاف فهو عندما يسوق الأدلة الخمسة على أن الاسم مشتق من السمو ، كما هو مذهب البصريين ، ومها قوله : أنك تقول : أسميته ، فعرض ثعماً لذلك مواضع قلب الواو ياء لو كانت رابعة هي الفعل ، أو سكنت بعد كسر ، ولما كان الإعلال في (أسميته) بالحمل ، فإنه بهذه الماسة تعرض للحمل في صور كثيرة ، كحذف الهمزة من أخوات «أكرم» : وحذف الواو من أخوات «بعذ» . وعندنا ساق الوجه الثاني وهو تصغير

(١) الاصناف مائة ١

اسم على سمي استطراد من ذلك الى الاعلال بقلب الواو ياء وإدغامه في الياء ولم
ساق الوجه الثالث وهو جمع اسم على أسماء ، عرض لقلب الواو والياء همزة اذا
نظرنا اثر الف زائدة ، أو قلبها ألفاً ثم همزة^(١) .

وظاهرة الاستطراد واضحة في منهج الكاتب في معظم مسائل الانصاف

٤ - مما يؤكد ما قد قررته عن أسلوب الأنباري في عرض الخلاف وأنه أسلوب
مدرس يتميز بالوضوح والبيان ، وعرض وسائل الايضاح . فهو لكي يبين أثر الابتداء
وهو عديمي يقول : ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر
فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر ، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ
الآخر .

كما يضرب مثلاً لرأيه الذي حققه وارتنضاه في أن العامل في الخبر هو الابتداء
بواسطة المبتدأ ، فيقول : فالابتداء يحصل في الخبر عند وجود المبتدأ لايه ، كما أن
النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما
لا بهما^(٢) .

• - مما لا شك فيه أن الأنباري في الانصاف سار على أسس المدرسة
البصرية ، ! التي يؤمن بها ، محتمكاً إلى أصولها التي تحدثنا عنها ، وقلنا : إنها لا
تقيم قاعدة إلا على سماع كثير وأما السماع القليل ، فسيبلة التخريج والتأويل ،
والحمل على الضرورة والشذوذ ، حتى إنه أخذ طريقة البصريين في إلزام العرب
الفصحاء بمصطلحاتهم فهو يقول في مسألة العامل في خبر ما النافية النصب^(٣) :
(وإنما أحملها أهل الحجاز ، لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى) ويقول أيضاً :
(فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل ، ولهذا كانت مهملة غير
معملة في لغة بني تميم) .

(١) هذه الأمثلة مأخوذة من المسألة ١ .

(٢) مسألة ٥ انصاف من ٣١ ، ٣٢ .

(٣) مسألة ١٩

وهنا أقول تعقياً على هذا الموقف البصري من الأنباري : ليس من وظيفة الحوي أن يعلل للعرب الفصحاء نطقهم ، فلم يكن في ذهن النعمانيين علم الاحتصاص حينما أهملوا (ما) ولم يكن في ذهن المحققين الشبه بليس عندما أهملوها .

على أن عملية المشابهة التي يؤكدتها النحلة بين (ليس وما) وبيون عليها نتائج ، ليست مستقيمة وفيها اضطراب كبير ، فهنا يستدلون بمشابهة (ما) (بليس) في تسوية عملها من نواحي الشبه التي ذكروها ، بينما في المسألة ١٨ استدلوا بمشابهة ليس لما في أنه لا يتقدم خبرها عليها ، فكيف عملت ما من أجل المشابهة بليس ثم تأتي لتستدل على عدم جواز تقدم خبرها لمشابهتها لما ؟ أيها المشبه وأيها المشبه به ؟ وهل يستقيم أن يكون الشيء مشبهاً ثم مشبهاً به ، والمشبه هو ما كان مشبهاً به أولاً ؟ .

ومظهر آخر لبصرية الأنباري وتحكيمة لمأهجهم أنه يسير معهم في تحكيم القياس وفرض سلطاته على لغة الفصحاء ، يقول الأنباري وهو يحكي رأي الكوفيين في إعراب العلم المفرد المنادي : فلم نخفض ، لثلاث يشبه المضاف ، ولم ننصبه لثلاث يشبه ما لا ينصرف ، فوضمناه بغير تنوين ليكون يسه وبين ما هو مرفوع برفع فرق^(١) ، وكان اللغة سارت فيما سارت فيه تلبية لأهواء القياس ، والأعجب أن الأنباري وهو من المؤمنين بالقياس البصري يستخدم القياس البصري في عرض المذهب الكوفي ، وهذه أمانة وتزاهة سائير إليهما فيما بعد .

وأبرز مظهر لتحكيمة المنهج البصري أنه انتصر للبصريين في معظم مسائله ، إذ لم ينتصر للكوفيين إلا في مسائل سبع من بين إحدى وعشرين ومائة مسألة .

وهذه المسائل هي :

المسألة العاشرة ، والمسألة الثالثة عشرة ، والمسألة السادسة والعشرون ،

(١) ماله ٤٥ ص ٨٠ ط ثلاث تصانيف

والمسألة السبعون ، والسابعة والتسعون ، والواحدة بعد المائة ، والسادسة بعد المائة .

٦ - عندما ينتصر الأنباري لمدرسة معينة بصرية أو كوفية لا يأخذ كل أدلتها قضية مسلمة ، فهو في كثير من الأحيان يرفض بعض أدلة من ينتصر لهم ، ويرى أن لا حجة فيها

وفي المسألة السابعة والأربعين يرفض بعض أدلة البصريين التي أقاموها على أن الميم في (اللهم) عوض عن (يا) التي للتنبيه والنداء ، وينتصر لهم بناء على أدلة أخرى أولى بالاعتبار عنده .

وفي المسألة الخامسة والستين أقام البصريون عدة أدلة عقلية على عدم جواز العطف على المحفوظ بدون إعادة الخافض ، فيرتضي الأنباري منها دليلاً واحداً يرجع به المذهب البصري على أن لنا موقعاً من الأنباري بالنسبة لهذه المسألة سنشير إليه عند تقويمنا لموقعه من الخلاف .

وفي المسألة الثامنة عشرة التي أبد فيها الكوفيون لم يقبل ممن انتصر لهم دليلاً لم يثبت عنده ، إذ يقول : ورغم بعضهم - أي بعض الكوفيين - أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس في ذلك نص .

٧ - قد يعرض الأنباري آراء المدرستين في مسألة ، ثم يرفض الرايين جميعاً ويصطفي لنفسه رأياً خاصاً يراه أولى بالاعتبار .

ففي المائة الحامسة التي دار الخلاف فيها حول العامل في المبتدأ والخبر ، الكوفيون يقولون : هما مترامعان ، والبصريون يقولون المبتدأ مرفوع بالابتداء ، ثم انقسموا على أنفسهم في رافع الخبر

وهنا يحرج الأنباري بهذا الرأي . والتحقيق علي أن يقال إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنه لا ينعك عنه ، ورتبه ألا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به . .

ثم بعض في مناقشة أدله الجميع من نصريين وكوفيين

وفي المسألة الرابعة والثمانين حيث يلور الخلاف حول العامل في جواب الشرط الكوفيون يرونه مجزوماً على الجوار ، والصريون يرون أن العامل فيه حرف الشرط وفعله ، ومن النصريين من يرون أن العامل في الجواب فعل الشرط ، ويعرض أدلة الجميع ويباينها ثم يتخذ لنفسه موقفاً شهاً بموقعه من العامل في الحر يقول والتحقيق عندي أن يقال : إن (أن) هي العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط .

تقويم لموقف الأنباري من الخلاف :

بحث الأنباري مسائل الخلاف فيما بحث فيه من علوم وآداب واتخذ في بحثه المسح الذي أشرت إليه ، ونتيجة لدراستي لموقف الأنباري من جميع بواحيه ألفت عليه نظرة تقويمية شاملة وتركز هذه النظرة فيما يأتي :

١ - الحديث في مسائل الخلاف كان بأحد صيغة مذهبية بشوبها التعصب قبل أن يأتي عبد الرحمن الأنباري ، لكنها على يد عبد الرحمن تحلصت من كثير من أضرار التعصب والأهواء . فهو في بحثه ومافته لأدلة المذهبيين كما يرى في المسألة الخامسة ، يتسم بروح الفاضلي الزيه في عرصه لجميع الطرفين دون تحيز لطرف ، أو تعريض للطرف الآخر ، حتى تقرا المسألة ولا تكاد تعرف أي الرايين يرجحه الأنباري ، والأمانة الوحيدة التي تدل على ترجيحه لرأي معين أنه يأتي أخيراً فيرد على جميع الطرف الذي سينضي بمرجوحية رأيه ، كل هذا بأسلوب عف وعبرة مهيبة ، بعيدة عن الإسفاف .

٢ - كما يبدو لي أن الأنباري ما كانت عنده نرة التعصب لشخص معين مهما تكن منزلته وهو عندما انتصر للبصريين في معظم المسائل إنما كان ينتصر لجمهورهم فهي كثير من المسائل التي اختلف فيها البصريون على أنفسهم ، وخرج الأحفش أو لمرد أو الرجائح برأي يحالف جمهور القوم كان تأييد الأنباري دائماً للجمهور ، وقد يكون حاب الكوفيين أحد أعلام النصريين كالأخفش في مسائل كثيرة ، والمبرد في

مسائل قليلة ، والحليل نفسه في المسألة السادسة عشرة بعد المائة ، وما كان ذلك
مؤثر عليه في موقفه الذي يراه .

٣ - رأيت بعض الكاتبيين المحدثين يستند الأتباري في نزاهته وانصافه الذي
النرم به في مقدمة كتابه ، لأنه لم يؤيد الكوفيين الا في سبع مسائل فقط بينما أيد
البصريين في بقية المسائل ما عدا مسألتين فيهما موقفاً استوحله من اجتهاده
الشخصي .

والشيخ محي الدين رحمه الله في الطبعة الرابعة من الانصاف يعلق عليها بما
أسماء الانصاف من صاحب الانصاف .

ويقول الشيخ محمد الططاوي رحمه الله . ولا يستطيع من له حرية هدمية أن
يتعاضى عن هذا الحكم القاضي من الأناري ، فغير خلق أن يصب نفسه حاكماً بين
المذهبيين في مسائل تيف على المائة ، وقد أهد على نفسه أول الكتاب ميثاق
النصفه ، ثم تكون نهاية القضاء أن يؤيد الكوفي في سبع مسائل فقط ، ولولا أن
المقام لا يتسع لاستدركا عليه مسائل أخرى من مسائله التي رجح فيها البصري
مستندين إلى أدلة الحذاق من الناحية^(١) .

وها وأنا في موقف أقوم به جهد الأساري في الانصاف لا أوافق على ما قيل
عن الأتباري من هذه الناحية ، وسأنت هنا أمرين يؤيدان صحة تقديرى .
سأنت أولاً نزاهة الأتباري وبعده عن التعصب .

وسأنت أن موقفه من المدرسة الكوفية أمثل المواقف ، بل هو خير من صور
المذهب الكوفي أصديق تصوير وأمنه في وقت لم نجد فيه المراجع التي توفي لنا هذه
الناحية .

أما نزاهة الأتباري وانصافه ، وبعده عن التعصب ، واتزانه في بصريه ،
فمستدل على ذلك كله بأمرين :

(١) نشأ الحق من ١٢٤

الأول : القلة والكثرة في المسموع غير منضبطة عند البصريين ، فهم يرفضون المثال الواحد والمثاليين ، بل قد يرفضون الستة مع أن منهم من يقيم قاعدة على مثال واحد كما أسلفنا . وهنا يقف الأنباري موقفاً وسطاً ، لا يقبل الاعتساف فيحترم السماع المعقول الذي يكون من الجور التجني عليه بالتأويل ، فتراه ينتصره للبصريين في المسألة الرابعة بجمع الاسم المذكر الذي آخره تاء تأنيث جمع مذكر سالماً ، وذلك لأنهم قدموا دليلاً سماعياً في صحيح المسألة لم يقدم الكوفيون مثله وكذلك فعل في المسألة التاسعة الخاصة بتقديم خبر المبتدأ عليه .

ومما يؤكد اعتداله في موقفه من السماع أنه في المسألة السبعين ، لم يقبل أن يقف في جانب البصريين الذين لا يجيزون ترك صرف المصروف مهما دعت ضرورة الشعر لذلك ، ويرى أن الأرجح والأولى بالقبول مذهب الكوفيين ، والمؤيد بسماع يتجاوز سبعة أمثلة من الشعر العربي القديم .

ثم يكون تعليقه على المسألة آية في الصفة ، فيقول : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس .

وفي المسألة السادسة بعد المائة أيد الكوفيين في الوقف بفتح الكاف في حالة النصب ، على أساس نقل حركة الآخر إلى الساكن قبله مثل (رأيت البكر) إذ يقول : والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك احتراماً لأربعة شواهد رواها الكوفيون من الشعر القديم ، ولم يعبأ بها البصريون .

ومن هنا أرى الأنباري لم يشط كالبصريين في رفض المسموع الذي يخالف أقيستهم بل إذا تعدد المسموع بصورة مقبولة يقر الكوفيون على إقامة قاعدة جديدة عليه .

وقد تكون أدلة الفريقين قياسية أو معتمدة على سماع غير مباشر ، أو سماع الغرض منه التنظير وهنا يعتمد إلى ترجيح القياس الأقوى في نظره ، كما أيد البصريين في المسائل الآتية : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥٦ . وتأويله لهم

في هذه المسائل لقوة أقيستهم .

كما أيد الكوفيين في المسألتين ٩٧ ، ١٠١ من ناحية القوة في القياس أيضاً

الثاني : إذا كان الأباري رفض أدلة مسموعة للكوفيين فذلك نظراً لقلتها بأن كانت مثلاً واحداً أو مثاليين ، أو لتحريف وقع فيها أو لشك في روايتها ، وذلك كالمسائل الآتية ٢٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٢٧ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ .

وهكذا أمثلة كثيرة رفض فيها السماع القليل جداً أو المعلوم فيه ، وانتصر للبصريين ، أقول : لم يكن هذا منه تعصباً للبصرية بدليل أنه في المسألة ثامنة عشرة أيد المذهب الكوفي وانتصر له وهو يعتمد على قياس محاسب ، ورفض المذهب البصري برغم أنه يعتمد على سماع ، وهي مسألة تقديم خبر (ليس) عليها ، فيرى الكوفيون والمبرد عدم الجواز ، لأنها فعل غير منصرف وللمشابهة بينها وبين ما ، ولأن من النحويين من يعلب عليها الحرفة ، ويحتج البصريون بتقديم معمول الخبر في الآية ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروماً عنهم ﴾ ونقدم المعمول يؤذن بتقديم العامل .

ولا يرفض الأباري حجة الصريين ، فيقول . والصحيح عدي ما ذهب إليه الكوفيون ثم يأخذ في تحريج الآية على النهج البصري المؤلف وكان رائعا من الأباري أن ينتصر للكوفية من خلال المنهج البصري .

وكذلك في المسألة العاشرة انتصر لسماع غير مباشر من الكوفيين على سماع مباشر من الصريين وهي المسألة السادسة والعشرين انتصر لقياس كوفي على سماع بصري .

فردده إدد للمسموع لسبب من الأسباب لم يكن ذلك منه لأجل تعصبه للبصرية ، وإنما يفعل ذلك لتأييد الكوفية أيضاً كما رأينا

أما موقف الأنباري من المدرسة الكوفية ، وتأنيده لها في سبع مسائل فقط فذلك لا يعد في تقديره مظهر تعصب ، ولا يخل اطلاقاً بالنصفة التي أحدها الأباري على

نفسه بعد أن عرفنا أسلوبه وطريقته في العرض في حديثنا عن مظاهر نزاهته في العقيدة السابقة ، فهو قد عرض حججاً وأدلة لكلا الطرفين في نزاهة تامة تتيح لقارئه أن يعرف مكان الصواب والطريق إليه ، أما ترجيحه فهو مجرد وجهة نظر لا يلزمك بها ، لأنها قامت على منهج ارتضاء ، وأسس آمن بها ، مبدئياً أسباب اقتناعه ، والروح البصرية بما فيها من علو في القياس وتقديس له ، ومالغة في التحليل واضحة كل الوضوح وراء منهجه ، على أنه يكفينا منه نزاهة العرض ، وبراءة الأداء حتى إنك من خلال قراءتك لعرض مسائل الخلاف في كتاب الانصاف قد تحكم للكوفيين في الوقت الذي ارتضى فيه الأنباري مذهب البصريين .

وإذا كانت المراجع غير متوافرة أو غير ميسرة لدراسة المذهب الكوفي فإن الأنباري سد جانباً كبيراً من هذا النقص في كتابه الانصاف الذي عرض فيه المذهب الكوفي أحسن عرض وأدق .

انظر لعرضه للمسألة الخامسة التي أشرنا إليه عبر مرة تجد عرضاً قوياً واضحاً وأميناً .

وفي المسألة الحادية عشرة حيث يدور خلاف متشعب حول عامل النصب في المفعول به تجد الأنباري يعرض مذهب الكوفيين عرضاً قوياً وأميناً ، وساق أدلة سبعة تؤيدهم على رغم أنه انتصر للمذهب البصري ، لكنه عرصه للمذهب الكوفي بمعطيه قوة في رأيي نجعله أولى بالترجيح ، فمالذا تقول في نزاهته بعد أن أحسن العرض لحجة خصمه ٩ .

أضف لذلك التأييد الرائع للكوفيين في المسائل السبع بصورة أمينة ورائعة .

على أن جوتنولد فايل بتشكك في صحة سبته ما جاء من هذه المسائل ، وما فيها من دعاوى واحتجاجات إلى الكوفيين ، مستمداً على أنه (لم يكن هناك نحة كوفيون يرتسون آراء الكسائي والفسراء ريدعمونها)^(١) عازياً هذه الدعاوى والاحتجاجات إلى بصريين حديثين أخذوا بآراء

(١) مقدمة جوتنولد فايل للانصاف ترجمة عبد الحليم الجار .

الكوفيين في بعض المسائل ، وعمدوا إلى دعمها بأساليبهم البصرية القياسية .

وهذا يؤيد التصور الذي تصورته وأنا أتحدث عن منهج الأنباري في البحث عن الخلاف ، وقلت : إنه يحكي أدلة الكوفيين من خلال تصوره الشخصي ، وهو في ذلك أمين إلى حد بعيد .

أما المسائل السبع في حد ذاتها ، ومن حيث هي فمسائل كوفية ، وهي صورة تؤيد وتسائر المنهج الكوفي ، أما من ناحية الأدلة والدعاوى التي احتج بها الأنباري فقد كان من استنتاج الأنباري ومن خلال تصوره للمذهب الكوفي .

وهذا الرأي الذي لؤكده عن موقف الأنباري من الكوفيين ، وأنه موقف المنصف لا المتعجبي بشاركتي فيه المؤمنون بالمنهج الكوفي من الباحثين المحدثين ، يقول الدكتور المخزومي متحدثاً عن هذه المسائل السبع : (ولنا من المسائل السبع التي أشرت إليها ما يكفي لتأييد هذا ، فما زال منطقهم العقلي بآبن الأنباري الذي صورنا قوة تمسكه بالأساليب البصرية حتى اضطره إلى أن ينف بجانبهم ، ويحتج لأرائهم مصحفاً حجج أصحابه المنطقية ، متمسكاً بما تمسك به الكوفيون من سماع . فقد توافر للكوفيين من الشواهد المسموعة في جواز ترك صرف ما ينصرف ما لم تستطع الحجج البصرية الوقوف أمامها ، حتى اختار الأخفش ، وأبو علي الفارسي ، وابن براهيم ، وهم من أكابر أئمة الصريين والمشار إليهم من المحققين مذهب الكوفيين ، وجوزوا منع ما ينصرف في ضرورة الشعر^(١))

ثم يقول . فإذا رجعنا إلى المسائل التي تتعلق بالحو الاصطلاحي وهي تمثل الجانب الأكبر من كتاب الانصاف رأينا تناول الكوفيين إياها أقرب إلى ما يدعو إليه الدرس اللعوي السحوي : اعتداد تام بالمسموع وجنوح عن اتباع التأويلات المعيدة التي يحالها الطاهر^(٢) .

(١) مقدمة الكوفة ص ٣٦٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٦ .

ثم يحاول أن يثبت أن حظ الكوفيين من رعاية كتاب الانصاف أكبر ويستعين على ذلك بعملية إحصائية من واقع مسائل الانصاف .

في الانصاف تسع وعشرون مسألة احتج الكوفيون فيها بالنقل وحده بدون قياس وهي : ٨ - ١٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٣ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٤ - ٥٧ - ٦٠ - ٦١ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٧٠ - ٧٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٢ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٩ - ٨١ - ١٠٤ .

وفي تسع وعشرين مسألة أخرى احتج لهن بالسماع ، المعزز بالقياس ، وهي : ٥ - ٦ - ١٣ - ١٦ - ٢٣ - ٢٥ - ٢٧ - ٢٢ - ٣٣ - ٤١ - ٥١ - ٥٢ - ٥٥ - ٦٢ - ٦٣ - ٧١ - ٧٢ - ٨٠ - ٨٢ - ٨٤ - ٨٧ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٩ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٢٠ .

يقابلها عند البصريين خمس عشرة مسألة احتجوا لها بالنقل فقط تأييداً لأقوستهم وهي : ٩ - ١٣ - ١٨ - ٢٤ - ٢٦ - ٣١ - ٣٩ - ٥٠ - ٦٢ - ٦٩ - ٧١ - ٨٩ - ١٠٥ - ١١٠ - ١١٩ .

فإذا أسقطنا المسائل التي لا سبيل فيها إلى الرواية كمسائل العامل وما يشبهها . ثم أسقطنا أكثر المسائل التي قلنا . إنها تتعلق بالبنية والاشتقاق والتي لم يعالجها البصريون ولا الكوفيون معالجة علمية سليمة فإذا أسقطنا هذا وذاك ورجعنا إلى ما تبقى من مسائل الخلاف وجدنا أن نصيب المذهب الكوفي من رعاية الانصاف وصاحبه كبيرة بل تفوق نصيب البصريين من هذه العناية كما يؤكد هذا كتاب الانصاف نفسه بصرف النظر عن النتيجة التي انتهى إليها الأنباري وارتضاها وهي تأييد الكوفيين في سبع مسائل ، والبصريين في باقيها .

وبعد هذا كله فالنتيجة التي أخلص إليها من هذا الموقف أن الأساري في إصافه خير من أنصف المدرسة الكوفية ، وخير من تحدث عنها بصدق ، وفهم ، وخبرة ، وإنصاف مما لا تكاد تحله عد غيره من النحلة الذين يعرضون لمسائل الخلاف ، أو كتاب الطبقات الذين يؤرخون لأعلام النحلة .

تعقيب على الأنباري :

حتى يكون تقويمي شاملاً ومستوعباً لموقف الأنباري من الخلاف ، لا بد أن أشير إلى مواضع النقد التي أخذت على الأنباري ، وهي في تقديري ليست عيوباً جوهرية ، وإنما هي هنات ، قلما يخلو منها بشر مهما بلغ من درجات الكمال ، ولذا فهي لن تنقص شيئاً من نزاهة الأنباري ، ولا من شخصيته العلمية العدة التي أوس بها ، لا سيما وأن وراء علمه الغزير خلقاً كريماً .

فهناك ما أخذ أخذاً الكاتبون من قدماء ومحدثين ، وأخرى رأيتها أنا ، وقد يكون الأنباري ليس بالمستول الأول عنها .

(١) استدراك ابن إياز^(١) :

ابن إياز البغدادي في كتابه الاسعاف في مسائل الخلاف ، وهو كتاب لم يعثر عليه ، غير أن السيوطي بمنهجه في احتواء تراث السابقين في كتبه أشار إلى أن ابن إياز استدرك مسألتين على الأباري رأى أنه ما كان ينبغي له أن يغلطهما وهما :

أ - الأعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريين ، وعند الكوفيين أصل فيهما .

ب - لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة عند البصريين وجوزة الكوفيون^(٢) .

ولا يؤخذ ذلك على الأنباري ، لأنه لم يشر في منهجه إلى أنه مستوعب مسائل الخلاف حتى نأخذ عليه إغفال بعضها ، وإنما هو فقط أشار إلى أنه سينحصر بعض هذه المسائل ، لتكون موضعاً لبحثه ودراسته .

(١) ابن إياز : هو أبو محمد الحسين جمال الدين بن بدر ، نشأ ببغداد ، ونلقب عن سعد بن أحمد اليبلي وكان حسن الحلق طيب الأصل ، ومن كتبه في النحو : المصنوع في شرح المصنوع والاسعاف في مسائل الخلاف توفي سنة ٦٨٦ هـ .

(٢) الأشباه والنظائر ج ٢ الفصل الثاني (التدریس)

(٢) انتصر للبصريين في مسائل والحق فيها مع الكوفيين :

عرفنا في تقريرنا للأنباري أنه أخذ عليه التحيز للبصريين في انتصاره لهم في أكثر مسائله ، وهضم لحق الكوفيين ، إذ انتصر لهم في سبع مسائل فقط من مسائل الخلاف ، وناقشنا هذه القضية وخلصنا منها إلى أن الأنباري على رغم هذا يعتبر خير من تحدث عن المذهب الكوفي وخير من عرضه فأحسن عرضه .

ولكن هناك مسائل حجة الكوفيين فيها أقوى ، مع ذلك انتصر للبصريين :

المسألة الثامنة من الانصاف :

عدم لزوم إبراز الضمير مع الوصف الجاري خيراً على غير من هو له حالاً أو أصلاً مع أمن اللبس . هذا رأي الكوفيين ، والشواهد على ذلك كثيرة ، يقول الأعشى :

وان امرأ أسرى إليك ودونه من الأرض مومة ، ويبداء سملق
لمحقوفة أن تستجيبى لصوته وأن تعلمي أن الممان مولى

ويحاول البصريون بالتأويل والتحريجات أن يطلوا حجة الكوفيين ، ويتنصر لهم الأنباري ولكن الحق واضح بجانب الكوفيين ، ويؤيدهم في ذلك ابن مالك يقول :

وان تلا غير الذي تعلقا به فأبرز الضمير مطلقا
في المذهب الكوفي شرط ذلك أن لا يؤمن اللبس وشرطهم حسن

المسألة المتمة للمستين :

يرى الكوفيون صحة الفصل بين المتضايقين في السعة بمنسوب المضاف ، مفعولاً به أو قسماً أو ظرفاً ، ويسوقون لذلك شواهد شتى وقراءات قرآنية ، ويتنصر الأنباري للبصريين منجاهلاً هذه الشواهد الكثيرة المؤيدة للكوفيين .

المسألة الخامسة والستون :

يحيى الكوفيون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الحافض في السعة مستدلين بقراءة حمزة وغيره لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بجر الأرحام وأمام هذه القراءة وهي قراءة سبعية ، ولا يستطيع البصريون إبطال هذه الحجة ، وأيدهم الأنباري ، يقول الرضي بعد محاولة الرد على الكوفيين والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع^(١) .

وهكذا يلقي أنصار البصريين من المتأخرين آحر سهم ، ويركبون - في سبيل الدفاع عنهم - متن الشطط ، ومن أجل ذلك أيد ابن مالك رأي الكوفيين فقال في الألفية :

وعود خافض لدي عطف على ضمير خفوض لازماً قد جعلاً
وليس عدي لازماً؟ إذ قد أتى في النظم والثر الصحيح مثبثاً

وليست الآية وحدها دليل الكوفيين بل إن الأنباري ساق سبعة شواهد تعزز رأي الكوفيين .

وليس ما عرضته من هذه المسائل على سبيل المحصر ، ولكن هاك مسائل أخرى غيرها أولى بالقبول ، وما ذكرته منها إنما هو على سبيل المثال فحسب ومع ذلك أقول لا يضير الأنباري أن يجانب الصواب وجهة نظره لأن حسبه أو حسبا منه نراهنه في عرض الأدلة والمجيج دون لبس أو غموض .

(٣) الإفراط في الجدل ، والميلغة في العطل :

قد يفرط الأنباري في عملية الجدل حتى يصبح مجرد افتراضات عقيدية ولمعية

(١) شرح الرضي للكافية / عطف السبع .

لا تعود بطائل على الدراسات النحوية ، وحسبك أن تقرأ مسألة واحدة من مسائل الانصاف ، لترى كيف يتشعب بك الجدل ، وكيف تحاط بشتى العلل ، ولكل شيء عند الحاجة علة أي علة وقد يستعيرون علل الفقهاء والأصوليين والمتكلمين ، والفلاسفة .

فالأساري حين يعرض رأي البصريين أو جمهورهم في أن الظرف لا يعمل الرفع فيما بعده ، فيستدلون بوجهين ، ويعترضون على الوجهين بوجهين ، ثم يعرضون للإجابة على الاعتراضين^(١) . وهكذا ونفس الوضع مع الخصوم ، ثم يختار ويذكر الأسباب ثم يرد على حجج من حكم بعرجوبة رأيهم .

وقد يكون هذا الاتجاه ليس منه بد بالنسبة لباحث في مثل هذا الموضوع ، موضوع خلاف المدرستين ، ومن هنا قد يكون للأتباري عذر ، إذ أنه يعرض أفكار المختلفين ، ويصور جدلهم ، وليس ذلك ناشئاً من طبعه أو منهجه بل من سعة معارفه ، واتساع ثقافته النحوية .

(٤) وهذه مغالطة من الأتباري :

في المسألة التاسعة والثمانين التي يرى الكوفيون فيها أن (ان) إذا وقعت بعدما فانها بمعنى ما ، ويرى البصريون أنها زائدة ، ويحتج الكوفيون بأن (إن) جاءت في القرآن كثيراً بمعنى ما ، فإذا ثبت أنها تكون بمعنى (ما) جاز أن يجمع بينها وبين (ما) لتأكيد النفي كالجمع بين إن واللام لتأكيد الإثبات .

وهنا يقع الأتباري في مغالطة واضحة ، وهو يرد على الكوفيين أدلتهم ، ومؤيداً للبصريين ، فيخلط بين نفي يسلط على نفي ، فيتحول إلى إثبات ، وبين نفي يؤكد نفياً مزيده نفياً ، وذلك لكي يصل من وراء هذه المغالطة إلى أن نفي النفي إثبات ، لكن إثبات الإثبات إثبات ، كما في (ان) و (اللام) فلا يصح أن يعتقد مشابهة بين (ما) و (ان) وبين ان واللام .

(١) المسألة السادسة ، وراجع أيضاً المسألة ٧ ، ٨

(٥) واخذ على الأنباري تعبيرات غير دقيقة :

وذلك من خلال الجدل المستفيض الذي آثاره الأنباري حول أراء السحاة في المسألة الثالثة ، والتي يدور موضوعها حول إعراب المثني وجمع المذكر السالم

أ - في رد الأنباري على مذهب الجرمي في هذه المسألة بأن انقلاب الحروف هو الاعراب - بأنه يؤدي الى أن يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم .

وأنا أقول : ما رأيكم في جزم ونصب الأفعال الخمسة بحذف النون ؟ وما رأيكم في جزم الفعل المعتل بحذف حرف العلة ؟ والحذف ليس بحرف ولا حركة .

ب - تعبير الكاتب غير دقيق عندما يقول : ان الثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لأن يدللا على معنيهما من الثنية والجمع .

وأقول : ماذا يعني الكاتب بالوضع هنا ؟ والثنية والجمع عملية نصرفية قياسية مطردة في الأسماء ، عندما تتوافر شروطها التي يملها الواقع اللغوي .

ج - في الوجه الأول الذي يرد فيه على حجة الكوفيين (في الحروف كتغير الحركات) يقول : إن القياس ألا تتغير كقراءة (ان هذان لساحران) على لغة بني العارث أقول : لماذا كان هذا هو القياس ؟ وهذه هي الآية الوحيدة التي جاءت بهذه الصورة ، ثم التماس حلة للمدول عن القياس ليسفوا التغير في الاستعمالات العربية المختلفة حلة خيالية بحثة ... وإنما الذي يعرفه العربي ويستعمله (مسلمان - مسلمون) في الرفع (مسلمين - ومسلمين) في النصب والجر .

د - وعندما يفرق بين المثني والجمع والمقصور ، مبيّناً أن المقصور يوضحه وصفه بينما المثني والجمع لا يبينهما وصفهما ، لأنه مطابق لهما . وفاته أنه يجوز أن يوصف جمع المذكر السالم بجمع التكسير فيقال : هؤلاء مسلمون أفاضل . وبذا يذهب الفرق الذي حاول أن يوجد ، ويصبح الاحتجاج عليه بالمقصور قائماً .

هـ - من الخطأ الواضح أن تتجاهل طبيعة الفرق بين الأعراب بالحركات والأعراب بالحروف ، وأن اسقاط الحركة بالسكون لا يخل ، بينما الحرف بطبيعته يحل سقوطه فلا ينبغي للكاتب أن يتخذ منه ذريعة لينفي كون هذه الحروف إعراباً ، مع أنه لا فرق في الواقع اللغوي بين الرأيين حتى ترتكب هذا النمط الواسع

و- ثم يواصل أبو البركات في الوجه الثاني من وجوه الرد على نحلة الكوفة عليه الحيالية فيقول : إن هذه الحروف تغيرت لخاصية معينة فيها ، هي أن في تعبيرها تعويضاً عن فقد التطير الذي يدل على إعرابها ، كما أن للمعتل نظيراً مثلاً أن هذا في رأيي أفعال وراء قضايا عقلية ، واللغة هي واقع حي ليست في حاجة لمثل هذا الشطط .

ز - وفي الوجه الثالث من وجوه رده على نحلة الكوفة . . . من الذي قال إن تغير المثني والجمع مثل تغير الضمير من رفع إلى نصب مثل (أنا - إياك - غلامي) . وأنا أقول : هذه موضوعة هكذا أي الضمائر ، وذلك منصرفة متغيرة ، وإن في الرباط بينهما تكلفاً شديداً .

(٦) رأي الأتباري في استصحاب الحال ، وما فيه من تضارب .

تحدث الأتباري في الأنصاف ، ووصف دليل استصحاب الحال بأنه أحد الأدلة المشبهة ، وذلك في مسألتين : مسألة عدم تركيب كم كما يرى المصريون ، وأن الأصل الأفراد تمسكاً بدليل استصحاب الحال وكذلك مسألة عدم جواز الجر بحرف الجر المحذوف بلا عوض^(١) .

وفي موضع آخر قال في أصوله واستصحاب الحال من أصعب الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل^(٢) .

(١) الاقتراح ص ٧٣ .

فأي تضارب هذا ؟ فما معنى أنه دليل معتبر مرة ، وهو من أصعب الأدلة مرة أخرى . أهو عندما يستدل ، بصري فهو دليل معتبر وإذا استدل به كوفي فهو من أصعب الأدلة ١٩ .

وقد استدل البصريون بهذا الدليل في المسألتين السابقتين وفي مسألة أخرى هي أن أسماء الإشارة لا تستعمل موصولة عند البصريين محتجين باستصحاب الحال^(١) كما احتج به الكوفيون في مسألة رفع الضمير في لولاك وبحوه^(٢) .

والذي أخذ على الأنباري تضارب رأيه حول الحكم على هذا الأصل من أصول الاستشهاد .

وأقول بعد هذا كله : جل من لا يخطيء ، وكفى المرء نبلا أن تعد معينة .

(٧) الأنباري حمل البصريين مسئولة رفض القراءات .

وبالذات قراءة (ابن عامر) لقوله تعالى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾^(٣) يقول الدكتور شوقي خيف وهو صاحب هذا النقد الموجه للأنباري : وهم صاحب الانصاف ، فحمل البصريين مسئولة رفض هذه القراءة ، ولا تعلم بصرياً معاصراً للعراء ولا سابقاً له رفضها^(٤) ، وكأنه يرى أن رفض القراءة بدأ به العراء وتابعه الصربون ، هكذا قال ، وأنا مؤيد للأنباري فيما اتجه إليه وليس كما قال الدكتور خيف ، وأنا أستبعد أن تغيب هذه الحقيقة الواضحة عن عالم مدقق ومحِب للمنهج مثل الأنباري ، وفي الوقت نفسه قريب من زمن الاختلاف . على أنني ناقشت آراء الدكتور صيف مناقشة مستفيض عند حديثي عن قراءات القرآن باعتبارها من المسائل الأصولية في الخلاف ، وذلك في الفصل الثاني من هذا الباب .

(١) الانصاف مسألة ١٠٣ .

(٢) الاقتراح ص ٧٣ .

(٣) الانصاف مسألة ٦٠ .

(٤) مدارس النحو ص ٢٢٠

على أن الأنباري لم يكن وحده في تحميل البصريين مسؤولية رد القراءات
المخالفة لقياسهم فالزمخشري^(١) ، وهو ممن وقفوا مع البصريين في رد قراءة ابن
عامر (وكذلك رين الكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ليرثوهم) ، واعتبر ذلك
شيئاً غير مقبول في ضرورات الشعر فما بالك بأبلغ الشر وهو القرآن ؟ بعد هذا
الموقف الدعوي منه في رفض القراءة نجده في موقف آخر من تفسيره يصحح قراءة
مخالفة للقياس البصري غير عابئ بهذه المخالفة ، مؤكداً أن ما عدا هذه
القراءة لحن وخطأ فيقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا إيمان
لهم ﴾ قلت : همزة بعدها همزة بين بين ، أي بين مخرج الهمزة والياء ، وتحقق
الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين ، وأما التصريح بالياء :
فليس بقراءة ، ولا يجوز أن تكون قراءة^(٢) .

(١) محمود بن عمر الزمخشري نحوي ، ولديب ومفسر وهو من أئمة الممثلة ، واتجاهه في النحو بغدادي
وإن كان هوياً قالاً مع البصريين ، وله اختيارات من المدارس الثلاث ، وقد تخرج برأي جديد ، له
مؤلفات حادثة منها ، الكشف في التفسير ، وأساس البلاغة في اللغة ، وأطباق الذهب في الأدب ،
وله في النحو : المعصل والتمودج ، توفي سنة ٥٢٨ هـ .

(٢) الكشف ج ٢ ص ٥٥

(٣) الكشف ج ٢ ص ٩٧

المكبري

هذا ثاني الأعلام الذين كتبوا في الخلاف كتباً خاصة به ووصل بعضها إلى أيدينا ، وهو داخل في إطار الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة التي نحن بصددتها وسأبدأ بالترجمة له كما فعلت مع سلفه الأتباري .

نشأته وحياته :

هو أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين المكبري الأصل . نسبته إلى صُكْبَرَاء وهي بلدة على نهر دجلة ، فوق بغداد بعشرة فراسخ ، خرج منها جماعة من العلماء^(١) .

نشأ في بغداد ، وولد فيها أيضاً ، وكان مولده سنة ٥٣٨ هـ ، أصابه الجدري في صلب حياته ، فقد عينه ، ومن هنا كان يوصف بالضرير .

كان فقيهاً ، وعالمياً بالفرائض ، والحساب ، والنحو ، وشهرته في النحو غلبت على كل معارفه ويبدو أنه كان حلياً حريصاً كل الحرص على هذا الاتجاه في الفقه الاسلامي ، حتى يذكر المترجمون له أنه قدمت إليه عروض سخية وأخرى إغراء كبرى ليتحول إلى مذهب الشافعي ويكون أستاذاً بالنظامية فرفض ذلك بإباء .

كنيته أبو البقاء ولقبه محب الدين .

تلقى معارفه المختلفة عن أساتذة عصره .

أخذ النحو عن أبي محمد بن الخشاب^(٢) ، ويعني بن نجاح ، حتى برع فيه ،

(١) وليدات الأعيان ج ٥٧ ، ٧٨٦ ، وكبراء يضم الذين وسكون الكلف وفتح الله
(٢) أبو محمد عبد الله بن أحمد الخشاب أديب ونحوي ومفسر ومحدث ، تعلم عليه المكبري ومن مؤلفاته : شرح كتاب الجمل للزجاجي وشرح اللمع لابن جني ، كان لا يالي مظهره ، توفي في اليوم الثالث من رمضان سنة ٥٦٧ هـ .

وَألف وسمع الحديث من أبي الفتح محمد بن عبد الباقي المعروف بابن البطي ، ومن أبي زرعة المقلسي وقرأ بالروايات على أبي الحسن البطائحي ، وتفقه بالفاضلي أبي يعلى المراء حتى تفوق في مذهب الامام أحمد ، وفي الخلاف وفي الأصول .

من هؤلاء جميعاً تكونت ثقافة أبي البقاء حتى إنه - كما يقول ابن خلكان - لم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فتونه .

وأحد يقرئ الناس ، ويزودهم بثقافته التي حصل عليها في النحو واللغة ، والمذهب ، والخلاف ، والفرائض ، والحساب .

ويذكر الكتاتون عنه وبالأذات السيوطي في البنية أنه كان ثقة صدوقاً ، غزير الفضل كامل الأوصاف ، كثير المحفوظ ديناً ، حسن الأخلاق متواضعاً ترك عدة مصنفات في ألوان شتى من المعرفة الإنسانية .

فله في النحو إعراب القرآن - إعراب الحديث - إعراب الشواذ والقراءات - شرح المفصل - شرح الإيضاح للفارسي - وشرح التكملة للفارسي - وشرح اللمع لابن جني - المتعجب من المحتجب لابن حني - شرح الفصيح لثعلب - الباب في حلل البناء والإعراب^(١) . التعليق في الخلاف أو التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - وله رسالة أخرى في الخلاف باسم : المسائل الخلافية في النحو .

وله في الأدب : شرح الحمامة ، وشرح المقامات ، وشرح ديوان المتنبي^(٢) .

وله في الفرائض : النافض - البلمة - التلخيص .

وهذا قليل من كثير مما نسبته المراجع إلى أبي البقاء من مصنفات .

وهذه الكتب المذكورة كثير منها لم يصل إلى أيدينا ، وبعضها وصل إلينا وما

(١) في وفيات الأعيان للعلف في علل النحو .

(٢) ذكره صاحب وفيات الأعيان .

ووصل إلينا . ، منه المخطوط الذي لم يطبع ، ومنه ما تم طبعه .

مكتاب إعراب القرآن والقراءات نشر في مصر في مجلدين .

والكتاب مخطوط بدار الكتب المصرية .

وكتاب المسائل الخلافية مخطوط بدار الكتب مع مجموعة تحت رقم ٢٨ نحو

ش

ويسب إليه أيضاً شرح ديوان المتنبي وهو مطبوع ، ولنا عليه حديث

مستفيض .

وله طابع معين في تصنيفه ، فهو كما قال القمطي . كان جماعة لحنون من لعلم والمصنفات ونظراً لفقد البصر كان يسمع ما كتب في موضوع معين ، ويملي من ذاكرته ومن هنا ملاحظ على كتابته عدم الاستيعاب ، والاخلال بالمقصود في بعض الأحيان ونحو ذلك ، وخير من يصف هذا المنهج القمطي ، إذ يقول : وكان رحمه الله إذا أراد التصنيف أحضر له المصنفات في ذلك الفن ، وقرأ عليه منها فإذا حصله في خاطره أملاه فكان يخل بكثير من المحتاج إليه ، وما أحسن ما وصفه به بعض الأدباء فقال (أبو البقاء تلميذ تلاميذه) أما هو فيتبع لهم فيما يلقونه عليه من القراءة عند الجمع من كلام المتقدمين .

فتلميذته لتلاميذه وتبعته لهم معناها أنهم هم الوسيلة التي تنقل إليه أفكار الغير ليكتب منها في بحثه ، ومن هنا ظهر في كتابته بعض ما أشرنا إليه من الهنات .

توفي أبو البقاء ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ٦١٦ هـ^(١)

اتجاهه النحوي :

أبو بصري أم كوفي أم ينحو منحى البغداديين في الترجيح والاختيار ؟

(١) وردت ترجمة المكبوي في وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢١٧ لنبأه لرواة على أنه النحاة ج ٢ ، وبعيد الوعاة ج ٢ ص ٢٨ ، وشذرات الذهب ٢٦٧/٥ وتك الهمام ص ١٧٨ .

عندما نقرأ ما وصل إلينا من كتبه سواء ما أخرجته المطبعة أم ما بقي مخطوطاً نجدها كلها تسير في اتجاه النحو البصري ، فهو يؤلف كتاباً خاصاً بعطل الإعراب والساء وهذا الاتجاه أكثر وضوحاً في النحو البصري ، وكتابه إعراب القرآن يشير في صفحاته الأولى إلى هذا الاتجاه ، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، ويتوقف مراراً ليرد على الكوفيين معص وجوههم في الإعراب ، وكتابه المخطوطان في مسائل الخلاف أيضاً يشير إلى بصريته وستأول ذلك بإفاحه بعد .

وهو فيما يبدو لي بغدادي الاتجاه بصري الهوى ، وفكره النحوي كان يسير في فلك الفارسي وابن جني ، وبطرة لمؤلفاته تكشف عن هذه الحقيقة فهو قد شرح للفارسي (الأيضاح) و (التكملة) وله (تلخيص أبيات الشعر لأبي علي) وشرح لابن جني (اللمع) و (تلخيص التنبيه) و (المتغلب من المحتسب) .

ولو تتبعنا آراءه المثورة في كتب النحو تجده يتبع الفارسي في كثير منها .
(فما) قد تأتي زمانية على نحو إثباتها في الآية الكريمة (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم^(١)
وتابعه في إعراب (ذلك) في قوله تعالى ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ صفة للباس^(٢)

ويرى رأي الفراء من قبله في أن لو تأتي مصدرية غير عاملة في مثل قوله تعالى ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾ .

وكان يختار لنفسه أحياناً من آراء الكوفيين .

كان يسير على رأي ثعلب في أن (من ذا) لا تكون مركبة تركيب (ماذا) بحيث يمكن إعرابها في نحو (ماذا لقيت) مفعوله به ، وهي عندهما مبنية ، وكان يعطل لذلك بأن (ما) أكثر إبهاماً من (من) فحسن أن نجعل مع غيرها كشيء واحد ، ولأن

(١) المعجم ص ٢٣٥ .

(٢) المعجم ص ٥٥٣ .

التركيب خلاف الأصل^(١) . (ومن) أشد وضوحاً فلا حاجة بها الى التركيب

وبهذا يتضح لنا أنه بغدادي من مدرسة أبي علي التي كانت تعمل على الانتحاب والاختيار من آراء السابقين من النحلة .

ولكن ما مدى صحة ما يقال عن كوفية العكبري ؟

ممن قال بكوفية العكبري الأستاذ المرحوم الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة وفيه يقول : فقد ألف بعد الأنباري أبو البقاء العكبري كتابه التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين^(٢) ، ولم نثر على هذا الكتاب ، الا أن المعروف عن العكبري أنه كوفي النزعة ، كما يتضح جلياً من مؤلفاته ، ومما لا مريية فيه أنه اطلع على كتاب الإنصاف ، وشاهد هذا أنه في شرحه لديوان أبي الطيب المتنبّي قد ينقل عبارة الانصاف بنصها عند ذكر الخلاف بين الفريقين أو يلخصها تلخيصاً لا يذهب معه نعرف الاصل المأخوذ منه^(٣) .

ثم ينقل عدة نماذج من المسائل الخلافية التي جاءت في شرح ديوان المتنبّي ، ونقل فيه العكبري عبارة الأنباري أو موجرها . وما هي المسائل مفرونة برقمها في الانصاف .

١٤ - نعم وبش اسمان أو فعلان ، وشرح العكبري لقول المتنبّي :

بش الليالي سهرت من طربي شوقاً إلى من يبيت يرقدها

٢٦ - (لعل) لامها الأولى أصلية أم زائدة ، وشرحه لقوله :

لعل بنهم لبثك جنند فأول قرح الخيل المهار

(١) ذكره السوطي في الملحّة باسم التعليق في الخلاف ، ولم يشر اليه صاحب وفيات الأعيان مع قرب صده

٥٠

(٢) نشأة النحو ص ١٣٥

- ٤٥ - (المصادي المفرد المعروف) مبني أم معرب ، وشرحه لقوله :
- أيا أسدا في جسمه روح ضيغم وكم أسد أرواحهن كلاب
- ٥٣ - (اسم لا النافية للجنس) معرب أم مبني ، وشرحه لقوله :
- لا تخلق أسمع منك إلا عارف بك راء تفكك لم يقل لك هاتها
- ٧٨ - كي يجوز أن تكون حرف جر ، وشرحه لقوله :
- جوعان يأكل من زادي ويملكني لكي يقال عظيم القدر مقصود
- ٨٣ - حتى تنصب الفعل بنفسها أم لا ، وشرحه لقوله :
- أقر جلدي بها علي فلا أقدر حتى الممات أجعلها
- فبالضرورة لا بد أنه قد رجح كثيراً من آراء الكوفيين انتصاراً لمذهبه في كتابه :
التبيين .

هذا هو رأي الشيخ محمد الطنطاوي ، معزاً بالأدلة التي أوردها وهي قائمة على أساس ما جاء في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ، وتوقعه نتيجة لهذا أن العكبري في كتابه التبيين في المسائل الخلافية والذي لم يضع في يد الشيخ - أنه انتصر فيه للكوفية .

ولكن كوفية العكبري في تفسيره مستحقة لأمر .

الأول : أن مسائل التبيين والانصاف التي أوردها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ، وهي اثنتان ومائة مسألة ليس فيها ما يشير لكوفية العكبري بل جميع مسائل الكتابين يشير إلى أن العكبري سار على نهج سلفه الأنباري في بصريته ، أو قل في بغداديته .

الثاني : كتب العكبري الأخرى وبالذات إعراب القرآن يسير فيه على نهج بصري كما أسلفت ، وكتابه اللباب في علل البناء والاعراب يؤكد بصريته ، وهو

مخطوط بدار الكتب رقم ٤٢٣ وكتابه المسائل الخلاقية في النحو وهو مخطوط آخر
سأحدث عنه بتفصيل يفيد بصريته العكبري .

الثالث : بقي أمر شرح ديوان المتنبي يطعن بعض المعاصرين في سببه
للعكبري أبي البقاء ، ويؤكد أن هذا الشرح لأبي عبد الله الحسين الإربلي ، وهو
ممن يتعصبون للاتجاه الكوفي ، وأن تشابها بين الاسمين أوجد لبسا ترتب عليه نسبة
شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري بدلا من صاحبه
الحقيقي أبي عبيد الله الحسين الإربلي .

هذا ملخص ما قرره الدكتور مصطفى جواد الامتاز بدار المعلمين العالمية
ببغداد في مقال نشره في الجزءين الأول والثاني من المجلد الثاني والعشرين من مجلة
المجمع العلمي العربي بدمشق .

وعلى رغم أهمية النتيجة التي انتهى إليها الدكتور جواد ، وأيده فيها كثير من
المعاصرين^(١) ، وهي نتيجة يغلب على الظن صدقها لأن معظم ما عرف من كتب
العكبري يشير إلى أنه بصري الهوى غير أنه أجد معظم المراجع تنسب للعكبري
شرح ديوان المتنبي ، ومنهم ابن خلكان ، وهو أقرب الناس عهداً بأبي البقاء ،
ويغلب على الظن أنه لا يلتبس عليه مثل هذا الأمر البين ، فلمله شرح آخر لم يصل
إلى أيدينا . على أن شعر المتنبي تطبيق للاتجاه الكوفي ، لأن المتنبي كوفي ، وجعل
من شعره ميداناً لتطبيق الآراء الكوفية في النحو ومن هنا قد يبدو على شارح ديوانه
الاتجاه الكوفي وما هو بكوفي .

على أنه في مثل هذا القرن السادس وما بعده لا يقال بصري وكوفي ، وإنما
يوجد اتجاهات تعتمد على الانتقاء والاختيار من المدرستين غير أن منها ما يغلب
الكوفية ، ومنها ما يغلب البصرية ، وقد يخرج صاحب الاتجاه برأي جديد

(١) أيدى الدكتور شوقي خيف في مدارس النحو من ٢٧٩

وهذه الاتجاهات وجدت منذ ظهور المدرسة البغدادية ، وعلى هذا فالمكبري بغدادي يسير في اتجاه مدرسة أبي علي الفارسي .

بحوثه في الخلاف :

يعتبر أبو البقاء الرجل الثاني بعد الأتباري في مجال البحث في الخلاف بين المدرستين ، وذلك لأن بحوث المكبري في الخلاف أقل مستوى من بحوث الأتباري كما وكيفا ، شكلا وموضوعاً ، ولفظاً وأسلوباً .

وبحوثهما معاً في الخلاف تمتاز بأنها بحوث خصصت للخلاف مع بعدها عن البيئة الزمنية للخلاف ، وبأسلوب لم يسبقا إليه على ما نقر ، ولم يلحقا به ، اللهم إلا في الاسعاف لابن إياز وهو خارج عن الاطار الزمني للدراسة ، ومع ذلك فقد أشرت إليه بإيجاز عند تعقيبنا على الأتباري .

وللمكبري في ميدان الخلاف كتابان :

الأول : التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وسماه السيوطي في البعية : التعليق في الخلاف ، وأهمل ذكره ابن خلكان .

الثاني : المسائل الخلافية في النحو ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، وهو في مجلد واحد مع مخطوط آخر للزمخشري وعلى الصفحة الأولى : كتاب المحاجة بالمسائل النحوية لجار الله العلامة صفها بمد الكشاف ، وإليه أشار في الورقة الثالثة . يتلوه المسائل الخلافية في النحول أبي البقاء المكبري . رقم خصوصي ٢٨ نحو ش وعمومي ٤٢٧٧٣ .

وقد كنت أظن أن كتاب المسائل الخلافية الأخير هو بعينه كتاب التبيين الذي لم يصل إلى أيدينا ، غير أنني وجدت السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ج ٢ الفس الثاني التدريب لخص ما في كتابي (الانصاف والتبيين) بما بلغ اثنتين ومائة مسألة . فأدركت أن كتاب التبيين حقيقة واقعة وأن السيوطي رآه ولخص منه ، ولا شك أن

خطة السيوطي في تلخيص كتب الاسلاف بين دفاف كتبه أفادنا كثيراً في التعرف على بعض التراث المفقود .

والذي أكد هذا الظن عندي أنني راجعت هذه المسائل الاثنتين بعد المائة على مسائل الانصاف الحادية والعشرين بعد المائة ، فوجدت أن هناك خمس مسائل غير موجودة في الانصاف ، ومما يضاعف هذا التأكيد أن هذه المسائل الخمس غير موجودة في المسائل الخلافية ، وكل ما نعلمه إذن ونرجح أنه من كتاب التبيين هو هذه المسائل الخمس التالية ، بترتيبها في كتاب السيوطي .

١٣ - إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده عند البصريين وقيل يعمل .

١٧ - لا يقام مقام الفاعل الظرف والجار والمجرور مع وجود المفعول وقيل يقام .

٢٦ - يجوز عند البصريين : ما طعامك آكل زيد ، وقيل لا يجوز .

٤٣ - كان في الاستثناء حرف جر ، وقيل فعل ماض .

٦٢ - منذ بسيطة وقالوا : مركبة .

مسائل المكبري :

غير أن الكتاب الذي سأنخذه مادة لدراسة منهج المكبري في الخلاف ، وتكوين دوره فيه هو كتاب المسائل الخلافية في النحو وهو المخطوط الذي أشرت إليه ، والذي هو تحت يدي فعلاً ، ونقلته كاملاً من النسخة المخطوطة الموجودة بدار الكتب المصرية .

ويضم هذا المخطوط خمس عشرة مسألة ، سأذكرها هنا مقتصرأ على رؤوس المسائل ، مشيراً إلى المذكور منها في كتاب الانصاف بأن أذكر رقمه فيه .

١ - مسألة : الكلام عبارة عن المفيد ، وذهب شاذلية إلى أنه ينطق على المفيد وغير المفيد .

- ٢ - مسألة : اختلفت عبارة النحويين في حد الاسم .
- ٣ - مسألة : كيف اسم بلا خلاف .
- ٤ - مسألة : اشتقاق الاسم (الانصاف مسألة (١))
- ٥ - مسألة : اختلفت عبارة النحويين في حد الفعل .
- ٦ - مسألة : الفعل مشتق من المصدر ، وقال الكوفيون : المصدر مشتق من الفعل (الانصاف ٢٨) .
- ٧ - مسألة : ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية ، وذهب قوم الى ذلك .
- ٨ - مسألة : المعرب بحق الأصل هو الاسم والفعل المضارع محمول عليه ، وقال بعض الكوفيين . المضارع أصل في الاعراب أيضاً .
- ٩ - مسألة : الاءراب داخل ليرق بين الممانى ، وقال قطرب لم يدخل لعله ، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان .
- ١٠ - مسألة : اختلفوا في علة جعل الإاءراب في آخر الكلمة .
- ١١ - مسألة : الصرف هو التنوين وحده ، وقال آخرون : هو التنوين والجر .
- ١٢ - مسألة : الاءراب معنى يدل اللفظ عليه ، وقال آخرون : هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً .
- ١٣ - مسألة : اختلفوا في حركات الإاءراب والبناء أيها الأسبق على الأخرى ، أو هما متطابقان من خير ترتيب ؟
- ١٤ - مسألة : الخلاف في زيادة تنوين الصرف .
- ١٥ - مسألة : فعل الأمر مبني وقال الكوفيون معرب (انصاف ٧٢) .

منهج المبكري في دراسة الخلاف :

يبدو لي أن المبكري في المسائل الخلافية لم يكن يهدف إلى بحث الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وإبداء الرأي فيه وتقويمه ، وإنما كان يرمي إلى عرض مجموعة من المسائل الخلافية العامة ، التي لها أهمية في نظره ، ولو لم يكن البصريون والكوفيون طرفي الخلاف فيها .

(١) وعندما تتبع المسائل الخمس عشرة تجد منها أربعة مسائل فقط من الخلاف بين المدرستين ، وبقيت المسائل خلاف عام بين النحاة وقد يكون المختلفون من مدرسة واحدة^(١) . وقد يكون جانب من أعلام المدرستين في جانب ويقتهم في جانب آخر . ولا ينبغي لنا أن نلوم المبكري في هذا ، لأنه كما يدل العنوان لم يتفقد بالخلاف بين المدرستين ، وإنما عرضه خلافاً عاماً بين النحاة في عهد المدرستين وبعده .

(٢) والمسائل التي تعتبر من قبيل الخلاف بين المدرستين هي : ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٥ وطريقته أن يعرض الآراء التي قبلت في المسألة ثم يعرض حجج الطرفين وما يحفظه ويتصوره لجدل كل منهما ، مدافعاً عن الرأي الذي يرجحه ويرفضه راداً على الرأي الآخر ، فهو يتخذ أسلوب الأنباري في الانصاف تقريباً ، لكنه ينقصه الإهانة والوضوح ، وتنسيق الأفكار .

(٣) أسلوب المبكري على عكس الأنباري منطقي ، وأدلته عقلية بحتة ، يفرق في القياس النظري من غير تعويل على الواقع اللغوي ، يقول في المسألة السادسة : المشتق فرع على المشتق منه ، أما حد الاشتقاق فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله : الاشتقاق فرع من أصل ، يلزم في تصاريقه الأصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرض للفرع والأصل . ولما الفرع والأصل متساويان في هذه

(١) راجع المسألة الخامسة التي يدور الخلاف فيها بين سحنة البصرة وحطيم .

الصناعة غيرهما في صناعه الأقبسة الفقهية^(١) ، وكذا اعتماده على دليل السير والتقسيم في المسألة الثالثة .

وهذا الطابع العقلي والفلسفي في عرض الخلاف واضح في كل مسائل العكري تقريباً .

(٤) في كثير من مسائل الخلاف يعرض الآراء من غير أن يصرح بأصحابها ، فيقول قال قوم كذا ، ورد آخرون بكذا ، على أن نسبة الرأي إلى صاحبه ، عليها معول كبير من الناحية العلمية ، راجع المسائل ١ ، ٢^(٢) ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من المحملوطة .

(٥) نأثر العكري بالروح الفقهية ، وبأساليب الفقهاء وتعبيراتهم ولا يجب فهو أحد أعلام العقيدة الحنبلي ، مثل تشبه المضاف لواء المتكلم بالمختل المشكل في المسألة ٧ والحديث عن ميراث الأخوة في المسألة (٩) والفرع والأصل في المسألة التاسعة أيضاً .

(٦) أسلوبه في عرض المسائل يحتاج إلى التوضيح والتنسيق وعرضه لوجهتي النظر بين المختلفين ينقصها الاتزان ، وهواه مع البصريين واضح ، ولذا وقف معهم في كل المسائل التي اختلفوا فيها مع الكوفيين ، فهو مثلاً يقول في مسألة اشتقاق كلمة (الاسم) الاسم مشتق من السمو ، وقال الكوفيون : من الوسم ، فالمحذوف عندنا لأمه وعندهم فلؤه^(٣) . فهو هنا يعتبر نفسه بصرياً ، وهذا ما تفيد كلمة (عندنا) وفي المسألة الخامسة عشرة يقول عارضاً حجة البصريين بناءً فعل الأمر : (لا أنه لفظ لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى) فهو على نفس المحرض في تأييد البصريين .

(١) المسائل الخلامية مسألة ٦ .

(٢) لم يصرح باسم صاحب رأي من الآراء التي عرضها في تعريف الاسم إلا بابين المراجع وفي التاسعة لم يصرح إلا باسم قطرب وحده ، وكذلك في العاشرة .

(٣) المسألة الرابعة من المرجع السابق .

وفي المسألة الأولى التي لم يصرح بأطراف الخلاف فيها يقول : الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة . . . هذا قول الجمهور ، وذهب شريحة من السحويين إلى أن الكلام ينطلق على المفيد وغيره ، فالتعبير بلفظ (شريحة) يوحي من أول الأمر بالتحيز للرأي الأول ، وهذه ظاهرة لم نجدها عند الأنباري

(٧) حديث المكبري في المسائل الخلافية على رغم أنه لم يتناول إلا مسائل معدودة من مسائل الكتاب القليلة إلا أن تقويمه للخلاف تقويم جري ، يهدف إلى ترجيح رأي في مسألة على رأي آخر ، ولا يحلو من شائبة عصبية .

على أنه مع بعده عن عصر الخلاف الذي طغت فيه الأهواء كان ينبغي أن يكون أكثر اعتدالاً ، كما رأينا عند الأنباري .

ومن هنا فطور المكبري في البحث عن الخلاف لا يكاد يذكر .

واختياره للمسائل ، ومعظمها لا يوصل الخلاف فيها إلى ثمرة ، وإهماله نسبة الآراء إلى أصحابها مظهر واضح لعدم الدقة والتحيز ، وللبعد عن جوهر الموضوع .

(٨) تأخذ عليه الاسراف في القضايا المطلقة ، والمبالغة في التعليل ، وقد أخذنا على الأنباري شيئاً من هذا القيل .

(٩) وهناك خطأ منهجي وقع فيه المكبري ، وذلك بمرضه المسألة الثالثة بين المسائل الخلافية في النحو ، وهي لا تحمل خلافاً باعترافه هو نفسه ، إذ يقول : كيف اسم بلا خلاف ، وإنما ذكرنا هنا لضعف الدليل على كونها اسماً ، والدليل على كونها اسماً خمسة أشياء .

كأنه يعترف بخروجه عن المنهج ، ويتعلل بضعف وجه الاسمية في كيف ، لأن كل ما في المسألة الأدلة على اسمية كيف ، وكان من الممكن قبول حجته لو أن هناك آراء مختلفة في الاستدلال على اسمية كيف . لكننا لا نجد شيئاً من ذلك في المسألة .

هذا هو أبو البقاء ودوره في البحث في الخلاف بين المدرستين .

ولم يؤلف في الخلاف كتاب مستقل إلا اسمعاف ابن إياز كما أشرت والكتاب لم يقع في أيدينا ، وأشار إليه السيوطي في الأشباه والنظائر ، ودراسته خارجة عن النطاق الزمني لهذه الدراسة .

والحديث عن الخلاف بعد هذه الفترة عبارة عن تقويم جزئي لمسائل المبعثرة في كتب النحاة ، تختلف عمقاً وسطحية ، وتعصباً واعتدالاً من تحوي لأخر .
وسنعرض لهذه الفترة في الباب الثاني عند حديثنا عن تقويم القدماء للخلاف .

.

الباب
الثاني

تقويم الخلاف ونتائجه

ويستعمل على :

المقدم :

الفصل الأول : تقويم القدماء والمحدثين للخلاف

الفصل الثاني : تقويم الباحث للخلاف

الفصل الثالث : نتائج الخلاف وآثاره
في الدراسات النحوية

مقدمة

أوردت هذا الباب لتقويم الخلاف ، وتتبع النتائج التي أصل إليها بعد هذا التقويم وقد اتخذت فيه منهجاً محدداً رسمته ، وسرت عليه .

أولاً : تتبع آراء القدماء التي تكشف عن نظرتهم للخلاف ، وتقديرهم له :

ولست أعني بالقدماء ما يقابل المتأخرين حسبما اصطلمحت عليه كتب النحاة من تقسيم النحويين إلى متقدمين ومتأخرين وإنما أعني بالقدماء كل من كتبوا في النحو على مناهج القدماء حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي أو الثالث عشر الهجري .

وبهذا يتضح ما أعبه بالمحدثين ، وهم المعاصرون أصحاب الآراء الجديدة ، والمطرات الحديثة في الدراسات النحوية .
ولذلك تتبع آراء المحدثين أيضاً .

وأنا في الحاشين أوازن وأنقد ، وأعلق ، وأوضح الحقائق مع عرض لآراء أصحاب الآراء .

ثانياً : تقريبي للخلاف بناء على أسس وضعتها أنا للتقويم ، وانتعمت فيها بآراء القدماء والمعاصرين وما لهم من تجارب وبحوث في هذا الميدان .

ثالثاً : النتائج التي لمستها وراء هذا الخلاف .

الفصل الأول

تقويم القدماء والمحدثين للخلاف

تقويم القدماء

تقويم الخلاف قبل الأنباري :

أكان قبل الأنباري من أعلام الحلة من حاولوا تقويم الخلاف بين المدرستين وتقويم منهجيهما تقويماً شاملاً ؟

وللإجابة عن هذا السؤال أقول : في فترة الخلاف ما كان هناك مجال للتقويم الدقيق ، فالأهواء تغلب ، والمجاملات الشخصية تميل بالإنسان كثيراً عن القصد ، وقبلما نجد نقداً قوياً بناء يواجه فيه الناقد صاحبه المنقود . هذه طبيعة البشر ، وإن كان هناك نقد فهو على أحد وصحين : ثناء وتقرير يتجاوز بهما صاحبهما القصد ، أو تجريح واتهام يفتان بالناقد دون الوصول إلى الحق .

وهذه أمثلة لهذا التقويم ، وقد أسلفت كثيراً منها عند حديثي عن ظاهرة التعصب في الفصل الأول من الباب الأول .

يقول أبو الطيب اللقوي في كتابه : مراتب النحويين بعد أن سرد تراجم أعيان

بصريين ، ثم الكوفيين . والذين ذكرنا من الكوفيين هم أئمتهم في وقتهم ، وقد بنا
 منزلتهم عند أهل البصرة ، فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء ، علماء ،
 معظّمون ، غير مدافعين في المصريين جميعاً ولم يكن بالكوفة ، ولا بمصر من
 الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية ، ولو كان لاقتحروا به ، وياهوا بمكانه أهل
 البلدان ، وأفرطوا في إعظامه ، كما فعلوا بحمزة الريات بتخذونه إماماً معظماً ،
 مقدماً ، وليس يحكي عنه شيء من العربية ولا النحو ، وإنما هو صاحب قراءة ، وأما
 عبد البصريين فلا قدر له ^(١) .

ويقول أبو حاتم : لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ولولا
 أن الكسائي دنا من العلماء فرقموا ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه محتلط بلا جمع ولا
 علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يفهم ما يريد ، وهو مع ذلك أعلم
 الكوفيين بالعربية والقرآن ، وهو قلدونهم وإليه يرجعون ^(٢) .

وابن الأنباري أبو بكر من ناحية أخرى يرفع من شأن ثعلب ، ويحط من قدر
 المبردة ^(٣) .

وابن الأعرابي الكوفي « كان يرغم أن الأصمعي وأبا عبيدة لا يحسنان قبيلاً ولا
 كثيراً » ^(٤) .

وهذا تقويم يغلب عليه الهوى ، ويميل به - كما قلت - الإيمان بوجهة نظر
 خاصة ومن هنا لا يعد تقويماً موثقاً إلى حقيقة ، وبالتالي لم أعول عليه

وفي هذه الفترة المبكرة ألقت كتب عن الخلاف كما أخبرنا المراجع .

وأول كتاب في الخلاف هو كتاب : اختلاف النحويين لثعلب الكوفي سنة

٢٩١ هـ

(١) مراتب النحويين ص ٣٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٤ .

(٣) ياقوت : ارشاد ٥ : ١١٥ .

(٤) المصدر السابق ١٨ : ١٩٠ .

ودكرت المراجع أنه قد ألف بعد ثعلب كتابان عن الخلاف أولهما : المسائل على مذهب المحوين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان المتوفي سنة ٣٢٠ هـ وثانيهما : المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاسي المتوفي سنة ٣٣٨ هـ .

وكلا الكتابين فيه رد على ثعلب .

وهذه الكتب وغيرها مما ألف عن هذا الموضوع في عصرها لم تصل إلينا ، ولو وصلت إلينا لأعطينا بدون شك خطوفاً تقويمية لها قيمتها لا سيما أنها ألئت في فترة مبكرة والخلاف لا يزال لئاره وميض

ويغيب على ظني أن هذه الكتب ما كانت لتسر لنا الحقيقة العلمية كما نريدها ، وكما نصل منها إلى ما نريد ، إذ يعلب عليها وجهة النظر الواحدة ، والهوى منها غير بعيد ، فأنا أنصور ثعلباً مدافعاً بعنف عن كوفيته ، بقدر حرص ابن كيسان وأبي جعفر النحاسي على مناصرتهم للبصرية

وعندما استهوت بغداد العلماء فهتت إليها أوتدتهم من كل مكان ، وتوافد عليها البصريون لينافسوا الكوفيين في المجد والشهرة ، هذا الخلاف وبدأ يظهر اتجاه آخر وأصبح في بغداد ثلاث نزعات .

(أ) نزعة مؤيدة للبصرية .

(ب) وأخرى مؤيدة للكوفية .

(جـ) ثالثة تجمع بين التزعين .

وهذه الاتجاهات في تقديري ، فيها لون من التقويم - قائم على الموارد والاختيار لكنه ليس بالتقويم الكاشف إلى نتائج تعيد في مسيرة الدراسات المحوية

وكل ما كان في هذه الفترة عبارة عن آراء تعقب على نحلة المدرستين من بصريين أو كوفيين ، أو آراء جديدة تخالف ما ارتضته المدرستان .

ومن أمثلة ذلك :

يقول ابن جنى في المحتسب عن فتح حرف الحلق في الثلاثي الذي يتوسط هذا الحرف : مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقى ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكوفة حرفاً حلقياً ، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعه كالبحر والبحر ، ولصحر والصخر . وما أرى القول من بعد إلا معهم ، والحق فيه إلا في أبيديهم ، ودلت أسي سمعت عامة عقيل تقول ذلك ، ولا تقف فيه سائفاً غير مستكره^(١) .

ويعلق ابن جنى على قراءة محمد بن السميع (قرح) بفتح الراء في الآية رقم ١٤٠ من سورة آل عمران قائلاً . وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا في الفتح أثراً معتداً فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق . . وهذا ما لا توقف في أنه أمر راجع إلى حرف الحلق لأن الكلمة بيت عليه آتة . ولا قرابة بيني وبين البصريين ، ولكنها بيني وبين الحق والحمد لله^(٢) .

فها ابن جنى يرجح وجهة النظر البغدادية ، ويحاول أن ينفي عن نفسه لتعصب للبصرية .

ويقول ابن جنى في الحصاص عن الشيء يسمع فيستدل به من وجه على تصحيح شيء وإسناد آخر : ومن ذلك أن استدلال بقول ضيف الأمدي .

إذا هو لم يخفي في ابن عمي وإن لم ألقه الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء^(٣) .

(١) المحتسب ج ١ ص ٨٤

(٢) المحتسب ١/١٦٦ عن ١٦ .

(٣) الحصاص ج ١ ص ١٠٤ .

وبعد أن يناقش كلمة هو في هذا البيت ويؤكد أنها لا تصلح إلا أن تكون مبتدأ ولا يمكن أن تكون فاعلاً لفعل محذوف ، لأنه لا مفسر له إذا ذاك ، لأن الضمير ليس على شريطة التفسير ، ولأن قوله : « لم يخفني الرجل المظلوم » إنما هو تفسير « لهو » من حيث كان ضمير الشأن والقصة . ثم يقول ابن جني . « فإذا ثبت مما أوردناه ما أردناه علمت وتحففت أن « هو » من قوله : « إذا هو لم يخفي الرجل المظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمرة . »

وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله : (إذا السماء انشقت) و (إذا الشمس كورت)^(١) .

فكل ما حفلت به هذه الفترة من تقويم هو عبارة عن نقد جرئي لمسألة معينة يرجع المقوم فيها رأياً على رأي أو يخرج برأى جديد^(٢) .

عصر الأنباري :

وفي عصر الأنباري يدخل البحث في الخلاف مرحلة جديدة ، وبالتالي يتجه البحث في تقويم اتجاهات جديدة لا سيما وأعلام الخلاف قد انتهوا وأتيحت الفرصة للتاريخ ليسجل كلمة الحق وإن كانت الأهواء والميول لا تزال مهوس البشر بحال .

ففي هذا العصر ألفت كتب خاصة بالخلاف ودراسة وتقويم ، ووصل إلى أيدينا بعضها ، وما وصل إلينا إنصاف الأنباري ، والمسائل الخلافية للمكبري واسعاف ابن إياز هير أن الأخير لم يقع في أيدينا ، وإنما تعرضنا عليه عن طريق كتاب الأشبه والنظائر للسيوطي الذي أورد في كتابه بعض مسائل الاسعاف .

وفي الفصل الثالث من الباب الأول تحدثت حديثاً مستقصاً عن هذه الكتب وعن ماهجها ، وتقويم أساليب البحث فيها .

(١) المرجع السابق ص ١٠٥

(٢) وأبرز الأعلام الذين جملوا هذا الاتجاه في هذه الفترة الفدلاويون بصفة عامة ، ثم العارسي وابن جني . والرمحشري بصفة خاصة ، ومع هذا يلو على سموت هؤلاء الثلاثة الأعلام مسحة النحو المصري

وما يختص بهذا الفصل من هذا الموضوع أوجزه حتى تنتظم سلسلة الكلام .

ففي إنصاف الأنباري :

تعرض الأنباري كما عرفنا لأحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية ، وعرض بأمانة ونزاهة وجهة نظر المدرستين في كل مسألة ، ثم رجع ما اطمأن إليه ذاكرأ أسباب هذا الترجيح ، وكانت النتيجة أنه رجع رأي الكوفيين في سبع مسائل بينما رجع رأي البصريين في الباقيات .

غير أن هناك مسائل قد يكون رأي الكوفيين فيها أقوم ، وانتصر الأنباري فيها للبصريين ، لأن القضية قضية منهج آمن به وارتضاه .

وتقوم الأنباري جزئي ، لأنه صادر على مسائل جزئية ، ولم يتناول أصلاً من أصول الخلاف ، ليناقش رأي المدرستين فيه ، ولا تثريب عليه في اغفال ذلك ، لأن كتابه قد ألفه لمسائل الخلاف لا لأصوله .

وقد سبق أن فصلت جواب تقويم الأنباري للخلاف تفصيلاً تاماً ، ثم قومت تقويمه حيث تأكد لنا إنصافه ، ووضحت نزاهته .

والعكبري ومسائله :

وسار العكبري وراء الأنباري في طريق البحث عن الخلاف ، والكتاب الذي وصل لأيدنا هو المسائل الخلافية في النحو ، وفيه مسائل قليلة محدودة ، وتذكر المراجع للعكبري كتاباً آخر اسمه « التبيين » ونقل السيوطي كثيراً من مسائله ، ومضى في بحثه على نهج الأنباري ، غير أنه دونه في وضوح العبارة ، وجمال الأسلوب ، وترتيب الأفكار ، ورجح في مسألة المذهب البصري .

ومن هنا فلدوره في تقويم الخلاف محدود المعنى ، وكأنه في كتابه يعالج الأمور من وجهة نظر بصرية لا محايدة كما فعل سلفه الأنباري مع أنه بصري مثله ويكثر في كتابه من العمل الفلسفية ، والحجج المنطقية . وأسأل الفقهاء

حتى تجد ذلك في كل مسألة من مسائله تقريباً .

والكتاب كله خمس عشرة مسألة ، وفيها من الخلاف بين المدرستين خمس فقط ، ورجح فيها كلها المذهب البصري .

وله بعض أخطاء منهجية أشرت إليها في موضعها .

وبخلاصة ما يقال عن تقويم المعكيري للخلاف أنه تقويم جزئي ، من وجهة نظر واحدة وكل ما له من قيمة أنه أفرد لبحثه في الخلاف كتاباً خاصاً به .

ابن مضاء :

وفي القرن السادس الهجري يظهر علم من أعلام السحر في الأندلس هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ، نشأ في قرطبة في بيت علم ، وأخذ عن ابن الرماك في إشبيلية كتاب سيبويه وسجع عليه وعلى غيره كثيراً من كتب اللغة والنحو والأدب ، وتولى رئاسة القضاء في عهد أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن من دولة الموحدين . وتأثر بالجو المعكيري في هذه الدولة بل كان رائداً له ، وفكر الموحدين تنقية الدين من الشوائب والاعتماد على ظاهر النصوص دون بحث وراء العلل ، أو توغل بالدين في مناهات الفلسفة .

وتعمق ابن مضاء في الدراسات السحرية جعله يعلنها ثورة على مناهج نحاة المشرق ، كما أعلنها الموحدون ثورة على الدراسات الفقهية والدينية عند علماء المشرق أيضاً ، ولهذا ألف كتابه « الرد على النحاة » وفي الكتاب رد على نحاة المشرق وفند بعض قواعدهم ومنها : العامل النعوي ، والعلل المثواني والثوالت ، والتمارين الافتراضية^(١) .

وما أقول - أهله الثورة التي أعلنها ابن مضاء في المغرب على نحو المشرق

(١) لابن مضاء أيضاً . كتاب تنزيه القرآن عما لا يليق وكتاب المشرق في السحر ، توفي سنة ٥٩٢ هـ .

قومت الخلاف بين المدرستين ولا سيما أن المدرسة الكوفية قريبة إلى حد ما من
الملاحية التي دعا إليها ابن مضاء ؟

بحسب عن ذلك الدكتور شوقي ضيف ، إذ يقول مبدئياً هذه الملاحظة غير أن
نلاحظ أنه لم يعن بالنحو الكوفي أو على الأقل لم تظهر في الكتاب عناية بهذا
النحو ، ومرجع ذلك - في رأينا - أنه لم يكن حريصاً على التوفيق بين مذاهب
النحاة ، وإنما كان حريصاً على مهاجمة النحو جملة ، وقد احتار المذهب المصري
الذي كان شائعاً من حوله والذي لا يزال شائعاً إلى عصرنا الحاضر ، فاتخذ مسرّعاً
لمعاركه مع النحاة^(١) .

لكننا نلاحظ عليه أنه عندما يعرض لمسائل خلافية يؤيد الكوفيين - غالباً - لا
لأنهم كوفيون ، ولكن لأن مناهجهم تلتقي إلى حد ما مع منهجه فعند ما يتعرض
للخلاف حول حذف الفاعل يجوز ذلك أم لا ؟ يقول : وأما أي الرأيين أحق ؟ فرأي
الكسائي ، لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز ، لأن الفاعل والفعل كالشيء
الواحد فهما متلازمان ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفاعل وبقاء الفعل ، وهم
يجيزونه ، ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول علقمة :
تعقق بالأرطى لها ، وأرادها رجال فدت نبلهم وكليب^(٢) .

ومن هنا أستطيع أن أقول . إن تقويم ابن مضاء تقويم عابر وسريع وهو لا يقصد
فيه إلى التقويم ، ووزن مناهج كل مدرسة ، لأن ذلك لم يكن في حسابه ، وإنما هي
آراء يبدئها في بعض المسائل حسبما يهديه إليها منهجه الذي ارتضاه .

ابن مالك :

وهذا علم آخر من أعلام النحاة في القرن السابع ، وله موقف إيجابي من

(١) الرد على النحاة / المجلد ١٣

(٢) الرد على النحاة ص ١٠٩ . واختار ابن مضاء رأي الكوفيين في مثل ما رأيته مد يومان « وان » يومان
فاعل لفعل محذوف تقديره : قد مضى يومان ارتشاف ص ٢٠٦ مصورة

الخلاف . وهو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائفي ، ولد بجيبان بالأندلس ، وسمع من الشلوبيني^(١) . وفي عام ٦٣٠ هـ ارتحل إلى المشرق ، واستقر بحلب ، وأخذ عن ابن الحاجب^(٢) ، وتلمذ على ابن يعيش^(٣) ثم ترك حلب واستوطن دمشق متولياً مشيخة المدرسة العادلية حيث المجمع العلمي العربي الآن^(٤) وظل بدمشق إلى أن توفي سنة ٦٧٢ هـ .

كان ابن مالك عالماً في القراءات والنحو ورواية الحديث ، ومؤلفاته كثيرة متنوعة ، وبالت حطاً من الشهرة والذيع ، وكثر شراحها ، ومنها في النحو : الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت ، وخلاصتها الألفية في ألف بيت وهي من أشهر مؤلفاته ، والمؤصل في نظم المفصل للزمخشري وتحفة الودود في المفصور والممدود ، وشرح الكافية ، والفوائد ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرح التسهيل ، وشرح الكافية ، وأعراب مشكل صحيح البخاري^(٥) .

وبلغت نظري في حياة ابن مالك أمران وأنا أحدد موقفه من الخلاف بين المدرستين وتقويمه له .

الأول : أن ابن مالك له موقف فذ بين النحاة في أنه توسع^(٦) في الاستشهاد

(١) بهاء السبة ، والشلوبين حصن بالأندلس (معجم البلدان) وفي الفانوس بلد بالمغرب ، وهو أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبيني ، ولد بأشبيلية ، وأخذ عن السهيلي والجرولي وغيرهما ، وانتهت إليه رئاسة النحو ، من مؤلفاته التوطئة ، والتعليق على كتاب سيويه توفي سنة ٦٤٥ هـ .

(٢) هو أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر الكردي ، كان أبوه حاجباً للأمير عمر الدين موسى الصلاحي بالقاهرة ولد بأستا ، وتبعه أبوه بالقاهرة ونسخ في العربية ، ومن مؤلفاته : الكافية والشافية ، والابضاح شرح المفصل ، توفي سنة ٦٤٦ هـ .

(٣) مؤلف الدين علي بن يعيش الحموي شأ بحلب ، وتلقى النحو وسمع به ومن مؤلفاته شرح المفصل توفي سنة ٦٤٣ هـ .

(٤) مدارس النحو ص ٣٠٩ .

(٥) وردت ترجمته ابن مالك في طبقات الشافعية ٧٨/٥ وطبقات الفراء ١٨٠/٢ ، واللوك للمقرئ ٦١٣/١ ، والمحرم الزاهرة ٧٤٣/٧ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، ونية الرحلة ص ٥٣ .

(٦) سبق ابن مالك في الاستشهاد بالمحيط لابن خروف والسهيلي ، وكذا الفارسي وابن جني ، غير أن ابن مالك أول من توسع وأوسع .

بالحديث مع أن النحاة الأوائل لم يلحوا هذا الباب في الاستشهاد ، كثيراً وهو مأخذ سنأخذه عليهم جميعاً فيما بعد .

الثاني : أن ابن مالك يعد المنصف الثاني للمدرسة الكوفية بعد الأساري ، إذ أيدهم في كثير من مسائلهم التي عارضهم فيها الأنباري نفسه كما أن كتبه كانت وعاء أمياً نقل إلى الأجيال آراء نحاة الكوفة الذين درست آثارهم العلمية ، ولم يصل إليها منها إلا النزر اليسير

وأما موقفه من الخلاف فكان يتميز بعقلية علمية نزيهة ، وينظر إلى المسائل الخلافية نظرة موضوعية ، وينتهي إلى موقف معين ، قد يكون في هذا الموقف إلى جانب البصريين ، وقد يكون إلى جانب الكوفيين ، وقد ينحومنحي البغداديين ، وقد يخرج برأي جديد .

فمما اختاره من المذهب البصري : أنه رأى رأي يونس أن إما الثانية في مثل . قام إما زيد وإما عمرو . غير عاطفة^(١) ، واختار رأي المبرد في أن إذا الفجائية ظرف مكان ،^(٢) ، وأكثر من اختيار آراء الأعمش بالذات ، ومها رأيه في أن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا إذا كان جزءاً من المضاف أو كالجزء مثل قوله تعالى : ﴿ وَنُرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾^(٣)

واختار رأي الكوفيين وما أكثر ما اختار منهم من ذلك ما ذهبوا إليه من أن مذ ومنذ إذا وليهما اسم مرفوع في مثل : ما رأيت مذ شهران ، أو منذ شهران ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها وبقي فاعلها والتقدير : مذ مضى شهران^(٤) واختار رأيهم في جوار أن يوضع المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر ، مثل قول «مرىء

(١) المعنى من ٩٢ .

(٢) المعنى من ٩٢ .

(٣) التمع ١/٣٤٠

(٤) المعنى من ٣٧٣ والارتشاف من ٢٠٦

لقيس - بها العيان تنهل . أي تنهلان^(١) واختار رأيهم في أنه إذا وقع بعد الجار والمجرور مرفوع ، وتقدمهما نقي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال كان فاعلاً للجار والمجرور لثباتهما عن الفعل المقدر استقر في مثل ما في المدار أحد^(٢)

ومما أحد برأيهم فيه دخول الفاء على الخبر إذا كان أمراً مثل : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وأول ذلك جمهور البصريين مع حذف الخبر^(٣)

واختار رأيهم في أن آياه في مثل : رأيت إياه توكيد لا بدل^(٤) .

وكان يذهب مذهب الفراء في أن دام أخت كان لا تتصرف^(٥) وإن لو مصدر بعد يود ونحو مثل (يود أخوهم لو يحمر)^(٦) .

ومن آرائه الجديد التي رأها ، ولم يضيد فيها برأي النحاة :

جوز ثنية اسم الجمع والجمع المكسر ، مستدلاً بمثل « قد كان لكم آية في فوتين » وقوله تعالى : ﴿ يوم التقى الجمعان ﴾^(٧) .

واو العاطفة تأتي للتقسيم مثل : الكلمة اسم أو فعل أو حرف^(٨) .

هذه أمثلة متعددة لاتجاه ابن مالك ، ومنها يتجلى موقفه من الخلاف بين المدرستين وأنه كان ينظر فيه بعقل مجرد ، ومن ذلك لا تعجب إذا أولى المدرسة الكوفية كثيراً من التأيد يتجلى ذلك في اختياره للكثير من آرائهم إذ يفهم منه اقتناعه بمنهج السماع .

(١) النسخ ٥٠/١ .

(٢) النسخ ص ٤٩٤ .

(٣) النسخ ١٠٩/١ .

(٤) النسخ ص ٥٠٨ .

(٥) النسخ ١١٤/١ .

(٦) النسخ ص ٢٩٤ .

(٧) النسخ ٤٢/١ .

(٨) النسخ ٦٨ ، ٢٩٦ .

ومن ناحية أخرى لم يكن تقويم ابن مالك تقريباً عاملاً للمدرسة الكوفية وإنما كان تقريباً لبعض المسائل الجزئية يحكم فيها بمقتضى المنهج الذي يؤمن به ويرتضيه على أن ابن مالك يعدل من قوم المسائل الخلافية بعد عصر الأبري .

الرضي :

من أعلام القرن السابع الذين اتخفوا لهم موقفاً من الخلاف بين المدرستين وهو نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي ولد ونشأ باسترأباد من أعمال طبرستان ، ولم يتيسر أخبار حياته في كثير من المراجع^(١) حتى إن منهم من لم يعرف اسمه ومنهم السيوطي ، إذ يقول في البغية : « ولم أقب على اسمه ولا على شيء من ترجمته » هذا ما قاله السيوطي في البغية ، ولا أدري كيف يتجاهل أصحاب الطبقات أساتذة الرضي وتلامذته حتى اسمه أيضاً ، مع أن له تراثاً حافلاً أهمه : شرح الكافية في النحو ، وشرح الشافية في الصرف ، توفي حوالي سنة ٦٨٦ هـ على الأرجح . وذكر الرضي كثيراً من المسائل الخلافية ، ووقف عندها وأبدى رأياً .

ومعظم مسائل الانصاف التي سردناها في فصل مسائل الخلاف أشرت قرين كل مسألة إلى موضعها في كتاب شرح الكافية للرضي .

واتجاه الرضي في تقويم الخلاف اتجاه بغدادي تقريباً ، إذ يقدرن بين آراء النحاة من البصريين والكوفيين ، والبغداديين ، محتاراً لنفسه ما تتضح عدله ، وقد يضيف لما يختار عللاً أخرى تعززه ، وقد يفرد برأي جديد . ومستذكر هذه أمثلة لهذه الاتجاهات الثلاثة .

من الأمثلة التي رجح فيها المذهب الكوفي :

١ - يرى الكوفيون شرطية أن المدخمة في « ما » في نحو أما أنت منطلقاً اطلعت ،

(١) وردت ترجمة للرضي مختصرة في : الرضي شذرات الذهب ٣٩٥/٥ وخرائه الأدب بغدادي ص

قال : « ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى إياه »^(١)

٢ - يرى الصمير في أنت وأخواته « التاء » وفي أياك وأخواته « الكاف » قال : « وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين »^(٢) .

٣ - يذكر رأي الصريين في أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل ويضعفه مصوباً رأي الكوفيين أو بالأدق رأي القراء في أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والماض معاً ، إذ إساد أحدهما إلى الآخر هو السبب في كون المفعول فضلة ، فيكون السبب في علامة العصلة وهي النصب^(٣) .

وأكثر ترجيحات الرضي للمذهب البصري ومنها :

١ - رجح رأيهم في باب التنازع واختيارهم أعمال الثاني ، لقربه^(٤) .

٢ - كما رجح رأيهم في أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف المعطف^(٥) .

٣ - الخبر محذوف في مثل « كل عامل وعمله » أي بعد واو المعية^(٦) .

وقد خالف نحاة المدرستين في هذه آراء منها .

١ - مخالفته لهم في اشتراط أصالة الصفة في منع الصرف فقال : وأنا إلى الآن لم يفهم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف^(٧) .

(١) كان وأخواتها (حذف كان) .

(٢) باب المنصر

(٣) الرضي على الكافية ج ١ ص ٢١ طبعة استنبول .

(٤) الرضي على الكافية ٧٠/١ وما بعدها .

(٥) ص ٢٧٧/١ المرجع

(٦) ص ٩٧/١ المرجع .

(٧) الكافية باب « غير المنصرف »

٢ - مخالفته لهم في عدم عطف البيان نوعاً مستقلاً في التواضع ، ورأي إدماجه في بدل الكل فيقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل الح^(١) .

وهذا رأي يتصل بمناهج النحاة ، ويعتبر نقداً لها وهو في تقديري له وجاهته ، لأن الفرق بين بدل الكل وعطف البيان اعتباري بحث ، وليس له صدى في واقع العبارة ، إذ المقصود في عطف البيان المتبوع ، والمقصود في البدل التابع ، من ناحية المقصد ، وحده يختلفان .

بهذه الأمثلة ندرك شيئاً آخر وهو أن الرضي يقوم الخلاف تقويماً جريئاً حسبما يتعرض له من مسائل ، ولا يحاول أن يقوم المدرستين في الأصول . على أنه خالف المدرستين وسار على طريق ابن مالك في الاكثار من الاستشهاد بالحديث ، وشرحه للكافية معلوفاً بالشواهد على ذلك .

أبو حيان^(٢) :

وفي القرن الثامن الهجري نجد علماً من أعلام النحاة في الأندلس يتناول الكثير من المسائل الخلافية ويبدى فيها آراء لها وجاهتها واتزانها هذا العلم هو أبو حيان الأندلسي .

وهو أنير الدين محمد بن يوسف القرناطي ، ولد بمطخاريس ، من ضواحي قرناطة وتلقى عن كثيرين منهم أبو جعفر بن الزبير وابن الضائع^(٣) في النحو ، وأكب بجانب ذلك على التفسير والحديث والقراءات والتاريخ ، وبرز في ذلك كله ، وهاجر

(١) الكافية باب البدل

(٢) ترجمة أبي حيان وردت في الكتب الآتية : بنية الرحلة ص ١٢١ ، وطبقات الشافعية ٣١/٦ ، والدرر الكامنة لابن حجر ٣٠٢/٤ ، وفوات الوفيات ٣٥٢/٢ ، وشعرات الذهب ١١٥/٦ ، وفتح الطب (الباب الخامس / القسم الأول) .

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الكتلي الأبي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ لارم الشلوبي ، وله شرح معيد لكتاب سيويه ، وشرح الجمل للزجاجي ، ومن تلاميذه أبو حيان (بنية الرحلة للسيوطي)

هي شابه من موطنه بالأندلس وتنقل في شمال إفريقية ، وزار بلاد الشام والحجاز والسودان ، وألقى عصاً التسيار في مصر سنة ٦٧٩هـ . ولزم بهاء الدين بن النحاس وهو من تلامذة ابن مالك وأخذ عنه كُتبه .

وكان له نشاط تعليمي واسع بمصر فكان يدرس النحو في جامع الحاكم بالقاهرة سنة ٧٠٤هـ ، كما عهد إليه بتدريس التفسير في قبة الفوري سنة ٧١٠هـ ، كما تولى منصب الاقراء بجامع الأقرم الفاطمي .

وكانت أحب الكتب إليه (كتاب سيويه ، وتسهيل ابن مالك ، والممتع في التصريف لابن عصفور .

وقد تخرج على يديه جيل كبير من النحاة منهم ابن عقيل ، وابن أم قاسم .

ولأبي حيان ثلاثة شروح على تسهيل ابن مالك ، وله كتاب مهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ومن مصنفاته على النحو الارتشاف وهو في ستة مجلدات ومختصره في مجلدين ، يقول السيوطي في البية لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ، ولا أحصى للخلاف ، وعليهما اعتمدت في كتابي : « جمع الجوامع » .

كان أبو حيان ظاهري المذهب ، ثم تحول أحياناً إلى مذهب الشافعي ، لكن ظلت فيه بقية تعلق بالطاهرية ، حتى إنه يؤثر عنه قوله : « محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه » ، وتعلقه بالطاهرية وصل بينه وبين سلفه في هذا الاتجاه وهو ابن مضاه القرطبي حتى وجدنا لأبي حيان آراء شبيهة بأرائه في النحو ، مستوحاة من الاتجاه الظاهري في السلفية والفقه .

توفي أبو حيان سنة ٧٤٥هـ .

تقويم للخلاف :

لأبي حيان موقف من الخلاف أكثر ايجابية ، لما فيه من حيوية وتحديد ، ولم

يكن مجرد انتقاء واختيار أو ترجيح أو على حد وصفنا له بالتقويم الجزئي ، كما رأيت في تقويم من سبقوه .

ومرجعنا في دراسة موقف أبي حيان من الخلاف كتابه : الارتشاف وهو مخطوط بدار الكتب ومنه عدة نسخ ، وقد اطلعت على نسختين السحرة رقم ٨٢٨ نحو واطلعت على نصفها تقريباً وأكملت بقية الاطلاع على الكتاب في نسخة مصورة رقمها ٦٥١٦ ، وهو في نحو ٣٨٨ لوحة ، كل لوحة تحمل رقماً وحداً وتصم صفحاتين من صفحات المخطوط المصور .

وكما وصف السيوطي « الارتشاف » أنفاً بأنه أجمع الكتب وأحصاهم للخلاف وجدته فعلاً كذلك يكاد يستقصى كل خلاف حدث حول جرئية من جرئيات النحو ولذا لا أبالغ إذا قلت : إن مسائل الخلاف في الارتشاف تجاوزت أربعمئة مسألة .
ولأبي حيان مبادئ عامة يؤمن بها ، وعلى أساسها كان تقويمه .

١ - أبو حيان يحترم السماع ، وهذا الاحترام أساسه أنه ظاهري ، ومن هنا لا يتردد في قبول قراءة ، ويرجع رأي الكوفيين في مسائل كثيرة ، برغم أنه ينسب نفسه للبصرية ، ويمر عن البصريين يقول : « أصحابنا » .

٢ - يفت ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية ، وجنب التمارين غير العملية .

٣ - لا يعترف بقيام قاعدة على مثال واحد^(١) ، وفي هذا المبدأ تظهر بصريته ، وهو بصفة عامة يميل إلى أن يقف في صف سيبويه والبصريين ولا يخالفهم إلا في سبيل المبادئ السابقين .

٤ - يخالف ابن مالك في الاستشهاد بالحديث ، مؤثراً خطوة الرعيل الأول من النحاة .

(١) أي أنه يسلك في قضية السماع طريقاً وسطاً بين سعة الكوفيين ، وتضييق البصريين .

وستصوب أمثلة من واقع الارتشاف تزيد هذه الاتجاهات ، ونوضح أسلوب أبي حيان في تقويم الخلاف ، وتوجيهه ، ووزنه وتقديره .

فالمسائل التي يقوم الخلاف فيها على علل منطقية ، وأقيسه بطريقة بعلق عليها بأن الخلاف فيها ليست له ثمرة تذكر .

أ - فهي الخلاف حول علامة إعراب جمع المذكر السالم أمي الحروف أم حركات مقدرة ، أم أنه انقلاب هذه الحروف وتغيرها ؟ يقول تعليقا على هذا الخلاف الحامل بالجدل النظري : وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف ليس تحته طائل ، ولا يبنى عليه حكم^(١)

ب - وفي الخلاف حول الإعراب أم أصل في الأسماء والأفعال أم هو أصل في الأول فقط فرع في الثاني ؟ يعقب على هذا الجدل النظري بقوله : وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة^(٢) .

ج - في الاختلاف في (إيا) وأحواتها أمي ضمير كلها أم بعضها ضمير والباقي عمدة ؟ وأين الضمير ؟ وأين العمدة ؟ يعلق على هذا الخلاف النظري بقوله : ليس في الاختلاف فيها كبير فائدة^(٣) .

د - ثم يعرض لاختلاف النحاة في معنى الصرف - ثم يقول : إنه خلاف لا طائل تحته^(٤) .

هـ - ثم يقف عند اختلافهم حول همزة الـ ، التعريفية . أمي همزة وصل أم قطع ؟ يقول : وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ، ولا يبنى أن يشاعل به^(٥) .

(١) الارتشاف ص ٢٢٧ .

(٢) الارتشاف ص ٣٥٨ .

(٣) الارتشاف ص ٤١٢ .

(٤) التكميل ٢٤/١

(٥) التكميل ٧٩/١

و- ومما يؤكد إدراكه أن اللغة واقع اجتماعي ، غني عن التماس العلل من الحال
تعليقة على تحليل النحاة لضم التاء في مثل « كلمت » للمتكلم ، وفتحها
للمخاطب ، وكسرها للغائب بقوله : « هذه التعاليل لا نحتاج إليها ، لأنها تعاليل
وضعية ، والوضعية لا تعلل » .

وكذا تعليقه على تحليلهم رفع المضارع بذكر أوجه مسعة خلافية بقوله « لا
فائدة لهذا الخلاف ، لأنه لا ينشأ عنه حكم تطبيقي »^(١)

والخلاف القائم على سماع أو استشهاد بقراءة يعتد بالرأي القائم عليه ،
ويؤيده وهذه أمثلة لذلك .

أ- الأمانة مع الإدغام في كلمتين يمنعها البصريون ، وقيل تمال اعتماداً على قراءة
أبي عمرو ﴿ وتوفنا مع الأبرار ربنا وآتنا ﴾ : يقول أبو حيان عن الأمانة : وهي
مذهب ثعلب وهو الصحيح^(٢) .

ب- يشير أبو حيان إلى أن بعض النحاة عقدوا باباً فيما أدغمت القراء مما لا يجوز عند
البصريين وهو محالف لأتيسنهم وروايانهم ثم يقول : والذي نذهب إليه إن
صحت الرواية من أثبات القراء وجب المصير إليه ، وإن خالف أقوال البصريين
ورويانهم^(٣) .

وهما يظهر بوضوح احترام أبي حيان للسمع ، وبعده عن التعصب .

ج- يذكر رأي البصريين في تحقيق الهمزتين فيقول : « وقد سمع التحقيق منهما ، وهو
من الشكوك والفلة بحيث لا يقاس عليه انتهى ثم يحض على حكم البصريين
بقوله : وليس كذلك وقد قرأ بالتحقيق فيهما الكوفيون ، وابن عامر من السبعة ،
وليس بشاذ^(٤) » .

(١) الجمع ص ٥٦/١ ، ص ١٨٦/١ .

(٢) الارتشاف ص ٢٩٤ .

(٣) الارتشاف ص ٢٠٦ .

(٤) الارتشاف ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

د - في مُعَال وَمَفْعَل من العدد . أيقصر فيهما على ما سمع كما قال البصريون ، أو يقاس ما لم يسمع على ما سمع كما قال الكوفيون أم يقاس البناء ان ؟ ثم يعقب على الأخير بقوله . وهو الصحيح لسماع ذلك من العرب ، وحكى البناء من أبو عمر والسياني^(١) .

هـ - يؤكد أبو حيان أن ميوله البصرية لا تؤثر على احترامه للقراءة القرآنية ولو حالت القياس بل يعتبر القياس هو ما جلست به القراءة فيقول في مسألة العطف على الصمير المجرور من غير إعادة الجار ، وما يتصل به من قراءة حمزة لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ . الذي نختار جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً قال : ولنا متعبدون باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل^(٢) .

ومن تقويمنا القائم على احترام السماع في غير قراءات القرآن .

١ - ففي الخلاف حول إعمال إن النافية عمل ما الحجازية . وجواز ذلك عند الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والمارسي وابن جني ، وعدم جوازه عند الفراء والبصريين ، واختلاف النقل عن سيويه والمبرد فيقل السهيلي الجواز عن سيويه ، والمنع عن المبرد ، وينقل النحاس عكس هذا .

ويكون رأي أبي حيان أن « الصحيح جواز أعمالها ، وقد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً »^(٣) .

وبجانب احترامه للسماع لا يعتمد بالسماع القليل كأصحابه البصريين وإن كنا نقع في حيرة ، لأنه لا يقدم لنا ضابطاً محدداً لما يعتمد به وما لا يعتمد به من السماع ، ونظر إلى تقريرة لهذه المسألة : « ولا يزداد غيرها - غير كان - من أفعال هذا الباب

(١) الارشاد ص ٣٧٩ .

(٢) الاقتراع ص ٨٤ .

(٣) الارشاد ص ٥٦٨ .

خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا زيادة أسمى ، وأصبح في التعجب ، وحكوا : ما أصبح
أبردها وما أسمى أدقها فإن ثبت فهو عند البصريين من القلة بحيث لا يقس عليه^(١)

ولكن يبدو لي أن السماع إذا كان لهجة سائدة لقليلة يعتد به كما رأيت في تعليفه
على إن النامية وعملها ، وكذلك عندما بحثنا في الارتشاف عن الثلاثي المصعب
المسني للمجهول ، وأنه لا يجوز فيه عند الجمهور إلا ضم الأول يقول . وأحار الكسر
بعض الكوفيين وهو الصحيح وهو لغة لبني ضبة وبعض نعيم ومن جاورهم يقولون :
رد الرجل ، وقد قميصه وقرأ علقمة (ولو رتوا - ردت إلينا)^(٢)

وفي كل المسائل التي يعرضها أو يعرض لها أبو حيان نحس فيها بصرف النظر
عن نتيجة التقويم - عرضاً نزيهاً لا يشوبه تعصب ، وفي كل موقف فيه سماع يشير إليه
سواء أكان السماع مؤيداً للبصريين أو الكوفيين .

وبعد هذه الجولة في ربوع الارتشاف ، وعبره من الكتب التي تحمل آراء أبي
حيان ندرك أن تقويم أبي حيان للخلاف فيه كثير من الإيجابية ، والنصفة ، وأنه جاوز
حدود التقويم الجزئي الذي عرف به سابقوه ، وقوم أصول الخلاف نفسها .

فموقفه من الفراءات بصفة خاصة اتجاه يحمد له .

وموقفه من السماع فيه كثير من الاتزان .

وهو أحد الأعلام الذين نقلوا بأمانه - مسائل الكوفيين .

وبطرنه للعمل النحوي ، والتمارين غير العملية ، وتقويمه للمسائل التي ليس
فيها إلا هذا النوع من الفلسفة النحوية بدل علي عقلية هذه ونضج في التفكير
النحوي .

(١) الارتشاف ص ٥٥٧

(٢) الارتشاف نسخة مصورة لوحة رقم ١٩٤ ، الأولى جزء أيه من الأنعام / ٢٨ ، والثانية جزء أيه من
يوسف / ٦٥

فإذا بدأ للمحدثين أن يتقنوا النحاة القدامى في شيء من هذا لؤكد لهم أنه قد سبقهم إلى ذلك أبو حيان .

ابن هشام : (١)

وفي القرن الثامن علم آخر من أعلام النحاة أدرك أبا حيان ، وكان له دور بارز في تقريب الخلاف ، وفي مسيرة النحو العربي بصفة عامة . وهو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الانصاري المصري ، ولد بالقاهرة ، ولزم عبد اللطيف بن المرحل ، وحضر دروس التاج التبريزي ، والتقى بأبي حيان ويقال إنه لم يسمع عليه إلا ديوان زهير ، وقد بدأ ابن هشام شيوخه ، وتخرج على يده الكثير ، وكان مثلاً رائعاً في الإلمام بالنحو ومذاهبه ، مستوعباً لأراء النحاة فيه ، مع تمييز بالتدقيق والتحقيق ، والنقد الدكي ، وتصحيح أوهام المعربين حتى طغت شهرته الأفاق ، يقول عنه ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية اسمه ابن هشام أنحى من سيبويه . إلى أن يقول وكان يسحو طريقة نحاة أهل الموصل الذين أقتنوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك شيء عجيب دال على قوة ملكته وإطلاعه والله يزيد في الخلق ما يشاء (٢) .

توفي ابن هشام سنة ٧٦١ هـ وفي كشف الظنون سنة ٧٥٦ هـ ولم أجده في غيره من المراجع .

ومن مؤلفاته في النحو : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، أوضح المسالك إلى ألعية ابن مالك وقطر الندى وبل الصدى ، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب ، وشرح التسهيل لابن مالك .

ومؤلفات ابن هشام تتميز بالتنسيق وجمال العرض ، وما من طالب في العربية

(١) وردت ترجمته ابن هشام في الفهرست للكاتب لابن حجر ٣٠٨/٧ ، وشذرات الذهب ١٩١/٦ ، وبعية الرعاة ، وحسن المعاصرة (أئمة اللغة والنحو) .

(٢) المقدمة الفصل الثالث . علوم للسان علم النحو .

إلا وهو مدين بالفضل لمؤلفات ابن هشام .

ولابن هشام في مسيرة النحو آثار بارزة :

- هو صاحب أول مؤلف في النحو كتب على منهج جديد لم يسبق إليه^(١) ، وهو مكون من ثمانية أبواب الباء الأول : حروف المعاني وفيه استقصى كثيراً من المسائل والجزئيات النحوية ، والباب الثاني من الجملة ، والباب الثالث عن شبه الجملة ، والواقع أن كل ما فيه من حيث المنهج رائع وجديد ، وقد أكثر فيه من الاستشهاد بالقرآن الكريم حتى إنهم يروون أنه قبل لابن هشام : هلا عسرت القرآن أو أعربت فقال : أغناني المعنى .

ويقال : إنه تأثر بكتاب سلفه ومعاصره المرادي^(٢) في كتابه : الجني الداني في حروف المعاني ، وإن صح هذا ففي باب حروف المعاني والافتك أبواب المعنى تدل على ذكاء وقدرة على الابتكار .

أول نحوي مزج المسائل البلاغية بالسور ، ويشير هو بنفسه إلى أنه لم يقلد في هذا الاتجاه سابقه ، بل لأنني وضعت الكتاب لافتاده متعاطي التفسير والعربية جميعاً^(٣) .

- حشد في كتابه كثيراً من الآراء النحوية لمدارس النحو المختلفة .

- يعتد بالقراءات القرآنية .

تقويمه للخلاف :

تفكيره النحوي - تقريباً - قائم على الأسس البصرية ، وأن خالفهم ففي الاعتداد بالقراءات القرآنية ، وليس معنى هذا أن ابن هشام كان متعصباً لسيو

(١) للرماني كتاب صخر باسم معاني الحروف طبع أخيراً محققاً في مطبعة نهضة مصر والأرمية في الحروف للهروي .

(٢) راجع من ١٥٢ .

(٣) آخر الباب الخامس من المعنى

والبصريين ، ولكنه فقط يوافقهم في أغلب آرائهم النحوية ، وقد يرجح بعض آراء الكوفيين في بعض المسائل على ما يندبه البصريون فيها من آراء .

ومن ها أستطيع أن أقول إن ابن هشام - مع هواه البصري - سار على منهج تعدادي يوازن بين آراء المدرستين وما تلاهما من مدارس ، ومن تلاهما من أعلام الساحة مختاراً منها ما يتمشى مع مقياسه ، مع قدرة بارعة في التعليل والتوجيه والتخريج .

فهو مع البصريين في جل آرائهم ، فالمبتدأ عنده مرفوع بالابتداء ، والحبر مرفوع بالمبتدأ ، وكان ترفع الاسم وتنصب الخبر والمفعول به منصوب بالفعل ، والمصاف إليه مجرور بالمصاف لا بالإضافة ولا بلام محدوده . وكان يولي سيويه وأعلام المدرسة البصرية احتراماً واكباراً .

ولكنه رجح مذهب الكوفيين في عدة مسائل تدل على بعد النظر ، وعلى إيثار للنصفة واحترام للحقيقة العلمية ، ومن العريب أن هذه المسائل التي رجح منها ابن هشام رأي الكوفيين ، رجح الأنباري في بعضها - وهو ما ورد منها في الانصاف - رأي البصريين

١ - انكار الكوفيين وجود أن المفسرة .

يقول ابن هشام : وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة ، وهو متجه عدي - الخ^(١)

٢ - اختيار الكوفيين شرطية أن المدخمة في دماء نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت قال : وإليه ذهب الكوفيون ، ويرجحه عندي أمور^(٢) .

وقد سبق أن رجح الرضي رأي الكوفيين في هذه المسألة .

(١) الباب الأول (أن)

(٢) الباب الأول من المصنف (أن)

٣ - إعراب فعل الأمر بالجزم بلام أمر مقدرة ، لأنه مقطوع من المضارع المجزوم بها قال - فحذفت اللام للتخفيف ، وتمعها حرف المضارعة ، ويقولهم أقول^(١) .

٤ - لا يلزم أن تكون أم المتقطعة بمعنى بل والهمزة جميعاً ، وهذا رأي الكوفيين يقول ابن هشام : والذي يظهر لي قولهم ؟ إذ المعنى في نحو (لم جعلوا لله شركاء) ليس على الاستفهام^(٢) .

٥ - كان سيويه يذهب إلى أن « أبؤسا » خبر ، وذهب الكوفيون ومعهم ابن هشام إلى أن « أبؤسا » خبر كان أو يكون محذوفة والجمله خبر عسى^(٣)

٦ - ذهب سيويه إلى أن كيف تكون دائماً ظرفاً ، وذهب الكوفيون وتابعهم ابن هشام إلى أنها تكون ظرفاً أحياناً ، وأحياناً اسماً غير ظرف ، بدليل أنه يبدل منها بالرفع فيقال : كيف أنت أصبح أم سقيم ؟ ولا يبدل المرفوع من المصوب^(٤) .

٧ - جمهور البصريين يجمع تأكيد النكرة مطلقاً ، وأجازوه الأخفش والكوفيون إذا أفاد ، وتابعهم ابن هشام مصححاً مثل : صحت أسبوعاً كله^(٥) .

وتأييد ابن هشام للكوفيين في هذه المسائل لا يعني أنه في تقويمه ينتقد أصول البصريين ، لأن في هذه المسائل من وجوه التلويل والتقدير ما يرضي ميوله ، والتأويل والتقدير أظهر ما يكونان في النحو البصري .

وإذا كان لابن هشام نقد للخلاف النحوي وتقويم له فهو في مقدمة كتابه الرائع المعنى ينتقد الخلافات النحوية التي لا صلة لها بالإعراب مثل الخلاف حول اشتقاق الاسم ، وكأنه يرى أن الخلاف النحوي ينبغي أن يكون مقصوراً على المسائل

(١) المعنى الباب الأول (اللام)

(٢) المعنى الباب الأول (لم)

(٣) التصريح ٢٠٤/١

(٤) الهمع ٢٠٢/١ .

(٥) التصريح ١٢٤/٢ .

الإعرابية لا يتجاوزها إلى التصريفية .

كما أنه كثيراً ما يعقب على بعض الخلافات بأنها لا ثمرة لها . وهذا تعقيب يشترك فيه النحاة المتأخرون جميعاً ، بعد عصر الأنباري .

وتقويم ابن هشام للمسائل الخلافية بصفة عامة تقويم جزئي .

السيوطي^(١) :

فإذا انتقلنا عبر القرن الثامن إلى أوائل التاسع ، نرى علماً من أعلام النحاة كان له دوره في تطور الخلاف وفي تقويمه وهو السيوطي .

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد المتوفي سنة ٩١١ هـ .

عاش في مصر في العصر المملوكي ، وعكف على طلب العلم منذ نعومة أظفاره ، والرائع في حياته العلمية أنه برز في كل علم ، وطوف في كل فن من تفسير وعلوم قرآن وحديث وتاريخ وتراجم ولغة ونحو ، وبالاطلاع على كتبه الكثيرة يتأكد لنا ثقافته الواسعة ، وأنه يكاد يكون على إلمام بثقافة أمته عبر تاريخها الطويل ، وهو كشأن كل مؤلف في ذلك العصر، عصر المماليك عندما يؤلف لا يؤلف في موضوع محدد وإنما يلتمس أشتاتاً من المعرفة ، فالكتاب الواحد للسيوطي يحوي بين دفتيه عدة كتب لسابقه ، ودمع علماء هذا العصر إلى هذا المنهج تدمير الثقافة الإسلامية على يد التتار ببغداد .

ومن ناحية أخرى كما طوف السيوطي بكتب التراث طوف ببلدان الإسلام ينهل العلم من كل مورد مر به في الشام أو الحجاز أو اليمن أو الهند

(١) ترجم السيوطي نفسه في الجزء الأول من كتابه وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، كما وردت ترجمته في شذرات الذهب ، والدرر الطالع بمحطس من بعد القرن التاسع للشوكاني ، والنسب اللامع لأهل القرن التاسع للسحوي .

ومن مؤلفاته الغزيرة التي زادت عن ثلاثمائة كتاب .

في اللغة وفقها المزهري .

وهي أصول النحو الأشباه والنظائر وفيه بطلق على العربية المصحح الذي سار عليه
المفهاء في مصنفاتهم للأشباه والنظائر في الفقه ، ويؤكد السيوطي في مقدمته أنه سار
فيه على نهج كتاب القاضي تاج الدين السبكي .

وكذلك كتابه الاقتراح في أصول النحو وقد لخص في هذا الكتاب كتابين
للأنباري وهما : لمع الأدلة ، والاغراب في جدل الاعراب .

وله في النحو : شرح معنى ابن هشام ، وشرح شواهد المعنى وجمع الهوامع
شرح جمع الجوامع ، وهو من أهم الكتب التي احتشدت فيها مئات من مسائل
الخلافا ، وقد رجع فيه لأكثر من مائة كتاب ومنها ارتشاف الضرب لأبي حيان .

ولا أريد أن أشير إلى كتبه في الفنون الأخرى حتى لا أبعد عن منهج البحث .

موقف السيوطي من الخلاف ونقريه .

كتب السيوطي في أصول النحو كانت دعماً لهذا الاتجاه الذي ظهر في النحو
من عهد ابن جني ومن بعده الأنباري ، وسار على طريقهم مستعيناً بأفكارهم
السيوطي . وفي هذه الكتب رسمت مناهج البحث النحوي ، وظهرت أصول
الخلافا .

كانت كتب السيوطي مبرراً انتقل عليه تراث ما كان ليصل إلى أيدينا ، فقد وجد
كتبه مقولاً مستفيضة من كتب فقدت ، فلم يعض الشيء بمؤلف ليس في وسعنا
الوصول إليه ولا أدل على ذلك من كتاب التبيين للعكبري لم نعثر عليه لكنا وجدنا
السيوطي لخص مسائل الخلاف فيه وفي الانصاف في اثنتين ومائة مسألة ، فكان ذلك
قبساً اعتدينا به .

وأما السيوطي في ميدان البحث النحوي فكتابه الهمع موسوعة لمسائل الخلاف

ومنهجه في تقويم الخلاف ومساائله منهج نحلة مصر المتأخرين الذين يقفون أمام ما وصلهم من تراث لمدروسة البصرة ، وما نقل اليهم من آراء مدرسة الكوفة ، ثم مدرسة بغداد ، ثم آراء الأعلام الآخرين وما أكثرهم ، يقفون أمام هذا الحشد الهائل من الآراء موقف الاختيار والترجيح على النهج الذي سار عليه البغداديون بالنسبة لحو المدرستين .

فقد يرجح آراء البصريين ، أحياناً ، ويرجح آراء الكوفيين حيناً وقد يقف بجانب أحد أعلام النحلة بعد المدرستين في رأي الذي يخالف به آراء المدرستين جميعاً ، فهو إذن يتخير ويرجح ما يستقيم عنده كدليل تعليله وتوجيهه .

وهو كالكثيرين قبله - يكثر ترجيحه للبصريين ، ولكن ذلك لا يمنع من وقوفه مع الكوفيين في بعض المسائل ، ومن ذلك .

أ - يمنع البصريون تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالصلة على الموصول ، ويجيز ذلك الكوفيون ، ومعهم السيوطي^(١) .

ب - اختار السيوطي رأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترامعان كل منهما يرفع صاحبه^(٢) .

وهذا الموقف للسيوطي من آراء المدرستين ، ومن الآراء التي وجدت بعدهما يعد لونا من التقويم الجزئي الذي كان هو الطامح الغالب على تقويم القدماء جميعاً .

لكن السيوطي - وجهده العلمي يغلب عليه جمع التراث ونسيقه - قوم الخلاف بين المدرستين تقويماً عاماً لا تظهر فيه شخصية السيوطي ، لأنه عبارة عن سرد آراء اللسانيين في تقويم المدرستين دون أن يدلي به السيوطي برأي ، من ذلك ما جاء في الاقتراح «المسألة ١٦ من الباب السادس : » التعارض والترجيح « اتفقوا على أن

(١) الهمع ٨٨/١ .

(٢) الهمع ٩٥/١ .

البصريين أصبح قياساً ، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاهد والكوفيون أوسع رواية . قال ابن جني : الكوفيون علامون بأشعار العرب ، مطعون عليها . وقال أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المعجور من غير إعادة الجار الذي نحتار جوازه ، لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً ، قال . أي أبو حيان - وليسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نسمع الدليل . وقال الأندلسي في شرح المعصل : الكوفيون لو سمعوا بينا واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبويوا عليه ، بخلاف البصريين ، وقال . ومما افتحروا به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة البراييع وأنتم تأخذونها عن أكلة (البنوا)^(١) وباعة الكوايخ^(٢) .

فترى في هذا النص تقريباً عاماً لأصل من أصول الخلاف بين المدرستين وهو السماع ، وكل ما فعله السيوطي في هذا التقويم أنه عرض لنا آراء نقدها عن ابن جني ، وأبي حيان ، والأندلسي .

الأشعوني^(٣) :

هو نور الدين علي بن محمد بن عيسى المتوفي سنة ٩٢٩ هـ . من أنه نحاة مصر في القرن العاشر ، أخذ عن الكاميبي^(٤) وغيره من نحاة مصر ، كان عالماً زاهداً مكباً على الدراسة والاطلاع ، ومن أشهر مؤلفاته شرحه على الألفية المسمى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك .

وهذا الشرح اعتمدت عليه كثيراً في هذه الرسالة ، واختارته مع ارتشاف أبي

(١) هكذا في الأصل ، في فهرست لابن النديم ص ٨٦ (أكلة الشراير) فاعلم هنا تحريف

(٢) الاقتراح ص ٨٤

(٣) ترجمة الأشعوني جاء في قصصه الفلام ٢٥/٦ وشذرات الذهب ١٦٥/٨

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان أصله من آسيا الصغرى ، واشتهر بالكاميبي لملازمته كافيته بن الحاجب ثم هبط مصر وأقام فيها وبه قدره وتلمذ عليه الكثير من الأعلام ومن أنص مؤلفاته شرح القواعد الكبرى لابن هشام توفي سنة ٨٨٩ هـ

حيان في احصاء مسائل الخلاف التي لم يستوعبها ابن الأنباري .

وهذا الشرح مستعار منه على موقف الأشمونى من الخلاف وتقويمه له

وهذا الشرح يتميز بأن الأشمونى استوعب فيه تقريباً آراء سابقة ونقل عن شروح شتى للألفية ، وللكافية ، وللتسهيل ، وهذا كله عدا كتب السابقين من غير شراح هذه الكتب المشار إليها .

وفي الغليل من المسائل ينسب الآراء إلى أصحابها ، وفي الكثير يهمل هذه النسبة ، وهذا مأخذ على كثير من المتأخرين .

ويهتم اهتماماً كبيراً بموارنة آراء ابن مالك في الألفية مع نظيراتها في التسهيل ، وإن كان هناك خلاف نص عليه .

موقفه من الخلاف وتقويمه :

استقصيت ما أورده الأشمونى من مسائل الخلاف بين المدرستين ، ووجهة نظري أنه آخر نحوي اهتم بتجميع آراء النحلة على اختلاف مدارسهم وأزمانهم ، وقد يعطينا هذا الاحصاء مدى أوسع في فهم الخلاف وتقويمه لا سيما وأن الكاتبين في الخلاف قصروا أبحاثهم على عدد محدود من المسائل حتى إن أوسعهم باعاً في الكتابة وهو عبد الرحمن الأنباري لم تتجاوز مسأله إحدى وعشرين ومائة مسألة .

وخرجت من هذا الاحصاء لمسائل الخلاف في الأشمونى بأن المسائل التي أوردها تبلغ نحو أربع وخمسين ومائة مسألة ، وفيها أكثر من مائة مسألة من مسائل الأنباري .

أما تقويمه للخلاف من خلال دراسة هذه المسائل ، فيتضح فيما يأتي :

١ - قد وقف من الخلاف موقفاً سليماً بأن يعرض آراء السابقين في المسألة من أعلام المدرستين أو من غيرهم ممن أتوا بعدهم ، كما يشير إلى ترحيحات العلماء لرأي إحدى المدرستين في المسألة ، وأما الأشمونى نفسه فهو مجرد عارض لما معه أو لما يحفظه من هذه الآراء .

أ - ففي مسألة منع المصروف من الصرف للضرورة ، يقول الأشموني : أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه^(١) .

ب - في مسألة الرفع للمضارع يقول : والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم القراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حرف المضارعة كما نسب للكسائي واحتار المصنف^(٢) الأول ، قال في شرح الكافية لسلامة من النقص^(٣)

ج - نص ابن مالك على جواز البناء والإعراب وعلى أرجحية البناء فيما إذا أضيف لجملة فعلها ماض ، وأرجحية الإعراب فيما إذا أضيفت لجملة فعلية فعلها مضارع أو جملة اسمية قال الأشموني : ولم يجز البصريون حيثئذ غير الإعراب : وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : (ومن بنى فن يفتدا) أي لم يخلط ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) بالفتح^(٤) .

٧ - وبجانب هذا الموقف السليبي في تفريم الخلاف قد يبدي الأشموني رأيه في الخلاف موجزاً بدون توجيه أو تعليل ، أو يحكم على الخلاف بأنه عديم الفائدة .

أ - يقول الأشموني مستعرضاً آراء النحويين في رافع المبتدأ والخبر : وذهب الكوفيون إلى أنهما مترفعان . وهذا الخلاف لفظي^(٥) .

ب - إذا كان عامل المعمولين واحداً ، واختلف العمل ، واتحدت النسبة من جهة

(١) الأشموني ج ٢ ص ٥٤٣ .

(٢) المصنف هو ابن مالك ، والكافية الشافية من مؤلفات ابن مالك .

(٣) أشموني ج ٣ ص ٥٤٧ .

(٤) الأشموني ج ٢ ص ٣١٥ .

(٥) أشموني ج ١ ص ٩٠ .

المعنى نحو : خاصم زيد عمرا الكريمان يقول الأشموني : قالقطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع ، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع ، فتقول : خاصم زيد عمرا الكريمان . ونص ابن سعدان على جواز الاتباع أي إن شئت لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم . والصحيح مذهب البصريين^(١) .

٣ - وفي أحيان قليلة يقوم المسألة الخلافية تقويماً مصحوباً بالتوجيه يقول الأشموني متحدثاً عن حذف أدوات النداء إذا كان المتلدى اسم جنس أو مضافاً إليه ، . وقد أورد بعض الأمثلة المسموعة : وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ وكلاهما عند الكوفيين مقس مطرد ، ومذهب البصريين المسح فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولجنوا المتنبى في قوله :

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم اثنت وما شفيت نسيسا

والانصاف القياس على اسم الجنس ، لكثرة نثراً ونظماً ، وقصر اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس ، فقال : وقولهم في هذا أصح^(٢) .

٤ - وقد يقف موقف الناقد لتقويم السابقين .

ومن ذلك عرضه للخلاف حول معنى الواو العاطفة فيقول : ومذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن فطرب ، وشعلب والربيعي ، وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح^(٣)

(١) أشموني ج ٢ ص ٣٩٨

(٢) الأشموني ج ٢ ص ٤٤٤

(٣) أشموني ج ٢ ص ٤١٧

نظرة عامة على تقويم القلماء :

بالنظر إلى مواقف القلماء من الخلاف وتقويمهم له من عصر الخلاف إلى نهاية القرن العاشر الذي انتهى بانتهاه النمط القديم لتقويم الخلاف^(١) نستطيع أن نسجل الحقائق الآتية :

١ - في عصر ما قبل الأنباري كان التقويم عاماً لوحهني نظر المدرستين في أصول النحو غير أنه لم يكن متكاملًا ، وكان يشوبه عصبية واضحة عند الكثير منهم ، وكان هذا التقويم في صورة آراء غامضة ، أو تعليقات وجيزة لا تعدوا استنتاجات توضح موقف المدرستين من السماع أو القياس أو قراءات القرآن ، وغير ذلك من أصول الخلاف ، وقد أسلفنا الكثير من هذه الآراء والتعليقات عند الحديث عن المسائل الأصولية للخلاف ، وقد حفلت كتب الطبقات بالكثير منها .

وقد ألفت في هذه الفترة كتب تبحث في الخلاف ، أشارت المراجع إليها ، ولكن لم تثر عليها ، وكان لوجودها أهمية بالغة ، إذ يمكن أن تغير من نظرتنا للخلاف وتقويمنا له .

كما كان لهذه الفترة تقويم جرني يدور حول الانتفاء والترجيح من آراء المدرستين على منهج البغداديين وأضرابهم .

٢ - في القرن السادس ، عصر الأنباري والمكيري ، وجدنا تقويماً عاماً لأصول الخلاف على يد الأنباري في كتابه : لمع الأدلة في أصول النحو ، والاهراب في جدل الاهراب .

كما وجدنا تقويماً جزئياً عن طريق عرض نماذج من مسائل الخلاف في كتابي الاصناف للأنباري والمسائل الخلافية للمكيري ، لكنه في الوقت نفسه حفل بعرض

(١) ما ألف بعد القرن العاشر من كتب النحو عبارة عن حواشي وتقريرات ليس فيها جديد ، عما أنى به السابقون ، ومن هنا لم نضعها في حسابنا ونحن نعرض آراء القلماء في تقويم الخلاف

الأفكار ووجهات النظر التي ساعدتنا كثيراً في توضيح وجوه الفرو بين المدرستين هي الأصول .

٣ - في عصر ما بعد الأنباري : شهدنا تقويماً حزئياً يقوم كما أسلفنا على عرض مسائل الخلاف مع الترجيح والانتقاء من آراء المدرستين ، أو الإتيان برأي جديد . ولم نجد من قَوْم الخلاف تقويماً عاماً في هذه الفترة سوى أبي حيان الذي كان له موقف من السماع ، ومن قراءات القرآن كان به قريباً من وجهة النظر الكوفية . كما كان للسيوطي موقف من التقويم العام لكنه اعتمد فيه على بقول السابقين ولم يحاول أن يدلي فيه برأي جديد أو بترجيح لرأي قديم .

٤ - طبعة هذه المروق الثمانية التي تناولنا فيها تقويم أعلامها للخلاف السحوي ظهرت كتب كثيرة ترجمت للنحلة وأجمعت على أن هناك مدرستين . أحدهما بصرية ، والأخرى كوفية .

وهذه الكتب اختلفت ماهجها ، فمنها المرتب على أساس الطبقات مثل طبقات النحويين للزبيدي ، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، والفهرست لابن النديم ، ومنها ما رتب على أساس تواريخ الوفيات مثل : نزهة الألبا للأنباري ، وتهذيب التهذيب للمصقلاني ، وشذرات الذهب لابن العماد ومنها ما رتب على أساس الحروف مثل : إنباء الرواة على أنباء النحلة للقفطي ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ومعجم الأدباء لياقوت وبعية الوعاة للسيوطي .

فالطائفة الأولى جمعت البصريين في موضع ، والكوفيين في موضع وبهذا كانت أسهل في التعرف على طبقات النحلة .

وأما الطائفتان الثانية والثالثة فقد كان يشير المؤلف في كل منهما عندما يترجم لسحوي إلى أن هذا بصري وهذا كوفي .

والأصل الذي أقام عليه القدماء آراءهم في التمييز بين المذهبين هو ما جاء في

الاقتراح : من أن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب النصارى اتناع التأويلات العبدية التي خالفها الظاهر^(١)

تقويم المحدثين للخلاف

نشطت الدراسات النحوية في مطالع القرن العشرين ، على يد مدرسة من المجددين الذين أتيح لهم التعرف على دراسات المستشرقين ، والالمام بما كتبه عن النحو العربي ، من حيث نشأته ، ومدارسه ، والظروف التي اكتفت نموه وتطوره وقد كتب المستشرقون هذا في مقدمات ما حققوه من كتب النحو ، كما أعدوا عن أرائهم في محاضراتهم التي ألقوها في رحاب الجامعة ، وكانت دراساتهم وأبحاثهم تقوم على أسس الدرس الحديث ، ولست أدافع عن أفكار ردها المستشرقون ، ولا أهون من شأنها ، ولكن الذي أقرره أن هذه الدراسات لمنت أنظار المهتمين بالنحو العربي ، إلى ضرورة دراسته على أسس حديثة ، وظهرت دراسات شتى حول الكثير من مشكلات النحو . وتناولت هذه الدراسات نشاط المدرستين ، وتقويم منهجهما ، والكشف عن مدى قرب أيهما لما وصل إليه البحث الحديث من نتائج .

ومن هنا سأعرض بعض وجهات النظر التي ردها الباحثون المحدثون ، سواء أكانوا من العرب أم المستشرقين .

- من هذه الآراء ما ينحج في تقويمه إلى الموازنة بين مناهج المدرستين .
- ومن هذه الآراء ما ينكر وجود مدرسة الكوفة النحوية .
- ومن هذه الآراء ما يقوم الخلاف تقويماً ينتهي به إلى نقد مناهج النحاة جميعاً .

وسنجد في عرض وجهات النظر لهؤلاء المحدثين أن منهم من يتعصب للنصرية ويرى أنهم أصحاب المنهج الأقوم في دراسة النحو ، ومنهم من يتعاطف مع

(١) الاقتراح من ٨٦

لمدرسة الكوفية . ويرى أن آراءها ومبادئها أقرب إلى روح اللغة ، وإلى أصول
الدرس الحديث ومنهم من يعرض المنهجين عرضاً عادلاً مبيناً ما له ، وما عليه .
وهذه الاتجاهات الثلاثة في التقويم منراها في آراء الطائفة الأولى .

(رأي الأستاذ طه الراوي) :

يقول في بحثه الذي نشرته مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق : أجلى ما
يمتاز به مذهب البصرية ابتناء قواعده على الأغلب الشائع من كلام العرب ، وتحكيم
المقاييس العقلية في الكثير من شؤونها ، وإذا اصطدم أصل من أصوله بسمع غير
مشهور فزع إلى التأويل والتوجيه أو رمى المسموع بالشذوذ أو النادر ، بل بالتخطئة
أحياناً ، أما مذهب الكوفيين فلواژه بيد السماع ، لا تخفر له ذمة ، ولا ينقض له
عهد ، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله ، ونسف قاعدة من قواعده ، ولا
يهون عليه أطراح المسموع على الأكثرين^(١) .

فهنا قد استخلص الأستاذ الراوي منهج المدرسين ، كما أوضحت به كتب
الطبقات ، وغيرها من الكتب التي أومأت إلى منهج المدرسين .

« رأي يوهان فك »

يقول في كتابه العربية . كان لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي
تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك كل من القبيلين في تفسير الظواهر طريقاً
خاصاً^(٢) .

في هذه العبارة يسجل يوهان فك وجود مدرستين نحويتين مختلفتي المنهج ،
كما قرر ذلك الباحثون القدماء .

(١) نظرة في النحو - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (م ١٤ ج ٩ ص ٢١٩)

(٢) العربية ص ٦١ ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار

رأي الأستاذ أحمد أمين :

يقول في كتابه ضحى الاسلام : ان البصريين كانوا أكثر حرية ، وأقوى عقلاً ، وان طريقتهم أكثر تنظيماً ، وأقوى سلطاناً على اللغة ، وأن الكوفيين أقل حرية ، وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً ، قالصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة ، أو قول لا يتمشى مع المنطق والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا شيئاً^(١) .

هنا يضيفي الأستاذ أحمد أمين على مذهب البصريين صفتي النظام والمنطق ، كما يصف البصريين بالحرية وقوة العقل ، ويعكس هذه الصفات يصف الكوفيين وملوستهم .

على أنه من التساهل في التعبير أن يصف الأستاذ أحمد أمين البصريين بأنهم (يريدون أن ينشئوا لغة يسودها المنطق) إذ انشاء اللغات ليس مهمة مدرسة علمية معينة ، وما في إمكانها ذلك ، لان اللغة ظاهرة اجتماعية ، وليست بإنتاج مدرسة نحوية ، ثم إن الدراسة النحوية لا تسمر بالمنطق ، ولا تشرف بالتفلسف ، فهي واقع ينطق لا فكر يفلسف وتقنين اللغات تقنياً دقيقاً إنما هو حجب على إمكانات بشرية ، ونشاط عضوي لا سبيل إلى الحجب عليه .

رأي الأستاذ أمين الخولي :

ومما يؤيد ما علفت به على رأي الأستاذ أحمد أمين هذا الرأي الذي أبداه الأستاذ أمين الخولي في بحثه الذي قدمه لمؤتمر المستشرقين المعمد باستابول سبتمبر سنة ١٩٥١ وعنوانه : الاجتهاد في النحو ، يقول عارصاً لمقتضيات المصحح الحديث في الدرس النحوي : وأما في البيئة النحوية نفسها ، فهذا الكسائي حين

(١) ضحى الاسلام ج ٢ ص ٢٩٦ .

مثل عن اختلاف أحوال أي وتعليله أجاب بقوله : أي كذا حلفت . ومعنى هذا في وصوح أن تلك الطواهر اللغوية تنقل ولا تمنطق ، ولا تفسر بعمل عقلي وهو الأساس السليم للمصحح اللغوي ، والكسائي الكوفي بإجابته هذه يذكرنا مدرسة فومه في النحو ، وما تميل إليه من التسع اللغوي ، وعدم التأويلات العينة ، والإمعان المصطفي الذي جعلت إليه مدرسة البصرة المناظرة^(١) .

رأي الأستاذ عباس حسن :

يقول الأستاذ عباس حسن بعد أن عرض للقياس والشاذ ، وعدم انصباط قواعدهما عند البصريين : (ومن أجله كان الكوفيون أقرب إلى الحق والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع وحين يعتبرون اللفظ الشاذ عيافون عليه ، وبينون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب ، ولا اعتبار بما كثر أو قل ، وهذا رأي اللغوي الكبير أبو زيد الأنصاري شيخ سيويه ومعلمه ، فقد كان يجعل المصحيح والشاذ سواء ، وكان الصريون ومن مالههم بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة ، واعتصموا بها من غير تبيان لحدودها .

ويقول في موضع آخر : ويحي هذا - يقصد منع البصريين جميع مفعول على مفاعيل - أن العشرة ليست كثيرة عند البصريين وأشياءهم ، ومن ثم لا تصلح للقياس عليها ، وهذا تحكم مرفوض ، وتزمت لا سند له ، وليست أولوهم أحق بالاتباع وأولى بالتقدمة من رأي الكوفيين ، فكلاهما يتزعج أحكامه من لغة العرب الحلص الضاريين حول مدبته (البصرة أو الكوفة) وليس الكوفيون بأهون شأنًا ، ولا أقل عددًا ، ولا أضعف مصادر من البصريين ، وإن ناصرت هؤلاء السياسة والحزبية والأهواء الدبية وفرق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين كما يقول المحققون^(٢) .

(١) لاجتهاد في النحو العربي ص ١٣ .

(٢) رأي في بعض الأصول النحوية ص ٣٤ ، ٣٥ .

هنا نجد الأستاذ عباس حسن يصف الاتجاه الكوفي بالواقعية اللعوية ، ويصف القياس البصري بعدم الصسط ، وفي الوقت نفسه يمتدح خطة الكوفيين في السماع والقياس .

من خلال ما قدمته من آراء لهؤلاء الأعلام المعاصرين أرى أنهم يكادون يجمعون على حقيقتين : الأولى : احترام الكوفيين للسمع ، والثانية قرب منهجهم من روح اللغة وما ينبغي أن يتبع في دراستها .

وقد عارض الحقيقة الأولى الأستاذ سعيد الأفغاني ، وهو من المعاصرين المتحمسين للبصرية ، إذ يقول : الحق أن البصريين عنوا بالسمع وحرروه وضبطوه ، واحترموا على حين ربه الكوفيون وبلبلوه ، والأمر في القياس على هذه الوتيرة ، نظموا وحرروا قواعده ، وأحسن تطبيقه البصريون على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم ولا مسجّم في أجزائه بل تجد فيه ظاهرة غريبة جداً ، وهي إطلاقهم وهم المتريّدون بالسمع ، الاشتقاق فيما لم يسمع عن العرب ، فقد ذهبوا إلى قياس مفعّل ومعال على نحو مثني وثلاث من خمسة إلى تسعة على حين لم يسمع من العرب ذلك إلا من واحد إلى أربعة ، والبصريون أنفسهم وهو القياسيون منعهوا إلا المبرد منهم لعدم السماع ، ولأن يكون ذلك من البصريين أخرى ، إذ هو بمذهبهم أشبه وعن مذهب الكوفيين أبعد^(١) .

ثم ينتهي الأفغاني إلى هذه النتيجة ، فيقول :

وبهذا لا يكون من الدقة - في رأيي - إطلاق الرعة السماعية على المذهب الكوفي ، والزعة القياسية على المذهب البصري والدقة التي يؤيدها التاريخ . . لا يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية^(٢) .

ثم يقرر أن النزعتين موجودتان في كل بلد على حده ، وأنها منمثلةان بحق في

(١) في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٢٠٠

(٢) أصول النحو للأفغاني ص ٢٠٢ .

المصرة لا في الكوفة أي أن الكوفة لم تكن شيئاً في التزعتين على السواء ، وبناءً على هذا يقترح أن يعاد النظر في دراسة تاريخ النحو ورجاله بهذا التصنيف الجديد الذي يفهم منه أن النحو كله بصري ، وأن نحو الكوفة ليس إلا مجرد آراء قالها نحويون لا تعتمد على منهج دقيق متكامل .

وقبل أن أناقش ما قرره الأستاذ سعيد من آراء أرى أنه من الطريف أن أثبت هنا ما عقب به على الأفكار السابقة بما يفيد تراجمه عنها ، فهو يقول : " وبعد هذه أحكام تقريبية لا مطردة ، إذ أن في المذهب الكوفي مسائل جيدة تختار على مثيلاتها في المذهب البصري ، كإعمالهم مثلاً اسم المصدر عمل المصدر فحكمهم في ذلك صحيح ووضح تؤيده روح القواعد والمنطق ، وشاهداهم عليه صحيحان ، وما اتجهوا إليه في أعراب نعم وئس وأقرب إلى الفطرة اللغوية من مذهب أحوانهم البصريين ، وكدهاب بعضهم في قضية أشياء وأنها جمع شيء سمعت من التصرف تشبه ألها بألف التانيث ، ولهم أشياء هذه المسائل (١) " .

وبعد هذا التراجع من الكاتب أجد أنه فيما ردد من آراء إنما يعرض ما قاله بعض القدماء أمثال أبي الطيب اللعوي ، وابن الدليم وغيرهما من كتاب الطبقات والمؤرخين الذين يطعنون في السماع الكوفي والرواية الكوفية ، وأن الكاتب في طعنه من هذه الناحية لم يأت بجديد ، وقد وفيت الحديث في هذا الموضوع عند الكلام على المسائل الأصولية .

والقياس المشوش غير الواضح عند الكوفيين ، الذي رآه الكاتب مظهر ضعف في المنهج الكوفي هو في تقديره كل منصف ميزة (لأن القياس طاريء دخيل ناءت به هذه الدراسة وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة ، وأن يجنوا هذه الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها ويفسدها (٢) ، ولأنه من المخالفة للطبيعة والواقع اللعوي أن يصبب اللعة في قوالب منطقية ، إذ لا بد أن تصطبغ بالواقع اللعوي ، وهذا ما

(١) المرجع السابق ص ٢٠٣

(٢) مقدمة الكوفة ص ٤١٠

حدث بالنسبة للنحو البصري عندما واجه كثيراً من السماع بالوصف بالخطأ أو الشذوذ أو التأويل ، بل انهم وقفوا نفس الموقف مع قراءات القرآن والامعان في القياس في الدراسة النحوية لا يعود عليها بفائدة ، ولا يضيف إليها جديداً ، لأن القياس لا يوصل الى مجهول .

وقد دعم الأستاذ الأفغاني وجهة نظره في بلبلة « المدرسة الكوفية » بأن ساق رأيهم في صوغ فعال ومفعول ، من العدد حيث أخذ الكوفيون بالقياس النظري ، وأريد أن أقول ان أخذ الكوفيين بالقياس النظري نادر بالنسبة لأخذ البصريين به وسأعرض دليلاً احصائياً على ذلك في الفصل الثاني من هذا الباب عندما أتحدث عن تفويض الباحث للخلاف .

ومن ناحية أخرى الكاتب بعبارة ، وبدون قصد منه - على ما أتوقع - يسجل أن مدرسة الكوفة مدرسة سماع ومدرسة البصرة مدرسة قياس ، اذ يصف الكوفيين بأنهم متقيدون بالسماع والبصريين بأنهم القياسيون .

ثم تعقبه بأن للكوفيين مسائل جيدات تختار على مثيلاتها عند البصريين^(١) إنما يدل بهذا على أن الكوفة مدرسة ذات مذهب يقابل المنهج البصري ، وأن كلا المنهجين فيه صواب وفيه خطأ .

وأما الحقيقة الثانية فهي قرب المنهج الكوفي من الحس النفوي .

وقد عارض في هذه الحقيقة من المعاصرين الدكتور شوقي ضيف ، ويرى أن الأمر على العكس من ذلك وأن الحس اللموي في مدرسة البصرة أوضح وأجلى .

يرى الدكتور ضيف أن الخلاف الكوفي ظهر بعد خلاف الأخفش مع فومه البصريين وأن الكوفيين تلمحوا على الأخفش في هذا الخلاف وعلى أسسه قامت مدرستهم ، وهذه قضية سبقت مناقشتها^(٢) .

(١) في أصول النحو ص ٢٠٣ .

(٢) مدارس النحو ص ٩٥ ، ١٥١ .

ثم يقوم المدرستين فيما أشبه ما يكون بتقويم الأفغاني ، فالمدرسة البصرية عنده ذات بناء علمي محكم ، والنحو الكوفي مشوش ، ومعارضة الكوفيين للنحو البصري ناتجة عن سوء الفهم ، لما ينبغي للقواعد العلمية من اطراد إذا اعتدوا بأقوال أشعار المتحصرين من العرب ، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ، ومما وصموه بالخطأ والغلط ، ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها ، وقاسوا كثيراً ، مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوهم^(١) .

وكان الدكتور ضيف يرى أن ما فعله البصريون من وصف بعض الاستعمالات الفصيحة بالخطأ أمر لا غبار عليه من أجل المحافظة على هيئة القياس وسلطته ، وكان ذلك أنسب من الناحية التعليمية عندما تقدم قواعد سليمة مطردة للناشئين في عصرنا البعيد عن عهد الفصحاء من الأعراب .

ثم ينتقد الدكتور ضيف من وصمو مدرسة الكوفة - التي تحتفل بكل مسموع - بدقة الحسن اللغوي ، ويصف من رأوا هذا بأنهم لا يعرفون كيف توضع القواعد في العلوم ، وأنه ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعرضها من اضطراب بحيث تبسط سلطاتها على جميع العناصر والجزئيات بسطاً تاماً كاملاً ، ثم يقول : وما أعرف كتاباً يعلم دقة الحسن اللغوي على نحو ما يعلمها كتاب سبويه وحيث لا أغلو إذا قلت إنه يلقن قارئه سليقة العربية والحسن بها حساً دقيقاً مرهفاً^(٢) .

ثم ينتهي إلى هذه الحقيقة التي رأها فيقول : «والحق أن المدرسة البصرية كانت أدق حساً من المدرسة الكوفية في العقد بدقائق العربية وأسرارها فقد تعمقت ظواهرها ، وقواعدها النحوية والصرفية تعمقاً أتاح لها أن تضع نحوها وضماً سديداً قوياً ، بل لقد بلغ من تعمقها أن انحلت تصحيح ما نذ عن بعض الشعراء عن طريق

(١) المرحع السابق ص ١٦١ .

(٢) المرحع السابق ص ١٦٢ .

التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير لا على أسس عقلية فحسب بل أيضاً على أسس سليمة^(١) .

ثم يتخذ من لجوء الكوفيين إلى القياس النظري أحياً حجة يؤيدها وجهة نظره .

وهنا أريد أن أقول إن ما ذكره الدكتور ضيف بالنسبة لكتاب سيويه ، وما فيه من حسن لغوي صادق ، وتذوق سليم للأساليب صحيح إلى حد كبير ، لكن هناك حقيقة لا بد أن نجليها وهي أن كتاب سيويه مرجع البصريين والكوفيين جميعاً ، وعليه تتلمذ أعلام المدرستين ، ولا أعده مرجعاً للنحو البصري وحده .

فقد أقام سيويه قياساً على شاهد واحد كما أسلفت .

ثم من الذي يصحح ما نُدَّعَى بعض الشعراء ؟ وهل يعقل أن يصحح نسان بعيد عن اللغة الفصيحة زماناً ومكاناً لشاعر هو ابن الفصيحة وربيعها ؟ وعلى أي أساس تصحح ؟ إذا تصورنا اللغة قضية عقلية يمكن أن نقول ذلك ونعطي الحق للبصريين في تصحيح أخطاء الشعراء المصححاء على حد تعبيرهم .

وهل هذه الطائفة البصرية تعد دقة في الحسن اللغوي ؟

ومن ناحية القياس النظري سأعرض عند تقويمي للخلاف دليلاً إحصائياً أوكد به أن القياس النظري عند الكوفيين قليل بالنسبة إلى أقيسة البصريين النظرية

وسأعرض هنا رأي الدكتور ناصر الأسد في تقويم المدرستين ، وسيتعرض فيه لظاهرة الحسن اللغوي ، إذ يقول عن الكوفيين إنهم (أكثر حرية في مسجعهم وأكثر جرأة حيث بتنفيذ غيرهم ، ويتوقف ، ولنا بسيل المعاصلة - بين المسجعين ، ولكنا لا نملك إلا أن نشير إلى أن مذهب البصريين بما فيه من ميل شديد إلى التعقيد والتقيس أقرب إلى الطريقة التعليمية ، ومذهب المعلمين والتلامذة ، أما مذهب

(١) المرجع السابق ص ١٦٣ ، ص ١٨٤ .

الكوفيين فهو أقرب إلى فهم طبيعة اللغة فهما صحيحاً ، وهو بذلك مذهب العلماء لا المعلمين ، وبحسب أن تشير إلى أن هذا المنهج الذي اتبعه الكوفيون بعد كان موجوداً في البصرة ، مع وجود المذهب الثاني^(١) .

مدفحة لحسن اللغوي - في تقديري - في نحو الكوفة أوضح منها في نحو البصرة ولا يسعى أن يحتج للبصريين بنحو البصرة قبل ظهور الخلاف بصورة واضحة . فتلك فترة شملت الاتجاهين اللذين تميزا فيما بعد

وفي تقويم المحدثين للخلاف ترددت هذه النظرية :

مدرسة الكوفة ليست مدرسة نحوية لها استقلالها وتكاملها ، ومهجعها المتميز .

وقد رأينا ونحن معرض لوجهة نظر الاستاد سعيد الأفغاني ما يشبه هذا الرأي عندما قرر أنه لا توجد مدرسة كوفية عرفت بالسماع وأخرى بصرية عرفت بالقياس وإنما وجدت نزعتان : قياسية وسماعية ، وكلا الزعتين عرفت بهما البصرة لا الكوفة .

ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي « جرنولد فايل » محقق الطبعة الأوروبية للأصناف ، إذ يقول : ومع عظيم الإجلال لمافهم - يعني الكوفيين - في غير ذلك من النواحي فأنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة^(٢) .

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية في الترجمة لثعلب : على أننا لا نستطيع في الحقيقة أن نقول بوجود مذهب مكتمل لنحاة الكوفة ، وهو أمر سق أن يثبت « فايل » إذ عُدَّ أصحابه المرعومون هريفاً قائماً برأيه فإنما ذلك من احتراع المتأخرين^(٣) .

ومن الذين رأوا هذا الرأي أيضاً بروكلمان ، يقول : قد افترض العرب فيما

(١) مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٢٦

(٢) مقدمة الانصاف طبعه لورث .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ج ٦ ص ٢٠٠ (ثعلب) .

بعد ، استناداً إلى روايات التاريخ الأحيى أن الخلاف كان قائماً بين مذهبين لغويين ، هما : مذهب البصرة ، ومذهب الكوفة وأن هذا الخلاف لم يسو إلا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان ، وتوحدا في مدرسة بغداد ، ولكن الذي يظهر لنا أن العاصفات بين علماء هاتين المدرستين - البصرة والكوفة - قد بولغ فيها إلى حد لا مبرر له^(١)

هذه آراؤهم التي نحس منها أنهم لا يرون وجود مدرسة كوفية ، ذات منهج مكتمل وقبل أن أناقش هذا الرأي الذي أعلنه بعض المستشرقين ، وأوما إليه الاستاد الأفتاني أريد أن أقول إن « فايل » في نفس مقدمة الانصاف التي أعلن فيها رأيه ذكر نفسه ألواناً من الخلاف بين المدرستين في الأصول بل أثبت ما هو كميل برد ما قرره أولاً من أن الكوفيين لم يؤسسوا مدرسة خاصة .

يقول فايل في مقدمة الانصاف : فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيراً يلتزم الدقة في متابعة النص ظهر عند أهل البصرة ميل إلى اكراء النص القرآني على قبول معنى خاص ، والتمهل في حمله على مطابقة قواعدهم النحوية .

فهنا يشير فايل بوضوح إلى الفرق بين المدرستين في موقفهما من قراءات القرآن .

ويقول عند كلامه عن المرء : ولكن الفراء - بوجه عام - لم يهتم إلا قليلاً جداً بالأخذ المتناقل في هذا العلم ، بل يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة ، أو مذهباً خاصاً به ، وهو يختلف عن سبويه اختلافاً بيناً .

وفايلاً ، على يد الفراء تكاملت أسس المنهج الكوفي وهذا أمر قررناه وإذا كان هذا الطابع ظهر « لفايل » في نحو الفراء فما باله ينفي تأسيس مدرسة كوفية نصوصية ؟ ثم ينتهي إلى قوله : وكثيراً ما استعمل الفراء اصطلاحات تخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النحو الذين يمثلون هذا العلم ، وفي المواضع

(١) بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ج ٢ ص ٢٨ بيروت .

التي لم تكف فيها الاصطلاحات القديمة استعمل الفراء اصطلاحات جديدة ، وصل جانب منها فيما بعد على أنه اصطلاحات الكوفيين .

وهنا يشير الى اصطلاحات النحو الكوفي التي وضع الفراء أكثرها ، واختلاف المصطلحات هو السمة البارزة لاختلاف المناهج .

على أنه يبدو لي أن بواعث القول بعدم وجود مدرسة نحوية كوفية ذات منهج مكتمل سرت إلى هؤلاء الباحثين من ملاحظاتهم للخلافات الكثيرة بين أعلام المدرسة الكوفية ، فالمخالفات الكثيرة والواضحة بين الكسائي والفراء ، وبينهما وبين ثعلب ، وكانتهم لا يكونون جبهة علمية واحدة . وهذه ظاهرة واضحة في النحو البصري أيضاً ، فمخالفات الأخفش للبصريين كثيرة ، وللمبرد مسائل كثيرة خالف فيها مدرسته . وفي عرضي للمسائل الجزئية للخلاف تجد كثيراً من أعلام المدرستين في كثير من المسائل يفتنون في صف المدرسة الأخرى .

لكن الشيء الذي نؤكد به بعد اطمئناننا إليه هو أن وجود المدرستين بمنهجين مختلفين في البصرة وفي الكوفة حقيقة واقعة . سجلت هذه الحقيقة كتب الطبقات على اختلافها ، وكتب التاريخ ، والكتب التي ألفت في الخلاف بين المدرستين ، وأشارت إليها المراجع ، ومنها كتاب لثعلب آخر أعلام المدرسة الكوفية .

قد تكون حجة (فايل) أن التسمية (بالكوفيين) لم ترد على لسان نحوي كوفي أي أنهم لم يسموا أنفسهم باسم مميز لمدرستهم ولكن الواقع غير ذلك ، لأن ثعلب وصف رجال مدرسته بهذا الوصف في موضعين من مجالسه .

الموضع الأول : كان يصدد الحديث عن اسقاط نون الوقاية من ليت ولعل ، وان وكان ، فقد قال : الكوفيون يقولون : لم يصف فلا يحتاج إلى نون^(١)

الموضع الثاني : كان يصدد الحديث عن دخول العماد ، - وهو ضمير المصل

(١) مجالس ثعلب ص ١٢٩ ، دار المعارف .

عند البصريين - مع هذا فقد قال : ذهب أهل الكوفة الكسائي والقراء إلى أن العماد لا يدخل مع هذا ، لأنه تقريب^(١) .

على أن وصف أصحاب الكسائي بالكوفيين يبدو أنه كان معروفاً قبل ثعلب ، وأنه كان يتردد على ألسنة الكوفيين منذ عهد الكسائي ، فقد جاء على لسان الكسائي نفسه في أثناء اجتماعه بالقراء في أحد المجالس التي جمعتها للمتظرة قبل تلمذة القراء للكسائي ، واتصاله به . يقول أبو البركات الأنباري متحدثاً عن القراء ونزوله إلى بغداد والتقاءه بالكسائي : جئت إلى بغداد فرأيت الكسائي فسألته عن مسائل الرؤاسي ، فأجابني بخلاف ما عندي ، فغمزت قوماً من علماء الكوفيين ، وكانوا معي ، فقال : ما لك قد أنكرت ، لعلك من أهل الكوفة فقلت نعم ، فقال : الرؤاسي : يقول كذا وكذا ، وليس صواباً الخ^(٢) .

وكان أبو العباس ثعلب يعبر عن رجال مدرسته أحياناً بقوله : (أصحاب)^(٣) وأنه كان كثيراً ما يعبر عن رجال المدرسة الثانية بقوله (أهل البصرة)^(٤) .

ثم أبسط ما يقال في هذا الموقف : إن ما سجله التاريخ من مجالس ومناظرات استخدمت بين أهلام المدرستين دليل على أن المدرسة الكوفية حقيقة واقعة .

وما نجده في ثنايا الكتب من إشارات إلى اختلاف وجهتي نظر المدرستين في أمور هي في الواقع أصول لدراسة النحو دليل على وجود مدرستين مختلفتين .

وما أسلفته في الفصل الثاني من الباب الأول من عرض لمسائل الخلاف الأصولية والجريئة دليل واضح على وجود مدرستين ذات منهجين مختلفين .

يقول الدكتور مهدي المحزومي : رأينا أن النحو الكوفي أقرب إلى روح

(١) مجالس ثعلب من ٤٢٧ دار المطرف

(٢) نزهة الألب من ٦٦

(٣) مجالس ثعلب من ١٥٤ ، من ٢٣٦ .

(٤) للمرجع السابق من ٥٤ ، ١٥٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٤٢٢

الدراسة اللغوية من النحو البصري ، وأبعد عن الأخذ بأسباب المنطق ، وأن الكوفيين كانوا أحدى على العربية من البصريين بالرغم من سبق هؤلاء الى تناول النحوت اللغوية ، وإبداعهم في جوانب فيها ، فقد أضاع البصريون بإحترامهم الأصول التي وضعها أسلافهم ، والتي أملاها عليهم منهج دراسي دخیل أمان ما في اللغة من حيوية ، ورمائها بالجذب والجمود^(١) .

فمن خلال كلمات هذا الباحث الحديث نجد تقويماً للخلاف بين المدرستين يبدو فيه أن هوى الباحث مع الكوفيين ، وفيه قلب كبير من صدق التقدير ، ومن جهة أخرى يعد هذا تأكيداً آخر لا لوجود مدرسة كوفية بل لقوة منهج هذه المدرسة وقربه من روح البحث الدعوي ومناهج الدرس الحديث للغات .

بقى هناك اتجاه ثالث في تقويم المحدثين

هذا ، الاتجاه الذي انتهى بالباحثين إلى نقد مناهج المدرستين جميعاً .

من هذا نقد الدكتور إبراهيم أنيس للخلاف بين المدرستين في ظاهرة النقل عند الوقف حيث اشترط البصريون في الحركة التي تنقل أن تكون هي الضمة أو الكسرة وأجاز الكوفيون النقل في جميع الحركات ، وتحرحوا جميعاً عن النقل في كلمتي (قفل ، وبشر) وأمثالهما من كل ثلاثي مضموم الأول أو مكسوره ساكن الثاني فيأبون في الأولى نقل الكسرة في حالة الحذف ، وهي الثانية نقل الضمة في حالة لرفع .

ووجهة النحاة واضحة ، وهي أن النقل في حالة الوقف في هاتين الحالتين سيوصلنا إلى بناءين غير معروفين في أبية الأسماء الثلاثية ، وهما فعل ، وفعل لكن الدكتور أنيس يصف أقوالهم وتعليقهم بالاضطراب وأنهم بنوا نتائج على استقراء ناقص فيقول - ومثل هذا الاضطراب في أقوالهم ، والاختلاف في آرائهم يصدد ظاهرة لنقل بدل على رأي واحد هو أنهم سمعوا هذه الظاهرة ، واستقروا عليها استقراء ناقصاً

(١) مدرسة الكوفة من ٣٨٠ .

فأخطأوا تفسيرها ، وضلوا السبيل في شرحها ، في حين أنَّ أمرها يسير لا يعدو أن أولئك الذين ينتظرون من تعميم قد شق عليهم النطق بالساكين في آخر الكلمة ، كما شق عليهم وعلى غيرهم في وسط الكلمة ، فتخلصوا من التقاء الساكنين في آخر الكلمة بتحريك الأول منها بحركة تنسجم مع ما يجاورها من حركات^(١) .

ومع هذا العمق في تحليل الظواهر اللغوية الذي لم يتسر كثيراً للبحث السحوي القديم . أقول : إن ما رأيناه من اختلاف النحاة في ظاهرة الوقف هو من الأخطاء المسهجة التي وقع فيها النحاة ، وما أكثر ما عموما ظاهرة لغوية لقيمة على نحو القبائل كلها .

لكي أقول : إن منهم النقل في الحالتين السابقتين ناشئ عن حسن لعوي له تقديره فلاهم في أبنية الثلاثي لم يروا فَعِل أو فَعُل لتجامي العرب النطق بهما ، وهذه ظاهرة عامة تقريباً منعوا ما يوصل إلى مثل هاتين الصيغتين في حالة النقل .

ويقول منتقداً اختلاف النحاة حول حركات الإعراب : فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر الية في الكلمات ، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة بل إن الأصل في كل كلمة هو مسكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب ، إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا أو برغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً .

أما الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجعه أمران : أولهما : نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية من الجملة ، وثانيهما ، ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات^(٢) .

(١) أسرار اللغة ص ١٤٧

(٢) المرجع السابق ص ١٦١ .

فبعد نقد الخلاف بين النحاة في تفسير حركات الإعراب انتهى إلى رأي فيه سبق إليه قطرب النحوي^(١) . وناقشنا ما يتصل بهذه المشكلة عند حديثي عن الخلاف بين المدرستين في موضوعات نحوية .

وهذا السط الأخير من التقويم لا يهدف إلى الموازنة بين المدرستين ، والحكم لإحدهما على الأخرى ، ولكنه يهدف إلى نقد مناهج النحاة في وضع قواعد النحو ، وما أُلِم به من قصور .

ونظرة إلى تقويم المحدثين للخلاف نصل منها إلى هذه الحقيقة .

كان تناول المحدثين للخلاف تناولاً عاماً شاملاً دار حول المسائل الأصولية كالسمع والقياس ، الواقعية اللغوية والقياس الظري ، ولم يهتم المحدثون بتقويم المسائل الجزئية ، وما لحثوا إليها إلا عند ما يضربون الأمثلة ويسوقون الشواهد ولا شك أن هذا النوع من التقويم الذي نجده في أبحاث المحدثين أكسب الدراسة النحوية كثيراً من الخصب والماء ، والاتجاه بالدرس النحوي اتجاهًا سديدًا .

(١) راجع المسائل الخلافية للمكبري / مطبوعة بدار الكتب ٢٨ محوّن مسألة / ٩

الفصل الثاني

تقويم الباحث للخلاف

- نقد مناهج النحاة
- نقد الخلاف بعامة
- تقويمي للخلاف بناء على منهج إحصائي يعتمد على المسائل الجزئية للخلاف
- ملاحظات في طريق التقويم

نقد مناهج النحاة

الدراسات النحوية منذ نموها وتطورها ، وظهر المدرستين اللتين أمسكتا بزمام البحث فيها كانت لها مناهج متبعة في تفهيد القواعد ، كاستقراء أقوال الأعراب ، وتتبع شعر الفصحاء ، والاستهداء ببلغة القرآن ، كما كان لكل مدرسة خطة خاصة في هذا البحث فمها مدرسة تحترم السماع ، وتعول عليه في التعميد ، وأخرى تبالغ في الاحتفاء بالقياس لتجمل اللغة المتمدة باللهجات في قوالب مصبوبة محددة .

لكنا نحس أن لسنا بالعدائي أخطاء منهجية وقعوا فيها رأيت أن أشير إليها قبل أن أنقد الخلاف وأن أقوم بدوري في تقويمي له .

وقد تعرض السحاة لألوان من النقد منذ فجر الدراسات النحوية ، وسحريه الشعراء من السحاة الذين كانوا يخطئونهم معروفة في كتب الأدب والتاريخ ، كما

مرى إشارات خاطفة لها معراها عند كثير من السامعين من مؤلفي العربية يحمل نقدا بناء .

وقد أسلفت شيئاً منها عند الكلام عن أبي حيان الأندلسي ، إذ يعصب على أكثر من مسألة من مسائل الخلاف بأن اللغة تؤخذ من واقع السماع لا من أبيسة المطلق ، ومن تعليقاته الدقيقة على تحليل النحاة صم التاء في (كتمب) للمتكلم ، وفتحها للمخاطب ، وكسرهما للعائب « هذه التعاليل ، لا نجنب إليها ، لأنها تعاليل وضعيات والوضعيات لا تعلل »^(١)

وكذا تعليقه على المعطف على المجزوء بدون إعادة الجار ، وما ينصل بذلك من قراءة ابن عامر (تساءلون به والأرحام) والذي سحاره جواره بوقوعه في كلام العرب كثيراً شراً ونظماً قال « ولما متعبدتين بانواع مذهب البصرة بل تتبع الدليل »^(٢) .

غير أنني لا أعرف أحداً منهم قد كرس مؤلفاً مستقلاً لمثل هذه مهاجمة قبل ابن مضاء الأندلس الذي كتب كتاباً تفرغ فيه على دحض علل النحاة^(٣) .

وفي الواقع أن مؤلف ابن مضاء كما قرر الدكتور إبراهيم أبيس في عبرته السابقة - يعد أول مؤلف نقد مباح النحاة جميعاً لا في مجال التعليل وحسب ، ولكن في قولهم بالعامل ، وفي التجانبهم للتعارين غير العملية ، وتناول ذلك كله في كتاب أفرده لذلك ، وهو كتابه : (الرد على النحاة) .

وهذه الألوان من النقد التي سأسير إليها هنا وجهها إلى النحاة كثير من الباحثين المعاصرين . ومن أمثلة هذا النقد :

(١) الهمع ج ١ ص ٥٦

(٢) الاقتراح ص ٨٤

(٣) أسرار اللغة ص ٤٣٣ .

أ - عدم ملاحظة النحاة لاختلاف اللهجات العربية :

فالنحاة كان يأتهم السماع ، والتقل عن العرب الفصحاء على اختلاف لهجاتهم وقد نلهم يسارعون إلى صب هذه التقول في قوالب من قواعدهم ، وتكون النتيجة الحروح بقواعد قد تكون مطابقة للمواقع اللغوي في قبيلة ، ومجاية له في قبيلة أخرى ، ثم يأتي نحوي آخر فيحس المجافاة فيسارع بوضع قاعدة تتمشى مع رافع هذه القبيلة ، وقد تتأقضى مع القبيلة الأخرى .

ولا صرب المثل في ذلك بباب الإمالة .

يقول الفراء : « أهل الحجاز يفتحون ما كان مثل : شاء ، وجاء وكاد ، وما كان من ذوات الياء والواو . قال : وعامة أهل نجد من تميم وقيس ، وأسد يسبسون إلى تكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء ويفتحون في ذوات الواو مثل : قال وجل » (١) .

من كلمات الفراء يتضح لنا أن الإمالة لهجة شائعة في أهل نجد ، وتشيع على لسان سكانها من قيس وأسد وتميم ، وأما أهل الحجاز فلا ترى الإمالة على ألسنتهم .

ولكن السعاة يأخذونها قصة عامة ، وكانها ظاهرة لغوية يعرفها كل العرب ، ويضعون لها حداً ، ويقولون بعمومها في الأعمال ، وشدودها في الأسماء (٢) ، ثم يقولون بجواز إمالة الألف الواقعة بعد الياء مثل : سيال ، نوع من الشجر ، أو مفصلة عنها بحرف واحد مثل شيبان أو بحرفين أحدهما هاء مثل : جيبها أدر ، فإن كانت مفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة (٣) .

(١) شرح المفصل لآمن يحيى ج ٩ ص ٥٤ .

(٢) همع الهوامع للسيوطي ج ٢ ص ٢٠١ .

(٣) الأشموي ج ٣

ومن هنا كان ينبغي للنحاة القدماء أن يصعدوا أمام أعينهم هذا الاعتار - أن ينقسموا قبائل العرب في الحزيرة الى مجموعات لغوية ، كل مجموعة تضم القبائل المشتركة في خصائص لغوية واحدة ، ويوضع (بحر) لكل مجموعة ، فيوضع (بحر) لتبويب ومن حاورها وشاكلها في سماتها اللغوية ، وبحر لغوي ومن جاورها وهكذا ، ثم تجمع الخصائص المشتركة بين (البحرين) لاستخلاص قواعد اللغة العامة التي يسييها كل لسان عربي على اختلاف اللهجات

ولكن نحائنا القدماء أخذوا اللغة من كل اللهجات بدون تفریق ، ووضعوا قواعد أرادوا فرضها بدون تمييز ، وكأن اللغة قواعد فرصت على العرب فرضاً ، منهم من التزم ومنهم من شذ ، ومن هنا استباحوا لأنفسهم أن يحطتوا الفصحاء ، إذا لم يلتزموا قواعدهم ، أو يحكموا على نطقهم بالدور ، أو يعالجوه بالتأويل .

والذي يؤكد هذا الفصور عند النحاة القدماء ما يقوله أبو حيان : و إذا أدخلت الباء على حبر ما المحاربة مقدماً مثل : ما بقائم ريد . أجازة البصريون ويسفي أن يرجع الحجازي تميمياً في التقديم ، ويمسح الكوفيون ذلك مطلقاً على اللغتين^(١) .

فتأمل هذا المنطق كيف يرجع الحجازي في التقديم تميمياً ؟ وكأن للغة اتجاه سياسي أو فكري يمكن أن يتحول عنه الانسان وعائهم أن اللغة سيفة يطق بها لسان دون تكلف ، وهي أوسع وأشمل من أن تصب في قوالب محددة

ولكن - والحق يقال - وجود منهج على هذا النحو للدراسات اللغوية في ذلك الوقت المبكر من فجر الثقافة الاسلامية لا يمكن أن يتصور وجوده في طمولة الثقافة الاسلامية وهذا المنهج المقترح يتطلب مستوى من الحرية موضع العلوم من التعسف أن يطالب بوجوده في ذلك الوقت أو أن نقف من أهملوه

(١) الارتشاف من ٥٦٣ ، واللغة والبحر للاستاد عباس حسن

والأمر يسير . النحاة بذلوا غاية الجهد ، وإذا كانت هناك هفوات - ولا بد أن تكون - فعلياً أن نتخذ ما هو صالح للبحث ، و نرفع شعار القداصة عن قواعد القدماء

ب - وهذا النقد الثاني له صلة أوثق سابقة ، إذ يأخذ الدكتور ابراهيم أنيس على القدماء أنهم (لسوء الحظ لم يقصروا تفعيمهم للقواعد العربية على مصدر واحد ، وهو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب ، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفتها وخصائصها المتباينة ، وهكذا حاولوا تفعيد القواعد من عدة مصادر)^(١) وبالطبع يكمن في هذا سر الاضطراب الواضح في قواعد النحو ، حتى قيل أن النحوي لا يخطئ أبداً .

ولعل الدكتور أنيس يعني باللغة النموذجية لغة القرآن ، التي تمثل لهجة قريش ، والتي سارت كل اللهجات بعد نزول القرآن الكريم وكان يمكن لو وضعنا قواعد النحو على أساس أسلوب القرآن الكريم وقراءاته المشهورة وكفى لاستطعن أن نضع نحواً يمثل الواقع اللغوي للغة العرب إلى حد كبير .

ج - الاعتماد على الشعر وحده في التفعيد ، أو اعتماده المصدر الأهم على أساس أن ضوابط الوزن ضمان للحفاظ على ضوابط المطلق ، ومن هنا تكون الحجة أو الفاعلة التي تقوم على أساسه دقيقة وصحيحة . ولكن هناك أمر لا يصح أن نخفله ، وهو أن الشعر له ظروفه التي يختلف فيها عن النثر من ناحية نظم العبارة ، واستخدام الكلمات ، إذ يتسامح له باعتباره صاحب موهبة ترفض القيود أما الذي يعطينا صورة دقيقة للواقع اللغوي ، فهو أسلوب النثر وأما الاختصار على الشعر وحده فهو خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ، فالشعر لغته الخاصة به ، اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية ، خصوصاً واضحاً ، فليس كل ما يجوز في الشعر جائزاً في النثر كما يقول الدكتور المخرومي .

(١) أسرار اللغة ص ٢٩

د ثم يتخذ صاحب المصدر السابق وغيره من هذا الموقف حجة لتأييد مدرسة الكوفة التي تنصر لها ، فيقول : والاعتماد على الشعر وحده هو الذي دفع البصريين إلى الرد بالضرورة على أمثلة الكوفيين نعم إذا كان لهم من الشواهد أمثلة من النثر والشعر فقد استوت عندهم الحجة ، وهو ما نهياً للكوفيين في كثير من الأحكام التي تفردوا بها وخالفوا البصريين فيها^(١)

ثم يصرب عدة أمثلة لاستناد الكوفيين إلى شواهد نثرية هي قراءات قرآنية على أساسها أقاموا قواعد خالفهم فيها البصريون ، كالعطف على ضمير المخفوض دون إعادة الخافض والعطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد ، وجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

ويبدو أن اعتبار الشعر هو الأساس الأول في الاحتجاج فدهرة بصرية ، إذ يقول أبو حيان : «ولا يجوز عد البصريين حذف الموصول الاسمي إلا أن جاء شيء منه في النثر ، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون واختاره ابن مالك ..»^(٢) .

وفي رأيي أن هذا مأخذ غير صحيح على النحاة ، لأنهم جعلوا القرآن الكريم وقراءاته في المقام الأول ولأننا كثيراً ما نقرأ في كتاب سيبويه اعتماده في التعقيد ، على مسبوعات من الأعراب ، وكذلك فعل الكسائي والفراء

د- لم يراع النحاة الفدائي في تقعيد اللغة العربية أخواتها الساميات وما فيها من ظواهر وخصائص قد تكشف عن الكثير من أسرار النظم ، والضغط في لغتنا العربية ، ونحن نقف أمامها مكتوفي الأيدي أو ملتبس لها عللاً عشوائية .

(١) أسرار اللغة لأبراهيم آيس ، مطبعة الكوفة ص ٢٣٥ ، ويشير ولمسون في كتابه تاريخ لغات السامية إلى أنه يعني (أن نعمل الشعر العربي الجاهلي في العربية الأخيرة من مراتب البحث في موضوع بناء اللغة العربية) ص ٢١٤ .

(٢) الأرشاف ص ٤٧٥ .

يقول الدكتور المخزومي مؤيداً الكوفيين في مناهجهم ثم مستتركاً على هذا التأييد بقوله : «ولا يعني أن متهمهم في دراسة اللغة سليم كله، فقد كانوا يعتمدون على الملاحظة والتجربة في اللغة نفسها دون أن يلتفتوا إلى ما بين العربية وأخواتها الساميات من وشائج وصلات ، فلم يقيموا في دراستهم على أساس من الموازنة بين هذه وتلك لتكون النتائج واقعية . ولكنهم بالرغم من كل هذا كانوا أصداق نظراً من البصريين في تفسير كثير من الظواهر»^(١) .

فهو هنا يأخذ على الكوفيين الذين يتصر لهم أنهم كغيرهم من النحاة لم يضعوا اللغات السامية في حسابهم وهم يفعلون القواعد مع أن هذه اللغات والعربية تنتمي إلى شجرة واحدة .

يقول إسرائيل ليفنسون : «ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن جميع علماء اللغة من المسلمين لم يكونوا يعرفون شيئاً من اللغات السامية كالعبرية والسريانية معرفة صحيحة فنشأ عن ذلك أنهم لم يوفقوا إلى بيان المعاني الدقيقة التي يزديها كثير من الكلمات العربية في أصل وضعها ، ونشأ عن ذلك أيضاً وقوعهم في أخطاء فاحشة فيما يتعلق بفهم اشتقاق الكلمات ، لأنه ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدي الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة ، إذ اقتصر في بحثه على لغة سامية واحدة ، لكنه إذا وازن بين اللغات السامية التي تشترك في كلمة من الكلمات استطاع أن يهتدي بسهولة إلى الحقيقة الواضحة في أصل اشتقاقها»^(٢) .

وهذا مأخذ له اعتباره ولا ريب ، وقد وضحت أهميته ونحن نتناول موضوعات خلافية ، ومنها الخلاف بين المدرستين في الأدوات المحورية ، ولجأنا إلى اللغات السامية وإلى الجدول الموضوع في تاريخ اللغات السامية وكشفت لك هذه الموازنة عن أصح الرأيين في أصل ضمائر التكلم والخطاب والغيبة .

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٩٢ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ٢١٧ .

ولكن هل كان في مقدور السابقين من أعلام النحاة الأعلام بهذه اللغات ،
وبقواعدها ؟ وهل كانت قد ظهرت في الوجود فكرة الدراسات المقارنة ، وبذات
أمام الباحثين أهميتها ؟ .

إن ظروف تحاشنا الأوائل لم تيسر لهم شيئاً من ذلك ، وكان الذي في
تصورهم بل في اعتقادهم أن اللغة العربية لغة فصاحة ولسان اعراب وما عداها
فيه عجمة ترهت عنهما لغة القرآن ، ولا يتصور بحال أن يحتاج اللسان العربي
المبين في تعقيد القواعد له الى عبرية اليهود الذين يتخلص ظلهم من الحرية أو
سريانية السريان الذين أصبحوا في ذمة التاريخ .

هـ - ويسجل الدكتور أنيس عدة أخطاء في الظاهرة الاعرابية يحصل منها
إلى أن قواعد الاعراب من افعال النحاة ، وليست بضرورة في لغتنا العربية ،
يقول بعد عرض مسهب (فإذا عرفنا أن أصول الاعراب كانت محل الزلل ،
والخطأ بين أصحاب اللغة ، بل الفصحاء منهم ، وإذا كانت هذه الأصول
الاعرابية لا تتفق في بعض الأحيان مع ما صح سنده من فراءات قرآنية ، ولا مع
بعض الفواصل القرآنية وما تتطلبه من نظام موسيقي ، وإذا كان سقوط الحركات
الإعرابية في حالات الوقف لا تغير من المعنى ، ولا تؤثر فيه ، وإذا كانت آراء
النحاة بصدد الأصول الاعرابية على تلك الصورة من الاضطراب والاختلاف
الشائع في كتبهم ، فهل بعد كل هذا يطش الباحث المنصف إلى قواعده ؟ وهل
بعد هذا كله يعتقد الباحث أن الحجة قد نجحوا في تفسير ظاهرة لغوية سمعها ،
فاستقرءوا شواهدا ، واستنبطوا طرقها ؟ إن شيوخ الوقف بما يسمى السكون ، أو
بعبارة أدق سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف لأكثر دليل على
أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر ، وأن ما حرك منها في وصل
الكلام كان لأسباب صوتية دعا إليها الوصل ، فالتحاة القدماء قد سمعوا شيئاً ،
واخطأوا تفسيره ، أو استنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء ، وسمعوا في
لهجات متعددة ، وسمعوا في اللغة النموذجية الأدبية ، وسمعوا في القراءات
القرآنية التي لا تكاد تحصى ثم قبل أن يتم لهم السماع ، ودون الاختصار على
مصدر واحد كما هو الواجب في تعقيد القواعد بدأوا يفتقدون قواعدهم ،

فاحتلطت عليهم الآراء ، وكثرت الأقوال ، فأهملوا ما أهملوا وقاسوا ما قاسوا ، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها فرضاً^(١) .

هكذا ، يصف الدكتور أنيس النحاة القدماء بأنهم لم يتموا استقراءهم ولم يحكموه ، وكنت النتيجة حشداً من قواعد الاعراب لا تطابق الواقع اللغوي في كثير من الأحيان . وفي هذه النتيجة التي انتهى إليها الدكتور أنيس شطط بالغ ، وبناء أحكام على مقدمات من نسج الخيال ، صدر فيها عن الكاتب عن سوء تقدير لهؤلاء الأعلام الكبار .

و - ظاهرة التعليل :

أسرف نحائنا القدماء في العلة ، وبالعوا فيها ، فالتمسوا العلة الأولى ولجئوا إلى العلل الثانوية ، وتجاوزوها إلى العلل الثالث ، وأوقعت الحديث في ذلك عند كلامي عن المسائل الأصولية وأثبت أن منهج التعليل أسلوب فلسفي لا ينمى مع طبيعة اللغات وهذه خطة اتجه إليها النحاة بتأثير الثقافات الفلسفية والمنطقية التي ملأت حياتهم ، وغير ما قيل في نقد ظاهرة التعليل ما قاله ابن سنان الخفاجي : إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه . فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعمل به النحويون ، ولم يثبت معه إلا الفد الفرد ، بل لا يثبت منه شيء أبته ، ولذلك كان المصيب مهم المحصل من يقول : وهكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك . وربما اعتذر لهم المعتذر بأن هللهم إنما ذكروها ، وأوردوها لتصير صناعة وريضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقولون بتأملها المبتدى فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل^(٢) .

ز - وقد نجد تناقضاً في تفكير النحاة بجانب إغراقهم في العلل :

يقول ابن مضاء : ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد المبرد أن

(١) أسرار اللغة ص ١٦٦ .

(٢) مر العصاة ص ٣٦

نون ضمير جماعة الإناث إنما حرك لأن ما قبله ساكن نحو (ضربن - يضربن) وقال فيما قبلها : إنها أسكنت ، لثلاثي يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فجعل ساكن الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل ساكن ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هي علة له ، وهذا بين الفساد ، ولولا الاطالة لأوردت منه كثيراً ، وكان الأعلم - رحمه الله - على بصيرة بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواتي ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد طفر بطائل ، وكذلك كان صاحبنا أبو القاسم السهيلي على شاكلته - رحمه الله - يولع بها ، ويخترعها ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة ويصوابها^(١)

ح - قد تختلف وجهة النظر بين النحويين والرواة بصورة يتيقن منها أن القياس النحوي يقوم على استقراء ناقص أو غير معبر عن طبيعة اللغة تعبيراً شاملاً مثل موضوع الاعلال في أفعال واستعمل قال الأشموني :

تنبيه : قد ورد تصحيح إفعال واستعمال وفروعهما في الفاظ منها : أهول أهوالاً وأغيمت السماء أغماماً ، واستحوذ استحوذاً ، واستفيل الصبي استفعالاً وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها ، وحكى الجوهري أنه حكى عن العرب تصحيح أفعال واستفعل تصحيحاً مطرداً في الباب كله ، وقال الجوهري في مواضع أخرى ، تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة^(٢) .

فتأمل هنا . إلى أي مدى تتناقض قواعد النحاة مع ما أكدته الرواة مع أن صحة القياس ترتكز إلى حد كبير على السماع من الرواة ، لأن السماع هو الواقع اللغوي الذي يجب أن يكون أساس التعيين .

(١) الرد على النحاة ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) أشموني ج ٣ ص ٨٦٥ .

ط - أهمل المتقدمون من النحاة الاستشهاد بالحديث :

وكانت المدرستان في ذلك سواء ، وكلتاها تركت الاستشهاد بالحديث الشريف وقد سار سيويه^(١) في هذا الاتجاه الذي سار فيه من سبقوه ، كما حرص عليه تلاميذه ومعاصروه . وحجة النحاة المتقدمين أن المحدثين أجازوا الرواية بالمعنى ، وأن بعضاً من رواة الحديث من غير العرب الخلفاء وبحر ذلك من الأسباب .

وترك نحاة المدرستين الاستشهاد بالحديث كثيراً للأسباب السابقة فيه حرص على صيانة الواقع اللغوي لا شك فيه، وأرى فيه أيضاً إفراطاً، إذ ما الذي أبعد الحديث الشريف عن الواقع اللغوي وجل رواة عرب فصحاء . وهناك دراسات تعنى بشخصيات الرواة ، وما يتميزون به أو ما يتميز به بعضهم من دقة وإحكام نلمحه في بعض الأحاديث التي يذكر فيها الراوي لفظين وقع الشك فيهما ، وأيهما قاله رسول الله ﷺ ، والأعمش الكوفي كما يذكر ياقوت . لم يكن يبلغ في تجنب اللحن فحسب بل كان يصحح كل رواية يراها ملحونة ، بحجة أن رسول الله ﷺ لم يكن يلحن^(٢) .

وأهمل الاستشهاد بالحديث إهمالاً يكاد يكون تاماً حرم النعم من مورد بدعم قواعده ، ونضفي كثيراً من التأييد على كثير من الاستعمالات التي يراها نحائن شاذة أو نادرة .

وكان اللغويون على عكس النحاة القدماء في هذا الاتجاه ، فاكتسبت اللغة منه خصوبة .

ويؤيد هذا الاتجاه بوهان فك وهو مستشرق يبحث المسائل بحثاً علمياً ، وليس في ذهنه قدامة معينة للأحاديث كما في ذهن الباحث المسلم ، فيقول :

(١) استشهد سيويه بحو خمسة عشر حديثاً من كتابه أحصيتها في بحث لي عنوانه . إمام النحاة وقضية الاستشهاد بالحديث
(٢) ياقوت - إرشاد - ج ١ ص ٢٠ .

أهمية الأحاديث في البحث عن نشأة اللغة أكثر من الشعر الجاهلي ، فالأحاديث الصحيحة أهم كثيراً في نظرنا أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح ، لأنها من الثر وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره ، بخلاف الشعر ، لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية ، والعبارات المتكسفة التي تعدد عن تمثيل الحياة العادية الحقة ، وتثني عن الروح السائدة في عصره بعير تكلف^(١) .

فهو هنا يبين مدى الخطأ الذي تورط فيه القوم بإهمالهم الحديث في الاستشهاد ، مع أنه صورة حية لواقع اللغة كما يتحدث بها النصحاء

وإني أقول : إذا كان الطعن في الراوي ، وتجريح عدالته يخفض من شأن حديثه في مجال التشريع فإني أرى أنه لا ينقص من قدره ، في مجال الاستشهاد النحوي ما دام الراوي عربياً فصيحاً يعيش في عصر الاحتجاج .

على أن هناك رواية لا يحيرون الرواية بالمعنى ، وهناك أحاديث تلزم ألفاظها ، ولا يصح للراوي تغيير حرف منها كأحاديث الدهاء والاذكار ونحوها من الأمور التوقيفية واعتقد أنه من التمنت إهمالها في الاستشهاد .

كما أن هناك أحاديث ترددها الالسة مثلاً على فصاحة رسول الله ﷺ ، وجوامع كلمه .

ولم يخرج على هذا الموقف الذي جرى عليه السحاة إلا ابن مالك ومن قبله ابن خروف ومن بعده الرضي ، وعارض في ذلك أبو حيان وابن الصائغ اللذان وقفا في صف النحلة القدامي في نيد الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو .

وفي شرح الشاطبي لألفية ابن مالك ، وفي باب الاستثناء وفي البحث حقه في الاستشهاد بالحديث ونقله عنه البغدادي في مقدمة الحرة .

(١) العربية ص ٢١١ .

وقد أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث ، بل ألف مؤلفاً خاصاً عن مشكلات الصحيحين ، وعندما تقرأ أي كتاب من كتبه تجد الأحاديث مسنة في حواشيها يستشهد بها في مواطن كثيرة .

فالأشموني في شرحه للألفية يستشهد بالحديث في مواطن شتى أسوة أو نقلاً عن ابن مالك ، فلعنة أكلوني البراغيث يستشهد لها بالحديثين (أو محرّجني هم) (يتعارفون بيكم ملائكم بالليل وملائكم بالنهار) وفي اتصال كان بصمير النصب يعرض حديث الدجال (إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قنله) وفي باب الصفة المشبهة وعند قول ابن مالك : فارفع بها وانصب وجر مع آل . الح يتحدث الأشموني عن الجر بالصفة المشبهة المجردة من آل والاصافة ، وأن الجر بها في هذه الحالة ضرورة عند سيوريه ، ومنعه المبرد مطلقاً لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح ثم يدعم الحجة الكوفية بهذه الأحاديث ، ففي حديث أم زرع (صفر وشاحها) وفي حديث الدجال (أعور عينه اليمى) وفي صفة النبي ﷺ (شثن أصابعه)^(١)

هذه أمثلة للاستشهاد بالحديث ولا أريد بها إحصاء ، لكنها مجرد أمثلة لما اتجه إليه المتأخرون وعلى رأسهم ابن مالك في الاستشهاد بالحديث ، ويبدو أن هؤلاء المتأخرين حاولوا أن يستلزموا شيئاً فأتوا أسلافهم .

نقد الخلاف النحوي بعامة :

قل أن أقوم بدوري في تقويم الخلاف ، لي وقفة مائلة لخلاف النحاة وهي في لوقت معه تقويم للخلاف بعامة ، ودوسيلة ما بتقويم الخلاف بين المدرستين بصفة خاصة

(١) أشموني ج ٢ ص ٢٥٨

وأول ما بلغت نظرنا في الخلاف في فترة نشاط المدرستين ، واشتعال المفاصلة بينهما طاهرة التعصب ، الذي صاحب النشاط التحوي في الصرة والكوفة وأعطى الخلاف بينهما طابعاً معيناً ، لكنه لم يكن السبب الوحيد للخلاف ، وإن كان سبباً واضحاً فيه ، وقد أسلفنا الحديث عن التعصب باعتباره أحد أسباب الخلاف ، وأريد هنا أن أشير إلى أنه كان أحد الأسباب التي حجبت وجه الحق في هذا الخلاف

ومن الغريب أن هذه المصيبة لم تكن على عهد أعلام المدرستين في حياتهم ، وإنما وجدناها فيما بعد على ألسنة من انحازوا إلى إحدى هاتين المدرستين .

والتعليقات ، والاستنتاجات التي كتبها أصحاب الطبقات والتاريخ تشير إلى لون من هذا التحيز ، فإذا قرأت ما نقله السيوطي عن الزبيدي في كتابه الاستدراك ، وجدت أن الزبيدي يستدل على نفي نسبة كتاب العين للخليل بأن الأراء التي أوردها فيه كوفية ، وهو على خلاف ما ذكره سيبريه عن الخليل في كتابه وسيبويه حامل علم الخليل ، وأوثق الناس في الحكاية ، عنه ، ولم يكن ليحتلظ قوله ، ولا ليتبين مذهبه^(١) .

ويذكر يوهان فك أنه « لن يشك في أن الروايات التي تزعم أن حماداً كان لحاناً إنما نشأت من التأثر بالخصومة والملدد ، وأن كلمات يونس تعبر عن قصد السوء من قبل البصريين في خصومتهم الكوفيين »^(٢) .

وما رأيناه من مناظرات ومجالس ، وما عرضه من أمثلة ، وما سفته من شواهد تؤكد هذه الظاهرة التي لا يست الخلاف التحوي^(٣) .

وها أعرض هذه الظاهرة ناقداً لما يترتب عليها من نتائج هي في الواقع على حساب الحقيقة العلمية ، وما تتطلبه من نزاهة وتجرد من الهوى

(١) المرحر ص ٨٥ .

(٢) العربية ص ٦٣ .

(٣) راجع أسباب الخلاف ومظاهره في المجلد الأول من الباب الأول

ومظاهرة أخرى نجدها في الخلاف ، وننقد وجودها فيه
وهي عدم الالتزام المنهجي حتى بين أعلام المدرستين .

فالمصريين منهج ، وللكوفيين منهج ، والمتوقع من أعلام كل مدرسة التزام ما
استهجت ، ولكننا نجد مظاهرة عدم الالتزام حتى بين الأعلام من نحاة المدرستين مما
أكثر ما نجد في مسائل الخلاف قال البصريون إلا فلاتا وفلاتا ، وذهب الكوفيون إلا
فلاتا إلى كذا .

ولو ألقيت نظرة على مسائل الخلاف وجدت كثيراً من المسائل فيها الألفاظ مع
الكوفيين .

ومسائل أخرى فيها الكسائي زعيم المدرسة الكوفية مع البصريين .

وما أكثر ما نجد العراء يؤيد في مسألة ما نحاة البصرة ، كما ترى المبرد يؤيد
في مسألة أخرى نحاة الكوفة .

والأمثلة كثيرة ومتعددة ، وسقت بعضها عند إبدائي ملاحظات حول الخلاف
في الفصل الأول من الباب الأول
وأضيف هنا هذه الإحصائية .

فمن بين مسائل الانصاف الاحدى والمشرين بعد المائة ثلاث وأربعون مسألة ،
وفي كل مسألة منها إما علم بصري مع الكوفيين ، أو علم كوفي مع البصريين ، وهذه
أرقام المسائل : ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٧ ، ٢٩ ،
٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٠ ،
٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ،
١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ .

ومن أبرز الأمثلة ما قررته عند حديثي في المسائل الأصولية من فياس سيويه

على المثال الواحد ، وقيل الميرد^(١) على المثال الواحد أيضاً .

وهذا مثال آخر : ثعلب الذي يعد أدق صورة للمحو الكوفي ، يحالف مدرسته ويتابع البصريين فيملي على أصحابه في مجلس له : (وعد يعد ، ووزن يوزن ، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء ، ثم بسوا الفعل على هذه فقلوا يزن ، ووجل يوجل ، ثنت الواو ، لأن بعده فتحة ، فلم يجتمع ما يستقل)^(٢) وهذا هو الأصل الذي استند إليه المصريون في حذف الفاء في المصارع من المثال .

وخروج علم من الأعلام على منهج مدرسته ، وكون هذه الخروج ظاهرة واضحة في المسائل النحوية إنما هو دليل على عدم تكامل هذه المنهج ، أو على التقارب الكبير بين أعلام المدرستين مما جعل مدى التأثير والتأثير بينهما بالعمق .

ولعل هذا ما حدا ببعض المستشرقين لأن ينكروا وجود مدرسة كوفية ، كما أسلفناه .

ومن هنا أيضاً وجدنا بعض المعاصرين لا يرى الفراء كوفياً ، وإنما يراه من رواد المدرسة البغدادية .

هذا الاستنتاج ، وذلك من جراء كثرة خروج الأعلام على مناهج مدارسهم إلى حيث يستريحون ويطمثون .

بقيت ظاهرة ثالثة نأخذها على الخلاف ، وهي الامراط فيه ، ومحاولة كل نحوي متى عت له علة عقلية ، أو أي التماس أنس من نفسه قولاً أن يبي عليه رأياً له مخالفاً به مدرسة ، أو مخالفاً به آراء أعلام المدرستين جميعاً

ثم بدخل الخلاف مرحلة أخرى في عهد المدرسة البغدادية ، ويخرج أصحابه

(١) أنصاري ج ٣ ص ٨٦٦ .

(٢) محالي ثعلب ص ٤٢٨ .

بآراء جديدة أو بانتقاء واختيار من آراء المدرستين المتنافستين .

وتكون النتيجة خضماً هائلاً من آراء النحاة ، على تعاقب عصورهم وتتابع مدارسهم .

وقد يكون الخلاف تافهاً ضئيل الأثر ، لولا يمس قضية حية من واقع اللغة أو البحر مع هذا نجد وراءه حشداً كبيراً من الآراء .

وهذه مسألة اشتمل فيها أولر الخلاف ، وتعددت الآراء وموضوع الخلاف لا يستحق هذا الصراع كله بل حتى مجرد المداد الذي كتبت به سطوره .

والمسألة من الأشموني ، يقول فيها :

اختلف النحاة في قوله :^(١)

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

يفتح ناء أميمة من غير تنوين ، فقال قوم : ليس بمرحوم ، ثم اختلفوا فقيل : هو معرب نصب على أصل المنادي ، ولم يون لأنه غير مصرف ، وقيل : يني على الفتح ، لأن منهم من يني المنادي المفرد على الفتح ، لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب فهو نظير : لا رجل في الدار ، وأنشد هذا الفائل : يا ريح من نحو الشمال هي . بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرحوم ، فصار في التصدير : يا أميم ، ثم أقحم الناء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة المسوية ، وهو ظاهر كلام سيويه ، وقيل فتحت اتباعاً لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف^(٢) .

فهنا يرى الخلاف بين طائفتين على رأيين ، وأصحاب كل رأي انقسموا فيما بينهم ، وموضوع الخلاف ظاهرة لغوية لا تتطلب هذا الجهد وكل ما فعله النابعة أنه

(١) البيت مطلع قصيدة للناسخ الليثاني في مدح النعمان بن المنذر .

(٢) أشموني ج ٢ ص ٤٦٩

فتح تاء (أميمة) وهي متلحى مفرد علم ، والفتحة خفيفة ومستحقة عند العرب ، ولا سيما مع تاء التانيث التي تستلزم فتح ما قبلها . والنحاة أنفسهم يؤكدون أن محل الصادى - أيا كان - نصب . ومن هنا نقول : إن فيها ترخيماً على لغة من ينتظر ، وإن اشباع فتحة الميم سيشد تاء التانيث التي فتحت اتباعاً لما قبلها ، كما رأى ابن مالك ، وهو موفق فيما ذهب إليه إلى حد بعيد .

ملاحظات قبل التتويج

وهذه ملاحظات لا بد من إيدائها قبل تقويم الخلاف ، لأنها تلقي عليه أضواء يمكن بها معرفة المدى الذي انتهت إليه الدراسات الحوية بتأثيره .

١ - في مقدمة هذه الملاحظات : ما لاقته مدرسة البصرة من شهرة ، وذيع ونفاذ سلطان ، وما لها من تلاميذ كثيرين اقتفوا أثرها وناصروا منهجها حتى وقتنا الحاضر ، كما توافرت كتب البصريين ، وتيسرت للباحثين ، وحفظها التاريخ ووعاها حتى وصلت إلى أيدينا ، في الوقت الذي لم تنل فيه المدرسة الكوفية بعد أعلامها من الذيع والشهرة ، ما وجدته زميلتها البصرية ، حتى كتبهم فقد صان التاريخ عليهم بالاحتفاظ بآثارهم ولم يصل إلينا منها إلا النزر اليسير مثل مجالس ثعلب ، وكتابه (الفصيح) وكتاب معاني القرآن للفراء بينما كتب البصريين لا تكاد تحصى .

وظاهرة الشهرة التي اكتسبتها المدرسة البصرية ترجع في تقديري إلى أمور :

أ - الأول : تأثير البصريين في دراساتهم الحوية إلى حد كبير مساهج لمطلق والفلسفة ، ولا عجب فقد حاولوا أن يضعوا قواعد اللغة في قوالب عقلية شاذة ثبات المضاي العقليّة وداهعوا عنها حتى ولو اضطروا إلى تحطئة العصحاء أو رد بعض القراءات ، ومنذ القرن الثاني الذي ترجمت فيه الفلسفة ، وعلماء لا سلام يحتفون بالعقليات ، ويقبلون عليها .

ب - الثاني : سار النحويون على نمط الفقهاء ، واحتلوا بهم في مساهجهم دون أن

يصنعوا في اعتبارهم اختلاف طبيعة المجالين ، فاللغة غير التشريع ، ومصدر اللغة غير مصدر التشريع ، لكنهم يسيرهم على مباحث الفقهاء اكتسبوا شهرة واسعة .

جـ - كان للبصريين تلاميذ كثيرون من جماهير العالم الاسلامي ، ثم تفرقوا في الافاق يحملون تراث أساتذتهم ومن هنا عزا النحو البصري الشام ومصر والمغرب ، وفي كل قطر لهم فيه تلاميذ بينما الكوفيون كان جل تلاميذهم من عليا القوم وأبناء الخلافة ، وهؤلاء رجال سياسة أكثر منهم رجال علم .

د - كتاب سيبويه وما لاقاه من شهرة لا حد لها ، وهو في نظر الجماهير مرجع النحو البصري أكسب مدرسة البصرة ديوماً وشهرة ، وإن كنت كما قررت غير مرة أعد كتاب سيبويه مرجعاً لنحو المدرستين وفيه أسس المنهجين .

هذه الملاحظة التي عللت لها بالمثل السابقة ستوصلنا الى حقيقتين أراهما عفتين في طريق الباحث في الخلاف .

الأولى منهما : شهرة المدرسة البصرية أثرت في التفويم العادل للخلاف قديماً وحديثاً ، وقد وصح ذلك حلياً عندما تناولت تفويم القدماء للخلاف .

وكيف كان هوى أكثرهم مع البصريين ، ولم يؤيد الكوفيين الا في مسائل قليلة حتى أصحاب كتب الطبقات تنصح ميولهم البصرية عندما يترجمون لأعلام النحاة ، فيوثقون البصريين عالماً ، والكوفيين قليلاً ، ولم أحد منهم من حالف عن هذا المنهج الا أبا البركات الأباري

والمحدثون أنفسهم كانوا من تلامذة النحو البصري ومؤيديه ، ولم يظهر فيهم الاتجاه لي المدرسة الكوفية والبحث عن منهجها وقيمتها الا بعد ظهور الدراسات اللغوية الحديثة على يد المستشرقين وتلاميذهم من العرب .

والثانية منهما - عدم نيسر مراجع النحو الكوفي ، وهذه أكبر عفة صادف الباحث ، فكتب الكوفيين المعبرة تعبيراً صادقاً عن منهجهم قليلة ، وهي بهذه العلة لا

تعطي مطالب الباحث ، مما يجعلنا نصطر الى التعرف على المنهج الكوفي من ألسنة البصريين أو مشايخهم ومع شيء من البحث والتأمل والتحاكم الى حقائق التاريخ نستطيع أن نرفع ما قد يلم به من زيف ، على أن انصاف الأنباري قد أسهم إسهاماً فعلاً في سد هذه الثغرة ، لأنه في تقديرى - برغم تأييده للكوفيين في مسائل قليلة - بعد غير من صور المذهب الكوفي تصويراً صادقاً وأميناً .

وكذلك أنت كثير من رجال المدرسة البغدادية ، وهم في أول أمرهم كوفيون انتوا في كتبهم كثيراً من آراء المدرسة الكوفية .

ولعل السر في عدم تسر مراجع النحو الكوفي أن الكوفيين كانوا يعتمدون على الاملاء والحفظ أكثر مما يعتمدون على التدوين والتصنيف ويؤيد ذلك ما رواه صاحب معجم الأدباء أن أبا بكر بن الأنباري (مرض فعاده أصحابه فرأوا من انزعاج والده أمراً عظيماً ، فطبوا نفسه ، فقال : كيف لا أنزعج ، وهو يحفظ جميع ما ترون ، وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً)^(١) .

وأضيف إلى ذلك ما أشرت إليه أيضاً ، وهو أن تلاميذ الكوفيين رجال سياسة وملك فلم يكن لديهم من الوقت ما ينشرون به علم أساتذتهم ومؤلفاتهم كما قد فعل البصريون .

٢ - والملاحظة الثانية : الاختلاف في النقل عن المدرستين :

فأحياناً ترى مسألة من مسائل الخلاف نقلت بصورة معينة عن طريق مؤلف معين ونجد آخر يروي نفس المسألة بصورة أخرى . أعني ينسب الخلاف في إحدى الروايتين الى البصريين وأحد أعلام الكوفيين وفي الرواية الأخرى ينسب للكوفيين جميعاً . أي أنك تحس بأن التعبير بالبصريين والكوفيين في مسائل الخلاف ليس دقيقاً وشاملاً ، وقاطعاً بل هو موضع أخذ ورد .

(١) معجم الأدباء ج ١١ ص ٣٠٧ .

وهذا يتطلب من الباحث جهداً أكبر في التحري والتحقق ، ولا يعلم مرجحاً
يستطيع به أن يرجع إحدى الروايتين على الأخرى وهذه أمثلة من كتاب ارتشاف
العرب تكشف لنا مدى الاضطراب في وسائل نقل مسائل الخلاف .

١ - الضمير في إيا وأخواته :

« مذهب سبويه أن الضمير هو إيا وحده ، وما اتصل به من حروف تبين أحوال
الضمير ، وعرى إلى الأحفش ، واحتاره الفارسي ، ويروي الفراء أن اللواحق هي
الضمير ، و« إيا » دعامة ، والكوفيون غير الفراء يرونها بجملةتها هي الضمير وما
قاله الفراء منسوبة في (النهاية) للكوفيين وابن كيسان ، انتهى . ونقل ابن مالك أن
مذهب الخليل والأخفش والمارني أن « إيا » رسم ظاهر ، واللواحق هي الصائغ ،
وهي في محل خفض بالاضافة » .

فالنقل الذي ذكره أبو حيان يختلف عما ورد في النهاية وكلاهما يخالف نقل ابن
مالك^(١) .

٢ - ابدال النكرة من المعرفة :

« إذا أبدلت نكرة من معرفة يشترط فيها الكوفيون والبغداديون ، وتبعهم السهيلي
أن توصف ، ونقل ابن مالك أن مذهب الكوفيين لا يجوز ابدال النكرة من
المعرفة إلا أن يكون من لفظ الأول ، وكلام الكوفيين على خلاف النقل ، قال
الكسائي والفراء في قتال - من قوله تعالى : ﴿ قتال فيه ﴾ : خفضه على نية « عن »
مضمرة ، ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحة بغداد لا إلى
نحة الكوفة »^(٢) .

فابن مالك هنا له نقل يختلف عما قاله الكسائي والفراء ، وما نسب ابن مالك
للكوفيين نسبة بعض البصريين لنحة بغداد .

(١) الارتشاف ص ٤١٢ .

(٢) الارتشاف لوحة رقم ٣٠٢ .

والليس بين الكوفيين ونحلة بغداد ، لا سيما الطبقة الأولى منهم كثير ، لأن
البغداديين الأوائل كانت تغلب عليهم التزعة الكوفية .

٣ - العطف بليس :

حكى ابن النحاس^(١) وابن يابشاذ عن الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أنها قد تكون
حرف عطف ، وحكاها ابن عصفور عن البغداديين ، ونقل أبو جعفر النحاس^(٢) عن
هشام : قام عبد الله ليس زيد ، ورأيت عبد الله ليس زيدا ، ومررت بعبد الله ليس
زيد . وعند البصريين العطف بليس خطأ وقال ابن كيسان : قال الكسائي : هي على
بابها ترفع اسما وتنصب خبرا ، وأجريت في السق مجرى « لا » مضمر اسمها^(٣) .

فهنا نقل للنحاس وابن يابشاذ ، ونقل لابن عصفور ، ونقل ثالث لأبي جعفر
النحاس ، ونقل كيسان ، واعتقد أن الأخير له قيمة لقرب عهد ، وصلت الوثيقة
بالكوفيين .

تقويي للخلاف ، والأسس التي وضعتها لذلك

سبق لي أن وقفت وقفات تقويمية للخلاف بين المدرستين ، وذلك في عدة
مواطن من هذا البحث .

فعندما تحدثت عن المسائل الأصولية في الخلاف مثل السماع وقراءات
القرآن ، والقياس ، والتعليل ، ونحو ذلك فومت موقف كل مدرسة من هذا الأصل .

(١) هو أبو عبد الله محمد بهاء الدين بن إبراهيم الحلبي ، قتل مصر وتلقى عن شيوخها ، وصار إمام النحو
فيها وليس له من تصنيف إلا ما نقله علي المقرب لابن عصفور توفي سنة ٦٩٨ هـ بمصر

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري ، تلقى مبادئ اللغة في مصر وارتحل إلى العراق ، وتلقى من
الأحنس الصفي و الزجاج ونظويه وابن الأثيري ورجع إلى مصر وصنف عدة كتب منها المقنع في
اختلاف البصريين والكوفيين الذي أشرنا إليه توفي سنة ٣٣٧ هـ .

(٣) الارتشاف لوحة رقم ٣٠٥

وعندما تحدثت عن الخلاف في موضوعات نحوية ، قومت موقف كل مدرسة من هذا الموضوع ، ولجأت للنحو المقارن أحياناً ، وللباحثين المحدثين أحياناً أخرى

وعندما تحدثت عن الباحثين في الخلاف ، قومت كلا منهم في محله عن الخلاف ، بعد أن بينت منهجه في البحث وأسلوبه ، وقيمة بحثه .

حتى عندما تناولت تقويم القدماء للخلاف ، قومت موقف كل منهم ، وبينت ما وراء مذهبه ، وماذا نستفيد من موقفه .

وتقويمي للخلاف في هذا الفصل سأنحو فيه منحى خاصاً يختلف عن تقويم القدماء والمحدثين ، ويختلف أيضاً عما أسلفته أنا من تقويم في الفصول السابقة . ذلك لأنني سأنتج فيه اتجاهاً واقعياً قائماً على أساس إحصائي .

فبقد خصصت فصلاً لجمع ما نأثر من مسائل جرئية للخلاف ، وقدمت فيه ما أحصيته من هذه المسائل .

لكن ما سأعتمد عليه في إحصائي هو مسائل الإنصاف الحادية والعشرين بعد المائة

وقد وضعت مبادئ لهذا التقويم تكشف عن قيمة الموقف الذي وقفته كل مدرسة وتوضح بعض ما وراء هذا الخلاف من نتائج وآثر .

١ - اتجاهات الخلاف بين المدرستين ، وآثاره أو ثمرته .

٢ - مدى توافر الحسن اللغوي ، والواقعية اللغوية عند المدرستين

٣ - احتواءه على أكبر قدر من الصراع العقلي .

٤ - التأثير بقضايا المطلق والفلسفة .

٥ - مسائل أنت على غير المعهود من منهج المدرستين .

٦ - نظرية العامل شغلت قدراً كبيراً من الخلاف النحوي .

- ٧ - آراء جديدة في بعض المسائل الخلاقية ، تحسم الخلاف بطريقة مبسرة وقريبة من الواقع اللغوي .
- ٨ - افتتاح النحلة على النطق العربي الفصيح بتعليقه عقلياً .
- ٩ - هناك مسائل قد يكون فيها تطوير للأساليب اللغوية .
- ١٠ - أخطاء منهجية بالنسبة لتفكير المدرستين .
- ١١ - قراءات القرآن بين المدرستين .

١ - الاتجاهات الموضوعية للخلاف بين المدرستين ومدى ما له من ثمرة

عندما ستعرض مسائل الخلاف بين المدرستين ، من أجل التعرف على اتجاهات الخلاف بينهما ، ومن أجل الكشف عما وراء هذه الاتجاهات من آثار وثمرات نرى أن الخلاف قد اتخذ الاتجاهات الآتية :

١ - خلاف في التقدير أو التأويل :

بأن يقدر البصريون المحذوف تقديرأ معيناً ، ويقدره الكوفيون على نحو آخر ، أو يقدره إحدى المدرستين ، ولا تلجأ الأخرى إلى التقدير ، وقد استوعب هذا الاتجاه كثيراً من مسائل الخلاف .

ومن الظواهر التي يؤيدها الإحصاء أن ظاهرة التقدير والتأويل في النحو البصري أكثر منها في النحو الكوفي ففي الانصاف ثلاث مسائل لجأ فيها الكوفيون إلى التقدير وهي الرابعة ، والسادسة والخمسون ، والسابعة والسبعون وفيه أربع عشرة مسألة لجأ البصريون فيها إلى التقدير .

ففي المسألة الثانية عشرة يرى البصريون أن ناصب الاسم المشعور عنه في (الكتاب قرأته) فعل مقدم بينما يرى الكوفيون أنه نفس الفعل المؤخر . وفي المسألة الخامسة والثمانين يرى الكوفيون أن المرفوع بعد ان الشرطية مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، ويرى البصريون أنه مرفوع بتقدير فعل .

ويكاد يكون التفسير والتأويل ظاهرتين عامتين في نحو البصريين إذ بهما يواجه البصريون الأمثلة التي تحالف قواعدهم .

والمسائل الأربع عشرة هي : السادسة ، والعاشر ، والثانية عشرة والسابعة والعشرون ، والخمسة والأربعون ، والسابعة والأربعون والثالثة والخمسون ، والحادسة والخمسون ، والحادسة والسبعون ، والسادسة والسبعون ، والتاسعة والسبعون ، والثانية والثمانون ، والثالثة والثمانون ، والخامسة والثمانون .

ولو تتبعنا المسائل الخلافية في الأسموني والارتشاف لتأكدت من صدق هذه النتيجة^(١) .

ب - اختلاف في التفسير الاعرابي أو في العامل :

وقد شغل هذا النوع من الخلاف تسع عشرة مسألة من مسائل الانصاف وأصاف الكوفيون عاملاً جديداً هو الخلاف وفيه أربع مسائل خلافية هي المسائل : ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٥ ، ٧٦ .

ج - خلاف دار حول التكيف الاصطلاحي لأداة أو لفظ :

ففي المسألة ٩٠ تكيف اصطلاحى لكيف وهل يجاري بها ؟

وفي المسألة ١٠٧ تكيف همزة الوصل وبيان أصلها وحركتها .

ويدخل في إطار التكيف كون الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وكونها بسيطة أو مركبة ، وكذلك من ناحية ميزانها الصرمي ، والاعراب والنشاء ، وكذلك الاختلاف في توجيه الواقع الذي عليه كلمة معينة اعراباً أو نصريفاً .

فحول الاسمى والحرفية والفعلية لكلمة معينة أورد الانصاف المسائل الخلافية الآتية تحت هذه الأرقام - ١٤ (نعم ويثنى) - ١٥ (أفعل في التعجب) ٣٧ (حاشى

(١) لشموي ج ٢ ص ٢٥٠ . ومواضع أخرى كثيرة

في الاستثناء) - ٣٩ (سوى) - ١٢١ (رب) (خمس مسائل) .

وحول الأدوات من ناحية أصلها ، وبساطتها وتركيبها أورد الانصاف المسائل الآتية . ٢٦ (لعل) . (كم) ٥٩ (أيمن في القسم) ٩٢ (السين وسوف) ٩٥ (وحروف ذا والفذي) - ٩٦ حروف هو هي ٩٨ (الضمير في إياك ونحوه) (سبع مسائل) .

ومن ناحية معانيها واستعمالاتها وردت المسائل الآتية : ٣٥ - ٣٦ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٧ - ٥٨ - ٦٤ - ٦٧ - ٧٨ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ . (ست عشرة مسألة) :

ومن ناحية الميزان الصرفي وردت في الانصاف عدة مسائل خلافة حول الميزان الصرفي لبعض الكلمات ، وهذه المسائل هي :
١١٣ (وزن صحيح) - ١١٥ (وزن سيد) - ١١٦ (خطايا) - ١١٧ (إنسان) - ١١٨ (أشياء) (خمس مسائل) .

ومن ناحية الإعراب وردت المسائل الآتية :
٢ - (الأسماء الخمسة) - ٣ - علامات التنية والجمع - ٣٨ (غير) - ٤٥ (المنادى المفرد) - ٥٣ (اسم لا المفرد الكرة) - ٧٢ (فعل الأمر) ١٠٢ (اي) (سبع مسائل) .

وهناك مسائل كثيرة بدور الاختلاف فيها حول تسويغ الواقع اللغوي لكلمة معينة من ناحية الاعراب أو التصريف أو أي ظاهرة لغوية أخرى وهذه المسائل هي :
١ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٩ - ٢٢ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٤ - ٤٧ - ٦٢ - ٧١ - ٧٣ - ٩٣ - ٩٧ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٣ - ١٠٥ - ١٠٧ - ١١٢ - ١١٩^(١) .
(ثلاث وعشرون مسألة)

(١) مسائل الاختلاف التي حلت حول العامل يمكن أن تعتبر من قبيل التكييف لكلمة معينة إعراباً أو نصرياً ولذلك من مسائل العامل الثلاثة والعشرين ، وردت منها أربع عشرة مسألة تحت السود السابقة ، وهي منها المسائل الآتية : ٥ - ٦ - ٢٤ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٩ - ٨٤ - ٨٥ (تسع مسائل)

د- وهناك نوع رابع من الخلاف بين المدرستين ، وهو الخلاف في المصطلحات كالبديل عند البصريين ، والترجمة عند الكوفيين ، وكذلك الجر والحضر ، والتنوين والصرف .

وقد تناولت هذه المصطلحات بإفاضة في الفصل الثاني من الباب الأول تحت عنوان : الخلاف في المصطلحات .

ومسائل الخلاف في المصطلحات لم يرد منها شيء في الانصاف تقريباً الا عرضاً ، وهذا النوع من المسائل الخلافية ليس له ثمرة في واقع الدراسات النحوية .

والمسائل الخلافية الواقعة بعد تحت (خلاف حول التكييف الاصطلاحي لأداة أو لفظ) بفروعه المختلفة وهي ثلاث وستون منها أربع عشرة حول (العامل) ويضاف إليها المسائل التسع الباقية من مسائل العامل الثلاثة والعشرين . يصبح معنا اثنتان وسبعون مسألة ودراسة الخلاف فيها والكشف عن مداه ونتيجته نخرج بحقيقة واضحة هي أن الخلاف في هذه المسائل ليست له ثمرة ، وليس له صدى إيجابي في واقع الدراسات النحوية .

وكل ما في هذه المسائل لون من الجدل العقلي ، والصراع الظري الذي لا يقوم على واقع لغوي محس ، وإنما هو إلى الحدس والتخمين أقرب منه إلى الواقع المحس .

فماذا يستفاد من الخلاف حول (كم) بسيطة هي أم مركبة ؟ وعلى أي أساس واقعي قام هذا الخلاف ؟ .

وماذا يستفاد من البحث في (أيا) وأخواتها ، وهو وهي ؟ وأي جزء فيها هو الصميم ؟ وعلى أي أساس قام هذا الخلاف ؟ .

وأي ثمرة نجنيها من الخلاف حول العامل . . . وواقع اللفظ كما هو لا يتأثر بهذا الخلاف ؟ .

قد يكون البحث في مسائل البساطة والتركيب وأصول الأدوات له قيمة في

دراسة أصول اللغة ، لكن إذا توافرت أسبابه ، وتهيأت وسائله ، وهي في غالب الظن لم تيسر لنحاتنا القدماء ، وإن كان الكوفيون أصابوا في كثير منها فذلك لأن مهجهم ساعدتهم على ذلك ، ولا يمكن أن ادعي بحال من الأحوال أنهم درسوا اللغات السامية دراسة مقارنة أوصلتهم لهذه النتائج ، كما أنه يشير إلى أن مثل هذه الدراسة غير لازم للوصول إلى نتائج صحيحة في هذا المجال .

ومعنى هذا بلغة الإحصاء والأرقام أن أكثر من نصف المسائل الخلافية أو ما يقرب من ثلثها لم يفد الدراسات النحوية في شيء ، وكل ما وراءه ثروة عفية فحسب .

هم - خلاف له ثمرة وأثر في الدراسات النحوية ، ومنشير إليه فيما بعد .

٢ - الحس اللغوي والواقعية اللغوية :

وهذا مقياس ثان لتفويم الخلاف بين المدرستين .

وقد أشرت إليه أكثر من مرة ، وها أناضه على أساس احصائي .

والذي أعنيه بالواقعية اللغوية أو بالحس اللغوي - مدى استشهاد المدرستين بكلام الفصحاء ، ومدى استئناسهما بأساليبهم ، وكذلك مدى لجوء كل منهما إلى القياس النظري .

فمناط الحس اللغوي ، والواقعية اللغوية السماع وأقوال الفصحاء ومسيرة الطبيعة واللسان العربي في المنطق وطريقة الأداء والتمير .

وفي هذه الساحة أرى النحو الكوفي أقرب إلى الواقعية اللغوية وأصدق حساً ، وأكثر استئناساً بأساليب الفصحاء ، بدليل اهتمامهم بكل مسموع ، واعتدادهم بالفراءات ، وعدم ميلهم كثيراً إلى التقدير .

بيما البصريون في مجال الواقعية اللغوية يقلون عن الكوفيين ولا يهتمون إلا بسلامة القواعد التي وضعوها ، وأرادوا لها سيادة وسلطاناً .

وليس معنى هذا أن الكوفيين لا يجافون الواقع اللغوي ، ولكن للكوفيين مسائل
يبحثون فيها إلى النظرية البحتة ، ويتعدون عن الحس اللغوي .

ولفراء الكوفي أقيسة كثيرة لا يستند فيها إلى السماع^(١) .

وقد أسلفت في حديثي عن تقويم المحققين للخلاف أن الدكتور شوقي خفيف
يذهب إلى أن الحس اللغوي في نحو المصرية أكثر وأصدق^(٢) .

وقد ناقشت هذه القضية فيما سبق وسأناقشها الآن على أساس إحصائي وقبل أن
أقدم البرهان الإحصائي أريد أن أسجل ملاحظتين :

الأولى : تجديد ابن مضاء القريب من الواقعية اللغوية كان يتلاقى مع آراء
الكوفيين كثيراً يقول ابن مضاء معقياً على علة إعراب الفعل المضارع : «وكما أن
للأسماء أحوالاً مختلفة ، فكذلك للأفعال أحوال مختلفة : تكون منفية وموجبة ،
ومنها عنها ، ومأموراً بها ، وشروطاً ومشروطة ، ومحبوراً بها ، ومستظهماً عنها ،
فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء»^(٣) .

فهنا ينتقد ابن مضاء الحجة ، ويشير إلى أن علة الإعراب الموجودة في الأسماء
موجودة كذلك في الأفعال ، وبعض الكوفيين يرى أن المضارع أصل في الإعراب
كالأسماء^(٤) وهنا يلتقي بهم ابن مضاء .

الثانية : مناقشة دارت بين أبي عمر الجرمي وأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ،
قال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد منطلق ، لم رفعوا زيدا ؟ فقال
الجرمي . بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تمرينه من الموامل ،
قال له الفراء : فأظهره ، قال الجرمي : هذا معنى لا يظهر قال له الفراء : مثله إذا ،

(١) مدارس النحو ص ٢١٥ وما بعدها .

(٢) المراجع السابق ص ١٨٤ .

(٣) الرد على النحاة ص ١٥٦ .

(٤) المسائل الخلافية للمكبري مسألة ٨ .

فقال الجرمي : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً ، لا يظهر ولا يتمثل^(١) ؟ .

فمناقشة الفراء مع الجرمي تكشف بوضوح عن الروح الكوفية في البحث التي لا تستريح إلى النظريات البعيدة عن الواقع ، والتي تدل على فهم للطبيعة اللغوية ولتعد الآن إلى الدليل الاحصائي :

وهذه هي نتيجة الاحصاء من كتاب الانصاف .

ثلاث وخمسون مسألة احتج الكوفيون فيها بالسمع ، واستأنسوا بالواقع من أساليب الفصحاء ، كما أن هناك إحدى وعشرين مسألة لجأ البصريون فيها إلى الواقع اللغوي .

ومن ناحية أخرى فإن المسائل التي كان الكوفيون فيها واقعيين كان البصريون نظريين وفي المسائل التي كان البصريون فيها واقعيين نرى الكوفيين فيها نظريين .

ويبقى نحو من ثلث الانصاف أو يزيد مسائل نظرية ، بعيدة عن الواقع اللغوي ، وموقف المتروكتين فيهما سواء .

ولغة الأرقام لا تحتاج إلى تعقيب .

وسأعرض المسائل التي توافر فيها الحس اللغوي عند الكوفيين مع إشارة بسيرة معبرة عن هذا الحس ، وهي : ٥ - ٦ - ٨ - ١٠ - ١٢ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ٢٧ - ٢٩ - (واعتمد الكوفيون في المسائل السابقة على السماع وأنسوا به) ٣٣ (ملاحظتهم في هذه المسألة لأسلوب القرآن واعتدائهم به) ٣٤ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٠ - ٤٣ - ٤٦ - ٤٨ - ٤٩ - ٥١ - ٥٢ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٧ (فيها اعتداد بالمسموعات ، وقراءات القرآن) ٦١ (اعتدوا بسمع كثير أهمله البصريون) ٦٣ - ٦٥ - ٦٧ - ٧٠ (اهتمام واضح

(١) الانصاف مسألة •

بالسمع (٧٢) (الملاحظة اللغوية الدقيقة في تتبع العلاقة بين الأمر والمضارع المحروم) (٧٧ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣) (في قولهم يعمل حتى بنفسها بدون تقدير) ٨٤ (في القول بجزم جواب الشرط بالمجاورة واقعية لغوية وحس صادق يتمثل في الاعتراف بالتأثير الصوتي) ٨٥ (واقعية الكوفيين والأخفش في عدم اللجوء للتأويلات) ٨٩ (واقعيتهم في القول بعدم زيادة أن بعد ما النافية) ٩٢ (في الاعتماد على السماع والملاحظة اللغوية ، وأن من أساليب اللغة زيادة المعنى إذا زاد المسمى ، وهذا هو السبب في الفرق في المعنى بين السين وسوف) .

٩٤ - (استثناس بالسمع) - ٩٥ - (الربط بين أدوات المعاني على أساس الملاحظة اللغوية) ٩٦ (الملاحظة التصريفية مع الأمثلة المسموعة) ٩٧ - (الحس اللغوي في مراعاة النظائر مع الواقعة) ٩٩ (مرونة وواقعية لغوية في الاستناد إلى السماع) ١٠١ - (الاستعمال اللغوي والتحاكم إليه) .

١٠٢ - (الملاحظة اللغوية) ١٠٣ (الحس اللغوي في الاستشهاد بالقرآن وإدراك العلاقة بين الإشارة والموصول) ١٠٦ (اعتماد على الواقع اللغوي ، والملاحظة اللغوية) .

١٠٧ - (ملاحظة دقيقة للواقع اللغوي ، والقول بالاشاع في هذه المسألة فيه واقعية تنبع من هذا الانسجام الصوتي) ١٠٨ (واقعية وملاحظة لغوية) ١٠٩ (الملاحظة اللغوية ، والنمشي مع الاتجاهات الصوتية) ١١٠ (السماع ومراعاة الاعتبارات الصوتية) ١١٣ (الحس اللغوي في ملاحظة النظائر والتصريفات) ١٢١ (الملاحظة اللغوية لاستعمالات رب) .

وسأناقش مسألة واحدة من مسائل الواقعية عند الكوفيين .

وحترب المسألة ٢٧ وموضوعها : تقديم معمول اسم الفعل عليه

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديمه ، ويمنع البصريون ذلك .

ثم نظر لحجج البصريين فنراها قياسية أو عقلية ، اذ يقولون الدليل على أنه لا

يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على العمل في العمل ، لأنها عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغي ألا تتصرف تصرفه فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها .

وأما الكوفيون فحجتهم النقل إذ يستدلون بقوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ وقول الشاعر :

يا أيها المائخ دلو ي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

ويقابل البصريون سماع الكوفيين بالتأويل .

وعلى هذا الحوتسير جميع مسائل الانصاف التي اشرت إلى أرقامها .

وأما المسائل التي اتجه البصريون فيها إلى الواقعية ، أو كانوا فيها أكثر من الكوفيين فهذه أرقامها مشيراً إشارة موجرة الى ما يؤكد واقعية البصريين منها ١ - ٢ - ٤ - ٧ - ٩ - ٢٢ - ٢٨ - ٣١ .

في هذه المسائل اعتمد البصريون على السماع بينما الكوفيون أهملوه أو كان اعتمادهم عليه أقل . ٣٥ (تقدير الصريين - ها - شديد للأساليب اللغوية والشواهد أكثر من الكوفيين) .

٤٢ - ٥٠ (اعتمد البصريون على السماع) .

٥٦ - (البصريون ها أقوى لفريقهم من الواقع اللغوي ، ولا تضطر معه لتفديرات ومعنى الظرفية في مذ ومنذ واضح فيها)

١٨ (اعتمد البصريون فيها على السماع) وقد رجح الأباري فيها مذهب الكوفيين ومن الغريب أنه انتصر لهم متعاً الأسلوب الصري في الاحتجاج (

٦٢ (يأتس البصريون فيها بالشواهد اللغوية) .

١٩ (الحجة العقلية للبصريين هنا أقرب إلى روح اللغة من الحجة الكوفية) .

٨٨ (عمق الفهم والحن اللغوي والادراك البلاغي) .

٩٠ (عدم التكلف والتأول والاعتماد على الملاحظة اللغوية ، ومراعاة النظر) .

٩٣ (الملاحظة اللغوية ومراعاة النظر) .

١١١ (البصريون هنا أقرب إلى الواقع اللغوي ، وأمس بحصائص البعة)

١١٢ (قرب البصريين من الواقع اللغوي والانسجام الصوني) .

١١٥ - ١١٧ (اعتمدوا على السماع في الاستدلال) .

وهي تقديري أنا لو عممنا هذه الاحصائية في كل ما استخرجناه من مسائل الخلاف ما اختلفنا عن هذه النتيجة في كثير^(١) .

والحق اللغوي في كتاب سيويه - وهو حق صادق - من المبالغة أن يحكم به على اتجاهات النحو البصري بعده أو عليه وحده .

٣ - نظرية الخلاف ، واحتوائه على أكبر قدر من الصراع العقلي :

في كثير من مسائل الخلاف بين المدرستين جنوح إلى النظرية البعثة ، وقد سبق أن قررت أن أكثر من ثلث مسائل الانصاف قائم على حجج نظرية .

والمسائل التي استندت فيها المدرستان أو إحداهما إلى الواقع اللغوي لا نخبو من صراع عقلي متعدد الجوانب ، بعيد عما ينبغي أن تكون عليه اللمة في دراستها .

وللبصريين باع طويل في هذا المجال ، وفي الانصاف أمثلة كثيرة لذلك .

ففي المسألة الحامسة التي يدور الخلاف فيها حول رافع المبتدأ ورافع الخبر يقول بعض البصريين : المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع به أيضاً^(٢) ، وذهب

(١) وعلى سبيل المثال راجع الارتشاف لوحة ٢٥٧ ولوحة ٢٧٥

(٢) هذا رأي بعض الصريين ، وذهب آخرون إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ حياً ، ومنهم من ذهب إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء وهو رأي سيويه .

الكوفيون إلى أنهما تراخيا .

ثم نظر إلى الحجتين ، فيحتج الكوفيون بتلازمهما وعدم انعكاس أحدهما عن صاحبه ، وصرخوا لذلك أمثلة من القرآن ببعض أدوات الشرط التي حرمت الفعل بعدها وهي معمولة له ، ثم ناقشوا الابتداء مناقشه عقلية من ناحية أنه عدم أو أمر موحود فيقولون : والتعري عن العوامل عدم والعدم لا يعمل .

وحجة هذا البعض من البصريين أن الابتداء وإن كان هو التعري ، ولتعري عدم ، فهو عامل ، لأن العوامل في التحوليت مؤثرات حسية وإنما هي أمارات أو دلالات ، وصرخوا المثل بالثوبين صبغ أحدهما ولم يصبغ الآخر ، وإذا ثبت أنه عامل في المتدا وحسب أن يكون عاملاً في الخبر نحو « كان وإن وظن » .

ولو قارنا بين الحجتين لوجدنا الحجة البصرية مغلطة في العقلية .

والصراع العقلي يبدو في كل خلاف نحوي ففي الأشموني : حاتمة : في المضاف لياء المتكلم أربعة مذاهب .

أحدهما . أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور .

والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل

الثالث : أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب

الرابع : أنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني .

وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله أعلم^(١) .

فهذا خلاف عام ، وليس من مسائل الخلاف بين المدرستين وفيه استوعب المحلفون الاحتمالات العقلية في المسألة ، وكل صاحب رأي لا يعدم حجة بطريقه

(١) أشموني ج ٢ ص ٣٢٢

تعرز رأيه ، الذي يناقض رأي صاحبه .

وقد أحصيت المسائل التي كثر فيها الصراع العقلي في الانصاف فوجدتها نحو ثلاث وستين مسألة ، يدخل فيها أكثر مسائل الخلاف التي أشرنا فيها إلى أن الخلاف ليست له أية ثمرة في الدراسات النحوية .

وهذه هي أرقام المسائل المحافلة بالصراع العقلي :

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ١١ - ١٣ - ١٥ - ١٧ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٦ - ٢٨ -
٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٥٠ - ٥١ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٨ -
٥٩ - ٦٢ - ٦٨ - ٦٩ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ -
٨٦ - ٨٧ - ٩١ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٨ - ١٠١ - ١٠٢ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ -
١١٦ - ١١٧ - ١١٩ - ١٢١ .

وليس معنى هذا أن المسائل الأخرى حالية من الجدل العقلي بل هي لا تخلو من قدر منه ، ولكن المسائل التي أثبتنا يدو الصراع العقلي فيها واضحا وشاملا يسير مع الخلاف حتى في الجزئيات التي يصرع إليها ، ويستغل المختلفون في مسارها .

وفي أكثر هذه المسائل ترى حظ البصريين من الجدل العقلي أكثر من الكوفيين حتى إن المؤلف نفسه عندما يمرض الحجة الكوفية يمرضها من خلال المنهج البصري^(١) الذي يحتفي بالبراهين العقلية ويعول عليها في الاحتجاج .

٤ - التأثير بقضايا المنطق والفلسفة والدراسات الفقهية :

قد أشرت إلى هذه الظاهرة في الباب الأول عند حديثي عن المؤثرات التي أثرت في الخلاف وفي الدراسات النحوية بعامة .

(١) ويسمى أنها كانت ظاهرة عامة في البحوث النحوية حول الخلاف يقول الرجائي في كتابه الإيضاح (وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعيرته بالفاظ البصريين) الإيضاح في علل البحر ص

وتأثر النحلة بالمنطق والفلسفة والفقه واضح كل الوضوح في أبحاثهم ،
وتختلف المدرستان في هذا التأثير اختلافاً بيناً .

وقد عرفنا كيف تغلب الصراع العقلي - مع اختلاف في مداه - على بحوث
المدرستين وأنا هنا سأتناول قضية التأثير بهذه العلوم بين المدرستين : وسأتحاكم - كما
هو مهجتي في التقويم - إلى الأحصاء .

فالقياص وهو من أبرز البحوث المنطقية التي عرفها العرب عن اليونان ، وأحد
به العقهاء ، وأولع به النحاة بل انهم بالقوا فيه فجنحوا الى القياص النظري .

والاحتمالات المنطقية تفرض على الجملة العربية من أجل البحث عن مسوغ
لواقع الجملة العربية بدون ضرورة ملحة لذلك .

ويذكر الأنباري في ترجمة أبي علي الفارسي وقد سأله عضد الدولة في
الميدان : بماذا ينتصب الاسم المستثنى ؟ نحو قام القوم إلا زيدا ، فقال أبو
علي : ينتصب بتقدير : أمتني زيدا ، فقال له عضد الدولة وكان فاضلاً : لم قدرت
أمتني زيداً فنصبت ، وهلا قدرت امتع زيد فرفعت ؟ فقال أبو علي : هذا الجواب
الذي ذكرته لك جواب ميداني إذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح .

فلاحتمال العقلي يفرض سلطانه هنا على تفسير الجملة العربية .

وما في الدراسات الحوية من حدود ، وتعريفات وتقسيمات يدل دلالة واضحة
على مدى التأثير البالغ بالدراسات المنطقية .

والعلل الحوية - وما أكثرها - بما فيها من علل ثواب وثوالت ، إنما تستمد
سلطانها من العلل الفلسفية .

وهي المسائل الخلافية للعكبري عدة مسائل ذات طابع منطقي بحث منها .

اختلفت عبارة النحويين في حد الاسم مسألة ٢ .

اختلفت عبارة النحويين في حد الفعل مسألة ٥ .

اختلفوا في حركات الإعراب والبناء أيهما أسبق على الأخرى ، أو هما متطابقان من غير ترتيب ؟ .

العمل مشتق من المصدر ، وقال الكوفيون المصدر يشتق من العمل مسألة ٦
إبصار ٢٨ .

والتأثر بالمنطق والفلسفة ظل ظاهرة بارزة في النحو العربي وازداد سلطانها بتقدم الزمن .

وأما تأثير الدراسات الفقهية في النحو فلا يقل عن تأثير المنطق والفلسفة فيها .

يقول السيوطي نقلًا عن (أصول) ابن السراج ، إذ يقرر ابن السراج أن أفضل التفضيل لا يأتي من الألوان ، ثم يعقب على ذلك بقوله . فإن قيل : قد أشد بعض الناس :

يا ليتني مثلك في البهاض أبيض من أخت بني أباض

الجواب أن هذا معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن لى هذا ضعفة أهل النحو ، ومن لا حجة معه ، وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفه أصحاب الحديث واتباع الخصائص في الفقه . ثم يقول السيوطي معقباً على عبارة ابن السراج فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرحاً ولا يهتم بتأويله^(١)

فها نرى النحاة يسرون على نمط الفقهاء ، إذ يذهب ابن السراج الى وضع لنقل اللغوي في نفس حجة النقل الشرعي الذي تقوم عليه الأحكام الفقهية

ويذهب النحاة في هذا التأثير إلى أبعد مدى ؟ إذ يتحدث السيوطي عن الأجماع باعتباره حجة نحوية ، كما أنه حجة فقهية ، ويقول عنه : والمراد بالاجماع إجماع نحاة البلد . البصرة والكوفة قال في الخصائص : وإنما يكون حجة إذا لم يحالف

(١) الاقتراح ص ٢٩

المصوح ولا المقيس على التصوح ، وإلا فلا ، لأنه لم يرد قرآن ولا سنة في أنهم لا يحتملون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الأمة ، وإنما هو علم منزع من استقرار هذه اللغة^(١) .

وبعد أن يتحدث السيوطي عن الإجماع وحجيته يضيف إلى ذلك أن إجماع العرب أيضاً حجة لكن أني لنا بالوقوف عليه ، ومن صورته أن يتكلم العربي شيء ويلزمهم ويسكنون عليه^(٢) .

وحديث السيوطي في الاقتراح عن القياس والنص ، والعلل والقودح في العلل ، وجهات القدح تحس أنك تدرس أصول الفقه لا أساليب النحو .

ومن المعلوم أن السيوطي ينقل عن أصول ابن السراج ، وعلل الزجاجي ، وخصائص ابن جني وغيرهم من المتقدمين .

وأصول الفقه التي أولع بها السحاة تأثرت هي أيضاً بالفكر الأجنبي .

ونصيب البصرة من الفكر الأجنبي أكثر من نصيب الكوفة .

ويظهر أنه كمل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات في القرن الثاني للهجرة ما لم يكفل للكوفة فقد كانت مرفأً تجارياً للعراق على خليج العرب فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصولها ثقافتها المختلفة ، وأيضاً فإنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جديسا بور الفارسية التي كانت فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية^(٣) .

هذا هو رأي الدكتور شوقي ضيف يسوقه مع مسوغاته لينتهي منها إلى نتيجة يفهم بها التفكير النحوي في البصرة فيقول : « وبذلك نفهم السرمي أن عقل لبصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة ، وكان أكثر استعداداً لوضع العلوم ، إذ سبقتها إلى

(١) المرجع السابق ص ٣٥

(٢) المرجع السابق ص ٣٦ وما بعدها

(٣) مدخل من النحو ص ٢٠

الاتصال بالثقافات الأجنبية ، وبالفكر اليوناني ، وما وضعه أرسطو طائيس من المنطق وحدوده وأقيسته^(١) .

وإذا كان الدكتور ضيف قد وصل الى هذه النتيجة فإني أرى أن الفكر الأحسي وما يضمه من فلسفة ومطق يحول - أو هو فعل ذلك فعلاً - الدراسات النحوية الى غير مسارها الصحيح .

وأما حكم الاحصاء في هذه القضية فنجد أن في الانصاف سبعاً وعشرين ومسألة حافلة بالعلل الفلسفية والأدلة المنطقية ، وهي :

٧ - ٨ - ١١ - ١٥ - ١٧ - ١٩ - ٢٧ - ٣٤ - ٤٠ - ١٨ - ٤٤ - ٤٥ - ٥٣ - ٥٤ -
٥٥ - ٥٧ - ٧٣ - ٧٥ - ٧٦ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٧ - ٩١ - ١١١ - ١١٢ - ١١٩ .

ففي المسألة الثامنة مثلاً ، وهي التي تدور حول إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هوله ، نرى حجة البصريين منطقية بحثة ، ولم يدرب بخلد العربي قضية الأصل والفرع ، وأن الفرع لا بد أن يحط عن درجة الأصل ، فقضية الأصالة والفرعية والضعف والقوة قضايا منطقية لا يحتمل بها الواقع اللغوي .

ثم إن الواقع اللغوي هكذا ، العربي أحياناً يبرز ، وأحياناً يترك الإبراز وهو بذوقه ، وتقديره ، وما يمل به سياق عبارته يتجه لهذا أو لذلك .

وفي مسائل العكبري الخمس عشرة نجد ثلاث عشرة منها حافلة ، بالفلسفات ، والحدود المنطقية ، والتأثر بتعابير العقهاء ، أي لا نستثي منها إلا المسألتين :
الرابعة والتاسعة .

والملاحظة التي نلمسها من دراسة هذه المسائل أن التأثير بهذه العلوم في جانب البصريين أكثر منه في جانب الكوفيين .

(١) المرجع السابق .

٥ - مسائل أتت على غير المعهود من منهج المدرستين .

عهدنا من دراسة منهجي المدرسة البصرية والكوفية أن المصنف الكوفي يعتد بكل مسموع فتكثر فيه القواعد ، ويتسع نطاق القياس ، ويقلب على موقفهم صديق الجواز ، أما المدرسة البصرية ، فتقل فيها القواعد ، وتقل حجم القياس ، ويقلب على موقفهم من مسائل الخلاف طابع المنع .

وبدراسة مسائل الخلاف في الاتصال وجدت إحدى عشرة مسألة أتت على غير المعهود من منهج المدرستين ، اعتد البصريون فيها بالسماع وأهمله الكوفيون ، أو قال الكوفيون فيها بعدم الجواز ، والمعهود من مذهبه إجازة ما منعه البصريون

وهذه المسائل هي :

التاسعة : تقديم الخبر على المبتدأ جائز عند البصريين ، ولا يجوز عند الكوفيين .

١٨ : تقويم خبر ليس عليها جائز عند البصريين . ولا يجوز عند الكوفيين والمبرد .

٢١ : تقديم معمول الفعل المفصود عليه يمنع ذلك الكوفيون ، ويجوز البصريون .

٢٢ : رفع إن وأخواتها للخبر - ترفع الخبر عند البصريين ، ولا ترفعه عند الكوفيين .

٢٤ : عمل إن المخففة النصب في الاسم - تعمل النصب في الاسم عند البصريين ،

ولا تعمل عند الكوفيين .

٣١ : تقديم الحال على العامل فيها - أجاز البصريون مع الاسم الظاهر ، ومنعه الكوفيون .

٣٣ - الصفة الصالحة للخبرية إذ وجد معها ظرف مكرر - نحو : في الدار زيد قائماً فيها في مثل هذه الصفة لا يجوز الرفع عند الكوفيين ، ويجوز الرفع عند البصريين .

٤١ : الفصل بين كم الخبرية وتميزها بالظرف وحرف الجر - يغل التمييز محموصاً عن الكوفيين ، وعند البصريين يأخذ وضعاً جديداً ويتمين به النصب مراً

الكوفيين هنا - كالمسائل السابقة - على غير المعتاد منهم يحافظ على القاعدة الأساسية ولا يضطرننا لوضع جديد ، مع أن آراء الكوفيين - غالباً - تنحى للتقيد ، ولو على مثال واحد .

٤٤ . إضافة العدد المركب الى مثله : يجوز ذلك البصريون ، ويمنعه الكوفيون .
٦٩ . صرف أعمل التفضيل في ضرورة الشعر . يجوز عند البصريين ، ولا يجوز عند الكوفيين .

٧٨ : هل تأتي كي حرف جر ؟ تأتي عند البصريين ، ولا تأتي عند الكوفيين . .
الاحظ أن من بين هذه المسائل أربعة من مسائل التقديم والتأخير ، وهذا يدل على ميل الكوفيين للالتزام بنظام الجملة - الطبيعي في اللغة العربية الى أبعد الحدود ، ومن ناحية أخرى فهذه المسائل بصفة عامة تدل على أن المدرستين لم تلتزما منهجهما التزاماً كاملاً ، وهو ما نأخذ على الخلاف بين المدرستين .

٦ - نظرية العامل ودورها في الخلاف .

شغلت نظرية العامل جانباً كبيراً من تفكير النحاة ، وسيطرت على كل ما لهم من دراسات وبحوث ، وهي في حقيقتها مظهر لتأثر النحو بالفلسفة ، وقد كان للعامل دور كبير في الخلاف بين المدرستين .

وقد سبق أن تحدثت عن العامل بين المدرستين في المسائل الأصولية للخلاف .

وبالاحصاء وجدت من مسائل الانصاف إحدى وعشرين مسألة تتصل بالعامل وهي : ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٩ - ٢٢ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٤ - ٤١ - ٥٥ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٩ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٩٧ - ١١٩ .

وبالنظر الى هذه المسائل الخلاقية التي تدور حول العامل أسجل هذه الملاحظات :

أ - يميل الكوفيون الى العامل الحسي أكثر من العامل المعنوي .

وراجع هذه المسائل : ١٠ - ١٢ - ٥٥ - ٧٤ (رأي الكسائي فيها) - ٧٩ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ (وفيه يعتد الكوفيون بالجوار في التأثير الأعرابي وهو اتجاه قريب من الطبيعة اللغوية) - ٨٥ - وفي هذه المسائل يعتد الكوفيون بالعامل الحسي ويعولون عليه بينما يلجأ البصريون الى التقدير .

ب - يعتد الكوفيون بالعامل لكنهم لا يعطونه سلطاناً واسماً كالصريين فائر العمل محدود عند الكوفيين .

والعامل في المفعول به الفعل والماعل جميعاً لا الماعل وحده كما يرى البصريون مسألة (١١) :

(ما) الحجازية ، وكان ، وإن - هذه العوامل لا تنصب الحبر عند الكوفيين وتنصبه عند الصريين المسائل : ١٩ ، ٢٢ ، ١١٩ .

والعامل في المشتى هو إلا عند الكوفيين مسألة (٣٤)

ج - أضاف الكوفيون عاملاً جديداً لم يعرفه البصريون أخذوه من تأثير نسق الجملة ، وهو ما تؤكد الطبيعة اللغوية هذا العامل هو الخلاف ، وقد جاء في هذه المسائل : ٢٩ - ٣٠ - ٧٥ - ٧٦ .

كما قالوا بالجوار ، وهو عامل له قيمته لقربه من روح البحث اللغوي مسألة (٨٤) .

٧ - آراء جديدة حول بعض المسائل الخلافية .

قد نعلم الخلاف فيها بطريقة ميسرة وقرينة من الواقع اللغوي

من بين المسائل الخلافية في الإنصاف نحو ست وعشرين مسألة أبدت حولها آراء تكفيها متونة الجدل العقلي ، وصراع الأدلة النظرية الذي اشتط فيه المحاة

وهذه الآراء التي أبديتها قد تكون تأييداً بطريقة أيسر لأحدى المدرستين ، وقد

تحمل اتجاهاً جديداً أنسب لروح اللغة مما اتجه إليه نحلة المدرسين .

ومن هذه الآراء :

أ - يوجد نوع رابع للكلمة في اللغة العربية :

هناك كلمات تلتقي فيها خصائص الأسماء والأفعال ، وبهذا الاتجاه نستطيع أن نحسم الرأي في الخلاف حول ثلاث مسائل من مسائل الانصاف وهي . ١٤ - نعم ويش فعلان أم اسمان ؟ ١٥ - أعمل في التعجب فعل أم اسم . ٣٧ - حاشا فعل أم حرف .

ب - في دراسات الحديثة للغة العربية ، ودراسات النحو المقارن ما يمكن أن يحسم خلاف النحاة وذلك في المسائل الخلافية الآتية .

١ - الاسم واشتقاقه . يقول « بول كرلوس » معاه - يعني الاسم - العلاقة التي يشار بها إلى الشيء المعين « السمة » ، والعمل الذي يدل على هذا ليس إلا « وسم »^(١) .

فوجهة نظره هنا تتلاقى مع حجة الكوفيين .

٢ - إعراب الأسماء الستة . إجراء البصريين لهذه الأسماء الستة محرى الثلاثي التام في إعرابهم بالحركات أقرب إلى الطبيعة العربية من رأي الكوفيين فيهن وانتهاج إعراب غريب كان موضع جدل طويل . والذي يؤكد هذا القرب الدراسات النحوية مع الآرامية والآشورية والبابلية^(٢) .

٣ - إعراب المشى والجمع على حده . يقول الدكتور المحرومي تعليفاً على هذه المسألة « ومهما يكن من أمر فإن الجدل بينهم وبين البصريين المنمثل فيما ذكره

(١) محاضرات بول كرلوس للينس : قسم اللغة العربية ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ولفسود ص ٢٨٣ ، ٢٨٦

في المسألة الثانية والمسألة الثالثة من مسائل الخلاف شكلي لا يترتب عليه أي أثر عملي فكلما الفريقين يحتفظ بالواو والألف والياء في إعراب الأسماء الستة ، والألف والياء في إعراب المثنى ، وبالواو والياء في إعراب جمع المذكر السالم^(١)

وبناء على هذا كان الاعراب بالحرف أو بالحركة ، فليس هناك أثر يجعل لهذا الخلاف قيمة إذ الحروف في حقيقتها حركات طالت . ومن هنا فكلما الرئيس له قيمة واحدة .

٩٢ - السين مقطوعة من سوف أو أصل برأسه .

تعليقاً على الخلاف في هذه المسألة يرى الدكتور المخرومي أن هذه المسألة دليل على ما يميل إليه الكوفيون من تحكيم الحس اللغوي في تتبع الظواهر اللغوية على عكس البصريين الذين يحكمون الأصول العقلية .

٩٥ - الحروف التي وضع عليها الاسم في (ذا) و (الذي)

ودراسات النحو المقارن تؤيد ما اتجه إليه الكوفيون من أن الدال وحدها هي اسم إشارة لأن صوت اللين لا يعني أكثر من أن حركة الدال مطولة^(٢) .

٩٦ - الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي .

الدراسات النحوية المقارنة تؤيد ما اتجه إليه الكوفيون^(٣) .

ج - وهذه مسائل لي عليها ملاحظات تحسم الخلاف بتأييد إحدى المدرستين ، أو الخروج برأي جديد .

٣٢ - يجوز أن يقع الماضي حالاً عند الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين واحتج الكوفيون بالسمع ، واحتج البصريون بالقياس .

(١) مقبرة الكوفة ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ١٠

(٣) المرجع السابق ص ٩

ومع سماع الكوفيين القوي ، وقياس البصريين الذي له اعتباره فإن هذا يجمعني أقول أن يقع الماضي حالاً إذا سمح نظم الكلام وصياغة الجملة بوجود قد ولا يحتل المعنى مثل : جاء محمد شمله خوف - أتى على عراه اضطراب - أتى القوم مدوا أيديهم للصلح فتلك أمثلة لا شيء في وقوع الماضي حالاً فيها ، أما إذا قلنا . حصر إبراهيم بكى فمثل هذه الأمثلة ، أنا مع البصريين في عدم جوازها ، بل إن نظم الكلام ينبذها .

٤١ - إذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها يفتى مجروراً عند الكوفيين ، ويجب النصب عند البصريين وفي رأي أن الوضعين الإعرابين في حالة المعصل مستساغان ، وذلك يريحنا كثيراً من هاء الجدل النظري .

٤٢ - القول في تعريف العدد المركب وتمييزه .

رأي الكوفيين في التعريف يعطي المتكلم بالعربية فرصة أكبر ، والمسألة ليست إعرابية حتى يكون تعدد الوجوه معوقاً ، وإنما تعطى الأساليب العربية نمواً .

٤٤ - إضافة العدد المركب إلى مثله .

إن رأي البصريين يعطي المتكلم بالعربية فرصة أوسع ، والمسألة ليست إعرابية حتى يضرها تعدد الوجوه .

٥٨ - اللام الداخلة على المبتدأ لام ابتداء أو لام جواب قسم .

رأي الكوفيين في اعتبارها واقعة في جواب القسم واقعي وعملي ، ويضني عن تعدد الاصطلاحات بدون مبرر .

٥٩ - أيمن في القسم .

رأي الكوفيين في أنها جمع يمين أقرب إلى الواقع في تقديري وأكثر موافقة للاستعمال ثم استعملت كأداة للقسم واستمر استعمال العرب لها على هذه الصورة ، ومن هنا نشأت التخيرات التي لحقت بها

٦٤ - مجيء واو العطف زائدة .

ورأي البصريين يمنع ذلك أكثر عمقاً وفهماً للنصوص ، ولا يتعارض مع الواقع اللغوي ، ويظهر ذلك من تخريجهم للآيات القرآنية ، وحذف جواب الشرط الذي اعتمد عليه البصريون ظاهرة لغوية واضحة ، وتخدم أغراضاً بلاغية .

٨٤ - عامل الجزم في جواب الشرط .

رأي الكوفيين أقرب إلى الواقعية اللغوية ، وفيه اقتصاد كبير في الأحكام بعلمة العامل .

٨٧ - تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط .

لا تستند المدرستان لواقع لغوي ، ولكن رأي الكوفيين فيه مروه لغوية ، ورأي البصريين أدق وأولى بالاعتبار ، لأن ضبط القواعد وتوحيدها أولى من خلق قواعد جديدة لمجرد أقيسة نظرية .

٩٤ - هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ؟

يجوز عند الكوفيين . رأي الكوفيين منطقي لغوياً ، وثمرته في تطوير اللغة واضحة ، لا سيما وقد مرز الكوفيين نحوي ثقة ، ورواية بصري وهو يونس بن حبيب من أساتذة سيويه .

٨٩ - إن الواقعة بعد ما نافية مؤكدة أو زائدة .

عند الكوفيين نافية مؤكدة . وقولهم أشل بكثير من قول البصريين بالزيادة ، ولا شك أن لوجود إن معنى مميئاً تضيفه للجملة والقول بالزيادة شيء لا ينبغي أن يعمل عليه كثيراً .

٩٨ - إياك وأخواتها . أين الضمير فيها ؟

الرأي الذي يقول : إن (إيا) كلها ضمير ، وهو رأي بعض الكوفيين أكثر واقعية ، وذلك لأنهما لا يكادان يفصلان في كلام العرب .

١٠٣ - أي الموصولة معرفة دائماً لو مبنية أحياناً ؟

ما نحب إليه الكوفيون من القول بالاعراب أفضل حتى تجرى أي الموصولة على وتيرة واحدة وتكون كلختيها الشرطية والاستهامية^(١) .

١٠٤ - هل يكون للاسم المحلي يأل صلة كصلة الموصول ؟

يرى ذلك الكوفيون ، واحتجوا بيت من الشعر^(٢) واني وان كنت أؤيد الواقعية اللغوية واحترام السماع لكن على أن يكون سماعاً معتداً به كثر أم قل : أما سماع بيت واحد من الشعر ، لم يذكر قائله فرأي البصريين أولى أن نأخذ به

١١٤ - هل في كل رباعي وحمامي من الأسماء زيادة ؟

ذهب لذلك الكوفيون ، ويطلب على الظن أن الكوفيين قاسوا زيادة اللام في جعفر وسفرجل على زيادة العين في مثل قدم وأحر وعلى هذا الأساس جوز الغراء زيادة الفاء والعين في الميزان ولو كانا أصليين .

١١٨ - وزن أشياء .

رأي بعض الكوفيين^(٣) أنها جمع شيء أولى بالاعتبار ، لأنه في منتهى الوضوح ، ولا يحتاج إلى كبير تكلف ، أو افتراض أصل معين وكل ما فيه من أشكال فهو حول السبب في منعه من الصرف . ونحن يمكن أن نقول أنها منعت من الصرف لأنها أشبهت ألف التانيث الممدودة ، وهناك مثلاً : علماء - خطباء - شعراء .

(١) من معاني البصرة من حالوا في سيويه رأيه في ذلك ، وأنها نبي إذا أصبحت وحذف صدر الصلة قال الرجاء ما نبي لي أن سيويه غلط إلا في مسألتين هذه إحدىهما ، فانه يسلم أنها تعرب إذا أمرت ، فكيف يقول بياها إذا أصبحت ؟ وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم أسمع مند فلوقت المحدثي أني مكة أحداً يقول : ولأصبرين أثيم قائم ، مخي الليب ج ١ ص ٧٧

(٢) وارجع المسألة ١٠٤ في الاصلاف والبيت هو قول الشاعر :

لعمري لأنت البيت أكرم لهله ولتعد في أقياته بالأصائل

(٣) هذا رأي الكسائي ، وارجع شرح الشافعي ج ١ تحقيق مور المحس ورميله .

١٢١ - القول في رب اسم أم حرف . رأي البصريين في أنها حرف أدق وأعمق وأقرب إلى الاستعمال اللغوي لرب .

هذه آراء عرضتها بإيجاز حول بعض مسائل الانصاف ، وتمثل جانباً من جواب تقويتي للحلاف .

٨ - في الحدل بين المبرمتين افتتات على البطى العربى الفصيح ويتحد هذا الافتتات عدة مظاهر :

أ - تعليقات عقلية ونظرية بصورة لم تخطر على بال العربى القديم ، وقد أسلفنا كثيراً من الأمثلة والصور الدالة على ذلك في عدة مواضع من هذا البحث .

ب - التأويل للشاهد بصورة تفسد المعنى .

ج - قد يصل بهم الأمر الى درجة تخطئة الفصحاء .

وهذه الظواهر تبدو في الكثير من مسائل الإنصاف ، ولكنها تظهر واضحة جليلة في اثنتي عشرة مسألة من مسأله .

المسألة الثامنة : إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له .

حجة الكوفيين السماع ، وحجة البصريين أنه وجب الإبراز في حالة عدم جريانه فقط وجاز في الحالة الأخرى للتفريق بين الأصل والفرع ، ولا بد أن ينحط الفرع عن درجة الأصل

وهذه حجة منطقية بحته ، ولم يدر بحلد العربى الفصيح قضية الأصل والفرع ، وأن الفرع لا بد أن ينحط عن درجة الأصل ، قضية الأصالة والمرعية ، والضعف والقوة قضايا منطقية لا يحتفل بها الواقع اللغوي .

ثم إن الواقع اللغوي : هذا العربى أحياناً يبرز ، وأحياناً يترك الإبرار ، وهو بذوقه ، وتقديره ، وما يمليه سياق عبارته يتجه لهذا أو لذاك .

وقد ساق البصريون شاهداً على حذف المضاف ليسوغوا به تأويلاتهم لشواهد

الكوفيين ، فافسدوا معنى البيت وهو قول الشاعر :
قليل عييه ، والعيب جم ولكن الغني رب غفور
فهم يقولون : ولكن الغني غني رب غفور . والوجه فيه أن الشاعر يريد تشبيه
الغني بالرب الغفور . والمعنى أن الناس يرون عيوب الغني قليلة في حين أنها كثيرة ،
وذلك لأن غناه يعطي عليها^(١) .

١٩ - العامل في خبر (ما) النصب .

نلاحظ في سرد المؤلف لحجج الكوفيين تعليلاً لنطق العربي المصباح ، وهذه
ظاهرة عايشت النحو مد نشأته ثم نمت في جو الخلاف بين المدرستين فالمؤلف
يقول مثلاً : « وإنما أعملها أهل الحجاز ، لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى »
ويقول أيضاً عن (ما) فلما كانت مشاركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل ، وإنما
كانت مهملة غير معملة في لغة بني « تميم » .

وهنا أقول ليس من وظيفة التحوي أن يعمل للعرب الفصحاء نطقهم ، فلم يكن
في ذهن التميميين عدم الاختصاص حينما أعملوا (ما) ولم يكن في ذهن الحجازيين
الشبه بليس عندما أعملوا (ما) .

٢٢ - العطف على اسم ان بالرفع قبل مجيء الخبر .

يمنع البصريون ذلك ، وأولوا الشاهد القرآني ، واعتمدوا في رد المثال المروي
عن العرب على ما قاله سيويه من أن بعض العرب يفلطون ، أو لأن العربي إذا
استهواه ضرب من العلط يعدل عن قياس كلامه^(٢) . وينحرف عن مسن أصوله ،
وذلك ما لا يحوز القياس عليه

وهنا نقول كيف يحطىء العربي ومنه نتعلم اللغة كما نطقها ؟ وعلى أي أساس
نحكم تحطته وما دمتا نشهد بصدق عرويته ؟ ثم كيف نخطئه ونحن نعلم أن لسانه لا
يطاوعه بالمحطاً ؟ .

(١) راجع معاني الشيخ محي الدين على المسألة من ٤٥ ط ذلك .

(٢) من ١١٠ المرجع السابق

٧٧ - هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل .

يوسع ذلك البصريون ، ويقفون من الشواهد نفس موقفهم في المسألة السابقة ، فهم يقولون : إن العربي إذا استهواه من الغلط يعمل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه^(١) .

٣٥ - هل تكون إلا بمعنى الواو ؟ .

يرى الكوفيون ذلك واستدلوا بآيات ، واستدلوا لهم بها فيه تكلف ، وقد بجرح الآية عن معناها الصحيح ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم ﴾ فعلى رأي الكوفيين جهر المظلوم بالقول غير محبوب ، والمعنى الواضح في الآية أن جهر المظلوم بالقول لا شيء فيه .

٤٥ - المنادى المفرد العلم معرب أم مبني ؟

وفي هذه المسألة أيضا خروج عن طبيعة اللغة من الجانب البصري بالتعليقات العقلية التي عرضها النحاة على السنة الفصحاء .

٤٨ - هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟

وهنا يواجه البصريون السماع الكوفي بشروط وصعوها بأنفسهم وإذا حاولوا أن يلزموا الخصم بشروطهم ، فما كان ينبغي لهم محال أن يردوا كلام الفصحاء من أجل مخالفته لهذه الشروط .

ثم يناقشون دليل اعتبار هذه الشروط مناقشة عقلية بحتة . وكأنها من مصدر ملزم لا نملك معه إلا التسوية .

٤٩ - هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟

وفيها يواجه البصريون السماع الكوفي بنفس الأسلوب السابق

٥٣ - اسم لا المفرد التكرة معرب أم مبني .

تأويل البصريين (لا من رجل) وتأويل الكوفيين : لا رجل (لا أحد رجلاً) لم

(١) المرجع السابق ص ٢٩٨

يحظر مبال العربي هذا التقدير أو ذلك .

وهذه بعينها فلسفة التعليل التي غرق فيها النحو العربي .

كما نرى - في هذه المسألة - أن نظرية انحطاط الفرع عن الأصل يقول بها الكوفيون أحياناً فاسم لا عندهم نصب بلا تنوين لأن فرع عن (إن) التي نصب بتوين .

٦٥ - هل يجوز المطف على الضمير المحفوض بدون إعادة الحاقص ؟
يصح البصريون ذلك ، ويصرون على رفض الشواهد الكوفية ، ويدعو هذا الإصرار في قول الأنباري على لسانهم : ثم لو حمل ما أشدوه من الآيات على ما دعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه^(١) .

٨١ - هل يجوز مجيء كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع ؟
لا يصح عند البصريين ، ويقفون من شواهد الكوفيين نفس موقفهم من المسألة السابقة

١١١ - حذف علامة التانيث من طالق ونحوه
يفسره بعض البصريين بأنه من باب الحمل على المعنى كأن العربي يريد .
شيء طالق مثلاً ، وهذا تجاور في التقدير ، وافتئات على مقاصد العربي في التعبير
وبملاحظة دراسة هذه الطواهر يتبين لنا أن حظ البصريين منها أكثر من
الكوفيين ، ولا سيما ظاهرة تخطئة الفصحاء .

٩ - مسائل خلافية فيها تطوير للأساليب اللغوية

هي البند الأول من بنود التفويم حيث أشرت الى الانحافات الموصوعة
لخلاف انتهيت إلى أن محواً من ثلثي مسائل الانصاف خلاف بلا ثمرة ، وليس له أثر
في الأساليب .

(١) الانصاف ج ٢ ص ٢٥٢ .

وعلى هذا فالمسائل الباقية من مسائل الانصاف لها أثر (ما) في أساليب اللغة .

وهنا ست وعشرون مسألة يبدو أثرها واضحاً في تنمية الأساليب وتطويرها ، وينتهي الخلاف فيها إلى نتيجة ذات بال .

وهذه هي المسائل مع الاشارة إلى جهة التأثير .

١٨ - في تقديم خبر ليس عليها .

أجاز ذلك البصريون وفي إجازتهم تنمية للأساليب عن طريق التقديم والتأخير .

٢٠ - القول في تقديم معمول خبر ما النافية عليها .

في إجازة الكوفيين التقديم عنا نفس النتيجة التي ترنبت على إجازة البصريين للقضية السابقة .

٢١ - تقديم معمول الفعل المفعول عليه .

في إجازة البصريين نفس الأثر السابق .

٢٣ - في المطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر .

ثمرة الخلاف في هذه المسألة واضحة تبدو في رأي الكوفيين الذي يعود على اللغة بكثير من المرونة والطواعية ، وإبعاد ظاهرة التخطئة .

٢٤ - عمل إن المخفضة الصب في الاسم .

في تجويز البصريين هذا العمل أثر واضح في تطوير الدراسات النحوية .

٢٧ - تقديم معمول اسم الفعل عليه .

في رأي الكوفيين نفس الأثر المعروف لمسائل التقديم .

٣١ - القول في تقديم الحال على العامل فيها .

٣٣ - جواز الرفع في الصفة الصالحة للخيرية .

يرى البصريون ذلك ، ولهذا الرأي نفس الأثر المشار إليه .

- ٣٢ - هل يقع الماضي حالا .
- ٣٦ - جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام .
- ٤٢ - إجازة الكوفيين علة صور في تعريف الجدد المركب .
- ٤٦ - وإجازتهم نداء ما فيه آل .
- ٤٨ - جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه .
- ٤٩ - جواز ترخيم الاسم الثلاثي .
- في موقف الكوفيين من هذه المسائل تنمية للأساليب اللغوية .
- ٥٠ - ترخيم الرباعي الذي سكن ثلثه
- للبصريين أسلوب في الترخيم ، وللكوفيين أسلوب ، وفي اختلاف الأسلوبين تنمية واضحة .
- ٥١ - إجازة الكوفيين ندبة الكرة والأسماء الموصولة .
- ٥٢ - والقاء علامة الندبة على الصفة .
- ٦١ - وإضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى .
- ٦٣ - وتوكيد النكرة توكيدا معنويا .
- ٦٥ - والمطف على الضمير المحفوف دون إعادة المخاض .
- ٦٨ - والمطف ولكن في الإيجاب .
- وإجازة الكوفيين لهذه القضايا الست ، لها أثره البالغ في تنمية هذه الدراسات وتطويرها .
- ٦٩ - في إجازة البصريين حرف أفعل التفضيل لضرورة الشعر .
- ١٠٨ - ونقل حركة همزة الموصل إلى الساكن قبلها تنميه للأساليب في هذين المجالين .

٧٠ - إجازة الكوفيين منع صرف المصروف .

٩٩ - وإجازتهم وقوع ضمير النصب بعد إذا الفجائية

١٠٦ - وإجازتهم نقل حركة المنصوب المحلى بآل على الساكن منه مثل

رأيت البكر .

ما وراء هذه الإجازة من تنمية وتطوير للأساليب واضح .

ومن منطلق الإحصاء نستطيع أن نحكم : أي المدرستين - بأرائها - أكثر تأثيرا

في الأساليب ؟

نرى للبصريين مسائل ست .

وللكوفيين مسائل تسع عشرة .

ومسألة واحدة اشترك فيها رأياهما في التأثير .

١٠ - أخطاء منهجية لحاة المدرستين

في هذه المسائل نلمس أخطاء لحاة المدرستين في المصحح الذي اصطنعته كل مدرسة لنفسها ، كأن تعتمد في مسألة على حجة نقضتها في مسألة سابقة ، وهكذا وسأثبت هنا المسائل التي وقعت فيها هذه الأخطاء حتى يتبين نصيب كل مدرسة منها .

١٩ - العامل في خبر ما النافية النصب

يرى البصريون أن العامل في الخبر هو (ما) وحجتهم أن ما تشه ليس من

وجهين : النفي ونوع الجملة المدحول بها .

وعملية المشابهة هذه - في تقديري - ليست مستقيمة ، وفيها اضطراب كبير ،

فها يستدلون بمشابهة (ما) وليس في توجيه عملها بينما في المسألة (١٨) استدلوا

بمشابهة ليس لما في أنها لا يتقدم خبرها عليها ، فكيف عملت (ما) من أجل

المشابهة وليس ، ثم تأتي لتستدل على عدم جواز تقدم خبرها عليها بمشابهتها لما
فإنهما المشبه ؟ وأيهما المشبه به ؟ وهل يستقيم أن يكون الشيء مشهاً ثم مشبهاً به
في مسألة أخرى ، وجهة الشبه في المسألتين واحدة تقريباً ؟ .

٢٦ - لام لعل الأولى زائدة أم أصلية ؟

يرى البصريون أنها زائدة . وما احتجوا به أن اللام في لعل بمنزلة زيادة (لا)
والكاف عند الكوفيين . وهذا أقول للبصريين كيف يعتمدون في هذه المسألة على
دليل كوفي سبق لكم رفضه ، والحكم بمساده . وكيف يقيسون عليه والقياس على
لعماسد فاسد ؟

فالبصريون - هنا غير منسجمين مع أنفسهم ، ومع آرائهم في المسائل
الأخرى .

٢٧ - حاشي في الاستثناء فعل أم حرف ؟

نخرج الخلاف في هذه المسألة عن الدائرة التي يحددها العنوان ، ونخلط النحاة
بين حاشا الاستثنائية والترهيبية ، وحاشا المعلية .

٢٨ - هل يجوز بناء غير مطلقاً .

دائرة الخلاف - ها - غير واضحة فهل هذا رأي الكوفيين في غير إذا وقعت
موقع إلا بعد كلام تام موجب ، أو كلام تام غير موجب ، أو هو خاص بالاستثناء
المفرغ ؟ .

٢٩ - القول في العمل في المستثنى النصب .

في الأدلة الخمسة التي أجاب بها البصريون عن كلمات الكوفيين شيء من
المغالطة وعدم تحري الدقة في موضوع الخلاف .

مهم مثلاً يرون أن إعمال إلا يؤدي إلى إعمال معنى الحروف وإعمال المعاني
لا يجوز ، لأنه لا يؤدي إلى ضبط إعرابي محدد . ولكننا نقول هنا : إن الكوفيين
أعملوا إلا باعتبارها ماثبة عن استثنى ، لا أنهم أعملوا معناها ، كما يقال : إن (يا)
الداء ماثبة عن (أدعو) ثم إذا كتبت تقرون نيابة الحروف عن الأفعال ، فما الفرق بين

ذلك وبين أعمال معاني الحروف ؟ .
وهناك استدراكات أخرى حول الأدلة البصرية لكنني أكتفي بهذا على سبيل
المثال .

٤٤ - إضافة العدد المركب إلى مثله .

يجيزه البصريون ويمتنعه الكوفيون ، ويذكر الأنباري أن البصريين استدلوا بالنقل
والقياس ، لكنه لم يشر إلى مثال واحد من هذه الأقول ، وإن كان النقل قليلاً فكيف
يبني عليه البصريون قاعدة ، وهو أمر لا يوافقون عليه ، ويعارضون الكوفيين فيه ؟ .

٦٣ - هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟

يجيز ذلك الكوفيون بالسمع . وهنا ينقد البصريون المنهج الكوفي قائلين : لو
طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك
يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وإن جعل ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد
الصناعة بأسرها ، وهو لا يجوز .

٧٠ - منع صرف ما لا يتصرف في ضرورة الشعر .

يذكر الأنباري أنهم أجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا يتصرف في ضرورة
الشعر ، وأعتقد أنه يستثنى من هذا الإجماع (أفضل منك) فإنها محل خلاف بين
المدرستين ومسألة ٦٩ .

٨٢ - هل يجوز إظهار أن بعد لام الجمود ؟

يمنع ذلك البصريون . وجمعهم القياسية أن قولهم : ما كان زيد ليدخل ،
جواب لقول قائل : زيد سوف يدخل أي أنها جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم ، ولا
لفظه لفظ اسم ، ومن هنا لا يصح إظهار أن . وإلى هنا تبدو الحجة منسجمة عقلياً ،
وقائمة على ملاحظة لغوية تسمو بالحجة ، لكنني أقول : إذا كانت أن مقدرة ، وهي
الناصة فعلاً على رأي البصريين أليس تقديرنا للاسم موحوداً حيث^(١) ؟ ومن هنا

(١) أي مع ضمير أو وجوباً بعد لام الجمود

تقلب الحجة عليهم ، وتصبح في تقديري في مصلحة الرأي الكوفي .

٨٢ - هل تنصب حتى المضارع بنفسها ؟

بأخذ البصريون على الكوفيين بعض الأخطاء القياسية منها : الكوفيون يحتجون بأن حتى بمعنى الى أن ، هضمت مقام (أن) و (أن) (تنصب) يعقب البصريون على هذا قائلين . هذا فاسد ، لأنه يجوز عندكم ظهورك أن بعد حتى ، ولو كانت بدلا عن حتى لما جاز ظهورها بعدها ، وأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل

ثم يأحدون على الكوفيين خطأ منهجياً يتمثل في احتجاج الكوفيين بواو رب وقيامها مقام رب ، مع أن هذا شيء يعارضه البصريون أساساً ، فلا ينبغي أن يساق حجة عليهم في هذه المسألة .

٨٩ - القول في (إن) الواقعة بعد (ما) نافية مؤكدة أو زائدة .

يرى الكوفيون أنها نافية مؤكدة . وفي هذه المسألة نجد مخالطة واضحة من البصريين ، إذ يقولون تعليقا على رأي الكوفيين في إن بعدما وأنها لتوكيد النفي قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ، لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، لأن نفي النفي إيجاب وهذا يرى مخالطة واضحة قائمة على الخلط بين أداة نفي تدخل على أخرى على أساس دعم هذا النفي ، وأداة تدخل لسلب النفي الأول . ثم ألا يجد البصريون ما أضافته إن للحملة من دعم للنفي لا يوجد في المجرد منها . اني لا أتصور أبداً من المتكلم العربي الأحذ بأسباب البلاغة أن يقدم أداة بدون معنى .

٩٣ - المحذوف من التامين المبدؤ بهما المضارع . مثل تتناول ،

والمأخذ - هنا - هو الحكم على التاء الثانية بأنها أصلية ويقارن . بينها وبين تاء المضارعة على أساس أنها أصلية ، وتقوم حجة الكوفيين على هذا ، كما تقوم ردود البصريين على هذا أيضاً ، على أنها في الواقع ليست أصلية ، وإنما هي زائدة فقط يمكن أن يقال : إنها جزء من صيغة (تفاعل) .

١٠٥ - همزة بين بين ساكنة أم متحركة .

تبدو في هذه المسألة المعالجة الجزئية لمشكلات النحو ، والمعالجة الجريئة التي تقوم على وجهة نظر محدودة من أبرز أسباب الخلاف .

فهنا ينظر الكوفيون إلى همزة بين بين من جهة أنه لا يبدأ بها فحكموا بسكونها وينظر إليها البصريون من جهة أنها قد تجتمع بساكن بعدها فحكموا بحركتها

١١٠ - هل يحذف آخر المقصور والمملود عند التثنية والجمع ؟

يجيب ذلك الكوفيون ، وفي هذه المسألة يأخذ البصريون على الكوفيين خطأ مسهجا في استشهادهم بكونونة وأن أصلها (كينونة) فحفت يقولون : إن الكوفيين يرون أصلها (كونونة) فقلبوا الواو ياء . فكيف يستشهدون بشيء لا يعتقدونه ؟ .

قد مر بنا أربع عشرة مسألة .

للبصريين فيها ستة أخطاء منهجية ، وللكوفيين ثلاث ، وثلاثة الأخطاء الكوفية موجهة إليهم من البصريين ، وأربعة أخطاء تشترك فيها المدرستان ، وخطأ واحد يتحمل مسؤوليته الأنباري عما الله عنه .

وهذه الأخطاء كلها تنصب على طريقتهم في الجدل وأساليبهم في النقاش وقد تناولتها كما تصورتها من كتاب الانصاف .

وهي تختلف عما أسلفته من نقد لمنهج النحاة ، وللمخلاف المحوي .

١١ - قراءات القرآن بين المدرستين

موقف المدرستين من قراءات القرآن واضح ، وقد فصلته عند الحديث عن المسائل الأصولية للمخلاف ، وقد عرضت فيه من الأدلة والشواهد ما يبرز موقف المدرستين من قراءات القرآن .

ورد القراءات ظاهرة بارزة في النحو البصري ، ولا تكاد توجد في النحو الكوفي .

وأصناف البصريين من نحلة الأقاليم موقفهم مختلف منهم من يخالف أصنافه البصريين ويعتد بالقراءة كأبي حيان الأندلسي .

ومنهم من يرد قراءة فيسرف في ردها ، ويدافع عن أخرى مهجنا أقيسة البصريين مثل الزمخشري فهو يرد قراءة (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ، أعنت رد ، وعند تفسيره للآية ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر ﴾ يقول همزة بعدها همزة بين بين أي بين مخرج الهمزة والياء ، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين ، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن يكون قراءة ، ومن صرح بها فهو لاحق محرف^(١) .

وهنا أسير على النهج الذي ارتصيته في تقويمي للخلاف هناك عشرة مسائل ورد فيها الاستشهاد بقراءات القرآن .

٢٤ - احتج البصريون فيها بقراءة نافع وابن كثير (وإن كلا لما ليوفيهما ربك أعمالهم) وروى أبو بكر عن هاشم (وإن كلا لما) .

٣٣ - استدل البصريون بقراءة الأعمش (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدون فيها) .

ثم يستدركون بعبارة تكشف عن وجهة نظرهم وهي : أن عدم ورود القراءة بشيء معين لا يدل على عدم جوازه .

٦٠ - ضعف البصريون قراءة ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) في الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

٦٥ - تحريج البصريين - بتكلف - قراءة حمزة (واتفوا الله الذي نساءلون به والأرحام) وتخريج الآية ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم ... والمقيم ﴾ .

٧٧ - رد البصريون القراءة التي استدلت بها الكوفيون على أن (أن) تعمل محذوفة بلا

(١) الكشف ج ٢ ص ١٩٣ عند تفسيره للآية من سورة التوبة

بدل وهي قراءة ابن مسعود (اذا أخذنا ميتا بني اسرائيل لا تعبدوا الا الله)

٩٤ - تخريج البصريين لقراءة نافع (محياي) ووصفهم قراءة ابن عامر (ولا تتعان)
بالتفرد .

٩٥ - احتج الكوفيون بقراءة هارون القاري ، ومعاذ الهراء ، ورواية عن يعقوب
(لننزعن من كل شبة أيهم أشد على الرحمن عتيا) ووصف البصريين لها
بالشنوءة .

٩٦ - إنكار البصريين لقراءة (حاش لله) لأن عمرو بن العلاء أنكرها وهو سيد
القراء .

٩٧ - رد البصريون قراءة حمزة الزيات والكسائي (فلامه الثلث) بكسر الهمزة
وقراءة الحسن (الحمد لله) وقراءة ابن أبي عيبله (الحمد لله) . الأولى بكسر
دال الحمد والثانية بالصم .

٩٨ - رد البصريون قراءة حكاها الكسائي عن بعض العرب (مناع للمخير معتد مُرِينِ
الذي) بفتح التوين وقراءة أبي جعفر يزيد بن الققاع المدني وهو من سادات
أئمة القراء وأحد القراء العشرة ﴿ وإذ قلنا للملائكةُ اسجدوا ﴾ بنقل خمسة همزة
اسجدوا الى ثاء الملائكة .

والنتيجة التي نخلص إليها تعزز ما انتهيت إليه عند حديثي عن قراءات القرآن
بين المدرسين ، إذ من الأحصاء يتبين (أن البصريين استدلوا بالقراءات في موضعين
اثنين من الانصاف ولم يرددهما الكوفيون ، بينما ردوا قراءات قرآنية في ثمانية مواضع
من الانصاف كانت فيها القراءات حجة للكوفيين) وكان رددهم في صورة التخريج
حينا ، وفي صورة الحكم بالشنوءة أحيانا .

الفصل الثالث

نتائج الخلاف وآثاره في الدراسات النحويّة

١ - تأثير الخلاف في مسيرة النحو بعد المدرستين

أعطى الخلاف بين المدرستين سمة بارزة للدراسات النحوية ، اذ أصبحت البصرية أو الكوفية صفة يوصف بها كل مشغل بالدراسات النحوية حسب المنهج الذي يصطفيه لنفسه في هذه الدراسة ، ولم يوجد نحوي ما في عهد المدرستين قيل عنه إنه على غير هذين الاتجاهين وإن كان نحاة المدرستين يختلفون في مدى تمسك كل منهم بمهج مدرسته ، بل كنا نجد من أعلام البصرة من يقف بجانب الكوفيين ، ومن أعلام الكوفة من يقف بجانب البصريين .

وبقيت هذه السمة (البصرية أو الكوفية) بعد عهد المدرستين مما تحمل كل منهما من مهج واتجاه . بيد أن التغير الذي طرأ بعد عهد المدرستين حيث خفت حدة بعضه وهذأت نار الخلاف ، وسكت عن المختلفين الهوى - ينحصر في اتجاهين اثنين :

أ - الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين .

ب - الاجتهاد في الإتيان بآراء جديدة .

ومحور هذين الاتجاهين هو البصرية والكوفية ، والباعث عليهما أيضاً هو محاولة أصحابهما اتخاذ موقف من البصرية والكوفية يكون بعيداً عن التعصب وقريباً من روح البحث العلمي .

وعلى هذا الاتجاه سلّمت الدراسات النحوية في بغداد والشام ومصر والمغرب وظهرت مدارس نحوية في تلك البلاد قائمة على المبدأ السابق ، ومتفقة - إلى حد بعيد - عليه ومختلفة في ظروف الشأ والتكوين .

وكانت أولى هذه المدارس ، ورائدتها في هذا الاتجاه المدرسة البغدادية .

المدرسة البغدادية :

نشأتها :

كانت بغداد في أول أمرها مدينة الملك ، والسلطان ، بها الجنود ، والقادة ، والسلطة والسطوة ، ولم تكن مهوى لرواد العلم والمعرفة ، ولما استقرت أمور الدولة ، وفتح الخلفاء أبوابهم للعلماء ، واحتفوا بهم وأكرموا وفادتهم طمحت أنظار العلماء إلى بغداد رغبة في المجد والشهرة أو سعياً وراء المال والثروة وهذا أمر طبيعي في كل إنسان .

ويقول أبو حاتم : أهل بغداد حشر عسكر الخليفة لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ، ولا من يرتضي روايته فإن ادعى أحد منهم شيئاً رأيت مغلطاً صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة ، ولا يفصل بين علماء البصرة والبحر وبين الرؤاسي والكسائي ولا بين قراة أهل الحرمين وقراة حمزة^(١) وفي تقديري أنه هنا يعني أهل بغداد في أيامهم الأولى قبل رحلة العلماء إليهم من الأمصار الأخرى .

(١) مرآة النحويين ص ١١١

من هنا اتجه الكثير من نخبة المدرستين إلى بغداد ليعيشوا تحت أضرابها البراقة ، ومن ناحية أخرى فراراً من الفتن المتلاحقة التي تكبت بها البصرة والكوفة من جراء ثورات الزط والقرامطة والزنج .

وكان أسبق العلماء رحلة إلى بغداد ، نخبة الكوفة الذين قريهم الخلفاء واتخذوا منهم مؤدبين لهم ولأبنائهم ، ولهذا كان النحو الكوفي هو أول نحو عرفته بغداد . يقول أبو الطيب اللغوي : « قلم يزل أهل المصريين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً ، وغلب أهل الكوفة على بغداد ، وحدثوا الملوك فقدموهم ، ورغب الناس في الروايات الشاذة ، وتفاخروا بالنوادير وتباهوا بالترخيصات ، وتركوا الأصول ، واعتمدوا على الفروع ، فاختلط العلم »^(١) .

فهنا يشير أبو الطيب - بلهجة فيها رنة تعصب - إلى المنهج الكوفي كما يراه ، هذا المنهج الذي غزا بغداد فأفسد العلم على حد تصويره .

ثم نافس البصريون الكوفيين في الرحلة إلى بغداد ، وكان التلاؤما فيهما مشيراً ، إذ عقدت مجالس ، وقامت مناظرات بين نخبة المدرستين أشرنا إليها في الفصل الأول من الباب الأول ، وكان يمكن أن تستفيد منها الدراسات النحوية كثيراً غير أن روح التعصب والرغبة في الغلب الذي يرفع المتصبر إلى مقام الخطوة عند أصحاب الجاه والسلطان ، أضاع الكثير من الثمار التي كان يمكن أن تجتني من هذه المجالس والمناظرات .

غير أن هذه الروح لم تدم طويلاً بين نخبة المدرستين ، إذ هدأت بمرور الزمن وأدى طول الاختلاط إلى التقارب والائتلاف ، والتعاون في مجال العلم والمعرفة .

ومن الأمور المعهودة في طبائع البشر ، أن التعصب يحول دون الرأي الحر لا من الآخرين ولكن من المتعصب نفسه أيضاً . فإذا ذهب التعصب شعر الإنسان بالحرية ، واستطاع أن يأتي بجديد في الرأي والتفكير .

(١) مراتب النحويين ص ٩٠

وهذا ما حدث في بغداد خضت الأحقاد والعصيات ، ونحت نار الاحتلاف
فتحرر تلاميذ المدرستين من التقيد بأراء الأساتذة وعمدوا إلى اختيار ما يرتضونه من
أراء البصريين والكوفيين أو الاتيان برأي جديد إذا لم يصح عندهم أراء سادة
المدرستين .

وعلى هذا الأساس ظهر في بغداد من تلامذة المرد ، رأس الطبقة السابعة
البصرية ، ومن تلامذة ثعلب رأس الطبقة الخامسة الكوفية ، من وصعوا لسان هذا
الاتجاه الذي نراه السمة المميزة للنحو البغدادي .

وازداد هذا الاتجاه نموا وتأسلا منذ بداية القرن الرابع الهجري
ونجد من أصحاب هذا الاتجاه من يغلب عليه معه الطابع البصري ومنهم من
يغلب عليه الطابع الكوفي ومن هنا اضطرب كتاب التراجم والطبقات في التاريخ لهذا
الجيل فالزبيدي في طبقاته نظمهم في سلك المدرستين حسب الطابع الغالب على كل
منهم ، بينما ابن النديم في الفهرست أفردهم بمدرسة مستقلة ، وذكر معهم أعلاماً
بغداديين ليس لهم نشاط نحوي يذكر مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري .

ومن هنا حاول الدكتور عبد الفتاح شلي في رسالته عن أبي علي الفارسي أن
ينفي وجود المدرسة البغدادية على أساس أن أفرادها نظمهم كتاب الطبقات في سلك
المدرستين وأن علمين من أعلام المدرسة البغدادية يسان نفسيهما للبصريين وهما :
أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، إذ يعبران عن الصريين بكلمة أصحابنا^(١)
وينصران في أغلب الأمر الأراء البصرية ، وفي مواطن كثيرة يطلق ابن جني على
الكوفيين اسم البغداديين^(٢) .

هذه الحجج كلها لا تكفي - في رأيي - للحكم بعدم وجود مدرسة بغدادية
لأمور :

(١) انظر الرسالة المذكورة ص ١٠٦ ، والمصانص ط دار الكتب ص ١٢٧ ج ١ ، وسر الصناعة ج ١ ص

(٢) المصانص ١٨/١ وقارن به ١٩٩/١

١ - اذا كان من كتاب الطبقات من اشتبه عليه الأمر وأغفل المدرسة البغدادية ،
هناك من لمحققين من أفرد لها باباً مستقلاً مثل ابن التميم في المهرست .

٢ - تعبير الفارسي وابن جني بكلمة « أصحابنا » عن البصريين ليس معناه أنهما
ينحيزان عن نفسيهما ما اتجها إليه من الاختيار والانتخاب والتجديد ، إذ هي اتجاهات
بارزة في أثرهما النحوية .

على أن أبا حيان - فيما بعد - يعبر عن البصريين بكلمة « أصحابنا » دائماً ،
ومع ذلك يخالفهما في مسائل غير قليلة من الفروع والأصول . ويعلن أنه ليس متعبداً
بمذهب أهل البصرة .

فالميل إلى البصرية غالب على اتجاه الكثيرين من النحاة في بغداد وفي
غيرها ، في المتقدمين والمتأخرين ، ولكم في آرائهم لا يتقيدون بما يظهر من
اتجاههم .

٣ - إطلاق ابن جني على الكوفيين اسم البغداديين إنما هو ناشئ عن إدراك
ابن جني لحقيقة نشأة المدرسة البغدادية ، ولشأن النحو ببغداد بصفة عامة فالنحو في
بغداد بدأ كوفياً ، وسيطر النحو الكوفي على بغداد حقبة طويلة ، والرواد الأوائل
للاتجاه البغدادي في النحو كانوا كوفيين يعيشون في بغداد .

على أن الاتجاه الكوفي لم يدم سلطانه على بغداد ، إذ استطاع البصريون أن
يسيطروا على بغداد ، ويأخذوا الناس بمنهجهم العقلي الذي كان له أكبر سلطان على
لمفكرين في هذا العصر . ومن هنا سيطر الاتجاه البصري على جمهرة النحويين في
بغداد فيما بعد . وبالتالي أرداد طغيان المنطق والفلسفة على الدراسات النحوية .

وليس معنى سيطرة هذا الاتجاه أو ذلك تحول الدراسة النحوية تحولاً كاملاً إلى
المسحح البصري أو الكوفي ، بل بقيت ملامح الاتجاه البغدادي التي أشرنا إليها بارزة
وواضحة .

يقول الدكتور المخزومي متحدثاً عن هذه الفترة : وعند تعلب يتوقف النشاط

الكوفي بوصفه مزاحماً للنشاط البصري ، ففي عهده ظهرت بوادر جديدة ، تؤيد بقيام مدرسة نحوية جديدة تقوم على أسس من المدرستين ، فقد شهدت البيئة العددية إذ ذاك علميين من أعلام العربية ، أحدهما : يمثل المدرسة الكوفية تمثيلاً صادقاً ، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وثانيهما يمثل المدرسة المصرية تمثيلاً صادقاً وهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد .

وحدث أن أخذ البغداديون عن هذين الشيخين ، وحاولوا التوفيق بين المذهبين وكان لوجود أبي العباس المبرد في بغداد إلى جانب أبي العباس ثعلب أثر كبير في تحول المدارس عن الدراسة الكوفية ، لما امتاز به المبرد من ذكاء وقوة منطق ، وقدره على الجدل ، ولما تركته الدراسة الفلسفية وتركه الصراع العقلي بين المعتزلة وخصومهم من أثر في نهضة الأذهان لتقبل الأساليب الجدلية المصرية ، القائمة على المنطق وكان لمواقف المبرد مع ثعلب وغيره ، وانعقاد المناظرة بينه وبين خصومه أثر في طغيان المنهج البصري وغلبته^(١) .

ويعد الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ أو سنة ٣٤٠ هـ على حسب اختلاف المراجع في ذلك « استهلالاً لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة البصرية التي سادت بعده إلا قليلاً »^(٢) .

وهذه وجهة نظر فيها كثير من التدقيق . ذلك لأن إيضاح الزجاجي الذي يعد دستوراً للعلل النحوية . بما يحويه من تفصيلات وتقسيمات استعان فيها بالكثير من مبادئ المنطق والفلسفة ، وفتن به الناس ، مكن للنزعة المصرية في بغداد .

وأما اتجاهه البغدادي فلا شك فيه ، فهو يتابع البصريين غالباً ، والكوفيين حيناً وإذا أعجب بحجة كوفية وينقصها البرهان العقلي أضافه إليها وأحد بها .

من ذلك « كان » للتشبيه دائماً عند المصريين ولا معنى لها سواء ، والكوفيون

(١) مدرسة الكوفة من ٣٩٢ .

(٢) مدارس النحو من ٢٥٤ .

يقولون ، اذا كان خيرها اسما جامدا فهي للتشبيه ، وإذا كان مشتقا كانت للشك
بمزلة طست وتوهمت مثل : كأن محمدا قائم وقد تكون للتحقيق مثل قول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام

وهنا يذهب الزجاجي مذهب الكوفيين^(١) .

وقد يورد رأي المدرستين ويأتي برأي جديد .

مثل ذلك : « سوى » عند سيويه ظرف مكان دائما ، وعند الكوفيين تستعمل
ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا ، ويرى الزجاجي أنها ليست ظرفا ألته ، وإنما تقع فاعلا
مثل : جاء سواك ، ومنفولا به مثل : رأيت سواك ، وبدلا لو استثناء في مثل : ما
جاءني أحد سواك^(٢) .

أعلام المدرسة البغدادية ومنازعهم :

اتجه ابن النديم في المقالة الثانية من كتابه الفهرست إلى تقسيم النحاة إلى
ثلاث طوائف :

١ - البصريون وذكر فيهم نحاة الصرة المتقدمين ، ومن نزحوا منزعهم من
المتأخرين حتى عصر الكاتب .

٢ - الكوفيون : وذكر فيهم نحاة الكوفة المتقدمين ومن نزحوا منزعهم من
المتأخرين حتى عصره أيضا .

٣ - المخالطون بين المذهبين ، وهم الذين جمعهم بغداد ، وانتقوا من آراء
المدرستين .

ولي ملاحظة على تقسيم ابن النديم :

ذلك أنه يعد الزجاج المتوفى سنة ٣١٠ هـ وابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ

(١) المعنى (كان) الجمع ج ١ ص ١٣٣ .

(٢) المعنى (سوى) الجمع ج ١ ص ٣٠٣ .

والرجاجي المتوفي سنة ٢٣٧ هـ مبرمان المتوفي سنة ٢٤٥ هـ وابن درستويه المتوفي سنة ٢٤٧ هـ ، يعد هؤلاء ممن علبت عليهم النزعة البصرية .

كما يرى أن أبا موسى الحامض المتوفي سنة ٢٠٥ هـ وأبا بكر بن لاساري ممن علبت عليهم النزعة الكوفية .

كما يذكر من الخاططين بين المذهبين : ابن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦ هـ وابن كيسان المتوفي سنة ٢٩٩ هـ والأخفش الصغير المتوفي سنة ٣١٥ هـ وابن شفيح المتوفي سنة ٣١٧ هـ وابن الخياط المتوفي سنة ٣٢٠ هـ ونفطويه المتوفي سنة ٣٢٣ هـ .

وقد فهم بعض الكاتبيين من هذا التقسيم أن من علبت عليهم النزعة البصرية أو الكوفية ليسوا من أصحاب الاتجاه البغدادي .

وفي رأيي أن هذا التقسيم ليست له نتيجة تذكر ، وإن هؤلاء النحاة جميعاً بغداديون ، لأننا إذا حكمنا طابع الاتجاه البغدادي فإنه ينطبق عليهم جميعاً وقد أكدنا آنفاً بغدادية الزجاجي ، وهو أحد من علب عليهم الاتجاه البصري .

ومأخذني على هذا التقسيم أن ابن الديم اعتبر كل من مال إلى لبصرية أو الكوفية حتى عصره - بصرياً أو كوفياً ، مع أبي أرى - وأراء هؤلاء الأعلام تؤيدني - أن كل من عاش في بغداد منذ أواخر القرن الثالث أو في غير بغداد منذ أوائل القرن الرابع حتى عصرنا الحاضر أرى هؤلاء جميعاً أصحاب اتجاه بغداد .

كل ما في الأمر أن مدى هذا الاتجاه يختلف من جماعة إلى أخرى على نحو ما أشار إليه ابن الديم .

وأصحاب المتزع البصري يأخذون أحياناً بأراء الكوفيين .

وأصحاب المتزع الكوفي يأخذون أحياناً بأراء البصريين .

والدين وضعهم بالمخالطين بين المذهبين يبدو أنهم رعييل من النحاة سبق إلى

هذا الاتجاه ، كما تتضح من تواريخ وحياتهم ، وأنهم كانوا في أول الأمر أصحاب اتجاه كوفي ثم اتبعوا هذا المسلك بعد تلاقي بعض أعلام البصريين مع الكوفيين في بغداد .
ثم يهج نهجهم إلى حد ما من أتوا بعدهم من أصحاب المارغ البصرية والكوفية .

والرغيل الأول من نحاة الاتجاه البعءاءى لهم أهمية تاريخية ، إء أنهم نقء الحو الكوفى بما له من حجج وأسائء ، وبعف الزجائى أهمبئهم هءه فىقول : «وكثىر من أنفاظهم - بقصد الكوفىى - قء هءبها من نحكى عه مذهب الكوفىىن مثل ابن كيسان وابن شمر ، وابن الحياط وابن الأنبارى»^(١) ، فحق إىما نحكى علل الكوفىىن على الفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم ، مع أنه لا رباءة فى المعنى علبهم ، ولا بحس حظ بعب لهم»^(٢) .

معنى هءا أن هؤلاء النحاة - كما بقول الرجائى - هم الءىن اشءقوا اءءجااء الكوفىىن فى جمءئها ، وهم الءىن انءرعوا مقاببسا وعللها مع ما أمءهم به الكوفىون من الكسائى إلى ابن الأنبارى»^(٣) .

وهؤلاء النحاة أىضاً هم الءىن اضطرب ابن جنى فى وصفهم ، فأطلق علبهم تارة اسم الكوفىىن مءمبجاً إىاهم مع سابقبهم من أمثال الكسائى والفراء وتارة يطلق علبهم اسم البعءاءىىن بقصءهم وءءهم ءون من قءءموهم من الكوفىىن ، «وهم الاسم الصءبء الءى ىءطابق مع ما أكءءه كبء التراجم من خلءطهم بىن آراء المءرسئىن الكوفىة والبصرية»^(٤) .

(١) ءكره فىن الءبم من أصحاب المئزع الكوفى .

(٢) الاىضاع للرجائى ص ١٣١ .

(٣) بقول أبو حبان ءعلبقة على اءءى المسائل - وهءه المسألة لىء فى كبء أصحابنا ، وإنما هى مسطرة فى كبء الكوفىىن ، وأخرجها فىن الحياط وفىن شقىر ارءشاف لوسءة ٢٨٦

(٤) مءارس الحو ص ٢٤٧

ومن القريب أن الأستاذ محمد الطنطاوي رحمه الله يعتبر نهاية المدرسة البغدادية باستيلاء بني بويه على بغداد ، إذ نتيجة لهذا الحدث السياسي اضطرر عقد المذهب البغدادي ، وتفرق أعلام النحلة في الأمصار الإسلامية الأخرى^(١) ، أي أن المدرسة البغدادية في تقديره انتهت في منتصف القرن الرابع تقريباً .

كما يمد هذا الحدث أيضاً حداً قاصلاً بين المتقدمين في النحلة والمتأخرين .

وهذا التحديد الأخير لا يعني ٩ لأنني أدرس الخلاف النحوي في فترة معينة بصرف النظر عما تعارف عليه السابقون من اصطلاح « المتقدمين والمتأخرين » .

وتعليقي لرأي الأستاذ الشيخ محمد الطنطاوي أنه أراد أن يحدد النهاية المكانية لحسب للمذهب البغدادي ، وهو تحديد صادق إلى حد ما ، وليس تحديداً لنهاية المذهب البغدادي باعتباره اتجاهاً نحوياً ، إذ سنرى هذا الاتجاه في بغداد في عصر البويهيين ، كما سنراه في الشام ، وفي مصر وفي الأندلس أيضاً .

فأبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ والذي عاش مع البويهيين في بغداد ، وتعلم على الكثيرين من نحلة بغداد على منازعهم المختلفة اعتبره بغدادياً ، مع أنه يميل إلى البصريين كثيراً ، ويبدو في آرائه النحوية الاتجاه العقلي ، وأنه يعبر عن البصريين بكلمة « أصحابنا » لكن اتجاهه يؤكد ببغاديتته ، فهو يختار من الآراء الكوفية أحياناً ، وأحياناً يفرج برأي جديد .

فهو يقف مع الكوفيين في إعمال الفعل الأول في باب التنازع مستدلاً بقول
« امرئ القيس » .

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاي ولم أطلب قليل من المال^(٢) .

وكان يتابعهم في إعمال « إن » النافية عمل ليس لما ورد عن بعض أهل

(١) راجع نشأة النحو ص ١٦٤ .

(٢) المضي ص ٥٦٣ تحقيق محي الدين .

العالية : (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية)^(١) .

وهو يحير مثل الكوفيين إعمال الضمير العائد على المصدر في الطرف مثل
قامك أمس حسن وهو اليوم قبيح^(٢) .

قال أبو حيان جاء في (النهاية) إذا قلت . أتيت ركضاً فرسي يصح على
مذهب البصريين الذين يرون ركضاً في تأويل راقض ، ولا يصح عند الكوفيين إعمال
المصدر هنا لأنهم يرونه على تقدير : يركض ركضاً ، وبه قال أبو علي في
الإصاح^(٣) .

ومن أرائه التي قررها باجتهاده .

في باب العطف يرى سيبويه وجمهور البصريين أن العامل في المعطوف هو
العامل في المعطوف عليه ، ويرى ابن السراج أن حرف العطف هو العامل في
المعطوف ، أما أبو علي فرأى أن العامل في المعطوف فعل محذوف بعد أداة
العطف ، لأن الأصل في مثل كلمة محمداً وعلياً كلمت محمداً وكلمت علياً ،
محذوف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه بدليل أنه يجوز إظهاره^(٤) .

وفي هذه المسألة نلمس بغدادية ابن السراج أيضاً .

ومن بعد أبي علي الفارسي يأتي تلميذه ابن جني ، المتوفي سنة ٣٩٢ هـ وهو
الحوي ، التابعة ، المتكرر ، وصاحب النصاب الرائعة ، سائراً على نهج أستاذه ،
أعني في الميول المصرية التي تجعل الكثيرين من كتاب الطبقات يعدونه مصرياً مع
اتجاه بغداد في آرائه النحوية .

(١) صبح المهنوع ج ١ ص ١٢٤

(٢) الحصائص ج ٢ ص ١٩ ، والارتشاف مصور لوحة ٣٥٨ .

(٣) الارتشاف لوحة ٣٦٠

(٤) ابن يعيش ١٢٧/١ ، والرصافي ١٢٩/١ .

وكثيراً ما يتحدث ابن جنى عن البصريين باسم « أصحابنا » كأستاذة أبي علي
وكثيراً ما يضعهم مقابل البغداديين^(١) وكأنه لا يعد نفسه واحداً منهم ، ويبدو أنه يمي
مالبغداديين الرعيل الأول منهم كإبن كيسان وإبن الخياط وإبن شفيح كما أسلفنا .

فهو يتزع كثيراً إلى البصريين ، فمثلاً يوافقهم في أن المصدر أصل والفعل
مشتق منه^(٢) وأن المبتدأ رافعه الابتداء^(٣) ، وأن ناصب المفعول به الفعل السابق
له^(٤) . وأن « نعم ونس » فعلان وكذلك صيغتي التعجب^(٥) .

ويوافق الكوفيين في إعمال إن النافية عمل ليس كأستاذة أبي علي غير أنه لاحظ
أنه يشوبها قدر غير قليل من الضعف ، يقول تعليقاً على قراءة سعيد بن جبير الآية
الكريمة : ﴿ ان الذين تدعون من دون الله عبداً أمثالكم ﴾ : « ينبغي أن تكون (إن)
هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال : ما الذين يدعون من دون الله عبداً أمثالكم فأعمل إن
اهمال ما العاملة عمل ليس ، وفيه ضعف لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر
اختصاص (ما) به فتجري مجرى ليس في العمل »^(٦) .

ويتابع الكوفيين في جواز ضرب علامة محمد المجيء ذلك في النظم كثيراً ،
مثل : جزى دبه عني عدي بن حاتم^(٧) .

ويرى رأي الكوفيين والبغداديين في تحريك حرف الحلق في مثل جهرة
جهرة ، وجعل ذلك قياساً مطرداً بينما يقتصر البصريون على المسموع منه ، يقول في
التعليق على قراءة (جهرة) في الآية رقم ٥٥ من سورة البقرة « ففتح الهاء » بعد أن

(١) الخصائص ١٣٧/١

(٢) الخصائص ١١٣/١

(٣) المرجع السابق ١٦٦/١

(٤) المرجع السابق ٢/١

(٥) المصنف ٢٤١/١

(٦) المحجب ٢٧٠/١ .

(٧) الخصائص ٢٧٤/١

أشار إلى رأي الكوفيين والبغداديين والبصريين « وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا مع الفتح أثراً معتدلاً معتمداً ، فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيه يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق . . . وهذا ما لا يتوقف في أنه راجع إلى حرف الحلق ، لأن الكلمة سبت عليه ألبته ، ولا قرابة بين وبين بصريين ، ولكنها بيني وبين الحق ، والحمد لله »^(١) .

ومن أرائه في قول العرب « هذا جحر صت حرب » كلمة « حرب » مجرورة على لجوار لصب عند سيويه ، وقال ابن جني . يل هي مجرورة على الأصل ، إذ أصل التعبير هذا جحر صت حرب جحره ، محذوف المضاف وأنيب المضاف إليه وهو لضمير في جحره فارتفع واستتر في حرب ، فهو صفة لجحر على تقدير حذف المضاف ، وهو تأويل بعيد^(٢) .

واشكاراته في أصول الدراسات اللغوية كثيرة ، فالأصل في ظهور اللغات عنده ، إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة^(٣) وقد عمل على تثبيت قانوني لاشتقاق الأكبر والتضمين .

وسار على النهج البغدادي كثيرون غير هذين العلميين ، ومن أوسعهم شهرة وأبعدهم أثراً الزمخشري ، وابن الشجري ، وتلميذه أبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء المكي ، وابن يمشي ، والرضي ، وابن مالك ، وأبو حيان .

هم جميعاً بغداديون وإن وصفهم بعض الكتاب بالمزغ البصري ، إذ النزعة لبصرية اتجاه ساد البحث الحواري من منتصف القرن الرابع حتى عصرنا الحاضر ، لكن مع هذا النزعة كما أسلمت بغدادية في البحث أعني الاختيار من المدهيين ابتكار رأي جديد ؟

(١) المنتخب ١/١٦٦

(٢) المحاضرات ١/١٩٢

(٣) المرجع السابق ١/٤٦

من آراء المدرسة البغدادية :

١ - الضمير في الخبر غير المشتق .

يقول ابن جني مشيراً إلى عدم وجود ضمير في الخبر غير المشتق . « هذا رأي أصحابنا ، وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير ، كما يكون في المشتق ، فإذا جعلت الكاف هي قولك أنت كريد حرفاً فعيها ضمير ، كما تتضمن حرف الجر الضمير إذا نالت عن الأفعال في قولك : زيد من الكرام - محمد علي الفرس^(١) .

٢ - ابدال الحاء من الثاء .

قال تأبط شرا :

كأنما حثحثوا حصاً قواده أو لم تخشف بذي شت وطباق

إنه أراد حثثوا فأبدل من الثاء الوسطى حاء ، وهو مردود عندنا وإنما ذهب إليه البغداديون^(٢) .

٣ - اعتبارهم في العدد لفظ الجمع

فهم يقولون ثلاث حمامات اعتداداً بلفظ الجمع ، وهو رأي الكسائي أيضاً^(٣) .

٤ - الجمع بين يا وأل

لا يجمع بين « يا » و « أل » إلا في الضرورة ولا يجوز في الاختيار خلافاً للبغداديين في ذلك^(٤) وهذا من الآراء المأخوذة من المذهب الكوفي

(١) سر الصناعة من ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) المرجع السابق من ١٩٧ ، ٢٠٤ .

(٣) أشعري ج ٣ من ١١٩ .

(٤) أشعري ج ٢ من ٤٤٩ . والارشاف لوجه ٣٤٧ .

٥ - ذهب الكوفيون والبغداديون إلى إجراء اسم المصدر مجرى المصدر وإعماله عمله ، بينما البصريون لا يعملونه^(١)

٦ - مهما مركبة عند الأخفش والزجاج والبغداديين من مه بمعنى اسكت ، وما الشرطية^(٢) .

٧ - يؤكد أجمع المتجزئ بالذات وبالعامل نحو قبض المال أجمع ، ولا يشي ولا يجمع خلافاً للكوفيين والبغداديين وابن خروف من أصحابنا^(٣) .

٨ - النون والتنوين في اسم لا .

مذهب الجمهور لزوم النون والتنوين في اسم لا ، إذا كان عاملاً فيما بعده وعند ابن كيسان يجوز التنوين وتركه ، وتركه أفضل . والبغداديون يرون جواز بناء النكرة وإن كانت عاملة في ظرف أو مجرور بعدها ، ويرى الكوفيون جواز بناء المطول ، فيقولون : لا ضارب ضرباً كثيراً ، ولا قاتل قولا حقاً^(٤) .

٩ - ما لي إلا أبو ناصر .

حكاه يونس عن بعض العرب الموثوق بهم ، قال المراء : ومن العرب من يرفع الاستثناء المقدم ، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون^(٥) .

١٠ - عمل المصدر المنون عمل فعله ، وقد وافق البغداديون فيه البصريين مثل قوله تعالى : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة ﴾^(٦) .

١١ - جوار انفصل بين أن المخففة والفعل المتصرف قال الرضي ، وحكي

(١) المرجع السابق لوحة ٣٩ .

(٢) المرجع السابق لوحة ٢٨٥ .

(٣) المرجع السابق لوحة ٣٠٠ .

(٤) الارشاد لوحة ١٨٦ .

(٥) المرجع السابق لوحة ٢٢٢ .

(٦) المرجع السابق ١٥٩ والأشعري أصل المصدر والآية من سورة البلد

المبرد عن البغاددة ، علمت أن تخرُج بالرفع بلا عوض^(١) .

ولا أدري هل الاتجاه البغدادي قد وضحت معالمه ، حتى يحكي عنه المبرد رأس الطلعة السابعة من نحاة البصرة؟ إن الاتجاه البغدادي كما أسلفت بما بين تلامذة ثعلب والمبرد ، انه في الواقع مظهر لاضطراب المتأخرين في إطلاق وصف البغدادية .

١٢ - حواز اتباع محل المعطوف عليه مع عدم أصالته ، قال ابن هشام بعد ذكره الشرط الأول لصحة المعطف عليه : الثاني . أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه ؟ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل ، الأصل إعماله ، لا إضافته لالتحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون^(٢) .

الدراسات النحوية في مصر والشام :

وهذا ميدان آخر يتجلى فيه مدى تأثير الخلاف بين المدرستين في حركة انتشار الدراسات النحوية في الأمصار الإسلامية .

وقد سبق أن تحدثنا عن اتجاهات الدراسات النحوية في بغداد .

وستحدث عنها هنا في مصر والشام .

والعلاقة بين القطرين وثيقة تاريخياً وعلمياً .

وقد سقتهما بغداد إلى هذه الدراسات النحوية لظروفها الجغرافية والتاريخية واتصالاتها الوثيقة بالجزيرة العربية ، ومركزها المرموق في العالم الإسلامي وقت نشوء هذه الدراسة ونموها ونضجها .

وكانت مصر أسبق من الشام إلى هذه الدراسة ، لأن الشام كان مشغولاً

(١) شرح الكافية مواجب المصارع

(٢) المعنى كتاب الرابع العطف على الممثل .

بالدراسات الإسلامية كالحديث وقراءات القرآن ، والشاميون وهم أمويو الهوى ، لم يشغلوا أول الأمر إلى النحو صنعة الموالى وأكثرهم شيعة ، كما أن الشام كان أكثر صلته بالفصيحة فلم يشعر بحاجة ماسة لهذه الدراسات منذ نشأتها .

هذه أساليب تسوغ في تقليدي تأخر الشام عن مصر في هذه الدراسات

ومن أقدم النحاة الذين عرفتهم مصر عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود المتوفى بالاسكندرية سنة ١١٧ هـ وكان من جلة القراء وأخذ عنه نافع قارىء المدينة .

وأول نحوي حمل راية النحو بمصر الدقيق في مصر ولاد بن حمد النعماني الذي نشأ بالفسطاط ورحل إلى بغداد ، ولقي الخليل وأخذ عنه وعاد إلى مصر ، وعنه يقول الزبيدي : « إنه لم يكن بمصر كبير شيء من كتب النحو واللغة قبله وكان يعاصره أبو الحسن الأعز الذي تتلمذ على الكسائي^(١) ، وبذلك اتصلت الدراسات النحوية بمصر منذ هذا الزمن المبكر . بإمامي المدرستين البصرية والكوفية .

ومنهم أبو علي الديهوري أحمد بن جعفر ختن ثعلب ، وقرا على المبرد واستوطن مصر ، وله مؤلفات في النحو منها . المذهب ، توفي سنة ٢٨٩ هـ .

ومنهم ابن ولاد نجل السابق أبو الحسين محمد بن أحمد لقي المبرد وثعلباً وهو أول من أدخل كتاب سيويه مصر ، توفي بمصر سنة ٢٩٨ هـ .

ومنهم ابن ولاد حفيد الأسبق ، وهو أبو المباس أحمد بن محمد ، سمع من لرحاج وغيره ، وعاصر أبا جعفر النحاس المصري وكان بينهما نقود دائم ومناظرات وله كتاب الانتصار لسيويه ، توفي سنة ٣٣٢ هـ .

ومنهم أبو جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٧ هـ وقد سبقت الترجمة له

والبرعة المدهية لهؤلاء النحاة المصريين مرجعها إلى شخصية شيوخهم ، وقد

(١) الزبيدي ص ٢٢٣ .

عرف النحو المصري الاتجاه البصري والاتجاه الكوفي منذ وجوده ثم تحول فيما بعد نحو الاتجاه البغدادي الذي سارت عليه الدراسات النحوية في كل الأمصار الإسلامية منذ القرن الرابع الهجري وما بعده .

وساحة مصر وضعهم الزبلي تحت عنوان خاص بهم في طقائه بعد البصريين والكوفيين كما أفردهم السيوطي في كتابه : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة بمبحث أواخر الجزء الأول .

وكانت الشام في هذه الفترة كما قلت مشغولة بالدراسات الإسلامية عن الدراسات النحوية .

ثم قدم إلى الشام في هذه الفترة وما بعدها بعض علماء العراق كالزجاجي والعارسي وابن خالويه وابن جني ، وبعضهم إلى مصر كالنبريري^(١) الذي أقام بمصر فترة وتلقى عنه النحوفها النحوي المصري ابن بابشاد ، غير أن هذه الرحلات إلى القطرين لم يكن لها الأثر البالغ الذي يجمل القطرين كالعراق مهد هذا العلم ومدرجه .

وقد كان لوجود بني حمدان بالشام ، وتمجيدهم العروبة وعلماءها ، وأدباءها أثر كبير في إقبال العلماء على الرحلة إلى الشام

وقد انتهى بالشام - كمصر - المتزعمان البصري والكوفي ، فحلب ضمت عالمين في زمن واحد : ابن جني رأس مدرسة القياس ، وابن خالويه الكوفي المتزعم صاحب كتاب ليس من كلام العرب ، الذي اتبع فيه السماع ماعياً من اللغة ما جوزته فلسفة ساحة الصرة .

وقد عاصرهما في الشام « المهري » وكان واسع الرواية سماعياً ، يضيق نحو

(١) أبو زكريا يحيى بن علي بن الخطيب الشيباني من تبريز هاجر في سبيل العلم ، سمع من بن برهان ، وعبد القاهر الجرجاني ، وزار الديار المصرية وتلقى عنه فيها ابن بابشاد ثم أقام ببغداد ، وطبقت شهرته الأفاق ، من مصنفاته شرح اللامع لابن جني توفي سنة ٥٠٢ . (النجوم الزاهرة)

البصرة لدى كان في أيامه ممثلاً بالجدل والقياس والتعليل ، وكتابة رسالة العمران
أودع فيه نفخته على البصريين بصفة خاصة .

وسدو أن مذهب الكوفة انتعش في الشام حياً من الدهر ، وعلة ذلك هي
تقديري اعتماده على الرواية والسماع ، والشاميون سماعيون ، وفيهم أحصت علم
لقراءات وهو سماع محض ، ومن هنا كانوا يحترمون السماع عن العرب كثيراً ، يقول
الاستاذ حرد علي^(١) : يغلب على التلمود الفلسطيني طابع التمسك بالرواية
ولحديث ، وأما التلمود البابلي فيظهر عليه الطابع العراقي الحر ، وفيه عمق
التفكير ، وعني في المادة وهذه غير موجودة في التلمود الفلسطيني^(٢) .

من هنا يبدو لنا أن الاتجاهات النحوية في مصر ، وفي الشام بعدها كانت
تختلف باختلاف اتجاهات العلماء الواقدين عليها ، وأن الاتجاهين السحريين :
البصري والكوفي وجدا معاً ، مع تعلق الاتجاه الكوفي في الشام في بعض الأحيان ،
واعتقد أنه في عصر سيف الدولة حيث كان يسيطر على بلاطه المتنبي الشاعر ، وابن
مخالويه^(٣) النحوي .

عسى أن الدراسات النحوية في مصر كانت أكثر عمقاً ، واتساعاً في هذه الفترة
منها في بلاد الشام ، لأسبقيتها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتعدد الأعلام الذين نبغوا
فيها أو استوطنوها ، واتخذوا منها مقراً للتعليم والمدارس

أما في الشام فكانت الدراسات النحوية غير مستقرة ، لأنها كانت تتوقف على
رحلات العلماء إليه ، وكانت عابرة ليس لها طابع الاستقرار في هذه الفترة بالدات .
وانما استقر السحاة بالشام فيما بعد .

وهي الفترة التالية اردادت العناية بالدراسات النحوية في القطرين وهذه الفترة

(١) تاريخ العرب على الاسلام ٢٤/١

(٢) التلمود شروح على التوراة

(٣) مسكت ترجمته

هي عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية ، أي من منتصف القرن الرابع الى أوائل السابع تقريباً ، غير أن نصيب الشام منها كان أقل من مصر ، نظراً لحالات الاضطراب السياسي الذي كانت تعاني منه البلاد من جراء عدوان الصليبيين ، وتهديد التار

ومظهر العناية في هذه الفترة أن الدولة الفاطمية ومن بعدها الأيوبية ، كانتا تحيران لديوان الانشاء مراقباً عليه ممن عرف بالنحو وعلوم البلاغة ، فلا تصدر مكاتبتها الا بعد وقوفه عليها ، وموافقته على ما فيها .

وممن تولى هذا المنصب في عهد الفاطميين ابن بابشاد^(١) ، وابن بري^(٢) .

وفي عهد الدولة الأيوبية وفد إلى دمشق الكندي^(٣) السحوي فأحسن الأمير « فروخشاه » وفادته واستوزره ، وبرأه مكاناً طيباً ، وأن الملك « عيسى » الأيوبي تلقى عنه كتاب سيبويه ، وشرحه ، وابضاح الفارسي ، بل أن هذا الملك بلغ من حبه للعربية « أنه قد شرط لكل من يحفظ المفصل للزمخشري مائة دينار ، وخلعة ، فحفظه لهذا السبب جماعة^(٤) .

(١) أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ، رحل إلى بغداد لتجارة التؤلؤ ، فثالث نفسه للعمل فأخذ من نعماتها وعلمائها ، واتصل مباشرة بنحو البخاريين ، وعاد إلى موطنه فصدر لأقرانه بهجامع عمرو مع اشرافه على ديوان الانشاء الفاطمي ، من مؤلفاته . المقدمة ، وشرح الجمل للزجاجي وشرح الأصول لابن السراج توفي سنة ٤٦٩ هـ .

(راجع ترجمة الأتبا ومصجم الأديباء ، وانباء الرواة) .

(٢) أبو محمد عبد الله بن بري المصري ، أصله من القدس ، وولد وشأ بمصر ، تلمذ على ابن بركات وغيره من المصريين ، ونصدر لأقرانه النحو ، وأسند اليه ديوان الانشاء الفاطمي . ولحق الدولة الأيوبية ، وتوفي سنة ٥٨٢ هـ .

(مصجم الأديباء ، وانباء الرواة ، وابن خلكان) .

(٣) أبو اليمس زيد تلح الدين بن الحسن ، ولد بخلد وقرأ على ابن الشجري وابن الحشاش ، ثم قصد حلب ، ورحل إلى دمشق ، ولزدهم عليه الطلاب وسمع من الملك عيسى الأيوبي صاحب دمشق كتاب سيبويه ، توفي بدمشق سنة ٦١٣ هـ .

(٤) راجع ترجمة الملك عيسى في وفيات الأعيان ، وشنرات الذهب .

ومن أشهر علماء القطريين في هذه الفترة حتى نهاية القرن السادس الهجري^(١)
وابن بابشاذ ، واس بري ، وابن معط^(٢) ، وابن يعيش .

كما كان هناك أعلام آخرون عاصروا هؤلاء ، وتعلموا عليهم .

منهم والداكر ، الحوي المصري تلميذ ابن جني ، وكان يعاصر الحوفي ،
وتصدر لأقراء العربية وتوفي سنة ٤٤٠ هـ .

ومنهم محمد بن بركات ، تلميذ ابن بابشاذ ، كما تتلمذ على العلا بن أبي
الفتح بن جني وتصدر لأقراء البحر وتوفي سنة ٥٢٠ هـ .

كما استوطن مصر كبير نحاة صقلية ابن القطاع^(٣) .

الاتجاه النحوي لنحاة القطريين .

ظهر الاتجاهان البصري والكوفي في مصر الشام في وقت مبكر من وجود
الدراسات النحوية فيهما ، لكن لم يكن هناك التزام كامل لأحد المنهجين حتى نحكم
على أساسه بالبصرية أو الكوفية لهذا الحوي أو ذلك وإنما كان الاتجاه في حقيقته
بغددياً ، مع ميل لهذا المذهب أو ذاك .

فإذا كان ابن ولاد أبو العباس يتعصب للبصرية فإن معاصره أبو جعفر النحاس جلس

(١) أبو الحسن علي بن إبراهيم وأصله من شبرا الخيمة من حوف بلبيس ، نزل القاهرة ، وسمع من الأدلوي
وبعض علماء المغرب ، ثم اشتهر علمه وأدبه وتصدر لتدريس البحر ، ومن مصنفاته الموضح ، توفي
سنة ٤٣٠ هـ .

(معجم الأدباء)

(٢) أبو النضر يحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي ، نزل مصر ، وقرأ على الجرجاني ، ثم نزل على
دمشق ، وأقرأ البحر بها مدة ، ثم استقر بالقاهرة وقرأ النحو بالجامع الشافعي ، ومن مؤلفاته وألفية في
البحر ، وشرح المجمل ، ووصول وحواشي على أصول ابن السراج توفي سنة ٦٢٨ هـ .

(٣) علي بن جعفر السعدي ، تصدر لأقراء اللغة والبحر ، ومن مؤلفاته تهذيب أعمال ابن الفوطي ، توفي سنة
٥١٥ هـ .

(راجع في الترجمة معجم الأدباء ، وشتات النصب) .

إلى أصحاب المبرد ، واختلف إلى أصحاب ثعلب ، وبعض القدماء على أنه كان
يختلف إلى ابن الأثيري ، ويبدو أنه جلس إلى الرعيل الأول من العداديين ، ومن
ها نستطيع أن نقول : ان الاتجاه البغدادي سيطر على نحو المدرسة المصرية مع
نشأتها المبكرة^(١) .

ومن آرائه التي اختارها من نحو المدرستين :

يرى أن الأسماء الخمسة معربة بحروف العلة نفسها ، متحققة في ذلك مع فطرب
وهشام من الكوفيين ، والزجاجي من البصريين^(٢) .

وذهب مع الكوفيين إلى أن فعل الأمر معرب مجرور لا مبني كما ذهب
البصريون^(٣) .

ومن آراء النحاة المصريين :

١ - يرى محمد بن بركات أن « الذي » وأن المصدرية يتقارضان ، فتقع الذي
مصدرية كقول جميل :

أنقرح أكباد المحيين كالدي أرى كبلي من حب بثنة يفرح^(٤)

٢ - يرى ابن بابشاد أن الكاف في أسماء الأفعال مثل «رودك» و«مكالك» حرف
خطاب وليست اسماً مجروراً مع الحروف ومضاعاً إليه مع الظروف ، كما ذهب
البصريون ، ولا فاعلاً كما زعم الفراء ، ولا مفعولاً كما زعم الكاظمي^(٥)

٣ - يذهب ابن بري إلى أن لولا تفيد التعليل في مثل : لولا احسانك لما

(١) مدارس النحو ص ٢٣١

(٢) النماذج في النحو ص ١٥ ، وقلوب بالهمج ٢٢٨/١ .

(٣) النماذج ص ١٦ والهمج ١٥/١ .

(٤) المتن ص ٦٠٢

(٥) الرضي على الكافية ٦٥/٢ والهمج ١٠٦/٢ .

شكرتك وأن العرب لذلك حروا بها المضمر في مثل «لولاى»^(١) .

٤ . يرى اس معط أنه إذا اجتمع مع الفعل المبني للمجهول مصدر وظرف وجار ومحروور كان المحار والمحروور هنا نائب الفاعل لا الظرف ، ولا المصدر بينما كان يرى لصريون أن لك الخيار في إقامة أي الثلاثة نائباً للفاعل^(٢) .

٥ . ذهب اس معط إلى أن «أيا ويا وهيا» للمنادى البعيد ، وأي والهمزة للمنادى العريب^(٣) .

الدراسات النحوية في الأندلس :

وهذا ميدان ثالث يرينا مدى تأثير الخلاف بين المدرسين في حركة النحو العربي في بلاد المغرب والأندلس

تأخر دخول النحو إلى المغرب والأندلس لبعده المسافة بينهم ، وبين المشرق ، وكان المغرب أسبق من الأندلس إلى هذه الدراسات .

وعندما استقل بنو أمية بحكم الأندلس على يد صقر قريش ، وكان يحاصرها دولتا لإدارة في المغرب الأقصى ، والأغالبة في شمال إفريقية ، ومن بعدهما الفاطمية ، كان هالك طبقة من المؤدبين يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من المدن الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارس النصوص والأشعار ، وهو أسلوب في التعليم تميزت به دراسة النحو في بلاد الأندلس .

ثم أخذت الدراسة النحوية في الازدهار بفضل انتصار الأمويين للمروبة وللمة العرب ، كما كان شأن بني أبيهم في الشرق ، ومن هنا شجعوا هذه الدراسة ، وأعدقوا على روادها ، وطلاب العلم بعامة . أضف إلى ذلك رحلاب الأندلسيين

(١) الأشبه والظائر للسيوطي ٢٢٧/١

(٢) لهج ١٦٣/١ .

(٣) الأشبه والظائر ٣٠٤/١ .

والمعتمدة إلى الشرق لطلب العلم والتزود منه ، ورحلات المشاركة إلى بلاد الأندلس
ومهم أبو علي الفاي الذي أملى في جامع الزهراء بقرطبة كتابه العظيم
«الأمالي»^(١) ، وأحسن رعايته الحكم المستنصر حتى توفي سنة ٣٥٦ هـ .

ونتيجة لهذه العوامل أخذت الدراسة النحوية في الضج والتكامل وكان في
المغرب والأندلس أعلام النحاة ، وبدأ يظهر للأندلسيين والمغاربة اتجاه جديد في
الدراسات النحوية .

وتتلخص مسيرة النحو في المغرب والأندلس في أنه بدأ كوفياً ، وفي المرحلة
الثانية نافسه النحو البصري ، ثم انتهى أخيراً إلى الاتجاه البغدادي مع تطور في
أسلوب الدراسة والتعليم كما أشرت .

وأول نحوي أندلسي بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي ، جودي بن عثمان
المودوري . . رحل إلى المشرق ، وتلمذ على الكسائي والفراء ، وهو أول من
أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين وأول من صنف به في النحو ، وتوفي سنة
١٩٨ هـ^(٢) ، وبهذا يعد النحو الكوفي أول نحو دخل الأندلس ، وأول كتاب في النحو
دخل هذه البلاد هو كتاب الكسائي .

ويذكر الريدي أن مفرح بن مالك السحوي في القرن الثالث الهجري وضع
شرحاً على كتاب الكسائي^(٣) .

ويظل النحو كوفياً في الأندلس حتى يأتي الأفشيني^(٤) محمد بن موسى بن
هاشير المتوفي سنة ٣٠٧ هـ رحل إلى المشرق ، ولقي «الدبنوري» في مصر ، وأخذ
عنه كتاب سيبويه رواية ، وقرأه بقرطبة بطلابه ، ويغلب على ظن الباحثين أنه أول من
أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس .

(١) انباء الرولة ج ١ ص ٢٠٥ .

(٢) الريدي ص ٣٧٨ ومعيجم الأندلاء .

(٣) الريدي ص ٢٩٧ ونبية الوعة ص ٣٩٦

(٤) الريدي ص ٣٠٥

ومن هنا بدأ النحو المصري ينافس النحو الكوفي بدخول كتاب سيويه إلى البلاد وكان لهذا الكتاب منزلة كبيرة عندهم ، واعتبروه قرآن النحو ، وتنافسوا في حفظه ، ومن حفظته حمدون الحوي القيرواني ، وخلف بن يوسف الشتريني ، ثم عني شرحه ولتعليق عليه كثيرون من أعلام الأندلس مثل : أبو بكر الحشني ، وابن الطراوة ، واس خروف ، واس الباذش ، وظلت العناية به حتى انتهى النحو إلى ابن الصائغ ، فقد شرح كتاب سيويه ، وأبدى فيه مشكلات عجيبة^(١) .

ويتحدث القمطي عن القالي بأنه « أظهر فصل البصريين على الكوفيين ، ونصر مذهب سيويه على من خالفه »^(٢) .

كما تحدث عن ابن الوزان القيرواني المتوفى سنة ٣٤٦هـ . بأنه أعلم من المبرد وتغلب وأنه بصري المذهب ، مع علمه بمذهب الكوفيين وإن له أوصاعاً في النحو واللغة^(٣) .

وظل كتاب سيويه مدرسة يتدارس فيها الأندلسيون قواعد النحو حتى عرفوا باتقان كتاب سيويه ، وفهمه وضبطه حتى كان من المشاركة من كان يذهب إلى مكة - وهو الزمخشري - ليقرأ كتاب سيويه على نحوي أندلسي محاور هناك هو عبد الله بن طلحة^(٤) المتوفى سنة ٥١٨هـ .

ومن أعلام الحجة في هذه الفترة التي شاركت المدرسة البصرية فيها الكوفية محمد بن يحيى الرهاحي الحباني المتوفى سنة ٣٥٣هـ رحل إلى المشرق ، ولقي بمصر الحوي المصري أما جعفر بن النحاس ، وأخذ عنه كتاب سيويه ، وعاد إلى قرطنة ، وفراه على الطلاب ، شارحاً له ، ومفسراً إياه تفسيراً دقيقاً ، لم يسبق إليه ، كما وصفه الزبيدي .

(١) نشأ النحو ص ١٨٩

(٢) انباء الرواة ١/٢٠٥ .

(٣) المرجع السابق ١/١٧٢ .

(٤) مسير البحر المسجل لأبي حنيفة ٢٧٢/٤ ، وترجمة عبد الله بن طلحة في العبد ص ٢٨٤

وكان يعاصره في قرطبة أبو علي القالي البغدادي الذي أشرفا إليه
وحلفهما جيل من تلاميذهما عكف على دراسة كتاب سيويه وغيره من كتب
العصرين والكوفيين .

ومن أهمهم أبو بكر بن القوطية المتوفي سنة ٣٦٧ هـ ، تلميذ القالي ، وصاحب
كتاب الأعمال ، وتصانيفها المنشور في ليدن^(١) .

ومحمد بن الحسن الزبيدي^(٢) المتوفي سنة ٣٧٩ هـ تلميذ القالي ، ومؤلف
كتاب . طبقات النحويين واللفويين . وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه أضاف إلى
الترجمة ثلاث فوائد : شهرة المترجم بالنحو ، ومذهبه فيه ، وموطئه المنسوب
إليه^(٣) .

وفي أوائل عصر ملوك الطوائف يلقانا نحاة مختلفون ، من أشهرهم ذكر بن
سيده الصريح المتوفي سنة ٤٤٨ ، وصاحب المحصن والمحكم^(٤) ولم يكن في زمانه
أعلم منه بالنحو ، اللغة والأشعار ، وأيام العرب ، وما يتعلق بها^(٥) .

ويصرح في مقدمة المحكم بأنه نشر فيه كثيراً من آراء النحاة ، وبالدلت ما أخذته
من كتب الفارسي وابن جني .

وفي ذلك دلالة واضحة على أن النحو الأندلسي في عهد ابن سيده أخذ يتجه
إلى النحو البغدادي

في الاتجاه البغدادي :

أخذت الدراسات النحوية تزداد ازدهاراً منذ عصر ملوك الطوائف وعرفت في الأندلس

(١) ابن خلكان ٥١٢/٢ ، ومعجم الأدباء ٢٧٣/١٨ .

(٢) بنية الدرر ٦١/٢ ، ومعجم الأدباء ١٧٩/١٨ .

(٣) نشأ النحو من ١٩٥ .

(٤) معجم الأدباء ٢٣١/١٧ ، والمغرب ٢٥٩/٢ ، وجوه المقتبس للحميري من ٢٩٣

الاتجاهات النحوية الثلاثة البصري ، والكوفي ، والبغدادى ، ثم انتهجوا النهج العدادى فى الاختيار من آراء المدرستين ، وإضافة اختيارات جديدة من آراء العداديين ، وبخاصة الفارسي وابن جني ، ثم أضافوا إلى المنهج البغدادى صروباً من التعليقات ، وعادوا إلى آراء جديدة وبذا أضافوا إلى هذا الاتجاه ما أكسبه خصصاً وبهاء .

ونستطيع أن نقول : إن معالم المدرسة الأندلسية ، وشخصيتها الواضحة فى دراسة النحو وتعليمه قد وضحت فى هذه الفترة .

ومن أعلام النحاة فى هذه الفترة حتى نهاية القرن السادس :

الأعلم الشتمري^(١) المتوفى سنة ٤٧٦ هـ يقول عنه ابن مضاء : «وكان الأعلم - رحمه الله - مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استبسط منها شيئاً فقد ظفر بطائل»^(٢) . وله اختيارات فى المدارس الثلاث ، فهو يرى رأي الفراء فى أن ألفاء قد تزداد فى الخبر إذا كان امراً أو نهياً فقط مثل : زيد فكلمه ، وزيد فلا تكلمه^(٣) ، وله تخريج لمسألة الزنبور كما أجازها الكاسي (فإذا هو إياها، فيمرّب إياها مفعولاً مطلقاً أي يوسع لسعتها ثم حذف الفعل وحذف المضاق)^(٤) .

ومنهم ابن السيد البطليوسي عبد الله بن محمد ، النحوي المتوفى سنة ٥٢١ هـ . وكان يقرئ الطلاب فى قرطبة ، وعنى بكتاب الجمل للزجاجي ، وتدور له فى كتب النحاة آراء مختلفة احتارها من آراء السابقين ، ومما انفرد به عن سابقيه : أن حتى لا تعطف المفردات فقط بل تعطف أيضاً الجمل مثل : «سريت حتى تكل المطايا» برفع «تكل»^(٥) ومن آرائه الدقيقة أن «ما» تقع صفة للمعظم كقولها :

(١) سبق ترجمته ص ١١٨

(٢) الرد على النحلة ص ١٦٠

(٣) المعنى ص ١٧٩

(٤) المعنى ص ٩٦

(٥) المعنى ص ١٣٦

« لأمر ما يسود من يسود » أي لأمر عظيم ، ومنه (الحلقة ما الحقة)^(١)

ومنهم ابن النخش^(٢) علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المتوفي سنة ٥٢٨ هـ كان ذا علم واسع بالدراسات النحوية وله شروح على أمهات كتب النحو مثل : كتاب سيويه ، ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج ، وجمل الرجاحي ، وإصباح الفارسي .

وله اختبارات كثيرة متشرة في كتب النحو .

ومنهم ابن الطراوة^(٣) سليمان بن محمد المتوفي سنة ٥٢٨ هـ نحوي مدينة المرية وتلميذ الأعلام ، تنقل في مدن الأندلس معلماً من مصنفاته . المقدمات على كتاب سيويه ، ويبدو أنه كان يقابله كثيراً على كتب الكوفيين والبغداديين متحازاً إليهما ، أو بعبارة أدق متوسماً في الاختيار من آرائهما^(٤) .

ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل والفكرة فرع ، وكان سيويه والجمهور يذهبون إلى العكس^(٥) .

واشترط البصريون تكبير التميز ، وذهب الكوفيون ، وتابعهم ابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة ، لمحيء ذلك في الشعر والنثر مثل : « وطبت لنفس يا نفس عن عمرو » وقول العرب : صفه زيد نفسه^(٦) .

ومنهم السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الصري^(٧) صاحب الروض

(١) التهج ٩٢/١ (ترجمة ابن السيد) انباء الرواة ١٤١/٢ وغلات المصنفين لابن حنبل من ٩٣ وشذرات الذهب ٦٤/٤

(٢) ترجمته في : انباء الرواة ٢٢٧/٢ طبقات الفراء لابن الجوزي ٥١٨/٦ ومئة البعثة

(٣) مئة المائتين من ٢٩٠ والحكمة لابن الأبار من ٧٠٤ ، المغرب ٢٠٨/٢

(٤) مدارس النحو من ٢٩٦

(٥) التهج ٥٥/١ .

(٦) ٢٥٢/١ وقابل بالرضي على الكافية ٣٠٧/٢ .

(٧) مئة ترجمته من ١١٦ .

الأنف والمتوفي سنة ٥٨١ هـ . ومن كتبه في النحو « نتائج الفكر في علل النحو »
ومن اختياراته : أن نائب الفاعل في مثل « مر يزيد » ليس الجار والمجرور وإنما هو
صمير مستتر عائد على المصدر المفهوم من الفعل^(١) . وكان يذهب مذهب الكسائي
وهشام في أن فاعل الفعل الأول في نحو « ضربت زيدا » محذوف^(٢) .

ومنهم ابن مضاء القرطبي^(٣) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللحي
المتوفي سنة ٥٩٢ هـ ، كان حجة في الفقه الظاهري والحديث السوي ، وشهد الثورة
العنيفة على أصحاب المذاهب الفقهية وما ملأوا به كتبهم من فروض . ثم نقل
الصورة إلى النحو وكان صاحب أقوى صحة في مسيرة الدراسات النحوية ولفقت أنظار
النحاة إلى ما هم فيه من غلو في العلل ، وتنافس في التمرينات غير العملية ، وإمعان
في فلسفة العامل ، وما نتج عن ذلك كله من آراء فرعية لا تحصى .

أودع ابن مضاء ذلك كله في كتابه الموجز « الرد على النحاة » الذي حفل بآراء
ذات جلة وواقعية ، وفهم لطبيعة الدراسة اللغوية ، ومن هنا جعلته أهم مؤثر في
تاريخ الخلاف ، وكان ذلك في أواخر القرن السادس الهجري الذي أنهت به دراستي
للخلاف النحوي .

وهناك نحاة كثيرون أتوا بعد ابن مضاء أمثال الجرجاني المتوفي سنة ٦٠٧ هـ ، وابن
خروف المتوفي سنة ٦٠٦ هـ ، والشلوبيني المتوفي سنة ٦٤٥ هـ ، وابن هشام الخضراوي
المتوفي سنة ٦٤٦ هـ .

ومنهم ابن عصفور الحضرمي الأشيلي المتوفي سنة ٦٦٣ هـ ، وابن مالك
الحياتي الشرفي سنة ٦٧٢ هـ .

والحديث عنهم هنا خارج عن نطاق هذه الدراسة على أنني ترجمت للكثيرين

(١) الهمع ١/١٦٣ .

(٢) المعجم ص ٦٧٣ وارتشاف الضرب لوجه ٣٣٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١١٨ .

من هؤلاء في صلب الرسالة وفي هوامشها لمناسبات حتمت علي ذلك
على أنيؤكد أن أثر ابن مضاء وضح فيمن أتوا بعده في الآراء المتحررة
والمستكرة التي رآها ابن مالك ، ومن بعده أبو حيان من الأندلسيين المتأخرين^(١)
ولا حاجة لأن أذكر أمثلة للآراء النحوية الأندلسية فقد أشرت إلى كثير منها عند
الحديث عن أعلام النحاة في الأندلس .

كلمة أخيرة :

بعد هذا العرض المصغّر لتأثير الخلاف النحوي في مسيرة الدراسات
النحوية في الأمصار الإسلامية يتبين لنا أن التأثير كان واضحاً وعميقاً ، والنحو نقل
لهذه الأمصار مصبوغاً بالصبغة البصرية ، أو الكوفية ، ثم يتحول إلى البغدادية التي
تعتبر الاتجاه المفضل عند نحاة الأمصار ، لما يحمله من طابع الحيطة ، وعدم
التعصب لإحدى المدرستين .

ومن هنا اتجه البغداديون إلى الاختيار من المدرستين ، واتجه المصريون إلى
الاختيار من المدارس الثلاث ، والأندلسيون اختاروا من هؤلاء جميعاً .

وعاش النحو فترة شبيهة بمصر « مجتهدى المذهب » في الفقه الإسلامي أي لا
تجديد ولكن دوران في فلك محدود .

والجديد الذي يأتي به أحد هؤلاء الأعلام إما احتمال اعراي بضيفه أو توجيه
يسوقه ، أو علة جديدة يبتكرها . حتى أصبحنا أمام حشد هائل من الآراء عقد على
السائرين في طريق النحو طريقهم .

ويمتدح الكاتبون في ابن مالك متهمه الوسيط ، وطريقه التي سلكها بين طريقي
المصريين والكوفيين « فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين

(١) راجع الحديث عن هذين العلمين في الفصل الأول من هذا الباب .
(تقوم القواعد للخلاف) .

اتساع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر ، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل ، بل يقول : انه شاذ أو ضرورة كعوله في الميمير (والمعل دو التصريف نورا سقا) ، وقوله في مد المقصور (والعكس هي شعر يفع) ، قد اس هشام وهذه طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقتين ^(١) « فطريقة المحققين بدن هي مجرد التوسط بين آراء المدرستين » .

ولا نكاد نجد رأياً إيجابياً ، أو دراسة ذات تأثير في مصر من الأمصار الإسلامية إلا عند العارسي ، وتلميذه النابتة ابن جني ، ثم في صيغة ابن معصاء الفرطبي ، وفي بعض آراء ابن مالك ، وكذلك أبو حيان الأندلسي .

وما وراء هذا آراء تتعدد وتتكاثر حول المسائل النحوية دون نتيجة إيجابية .

وهناك كتب نحوية كانت قطب الرحي للدراسات النحوية في الأمصار المختلفة كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وجمل الزجاجي ، وإيضاح العارسي ، وأصول ابن السراج ، ومقرب ابن عصفور

وبعد ذلك ألفية ابن مالك وتسهيله وشروحهما الكثيرة .

يشير بوهان فك إلى تأثير الخلاف في تعدد الآراء النحوية ، اذ يقول : وعلماء اللغة لم يتفقوا أبداً باطراد في وجهة نظرهم نحو الاستعمال اللغوي الصحيح ، وقد انضم إلى ذلك الخلاف المدرسي بين البصريين والكوفيين ^(٢) .

ويسجل حنا الفاخوري ظاهرة انتشار الدراسات النحوية ، وتأثير الخلاف فيها فيقول : وقد استرعى علماء البصرة والكوفة موضوع النحو ، ولم يدعوا لمن يأتي بعدهم ولا سيما في بعداد إلا الشرح والتلخيص ، أو التوفيق بين الآراء ، أو الجمع بينها من غير ما ترجيح أو مفاضلة

(١) الاقتراح ص ٨٦

(٢) المربة ص ٦١

أما نزاع أهل الكوفة والبصرة فكان شديداً ، وقد ولد في قواعد النحو العربي نشعاً في الآراء ، وتوسعاً في التحليل ، أصبحت معها دراسة النحو عسيرة وعرة^(١) .

٢ - نتائج نحوية قائمة على اختلاف المنهجين :

يختلف المنهج البصري في دراسة النحو عن المنهج الكوفي ، ولا شك أن اختلاف المنهجين كان له آثار مختلفة ومتنوعة أشرت إليها عند تفويحي للتحلاف ، وما أشير إلى نتائج ترتبت على اختلاف المنهجين تتمثل فيما توصل إليه كل فريق من آراء ، نتيجة لذلك . فقد تحلل الكوفيون من قيود شيوخهم البصريين « وقدموا بنصبهم من التبعية اللغوي ، مستهدين بمنهج جديد أقرب إلى روح لدراسة النحوية ، وبمصادر أهل البصريون جانباً منها ، وبذلك استتركوا عليهم كثيراً من الخصائص النحوية التي كانت تتمثل في لغات ولهجات ، لم يعن البصريون بدراستها ، ومسائل جرئية أسقطها الصريون من حسابهم ، لأنها لا تتفق مع أصوات العقيدة المطردة^(٢) .

فمن خلال مسائل الخلاف الكثيرة التي جمعتها وأودعتها هذه الرسالة أستطيع أن أضرب أمثلة لهذه الآراء التي ترتبت على اختلاف المنهجين

أ - هناك أدوات لم يعرفها الصريون أو عرفوها ولكن لم يعتدوا بها لخروجها على أقيستهم وأصولهم بينما عرفها الكوفيون ، أو دعمهم منهجهم إلى الاهتمام بها . ومنها :

١ - « ذا » مفردة أو مركبة مع « ما » موصولة عند الكوفيين ، وأما عند البصريين فهي حالة التركيب مع « ما » في أحد الوجهين فقط ، وهو ما تكون فيه « ما » استهامية مركبة مع « ذا » .

(١) تلويح الأدب العربي ص ٢٣٤ حنا الماخوري

(٢) مدرسة الكوفة ص ٣٢٤ ، ٣٢٥

واستدل الكوفيون بقول الشاعر :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(١)

وكان لعمراء يقول : العرب تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي فيقولون : ومن ذا يقول ذاك في معنى : من الذي يقول ذاك وأنشدوا :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

كأنه قال : والذي تحمِلين طليق^(٢) .

كما ردد هذا الرأي عدد نفسيره قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ وقوله بيمينك صلة لتلك ، لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي^(٣) .

٢ - أضاف الكوفيون إلى أدوات الجزم « مهمن »^(٤) وحجبتهم قول الشاعر :

أَمَارِي مَهْمَنٌ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَارِبِلُ هَذَا النَّاسِ مَاوِي يَنْدَمُ^(٥)

ويبدو أنهم يستعملونها للماقل ومهما لغير الماقل ، ولكن البصريين لم يتعرضوا لهذه الأداة ، لأنهم لا يعتدون بالشاهد الواحد .

٣ - أضاف الكوفيون إلى أدوات النصب « كما هو وافقهم المبرد » وحجبتهم قول الراحر : لا تظلموا الناس كما لا تظلموا^(٦) .

قال أبو العباس ثعلب : زعم أصحابنا أن « كما » تنصب ، فإذا حيل بينهما رفعت وقال : وأصحابنا يقولون : كما مثل كي^(٧) .

(١) شرح المصطلح لابن يعيش ج ٤ ص ٢٣

(٢) معاني القرآن ج ١ ص ١٣٨

(٣) معاني القرآن ج ٢ سورة طه

(٤) شرح المصطلح ج ٣ ص ٤

(٥) شرح الرصعي على الكافي ج ٢ ص ٧٥٧ .

(٦) شرح الرصعي على الكافي ج ٢ ص ٧٤٠ .

(٧) محاسن ثعلب ص ١٠٤

وسائر البصريين يمنعون ذلك ، وينشدون هذا الشطر على هذا الوجه :

لا تظلم الناس كما لا تظلم ، بالصوحيد والجمع^(١)

٤ - استعمال هذا وهذه للتقريب عند الكوفيين .

قال السيوطي : ذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع ، وخير منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً ، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ، وكذلك كل ما كان به الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود ، نحو هذا ابن صياد أشقى الناس ، فيعربون هذا تقريباً ، والمرفوع اسم للتقريب ، والمنصوب خبر للتقريب ، لأن المعنى إنما هو على الأخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم نشر إليهما وهما حاضران ، وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان ، فلا يحتاج إلى تبينهما بالإشارة إليهما ، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يخل المعنى ، كما لو أسقطت « كان » من « كان زيد قائماً »^(٢) .

٥ - من الأدوات التي نتجت عن اختلاف المنهجين اعتبار الكوفيين « أن »

المفتوحة شرطية ، وأيد ابن هشام هذا بأمور :

أولاً : توارد المفتوحة والمكسورة على السجل الواحد ، فقرأ بالوجهين :
(أن تضل إحداهما) (ولا يجرمنكم شأن قوم أن صدوكم)

ثانياً : مجيء القاء بعدها كثيراً كقول العباس بن مرداس :

أيا خراشة أما أنت ذا تقر فإن قومي لم تأكلهم الصم

(١) شرح قرصبي على الكافية ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٢) جمع الهوامع ج ١ ص ١١٢ ، وقد ذكر السيوطي هنا الخير بناء على ملحق البصريين ، أما الكوفيون

فيعربون على أنه شبه بالحال عند الفراء ، أو حال عند غيره .

ثالثاً : عطفها على « إن » المكسورة في قوله :

إما أقمت وإما أنت مرتحلاً فإله يكلاً ما تأتي وما تذر

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة المصدرية لزم عطف المفرد على الجملة^(١) .

وقد عرض الرضي رأي الكوفيين هذا في « أن » المفتوحة الهمزة وصوبه وقال . لا أرى قولهم بعيداً عن الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى [بإيه]^(٢) .

٦ - أصاب الفراء إلى مجموع القلة الأربعة المعروفة وهي . أفعله ، أفعل ، فَعَلَه ، أفعال - جمعاً خامساً هو فَعَلَه ، بفتح الفاء والعين ، مثل أكله ، وحمله ، وحفله^(٣) .

ب - ومن نتائج الخلاف : أن هناك أدوات وكلمات تداولها البصريون والكوفيون ، واقتضى المنهج الكوفي إضافة معان جديدة لها منها :

١ - أضافوا إلى معاني التصغير الثلاثة معنى رابعاً ، وهو أن يكون للتهويل والتعظيم ، وهو الذي لمحوه في قول لبيد :

وكل أناس سوف تدخل بينهم ذوبية تصفر منها الأنامل^(٤)

٢ - أضاف الكوفيون أيضاً إلى ما عرفه البصريون في (لعل) وهو الترجي والتوقع معيين آخرين . أن تكون للتعليل ، وقد أثبت جماعة منهم الكسائي ، وحملوا عليه الآية : ﴿ فقل لا له فولا لبنا لعله يتذكر أو يحشى ﴾ وأن تكون للاستفهام ، وقد أثبت الكوفيون وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ وما يدريك لعله يزكي ﴾ واستدلوا في هذا

(١) معني السيب حرف الهمزة جـ ١ ص ٣٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ٥٣ .

(٣) المرجع السابق جـ ١ ص ١

(٤) شرح المعصل جـ ٥ ص ١١ .

الى تعليق الفعل عن العمل ، كما يعلق مع الاستفهام^(١) .

٣ - أثبت الفراء من الكوفيين معنى جديداً للوهو المصدرية ، وتكون بمعنى أن
لكها لا تنصب ، ويكثر ذلك بعد « ود » و « يود » مثل : : ودوا لو تدهى بدهون)
ويدوبهما مثل قول الأعشى :

وربما فات قوماً جل أمرهم من الثاني ، وكان الحزم لو عجلوا

وقالت قتيبة بنت الحارث :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحتق^(٢)

٤ - هل : أثبت الكسائي والفراء أنها تكون بمعنى قد مع الفعل ، وفسروا بها
قوله تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾ أي قد أتى ، ووقفهما من
البصريين المبرد والزمخشري الذي زعم أنها لا تكون إلا بمعنى قد ، والاستفهام
يستفاد من همزة مقدرة قبلها^(٣) .

٥ - « أل » المعرفة يرى الكوفيون أنها تميد التعظيم ، وذلك مستفاد من دخولها
على لفظ الجلالة وعلى الأعلام^(٤) .

٦ - عند الكوفيين قد ينوب حرف الجر عن حرف جر آخر في معناه ، ولا يقول
بذلك البصريون ، وإنما يقولون بالتضمن في العمل .

جـ - هناك من المسائل الجريئة هي الخلاف ، ومن مسائل الانصاف بالذات
نحو أربعين مسألة خلافية بين المدرستين ، ولها أثر في الدراسات النحوية ، ولا شك
أن هذه المسائل ناتجة عن اختلاف المنهجين .

(١) المضي جـ ١ ص ٢٢٢ ط الحلبي .

(٢) المضي جـ ١ ص ٢١٠ ، ٢١١ ، وقد جاء في الأشموي أن أبا علي الفارسي أثبت « لو » مصدرية أيضاً
(أشموي ص ٥٩٨) والآية من سورة القلم .

(٣) المضي جـ ٢ ص ٢٩ .

(٤) شرح الفريسي على الكافية جـ ٢ ص ١٢١ .

بل المسائل التي ليست لها ثمره في الدراسات النحوية ، وهي كثيرة ، فأتاحت
أيضاً عن اختلاف المنهجين :

د - اختلاف المدرستين في الأصول كالسماع والقياس ، وقراءات القرآن
والتعليل والعمل وبحود ذلك ، واختلاف مهجهما في ذلك ، وما ترتب على اختلاف
المهجين من نتائج ذات بال ، رأيناها في المسائل الجريئة للخلاف كل هذا يعد من
آثار اختلاف المنهجين .

غير أنني تحدثت عن نتائج اختلاف المنهجين ، واقتصرت في حديثي على
الأدوات النحوية على سبيل المثال الموضح ، لا الحصر الشامل

٣ - طغيان المنطق والفلسفة على الدراسات النحوية ، وإصابتها
بالجمود ، والتحليل في جور من التفكير النظري .

تحدثت عن دور المنطق والفلسفة وتأثيرهما في الدراسات النحوية في موضعين
سابقين من هذه الرسالة ، تحدثت عنهما في الفصل الأول من الباب الأول باعتبارهما
من المؤثرات في الخلاف بين المدرستين ، وتحدثت عنهما في الفصل الثاني من
الباب الثاني في تقويمي للخلاف باعتبارهما من الأمور التي ينبغي أن لا تعمل عند
الموازنة بين نحو المدرستين ، وتقدير القيمة الحقيقية للخلاف بينهما

وفي هذا الموقف وأنا أنتج النتائج والآثار التي ترتب على الخلاف بين
المدرستين أرى أن مناهج المنطق والفلسفة إذا كانت مؤثراً في الخلاف فإن إقبال
السادة عليها ، واعتدادهم بها ، وإيمانهم في تحكيم مقاييسها جعلها تصبح ظاهرة
بارزة ، ونتيجة بيضاء من نتائج اختلاف المدرستين .

وقد وجد أعلام المدرسين من مبادئ المنطق والفلسفة سداً لأرائهم وحججاً
يقفون بها في وجه خصومهم حتى اشتدوا عن الأسلوب الصحيح لدراسة اللغة وأمسى
لنحو العربي ضروباً من المنطق وألواناً من الفلسفة .

ولم يكن هذا الاتجاه مقصوداً على محاة البصرة بل شاركهم فيه محاة الكوفة

غير أنهم أقل منهم أحدا بهذه المقاييس .

بتحدث « دي بور » عن الصراع الذي نشب بين أهل الحديث ، وأصحاب
« النزعة العقلية من الفقهاء والمتكلمين ، حتى النحاة ، فيقول « وخصموا لنحاة ،
لأنهم سلكوا مسلك الفقهاء أو مسلك أصحاب الكلام في الاعتداد بأحكام العقل ،
ومهدوا السبيل للحكمة الأجنبية تؤثر في دارساتهم حتى سمي نحاة البصرة أهل
المنطق » (١) .

وأما الكسائي مؤسس مدرسة الكوفة فلم « يتأثر بالفلسفة الكلامية تأثراً مباشراً
ولم ينقل عنه أنه اتصل بأراء المتكلمين ، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية كما
هو شأن نحاة البصرة الذي مهدوا السبيل لأن تعود الحكمة الأجنبية بحوث
النحو » (٢) .

ولا أدل على ذلك من أن الكسائي يقول باجتماع عاملين على معمول واحد نحو
زيداً ضربته (٣) ولم يبال بما وراء ذلك من تناقض فلسفي

ويكاد يكون الغراء أبرز كوفي اعتمد بالمقاييس العقلية ، لما له من اتجاه اعتزالي
يقول : « فإذا اجثت إلى المعطوف الذي يكون في الجزاء ، وقد أجبته بالفاء ، كان
لك في المعطف ثلاثة أوجه : إن شئت رجعت المعطوف مثل قولك : إن تأتني فلاني
أهل ذلك وتؤجر وتحمى ، وهو وجه الكلام ، وإن شئت جزمت وتبعه كالمردود
على موقع الفاء ، وبالرفع على ما بعدها ، قد قرأت القراء : (من يضل الله فلا
هادي لهم ويذرهم) رفع وجزم . وكذلك (ان تبدوا الصدقات فنعما هي ، وان
تخفوها وتؤثرها الفقراء فهو خير لكم ويكفر) جزم ورفع ، ولو نصبت على ما تنصب
عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصبت ، كما قال الشاعر :

(١) تاريخ الفلسفة في الاسلام : دي بور - ترجمة أبو ريلة ص ٢٨٠ .

(٢) مدرسة الكوفة ص ١١٣ .

(٣) شرح الرصافي على الكافية ج ١ ص ١٦٣

فإن يهلك العمان تُعَرَّ مطية وتُخَيَّبُ في جوف العِيَابِ قطوعها

وان حزمت عطفك بعدما نصبت، ترده على الأول كان صواباً ، كما قال بعد هذا البيت :

وتحط حصاناً آخر الليل لحظة تقصم منها أو تكلد ضلوعها

وهو كثير في الشعر والكلام .

وأكثر ما يكون النصب في المعطوف إذا لم يكن في جواب الجزم الفاء ، فإذا كانت الفاء هو الرفع والجزم ، وإذا أجبت الاستفهام بالفاء فنصبت فانصب المعطوف ، وإن جزمته فصواب ، من ذلك قوله في المناقب (لولا آخرتي إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) رددت (وأكن) على موضع الفاء ، لأنها في محل جزم ، إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جزم ، والنصب على أن ترده على ما بعدها، فتقول : «(وأكون) وهي في قراءة عبيد الله ابن مسعود (وأكون) بالواو وقد قرأ بها بعض الفراء . قال - يعني الفراء - وأرى ذلك صواباً»^(١) .

فالفراء هنا سار على منهج عقلي مظهره تتبع التقسيم العقلي ، وتتبع الاحتمالات الإعرابية من رفع ونصب وحرم لكنا نلاحظ هنا أن الفراء مع تعلقه بالنزعة العقلية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأساليب المصبحة من قراءات وشعر يستند إليهما ، ويستشهد بهما .

وأما مظاهر التأثير بالدراسات المنطقية والفلسفية فيوضح فيما يأتي :

١ - القياس وهو أحد الأصول التي أقام عليها السحاة الدراسات النحوية وأوغلوا فيه إغفالاً عميقاً بحيث ترتبت عليه نتائج لها تأثيرها في الدراسات النحوية ، وسنشير إليها بعد .

٢ - الحدود والتعريفات ، وهي ملامح بارزة في كل أبواب النحو ، وتأثر السحاة

(١) معاني القرآن مج ٣ سورة « المنلقون »

بها واضح ، والشواهد عليها موفورة .

٣ - التقسيمات التي تخرج في كثير من الأحيان عن دائرة التقسيمات لأصطلاحية إلى دائرة الفسحة العقلية التي هي من خصائص التفكير المسطقي وحده

٤ - العلل ، وقد أسرف النحاة فيها إسرافاً كبيراً في الكم والكيف ، أما الكلم فتري النحاة يلتصقون لكل شيء علة حتى تهكم الناس بالعله النحوية ، لتماهتها ، وأما الكيف فانهم في كثير من الأحيان أعطوا العلة النحوية صفة العلة الفلسفية .

٥ - العوامل . وهي لون من العلل ابتكره النحاة ليسوغوا الواقع الإعرابي ، والنظمي للكلام العربي

أسرف النحاة في هذا كله ، وحفزهم الخلاف إلى الاسراف أكثر وأكثر ، ولأن محصول النحو الكوفي من هذه الطواهر قليل ، فإن أنصارهم الذين أتوا بعدهم في بغداد التمسوا العلل ، ونزعوا إلى العقل حتى لا تكون مرتبة النحو الكوفي - في تقديرهم - أقل من النحو الصري الذي أخذ بكثير من هذه الطواهر .

وما النتيجة بعد ذلك ؟ تعددت الآراء ، واشتد الصراع العقلي ، حتى رأينا في المسألة الواحدة الرأي وضده .

وامتزجت قواعد النحو باصطلاحات المنطق وعلل الفلاسفة .

يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب متحدثاً عن هذه الظاهرة التي سيطرت على النحو: «لقد وقع النحويون في هذا الخطأ - وأعي تقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة - لأنهم كانوا في الواقع متأثرين بالفلسفة الاهريقية من الموجودات أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ اللغوية ذاتها ، ليضموها على أساس هذه الخصائص»^(١) .

وفي موضوع آخر يقرر الباحث أن من تعبيرات النحاة غير الدقيقة كلمة «الحدف»

(١) دراسات نقدية في النحو العربي - ج ١ ص ٩ .

التي تقتضي أن تكون الكلمة المحذوفة قد ذكرت في بعض التعابير ، وحدثت من المعنى ، وكان من الأدق أن يكون التعبير ، عدم ذكر المبتدأ والخبر فعلاً . ويرى أن هذا التصرف من التحوي كان خضوعاً منه لقيود المنطق^(١) .

ثم يتعقب تأويلات النحاة في مسائل حذف المبتدأ والخبر وجوباً ، وينتهي من تعقبها ونقدها إلى هذا الرأي الذي يسجل مسؤولية المنطق عن مشكلات التقدير والحذف في النحو العربي بقول . وإذا كان من الصحيح أن أحد ركني الجملة - المبتدأ والخبر - واجب الحذف في الحالات التي ذكروها ، فإن من الطبيعي أن نقول بأن في لجملة في مثل هذه الحالات ركناً أساسياً واحداً هو المبتدأ أو الخبر ، وليس من الضروري الخضوع لضرورات نظرية تستوجب مثل هذه التأويلات المنعسفة غير الرغبة في أن تتساوى أركان الجملة اللغوية بأركان الجملة المنطقية^(٢) .

والحقيقة التي غفل عنها النحاة في موضوع التقدير والحذف أن التفكير شيء ، والرمز إليه باللفاظ شيء آخر ، لكنهم أصرروا على أن الرموز يجب أن تكون على قدر الأفكار وإن لم يكن هناك رمز لا بد من تقديره ، وفاتهم أنه قد يرمز بشيء واحد إلى عدة أشياء .

لكن لا نستطيع أن نغبط النحاة بحقوقهم فيما عرضوه من قواعد ذات انسجام منطقي يحول النعمة إلى فكر .

لكن هذا التفكير الفلسفي قد تسلط عليهم ، وكان الخلاف بين المدرستين من أكبر حوافزه .

ومن هنا كان في مقدمة ما أحذه ابن مضاء على النحاة إصرافهم في العدل ، حتى إنهم في بعض الأحيان يجعلون من الشيء الواحد علة ومعلولاً في آن واحد

يقول ابن مضاء ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد (المبرد) : إن

(١) المرجع السابق ص ١٥٨

(٢) المرجع السابق ص ١٦٠ .

يون صمير جماعة الالاث إنما حرك ، لأنه ما قبله ساكن (ضرين - يضر من) وقال فيما قبلها : إنها أسكت لثلا يجتمع أربع متحركات ، لأن المعلن والمعلن كالشيء . يوحد فحمل سكون الحرف الذي قبل التون من أجل حركة التون ، وجعل حركة التون من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هي علة له ، وهذا بين المصاد ، ولولا لإطالة لأوردت منه كثيراً ، وكان الأعلم - رحمه الله - على بصيرة بالحجج مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بباطل ، وكذلك كان صاحب أبو القاسم السهيلي على شاكته - رحمه الله - يولع بها ويخترعها ، ويحتقد ذلك كملاً في الصنعة ويصرأ بها^(١) .

وعندما ينفي فكرة العامل لا ينفيها لدانها وأما ينفيها ، لأنها جاءت وليدة فكر فلسفي لا يحس طبيعة اللغة في شيء ، وهو قائم على تشبيه العامل النحوي بالعلة العامة عند الفلاسفة^(٢) .

هذه الثروة الصخمة من الفكر المنطقي والفلسفي التي نحتها الحلاف بين مدارس النحلة كانت موطن نقد ومثار تهكم من الساحة أنفسهم ومن المعاصرين لهم . يقول الأنباري : يحكى أن أبا علي لما صنف كتاب « الإيضاح » لعهد الدولة وآتاه به ، قال له عهد الدولة : « هذا الذي صنعت يصلح للمصبيان » مستصفاً له مع أنه كان يفخر بأنه غلام أبي علي ، فأردنه معيظاً بكتاب التكملة ، فلم يفهم عهد الدولة منه شيئاً ، وقال : « غضب الشيخ فجاء بما لا نفهمه نحوي ولا وهو »^(٣) .

وفي هذه الحادثة دلالة على مدى ما يصعب النحلة في ذلك العصر من الاستمالة بأساليب المنطق والفلسفة في التعمية والألغاز .

والعارسي نفسه صاحب التكملة الذي لم يفهم عهد الدولة يتفقد نحويّاً عظيماً

(١) الرد على النحلة من ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) الرد على النحلة من ٨٨ مختصار

(٣) راجع ترجمة الألبا ترجمه الفارسي ، وكذلك وفيات الاعيان ، وآباء الرواة ، وبغية الوعاة

معاصراً له ، وتهكم به في إسرائه في مرج النحو بالمنطق .

يقول الأبلاري في ترجمة الرمانى : وكان يمزج كلامه بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي أن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى ، فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما يقوله ، فليس معه منه شيء . وقال بعض أهل الأدب : كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم من لا تفهم من كلامه شيئاً ، ومنهم من يفهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من تفهم جميع كلامه ، فأما من لا يفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرمانى ، وأما من تفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي ، وأما من تفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي^(١) .

هذه أخبار تشير بوضوح إلى الوضع الذي صارت إليه الدراسات النحوية في القرن الرابع وظلت عليه فيما بعده ، ولا شك أنه نتيجة من النتائج المتعددة التي خلفها الصراع بين مدرستي البصرة والكوفة .

وظل هذا الوضع - أعني التعلق بأساليب المنطق والفلسفة - أسلوباً للنحاة في دراستهم النحوية فيما بعد حتى عصرنا الحاضر .

٤ - تغلب نزعة القياس ، وتحول الدراسات النحوية إلى صناعة .

منذ نشأت الدراسات النحوية كان يطلق عليها « صنعة الموالي » ، لأنهم أول من احتفى بهذه الدراسة وأول من عمل على تكميلها بعد وضع أصولها لأنهم أخرج الناس إليها .

حتى إن جمهرة العرب - وهم فصحاء - في ذلك العصر المبكر - ينظرون إلى الدراسات النحوية ، نظرهم إلى صنعة جديدة ، جعلت في الحياة ومادتها الكلام العربي ، كما لفت نظرهم اهتمام الموالي بها يقول الجاحظ : مر الشحبي بنأس من الموالي يتداكرون النحو ، فقال : لئن أصلحتموه إنكم أول من أفلسه^(٢) .

(١) مائة الألباء - ترجمة الرمانى .

(٢) البيان والنبش ج ٢ ص ٦٩

وهذا يدل على نظرة تحفظية من جمهرة الفصحاء لهذه الدراسة ، ومن ناحية أخرى إطلاق لفظ الصنعة عليها يدل دلالة واضحة على أخذ السجاء بالقياس واهتمامهم به منذ الطور الأول من أطوار الدراسات النحوية وهو طور الشاء والتكوين .

يروى السيوطي عن عبد الله بن اسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ أنه « أعلم أهل البصرة ، وأنقلهم ، قعرع النحو ، وقاسه ، وتكلم في الهمر حتى عمل فيها كتاباً وأملأه » .

ويقول الزبيدي عن الحليل : « وهو الذي بسط النحو ، ومد أطبائه ، وسبب علمه ، وفق معانيه وأوضح الصجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعاد غاياته » (١) .

وكتاب سيويوه خير شاهد على أثر القياس في الدراسات النحوية حتى إنه اعتبر أصلاً من أهم أصولها .

وقد قررت فيما مضى كيف تأثر القياس الحوي بمدرسة أهل الرأي في الفقه ، كما تأثر بالدراسات المنطقية والفلسفية .

كل هذا التأثير والنحوبصري . وظهرت مدرسة الكوفة بمنهج جديد هو إقامة القواعد على أساس الاحتفاء بكل مسموع ، فلا قيود على السماع ، ولا اشتراط لعدد معين من الشواهد من أجل إقامة قاعدة . وعندما اشتد الخلاف بين المدرستين ، وأخذت كل مدرسة تدافع عن منهجها ، وتناصر آراءها ، والآراء لا تؤيد إلا بالبرهان فوجدت مدرسة الكوفة نفسها تأخذ بالقياس وتحضى به ، لكن ليس بالدرجة التي عليها البصريون الذي أقاموا النحو منذ نشأته على القياس .

وأخذ البصريون بالقياس النظري ، وكان للكوفيين منه نصيب .
والطبقة الأولى من الكوفيين تعلمت على يد البصريين .

(١) طبقات النحويين واللغويين - ترجمة الخليل .

والكسائي - وهو الرائد الأول لمدرسة الكوفة - أخذ بالقياس ، وأثر عنه أنه يقول :

إنما النحو قياس يتبع فيه في كل أمر يتفح^(١)

وهذا من آثار البصرية فيه « غير أن قياسه يختلف عن قياس المصريين ، فقياس المصريين بعد استقراره يقتنع بصحة نتائجه ، والكسائي يكتفي بشاهد واحد^(٢) .

وكان من نتيجة تسابق المدرستين - على اختلاف بينهما - في ميدان القياس أن تعلب على الدراسات النحوية ، وتحولت إلى صناعة تعتمد على نشاط العقل أكثر مما تعتمد على الواقع اللغوي لحياة المتكلمين . وجاءت المدرسة البغدادية بأعلامها ، وفوذها الواسع في الأمصار ، فتوى على يديها هذا الاتجاه

وظل اسم « الصنعة » لا يزال الدراسات النحوية حتى العصور المتأخرة .

فحديث ابن خلدون في مقدمته عن ابن هشام ، إذ يقول فيه : (ان ابن هشام على علم جم يشهده بعلوم قدره في صناعة النحو) هذا الحديث يوضح بقاء هذه النظرة إلى الدراسات النحوية .

والذي أريد أن أقرره في هذا الموضع : أن سيطرة نزعة القياس على الدراسات النحوية وتحولها إلى صناعة عقلية نتيجة بارزة من نتائج الخلاف بين المدرستين .

ويحدد مدى هذه النتيجة ويرسم معالمها هذه الملامح :

- أ - البعد عن الواقع اللغوي كثيراً ، وتخطئة الأعراب .
- ب - واللجوء إلى التمارين غير العملية لتنمية القياس .
- ج - انحرال النحاة المتأخرين عن المشكلات اللغوية لمعاصريهم وانشغالهم بالصناعة النحوية بينما انتشر تيار اللحن .

(١) تاريخ بغداد ج ١١ ص ٤١٢ .

(٢) مدرسة الكوفة ص ١١٣ وما بعدها .

د- ظاهرة الاتساع في الاجازة .

هـ- نظرة الأدباء والناس الى النحلة .

ولندأ بالظاهرة الأولى :

أ- البعد عن الواقع اللغوي وتخطئة الاعراب .

الواقعية اللغوية هي الاساس الذي ينبغي أن يتبع في دراسة اللغة ، وقواعد اللغة ، ليست أصولاً مخترعها العقل ، ويتدعها المطلق ، وإنما توصل على أساس نطق أهلها وأسلوب مخاطبتهم ، واللغة ظاهرة اجتماعية ومن التعسف إيراد ظواهرها بقواعد العقل والمنطق .

واحتراف النحاة بالقياس ، وتنافس المدرستين - على اختلاف بينهما - في ميدانه وحصل بنا إلى هذه الظاهرة ، عدم واقعية الدراسة النحوية أحياناً .

ويتحدث الدكتور عبد الرحمن أيوب عن أقوال النحاة حول هذه الآية «أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم» واستبعدهم أن يكون «أراغب» خبر مقدم لأنه يترتب عليه الفصل بأجنبي ، أما أن أعربت «أراغب» مبتدأ و «أنت» فاعل مد مسد الخبر فلا فصل حيث أنه بأجنبي ، ثم ينتهي إلى قوله : «عرضت لك هذين الأعرابين مثلاً على عدم واقعية التفكير النحوي ، والذي لا شك فيه أن هذا المثال الأخير يظهر كيف يهمل النحوي بقاعدته أكثر مما يهتم بالواقع اللغوي»^(١) .

وفي موطن آخر يتحدث عن عدم واقعية التفكير النحوي ، أو الانفصالية بين القاعدة النحوية والواقع اللغوي ، وذلك يتمثل في قاعدة النحاة (الاسم المشتق يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ) نحو زيد قائم، فيعرض عليهم : أنا قائم أنت قائم . فما خبر مشتق ، ولا نستطيع أن نقول بوجود ضمير مستتر فيه ؟ إذن الضمير المستتر غير محدود ، ولا يحطه الا المبتدأ ، وليس في المشتق ما يدل عليه ، فتهدم نظرية

(١) دراسات لغوية في البحر العربي ص ١٥٦

استار الضمير من أساسها^(١) .

على أنه - انصافاً للحقيقة - لم يكن التفكير النحوي كله بعيداً عن الواقعية بل إنه بالضبط كما تصوره « تردد بين الواقعية اللغوية والصناعة النحوية » . والا فالمبرد الذي رد القراءات احتراماً لقواعد مدرسته رد بدل الخلط وقال : « لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً »^(٢) . لكن ابن السيد البطليوسي الاندلسي ، والاندلسيون لهم مسجع فريد في دراسة النحو - يتمقب المبرد ويؤكد أنه وجد في كلام العرب ومنه قول ذي الرمة :

لماء في شفتيها حرة لعس وفي اللثات ، وفي أنيابها شنب

فاللعس بدل غلط ، لأن الحرة السواد ، واللحس : سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين ، ولكن جمهور النحاة المحققين بالصناعة ، المقدسين للقواعد ، يرى ألا حجة لابن السيد فيما ذكر لا مكان تأويله^(٣) .

ويرى بعض النحاة إضافة نوع خامس للبدل هو بدل كل من بعض كقول الشاعر :

كأنني غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحمر ناقف حظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت^(٤) .

ويرى الدكتور ابراهيم أنيس أن من الظواهر الدالة على عدم فهم الطبيعة اللغوية القول بأن هناك صلة بين الأصوات ومثلولاتها كما رأى اللغويون القدامى « وأن الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمثلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية ، فهم الذين يجردون الظواهر من كل غموض ، ولا يرون فيها أموراً

(١) المرجع السابق ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) أشعري ج ٢ ص ٤٣٨ .

(٣) أشعري ج ٢ ص ٤٣٨ .

(٤) أشعري ج ٢ ص ٤٣٧ .

سحرية فوق المدارك والأوهام^(١) .

ويشير يوهان فلك : إلى تأثير القياس التحوي في البعد عن الواقعية اللغوية ، اد يقول : «وككل علم قياسي لم يسلم النحو العربي من خطر الاستبداد بالحياة الواقعية ، واكراهها في وضع قواعده ، وعلماء اللغة لم يتفقوا أبداً باطراد في وجهة نظرهم نحو الاستعمال اللغوي الصحيح ، وقد انضم الى ذلك أيضاً الخلاف المدرسي بين البصريين والكوفيين»^(٢) .

فالقياس التحوي إذن مع الخلاف بين المدرستين انتهى بالنحو الى أن أصبح قواعد لا تعتمد كثيراً على الواقع اللغوي .

يقول ابن مضاء معلقاً هذه الصورة من صور التنازع (اعلمت وأعلمونهم اياهم الزيد بن الصمرين منطلقين) ، ورأي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد ، لما فيه من الاشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم^(٣) .

وفي موضع آخر من التنازع يقول ابن مضاء : والا ظهر أن يوقف فيما عدا كان على السماع من العرب ، لأن كان اتسع فيها ، وأضمر خبرها ، قال أبو الاسود :

فالا يكتها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبابها^(٤)

وليس هذا رأي ابن مضاء وحده في هذه المسألة وأمثالها من باب التنازع وهذا دليل على تردد النحلة بين الواقعية والصناعة . فمن قبل ابن مضاء يقول السيرافي في الورقة ٣٦٦ من المجلد الأول من شرحه على سيويه : أن الجرمي ومن ذهب مذهبه لا يرون اجراء التنازع في الأفعال التي تتعلق الى معمولين ، وكذا التي تتعلق الى

(١) أسرار اللغة ص ٧٧ .

(٢) العربية ص ٦١ .

(٣) الرد على النحلة ص ١١٣ .

(٤) المرجع السابق ص ١١٥ .

ثلاثة معمولين ، لأن هذا اليأس خارج عن القياس ، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فمحدود^(١) .

فالحاجة إذن لم يبعدوا كلهم عن الواقعية بعداً كاملاً ، ولم يعرفوا في الصفة اغراقاً كاملاً وإنما تجاذبهم الاتجاهان ، أو اختلفوا في الأخذ بكل منهما من مدرسة إلى أخرى ومن نحو إلى آخر .

والعارسي وتلميذه ابن جني كانا من أشد النحاة تمسكاً بالقياس ، ولعل هذا هو السبب في ارتباطهما بالبصرية ، مع أنهما بغداديان في الاتجاه النحوي^(٢) .

وكان ابن جني يعجب بالقياس ، ويعتد به حتى يحطىء من استوثقهم من الأعراب ، ولا يززعزع من قاعدة أقامها على قياس .

يقول يوهان فك : « وقد كان ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ يحتلط كثيراً في سني شبابه - إذ كان لا يزال يعيش في الموصل - بأعرابي من بني عقيل وهو محمد بن الغساني الشجري الذي نالت سلامة عربيت موقفاً كبيراً من ابن جني ، وعمل معه دراسات في اللغة^(٣) وعلى الرغم من ذلك فقد خصص ابن جني في كتابه الخصائص باباً مستقلاً لأغلاط الأعراب^(٤) ، ذهب فيه بالاتفاق مع أستاذه أبي علي الفارسي إلى أن الأعراب قد يقومون في اللحن ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستمعصمون بها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهزئهم الشيء فزافوا عن القصد » .

وها هو ذا مثلاً ينظر إلى الكلمات ، حلات السويق ، بدلا من : حليت السويق ، ورثأت روجني ، بدلا من رثيت ، وليأت بالحج ، بدلا من لبيت ، واستلأمت الحجر بدلا من استلمت فلا يقدر أنها لهجات خاصة ، أو لغات ذات

(١) الفصل في هذا النقل للدكتور شوقي صيف الذي علق على ص ١١٣ من الرد على الحجة

(٢) ياقوت - لرشاد ج ٥ ص ١٥ .

(٣) ذكره السيوطي في الممر ج ٢ ص ٢٠٨ ، ٢١٠

نصيب من الصحة قل أو كثر ، وقصارى أمرها أن يسأل : هل يجوز للكاتب البليغ استعمالها ؟ ولكنه يحدّها - ببساطة - من العلط ، لأنها تصادم مع أصول الصيغ والأساليب^(١) .

فهذه صورة من صور تفديس القياس عند ابن جني^(٢) حتى إنه يسمح لنفسه بالقول بتعطلة الأعراب الفصحاء ، إذا كان لهم من الكلام ما يحالف قواعده .

ب - اللجوء إلى التمرينات غير العملية لتنمية القياس .

وهذه الظاهرة الثانية تؤكد الظاهرة الأولى وهي البعد عن الواقعية ، فمن أبرز الأدلة على بعد النحاة عن الواقعية تنافس المدارس المختلفة في صناعة الأمثلة واختلاق الصيغ التي تؤكد القياس وتنميه إذا لم يجدوا في الواقع اللغوي عند العرب ما يفي بهذه المهمة ، وبذلك تحول الحو إلى مهارة عقلية .

والمتتبع للأمثلة النحاة منذ عهد المدرستين يجد أنهم إلى الآن يلجئون للأمثلة محلولة لتوضيح القاعدة، ولا يكادون يتركون التمثيل بزيد وعمر، وأحياناً بيكر، مع أن لغتنا غنية بالأساليب الفصيحة ، والتعابير الجميلة ، والأدب الحي الذي يعبر عن الواقع ويصوره . وسر هذا في تقديرى أن هذه الأمثلة أصبحت بمثابة رموز تشير إلى قواعد ، ومبلغ فهم الحوي أن يوضح قاعدته ولا عليه إذا عريت القاعدة من حيوية لغته .

وكان ميدان التصريف هو أوسع ميدان أظهر فيه النحاة مهارتهم ، فد أكثر ما تجدهم يقولون صيغ من « وى » على وزن كذا وصح من رأى على وزن كذا ، وصيغ من وفى على وزن كذا ، كل هذا ليتناقشوا مسائل في الابدال لم يحدوها في الواقع اللغوي .

(١) العربية ص ١٦٠ .

(٢) بل إن ابن جني حكى عن استاذة مثل هذا التفديس للقياس ، وذلك قول الفارسي ، أخطىء في حمير مسألة في اللغة ، ولا أخطىء في واحدة من القياس « رحمه الأكيا » .

والأمثلة الافتراضية ظاهرة خاطئة ، لأن من «واجب التحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات ، لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً للعبارات لم ترد في اللغة ، ونحن لا نقرأ باباً في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح ولما لا يصح ، مستلهمين نظرية العامل لا حقائق اللغة في كل ما يعرضونه»^(١) .

والاتجاه إلى الأمثلة الافتراضية قديم في النحو ، وسيبويه نفسه وهو غير عربي لجأ إلى هذه الأمثلة ، وكان الأولى به وفطرته غير عربية أن يقتصر على المسموع من أصحاب اللغة حتى تكون قاعدته أقرب إلى الصواب .

ولا يكاد يخلص نحوي من اللجوء إلى التمرينات غير العملية ، وقد غذاها ونماها الخلاف بين المدرستين ، لأن هذه الأمثلة اتخذت مادة لعرض وجهات النظر بين المدرستين في ميدان القياس .

ومن الانصاف للحقيقة أن نقول : إن البصريين ، ومن بعدهم البغداديون أصحاب الميول البصرية كانوا أكثر أخذاً بهذه الأمثلة .

ويليهم البغداديون أصحاب الميول الكوفية .

وأقلهم أخذاً بها رواد مدرسة الكوفة الأوائل .

لكنها على كل حال ظاهرة مبكرة في النحو ، وقد كان منها أمثلة موضع مناقشة في المناظرة المشهورة بين الكسائي وسيبويه^(٢) .

وقد جئت الدرامات النحوية من الخلاف بين المدرستين ، وتصارعهما في مجال القياس حشداً هائلاً من هذه التمرينات ولا تزال كتب النحو تنوء بحمل أوزارها إلى الآن .

وإليك أحد هذه الأمثلة الافتراضية اخترته لك من نحو ابن جني .

(١) شوقي صيف - المدخل إلى الرد على الحجة ص ٥١ .

(٢) النحوي ج ١ (١٤١) .

يقول بعد أن تحدث عن قلب الياء الزائدة همزة إذا وقعت بعد ألف زائدة هي نحو قولهم : حرباء - علياء .

قال عن الواو : وأما الواو الزائدة التي قلبت عنها همزة ، فلم تأت مسموعة عنهم إلا أن التحوين قاسوا ذلك على الياء ، لأنها أختها ، وذلك أنك لو سميت إلى مثل : صحراء وخنفساء لقلت صحراوي وخنفساوي ، فإن سميت بها رجلاً ، ثم رخمته على قولهم : يا حار ، وجب بعد حذف ياء النسب أن تقلب الواو ألفاً ، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة فتصير : صحراً ، وخنفساً ، ثم تبدل الألف همزة لأنك حركتها لالتقاء السكتين .

ثم يقول في تعليل جواز تنوينهما بعد التسمية بهما (صحراء - خنفساء) لأن الهمزة التي فيهما الآن ليست للتأنيث إنما هي بدل من ألف بدل من واو بدل من همزة التأنيث المنقلبة عن الألف المقبرة ، بعد الألف الأولى على ما بيناه في حمراء وصفراء^(١) .

وهذا مثال من كتاب الانصاف .

يرى الكوفيون أن الاسم الذي آخره ناء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون جمع مذكر سالماً نحو : طلحة وطلحون ، وأيد الكوفيون في هذا ابن كيسان ، وهو بغدادي مع أنه لم يأت مثال واحد عن العرب يريد هذا الاتجاه إنما هو مجرد افتراض عقلي^(٢) .

وهذا من المسائل القليلة التي نحا الكوفيون فيها هذا المنحنى ، لكنهم على كل حال اعتدوا به .

والأغرب من هذا اتفاق المدرستين في المسألة السابقة على جواز جمع حلى وحمراء جمع مذكر سالماً ، إذا سمى بهما مذكر .

(١) سر الصناعة ج ١ من ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) الانصاف مسألة ٤

والأمثلة في الإنصاف كثيرة وأشرت إليها بالأحصاء عند تقويمي للحلاف .

ومن هنا فالشيء الذي أنادي به ولؤكده وأرجو أن نحرص عليه أنه لا بد من الربط الوثيق بين قواعد اللغة والنحو والبلاغة ، وذلك لمراعاة ظروف المتكلم والمخاطب ، وظروف الحديث نفسه ، ولو فعلنا ذلك لن نثقل على محوينا بالمصطلحات الكثيرة ، والفروض الخيالية ، وبذلك نستطيع أن نتج « نحوا حيا للغة ، خالياً من الفروض الخيالية ، والأساليب المفتعلة المتكلمة »^(١) .

جـ - انمزال النحاة عن الواقع اللغوي للجماهير ، وامعاتهم في الصناعة في الوقت الذي انتشر فيه وباء اللحن .

وهذه ظاهرة أخرى لاستبداد القياس هي انمزال النحاة عن الواقع اللغوي وعاشوا - على حد التعبير المعاصر - في برج عاجي يمحنون في صناعاتهم ، ويتبارون في تمريناتهم ، واللغة قد تسلط عليها اللحن ، واستشرى فيها ، ففسدت ألسنة الكثيرين ، وفيهم من النحاة أنفسهم .

ويتحدث يوهان فوك عن الحوفي القرن الثالث الهجري ، وكيف أصبح مجرد دراسة لا تراعى في الأساليب العادية ، فيقول : فليس أوضح دلالة على تلك الهوة السحيقة التي قامت في حياة الفكر على مرالفرنيس الثالث الهجري - التاسع الميلادي بين العربية القديمة الفصحى ، والعربية المولدة الأختة في الانتشار من أن النحويين أنفسهم في ختام القرن المذكور لم يكونوا يستعملون اللغة الفصيحة في مسامراتهم ومحاوراتهم . فهذا ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) لم يجر في محاضراته على قواعد الاعراب ، اذ كان يدخل المجلس ، فيقوم له تلاميذه ، فيقول لهم : اقمعلوا ، بفتح الهمزة ، كما في اللهجة اندارجة إذ ذلك ، ولم يراع ثعلب النحوي حتى في رسائله ، بعد كان إذا كتب كتابا لبعض إخوانه من أصحاب السلطان لا يخرج عن طبع العامة ،

(١) أسرار اللغة من ١٤ .

وعلى الرغم من ذلك كان ثعلب أبرز ممثلي الكوفيين في عصره^(١) .

هذا التصور لوضع النحو في القرن الثالث الهجري يشير إلى انحراف اللغة
العصبي عن لغة التخاطب ، وبداية ازدواج اللغة .

والمسؤول عن ذلك ، في تقديري ، النحلة أنفسهم ، فقد عكفوا على
القياس ، وغفلوا عن الواقع اللغوي للجماهير ، وتعالوا في قيود السماع ، وأعي
بذلك البصريين بالذات ، وشككوا الأدباء في لغتهم وأساليبهم كما سأوضح ذلك في
الظاهرة التالية ، وبينوا للناس مثالية لهجة البادية^(٢) ، التي دفعتهم الحاصرة ،
وزغرفها إلى التحقف عنها ، فكان نتيجة لذلك كله هذا الازدواج اللغوي .

وهناك سبب آخر له وجاعته يعمل به قائله انصراف الناس تماماً في القرن الرابع
عن اللغة الفصيحة التي اعتاد الناس أن ينسبوا للبدو ، هذا السبب هو سقوط منزلة
البدو في هذه الفترة .

لما كيف سقطت منزلة البدو ؟ ولماذا ؟ سأترك الباحث المستشرق يوهان فك
لهجيب عن هذا السؤال ، يقول : « الطبقات الوسطى من المجتمع في القرن الرابع -
العاشر لم تعد تحوط الداوة بذلك الاطار البديع من التكلف والشغف والإعجاب
العاطفي الشعري الذي كان لا يزال ابان القرن الثالث يري في أباء الصحراء الأحرار
صوراً مجسدة للرجولة الحقة ، وجميع فضائل الانسانية ، ومثلاً حلياً^(٣) للوفاء
والشرف والسحاء وكرم الضيافة . وحروب القرامطة الرهية التي زعزعت الدولة منذ
٢٧٧هـ / ٨٩٩م ، وخربت أقاليم برمتها ، وأثلت حركة التجارة والمعاملة ،
وأعمال السلب والنهب في قوافل الحجيج ، وبلغت أخيراً في سنة ٣١٧هـ سنة

(١) العربية ص ١٤٠، ١٤١ .

(٢) مثالية لهجة البادية عند البصريين في قوه قريها من الفصيحة ، ويعدّها من اللغة الحصارية التي
تستخدمها الجماهير صلاً .

(٣) هذا خطأ في علوه الكلف ونصوبه : مثلاً أعلى

٩٢٠ م باحتطامها الحجر الأسود من حرم الكعبة بمكة منتهى قسوتها وفظاظتها التي اقشعر لهولها كل مسلم ، كل ذلك ألقى على الداوة ضوء آخر ، فعرضها في صورة قطعان من اللصوص الجشعين الخونة ، الناقضين للعهود ، العلاظ الأكاد غير المثقفين ، ولا المهذبين ، وسرعان ما غير الرأي العام نظرتهم إليهم

وقد ساق هذا جيباً إلى جنب تغير في حكم الشعور بالجمال ، والذوق الفني ، ففي أيام الجاحظ كان يعد من أنفس المتع الاستماع إلى الأعراب المصحاه ، أما في أواخر القرن الثالث - التاسع فيقرر ابن بسام (٢٣٠ - ٣٠٢ هـ) في أبيات يمتدح بها النحو أنه كثيراً ما سمع من الأعراب الفاظاً مستكرهة قبيحة^(١) .

وعلى هذا الأسس انصرف الناس عن الفصحى ، لغة البدو ، وتحللوا من الكثير من قيودها المرهقة ، كما زهد الأدباء في قيود الصناعة ، ولا أدل على ذلك من محاولات المتنبي تطبيق المذهب الكوفي في شعره ، فيجعل المضارع صلة « لال » الموصولة ، ويفصل بين المضاف والمضاف إليه بفعول المصدر وعندما ينقد صاحب بن عباد المتنبي لا يصح في حسابه ما وقع فيه من لحن أحذه عليه السحابة البصريون .

وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره ، يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح ، يعني ابن جني وكان معاصراً له ، ومرافقاً أيضاً في ديوان سيف الدولة الحمداني .

يقول صاحب ممالك الأبحار : (وكان أبو الطيب المتنبي إذا سئل عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب حصل فيه إغراب ، دل عليه ، وقال : عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه ، فإنه يقول : ما أردت وما لم أرد)^(٢) هذه العبارة تشير إلى مدى

(١) العربية ص ١٦٣ ، وكلام ابن بسام في ياقوت ارشاد ج ٥ ص ٣٢٥ ، وابن رشيق العمدنة ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٢) ممالك الأبحار ج ٤ ص ٣٠٦ من النسخة المصورة في دار الكتب ، والفصل في هذا النقل للشيخ محمد الحار رحمه الله ، إذا كنت في مقالة الخصائص .

علم ابن جني من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى زهد الأدباء في صناعة النحو التي
وأوها منعزلة عن الواقع اللغوي .

بل إنه وجد في هذا العصر من استباح اللحن ، واعتبره أمراً مطلوباً في بعض
الآحيان .

فقدامة بن جعفر في كتابه نقد الثر يذكر أن اللحن قد يستملح من الجواري
والإماء ، وذوات الحداثة من النساء ، بل يرى أنه يجب أن يستعمل اللحن ، ويتعمد
في مخاطبة الرؤساء والملوك الذين يلحنون ، فإن الرئيس أو الملك لا يحب أن أحدا
من أتباعه فوقه ، ومتى رأى أن أحدا منهم قد فضله في حال من الأحوال نأفقه
وعاده ، وأحب أن يضع فيه ، ثم يشير ابن قدامة إلى أن رجلاً تكلم في مجلس بعض
الخلعاء ، فلحن ، فموتب في ذلك ، فقال : لو كان الأعراب فضلاً لكان أمير
المؤمنين إليه أسبق ، ثم يستحسن قدامة موقف هذا الرجل^(١) .

ومع هذه الظروف الصعبة التي تلم باللغة الفصحى ، نرى النحاة كأن الأمر لا
يعنيهم ، إذ هم مشغولون بالخلاف في التعليل لواقع لغوي ، أو البحث عن عامل
لظاهرة إعرابية ، أو تكييف لفظ من الألفاظ من ناحية الاسم أو الفعلية أو الحرفية أو
الصراع حول أمور تصريفية للكلمة ، تعتبر طورا من أطوار اللغة ، ولا ثمرة وراء
دراستها .

وهذا كله هو ما عبرت عنه بالإمعان في الصناعة .

واليك لونين من هذه الصناعة : يقول ابن جني رداً على المغيل على تعليله
إبقاء الهمز في عظمة وصلامة ، وعبارة مع بعدها عن الطرف إنه من باب الحمل على
الجمع . وهذه هي العبارة الجدلية التي عرض بها ابن جني هذا التعليل : فإن قيل :
أولست تعلم أن الواحد أقدم في المرتبة من الجمع ؟ وأن الجمع فرع على الواحد
فكيف حاز للأصل - وهو عظمة - أن يبنى على الفرع وهو عطاء ؟ وهل هذا إلا كما

(١) نقد الثر ص ١٢٤ وما بعدها .

عانه أصحابك على الفراء من قوله. «إن الفعل الماضي إنما بني على الفتح ، لأنه حمل على ألف التثنية ، فقليل : صرب لقولهم : ضربا ؟ فمن أين جاز للتحليل أن يحمل الواحد على الجمع ، ولم يجوز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية»^(١) .

ثم يحيب اس حني فيما بعد ، مدافعا عن الخليل ، إن العلاقة بين المفرد والجمع أقوى وأوثق من العلاقة بين المفرد والمثنى لاعتبارات منها التشابه في الإعراب وفي اختلاف المعاني .

ولأن جنني ملاحظة أخرى ذات شأن في ميدان الصناعة النحوية .

يقول مناقشا قول النحاة : «إن الواو والياء إذا تطرفتا بعد ألف زائدة قلبتا همزتين . إلا أن النحويين إنما اعتادوا هنا أن يقولوا : إن الهمزة منقلبة عن ياء أو واو ، ولم يقولوا عن ألف ، لأنهم تجوزوا في ذلك ، ولأن تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدل من الياء أو الواو ، فلما كانت بدلا منها جاز أن يقال : إن الهمزة منقلبة عنها ، فأما الحقيقة فإن الهمزة بدل من الألف المبدلة عن الياء والواو ، وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة ، وعليه حذاق أصحابنا ، فاعرفه»^(٢) .

والحقيقة في تقديري ليست فيما قاله اس جنني ، وإنما هي في الزمة البعد عن التثالي في الصناعة النحوية .

وهذه صورة ثالثة للامعان في الصناعة ، والاحتفاء بالصحة العقلية في تعديد القواعد .

قال الأشموني في التنبيه الرابع في نفس موضوع الإبدال الذي تحدث عنه ابن جني . «احتلف في كيفية هذا الإبدال - يقصد إبدال الواو والياء همزة - قليل أبدلت الواو والياء همزة ، وهو ظاهر كلام المصنف ، وقال حذاق أهل التصريف»^(٣) - أبدل

(١) من صناعة الاعراب ج ١ ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) للمرجع السابق ج ١ ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) أنه يقصد ابن جني في موضعه الذي أشرت إليه في من الصناعة

من الواو والياء ألف ، ثم أبدل الألف همزة ، وذلك أنه لما قيل : كساو ، ورداي
تحركت الواو والياء بعد فتحة ، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة ، وليست بحاجر
حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنها في محل التعبير وهو الطرف ،
فقلبت ألفاً حملاً على باب «عصا ورحا» فالتقى مساكناً، فقلبت الألف الثانية
همزة ، لأنها من مخرج الألف»^(١) .

فهذه نفس المسألة التي تناولها ابن جني ، لكننا رأينا ما أضيف إليها من الصنعة
بمرور الزمن ، وبإضافات النحلة المتعاقبين .

وليس ما قلته من أكثر صور الصناعة غلوا بل فيها ما هو أكثر من ذلك بكثير .
لكنها نتيجة من النتائج المتعددة التي انتهى إليها الخلاف بين المدرستين ، انعزالية
النحو عن حياة الناس ، وإمعانهم في الصناعة ، وصيرورة اللحن أمراً مشروعاً .

د- ظاهرة الاتساع في الجواز :

ظاهرة أخرى لسلطان القياس والصنعة ، وانتقال البحث النحوي من واقع
المتكلمين إلى قضايا العقل ، وما يمكن أن تحتمله أقيسة النحلة ، وما دام الأمر قضية
عقلية ، فما أوسع المدى الذي يدخل تحت دائرة الجواز العقلي !! ومن هنا وضحت
هذه الظاهرة : أقوال كثيرة يسدها تجوير العقل واحتمالاته ، وظهرت على الألسنة
هذه القضية : « النحوي لا يخطئ أبداً » .

وقد يتحمل المهج الكوفي مسؤولية كبيرة من ظاهرة التوسع في الإجازة ، لأن
منهجهم يحتفى بكل مسموع ، ويقيم قاعدته عليه ، ومن هنا تكثر القواعد فيه ، وتوسع
دائرة الجواز .

ولو رجعنا إلى المسائل الجزئية للخلاف وهي نحو أربعمائة وخمسين مسألة
نجد في أكثرها يجوز عند الكوفيين كذا ، ولا يجوز عند البصريين وفي القليل منها
يجوز عند البصريين ولا يجوز عند الكوفيين .

(١) لشموي ج ٢ ص ٨٢٦ ، ٨٢٧

وهناك توسع في الإجازة قائم على أقية نظرية ، وهو أبعد النوعين عن الطبيعة اللغوية ، وحظ البصريين منه أكثر من حظ الكوفيين .

والتوسع في الإجازة الذي نشأ عن الخلاف بين المدرستين ، يحيل قواعد النحو إلى فوضى ، ويصعب انضباطها ، وبالتالي يصعب احترامها وتنفيذها .

حتى ولو استندت إلى سماع قليل ، واعتمدت على لون من الواقعية اللغوية فمن القواعد المقررة . أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ثم نجد النحاة يخرجون علينا بهذا المثال : خرق الثوب المسمار .

إن تنصب الاسم وترفع الخبر وكذلك أخواتها .

ثم نجد من النحاة من يقول : يجوز أن تنصب الاسم والخبر جميعاً ، مستنداً بقول الشاعر^(١) : إن حراسنا أسداً^(٢)

وإن لم تجزم وإن تنصب ثم تحد من النحاة من يشير إلى أنهما تنطازمان فتنصب الأولى وتجزم الثانية .

وإذا سرنا وراء هذا التجوز متبهمين اختلاف النحاة من المدرستين ومن غيرهما فلا شك أن قواعد النحو ستحول إلى ضرب من الفوضى .

وهذا ما حدث بالفيض نتيجة للخلاف ، وتعبد الآراء ، وتصارع النحاة في ميدان التجوز العقلي أو السماع القليل .

وظاهرة التوسع في الإجازة نشأت وترعرعت والخلاف بين المدرستين على أشده ودليل ذلك هذه المأطرة بين الكسائي والأصمعي والتي يرويها الزجاجي في

(١) الفصل الأول من الباب الأول

(٢) البيت كاملاً :

إذا أسود جميع الليل غلطات ولكن خطاك سمعنا إن حراسنا أسداً

أماليه ، وأشرت إليها عند الحديث في مظاهر الخلاف^(١) «كان الكسائي والأصمعي بحصرة الرشيد ، وكانا ملأهم له بقيمان مآقاة ، ومظعنان بطعنه ، فأشد الكسائي»

أبي جبروا عامرا سوى يعلمهم أم كيف يحرونني سوى من الحسن ؟
أم كيف ينفع ما تعطى القلوب به رثمان أفع اذا ما ضن باللين

فقال الأصمعي : إنما هو رثمان أفع بالنصب ، فقال له الكسائي : «اسكت ما أنت وذاك ؟ يجوز بالرفع والنصب والخفض ، أما الرفع فعلى الرد على « ما » ، لأنها في موضع رفع ينفع فيصير التقدير : أم كيف ينفع رثمان أفع ، والنصب بتعطي ، والخفض على الرد على الهاء في به ، قال . فسكت الأصمعي»^(٢)

ذلك لأن ميدان نشاط الأصمعي الرواية ، وتنع اللغة الفصحى أكثر من الصناعة النحوية التي حدقها نحاة المدرستين .

وقد كان بعض الخلفاء والولاة المعاصرين للحلاف بين المدرستين ، يرون هذه الظاهرة ويبدون بعض الصيق بها ، يقول ثعلب . حدثني ابن قادم ، قل : كتب فلان إلى المأمون كتاباً فيه . « وهذا المال مالا من خاله كذا » . فكتب إليه . أتكاتيني بكتاب يلحق في كلامه ؟ قال . ما لحقت ، وما هو إلا صواب ، قال ابن قادم : فدعاني المأمون ، فلما أردت الدحول عليه ، قال لي . ما تقول لأمر المؤمنين اذا سألتك ، قال . قلت . أقول له . الوجه ما قال أمير المؤمنين ، وهذا جائر ، قال : فلما دخلت ، قال لي : ما تقول في هذا الحرف ؟ قال . فقلت . الرفع أرجه ، والنصب جائر ، قال . فقال لي . مر كل شيء عندكم جائر ؟ ثم التفت إلى ذلك ، فقال : لا تكتب إلي كتاباً حتى تعرضه علي»^(٣) .

(١) المناظره في أمالي الزجاجي ، ولعلي ابن الشجري المحطس السادس ، ومعجم الأدباء ترجمه الكسائي ، المعني القاب الأول حرف لم ، وخزانة الأدب شاهد ٩٠٦
(٢) مجالس نعلت تحقيق عبد السلام هارون / القسم الأول ص ٨٢

فمن هذه الفضة نرى الخليفة المأمون لا يرتاح إلى توسع النحويين في الإحارة .

هـ- نظرة الأدباء والناس إلى النحلة كانت تحمل الكثير من التهم على مبالغتهم في الصنعة ، واعتدادهم بالقياس .

حرص النحلة على المفاضة في الصنعة ، وتوسعهم في الإحارة ، والحاحهم في تنوع سقطات الأدباء والشعراء أوجد ظاهرة من التقذ العدائي موجهة إلى جمهور النحلة منذ بداية الخلاف ، بل وجدت هذه الظاهرة قبيل الخلاف عندما كان لوائى النحلة يرفعون راية القيلس في وجه الشعراء الذين يحتج بشعرهم .

وتذكر لنا كتب الأدب ما كان بين الفرزدق وعبد الله بن اسحاق الحضرمي .

يقول ابن هشام حضر الفرزدق مجلس عبد الله ، فقال عبد الله : كيف تنشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا ، فكانتا فعولان بالألأاب ما تفعل الخمر

فأنشد فعولان فقال له عبد الله : ما كان عليك لو قلت : فعولين ، فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح بحمدك لسيحت ونهض ، فلم يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : لو قال : فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ولكنه أراد تعلمان ما تفعل الخمر^(١) .

ولكنه طمع الأديب العمان لا يتحمل البحث وراء العلل والأسباب .

ولم يكتف عبد الله بن اسحاق بهذا بل انه عاب الفرزدق في شعره ، مع أنه أصبح يحتج به وذلك في قوله :

(١) الأشاء والنظائر- القص السابع من المناظرات والمجالس ، والبيت من قصيدة لذي الرمة .

وعضى امان يا بن مروان لم يدع من المال الا مسحتا أو مجلف^(١)

فقال له : بم رقت مجلف ؟ فقال بما يسؤوك ، وينوء بك ، علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا .

وعابه في قوله :

مستقبلين شمال الشام تطيرنا بحاصب كنديف الفطن مثور
على عماكنا يلقى وأرجلنا على زواحف ترجى مهارير^(٢)

فقال : انما هو « رير » بالرفع ، وإن رفع أقوى ، فوجد عليه المرزوق ، وقال : أما وجد هذا المتفخ الخصيص ليبي مخرجا في العربية ؟ أما لو شئت لقلت : على زواحف تزجوها محاسر .

ولكني لا أقوله ، ثم هجاه بقوله :

ولو كان عبد الله مولى هجرته ولكن عبد الله مولى موالها

فقال عبد الله عذره شر من ذنبه ، فقد أخطأ أيضاً ، والصواب مولى مول^(٣)

هذه صورة مبكرة تشير الى معالم العداء من الأدباء لأعلام الصناعة النحوية .

بل كان هناك من البيئات العربية من ضرب صفحا عن هذه الدراسة ، هذه البيئة بيئة المدينة المنورة ، وكان فيها مالك بن أنس يلحى ولا يرى في ذلك بأسا .

وحتى في قراءات القرآن المدنية يلاحظ فيها نوع من التساهل النحوي ، فهذا نافع

(١) راجع مقدمة الشعر والشعراء ، مبحث نقد الشعر (المسحت . المستامل والمجلف : الباقى من بلية) .

(٢) المرجع السابق (الحاصب : الريح التي تحمل الحصباء - والرواحف : جمع راحه وهي التي نعبت صجرت أنصافها - ترجى : تساقى ، رير : فاسد ذائب من الهزال) واليتان من قصيدة في مدح يزيد بن عبد الملك وهجاه يزيد بن المهلب .

(٣) مراتب النحويين .

المتوفى سنة ١٦٩ يقرأ الآية العاشرة من سورة الأعراف (معاش) بالهمز بدلاً من معاش فعامل لفظ المفرد معيشة كما لو كان « مفعلة » وكان من نتيجة هذا الاتجاه أن « أسهم بقسط غير ضئيل في أن النحو وعلم اللغة لم يجدا بالمدينة تربة حصية »^(١) .

ومن النوادر التي يحكيها الأصمعي ، وفيها ظرف وفكاهة وتصوير لظرة الجمهور للمتمسكين بالإعراب : خاصم عيسى بن عمر رجلاً إلى بلال بن بردة ، فجعل يتبع الأعراب وجعل الرجل ينظر إليه ، فقال له بلال : لأن يذهب بعض حق هذا أحب إليك من ترك الأعراب ، فلا تشاغل به ، واقصد لحجتك .

وقدم رجل من النحويين رجلاً إلى السلطان في دين له عليه ، فقال : أصح الله الأمير ، لي عليه درهمان ، فقال خصمه : لا وافه أيها الأمير إنها لثلاثة دراهم ، ولكن لظهور الأعراب ترك من حقه درهماً^(٢) .

وإذا كان هذا الاتجاه موجوداً قبل عصر الخلاف فإنه في عصر الخلاف أصبح ظاهرة بارزة ، وبقدراً ما يوغل النحاة في الصنعة ، بقدر ما يقابلهم الأدباء والرأي العام بالتهكم .

وتأتي المدرسة البغدادية ، ومن ورائها المصرية ، والاندلسية ، وتشعب الآراء وتعدد ، والشعراء يلاحقونهم بالتندر ، محلولين الآراء بهذا الطاغوت الذي يقدسه النحاة وهو القياس .

هذا الخلاف النائر العنيف يدفع يزيد بن الحكم التقفي إلى التندر بالنحويين فيقول فيهم :

(١) العربية ص ٣٠ .

(٢) البيان والتبيين ج ٢ ص ٢١٨ .

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء ثار بينهم جدال^(١)

وأبو غسان دماذ صاحب أبي عينة يسمع رأي البصريين في نصب المصارع بأن
مصممة وجوياً بعد الفاء والواو وأو دون اعتبار هذه الأحرف ماضية كما يقول
الكوفيون ، فيكتب إلى شيخ البصرة أبي عثمان المازني قصيدة مطلعها

تفكرت في النحر حتى مللت وأتعبت نفسي له والبدن

ثم يتعرض فيها لرأي البصريين السابق ، ويختتمها بقوله :

فقد كدت يا بكر من طول ما أفكر في أمر « أن » أن أجن^(٢)

لقد كانت نظرة الجماهير وبخاصة الشعراء منهم في القرنين الثالث والرابع
تحمّل قدراً غير قليل من التهكم ، واني أرى في عبارة المتنبي السابقة التي برد على
من يسألونه عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب « عليكم بالشيخ ابن جني فسلوه ، فانه
يقول ما أردت وما لم أرد »

فقوله : « ما أردت وما لم أرد » عبارة تحمّل نهكاً بالغاً بصناعة النحر .

والمتنبي - وهو فنان - منهجه الفني أن يدع ، وأن يشكر ، ولا يفكر فيما يشير
النقاد أو الحاة من مشكلات حول ما يقول ، يبدو هذا الانحياز في قوله :

أنا ملء جموي عن شواردها ويشهد الحلق جراحها ويختصم

ويتحدث « يوهان فلك » عن نقد الصاحب بن عمار المتنبي الذي تحدث عنه في
ظاهرة سابقة وبالذات إغفاله في نقد المتنبي ما وقع في شعره من لحن فيقول وهذا

(١) البيت من شواهد الحلة على إعراب أسماء المعروف التهجيات إذا ركبت .

(راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٢٩ ، وخرائط الأدب شامد / ٩)

(٢) عيون الأحبار - كتب المعلم والبيان (الإعراب واللحن ج ٢) والنوادر للعالي ص ١٨٦ ، وأما
الحويين البصريين / ترجمة المازني ، وانه الرواة / ترجمة دماذ .

التساهل والتجاهل التام الذي يبدو من ابن عباد تجاه اللحن اللغوي في شعر المنبي هو صورة للموقف الذي أخذه الأدباء في أوائل العصر الاسلامي الأوسط من مسألة الفصاحة وسلامة اللغة^(١) .

وهذا الموقف المشار إليه هو هبوط منزلة اللغة الفصحى ، وسقوط منزلة النثر وانصراف الأدباء عما تكلفه النحاة من قواعد أحسوا أنها قيود قاسية على اتجاههم لشيء .

ولعل مما يعبر عن صيق الجماهير بتصرف النحاة قول المأمون لابن قديم عندما فتح له أبواباً مختلفة من الاجازة : مر كل شيء عندكم جائز .

كان الأدباء - ادن - في هذا العصر ، وما بعده أحسوا بصعوبة النحو ، والقيود الصناعية المرهقة التي تكلفها النحاة ، وبرموا بها ، وسخروا منها ، ومشولية هذا كله تقع على نحاة المدرستين ومن أتوا بعدهم حيث لحوا في الخلاف ، وفي الصراع العقلي الذي لم يثمر إلا مسائل ليس لها ثمرة في الدراسات النحوية .

وقد اتخذ بعض النحاة مسيح الصعوبة والتكلف في التعبير ، ليطل الناس في حاجة إليهم ولأنهم يتكسبون مما يكتبون ، ولو أبانوا لاستغنى الناس عنهم وقد وجدت هذه الظاهرة في القرنين الثاني والثالث ، والخلاف الحوي في رأي غير مسئول عنها ، وقد يكون المسئول عنها التناق في الخطوة لدى السلطان والناس .

يذكر الجاحظ أن مسائل أبا الحسن الأحفش . أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتابك مفهومة كلها ؟ وما بالناس نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدم بعض العريض ، وتأخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أصع كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه ، قلت

(١) العربية ص ١٧٦

حاجاتهم إليّ فيها ، وإنما قد كسبت في هذا التدبير ، إذ كنت أليّ التكسب
دهمت^(١) .

فهذه الحادثة تضيف سبباً آخر لصعوبة أساليب النحلة .

وقد تحدثت عن أبي العلاء المعري ، وكان واسع الرواية ، سماعياً إلى أبعد
حدود السماع ، وكان يضيق بنحو البصرة الذي كان في عهده ممثلاً بالجدل والقياس
والتعليل ، وتبدو هذه الظاهرة واضحة في كتبه ، وبخاصة رسالة العفراء .

(٥) - التنقية النحوية ، أو اللغوية

اختلاف المنهجين البصري والكوفي في تقعيد اللغة ، أضاف إلى النتائج
السابقة هذه النتيجة : التنقية اللغوية

فتيار اللحن بدأ يقرؤ البيئات العربية الفصحى منذ أوائل القرن الأول وتحركت
الجهود لتلافيه ، فكان ذلك بداية للنشاط النحوي الذي حاول منذ وجوده أن يقف
دون تيار اللحن ، وأن يحدد من خطورته بوضع ضوابط تعصم الألسنة من التورط فيه .

وكان من الحالة الأوائل من وقفوا موقفاً صلباً ، وحرصوا للشعراء - وهم في
ذلك الوقت حجة - وأسرفوا عليهم في كثير ، على النحو الذي تناولناه في موقف
الأدباء من النحلة^(٢) .

وظل النحلة يفلومون تيار اللحن بهذا الأسلوب : التقيد على أساس السماع
من الفصحاء والقياس عليها ، وأي لفظة أو عبارة فيها انحراف عن سنن القياس
يقابلونها بالاستنكار ، فيصيحون حيناً ، ويخطئون حيناً آخر .

(١) الحيوان للجاحظ - طعة الحلبي ج ١ ص ٩١ .

(٢) راجع موقف عبد الله بن اسحاق من الفرزدق ، وما رواه الجاحظ عن عيسى بن عمر .

يصيبون في مقالومة أي انحراف عن الواقع اللغوي ، ويخطئون في فرض قياسهم على الفصحاء من الشعراء .

وفي الصف الثاني من القرن الثاني ظهرت مدرسة الكوفة بمنهج جديد لتؤدي رسالتها نحو الحفاظ على لغة القرآن بجانب شقيقتها مدرسة البصرة ، وكان الخلاف بينهما تبعاً لاختلاف منهجيتهما من ناحية ، ولأسباب أخرى أوضحتها في موضعها من هذا البحث .

وهنا وجدنا أنفسنا أمام منهجين مختلفين في تنقية اللغة من اللحن : منهج محافظ مترم ، لا يعتمد إلا بالسماع الكثير من قبائل معينة ، ويهمل الشواذ ، ويعتمد بالقياس ، وقد يقوم على تخطئة الفصحاء ، ورد ما خالف القياس من قراءات القرآن .

ومنهج مرن ، واقعي يسمع من كل قبيلة ، ويعتمد بكل مسموع ، ولا يبالي في احترام القياس .

وسارت « التنقية اللغوية » بين هذين التيارين ، ويحتدم الخلاف فتتأثر حركة التنقية اللغوية بمنف هذا الخلاف وقسوته .

على أنه مما ينبغي التنبيه له أن مؤلفات الثقافة العربية في هذه الفترة وكانت تمتزج فيها أخبار التاريخ بتيارات الأدب يمحى مسائل النحو كان يخصص الكاتبون جزءاً منها للحديث عن اللحن وأخباره ، وبعض أخبار التنقية اللغوية التي وقفت دون تياره .

والخلاف بين سيويه والكسائي حول هذه العبارة : كنت أظن أن العرق أشد لسعاً من الزنور ، فإذا هو هي ، أو فإذا هو أياها .

سيويه زعيم مدرسة البصرة يميز الوجه الأول فحسب ، أما الكسائي زعيم مدرسة الكوفة فيميز الوجهين جميعاً . وغير ذلك من المسائل كثير ، تستطيع أن تلم بالكثير فيها إذا تتبعته المسائل الجزئية للخلاف .

ويوجه بعض الباحثين المحللين من الأوربيين لمة مقد الى المهج المصري
المرمت ، فيقول : « يجب ألا يبالغ الباحث في مسألة تأثير الأرامية ، والعبرية في
العربية الشمالية ، إذ ينبغي أن يحترس من الخطأ في سنة بعض الكلمات العبرية إلى
أحدى أحوالها السامية ظناً منه أنها منقولة منها ، فقد يوجد عدد كبير من الألفاظ له ربه
أرامية أو عبرية ، وهو في الواقع كان يستعمل عند العرب ، قبل أن يحدث الاتصال
بين هذه اللغات »^(١) .

فالذين يأبون الأخذ من عرب الشمال بحجة تأثرهم بجيرانهم من غير العرب
وحرصاً على التنقية اللغوية هم أهل البصرة ، أعنى نحاتها
لكن كلا التيارين المحافظ منهما والمرون وقفا بصدق في وجه تبار للحن وأدي
واجبهما إلى حد ليس بالقليل نحو التنقية اللغوية .

وبجانب الجهود النحوية وضعت كتب ترصد للحن وتنبه إليه .

فالكسائي يؤلف كتابه « ما تلحن فيه العامة » وابن خالويه النحوي يؤلف كتابه
« ليس من كلام العرب » وكلاهما كوفي والحريري صاحب المقامات وهو صاحب
مبول بصرية يؤلف كتابه « درة الفواص في أوامير الحواص » ويذكر الرواة لأبي عثمان
المازني (كتاب ما يلحن فيه العامة) أيضاً .

وكما كان هناك صراع بين المنهجين في وضع قواعد النحو ، كان هناك نفس
الصراع في حركة التنقية ، فابن الأعرابي الكوفي المتوفي سنة ٢٣١ هـ لم يشأ أن
يعتد بالأصمعي ولا بأبي عبيدة ، وهما على مرتبة مرموقة في العلم بكلام العرب قد
تسمو على مرتبة ابن الأعرابي . وحجته في ذلك أن الرجال الذين أخذ عنهم من لدو
كثيراً ما أعطوه بياناً يتعارض مع آراء الأصمعي^(٢) .

ويقول ذلك : « ولكن آخرين من علماء اللغة عبر ابن الأعرابي حاملوا لأصمعي

(١) إسرائيل ولسون / تاريخ اللغات السامية ص ١٦٣

(٢) ياقوت - إرشاد ص ٥ ص ٧

أيضاً في أقواله ، وقد أنحى الطليوسي بشده اللاتمة على ابن فتيبة لأنه احتصن مذهب
لأصمعي المتطرف في « منقبه اللغة » دون أن يعنى بمذهب النحاة الآخرين من
علماء اللغة ، ولو على سبيل العرض فحسب ^(١) .

وهذا مثال آخر يتجلى فيه بوضوح حركتي التنقية ، وطابع كل منهما .

وفضة هذا المثال أن الحافظ وهو أحد من اهتموا بحركة التنقية من غير الحاة
بسبب لي يوسف من حالد التميمي أو السبطي الفقيه المشهور الذي نقل عنه أبي
حيفة إلى البصرة ، بسبب إليه خطاين ، أحدهما أفعل التخصيل من الألوان ، إذ
قال : أحمر بمعنى أشد حمرة ^(٢) .

وهذه إحدى مسائل الانصاف ^(٣) وحجة البصريين - فيما يبدو - مطلقة أكثر منها
لغوية ، إذ أن أسماء الألوان والعيوب الجسمية - في ذاتها - لا تقبل التخصيل .
وأيد الأباري الاتجاه البصري في المسألة ، كما أيدهم يوهان فك من
المستشرقين ^(٤) .

وأما الكوفيون فلم يكن عددهم مانع من الاعتراف بصحة هذه الصياغة لورودها
في لاستعمال . كقول الشاعر يتهكم بشريف أبي أن ينحر للفقراء في الشتاء :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأت أبيضهم سربال طباخ

وقد نسب هذا البيت لطرفة من العبد ، وطعن ابن الكلبي في هذه السب ^(٥)

وبيت آخر نسب إلى رؤبة ، وهو غير موجود في ديوانه :

أبيض من أخت بني أباخ ^(٦)

(١) العربية ص ٩١

(٢) العربية ص ٨٠

(٣) البيان والتبيين ج ٢ ص ٢ .

(٤) خزانة الأدب ج ٣ ص ٤٨٤

(٥) المسألة ١٦ وموضوعها جوار التعجب من البياض والسواد .

(٦) المرجع السابق ص ٤٨٢

ويبدو من هذا أن البصريين يطعنون في نسبة الشواهد لأصحابها ، وهذا لا يهم الكوفيين في شيء .

على أن المستشرق « نولوكه »^(١) يضيف إلى حجج الكوفيين حجة جديدة هي الآية رقم ٧٢ من سورة الاسراء ﴿ ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً ﴾ .

بالطبع يرى البصريون أنها صفة مشبهة ، إذ ليس فيها تفضيل .

لكن أبا عمرو بن العلاء ، وهو من أوائل البصريين ، كان يرى أن معناه « أكثر عمى » كما يروى أنه كان يفرق في لفظ أعمى بين الوصفية والتفضيل بأن يقرأ في حالة الوصفية بالامالة ، وفي حالة التفضيل بدون إمالة^(٢) .

هذه مسألة تجلى فيها صراع المنهجين في ميدان التنقية ، وفي رأيي أن كلمة « أعمى » إذا استعملت مجازاً في الضلال صح فيها الصفة المشبهة والتفضيل .

وقد تلاقى هذان الاتجاهان في حلب في عصر سيف الدولة .

فكان فيها ابن جني رأس مدرسة القياس ، وصاحب الميول البصرية الغالبة وصاحب الاتجاه الخنثى في نحوه ، ومعه ابن خالويه الكوفي المنزع صاحب كتاب ليس في كلام العرب الذي أشرنا إليه ، والذي اتبع فيه السماع ناهياً عن اللغة ما جوزه فلسفة نحاة البصرة .

كان ابن خالويه يعتمد في كتابه هذا على السماع ، لينقي من الأساليب ما جوزه نحاة البصرة عن طريق القياس .

وهذا موقف نادر في الاتجاه الكوفي ، لأن الكوفيين يلجئون إلى الاجارة أكثر مما يلجئون إلى المنع .

(١) العربية ص ٨٦

(٢) أمالي الشريف المرتضى ج ١ ص ٦٤ ، والكشاف ج ٢ .

ويبدو الاتجاه المتزمت في التنقية اللغوية في كتاب الحريري «درة الغواص»
والحريري صاحب ميول بصرية ، ويعطي في كتابه صورة لتزمتهم في التنقية .

فهو يرى أن الأصح أن يقال : جاء القوم بأجمعهم بضم الميم على أنه جمع
للجمع جمع . على أن ابن قتيبة ، وابن السكيت جوراً إلى جانب هذا أن يقال
بأجمعهم بفتح الميم على أنه لفظ أجمع المستعمل في التأكيد^(١) .

وهو يقصر استعمال «الثنائي» على ثلثي المرأة ، على الرغم من ورود هذا
اللفظ للرجل أيضاً حتى في الحديث^(٢) .

وقوله كافة أهل الملل^(٣) مع أنه نبه إلى أن لفظ كافة لا يعرف بأل ولا
بإضافة .

وبهذا يقدم لنا الحريري البرهان الواضح وعلى أن الملاحظات العميقة
والتعليمات الدقيقة لمذهب المتزمتين الذي يمثل في الدرة ، لم تكن - عملياً -
بمستطاعة التنفيذ^(٤) .

وهذا الموقف الذي يتسم بالتزمت مع أن «الانتاج الأدبي اللامع كمقامات
الحريري ، والملاحظات الدقيقة ، المبدئة الموصى على الأخطاء اللغوية المثقنين
كدرة الغواص ، لم تستطع أن توقف التطور اللغوي في سبيله التي سلكها^(٥)» .

ثم أخذت حركة التنقية تخف حدتها، عندما طغى القياس ، وبالف النحاة في
الصنعة ، وأسرفوا في النقد ، وصاروا إلى ما يشبه الانحرالية ، وغوي تيار التهكم

(١) ابن قتيبة / أدب الكاتب ص ٤٤٣ ، وابن السكيت / إصلاح المنطق ج ١ ص ٢١٢ .

(٢) الشهاب الصافي على درة الغواص بتحقيق مولوك .

(٣) مقامات الحريري ص ٣٩٦ .

(٤) درة الغواص ص ١٧٦ .

(٥) العربية ص ٢٢٢ .

(٦) المرجع السابق .

ضدّهم ، وظهرت الازدواجية في اللغة ، وعند ذاك سلّوت حركة التنقية تطبّثه ، بدّ
مادّا تعمل أمام تيار جاروف من اللحن ، جعل اللغة تتخذ طريقاً خاصة في تطورها .
وجمّدت الدراسات النحوية في ميدان الصراع العقلي ، ولم تستطع أن تفعل
شيئاً .

هذا هو الحال الذي انتهت إليه حركة التنقية اللغوية والدراسات النحوية في
الفترة من بداية القرن السابع حتى القرن العاشر ، إذ بدأت الدراسات النحوية تدخل
مرحلة الجمود القتال الذي انتهى بالهزيمة الحديثة صد النصف الثاني من لقرن
التاسع عشر .

ولست هذه الفترة داخلّة في اطار دراستي حتى أناول معالمها اللغوية وحركات
التنقية فيها بتفصيل ، وأرجو أن يوفّني الله لذلك في بحث آخر .

وخير وصف لهذه الفترة من ناحية حركة التنقية اللغوية ، وأهني به لفترة
الآخيرة من هذه الدراسة (القرنين الخامس والسادس) ما قاله المستشرق يوهان
فك : فبين الحين والآخر يتذكر أحد علماء اللغة على ضوء معارفه عن أدب القواعد
القديمة أن هذا التركيب أو ذاك خاطيء في قانون اللغة الفصحى البدوية ، ولكن هذه
الملاحظات تأخذ تدريجاً في الندرة عد أدب الشروح حيث تأخذ تفسير الشعراء هنا
طابع الذوق الأدبي الذي لم يكن يصدر في حكمه بعد عن القواعد والنحو ، بل عن
مقاييس الأسلوب بوجه خاص^(١) .

(١) العربية من ١٧٧

(٦) - مصنفات عن الخلاف

ترك الخلاف بين المدرستين ثروة داب بال من المصنفات التي كتب أصحابها في الخلاف بين المدرستين

وأول من كتب في الخلاف أبو العباس ثعلب ، وجاء بعده من ودوا عليه حتى جاء ابن الأثير فجعل من نفسه قاضياً منصفاً بين نحاة المدرستين في كتابه الانصاف .

ومن المؤسف أن الكثير من هذه الكتب لم نثر عليه ، والقليل منها وقع في أيدينا .

ولم يطبع من الكتب التي نثر عليها إلا الانصاف ، ومنها ما لا يزال قابلاً في قسم المخطوطات بدور الكتب في مصر وفي غيرها .

ولا أريد هنا أن أسرد هذه الكتب ، وأوضح قيمة ما عرفته منها فذلك أمر قد فصلته في موضعين من هذا البحث .

والذي أريد أن أثبت هنا أن هذه المصنفات تعتبر أثراً من آثار الخلاف بين المدرستين .

على أن جمهرة الكتب النحوية أولت المسائل الخلافية اهتماماً بعيد المدى بعرض الكثير من المسائل ، وأجمعها لذلك هي تقدير ، وعليها - بعد الله - اعتمدت في بحثي :

ارتشاف الصرب من لسان العرب لأبي حيان المخطوطة رقم ٨٢٨ نحو ، والمصورة رقم ٦١٥٦ بدار الكتب ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك . ومنها : مغني اللبيب لاس هشام ، والتصريح على التوضيح للشيخ خالد ، وشرح الرضي على الكافية

(٧) - ظهور البحث في أصول النحو

لا شك أن وجود المدرسة الكوفية بمنهجها الجديد في ميدان البحث النحوي ، تنافس المدرسة البصرية ، لفتت الأنظار إلى البحث في أصول المنهجين ، وفي الأسس التي تعتمد عليها كلتا المدرستين ، ولا بد أن تظهر هذه التسؤلات ، وتشد إليها الانتباه وقد ظهرت فعلاً ، وكانت مثار بحث ودراسة .

فتحدثوا عن الرواية والسماع والقياس عند البصريين والكوفيين . وعن قراءات القرآن وإلى أي مدى نعتد بها في الاستشهاد ، والحديث الشريف وهل يستشهد به ؟ والعلل النحوية وموقف المدرستين منها .

وكان ما يكتب عن هذه الأصول في أول الأمر عبارة عن أحكام مقتضبة ، أو آراء موجزة ، أو تعليقات عابرة على خبر معين ، أو حادثة يرويها أحد الرواة ، وقد أشرنا إلى الكثير منها ، ونحن نتحدث عن المسائل الأصولية ، من ذلك مثلاً ما يقوله الرواة عن الكسائي ، وأنه « كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة ، والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ويقس عليه حتى ألفسد النحو »^(١) ومثل قول الرياشي البصري : « إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة البرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشولريز »^(٢) .

وغيرهما كثير ، نجد فيها ما يشير إلى منهج المدرستين ، وما اعتمدت عليه كل منهما في الأصول ، وإن كانت هذه التعليقات المتناثرة تمتزج بقدر غير قليل من التعصب بين المدينتين وأشرنا إلى ذلك كله بتفصيل .

ثم كانت الدراسات الفقهية ، وأبحاث الفقهاء في أصول الفقه تجربة رائدة أمام

(١) معجم الأبناء ج ١٣ ص ١٨٣ .

(٢) ابن القيم الفهري ص ٨٦ .

الحجة ، احتذوها وانتفعوا بها ، وساروا على هداها .

ومن بعدها جلت في محيط الثقافة العربية والاسلامية الدراسات المنطقية
والمسمية .

تأثرت الدراسات النحوية بذلك كله ، وتأثر الخلاف النحوي ، واستمع
المختلفون بالخلاف بين الفقهاء ، وبالأفكار المنطقية والفلسفية ، كما حطت الجهود
الباحثة في أصول النحو- وهي وليدة الخلاف بين المدرستين - خطوة واسعة .

ففي الرواية والسماع انتفعوا بجهود الفقهاء وأهل الحديث .

وفي ميدان القياس انتفعوا بالأفكار المنطقية وتجربة الفقهاء .

وفي التحليل والعامل انتفعوا بالأفكار الفلسفية .

وهذا مثال لتأثر النحاة في أصول النحو بأصول الفقه .

يقول السيوطي : ومن القوادح في العلة النحوية : فساد الاعتبار . قال ابن
الأنباري : وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب ، كأن يقول البصري :
الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشر أن الأصل في الاسم
الصرف ، فلوجورنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير
أصل ، فوجب ألا يجوز قياساً على مد المقصور . فيقول له المعترض هذا استدلال
مك بالقياس في مقابلة النص عن العرب ، وهو لا يجوز فإنه قد ورد النص عنهم في
أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة .

والجواب : الطعن في النقل المذكور ، إما في استلذه ، وذلك من وجهين :

أحدهما أن يطالبه بآيائه ، وجوابه أن يستلذه ويحيله على كتاب محمد عبد أهل
اللغة

والثاني القدح في رواية ، وجوابه أن يبيدي له طريقاً آخر ، وأما في منته وذلك من

خمسة أوجه . . . (١)

هكذا يفصل الأنباري الأصول الجدلية لفساد الاعتبار ، والنأثر واضح هـ بالمكر
المطقي ، ويتجربة الفقهاء في أصول العقه .

والحقة أنفسهم يعترفون بهذا التأثير ، يقول ابن جني : يتزع أصحابنا لعل من
كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، لأنهم يحدونها مشورة أثناء
كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق (٢) .

ويذكر الأنباري في مقدمة الإنصاف أنه رتب مسائله على غرار المسائل
الحلافية بين فقه الامام أبي حنيفة ، والإمام الشافعي .

وقد فصلت هذا التأثير في غير موضع من هذا البحث .

ويبدو لي أن أول محاولة لعمل مؤلف متكامل في أصول النحو هي محاولة أبي
بكر ابن السراج في كتابه : الأصول الكبير ، ومجمل الأصول ، والمشهور أولهما ،
ولم ينشر حتى اليوم (٣) غير أن المصنفات التي جاءت بعده أشارت إلى منهجه وفيها
نبذ منه .

وفي هذا الكتاب رجع ابن السراج إلى كتاب سيويه ، وصم إليه كثيراً من آراء
الأخفش الأوسط ، كما رجع فيه إليه مقتضب المبرد أستاذة ، ولم يقبل من تلاميذه أن
يفضلوا « أصوله » على « مقتضب » أستاذة المبرد ، وأشد قول الشاعر :
ولكن بكت قلبي فهاج لي البكا بكاهها ، فقلت المضل للمتقدم

ويقول الأنباري عن كتب ابن السراج : وأكبرها كتاب « الأصول » فإنه جمع فيه
أصول علم العربية وأحد مسائل سيويه ، ورتبها أحسن ترتيب وكان ثقة (٤) .

(١) الاخراج من ٦٦ ، ٦٧ .

(٢) المختص جـ ١ من ١٦٣

(٣) في الأشاء والبطائر للسيوطي مادة وقيرة من هذا الكتاب ، وكذلك في الاخراج نشر كتاب لأصول لابن
السراج أخيراً عن طريق رواية الارشاد بالمراق

(٤) برهة الألبا ترجمة ابن السراج ، وراجعها في الريدي ، والسيرافي والمهرست من ٩٨ ، ومجمع
الأدباء ١٨/١٩٧

وهذا ممدوح من كتاب «الأصول» يقول السيوطي : قال ابن السراج في
الأصول بعد أن قرر أن أفضل التخصيل لا يأتي من الألوان : فإن قيل : قد أشد بعص
الس

يا ليتني مثلك في اليأس أبيض من أحت بي اباض

الحروب أن هذا معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ ، والكلام المحفوظ
بأدنى إسناد حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ، ولا نحو ، ولا فقه ، وإنما
يركس بي هذا صمعة أهل النحو ، ومن لا حجة معه ، وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل
صمعه أصحاب الحديث واتساع القياس في الفقه^(١) .

ولم يكن هذا الكتاب - فيما يبدو - خالصاً لأصول النحو ، كما يفهم من
عنوانه ، وإنما كان في أكثره مسائل نحوية من كتاب سيبويه وغيره ، يناقشها ويوازن
بينها وبالذات بين البصري والكوفي منها ، وفي القليل منه بحوث أصولية .

يرشدنا إلى ذلك حديث ابن جني عن الكتاب في مقدمة كتابه : الخصائص إذ
يقول : وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب
أصول الكلام والفقه ، فلما كتب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً
أو حرفين في أوله ، وقد نعلق عليه به ، وسنقول في معناه^(٢)

وفعلاً تحدث ابن جني عن شيء من أصول ابن السراج في حديثه عن العلة
وعلة العلة .

ويبدو ابن جني هنا حريصاً على أن تكون له أولوية الكتابة في أصول النحو
بمعناه الدقيق ، وهذا رأي شاركه فيه ، وإن كنت أؤكد أن أصول ابن السراج ومن
بعده الإيضاح في علل النحو لتلميذه أبي القاسم الزجاجي ، خطوة هامة في طريق
الكتابة في أصول النحو

(١) الانفتاح ص ٢٩

(٢) الخصائص مقلعه الكتاب ص ٣ .

ثم تأتي محاولة أبي الفتح بن جني في كتابه : « الخصائص » لينتقل بالكتابة في هذا الموضوع ثقله رائحة ، وبالذات في مجال التصريف الذي أتقنه اتقناً كبيراً فعصل أستاذه أبي علي الفارسي الذي قرأ عليه كتاب التصريف للماربي ثم شرحه بن جني في كتابه « المنصف » وقد نشرته الإدارة العامة للثقافة بالقاهرة في ثلاثة أجزاء .

لكه أضاف إليه ملاحظات دقيقة ، واستقصاءات للأمثلة اللغوية ، وأعاناه على ذلك حسه الدقيق بأنية اللغة وتصاريفها ، ولا عجب فله دراسة صوتية رائعة ، وآراء حيدة في أصول اللغة ، صمغها كتابه « سر صناعة الاعراب » .

أما كتاب الخصائص الذي نتصلي للحديث عنه فقد استطاع به ابن جني أن يضع للتصريف أصولاً على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم، وهي أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياها العامة كالاعراب والبناء وعمله ، وقد ذهب إلى أنها أقرب من علل الفقهاء إلى علل المتكلمين ، إذ تعرض لمسائل « ميثاقية » في طبيعة العرب وسلاقتهم^(١) .

وتنطلق الكتابة في « أصول النحو » سريعة بعد الخصائص ، وكانت الدراسات النحوية قد جاوزت مرحلة النصج والاكتمال ، ووضح للأعلام في هذه الفترة أهمية التصنيف في هذا الاتجاه كما يصنع الفقهاء .

على أنه مما ألفت النظر إليه أن الكتابة في الخلاف بين المدرستين تعد لوناً من الكتابة في أصول النحو ، لأن الباحث في الخلاف بين المدرستين لا بد أن يعرض لأصول المنهجين .

ثم يأتي أبو البركات الأنباري في القرن السادس وهو أهم من توفر على دراسة الخلاف النحوي ، فيضيف لذلك مؤلفه « لمع الأدلة في أصول النحو » وفي هذا الكتاب يتحدث الأساري بدقة رائعة ، وتنسيق محكم عن السماع وما يتصل به من الرواية والرواة ، وما يشترط في كل منهما ، ثم يتحدث عن القياس وأركانه متناولاً كل

(١) مدارس النحو ص ٢٦٧ .

ركن بالتفصيل الدقيق ، كما يتحدث عن العلل وأنواعها وقد نهج في كتابه ، منهج لمفهاء بصورة كاملة ، فكان هذا الكتاب لائق وأوفى وأخص ما كتب في هذا الموضوع ، وقد طبع في دمشق بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني .

وهنا ينتهي المدى الزمني لدراستي .

لكن مما تجدر الإشارة إليه توالي الكتاب في العلل النحوية مثل كتاب العكبري « اللباب في علل الباء والاعراب » مخطوط بدار الكتب ، وكذلك نتائج الفكر في علل النحو للسيوطي .

لي أن يأتي القرن العاشر فنجد مؤلفاً آخر في « أصول النحو » وهو كتاب « الاقتراح » للسيوطي .

وقد استفدت منه كثيراً في هذا البحث ، وقد أوجز فيه السيوطي - حسب منهجه المعروف - بعض ما كتبه ابن السراج في أصوله ، وبعض ما كتبه ابن جني في خصائصه وأكثر ما كتبه الأنباري في لمع الأدلة .

يقول السيوطي عن هذا الكتاب انه « بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه ، ورتبه على نحو أصول الفقه في الأبواب ، والفصول والتراجم »^(١) .

وهذا نموذج من أسلوب الاقتراح : قال السيوطي : « والمراد بالاجماع إجماع البلدين البصرة والكوفة ، قال في الخصائص : وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص ، وإلا فلا ، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة وإنما هو علم متزع من استقراء هذه النخبة ... »^(٢) .

وهكذا يتحدث السيوطي في الاقتراح ، ثم ينقل رأي ابن السراج ، أو ابن حبي كما رأينا ها أو الأنباري .

(١) مقدمة الاقتراح

(٢) الاقتراح ص ٣٥

وتوقفت الكتابة في أصول النحو لتعود في عصرنا الحاضر على نهج جديد وقد
كتب فيه أساتذتنا وزملاؤنا رسائل علمية لها وزنها وتقديرها .

ورسالتني هذه لينة في هذا البناء الكريم . أسأل الله التوفيق والسداد والعمو
والعافية ، وأن لا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا انه أعظم مسؤول ، وأكرم مأمول
والحمد لله رب العالمين .

الخاتمة

هذه رحلتي عبر ستة قرون متتابعة هي أزهى فترة في عمر الحضارة العربية والإسلامية بين مدينتي البصرة والكوفة ، ثم في بغداد ، والشام ومصر ، والمغرب العربي ، متبعاً الخلاف النحوي بين المدينتين ، باحثاً عن تأثيره في المصادر الإسلامية الأخرى ، محللاً أسبابه ، موضحاً ظواهره محصياً مسائله ، مثبِتاً آراء الأعلام من النحاة في تقويمه ، ثم قائماً بدوري في هذا التقويم ، لأخلص منه إلى بيان نتائج الخلاف النحوي وآثاره

وفي نهاية المطاف أقيت العصا ، وشعرت بشيء من الارتياح لا أريد أن أصف مداه ، ومبعث هذا الارتياح ليس هو الإعجاب بما فعلت أو محاولة إعطائه فوق قدره ، فذلك ليس من شأني ، وإنما أمره متروك لفضة المكر في محراب العلم ، بل مبعثه الإحساس بأداء الواجب بعد رحلة بحث ودرس على امتداد سنوات خمس ، متنقلاً بين الكتب من مطبوع ومخطوط ، تصرفني عنها شواغل الحياة - وما أكثرها - حيناً ، وأعود إليها أحياناً ، والآن بلغ الكتاب أجله ، وانتهى الماء ، وشعرت ببرد الراحة كسفينة وصلت إلى بر الأمان بعد سفرة في بحر لحي ، أو على حد تعبير الشاعر القديم .

كما قرَّ عينا بالآيات المسافر

وليدع حديث المشاعر ، فليس من المناسب الاكثار منه في مجال البحث العلمي ، لأسائل نفسي : ما نهاية المطاف ؟ ولأي شيء أوصلتني هذه الدراسة ؟

لقد بدت أمامي حقائق كثيرة ، وعلى أساسها جددت في الدهن آراء شتى إن أمر الدراسة النحوية عميق ، والظروف التي ألمت بها أعجب ، إذ بدأ النحو بداية معية ما كان ينبغي أن يبدأ بها ، ثم جاء الخلاف بين المدرستين فعرض عليها سيرة معية وفيما وراء ذلك تأثرت هذه الدراسات بظروف أهلها ، وعاشت حياة القوم ، قويت بقوتهم ، وضعفت بضعفهم ، وتفرقت تبعاً لتمزقهم ، وجمدت بحمودهم فما الآراء التي أثارها هذه الدراسة ؟ وما لقضايا التي كشفت عنها ؟

أولى هذه القضايا : ينبغي أن ندرس قواعد النحو على أساس أن اللغة ظاهرة اجتماعية يرجع إلى واقع المتكلمين بها في تقييدها .

من القضايا التي عابت عن بعض أوائل النحاة أصل اللغة ، وأنها تتبع من المجتمع ، وتنمو وتتطور كما يتطور الكائن الحي ، وتتأثر بظروف أهلها والناطقين بها ، والظواهر الاجتماعية لا تملق ، وبالذات اللغة التي تخصص لمؤثرات صوتية ، وبيئية ، وعضوية ، ثم حضارية . ومن مبرح هذا كله تكون اللغة

يروى أن رجلاً قال لعمر بن الخطاب . ما تقول في رجل ظلي بصبي ؟ فعجب عمر ومن حضره من قوله ، فقال . يا أمير المؤمنين ، إنها لغة - بكسر اللام - فكان صبيهم من كسر لام لغة أشد من عجبهم من قلب الصائد ظاء ، والظاء صداداً^(١) . وليعجبوا ما يشاهدون بهذا هو شأن اللغة تسمعي دائماً على قوانين العقل ، ومقاييسه ، وأن ألتمتها بذلك وجدت اضطراباً ، كما فعل بحاة البصرة ألتموا اللمة بقياسهم ، فما كان منهم إلا أن خطأوا بعض العصحاء ، وردوا بعض قراءات القرآن .

وقد حاول بعض الباحثين القدماء أن يضيفوا على اللغة أسراراً خفية مثل القول

(١) المبرر ص ٥٦٢ ، ٥٦٣ .

بوجود صلة بين الألفاظ ومعانيها . وهذه علاقة منطقية تفرض على اللغة ، وهي في لوقت بعضه مبالغ فيها ، فإذا كانت هناك علاقة فهي الألفاظ المعبرة عن صوتيات أو في الألفاظ التي تكثر أو تقل مقاطعها الصوتية على حد تعبير القدامى « زيادة المني نعا لزيادة المعنى » لكن في بعض الأحيان لا نجد هذه الصلة بدليل :

١ - أن الكلمة الواحدة في اللغة الواحدة قد تعبر عن عدة معانٍ . وهو ما سمي بالمشارك اللفظي ، ولا نستطيع إنكاره أو إغفاله .

٢ - أن الأصوات والمعاني تتصاحب للتطور المستمر على توالي الأيام ، وقد تتطور الأصوات ، وتبقى المعاني سائدة ، كما تتغير المعاني ، وتظل الأصوات على حالها

٣ - أن لمعنى الواحد قد يعبر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات ، وهو ما يسمى بالترادف الذي نلاحظه في كل لغة ، ولا سيما اللغة العربية .

ولا شك أن الذين يكررون الصلة بين الأصوات والمدلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم « الطبيعة اللغوية »^(١) ومع ذلك فملاح الصلة بين اللفظ والمعنى في لغتنا مدية في كثير

والامر الذي يجعلني أؤكد أهمية الواقع بالسنة للغة ، وبالتالي بالنسبة لقيام الدراسات الصوتية على أساسها أن من نحانا القدامى حتى من أولعوا بالقياس وبالغوا فيه يؤكدون أهمية الواقع اللغوي ، وأنه ينبغي أن يكون هو الأساس

فهذا ابن جنى ، وهو من أئمة القياس ، له نظرية مشهورة في أصل اللغة ، فهو يبدي رأياً قيمياً في « الواقعية اللغوية » . يقول : (وإن شئت الشيء في الاستعمال ، وقوي في القياس ، كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم يته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)^(٢)

(١) راجع أسرار العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٧٧ - ٨٢

(٢) الخصائص ج ١ ص ١٢٥

ثم يضرب المثل « بما » التيمية والحجازية : فالأولى . قوية في القياس
والثانية : كثيرة في الاستعمال ، لأنها وردت في الاستعمال القرآني ثم يقول
(واعلم أنك إذا أدلك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه شيء
آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه)^(١) .

ويقول السيوطي ملخصاً ما أورده الفخر الرازي في كتابه المحصول قال
(. . .) ثم الطريق إلى معرفتها - يعني اللغة - إما الفل المحض ، أو العقل مع النقل
كقولنا : الجمع المحلي باللام للعموم ، لأنه يصح استثناء أي فرد منه ، فإن صحة
الاستثناء بالنقل ، وكونه معيار العموم بالعقل ، فمعرفة كون الجمع المذكور له
بالتركيب من النقل والعقل ، وأما العقل المحض فلا مجال له في ذلك . قال :
فالنقل المحض ، إما متواتر أو آحاد ، وعلى كل منهما إشكالات)^(٢) .

فالذي نفهمه مما قاله هذان العلمان تأكيد أمر الواقعية اللغوية ، وأنها في
المرتبة الأولى إذا أردنا وضع القواعد

وهذه القواعد في تقديري تقرب ونصط الطواهر اللغوية لمن يريد دراسة اللغة
وليست للحكم بها على أساليب المصححاء من أبناء اللغة الأوائل .

هذه الحقيقة التي أوضحناها ، واقترحت أن تكون أساساً للدراسات النحوية ،
أبدي في ظلالها هذه الآراء :

(أولاً) - الاكتفاء من مبادئ المنطق والفلسفة في مجال الدراسات النحوية ،
مما يظم الأفكار ، ويسق القواعد ، ويجعلها مرتبة ترتيباً ييسر فهمها ولالمام بها ،
وذلك لأننا لا يمكن أن نجرد العقل الانساني من تأثيره في أي نشاط بشري ، ولا كان
نوعاً من الهذيان .

ففي مجال التحليل : لا ينبغي الاسراف في العلل النحوية ، والعمق فيها ،

(١) المرجع السابق

(٢) الاقتراح ص ٣٠ .

والجري وراء العلل الثنائي ، والثالث ، ونبذل في ذلك جهداً عقلياً لا طائل تحته ،
وأنا مؤيد لأبي مضاء في موقفه من العلة النحوية ، وفي نقله للأعلم ، والسهيلي
لاسرافهما في ذلك ، إذ تعجب عندما تقرأ في أسرار العربية لأبي البركات الأساري
وهو يعلل لم رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ ولم لم يكن العكس ، ويخص في سرد
عدل ، وراءها علل حتى يخرج بك عن ميدان الدراسة النحوية ، واقرات كتب
الحلاف ، وما اكتظت به من علل .

لا أنكر طبيعة الإنسان في البحث عن علة لكل شيء ، فليكتف إذن بالعلة
الأولى حتى لا يخرج عن طبيعة الدراسة اللغوية . وهذا مثال للاكتفاء بالعلة الأولى
قال بن جني . وسألت الشجري يوماً ، فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول : ضربت
أخاك ؟ فقال كذاك ، فقلت : أفقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول أخوك أبداً
قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك فقلت : كذاك ، فقلت : ألسن رصمت أنك لا
تقول : أخوك أبداً ؟ فقال : ابن ذا ! اختلعت جهتا الكلام^(١) .

وفي ميدان العوامل النحوية : وهي لون من الفلسفة اتجه إليه النحاة جميعاً
وأوسع فيه البصريون أيما إيغال . أبدي ضرورة الإبقاء على العامل باعتباره منهجاً
تربوياً ورمزاً^(٢) لتأثير الصوتي في الجمل العربية والذي على أساسه يتغير الضغط ،
مع الكف عن القول بالعوامل المقدرة والمحدوفة ، والعوامل المعنوية ، والاكتفاء
بالعامل النطقي ، وأرحب في الوقت نفسه بالعامل الذي اشكره الكوفيون وهو
« لحلاف » إذ أنه برغم أنه عامل معنوي لكن له دلالة واضحة على فهم الطبيعة
اللغوية

ثم ما المشكلة الصعبة التي يجدها البصريون في اجتماع عاملين على معمول
واحد ؟ إنها مشكلة في مجال العقل محض ، وليست مشكلة في منطق الطبيعة
اللغوية

(١) الحصائص ج ٩ ص ٢٥٠

(٢) يمكن أن يؤدي العامل النحوي مهمة تعليمية وتربوية يسير فهم القواعد النحوية عند الطلاب بأن
يحول الاعراب أثراً لمؤثر موجود في الجملة وهذا أمر واضح في العوامل اللفظية

وفي قولنا : محمداً ضربته . أليس من الأوفق للطبيعة اللغوية أن نعرب
« محمداً » مفعول « ضربت » بدلاً من تقدير فعل بدون ضرورة تدعو إليه ؟

إذن كل ما أريد أن ترفع عن العامل خصائص العله الفلسفية ، ومن هنا يجب
إعادة النظر في بابي الاشتغال والتنازع اللذين أثقل بهما كاهل الدراسات النحوية
ينبغي تحريد القواعد النحوية من الظواهر المنطقية ، بعد أن تأكد لنا أن اللغة
لا تمنطق ، كما أشار أبو حيان ومن قبله ابن مضاء وغيرهما من محققي النحاة .

والواقع اللغوي يؤكد أن العسير أن تمنطق اللغة ، وهذا مثال من ظاهرة
الإفراد والتثنية والجمع ، كاستعمال الجمع وإرادة المثنى ، قال تعالى : ﴿ إن تنوب
إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ ، ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ﴿ هذان
خصمان اختصموا في ربهم ﴾ .

نستنتج من كل هذا « أن اللغة لا تسلك في علاجها الإفراد والتثنية مسلكاً
منطقياً . كذلك علاج اللغة للمفرد والجمع أمره عجب ، شواهد لا تكاد تقع تحت
حصص ، فقد يستعمل المفرد ويراد الجمع ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وإن كنتم
جنباً ﴾ وقوله ﴿ هؤلاء صبي ﴾ وقوله . ﴿ ثم يخرحكم طفلاً ﴾ ، والعكس نراه في
تلك العبارات المشهورة ، أمثال . ثوب أخلاق ، وأرض قفار ، وحفنة أكسار ، وقدر
أعشار . ومهما أجهد اللغويون أنفسهم في تسيير مثل تلك الاستعمالات ، فلن
يستطيعوا إنكار أنها لا تمت للمنطق بصلة ، وذلك لأن اللغات لها منطقها
الخاص^(١) .

وليس انعدام الرابطة المنطقية في ظاهرة الإفراد والتثنية والجمع فحسب ، بل
إن انعدام هذه الرابطة واضح كل الوضوح في ظاهرة التذكير والتأنيث وفي ظاهرة
النفي أيضاً .

وفي ظاهرة التذكير والتأنيث يحاول النحاة أن يبرروا ما فرصوه من مظهره على

(١) لسرر العربي ص ٨٩ ، ٩٠ .

ظاهرة التذكير والتأنيث بأن يقسموا التأنيث الى حقيقي ومجازي ، كما يلتصقون صروباً من التأويلات لتسويغ تأنيث مع تذكير ، وتذكير مع تأنيث ، وكان هذا الحشد الهائل من الواقع اللغوي يرد عليهم . انظر مثلاً في القرآن الكريم : ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ ، ﴿ قالت الأعراب آمنا ﴾ ، ﴿ السماء منفطر به ﴾ ، ﴿ لحيي به بلدة ميتا ﴾ ، ﴿ وإن يروا سيل الرش لا يتحفوه سيلا ﴾ وفي آية أخرى نرد السيل مؤنثة ، ﴿ قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾ ، ﴿ تلك الرسل فصلنا بعضهم على بعض ﴾ يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ﴾ ، وفي آية أخرى ﴿ والذين اجتسوا الطاغوت أن يعبدوها ﴾^(١) .

وحسبي هذه الأثلة لأشير إلى أن ربط القواعد النحوية بأصناف المنطق لون من العبث .

كذلك مما أنادي به في هذا الموقف تجريد القواعد النحوية من كل آثار الجدل الفلسفي ، ومن الإمعان في الصياغة ، وبالذات التمرينات غير العملية .

ذلك لأن هذا الاتجاه في الواقع يحول الدراسة النحوية إلى لون من الرياضة العقلية لا ثمره له في الدراسات النحوية ، التي لا تسو إلا هي رحاب الواقع اللغوي .

وقد أسرف النحاة في الأمثلة الافتراضية ، والتمرينات غير العملية منذ عهد الخليل وسيبويه اللذين ابتكرا هذا النوع من التمرينات للتدربة على القواعد التي هداهم إليها القياس . على أن كتاب سيبويه مع هذا حامل بحس لغوي دقيق ، وتتبع رائع لاستعمالات العرب .

وهصيب التصريف من التمرينات غير العملية أكبر من النحو ، وهي هي كلا الجانبين كثيرة ، ولا يكاد يحلو منها مؤلف من مؤلفات النحو اللهم إلا الزر اليسير

(١) كما روى سيبويه أنه سمع قال قلاتة ، كما رأينا في الاستمالة العربي مثل . المرأة الكاهن ، والناهد ، والعاس ، والمطل ، والمرصع ، والأيم ، ومثل القرة الفارص ، والناقة الشافع ، والظبية العاصف

أما الجدل الفلسفي والإمعان في الصاعه ههه أشرت لذلك أكثر من مرة ،
ومثلت له ، وحسبك أن تقرأ كتب الخلاف لتحتمس معي في الدعوة إلى ضرورة
تحرير الدراسات النحوية منها .

(ثانياً) - من المخالفة الواضحة للطبيعة اللغوية استعماله أصول لغفه ومقاييس
المرح والتعديل ، وتطبيقها على القواعد النحوية .

ذلك لأن الدراسات الفقهية تقوم على نصوص تشريعية من عند الله جاءت في
كتابه ، أو صدرت على لسان رسوله ، فوضع ضوابط للرواية ، والتحديث ووضع
شروط معينة ، للراوي ونحو ذلك من الأهمية بمكان حتى لا تتدخل أهواء البشر في
شرع السماء .

وعلى العكس من ذلك اللغة فهي صادرة عن المجتمع منذ وجوده تتطور
بتطوره ، وتنمو بنموه ، وهي ملك لكل أفراد المجتمع ، لأنها لسان كل منهم ، يتكلم
بها الصالح والطالح ، والثقة وغير الثقة ، ولا تخضع قواعدها للتحليل والتحرير ،
إنما هي ضوابط توضع من واقع لسان أصحابها .

لكن نحاتنا « في أصول النحو » استماروا ما في كتب أصول الفقه فتحدثوا في
القياس النحوي ، كما تحدث الفقهاء في القياس الفقهي ، وتكلموا عن إجماع في
النحو ، كما تكلم الفقهاء عن الإجماع في الفقه ، وتحدثوا عن الرواية ، والظن في
الراوي وأسس ، كما كان يفعل رجال الحديث وتحدثوا عن القياس والنص وماذا
يكون الحال إذا تعارضا ، كما فعل الكتّابون في أصول الفقه .

وكان من نتيجة ذلك أن أهدر المصريون قدراً كبيراً من السباع ، لأن الراوي
غير ثقة ، أو لأن القائل لا يحتج بشعره ، لأنه من سكان الأطراف المجاورة لغير
العرب ، أو لأنه - يحالف قياً وضعوه وأرادوا احترامه ، ثم تجد أمراً عجباً عندما تقرأ
لعلم من أعلام النحاة مثل : أبي علي الفارسي يبرر هذا التصرف ، فيقول إنما
دخل هذا النحو كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يستعصمون

بها ، وإنما تهجم بهم طبائعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء ، فزاعروا به عن القصد^(١) .

كان العربي في رأي الفارسي يمكن أن يخطيء ، لأنه ليست له قواعد يعتمد عليها ، وعاته أنه يستند إلى قواعد لا تحيد هي الطبيعة اللغوية التي فطر عليها واعترف بها الحاق ، وأذكر ما قول في مناظرة الكسائي وسيبويه عندما رجعوا إلى الأعراب ، فأجازوا ما قال الكسائي ، وعند ذلك قال سيبويه ليحيى البرمكي : مرهم أن ينطقوا بما قالوا فإن ألسنتهم لا تطلعهم^(٢) .

وبناء على هذا كله نقول :

• لا ينبغي أن يشترط في الاعرابي المنقول عنه ، ولا في الراوية الناقل شروط التعديل الموجودة في رواية الحديث .

• ينبغي أن نأخذ من كل القبائل العربية ، حتى قبائل الأطراف ، إذ أن دعوى تأثيرهم بجيرانهم مبالغ فيها ، ولم يكن هذا التأثير بالدرجة التي تصيح معها خصائص لغتهم .

• اتهام رواة الكوفة بالوضع والترديد وحدهم مبالغ فيه ، والنحل كان ظاهرة عامة على أن له رأياً فيه وهو أن الناحل ما دام ثقة ينحل شمرأ على مستوى السابقين في جودته وفصاحته ، فلم لا نحتج به في دانه ؟ ولن يضر الدراسات النحوية في شيء بل على العكس يخصبها وينمها .

• هناك لهجات عربية لها خصائص إقليمية فلا بأس في أن نخضع الطرف عنها وبقيم قواعدنا على الخصائص العامة التي تعتبر لهجة قريش خير معر عنها وذلك مثل : المعجمة ، والعطمطمانية ، والنعنة ، والامتطاء .

(١) الموهبر : قول النزع الخمسين

(٢) للعربي الفصح الذي يتكلم بلسنته قياس يحتكم اليه بين وبين نفسه تتعدر أصوله من اليعة الفصحى التي يعرض فيها ، والكلام الذي يسمعه ، وهذا يختلف تماماً عن القياس النحوي الذي ابتكر فيما بعد

• السماع الذي تقوم عليه القاعدة لا بد أن يكون ظاهرة لغوية ، تحدث بها جمهرة ، ولذا ليس من الانصاف ما اتجه إليه الكوفيون من إقالة قاعدة على شاهد واحد إذا تأكد لنا وحدانية هذا الشاهد ، وإلا فما أدراك قد يكون وراء هذا الشاهد شواهد كثيرة لم نصل إليها ، وقد عرفنا من كلام ابن جني أنه ما نقل إلينا من كلام العرب إلا أقله ، وأنه لو جاءنا وافرأ لجاءنا علم كثير وشعر كثير .

• رأي الأستاذ عباس حسن ، الذي يقترح فيه عمل نحو لكل قبيلة ، ثم يستخلص منها جميعاً ونحوه شامل للغة العربية رأي جيد وعلمي ، لكنه غير عملي .

(ثالثاً) - مما يخل بتائج الدراسات النحوية ، رد بعض النحاة لقراءات القرآن . انتهينا في بحثنا إلى أن البصريين عرفوا برد بعض قراءات القرآن وناقشنا قضية أثبتت حول نسبة ذلك إلى الكوفيين . وسواء أكان الرادون للقراءة هؤلاء أو أولئك فلن يعير شيئاً من الواقع ، إذ الواقع أن طائفة من النحاة ردوا بعض القراءات إنصافاً لقياسهم .

والنتيجة التي تترتب على هذا خيق الأساليب والمادة اللغوية ، أمام النحاة الذين يقعدون للغة ، ويضعون لها الضوابط والقوانين .

والرأي الذي أبدية : أن قراءات القرآن حجة نحوية لا ينبغي أن نرد سواء أكانت قراءة سبعية أم عشرية ، أم شاذة .

ورد النحاة لها قائم على حجة لا تناسب طبيعة اللغة ، ومن ناحية أخرى موقف القراء أكثر صدقاً من ناحية المنهج والروح العلمية .

فلكي تثبت القراءة عندهم ، لا بد لصحتها من شروط ثلاثة :

١ - صحة السند إلى رسول الله - ﷺ - مع شرط التواتر عند الأكثرين ، ولم يشترطه البعض^(١) .

(١) عيت النعم للصعافس بنجل شرح الشاطبية المسمى سراج القاريء المستنير والانفاذ للسيوطي ص ٧٥ المطبعة الأرمينية سنة ١٣٤٣ هـ .

٢ - موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

٣ - موافقتها وحياً من وجوه العربية .

والقراء على حق ما في شرط صحة السند ، لأن القراءة سترتب عليها أحكام
تشريعية تنظم علاقة الناس بخلقهم وبيني جنسهم .

بالإضافة إلى هذا كثيراً ما صرح القراء في مناسبات عدة أن القراءة سنة متبعة ،
وأنها لا تخضع لغير السماع الصحيح . أما القراءة الشاذة عندهم فهي ما توافر فيها
صحة السند ، وموافقة العربية ، وتخلف الشرط الثاني ، أو التوافر من الشرط الأول .

وقد بين لنا ما أن القراءة الشاذة ، وإن منعوا القراءة بها في الصلاة فليس هناك
ما يمنع بحال من الأحوال من الاستشهاد بها في النحو .

(رابعاً) الحديث الشريف يجب ألا يهمل في الاستشهاد .

النحاة الأوائل تعاضوا الاستشهاد بالحديث الشريف ، وأهملوه إهمالاً يكاد
يكون تاماً من هذه الناحية ، مع أن السر في تحول سبويه إلى دراسة النحو أنه أعطاه
إمام حماد ابن سلمة في حديث شريف ، إذ قال : ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت
عليه لبس أبا الدرداء فقال سبويه : ليس أبو الدرداء ، فقال حماد : لعنت يا
سبويه ، فقال سبويه : لا جرم لأطلين علماً لا يلحطني فيه أنت وأمثالك ، فطلب
النحو ، وتبع الخليل^(١) .

وقد نكون حجة النحاة الأوائل أن الرواة أجزوا الرواية بالمعنى .

لكن هذه الحجة ليست بكافية في إهمال الحديث في الاستشهاد الحوي طيلة
سنة قرون حتى يأتي ابن مالك فيرفع لواء الاستشهاد به ، ومن قبله ابن حروف
وكانت النتيجة أن أحدث رياض النحو منه ، بقل ما ازدانت رموع اللغة به

(١) النسخ لابن برهان - نسخة مصورة بدار الكتب .

خصوصية ، ذلك لأن اللغويين لم يصيقوا على أنفسهم ، وفتحوا باب الاستشهاد بالحديث في اللغة ، فأنصفوا وأعادوا .

أجل في الحديث رواية بالمعنى ، وقد يكون من رواته من ليس بعربي ولذا فإني مع دعوتي الملحة إلى الاستشهاد به ، في الدراسات النحوية أصع على هذه الدعوة بعض التحفظات بأن تقصر الاستشهاد على أحاديث الأدعية والأدكار التي تعتبر ألفاظها توقفية ، وعلى الأحاديث التي تساق أدلة على جوامع كدنه ومصاحته **﴿﴾** ، وعلى الأحاديث التي يعرف من حال روايتها أنهم لا يجيرون الرواية بالمعنى^(١)

وبمراعاة هذا الرأي وتنفيذه نجعل قواعدنا النحوية أصدق تعبيراً عن الواقع اللغوي ، وأكثر تمشياً مع الطبيعة اللغوية

القضية الثانية : قواعد النحو في الشعر لا ينبغي أن نجعلها أساساً لدراسة قواعد النحو في النثر .

أنجبه النحاة منذ فخر الدراسات النحوية إلى الاستشهاد بالشعر ، ولا أبلغ إذا قلت : إنهم وضعوه في المقام الأول من الشواهد ، وبالذات الشعر الجاهلي ، وليس معنى هذا أنهم أهملوا القرآن ، ولكن الذي أعنيه أنهم قد احتفوا بالشعر الجاهلي كثيراً ، ويعد من أكبر الكسب عندهم أن يعثر على بيت جاهلي ، ولو لشاعر مجهول .

وقد يحرز هذا الانحياز عندهم أن الشعر مضبوط بالوزن والقافية وامكانية التعبير فيه غير موانية ولكن غاب عن النحاة أن الشعر إنتاج فني ، والشاعر إنسان ذو موهبة خلاقة يمر بتجربة شعورية معينة هي التي تحكمه في التصوير والتعبير ، ولجو **النفسي** هو الذي يجعله يقدم هذا ، ويؤخر ذاك يصرف هذا ويترك صرف ذلك ، يبادي هذا الاسم المقرون بال أو يترك نداه .

(١) استشهد الأنباري في الانصاف للمفردتين بالحديث كثيراً ، وراجع على سبيل المثال المسألة ٧٧

يقول الدكتور ابراهيم أنيس ما ملخصه : اعتمادنا على الأدب الجاهلي أو الشعر بالدات - وهو غثائي لا يناسب في وضع القواعد النحوية ، لأن لغة الشعر ليست هي لغة الحياة ، والأولى بذلك لغة المحاورات ، ولغة التخاطب ولغة القراء الكريم^(١)

وليس هذا الرأي رأي الدكتور أنيس وحده ، وإنما سبقه إلى مثل ذلك القول أبو المتح بن جني ، يقول : ان العرب قد تقف على العروض نحواً من وقوفها على الصرب ، أعني مخالفة ذلك لوقف الكلام المثور ، غير الموزون الا ترى إلى قوله ايضاً : فأضحى يسح الماء حول كتيفتن .

فوقف بالتسوية خلافاً على الوقف في غير الشعر . ثم يقول بعد ذلك : ففوله : « كتيفتن ليس على وقف الكلام ، ولا وقف القافية ، قيل الأمر على ما ذكرت من خلافة له ، غير أن هذا أيضاً أمر يخص المظوم دون المثور لاستمرار ذلك عنهم ، الا ترى إلى قوله :

أني اهتديت لتسليم على دمن بالغمز غيرهن الأعصر الأول^(٢)

هنا يذكر ابن جني هذا الكلام بعد حديثه عن استهلاك الوقف لحرف الاشباع ، ولما اعترض عليه بالاشباع مع الوقف في أبيات كثيرة من الشعر أجاب بهذه الاجابة التي فرق فيها بين النظم والشعر في استعمالات العرب .

بل هناك من النحاة الذين هم أسبق من ابن جني من صرح بأن الشعر لغة تخالف في قواعدها الشعر ، أعني بذلك الأحفش ، يقول الأشموني « أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياراً ، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف لغة ، قال الأحفش : كأن هذه لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فجرت استهم على ذلك في الكلام »^(٣) .

(١) أسرار العربية ص ٨ .

(٢) البصائر ج ١ ص ٧٠ .

(٣) أشموني ج ٢ ص ٥٤٢ .

وفي الكوفيين من اعترف بطروف الشعر ، وجعل له من القواعد ، ما لا يجوز في النثر . قال أبو العباس (ثعلب) : قولك إذا تزرتني أزرك يجوز في الشعر ، وأنشد :

وإذا تطلوع أمر سادتنا لا يبتنا بخيل ولا جين^(١)

والذي أريد أن أنادي به هنا : أن القاعدة السخوة يجب أن تستند أساساً على النثر ، وإذا كان مع النثر شعر فلا بأس .

وأعني بالنثر القرآن الكريم ، وحكم العرب وأمثالها ، وما نقل من أحاديث الأعراب والحديث الشريف بالوضع الذي قرره .

وإذا لم يكن للقاعدة إلا سند من الشعر فحسب ، فهي قاعدة خاصة بالشعر ، وحده ومن التصرف الجزافي أن نعممها في النثر ، لأن معنى هذا أننا نتناسى طبيعة هذين اللونين من كلام العرب .

وضرورة الشعر في رأيي ليست ضرورة الوزن والقافية كما يذهب إلى ذلك الكثيرون ، وإنما ضرورة الشعر تتمثل في الظروف التي تحيط بالفنان في إنتاجه الفني ، وما تفرض عليه هذه الظروف من أوضاع معينة في التصوير والتعبير ونظم الكلام .

وهذا مثال ، يقول أبو حيان : وأجاز الفراء تمييز المائة بالجمع قال : من العرب من يضع السنين موضع السنة ، وقال المبرد : وهو خطأ في كلامه ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ، وجوز المبرد أيضاً في عليه مائة بيضاء تمييز هذا وهو منصوب جمع ، وفي القراءة المتوافرة (ثلاث مائة سنين) على الإضافة^(٢) .

فهنا رأي المبرد - مع تناقضه غير سليم في جعل تمييز المائة جمعاً من قواعد

(١) مجلس ثعلب ص ٧٤ .

(٢) ارتشاف ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

الشعر ، أو من ضروراته على حد تعبيره ، ورأى الفراء أصبح لأن الاستعمال متى ورد في النثر كان قاعدة للنثر .

مع ملاحظة أن قواعد النثر تصلح للشعر لا العكس .

ومثال آخر : يميز الكوفيون جمع أسود ونحوه بالواو واليون ، وجاء ذلك في الشعر . . . وعند البصريين أن ما ورد من ذلك بقي الشعر ، وإن جاء في الكلام فساد ، وأجاز الفراء : أسودون ، سوداوات ، وحكاة مسموعا وكان ابن كيسان لا يرى في ذلك بأساً .

موقف الكوفيين في تعميم القاعدة ما دامت قد وردت في النثر سليم . وحكم البصريين بجعلها قاعدة للشعر أو ضرورة على حد تعبيرهم ، ووصف ما جاء منه في النثر بالشذوذ فيه كثير من الغلو ، والبعد عن الواقع اللغوي .

ولو تتبعنا باب الضرورات في النحو العربي ، وموقف المدرستين منها نجد أن البصريين أكثر قولاً بالضرورات ، أعني بقواعد خاصة بالشعر ، وإن الكوفيين أقل لجوء إليها ، غير أن موقف البصريين بصفة عامة أدق ، وأنسب إلى ما قرره وما رأته بالنسبة لقواعد النحو في الشعر ، وأنه ينبغي ألا تعمم في النثر .

وسأقارن بين الموقفين بمرص بعض مسائل الخلاف الداخلة في نطاق الضرورة الشعرية عند البصريين :

- يجوز في ضرورة الشعر عند البصريين اشباع حركة في حرف يليه الآخر نحو قوله : « أعود بالله من العفراب » ، أو لا يليه مطلقاً نحو : شيمالي . خلافاً للكوفيين في جمع رباعي فأنهم يميزون الاشباع فيما قبل الآخر في الكلام^(١) .

وموقف البصريين هنا دقيق ، ما دامت هذه الظاهرة لا توجد في غير الشعر وبالدات ظاهرة الاشباع يحتاج إليها الشاعر أكثر من الناثر

(١) إرشاد لوجه ٢٨٤

- يحيز البصريون عند الضرورة دخول اللام في خبر لكن ، ويجيز الكوفيون ذلك في السعة^(١) ولو بحثنا في الاستعمال لا نجد ذلك إلا في بيت واحد من الشعر في الضرورة بحذف الموصول ونعى صلته عند الصريين ، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك في الكلام لدلالة المعنى عليه^(٢) . وإذا لم يكن لهم شاهد من النثر موقفهم غير سليم .

- يحذف عند الضرورة حرف البدء من السكرة المقصودة عند الصريين أما الكوفيون فيجيزون ذلك في السعة ، وجاء شيء منه في الكلام مثل : أطرق كرى - أصبح ليل - ثوبى حجر^(٣) .

ولا بأس بنعميم الكوفيين للقاعدة ما دام قد ورد لها شواهد من النثر . ومن هنا أعود فأقرر أن :

- القواعد التي وضعت لمراعاة الضرورة الشعرية هي « نحو » خاص بالشعر لا ينبغي أن يعمم في النثر وفي هذا الموقف أؤيد وجهة النظر البصرية .
- ضرورة الشعر أوسع مما رسمه لها النحاة فليست مقصورة على الوزن ولقافية وإنما تشمل الظروف المحيطة بالانشاح التي بصفة عامة .

القضية الثالثة : ضرورة ربط الدراسات النحوية بالدراسات البلاغية .

ظروف المتكلم وظروف المخاطب ، وظروف الحديث ، تتدخل في نظم الكلام وتألفه على محو معين ، ويقتدر رعاية المتكلم لهذه الظروف تكون بلاغته في التعبير .

والأفة التي لحقت الدراسة النحوية في تاريخها الطويل هي انفصالها انفصلاً

(١) المرحم السابق في اللوحة .

(٢) الارتشاف لوحة ٢٨٧

(٣) المرحم السابق في اللوحة .

تماماً عن الدراسة البلاغية بالرغم من أن ميدانها واحد .

فالبحر يبحث في نظم الكلام، وضبطه على الصورة التي كان عليها الاستعمال العربي العتيق ، والبلاغية تبحث في الأهداف التي هي وراء ذلك ، ومدى ملائمة النظم للظروف التي أشرنا إليها ، مع ما تقتضيه هذه الظروف من صور وأحيلة لبيان العرض .

ومن التكلّف الفصل بين تأليف العبارة والهدف منها .

وليس النحو هو الظاهرة الإعرابية فحسب ، بل هي فقط إحدى ظواهره وقد كثر الكلام في شأنها بين القدماء والمحدثين . وفصلت ذلك في موضعه من هذه الرسالة .

لكن الدراسات النحوية ، وقد احتلم الخلاف فيها بين المدرستين ، ثم بين المدارس المختلفة وبين أعلام النحو في شتى الأمصار الإسلامية ، مع ما صاحب ذلك من غزو المنطق والفلسفة لهذه الدراسات ، تحولت إلى صناعة تبحث في الألفاظ هامدة ، جامدة ، بعيدة عن الحيوية والحياة .

ولذا يبحث النحاة في صور من التعبير لا يمكن أن يستعملها متكلم يملك قدراً قليلاً من التفكير والاتزان كهذه الصورة من صور التنازع (أعلمت وأعلموهم إياهم الزيد بن عمرو مطلقين) .

يعلق على هذه الصورة ابن مضاء فيقول : ورأيي في هذه المسألة ، وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد ، لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم^(١) .

ثم إلام توصلنا تمرينات النحاة ، وأمثلتهم الافتراضية ؟ إنها من غير شك

(١) الرد على الحلة ص ١١٣

توصلنا الى ألوان من الكلام تثير السخرية اللاذعة .

وهذه أمور لها دلالتها في هذا الشأن .

مسائل الذكر والحذف في الدراسات النحوية : حذف المبتدأ ، وحذف الخبر وحذف الصفة ، وحذف الموصوف ، وحذف الموصول وإبقاء صلته ، وحذف كان وحدها وحذف كان واسمها وبقاء خبرها ، وحذف خبر لا النافية للجنس ، وحذف حرف الجر ... الخ .

أنواع كثيرة من الحذف يدرسها النحاة دراسة صناعية بحثية ، تجعل الألفاظ كأنها مجرد لبنات جامدة تتحرك حسبما وضع لها النحاة من قواعد للحركة .

فيذكرون أحوالا لحذف الخبر وجوباً ، وكذلك قواعد حذف المبتدأ وجوباً ، وقواعد ثالثة لحذفهما جوازاً . لكن ما بواحث الحذف التي حركت المتكلم لهذا ؟ لم تدخل في حسابهم ، ولو أدخلوها في حسابهم لانضمت مشكلة الحذف من أذهانهم^(١) ، ذلك لأن ما رأوه محذوفاً في الكلام له قرائن تشير إليه ، والعربي بفطرته لملاح ، فما يكني فيه اللمح ، لا يصرح معه باللفظ .

ويبدي أحد الباحثين وجهة نظره في قضية الحذف ، فيقول : ونظرية الحذف في الجملة الاسمية قريبة لنظرية امتتار الضمير في الجملة الفعلية ، وإذا كان من الصحيح أن النحوي قد قال بامتتار الفاعل في الفعل خضوعاً للقضية الفلسفية القائلة بأن الحدث لا يوجد بدون محدث إذا كان هذا من الصحيح ، فإن قوله بحذف المبتدأ والخبر عند عدم ذكرهما خضوعاً لشكلية منطقية هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معاً ، حتى يمكن للقضية أن تكون قضية^(٢) .

(١) تناول النحاة هذه البواحث تناولاً عاماً عندما يفكرون في سبب حذف المحذوف أنه حذف للعلم به ، وبالطبع يعنون بالعلم به : قرائن الحال والمقال الثالثة عليه . أما البواحث البلاغية ، فلم يتناولوها كما ذكر

(٢) ٥ . عبد الرحمن أيوب / دراسات عقلية في النحو العربي ص ١٥٨ .

ثم يشير إلى أن اصرار النحوي على وجود ركني الاستناد التزام منه بما لا يلتزم لأن التفكير شيء ، والرمز إليه باللفاظ شيء آخر ، وقد يرمز بشيء واحد إلى عدة أشياء ثم ينتهي إلى هذا الرأي . من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الاستنادية ذات الركن الواحد ، كما نرى في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذف المحرر أمثلة لهذا النوع من الجملة العربية^(١) .

وتعليقي على هذا كله أقول : إن ربط الدراسات النحوية بالبلاغة ، وبحث قصبة تأليف الكلام ، أو قواعد نسجه على أساس من الواقع اللغوي ، وتحدي أهداف المتكلم كل ذلك سيبرهننا كثيراً من مشكلات الحذف والتقدير في النحو العربي .

وموضوع آخر هو : التقديم والتأخير .

وهو من أبرز الموضوعات التي أكثر النحاة فيها القول ، واحتدم فيها الخلاف وتحكمت فيهم مقاييس صناعية بحتة .

وما من باب من أبواب النحو - غير القليل منها - إلا نرى فيها لونا من التقديم والتأخير ، تقديم الفعل على الفاعل مثل ضرب محمد وعكبه مثل : محمد ضرب .

لا يعني النحاة هنا أكثر من أن يحافظوا على وجود موقعين من الجملة في النحو ، وأن الأولى عملية لتقدم الفعل ، والثانية اسمية لأنها بدئت بالاسم مع أن مضمون الجملتين واحد ، وه محمد ، هو الفاعل في الجملتين تقدم أو تأخر ، لكن الرسوم التقليدية للنحاة تشغلهم كثيراً ، إذ لا بد أن يتصرفوا في هذا الأمر الخطير عندهم ، ولا يصح للفاعل أن يتقدم على الفعل بحال^(٢) وإذا تقدم لا يصح أن يكون فاعلا بل هو مبتدأ .

(١) المرحوم السابق ص ١٥٩

(٢) بحير الكوفيون تقدم الفاعل . واستدلوا بقول الشاعر : ما للجمال مشيها وتيدا

(راجع المسألة الجريئة للحلاف)

هي - إدن - قضة صناعية بحثة .

على أن الذي نغير شيء واحد لم يبحثه النحاة ، وتركوه للملاعين ، وكان لأولى مهم أن يبحثوه فذلك حير للغة وأساتها من ترف الصاعه .

وهذا التعبير إنما هو في هدف المتكلم في الجملتين .

في الجملة الاولى : يريد المتكلم أن يسبب فعلاً لفاعله فحسب .

وفي الجملة الثانية يعول المتكلم على شخصية الفاعل ناماً المفعول اليها .

في حالة التقديم تعلق الاهتمام بشخصية الفاعل ، وفي حالة السبق الطبيعي كان هدف المتكلم مجرد الاخبار بمضمون الجملة .

هذا مثال عرسته لأوضح به قيمة الدعوة التي أدعو اليها في ربط النحو بالبلاغة ، وبالذات جانب المعاني في الدراسات البلاغية .

وهذه أمثلة في التقديم والتأخير كانت منار خلاف بين المدرستين ، وكان طابع الخلاف نظرياً بحثاً ، فلم ينحروا فيها الواقع اللغوي ، ولا أهداف المتكلم ، وبو دحلت في إطار أهداف المتكلم لكان لها واقع لغوي

منها : كان « أبو قائم » زيد . يعني تقدم خبر كان وهو جملة اسمية على اسم كان .

أبوه قائم كان زيد . يعني تقدم خبر كان وهو جملة اسمية على كان واسمها .

لا يجيز الكوفيون الصورتين ، ويجيزهما البصريون .

ويعلق أبو حيان على اجارة البصريين لهما قائلاً : ولم يحشوا في ذلك على نص عربي ، ولكن أحاروه من طريق القياس ، وإن لم يرد السماع ، لأن المصمر في نية التأخير وإن تقدم^(١) .

(١) الارتشاف ص ٥٥١

وهذا مبلغ ما يهم البصريين ، صحة القياس فحسب ، ولكن أيمكن أن تدحض
هذه لائحة مسبقها في أهداف المتكلم العاقل ؟ هذا أمر لا يعنيه البحث عنه
ومنها . اكلا كان ريد طعامك (لعدم حير كان عليها وعلى اسمها مع شجر
معمول الحبر) .

يقول أبو حيان في تراكيب ابن شفيق إنها جائزة من قول البصريين خطأ من
قول الكوفيين^(١)

ولا أدري . أي متكلم يريد الإبانة والايضاح يلجأ لهذا السق من التعبير ولكنها
مجرد الصناعة اللفظية ، واختيار الأقيسة بهذه الأمثلة

وهذه مسألة من كتاب الانصاف^(٢) . ومن الجميل أن يبحثها نخبة المدرسين
هي استعمال « إن » الشرطية بمعنى « إذ » . وإن الشرطية تعيد الشك ، و« إذ » تعيد
التحقق

أجاز الكوفيون وقوع إن موقع « إذ » واحتجوا بآيات من القرآن الكريم لا تشمل
التشكك بل فيها التحقق واضح مثل قوله تعالى ﴿ وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا . . . ﴾ وقوله تعالى . ﴿ ان كنتم مؤمنين ﴾ حيث حتمت بها أكثر من آية من
القرآن الكريم ، وبها كلها تحقق ، وقوله تعالى ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء
الله آمنين ﴾ . وأمثلة أخرى كثيرة .

ولكن البصريين هنا أعمق نظراً ، وأدق فهماً في ردهم على هذه الأمثلة بأن
عرض ما لا شك فيه بصورة الشك يخدم أغراضاً بلاغية متعددة .

ونكاد تكون هذه المسألة الوحيدة من بين مسائل الخلاف التي يدور الخلاف
فيها حول هدف بلاغي

(١) الاذشاف ص ٥٦١

(٢) المسألة رقم ٨٨

وأخيراً إذا أردنا أن نتخفف من أعباء الصناعة النحوية ، وما أكثرها لا بد من مزج الدراسة النحوية بدراسة « المعاني » في البلاغة ، وربط هذه بتلك عند ذلك تكون دراستنا للحق أقوى أثراً ، وأغزر إنتاجاً ، وأيسر طريقة

القضية الرابعة : لدراسة الخلاف النحوي أهمية بالغة

الخلاف بين المدرستين ، أو بين المدارس النحوية المتعددة بعد المدرستين أو بين النحاة بصفة عامة ، مع ما صاحبه من ثقافات امتزجت به ، وحددت مسيرته . هذا الخلاف لدراسة أهمية كبيرة . هذه الأهمية تبدو في أنها تزرح لجانب هام من جوانب حضارتنا ، ويشرح الظروف التي ألمت به . كما أن دراسة مسائل الخلاف المتعددة ، وما تشير إليه من وجهات نظر متباينة نستطيع أن نمد لنا شعاعاً هادياً يمكن أن نستضيء به في العمل على إصلاح لغتنا وتجديد قواعدها بما يلائم ظروف أمتنا الحاضرة ، وبما لا يخرج اللغة عن خصائصها الطبيعية ، وقد بدا لنا من دراسة هذا الخلاف أنه إذا كان من نحائنا من أمعنوا في الصناعة ، فإن منهم من اتجهوا إلى الواقعية اللغوية ، وإذا كان منهم من أفرطوا في التمارين غير العملية ، فهناك منهم من مقتوها . وإذا كان هناك من ردوا من قراءات القرآن فهناك منهم من أحترموها .

وإذا كان الكثيرون من نحائنا لم يستشهدوا بالحديث ، فهناك من نقدوا هذا الاتجاه ، ودعوا إلى الاستشهاد به .

وإذا كان من النحاة من أسرفوا في فلسفة العامل ، فهناك من تخففوا من هذا ومن النحاة من أعلن هدم هذه الفلسفة .

وإذا كان من النحاة من أمعنوا في مسائل الإعراب التقديري والمحملي ، وتغنوا في ذلك ، فهناك « قطرب » من نحائنا القدامى دعا إلى رأي في الإعراب أشرنا إليه

وأستطيع أن أقول : أن كل دعوة اصلاحية في النحو تمت بسبب وثيق إلى رأي من أراء الأقدمين .

ما أرائنا تقول إلا معاراً أو معاداً من لفظنا مكروراً

يقترح الأستاذ أمين الخولي لتصحيح المنهج النحوي أن يبنى على الاجتهاد
بمعنييه :

(اللغوي) - القائم على الجهد الدائب في تأصيل الدراسة اللغوية العلمية
واستكمالها ، والاعتماد عليها وحدها في فهم خصائص العربية ، وتقديم التفسير
اللغوي الصحيح لظواهرها ، كما تسجل الكثير منها الصيغ الاعرابية التقليدية^(١) .

(الأصولي) - القائم على بذل الجهد للوصول إلى الحكم ، وتقدير سلامة
قواعد العربية ، وتقدير التفسير والرفق ، وجمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية
حيثما وجد ، والتوسع في فهمه دون وقوف عند نصوصه ، وعدم التقيد بمذهب نحوي
واحد في مسألة بعينها ، وتخير ما يوافق حاجة الأمة ورفقها الاجتماعي^(٢) .

وهذه هي نظرتي للخلاف النحوي وتقدير لي ، وعلى هذا الأساس اخترته
موضوعاً للدراسة لأنه حفل هام للآراء والبحوث التي نستطيع منها أن نشق لأنفسنا في
النحو سبيلاً سويّاً .

كثير من الباحثين ، وفيهم محدثون يرون أن السابقين من الحلة استكملوا ما
يمكن أن يقال في النحو ، وغطوا بأرائهم كل المشكلات .

يقول أحدهم : (وقد استوفى علماء البصرة والكوفة موضوع النحو ، ولم يدعوا
لمن يأتي بعدهم ، ولا سيما في بغداد إلا الشرح والتلخيص ، أو التوفيق بين الآراء ،
أو الجمع بينها من غير ما ترجيح أو مفاضلة)^(٣) .

وأنا أقول . إنهم استكملوا ذلك في الدائرة التي بحثوا فيها ، وعلى أساس

(١) الاجتهاد في النحو العربي ص ١٤ .

(٢) صفته كلية الآداب - المجلد السابع - لسنة ١٩٤٤ بحث للأستاذ الخولي

(٣) ح الفاحوري تلخيص الأدب العربي ص ٧٦٤

المسحح الذي اختاروه ، غير أن هناك مجالات أخرى للبحث السحوي وتقعيد اللغة أشار بعض أعلامهم إليها ، ولم يستكملوا بحثها . والطريق طويل ، وميادين البحث فيه متعددة .

وفي إطار هذه القضية أبدى هذه الآراء :

من مسائل الخلاف ما له أهمية خاصة تفتح آفاق البحث السحوي أمام الباحثين ، وتدفعهم لآراء تتمشى مع الواقع اللغوي .

وعند حديثي عن « تقويم الخلاف » كان من أسس تقويمي هذه المسائل التي توحى بآراء جديدة ، وأبدت الرأي الذي عرفته لأحد الباحثين المحدثين في مسأله من هذه المسائل لو الرأي الذي هديت أنا إليه .

وهذه أمثلة أخرى أبدتها الباحثون المحدثون :

والدكتور إبراهيم أبيس ينتقد النحاة ، ويؤيد رأياً للكوفيين ، فيقول :
(ولكن النحاة قد أخطأوا الهدف حين زعموا أن المستثنى منه ، والمستثنى جملة واحدة لأن الذي يظهر من طبيعة الجمل الاستثنائية أن المتكلم بعد أن نطق بجملة تفيد العموم والشمول ، استترك ففي هذا الشمول عن شيء ما ، ولذلك أرجح صحة ما ذهب إليه المبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين من اعتبار إلا نيابة عن فعل مثل « استثنى » وكان المتكلم قد أدرك في سرعة ، ولما يكسب ينتهي من جملة فالحقها بجملة أخرى تبدأ بأدلة نفي مركبة ، وغبة في إخراج المستثنى من الحكم الذي نسب إليه المستثنى منه ، ففي الاستثناء جملتان ، نرى في الأولى مهما المستند مملوفاً ، وفي الأخرى يكون المستند ملحوظاً)^(١) .

فهذا رأي في الاستثناء استلهم فيه الدكتور إبراهيم أبيس المذهب الكوفي .

(١) لسرور العربي ص ١١٥

• يقترح الدكتور شوقي ضيف أن يدمج باب كان في باب الفعل العام ، لأن كان فعل وليس بهما أن يكون تاماً أو ناقصاً ، ومن أجل ذلك يعرب المرفوع بعدها فاعلاً ، أما المنصوب فتعربه حالاً ، وهو رأي الكوفيين في إعراب خبرها^(١) .

• فإذا قلنا الاسم الممنوع من الصرف معرب ، قلنا أيضاً : إن اسم « لا » النافية للحس معرب وكذلك المنادي المفرد العلم ، وقد قال بذلك بعض الكوفيين هذا هذا ، وإنما أن نذهب هذا المذهب من الإعراب في الأبواب الثلاثة كلها فتبنيها ، فيكون الممنوع من الصرف ميباً مثل اسم « لا » والمنادي المفرد العلم في رأي البصريين^(٢)

• وأضيف أنا أن رأي الكوفيين في نصب الخبر الطرف ، والمفعول معه ، والفعل المضارع بعد « فاء » السببية و « واو » المعية على الخلاف ، وكذلك إعراب فعل التعجب خبراً ، كما قال الكوفيون ، كل ذلك يغني عن عناء التقدير ومتابعه .

هناك الكثير من الدعوات التجديدية للحرق قام بوحي من الخلاف بين المدرستين وآثاره . وأول دعوة تجديدية في النحو لها صفة التكامل هي دعوة ابن مضاء القرطبي ، وقد يكون سبق إلى بعض هذه الآراء ، لكن الذين سبقوه كانت آراؤهم عابرة ولم تترك في « نحوهم » أثراً إيجابية بارزة^(٣) .

فدعوة ابن مضاء دعوة متكاملة قامت في جو المذهب الظاهري ، وتأثرت بالعنف الذي اتجه به الظاهريون إلى فقه المذاهب الأربعة حتى رأينا « يعقوب » وهو أحد حلماة الموحدين (٥٨٠ - ٥٩٥) يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق ، وقد تبعه ابن مضاء ، قاضي العضادة في دولته فألف كتاب

(١) شوقي ضيف - المدخل إلى الرد على النحلة .

(٢) المراجع السابق ص ٥٤

(٣) من ذلك ما أسلفناه من كلمة أبي علي الفارسي في تفسير الرماني ، وفيما رواه الأنباري أيضاً عن مشيخ السجويين الثلاثة (راجع ما كتبه من تعلب المنطق والفلسفة على النحو في آثار الخلاف) وراجع ترجمته الألبا : ترجمة الرماني .

الرد على النحاة يريد به أن يرد نحو المشرق على المشرق ، وينقص فيه بعض الأصول التي أوغل فيها نحاة المشاركة .

وقامت هذه الدعوة على : (١) - إلغاء نظرية العامل .

(٢) - إلغاء العلل الثواني ، والثالث .

(٣) - إلغاء القياس .

(٤) - إلغاء التعاريف غير الواقعية ، لأن المذهب

الظاهرى الذي كان ابن مضاء على رأس متفذه يقوم على التمسك بحرفية النصوص وتحريم القياس واستبعاد التعليقات منها .

ويلاحظ أن ابن مضاء عي بثورته على النحو البصري ، وهاجم النحاة

المصريين ولم يحرص نحو الكوفيين

وقد سجل الدكتور شوقي ضيف هذه الظاهرة في مدخله إلى كتاب الرد على

النحاة كما أشار إليها الدكتور المخزومي في كتابه : مدرسة الكوفية .

ولم يحاول ابن مضاء التوفيق بين المذاهب النحوية المختلفة ، ولم يبد حولها

رأياً تقويمياً معيناً ، وهذا في تقديرى العقم في هذه الدعوة ، وأنها ثم تخصب آثاراً عميقة في الدراسات النحوية .

وفي العصر الحديث هم الشعور بضرورة إصلاح النحو ، أو تبسيط قواعده

وكانت الآراء المختلفة التي قبلت في محيط الخلاف بين النحاة أساساً قوية للقائمين بحركتي الإصلاح أو التبسيط .

ومن هذه المحاولات التي استهدفت تبسيط النحو ، التحف من الأعراب

المطولة وتيسر القواعد للدارسين ، أو عرضها بصورة أقرب إلى الذهن ، وأيسر على الفهم :

- محاولة وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨^(١) .

- ما اقترحه الدكتور شوقي خفيف في مدخل كتاب « الرد على الحجة » .

- ما اقترحه الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في آخر كتابه « النحو الجديد »^(٢) .

ومن محاولات الإصلاح محاولتان هامتان :

الأولى محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه : احياء النحو ، وفيها أبدى رأياً في الظاهرة الاعرابية^(٣) .

الثانية : محاولة الأستاذ أمين الخولي في بحثه الذي قدمه للمستشرقين في استنبول في مؤتمرهم المنعقد سنة ١٩٥٠ وموضوعه الاجتهاد في النحو العربي . وفيه أبدى الأستاذ أمين الخولي آراء جديدة في طبيعة اللغة ، وضرورة دراسة النحو على أساس هذه الطبيعة .

وعندما تدرس هذه الدعوات دراسة وافية ستجد أن أصحاب هذه الدعوات استفادوا من الآراء الخلافية ، واستعانوا بها فيما أبدوه من آراء .

الكف عن تناول مسائل الخلاف التي لا ثمرة لها في الدراسات النحوية لأنها ذات طابع عقلي بحت . وقد أشرت عند نقريي للخلاف أن أكثر من نصف مسائل الانصاف تدور في نطاق نظري ، وتحتوي على أكبر قدر من الصراع العقلي ، وهي ليست بذات أثر في تطور الدراسات النحوية .

ليس معنى هذا أنني أدعو إلى إلغاء التراث للنحوي القديم ، فهذه ثروة فكرية

(١) اللجنة التي عهد إليها بذلك تألفت من الدكتور / طه حسين ، والأستاذة . أحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وعلي الجارم ، ومحمد أبي بكر إبراهيم والأستاذ عبد المجيد الشلبي .

(٢) محاولة الأستاذ عبد المتعال الصعيدي لم تتجاوز الشكل بل أنه أرى على القلماء في التصحيحات .

(٣) وأيضاً رأى ضرورة تناول الدراسة النحوية لنظم العبارة وسحبها لكنه فاته أن يسعيد من الخلاف بين المدرستين ، والاستفادة من دراسته المقارنة بين منهجهما ، وما لهما من أعمال ، على أنه فيما يدور لي يصح بالنحو الكوفي

حصلنا عليها في ظروف تاريخية متباينة ، ولها قيمتها في الدراسة الأكاديمية ولكنها لا تصلح سدا لمؤازرة تيار الفصيحة ، والعمل على تعميقه ، وتوسيع قاعدته الجمهور المتحدث بها .

فهنالك إذن جانبان لدراسة الخلاف :

ما في الخلاف من مسائل لها تأثيرها وإيحائيتها ، ينبغي دراستها بوعي واهتمام ، لأنها وراء كل دعوة إصلاحية في النحو .

وما في الخلاف من مسائل لا أثر لها في النحو لما حملته من أثقال الصعلة ومبادئ المنطق والفلسفة ينبغي أن تقصرها على من يريد دراسات أعلى في النحو .

وبقي الآن أن أشير إلى النحو العربي كما أتصوره بعد هذه القضايا التي أوضحتها والآراء التي اقترحتها ، وبعد طوافي بأراء الداعين لإصلاح النحو والباحثين في اللغة على مناهج علمية حديثة في مجال الكلمة وأقسامها .

• هناك أسماء وأفعال ، وكلمات ذات خصائص مشتركة ، وأدوات . ويدخل في إطار الكلمات ذات الخصائص المشتركة (نعم ويش - فعل التعجب - أسماء الأفعال)^(١) .

• البحث في الأدوات من ناحية البساطة والتركيب ، وفي الضمائر من ناحية : أي جزء في الكلمة هو الضمير ؟ هذا كله بحث « نظري » يتناول طوراً من أطوار نحو اللغة ، وهو يصلح للدارسين لأصول اللغة ، لا للدراسات النحوية .

• ليس للأداة معنى ذاتي وإنما تستمد الأدوات معانيها من سياق الكلام ، وفي مجال الجملة .

• المعنى الفعلي يلزم كل الجمل ، لأن الحدث عنصر هام في حياة الكائنات الحية

(١) أبو حيان يقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ثم يقول ورد بعضهم وخلقه ويعون بها اسم الفعل ، والكوفيون يربحون أنفسهم ويعون اسم الفعل فعل . ارتشاف ص ١٠ مخطوطة

لكن الصورة التعبيرية مختلف باختلاف الجمل ، فهناك منها ما يفيد الأحداث المتجددة غير المستقرة ومنها ما يفيد الأحداث التي لها طابع الاستمرار ، ومن لحمل ما يعتمد على ركنين ، ومنها ما يعتمد على ركن واحد . ومن هنا يمكن أن نقول : الحملة ثلاثة أقسام : (جملة اسمية ، وحملة فعلية وجملة ذات ركن واحد) ويدخل في الأخيرة المتداً المحلوف الخبر ، والخبر الذي حذف متلوه ، والمصدر النائب عن فعله ونحوه من الصور التعبيرية المأثورة عن الاستعمال العربي ، مثل : سقيا لك ، وأهلا بك وبحوهما^(١) .

- كان وأحواتها جمل فعلية لها فاعلها ، ومنصوبها حال ، كما رأى الكوفيون
- الفاعل هو من فعل الفعل تقدم أو تأخر .
- من وقع عليه الفعل هو المفعول به ولو تقدم أو تأخر .
- من وقع عليه الفعل هو المفعول به ولو تقدم وشغل فعله بصميره ، لأن باب الاشتغال في الحوقائم على أسس منطقية لا تتشظى مع الطبيعة النحوية .
- التقديم والتأخير في الجملة ينبغي أن يرتبط بالاعتبارات البلاغية ، لا بافتراضات لصناعة النحوية .
- الفعل أقسام : ماض ، ومضارع طلبي ، ومضارع غير طلبي ، ومستمر وهو اسم الفاعل وتدرس في إطاره الصفة المشبهة ، غير أن صيغة اسم الفاعل تؤخذ من الأفعال غير المستمرة ، والصفة المشبهة من الأفعال الدالة على الأوصاف الدائمة ، وعلى المشاعر والمواظب والامتلاء والخلو ، وبحوها من الأفعال التي لها عمق وتأثير الأفعال الدائمة .

وفي مجال الظاهرة الاعرابية ، وظاهرة التصريف

(١) هذا رأي اتجه إليه بعض المحققين ، وارتقيته لما فيه من تيسير للدراسات النحوية ، وإن لم يكن فيه تعبير جوهري

• هناك كلمات ذات طابع اعرابي يمكن أن تظهر عليها علامات الاعراب المختلفة كالأسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة المجردة .

وهناك كلمات ليس لها هذا الطابع ، ويدخل في إطارها ما ينطبق عليه اسم المني ، وكذلك الكلمات المنتهية بالألف (أسماء كانت أو أفعالا) والمنتتهية بـياء أو الواو إلا اذا تسلطت عليها عوامل النصب فتستحق العرب الفتح عيها ويدخل اسم « لا » والمصدر المفرد العلم في إطار الكلمات المعربة المصوغة من التنوين

• لا أرى في القول « بالعامل » بأسا على أنه وسيلة تعليمية مقربة يسد لها التأثير في ظاهرة الاعرابية على أن لا نعالى فيه ، ونقصره على العوامل اللفظية فحسب كالواصب والجوارم ، وحروف الحر ، وإن وأخوانها وبحوها . كما أرى أن الخلاف الذي قال به الكوفيون يعد تطورا لمكرة العامل ، ويساير الطبيعة اللغوية . وما قيل وراء ذلك من العامل فهو افتئات على الدراسة السوية .

• والعلل السوية ينبغي أن مكتمل بالعللة الأولى فحسب التي تحمل التبرير المباشر للظاهرة الاعرابية .

• ظاهرة التأنيث والتذكير لا يمكن أن توضع لها في لغة العرب صوابط منطقية ومبدع ما تهتم به لغة الاعراب ذكر علامات متعددة للتأنيث .

• ظاهرة التثنية والجمع في اللغة العربية تتصلان اتصالا وثيقا ، حتى أن السحاة القدامي فهموا ذلك ، وكان يقولون عن الجمع السالم (الجمع على حد المشى) ولذا قد تشرك ، أو كثيرا ما تشرك الظاهرتان في أسلوب واحد ففي القرآن الكريم (هذان خصمان اختصموا في ربهم) ، (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) .

• الإمالة لهجة مائل عرية محطحة . فلم تدرس على أنها ظاهرة نصريية عامة في اللغة العربية ؟

• باب الاعلال والابدال يجب أن نقصره على الدراسة « الأكاديمية » وحدها وفي أمور عامة

• الأساليب في النحو العربي مثل التعجب^(١) والمدح والذم ، والاحتصاص والاعراء والتعدير ، والتدبة والاستعانة والتداء . لها أوضاع محددة يعني أن نحررها من اطر الظاهرة الاعرابية وندرس كأسلوب متكامل يعبر عن معنى أو عن ظاهرة نفسية معينة ، ومن العيث صياغ الوقت فيها مع التحليل الاعرابي

• أسلوب النفي ينبغي أن يدرس متكاملًا بكل أدواته وصوره ، كما ينبغي أن يدرس مقترنًا بالزمن ، لأن الزمن له تأثير معين في مدلول أدوات النفي ، فمنها ما ينفي الماضي ، ومنها ما ينفي الحال ، ومنها ما يقلب الزمن ، ومنها ما يفيد الاستمرار مع توقع الحدوث بعد تجاوز زمن النفي وهكذا .

هذا بعض مما انتقد في ذهني من أفكار بعد هذه الدراسة ، أرجو أن أكون موفقاً فيها ، أو في بعضها .

وأخيراً نحن أمام مهجين : منهج بصري وآخر كوفي ، الأول متحفظ والآخر مرن هما أجد نفسي مع الاستاذ عباس حسن في رأي أبداه .

أن نأخذ بالمنهج البصري في دراسة النحو ، مع مراعاة ما أشرت إليه من اقتراحات وآراء في الخاتمة ، لأن المنهج البصري بصورته التي هو عليها لا يخدم الدراسات النحوية بصورة تحقق الغاية المطلوبة في نمو اللغة وتطويرها

وأن تأخذ بالمنهج الكوفي الذي يعتد بكل مسموع ، ويحتفي بكل مقول في الدراسة اللغوية لأن أي معردات تحمل ظايع اللغة العربية ، وخصائصها في الاشتقاق والتصريف تعتبر ثروة لغوية ، توسع قاموس لغتنا الفصحى ، وينمي مادتها ، وتجمعها أقوى ما تكون في مواجهة مطالب الحياة والحضارة .

(١) يرى الكومون أن « الفعل به » هي التعجب لمر لفظاً ومعنى ، وإنما التزم اقرانه لأنه كلام جرى مجرى لمثل الموفى ص ١٣٢

وأثروه هنا بشخصية علم من أعلام النحاة الذي بذل جهداً كريماً في دراسة الخلاف ، وتحري الانصاف ومع انتصاره في أكثر المسائل لمذهب البصرة فإني أراه خير من أحسن التعمير بأمانة عن مذهب الكوفة الذي ضاعت معظم آثار أبيائه

كما أحمده له تقواه وورعه في الترجمة لأعلام النحاة في كتابه مزهة الألباء لدي عولت عليه كثيراً ، إذ أنه مع هوانه البصري لم يجرح أعلام الكوفة

كما أثنى على جهود مجمع الخالدين في متابعته العمل على تطوير الدراسات النحوية والاجتهاد في إصدار قواعد نحوية قائمة على فهم عميق للتراث ، ودراسة فاحصة له ، مثل :

- جمع الجمع مقيس عند الحاجة .
- يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه .
- يقاس « تفعال » مصدرها للدلالة على الكثرة والمبالغة .
- يقاس صوغ « فَعْل » للنكير والمبالغة^(١) .

وقد أنهى بهذا كثيراً من ألوان الحرج التي كانت تواجه الكتابيين والمتحدثين بلغة الضاد ، من حفظة النحو المصري ، والمفسرين لأقبيسه .

بارك الله في سلفنا العظيم ، وفي كل من وضع لبنة في بناء النحو للمحافظ على لغة القرآن الكريم من القدماء والمحدثين ، وفي أساتذتنا الذين كانوا رواداً لنا على الطريق .

ووفقنا الله للعمل لحير الاسلام والمسلمين ، ولخير لغتنا العبية لغة القرآن الكريم .

وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أتيب .

الباحث

(١) مجلة المجمع - دور الانعقاد العاشر من ١٨ / ١٠ / ٤٣ - ٢٩ / ٥ / ٤٤ الصفحات من ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ .

فهرس المصادر والمراجع فهرس الموضوعات

مصادر البحث

في سبيل إعداد هذا البحث اطلعت على مصادر شتى منها ما استوفيت طويلاً ومنها ما مررت به مروراً عابراً ، كل مصدر على قدر أهميته ، وعلى قدر ما له من صلة وثيقة بموضوع البحث ، ولا أريد أن أنت هنا كل ما قرأته أو اطلعت عليه ، غير أنني سأكتفي بما أشرت إليه في ذيول الصفحات من هذه الرسالة .

وهذه المصادر التي اطلعت عليها متنوعة منها المخطوط ، ومنها المطبوع ومنها ما يدور بحثه في الدراسات الحوية ، ومنها ما يبحث في أصول اللغة ومنها ما يبحث في التاريخ والتطبيقات ، ومنها ما يدخل في إطار المعارف العامة كدوائر المعارف ، وفهارس المخطوطات والمطبوعات .

ومن هذه المصادر القديم التليد ، ومنها المحدث الطريف .

وفي مقدمة هذه المصادر كلها المصدر الأوثق ، والمرجع الأقوم وهو القرآن الكريم .

وسأنت هذه المصادر مرتبة ترتيباً أبجدياً حسب أسمائها ، مع ذكر مؤلفيها وطبعة الكتاب وتاريخها إن وجد ، ورقم المخطوطة في مكانها الموجودة فيه .

١ - الاتفاق للبطوني - طبعة الهد .

٢ - الاحتجاج في الحواري - بحث قدمه الاستاذ أمين الحولي لمؤتمر المستشرقين لمعهد باستانبول سنة ١٨٥٩ م .

- ٣ - احياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى .
- ٤ - أحجار الحويين الصريين للسيراقي .
- ٥ - أدب الكاتب لابن قتيبة .
- ٦ - ارتشاف الصرف من لسان العرب لأبي حيان مخطوط بدار الكتب رقم ٨٢٨ ونسخة مصورة رقم ٦١٥٦ .
- ٧ - أسرار العربية للدكتور ابراهيم أنيس .
- ٨ - أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري - تحقيق البيطار - ستة ١٩٥٧ م .
- ٩ - الأشباه والنظائر - للسيوطي .
- ١٠ - إصلاح المنطق لابن السكيت .
- ١١ - الأصوات اللعوية للدكتور ابراهيم أنيس .
- ١٢ - الأعاني لأبي الفرج الأصفهاني طبع دار الكتب ، وط . بولاق .
- ١٣ - الاقتراح في أصول النحو للسيوطي - الطبعة الثانية - حيد آباد الهند
- ١٤ - الأمالي لأبي علي الفالي
- ١٥ - الأمالي لابن الشجري
- ١٦ - الأمالي للزجاجي
- ١٧ - إنباء الرواة على أنباء النحاة للقمطي - ط : دار الكتب .
- ١٨ - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري الطبعتان الثالثة والرابعة بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
- ١٩ - الأيام والليالي للفراء - مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٣٢ لغة .
- ٢٠ - الأيضاح في علل النحو للزجاجي .
- ٢١ - البدر الطالع معحاسن من بعد القرن التاسع للشوكاني .
- ٢٢ - نعيه الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - القاهرة
- ٢٣ - البلدان لابن العقيه : ط : لندن .
- ٢٤ - البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون .
- ٢٥ - تاريخ الأدب العربي - حنا الفاخوري - بيروت .

- ٢٦ - تاريخ الرسل والملوك - الطبري .
- ٢٧ - تاريخ الشعوب الاسلامية - بروكلمان - بيروت .
- ٢٨ - تاريخ الفلسفة الاسلامية - دي بور - ترجمة أبي رينة .
- ٢٩ - تاريخ اللغات السامية - دكتور اسرائيل ولفسون (أبو فؤاد) لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٢٩ .
- ٣٠ - تاريخ العرب قبل الاسلام للأستاذ جواد علي .
- ٣١ - التبيان شرح الديوان المنسوب لأبي البقاء العكبري .
- ٣٢ - النصريح على التوضيح للشيخ خالد - بولاق .
- ٣٣ - التطور النحوي لبرحستراسر - القاهرة . وطبعة الخانجي تقديم د . رمضان عبد التواب سنة ١٩٨٢ .
- ٣٤ - الناحية في النحو لأبي جعفر النحاس .
- ٣٥ - تفسير البحر المحيط لأبي حيان
- ٣٦ - تفسير الكشاف للزمخشري .
- ٣٧ - التكملة لابن الأبار
- ٣٨ - تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني .
- ٣٩ - الجمهرة لابن دريد .
- ٤٠ - حاشية الصبان على الأشموني - بولاق .
- ٤١ - الحجة في قراءات الأئمة السبعة - مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٩٥٢٣ لابن خالويه . وطبع منه الجزء الأول محققاً .
- ٤٢ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي
- ٤٣ - الحيوان للجاحظ ط . الحلبي .
- ٤٤ - خزائن الأدب للعدادي - بولاق .
- ٤٥ - المحصائص لابن جني ط ٢ تحقيق الشيخ محمد علي النجار
- ٤٦ - دائرة المعارف الاسلامية
- ٤٧ - دائرة المعارف لقواد أحزام البستاني .
- ٤٨ - دراسات نقدية في النحو العربي د . عبد الرحمن أيوب .

- ٤٩ - الدرر الكافية في أعيان المائة الثامنة لابن حجر .
- ٥٠ - درة العواصم في أوهام الحواصم للحريري - شرح الشهاب الحفاجي - تحقيق نولدكه .
- ٥١ - رأي في بعض الأصول النحوية لعباس حسن .
- ٥٢ - الرد على النحاة ابن معصاء القرطبي - شرح وتقديم شوقي صيف
- ٥٣ - الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية للمقدسي
- ٥٤ - سر صناعة الأعراب لابن جني ط أولى ١٩٥٤ .
- ٥٥ - سر الفصاحة لابن سنان الحفاجي .
- ٥٦ - السلوك في أخبار الدول والملوك للمقرئزي .
- ٥٧ - شرح ابن عقيل للألفية .
- ٥٨ - شرح السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري .
- ٥٩ - شرح شافية ابن الحاجب للرضي . تحقيق نور الحسن وزميله
- ٦٠ - شرح كافية ابن الحاجب للرضي .
- ٦١ - شرح المفصل لابن يعيش ط أوروبا والقاهرة .
- ٦٢ - شذرات الذهب أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي .
- ٦٣ - الصاحبى لابن فارس .
- ٦٤ - صبح الأعشى للقلقشندي - القاهرة . الهيئة العامة للكتاب .
- ٦٥ - الصحاح للجوهري .
- ٦٦ - ضحى الاسلام - أحمد أمين .
- ٦٧ - طبقات الشافعية - تاج الدين السبكي .
- ٦٨ - طبقات الشعراء - لابن سلام الجمحي .
- ٦٩ - طبقات الفراء - لابن الجزري .
- ٧٠ - الطبقات الكبرى - لابن سعد .
- ٧١ - الطبقات الكبيرة لابن حجر ط . لندن .
- ٧٢ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .

٧٣ - العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب - يوهان فلك ترجمة د . عبد
لحلیم العجار

٧٤ - العقد الفريد لابن عبد ربه ، بتحقيق أحمد أمين وزميليه - لجنة التأليف

١٩٥٦

٧٥ - العملة لابن رشيق الفيرواني

٧٦ - عيون الأخبار - لابن قتيبة الدينوري .

٧٧ - غاية النهاية - لابن الحرري .

٧٨ - غيث النفع للصفافسي بذيّل شرح الشاطبية المسمّى سراج العاري المبتدي .

٧٩ - فتوح البلدان - للبلاذري .

٨٠ - المهرست - لابن النديم

٨١ - فهرس المخطوطات دار الكتب - فؤاد سيد

٨٢ - فهرس المخطوطات المصورة - معهد المخطوطات المصورة .

٨٣ - فوات الوفيات لابن شاکر الکتبي

٨٤ - في أصول النحو للأستاذ سعيد الأعماسي ط ٢ م . الجامعة السورية .

٨٥ - الفاموس المحيط للفيروزآبادي

٨٦ - قلائد العقباں لابن حاقان .

٨٧ - الكامل للمبرد ح ١ تحقيق د. ركي مارك .

٨٨ - الكتاب لسيبويه .

٨٩ - كشف الطنون عن أسامي الكتب والمنون - مصطفى عبد الله حامي خليفة

٩٠ - لسان العرب لابن مكرم

٩١ - البعة فتدريس ترجمة الدواحي والقصاص القاهرة سنة ١٩٥٠ .

٩٢ - اللمع لابن يوهان نسخة مصورة بدار الكتب ميكروفلم

٩٣ - محالّس ثعلب بتحقيق عبد السلام هارون - ذخائر العرب/دار المعارف

٩٤ - محلة كلية الآداب/المجلد السابع سنة ١٩٤٤

٩٥ - مجلة المجمع العلمي العربي دمشق/مجلد ١٤ - ٩ العدد الأول من المجلد

٢٢

- ٩٦ - محاضرات الأستاذ ياول كرواس طلته اللبائس - كلية الآداب (١٩٤٣ - ١٩٤٤) .
- ٩٧ - محاضر مجمع اللغة العربية - دور الانعقاد الأول ، ودور الانعقاد العاشر من ٤٣/١٠/١٨ - ٤٤/٥/٢٩ .
- ٩٨ - المحاسب في الفراءات الشافة لابن جني - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- ٩٩ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . مهدي المحرومي ط ٥٨ مصر .
- ١٠٠ - المدارس السوية للدكتور شوقي ضيف - دار المعارف المصرية
- ١٠١ - مراتب السوي لأبي الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم سنة ١٩٥٥ .
- ١٠٢ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ط ٣ . تحقيق جاد المولى وآخرين .
- ١٠٣ - المسائل الخلفية في السو لأبي البقاء العكبري مخطوطة بدار الكتب رقم ٢٨ نحو من (مجموعة) .
- ١٠٤ - مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية للدكتور ناصر الأسد دار المعارف سنة ٥٦ .
- ١٠٥ - المعارف لابن قبة .
- ١٠٦ - معاني القرآن - للمرء مخطوط بدار الكتب (تفسير من ١٠) ومطروح بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي الجار سنة ١٩٥٥ .
- ١٠٧ - معجم الأدباء لياقوت الحموي .
- ١٠٨ - معجم البلدان لياقوت الحموي .
- ١٠٩ - معني اللبيب عن كتب الأعريب لابن هشام .
- ١١٠ - المفصليات للضي .
- ١١١ - مقدمة جوتولد فايل للإتصاف ترجمة عبد المحليم النجار
- ١١٢ - مقدمة التاريخ لابن خلدون - الفصل الثالث . علم لسان السو .
- ١١٣ - مقامات الحريري .

- ١١٤ - المنصف لابن حي شرح تصريف المازني .
- ١١٥ - مهج السالك الى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) بتحقيق محي الدين سنة ١٩٥٥
- ١١٦ - الموشح للمررباني
- ١١٧ - لموهي في النحو الكوفي - للسيد صدر الدين الكنفراوي ، شرح وتحقيق محمد بهجة البطار المجمع العلمي بدمشق .
- ١١٨ - النجوم الراهرة لابن تغري بردي .
- ١١٩ - نرمة الألبا في طبقات جمعية إحياء مآثر العرب ، وآخر في تحقيق د . عطية عامر
- ١٢٠ - نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي .
- ١٢١ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري
- ١٢٢ - نظرة في النحو - بحث للاستاذ طه الراوي ج ٩ ص ١٠ مجلد ١٤ من مجلة المجمع العلمي بدمشق .
- ١٢٣ - نقد النشر لقدامة بن جعفر .
- ١٢٤ - النوادر لأبي علي الفالي .
- ١٢٥ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع - للسيوطي .
- ١٢٦ - الوساطة بين المتني وحصومه - علي بن عبد العزيز الجرجاني .
- ١٢٧ - الوسيط في الأدب العربي وتاريخه - الشيخ احمد الاسكندري وزميلاه .
- ١٢٨ - وفيات الأعيان وأساء اباء الزمان لابن خلكان - تحقيق محي الدين .
- ١٢٩ - يتيمة الدهر للثعالي .

فهرس بأسماء الأعلام

الذين ترجمت لهم في ديول الصفحات ، وهم مربيون حسب وروثهم في صفحات الرسالة

الصفحة	اسم العلم	الصفحة	اسم العلم	الصفحة	اسم العلم
١٨	عنية المليل	٧٩	ابو محمد اليربدي	١٩٦	قطرب
١٨	نصر بن عاصم	٩٧	ابن درستويه	٢٤٣	ابو حيان
١٨	عبد الرحمن بن هرم	٩٧	عبد الله الأزدي	٢٤٤	الأشموني
١٨	يحيى بن عمر	١٠٠	الزجاج	٢٤٦	ابن السهم
٣٠	ابن أبي الربيع	١٠٠	ابن السمراج	٢٤٦	المرادي
٣٢	اس كيسان	١٠٠	الزجاجي	٢٤٦	الشاطبي
٣٢	ابن برهان	١٠٠	ميرمان	٢٩٧	ابن ولاد
٣٣	ابن السيد	١٠١	ابن قتيبة	٣٩٨	ابن اياز
٣٦	راعي الابل	١٠١	ابن شقير	٤٠٥	الزمخشري
٥٦	علي بن مبارك الأحمر	١٠١	ابن الحياط	٤٠٦	ابن الخشب
٥٦	اللمحياني	١٠٢	الرماني	٤٣٣	الشلوبيني
٥٦	ابن سعدان الضرير	١٠٢	ابن عارس	٤٣٣	ابن الحاجب
٥٦	الطوال	١٠٨	الرياشي	٤٣٣	ابن يحيى
٥٦	ابن قادم	١٠٩	أبو زيد	٤٣٨	ابن الضائع
٦٥	ابن الأعرابي	١٠٩	السيرافي	٤٥٢	الكاهجي
٦٥	علي بن المعبرة الأثرم	١١٠	الأنطسي	٤٩٦	ابن النحاس
٦٥	سلمة بن عاصم	١١٦	حماد الراوية	٤٩٦	أبو جعفر السحاس
٦٥	محمد بن سلام	١٢٣	خلف الأحمر	٥٥٢	الثيريزي
٦٥	الأحمش الصغير	١٤٧	هشام	٥٥٤	ابن بابشاذ
٦٥	فطويه	١٥٤	أبو عمرو الشيباني	٥٥٤	ابن يري
٦٥	ابن الأباري	١٧١	ابن خالويه	٥٥٤	الكندي
٦٥	أبو عمر الراشد	١٩١	المسيلي	٥٥٥	المحموي
٦٥	أبو موسى الحامض	١٩٣	ابن مصاء	٥٥٥	ابن معط
٧٤	حمزة الزيات	١٩٤	الأعلم	٥٥٥	ابن العطاع

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
تمهيد	١٣
الباب الأول	
الخلاف بين البصريين والكوفيين	
الفصل الأول : دراسة تاريخية حول الخلاف :	٢٥
- الخلاف النحوي	٢٥
- أنماط الخلاف	٢٧
النمط الأول - خلاف أساسه اختلاف اللهجات	٢٨
النمط الثاني - خلاف عام بين النحاة	٣١
النمط الثالث - خلاف بين أعلام المدرسة الواحدة	٣٣
النمط الرابع - الخلاف بين المدرستين	٣٥
- بيئة الخلاف : مدينتا البصرة والكوفة	٣٥
- بحاة البصرة	٣٦
- طبقات نحاة البصرة	٤٠
- طبقات نحاة الكوفة	٥٢

الموضوع	الصفحة
- مصنفات الكوفيين . مدرتها، وطابعها	٦٨
- عوامل هيأت جو الخلاف :	٧٠
(١) من ناحية الموقع والتكوين	٧٠
(٢) الاتجاه السياسي	٧١
(٣) التعصب	٧٢
(٤) أسلوب المدينتين في الدراسة ، ومهجهما في البحث العلمي ..	٧٦
- مؤثرات حول الخلاف ..	٨٠
(١) المنطق والفلسفة ..	٨٠
(٢) الدراسات الفقهية ..	٨١
(٣) الاعتزال ..	٨٢
- ملاحظات حول الخلاف ..	٨٤
أ - ليس الخلاف اجماعياً	٨٤
ب - ليس هناك التزام دقيق للمنهج ..	٨٧
ج - مناقضة لمدرسته أو الحوي للمدرسة الأخرى ..	٨٧
د - التعاون بين المدرستين	٨٩
- مظاهر الخلاف	٩٠
أ - المناظرات	٩٠
ب - المجالس	٩٤
* نظرة تقويم لهذه المجالس والمناظرات ..	٩٥
ج - كتب في الخلاف	٩٦
- مظاهر الخلاف بعد عهد المدرستين :	٩٩
أ - طاهرة تنوع النزعات	١٠٠
ب - طاهرة الاختيار والانتقاء	١٠١
ج - ابتكار آراء جديدة	١٠٢
د - ظهور كتب في الخلاف	١٠٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : مسائل الخلاف	١٠٥
(أ) المسائل الأصولية	١٠٧
١ - السماع والرواية	١٠٧
٢ - القياس	١٣٥
٣ - قراءات القرآن بين المدرستين	١٥٧
٤ - الدراسة الصوتية بين المدرستين	١٧٥
٥ - العوامل النحوية بين المدرستين	١٧٩
٦ - التعليل	١٨٦
(ب) الخلاف في موضوعات نحوية	١٩٥
١ - ظاهرة الأعراب - مسائل خلافية حولها	١٩٥
٢ - الاشتقاق	٢٠٣
٣ - أقسام الفعل	٢٠٦
٤ - التضمين	٢٠٩
٥ - الضمائر	٢١٠
٦ - أسماء الإشارة والموصولة	٢١٧
٧ - الأدوات النحوية من ناحية الساطة والتركيب	٢٢٠
٨ - الأدوات من ناحية الممّل والتأثير	٢٢٩
١٠ - المصطلح النحوي بين المدرستين وحصص المصطلحات لمختلفة	٢٣٦
(ج) المسائل الجردية :	٢٤٣
عرض احصائي موخر لمسائل الخلاف التي أحصيتها من كتب النحو لمختلفة ، مبيناً في كل مسألة قضية الخلاف وموقف كل مدرسة منها وهي بمثابة فهرسة وافية لمسائل الخلاف	

الفصل الثالث : الباحثون في الخلاف	٣٦٣
- الاتجاه الى البحث في الخلاف	٣٦٣
- عبد الرحمن الأنباري	٣٦٦
• صبط اسمه	٣٦٦
• مولده وحياته العلمية	٣٦٨
• شيوخه وأساتذته	٣٦٩
• تلامذته	٣٧١
• حياته الخاصة	٣٧٢
• صفاته	٣٧٤
• وفاته	٣٧٥
• آثاره ومؤلفاته	٣٧٥
• شخصية الأنباري	٣٧٩
• الأنباري ومسائل الخلاف	٣٨٠
• منهج الأنباري في البحث في الخلاف	٣٨٤
• تقويم لموقف الأنباري من الخلاف	٣٩١
• تعقيب على الأنباري	٣٩٨
- العكبري :	٤٠٦
• نشأته وحياته	٤٠٦
• مؤلفاته وآثاره	٤٠٧
• طابعه في التصنيف	٤٠٨
• اتجاهه النقوي	٤٠٨
• محوره في الخلاف	٤١٣
• مسائل العكبري	٤١٤
• منهج العكبري في دراسة الخلاف	٤١٦

الباب الثاني تقويم الخلاف ونتائجه

مقدمة :	٤٢١
الفصل الأول : تقويم القدماء والمحدثين :	٤٢٥
- تقويم القدماء ..	٤٢٥
- تقويم الخلاف قبل الأنباري ..	٤٢٨
- تقويم الخلاف في عصر الأنباري ..	٤٢٩
- تقويم ابن مضاء ..	٤٣١
- ابن مالك ..	٤٣٢
- الرضي ..	٤٣٦
- أبو حيان ..	٤٣٨
- ابن هشام ..	٤٤٥
- السيوطي ..	٤٤٩
- الأشموني ..	٤٥٢
- نظرة عامة على تقويم القدماء ..	٤٥٦
- تقويم المحدثين للخلاف ..	٤٥٨
الفصل الثاني : تقويم الباحث للخلاف :	٤٧٥
- نقد مناهج النحاة ..	٤٧٥
- نقد الخلاف النحوي بعامة ..	٤٨٧
- ملاحظات قبل التقويم ..	٤٩٢
- تقويمي للخلاف وأسسه ..	٤٩٦
١ - الاتجاهات الموضوعية للخلاف ..	٤٩٨
٢ - الحس اللغوي والواقعية اللغوية ..	٥٠٢
٣ - نظرية الخلاف واحتوائه على أكبر قدر من الصراع العقلي ..	٥٠٧

الموضوع	الصفحة
٤ - التأثير بقضايا المنطق والفلسفة	٥٠٩
٥ - مسائل أتت على غير المعهود من منهج المدرستين	٥١٤
٦ - نظرية العامل ودورها في الخلاف	٥١٥
٧ - آراء جديدة حول بعض المسائل الخلافية	٥١٦
٨ - في الجدل بين المدرستين افتتحت على المنطق الغربي الفصيح	٥١٧
٩ - مسائل خلافية فيها تطوير للأساليب اللغوية	٥٢٥
١٠ - أخطاء منهجية لنحاة المدرستين	٥٢٨
١١ - قراءات القرآن بين المدرستين	٥٣٢
الفصل الثالث : نتائج الخلاف وآثاره في الدراسات النحوية	٥٣٥
(١) تأثير الخلاف في مسيرة الدراسات النحوية :	٥٣٥
- المدرسة البغدادية	٥٣٦
- نشأتها واتجاهها	٥٣٦
- أعلام المدرسة البغدادية ومنازعهم	٥٤١
- من آراء المدرسة البغدادية	٥٤٨
- الدراسات النحوية في مصر والشام	٥٥٠
- الاتجاه النحوي لنحاة القطرين	٥٥٥
- الدراسات النحوية في الأندلس	٥٥٧
- في الاتجاه البغدادي	٥٦٠
- كلمة أخيرة	٥٦٤
(٢) نتائج قائمة على اختلاف المنهجين	٥٦٦
(٣) طغيان المنطق والفلسفة على الدراسات النحوية، واصابتها بالجمود	٥٧١
(٤) تغلب نزعة القياس، وتحول الدراسات النحوية إلى صناعة	٥٧٧
أ - البعد عن الواقعية اللغوية وتخطئة الأعراب	٥٨٠
ب - اللجوء إلى التمارين غير العملية	٥٨٤
ج - انعزال النحاة عن واقع الناس اللغوي ، وامعانهم في الصناعة	٥٨٧

الموضوع	الصفحة
د - ظاهرة الاتساع في الاجازة	٥٩٢
هـ - نظرة الأدباء والناس إلى النحلة	٥٩٥
(٥) التنقية اللغوية	٦٠٠
(٦) مصنقات عن الخلاف	٦٠٧
(٧) ظهور البحث في أصول النحو	٦٠٨

خاتمة البحث

مقدمة الخاتمة	٦١٥
القضية الأولى : ينبغي أن تدرس النحو على أساس أن اللغة	
ظاهرة اجتماعية	٦١٦
القضية الثانية : قواعد النحو في الشعر لا ينبغي أن نجعلها أساساً	
لدراسة قواعد النحو في الشعر	٦٢٦
القضية الثالثة : ضرورة ربط الدراسات النحوية بالدراسات البلاغية	٦٣٠
القضية الرابعة : لدراسة الخلاف النحوي أهمية بالغة	٦٣٦
- دعوات تجديدية مستلزمة من دراسة الخلاف	٦٣٨
- النحو العربي كما أتصوره	٦٤٢
- اقتراح أخير (أمور عامة)	٦٤٥
- مصادر البحث	٦٤٩
- فهرس بأسماء الاعلام	٦٥٦
- فهرس الموضوعات	٦٥٧

11

11-11-11-11

